آرشي براون

خرافة الزعيم القوي

القيادة السياسية في العصر الحديث

نقلته إلى العربية

نشوى ماهر كرم الله



خرافة
الزعيم القوي

القيادة السياسية في العصر الحديث

آرشي براون

نقلته إلى العربية

نشوى ماهر كرم الله



Original Title
The Myth of the Strong Leader
Political Leadership in the Modern Age

Author:
Archie Brown

ISBN_10: 0465027660
ISBN_13: 978_0465027668

Published by: Basic Books, A member of the Perseus Books Group
New York (U.S.A.)

ح شركة العبيكان للتعليم، 1437هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

براون، آرشي

خرافة الزعيم القوي: القيادة السياسية في العصر الحديث./ آرشي براون؛ نشوى كرم الله

- الرياض 1437هـ

520 ص؛ 16.5× 24 سم

ردمك: 3 - 884 - 503 - 603 - 978

1 - القيادة 2 -السياسة أ.كرم الله،

نشوى (مترجم) ب. العنوان

ديوي: 320,01 رقم الإيداع: 1493 / 1437

الطبعة العربية الأولى 1438هـ – 2017م

الناشر العبيكان للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 فاكس: 4808095 ص.ب: 67622 الرياض 11517

موقعنا على الإنترنت

www.obeikanpublishing.com

متجر العبيكان على أبل

http://itunes.apple.com/sa/app/obeikan-store

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 - فاكس: 4889023 ص. ب: 62807 الرياض 11595

فهرس المحتويات

استهلال

هذا كتاب مثير للجدل ويستدعي المناقشة، ويشير عنوانه بالفعل إلى إحدى أهم نقاط الخلاف فيه. والاعتقاد الأساسي غير الصحيح الذي أُخطط لعرضه فيه، هو فكرة أنَّ أنجحَ القادة وأكثرَهم إثارةً للإعجاب، بالمعنى التقليدي المتعارف عليه للقائد، هو الذي يصل إلى ما يطمح إليه، ويهيمن على من يحيطون به ويجعل القرار في يده وحده. وفي حين أن في هذه الفئة من الزعماء من تفوق ميزاتُهم عيوبَهم، فإن السلطة الهائلة التي يجمعها الزعيم الفرد في يده بصفة عامة تمهد الطريق لأخطاء فادحة على أقل تقدير، وكوارث وإراقة كثير من الدماء إذا ما ساءت الأحوال.

وعلى الرغم من أن كتابنا هذا يناقش جوانب أخرى عديدة للقيادة السياسية، فإن ما أسميه (خرافة الزعيم القوي) هو الخيط الرئيس الذي تدور حوله مناقشة مختلف أنواع الزعماء: الديموقراطي والثوري والسلطوي والشمولي. وإذا كان من الممكن أن تكون أضرار أول نوعين في هذه الفئة أقل كثيرًا؛ فذلك تحديدًا بسبب القيود المفروضة عليهما من خارج الحكومة. ومع ذلك، فإن فكرة أنه في الديموقراطيات المعاصرة كلما ازدادت سيطرة الزعيم، رجلًا كان أو امرأة، على حزبه السياسي ومجلس وزرائه، كان زعيمًا عظيمًا، هي محض أوهام، تتساوى خطورتها مع قدر انتشارها. أما الزعامة التي تتخذ أسلوب توازن الصلاحيات فغالبًا ما توصم بالضعف تمامًا، ويشيع كذلك التغاضي عن مميزات القيادة السياسية الجماعية.

يأتي الدليل على ذلك من ديموقراطيات عديدة مختلفة، على رأسها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، ومن عدد من الأنظمة السلطوية والشمولية، وعندما أتناول تلك النظم الديكتاتورية، يحظى زعماء الدول الشيوعية، وكذلك هتلر وموسوليني، باهتمام أكبر، مع أن النطاق يتسع لأكثر ممن أشرت إليهم من دول وزعماء، فالفصل الذي يتناول الثورات في الأنظمة الاستبدادية يشمل دولًا من المكسيك حتى الشرق الأوسط.

يسعى الكتاب في حدوده التاريخية إلى تغطية القرن العشرين بأكمله، وما حدث حتى الآن في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من ضرورة عنصر الانتقائية، فقد قصدت أن يتسم ما وصلت إليه من نتائج بقدرٍ من صحة التعميم: ذلك أن ما يتناوله الكتاب من نقاش يخاطب أي مواطن يهتم بمعرفة الأسلوب الذي يتبعه حكامه في الحكم، وآمل أن يكون لموضوعات الكتاب حظوة أيضًا لدى الساسة أنفسهم والكتّاب السياسيين.

لم أعتمد، خلال مراحل كتابة هذا العمل، وتحديدًا في أطول مرحلة؛ وهي مرحلة تصوره وتخطيطه، فقط على المذكرات السياسية والأرشيفات والصحف، وغيرها: من وسائل الإعلام، وأعمال المؤرخين والمتخصصين في العلوم السياسية، والمتخصصين في علم النفس الاجتماعي؛ وإنما اعتمدت أيضًا على العديد من مقابلاتي الشخصية مع سياسيين من مختلف الدول، ومن ضمن ذلك استشارات خاصة بموضوع الكتاب من رؤساء حكومات ووزراء خارجية من أحزاب سياسية مختلفة في بريطانيا، فضلًا عن المشاركة في مؤتمرات سياسية عقدت في بريطانيا والولايات المتحدة في الثمانينيات، وفي مؤتمرات القرن الواحد والعشرين مع رؤساء حكومات سابقين، وكذلك مقابلاتي مع شخصية مع كبار الشخصيات داخل أحزاب شيوعية حاكمة (غالبًا ممن كانوا قد تركوا مناصبهم أو عزلوا منها، إلا في حالة بعض المسؤولين الشيوعيين الإصلاحيين).

جاء الكتاب ثمرة جهد أكثر من خمسين عامًا من دراسة السياسة، والبحث، وإلقاء المحاضرات حول موضوعه في أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. وباستثناء بريطانيا العظمى، كانت الولايات المتحدة هي الدولة التي قضيت فيها معظم الوقت: حيث حصلت

على معارف كثيرة في أثناء تدريسي، وفي أثناء إجراء البحوث بوصفي أستاذًا زائرًا للعلوم السياسية في جامعات ييل وكونيكتيكت وكولومبيا (نيويورك) وجامعة تكساس في أوستن، وبوصفي زميلًا زائرًا في معهد كيلوج للدراسات الدولية في جامعة نوتردام (إنديانا). وقضيت مدة مماثلة في روسيا. في الحقبة السوفييتية وما بعدها، وكانت أولى زياراتي إلى موسكو في منحة تبادل تابعة للمركز الثقافي البريطاني في يناير عام 1966م، وقد أعقب تلك الزيارة التي استمرت ثلاثة شهور عام دراسي 1967-1968م في جامعة موسكو الحكومية، برعاية المركز الثقافي البريطاني أيضًا. ومنذ ذلك الحين زرت روسيا أربعين مرة.

إن موضوع القيادة السياسية أحد الموضوعات المهمة، وواحد من الموضوعات التي شغلتني مدة طويلة، وكان من أوائل بحوثي التي نشرت في إحدى المجلات العلمية في الستينيات بحث عن السلطات، وتحديدًا القيود المفروضة على سلطات رئيس الوزراء البريطاني[1]، ولم أعتمد فيه على البحث في المكتبة وحسب، بل كان لي مقابلاتي الشخصية مع كبار السياسيين، وقد كانوا أعضاء بارزين وأعضاء سابقين في مجلس الوزراء من كلا الحزبين السياسيين الرئيسين في بريطانيا. وكذلك فقد درَّست منذ وقت طويل- في عام 1980م- مقرَّرًا للدراسات العليا في قسم العلوم السياسية في جامعة ييل، كان يقارن بين أصحاب السلطة التنفيذية الكبار، وتحديدًا رؤساء أمريكا وفرنسا، ورئيس وزراء بريطانيا، وزعماء الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.

برز اهتمامي بدراسة صلاحيات الزعماء الديموقراطيين، وحدودها. عندما كنت طالبًا في كلية العلوم الاقتصادية بلندن؛ ذلك أني حين كنت أجري المقابلة الشخصية للقبول طالبًا جامعيًا هناك، نصحني رئيس لجنة القبول ريجنالد باسيت (وهو متخصص في العلوم السياسية البريطانية) بقراءة مذكرات الساسة، وقد أخذتُ بنصيحته: فاقتنيت منذ ذلك الحين مجموعة كبيرة من السير الذاتية، (وكذلك السير) السياسية من مختلف البلدان، وكان مما يسر لي شراء هذه الكتب خلال أيام الدراسة هو أن معظم المذكرات التي

كتبها السياسيون كانت كتبًا راكدة يمكن شراؤها بأسعار زهيدة للغاية؛ صحيح أن ما ينتقيه الساسة من وقائع وحكايات له نقائصه، لكنها قد تكشف عن أشياء لم ترد على خواطرهم.

وقد ازداد اهتمامي بسياسة الزعماء في بداية اشتغالي بالتدريس في جامعة جلاسكو، في العام الدراسي 1964-1965م، عندما نشر أحد زملائي بالقسم، وهو جون ماكينتوش (الذي صار لاحقًا نائبًا في البرلمان)، كتابه المهم **مجلس الوزراء البريطاني**؛ كان ذلك سبب عدم اتفاقي مع أطروحة ماكينتوش- وريتشارد كروسمان- الأساسية بأن أفضل وصف للنظام السياسي البريطاني هو أنه (حكومة رئيس الوزراء)، فكتبت ردًّا مطولًا على ذلك، ولكن ليس الجدلُ القديم- حول كون المملكة المتحدة لديها حكومة رئيس وزراء أو حكومة مجلس وزراء- هو ما يشغلني في كتابي هذا؛ فما يعنيني هو هل كان لدى الزعماء الديموقراطيين بصفة عامة الصلاحيات التي يفترض أنهم يتمتعون بها، وهل كان الزعماء -على سبيل المثال- هم من يحسمون نتائج الانتخابات أم لا؟ ولا يزال اهتمامي منصبًّا على بحث الافتراض الشائع بأن شخصًا واحدًا يرأس الحكومة، هو صاحب الكلمة الأخيرة الفاصلة في القضايا المهمة كافة. وكان بعض الزعماء أحرص من غيرهم على ترسيخ هذه الرؤية والتصرف على أنها أمر واقع. وأرى أن هذا ليس من الحكمة إذا أردنا حكومة فاعلة وقرارات سياسية رشيدة، فضلًا عن أنه يجافي مبادئ قيام أي ديموقراطية.

هناك كتب كثيرة عن القيادة السياسية، وعدد أكبر عن القيادة في عالم الأعمال التجارية، لكن ما ينصب الاهتمام به في هذا العمل هو زعماء الأحزاب والحكومة، مع أن بعض مناقشاته تركز على الزعامة بمعناها الأوسع. ولأساليب القيادة أهمية في المؤسسات كافة، حتى في الجهات التي تتخذ فيها القيادة ترتيبًا هرميًّا؛ مثل الكنيسة الكاثوليكية، وتَظهر عيوب حكم الفرد، حتى من قمة هذه التراتبية؛ ففي نقد طريف للذات، وإعلان للنوايا، ذكر البابا فرانسيس في مقابلة شخصية من مدة قريبة أنه عندما عُين رئيسًا للأبرشية اليسوعية في الأرجنتين، حين كان شابًّا (طائشًا) في السادسة والثلاثين من عمره، كان أسلوب قيادته استبداديًّا إلى حد بعيد، وأضاف: «كان أسلوبي المتسلط في اتخاذ القرارات

هـو مـا جلب المشـكلات»؛ فقد أعطى أسـلوبه هذا انطباعًـا مضللًا بأنه (يمينـي الهوى)، أو حتـى (محافـظ مغـالٍ). وقال البابا إنه الآن يفضل أسـلوب التشـاور؛ ومن ثـم عيَّن مجموعة استشـارية تضـم ثمانيـة كرادلة، وهي خطوةٌ حثَّـه عليها الكرادلة في الاجتماع السـري الذي انتخبه لكرسي البابوية، ولأنهم كانوا يطالبون بإصلاح بيروقراطية الفاتيكان، تعمد أن تكون اجتماعاته مع الكرادلة الثمانية «اجتماعات تشاور حقيقية وليست شكلية»[2].

تحمل الصفحات التالية سمة غير معتادة: وهي أنها تولي الأنظمة الشمولية والسلطوية اهتمامًـا مماثـلًا للاهتمام بالأنظمة الديموقراطية: ذلك لأن عدد من يعيشـون في ظل أنواع الحكـم الاسـتبدادي يماثـل عـدد من يعيشـون في ظـل حكم ديموقراطـي. إضافـة إلى ذلك، فـإن الحاكم المسـتبد الحقيقي يضع الحديـث من حين لآخر عن (الرئاسـة الإمبراطورية) فـي الولايـات المتحـدة، أو عن (حكومة رئيس الـوزراء) في بريطانيـا أو كندا أو أسـتراليا، فـي منظـور عملـي مختلف، فالزعيم الذي يصل إلى السـلطة في نظام سـلطوي لا تكون لديه إمكانية أن يعيث فسادًا، وأن يجعل المعاناة تستشري في بلاده إلى حد لا يمكن أن يصل إليه حتـى أسـوأ الزعماء الديموقراطيين، لكن يمكـن كذلك- في حالات فردية نادرة وفي ظروف مواتية- أن يجد فرصة أكبر لتحقيق تغير نوعي للأفضل. ومن فضل القول أن بعض الزعماء أشـد تأثيرًا من غيرهم. وكما سـأوضح لاحقًا، فإن الجديرين بأكبر قدر من الاحترام ليسـوا في أغلب الأحيان ممن هم أشـدهم تسلطًا؛ فللزعامة الحقة سمات عديدة. وتختلف الأهمية النسبية لهذه السمات تبعًا للزمان والمكان والسياق، ويجب ألا يكون ثمة خلط أبدًا بينها وبين السلطة المطلقة للأفراد الذين يتسمون بالغطرسة والصلف.

مقدمة

في النظم الديموقراطية اتفاق واسع على أن (الزعيم القوي) أمر محمود[1]، ومع أن التعبير يقبل أكثر من تأويل، فقد اصطُلح على أنه بصفة عامة يعني القائد الذي يجمع قدرًا ضخمًا من السلطة في يده (أو يدها)، ويسيطر على مساحة كبيرة من السياسة العامة والحزب السياسي الذي ينتمي (أو تنتمي) إليه، ويتخذ القرارات الحاسمة؛ وهذا معناه أنه كلما زادت سلطة الزعيم الفرد، فيجب أن يزيد انبهارنا به، وأرى أن هذا محض وهم، سواء كنا نتحدث عن النظم الديموقراطية أو النظم السلطوية أو النظم المختلطة التي تقع بينهما؛ فكفاءة الحكومة مطلوبة في كل مكان، لكن المهم هو كيف تدار الأمور، وعندما تتبدد المخاوف بسبب أن الزعيم واثق بأنه يعرف أكثر من الجميع، تأتي المشكلات، وربما تتحول إلى كوارث؛ فالإدارة المثلى تعني إشراك كل رجال السياسة الكبار ذوي الصلة بمسؤوليات الإدارة في عملية صنع القرار، وهي تعني كذلك بالتأكيد وجوب تطابق أعمال الحكومة مع أحكام القانون. ومحاسبة الحكومة بصورة ديموقراطية أمام مجلس النواب (البرلمان) وأمام الشعب.

لن يقول أحد أبدًا «نريد قائدًا ضعيفًا»؛ فالقوة تثير الإعجاب، أما الضعف فيثير الاستياء أو الشفقة، ومع ذلك فإن سطحية ثنائية الضعف والقوة تجعلها أسلوبًا قاصرًا وعاجزًا عن تقويم الزعماء الأفراد. فهناك سمات عديدة مطلوبة في الزعيم السياسي يجب

أن تكون أهم من معيار القوة، ذلك المعيار الذي يفضل استخدامه للحكم على رافعي الأثقال أو عدائي المسافات الطويلة. وتضم هذه السمات النزاهة والذكاء والفصاحة، والتمتع بروح التعاون، والنظر الثاقب، والعقل الراجح، والرغبة في البحث عن آراء مختلفة، والقدرة على استيعاب المعلومات، والمرونة، والذاكرة الحادة، والشجاعة، والبصيرة، والتعاطف، وطاقة لا حدود لها، وهي قائمة سمات طويلة مع أنها غير كاملة. وعلينا ألا نتوقع أن تتجسد هذه السمات (كلها) في معظم الزعماء؛ فالزعماء ليسوا رجالًا خارقين أو نساء خارقات، ويجب ألا ينسوا ذلك مطلقًا، مع أن إضافة صفة التواضع إلى قائمة الصفات المرغوبة في القائد ستكون من باب المبالغة في الطلب.

مع ذلك، صار موضوع القوي-الضعيف، على الرغم من عيوبه كلها، موضوعًا ثابتًا في المناقشات التي تتعلق بالقيادة في الأنظمة الديموقراطية، وليس في بريطانيا العظمى وحسب؛ فعندما كان طوني بلير زعيمًا للمعارضة، كان يحب أن يصف جون ميجور، رئيس الوزراء البريطاني، (بالضعيف)، مع أن ميجور ورث حزبًا برلمانيًا منقسمًا، ولمقارنة نفسه به قال بلير: «أنا أقود حزبي، وهو يتبع حزبه»[2]، أما ديفيد كاميرون فقد اتبع- بوصفه رئيس الوزراء- تكتيكات مماثلة مع إد ميليباند منذ بداية توليه زعامة حزب العمل، على أمل أن يلصق به وصف (الضعيف)[3]، وتمكن ميليباند من الرد عندما نجح تمرد ضخم قام به نواب حزب المحافظين في شهر يوليو عام 2012م، في منع محاولة جعل مجلس اللوردات مجلسًا تشريعيًا تكون العضوية فيه في الأساس بالانتخاب وليس بالتعيين، فقال عندها: إن كاميرون «فَقَدَ السيطرة على حزبه»، وإن السياط التي رفعها نواب الحزب تحديًا أظهرت أن رئيس الوزراء كان «ضعيفًا»[4].

ومنذ ذلك الحين تطفو على السطح بصورة متكررة مملة محاولة كل زعيم وصف الآخر بالضعف ووصف نفسه بالقوة، وشاعت محاولات تصوير الشخص الذي يرأس حزبًا منافسًا بأنه (قائد ضعيف) في دول عديدة؛ ففي كندا- على سبيل المثال- ومباشرة بعد انتخاب إستيفان ديون رئيسًا لحزب الأحرار، في عام 2006م، أطلق المحافظون حملة

متواصلة لوصمه بالضعف[5]، «ومن بين دول الكومنولث التي تبنت (نموذج وستمنستر)، ومنها بريطانيا العظمى حيث نشأ، ظهر أن رؤساء الوزراء الكنديين هم الأشد هيمنة على أحزابهم، مع أن شخصياتهم كانت أقرب إلى البراغماتية ولا تتمتع بكاريزما، بل وثقيلة الظل»[6].

والواضح أن السياسيين يعتقدون أنهم إن استطاعوا إلصاق وصف (ضعيف) بعدوهم الأساسي، فسيكون ذلك في مصلحتهم أمام الناخبين، والمؤكد أن لطريقة النظر إلى القادة أهمية انتخابية. لكن القول بأن هذا هو أساس (الفوز والخسارة في الانتخابات الآن) ينطوي على مبالغة شديدة[7].

إن (القيادة الجماعية) أمر مطلوب أكثر بكثير من نموذج الرئيس السياسي المهيمن؛ فوضع صلاحيات ضخمة في يد شخص واحد أمر غير مقبول في أي نظام ديموقراطي، وإن حكومة ليس فيها إلا فرد واحد يتمتع بالكفاءة حكومة باهتة. فضلًا عن أن يشعر هذا الشخص بأنه يملك القول الفصل في كل شيء. ففي حالة الأنظمة السلطوية، عادة يكون الزعيم الأوليغاركي* أقل سوءًا مقارنة بديكتاتورية الفرد الواحد. إضافة إلى ذلك، فإن القيادة الفردية القوية تعني أمورًا مختلفةً في سياقات مختلفة، ولا يقتصر الأمر على أن ميزاتها أقل مما يشيع اعتقاده، بل في الاختلاف بين حقيقتها وما تزعمه عن نفسها؛ فالزعماء تابعون أيضًا، فإن كانوا يفخرون بمواجهة جماعة، حتى إن كانت أحزابهم السياسية، فإنهم بهذا ربما يتملقون جماعة أخرى. بعبارة أخرى، ربما هناك هوة واسعة بين صورة القائد القوي التي كان معظم السياسيين يحبون عرضها، والحقيقة التي هي أكثر تعقيدًا. فإذا كان أحد عناصر خرافة الزعيم هو استخدام القوة بوصفها معيارًا للقيادة المرغوبة، فإن العنصر الآخر هو أن قوة الرئيس المعلنة- في النظام الديموقراطي- تكون غالبًا محض اختلاق أو وهم.

---

* الأوليغاركية هو حكم الأقلية، وهو شكل تكون فيه السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع، تملك المال أو الجاه أو القوة العسكرية. (المترجمة)

في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من حكم سلطوي كامل إلى حكم ديموقراطي أو إلى مجموعة من الأنظمة الوسيطة المختلطة، يمكن أن تتخذ فكرة الزعيم شكلًا أشد خطورة مما في الأنظمة الديموقراطية الكاملة، وقد أجري مسح في ثلاث عشرة دولة أوروبية بعد الحقبة الشيوعية في عام 2007م يستقصي ردود الأفعال على عبارة تقول: «هل يستحق الأمر مساندة (قائد) يمكنه أن يحل المشكلات التي تواجه [تلك الدولة بالذات] اليوم، حتى إن كان قد (أطاح) بالديموقراطية؟»[8]، أيَّد أكثر من ثلث من استُطلع رأيهم في ثماني دول فكرة (الرئيس القوي)، ومشاعر مناهضة الديموقراطية، وكانت نسبة الموافقين على العبارة تتجاوز 40% في المجر وروسيا ولاتفيا، وفاقت 50% في بلغاريا وأوكرانيا. ونال قبول العبارة أقل نسبة- بعبارة أخرى كان تأييد الديموقراطية أعلى. والشك في الرئيس القوي بأنه المنقذ أو المخلِّص أكثر شيوعًا- في جمهورية التشيك 16%، وفي سلوفاكيا 3,15%.

وربما لا يكون مصادفة أن هذه الدول، مثل تشيكوسلوفاكيا، كان لديها خبرة أكبر من أي دولة أخرى أُجري فيها المسح، في ممارسة ديموقراطية حقيقية في القرن العشرين، لا سيما بين الحربين العالميتين.

ولكن في إحدى الدول القليلة الأخرى، وهي بيلاروسيا، كان (أقل من ربع) عدد السكان (نسبة 6,24%) يفضلون الرئيس القوي على الديموقراطية، وهي دولة ليس لها تقريبًا أي خبرة ديموقراطية، بوصفها كانت جزءًا من الاتحاد السوفييتي، وكانت- إضافة إلى ذلك- في مرحلة ما بعد الحقبة السوفييتية، أكثر دولة بها حكم سلطوي في أوروبا، في هذه الحالة بالذات، ربما كانت الخبرة الأوتوقراطية* الحقيقية المتواصلة والكريهة- زمن حكم ألكسندر لوكاشينكا الذي حكم البلاد حكمًا يزداد ديكتاتورية منذ عام 1994م- هي ما حصنت المواطنين ضد فكرة أن حل مشكلاتهم يكمن في قائد قوي**.

---

* حكم الفرد المطلق. (المترجمة)

** على الجانب الآخر، قد يعكس ارتفاع نسبة من هم مستعدون في بلغاريا وأوكرانيا لقبول قائد قوي حتى لو أطاح ذلك الرئيس بالديموقراطية، استياءهم الشديد من نوعية ما مروا به من حكم ديموقراطي في هذه البلاد. أما في الحالة البلغارية، فيحتمل أنها كانت تقترن بغضب شعبي واضح (من ضمنها الاعتصامات في البرلمان) بسبب تفشي الفساد.

في ظروف معينة كالحروب والأزمات تظهر الحاجة إلى زعيم ملهم، وفي بعض الأحيان يتوق الناس إليه حتى في الأوقات التي يفي فيها مجرد قائد عادي بالغرض، وفي كثير من الأحيان توصف القيادة الملهمة -بصفة عامة- بأنها قيادة كاريزمية. ومعنى (كاريزما) في الأصل هبة من الله.

وقد طور ماكس فيبر المفهوم، فصار الرئيس صاحب الكاريزما (قائدًا طبيعيًّا)، يتمتع بمواهب خاصة، بل خارقة، تجعل قيادته لا تعتمد بأي صورة على مؤسسات أو إدارة. وكان يُنظر إلى الزعيم صاحب الكاريزما على أنه نبي وبطل، وكان اتّباعه من باب الإيمان، وكان مفهوم الكاريزما- في رأي فيبر- «محايد القيمة»[9].

وعلى التحقيق فإن الزعماء أصحاب الكاريزما إما أن يتسببوا بضرر بالغ أو بخير عظيم، فإذا أخذنا مثالين في القرن العشرين بعد زمن فيبر (إذ توفي المنظر الاجتماعي الألماني الكبير عام 1920م)، فيمكن أن يكونا أدولف هتلر ومارتن لوثر كينج. وإن الحذر من القيادة الكاريزمية له ما يبرره. وعلى أتباعه ألا يعطلوا ملكات النقد لديهم. أما كيفية تقويم هذا النوع من الزعماء في الأساس فتعتمد- في جزء كبير منها- على كيفية حكمنا على القضايا التي تخدمها خطبهم وشخصياتهم الملهمة.

إضافة إلى ذلك، فإن وصف الكاريزما بأنها سمة خاصة يولد بها الزعيم، يفتقر افتقارًا كبيرًا إلى ما يدعمه: (فالأتباع) إلى حد بعيد (هم من يمنحون الكاريزما للزعماء) عندما يبدو أن ذلك الشخص تتجسد فيه الصفات التي يبحثون عنها[10]. لقد كان وينستون تشرشل خلال مرحلة طويلة من حياته السياسية موضع سخرية بقدر ما كان مثار إعجاب؛ ففي الثلاثينيات شاع النظر إليه على أنه شخص مخفق لم يحقق ما كان يرجى منه، لكن حضوره الطاغي، وخطبه التي لا تنسى في أثناء الحرب العالمية الثانية، أهَّلته لمكانة القائد صاحب الكاريزما: كان الأهم من مسألة كونه يمتلك شخصية (كاريزمية) حسب معايير الكاريزما المبهمة أو لا، أنه كان الزعيم المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب، ومع ذلك فقد كان نجاحه بين عامي 1940م و1945م يعتمد إلى حد بعيد على سياق سياسي

معيـن هـو سـياق حـرب عالمية ضروس جسَّـد فيهـا تشرشـل روح المقاومة التـي كان يتطلع إليهـا أغلـب المواطنيـن البريطانييـن، ثم ما إن وضعـت الحرب أوزارها حتى خسـر الحزب الـذي كان يتزعمه تشرشـل خسـارة فادحة فـي الانتخابات العامة عـام 1945م، ويوضح ذلك نقطة مهمة تتمثل في أن الانتخابات البرلمانية الديموقراطية ليست في الأساس منافسـات بين الزعماء.

ليس لدينا بيانات مسحية تحوي مقارنة بين شعبية تشرشل وشعبية زعيم حزب العمال كليمنت أتلي في ذلك الوقت، لكن الاحتمال الأكبر أن تشرشـل، في أعقاب الحرب مباشـرة، كان متقدمًا في تلك المنافسة الشخصية، ومع ذلك فلم تكن (كاريزميته) في أمان: فبعدما كان تشرشـل (واحـدًا منـا) بكل تقدير فـي أثناء الحرب، أصبح مرة أخـرى في عيون نصف الأمة على الأقل (واحدًا منهم).

إن القيادة الكاريزمية يمكن أن تُكسب أو تضيع، فهي بصفة عامة ليسـت منحة أبدية، وفي أغلب الأحيان خطِرة، وكثيرًا ما تنال فوق ما تستحق من أهمية. وبرأيي أن فئات القيادة الأكثر نفعًا هي (إعادة التعريف) و (التحويلية)، ولكل منهما فصل في هذا الكتاب، (فقيادة إعـادة التعريـف)، بحسـب التعبيـر الذي أسـتخدمه، تعني مد حـدود الممكن في السياسـة، وتغيير الأجندة السياسـية تغييرًا جذريًّا، ويمكن أن تمارس قيادات الأحزاب السياسـية هذا النـوع مـن القيادة بصـورة جماعيـة أو فردية، فالأحزاب التـي تتطلع إلى الفـوز بالانتخابات لديها بصفة عامة شعور بالحاجة إلى الوصول إلى (المنطقة المركزية)، ولكن «قادة إعادة التعريـف، سـواء كانوا أفرادًا أو مجموعة، يسـعون إلى نقل المنطقـة المركزية لديهم». وهم أيضًا يسعون إلى تغيير طريقة تفكير الناس في ما هو مناسب ومرغوب، وهم يعيدون تعريف المركز السياسي بدلًا من مجرد قبول الرؤية التقليدية للمنطقة الوسطى في أي وقت محدد، ثم يضعون أنفسهم وسطه تمامًا.

وقـد أعطـى فرانكلين دي. روزفلت، بالعقد الجديد (نيـو ديلThe New Deal)، وليندون بـي. جونسـون بإصلاحاته وتشـريع الحقوق المدنية فـي (المجتمع العظيـم Great Society)،

أمثلة أمريكية في القرن العشرين لإدارات إعادة التعريف. وفي بريطانيا، تعد مارجريت تاتشر أحد قادة إعادة التعريف، وهي تسترشد بكلام معلمها: سير كيث جوزيف، إذ يشكو من أن «سياسات ما بعد الحرب أصبحت (اشتراكية بلا رجعة). فالحكومات المتعاقبة من حزب العمال قد وجهت البلاد أكثر نحو اليسار». وحتى إذا «عارض النواب المحافظون»، فإن «سياساتهم المهادنة» كانت تعني أنهم تغاضوا عن نقل مركز الثقل السياسي إلى اليسار[11].

وقد احتلت حكومتا حزب العمال اللتان رأس إحداها طوني بلير من 1997م إلى 2007م. ورأس الأخرى غوردون براون من 2007م إلى 2010م، المنطقة المركزية الجديدة (بحسب إعادة التعريف الذي قامت به تاتشر) تمامًا كما فعلت حكومتا المحافظين اللتان رأسهما هارولد ماكميلان وإدوارد هيث (وكان ذلك محل شكوى من تاتشر) من احتلال للمنطقة المركزية السابقة التي تحولت إلى اليسار بسبب إعادة التعريف الذي قامت به حكومة حزب العمال بين عامي 1945-1951م، التي رأسها كليمنت أتلي.

أما القادة التحويليون فهم من القادة النادرين الذين يحدثون فرقًا كبيرًا، وأعني بقائد التحول ذلك الذي يكون له دور حاسم في تغيير المنظومة الاقتصادية أو النظام السياسي في بلاده (أو بلادها)، أو هو الذي يكون له، ربما بصورة أكثر وضوحًا، دور جوهري في تغيير النظام العالمي، وهذا معيار قاسٍ. ولكنه يمكّننا من التمييز بين قادة الإصلاح الجدي وقادة إعادة التعريف من ناحية، وبين أولئك الذين يؤدون دورًا لا غنى عنه في التأثير في (التحول المنهجي): (أي تحول النظام نفسه) من ناحية أخرى.

وللسياق السياسي أهمية كبرى، فقائد التحول نادر الوجود في النظام الديموقراطي؛ لسبب بسيط هو أن الأنظمة الديموقراطية لا تمر عادة بتحولات فجائية، إذ يحدث التغيير فيها على نحو تدريجي إلى حد بعيد، بحيث لا يمكن أن نعدَّ أنَّ قائدًا ما قد أدى دورًا محوريًّا في عملية تغيير ممنهجة. أما التغيير (الجوهري) - سواء إلى الأفضل أو إلى الأسوأ - فيميل إلى الحدوث على نحو أسرع في الأنظمة السلطوية، ويمكن إدراك ذلك بوضوح خلال

المراحل الانتقالية من الحكم السلطوي أو إليه. ولكن عندما نتحدث عن قادة التحول يكون التركيز على التغير المنهجي إلى الأفضل.

هناك إذن عنصر معياري في استخدام المصطلح، فهذا الكتاب يميز بين القادة التحويليين والزعماء الثوريين (وهم موضوع الفصل الخامس)، حتى إن كانوا هم أيضًا يغيرون النظام بعد وصولهم إلى السلطة، لكنهم يفعلون ذلك بالإكراه؛ فقد كان لكلٍّ من فلاديمير لينين في روسيا، وجوزيف بروس تيتو في يوغوسلافيا، وماو تسي تونغ في الصين، وفيدل كاسترو في كوبا، وهُوَ شي منِّه في فيتنام، دور حاسم في تحقيق تغيير جوهري في المنظومة الاقتصادية والنظام السياسي في بلده، وبهذا المعنى كانوا هم أيضًا قادة تحول، لكن الثورة، بمعناها المتعارف عليه. تشمل إطاحة عنيفة ببنى الدولة. وفي أحيان كثيرة تليها أشكال جديدة من الحكم السلطوي، لذلك نميز الزعماء الثوريين من هؤلاء الذين يكون لهم دور حاسم في تحول النظام السياسي أو الاقتصادي في بلادهم دون اللجوء إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة أو قهر خصومهم.

إن فكرة وجود، أو ضرورة وجود، قائد واحد، يفوق زملاءه ويسيطر على العملية السياسية، شائعة إلى حد كبير في الأنظمة الديموقراطية. ولكن هذا المفهوم لا يصلح لوصف حقيقي لسلطة القائد، وهو يغري بطموح في غير محله، مثلما كان طوني بلير، رئيسُ الوزراء البريطاني بين 1997 و2007م، يطمح إلى السيطرة على العملية السياسية. فرسم- دون شك- ملامح الحكومة. مع ذلك، فإن وصف ذلك بالتأثير الدائم يدخل في باب المبالغة. وقد اتخذت الحكومة عددًا من القرارات السياسية المهمة دون تدخل يذكر من رئيس الوزراء، وكان أهم إرث لها هو الإصلاح الدستوري، الذي نتج معظمه من سياسات ورثها بلير ولم يكن متحمسًا لها، وشملت هذه الحزمة من القرارات تفويض أسكتلندا وويلز. وتقاسم السلطة في أيرلندا الشمالية، وإصلاح مجلس اللوردات، وسن قوانين حقوق الإنسان، وقانون حرية المعلومات[12]. ويصف بلير في مذكراته هذا القانون الأخير بأنه (حماقة)، ويضيف: «أين كان سير همفري عندما احتجت إليه؟»[13]. وفيما يتعلق بالتغيير الدستوري، لم يكن لبلير دور

مهم إلا في المشاركة في مفاوضات السلطة في أيرلندا الشمالية، وربما يعد تسوية النزاع في أيرلندا أحد أهم إنجازاته. على الرغم من أن آخرين أيضًا كانت لهم أدوار حاسمة في هذا الأمر.

أثبتت طبيعة العلاقة المتوترة- وغير الودية في أحيان كثيرة- بين بلير ووزير الخزانة المتسلط الذي تملؤه الثقة، أن سلطة بلير في رئاسة الوزراء كانت أقل مما تمناه: إذ كان ذلك الوزير، غوردون براون، هو المسيطر على مجال السياسة الاقتصادية بالغ الأهمية. كان بلير والدائرة القريبة منه حريصين على تعزيز العضوية البريطانية في العملة الأوروبية المشتركة. لكن براون منع ذلك بالإصرار على اجتياز خمسة اختبارات قبل أن توقع بريطانيا على اتفاقية اليورو. وقد صممت هذه الاختبارات عمدًا بحيث يتعذر اجتيازها، أو على الأقل يكون لوزير الخزانة وحده حق تقرير توقيعها أو لا[14]. وكان أليستير دارلينج؛ وزير مجلس الوزراء طوال سنوات حكم حزب العمال بين عامي 1997 و2010م (ووزير الخزانة في الحكومة التي رأسها غوردون براون خلال السنوات الثلاث الأخيرة من تلك السنوات)، قد أكد أن السياسة الاقتصادية في أثناء تولي بلير رئاسة الوزراء كانت كلها في يد براون، وكانت القضية الاقتصادية الوحيدة التي «بذل فيها بلير جهدًا كبيرًا، ومنها مشاورات مجلس الوزراء الاستثنائية»، هي قضية «محاولة ضمِّنا إلى» مجموعة العملة الواحدة[15]. وبالتأكيد أخفق بلير في مساعيه، ولم يكن دارلينج وحده هو من عبر عن ارتياحه لانتصار وزير الخزانة في هذا الأمر على رئيس الوزراء.

وقد تدهورت العلاقة بين بلير وبراون تدهورًا كبيرًا، وجد معه رئيس الوزراء ومستشاروه المقربون صعوبةً شديدة في معرفة ما سيضعه وزير الخزانة في الميزانية السنوية. ويذكر كبير مساعدي بلير، جوناثان بوويل، أن براون عمد «إلى التخلص من» اثنين من المستشارين الاقتصاديين في داوننج ستريت: «بأن حرمهم من المعلومات، ومنع موظفي الخزانة من مقابلتهم»[16]. وكان لبلير، الحريص دائمًا في مجالات السياسة الاقتصادية

الأساسية على الظهور بصورة الرئيس القوي، تأثير أقل بالفعل من كثير من سابقيه في أيام حكمهم.

أما في السياسة الخارجية فالأمر مختلف؛ إذ كانت سيطرة بلير عليها أكبر، وبخاصة فيما يتصل بالعلاقة مع الولايات المتحدة، وبالسياسة في الشرق الأوسط. ويؤكد بلير في مذكراته، مرارًا وتكرارًا، أن قرار دخول بريطانيا حرب العراق عام 2003م، كان قراره، حيث كان مخولًا بصفته رئيس وزراء اتخاذ مثل هذا القرار، وأنه حتى إن لم يكن الشعب يوافق على التدخل العسكري فإنه «كان متعاطفًا مع حقيقة أن على (القائد) اتخاذ القرار». (التوكيد داخل الكلام المقتبس من بلير إضافة من المؤلف)[17].

إن دفع أحد القيادات ليكون هو صاحب القرار النهائي أمر لا يزال شائعًا في الأنظمة الاستبدادية والشمولية، وكثيرًا ما تكون عواقبه وخيمة، فهذه الأنظمة- بالتأكيد- تضع سلطة في يد الحكام أكبر كثيرًا مما يمكن سياسيًّا في الأنظمة الديموقراطية. وقد تكون هناك بعض المراجعات داخل السلطة التنفيذية على ما يمكن أن يفعله الرئيس المستبد، لكن في أحسن الأحوال تكون المجالس التشريعية مجرد واجهة، والقضاة خاضعين للقيادة السياسية. ووسائل الإعلام تخضع لسيطرة ورقابة بدرجات تتفاوت حدتها. ومن فضل القول أن القيادات العليا في الأنظمة السلطوية أو الشمولية لا تخضع للمساءلة أمام الشعب. ومع ذلك، فحتى في هذه الحالات هناك فرق (كما سنرى في الفصل السادس) في كون السلطة الاستبدادية تمارَس بشكل فردي أو جماعي: ففي الأنظمة الشمولية يتولى رجل واحد (إذ إن هذه الأنظمة كلها يسيطر عليها رجال) في أغلب الأحيان وبصفة مستمرة سلطة طاغية. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تكون الأنظمة الاستبدادية إما أوتوقراطية أو أوليغاركية. بعبارة أخرى، بعض البلاد يحكمها ديكتاتور واحد، وبعضها الآخر يحكمها قيادة جماعية. وكلما كانت جماعية كان هناك مزيد من نقاط الاتصال التي تجعل جماعات مميزة تضغط على أعضاء فريق القيادة العليا. وكلما زادت حرية النقاش والتشاور لدى القيادة الجماعية، قل التوجه إلى المواقف السياسية المتطرفة؛ فحتى في الأنظمة الاستبدادية ذات القيادة

الجماعية، كما كان في الاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من الثمانينيات، يمكن أن تصنع شخصيةُ القائد الأعلى وقيمُه فرقًا شاسعًا، مثلما فعل ميخائيل غورباتشوف في الحالة السوفييتية.

إن التأثير المحتمل للزعيم في تلك الأنظمة أكبر من تأثير نظرائه في الأنظمة الديموقراطية، في ظل القيود العديدة التي تحد من قدرة الزعيم الديموقراطي على فرض إرادته.

القيادة الفردية والجماعية

اصطلح إذن على أن (الزعامة)، بصفة عامة، تشير إلى (فرد) يجمع السلطة في يده، أو يدها، ويمارسها بحسم. وكلما تراكمت القوة والسلطة في يد قائد واحد، ازداد اعتقاد الرئيس بأن رأيه لا غنى عنه ولا مثيل له، وكلما ازدادت القرارات التي يتخذها قائد واحد، قلَّ الوقت الذي يقضيه هذا الشخص في التفكير في السياسة ودراسة التفاصيل في كل حالة، ولأن اليوم ليس سوى أربعٍ وعشرين ساعة حتى بالنسبة إلى أقوى الزعماء، فإن مساعدي ذلك الشخص يجدون أنفسهم يتخذون قرارات باسم الزعيم (ويجعلهم هذا دائمًا في حالة رضا تام)، وهذا أحد أسباب ضرورة مقاومة وضع شخص واحد على قمة الهرم السياسي ليمارس (القيادة القوية).

في الأنظمة السياسية الديموقراطية تمارس الأحزاب السياسية القيادة الجماعية، وعلى الرغم من تردي سمعة الأحزاب وعضويتها، إذ أصبحت عضويتها في حالة تردٍّ شديد في معظم البلدان خلال نصف القرن الماضي، فلا غنى عنها في العمل الديموقراطي؛ إذ توفر نوعًا من الاتساق السياسي، ومساحة كبيرة للخيار السياسي، ومعيارًا للمساءلة[18]، فإذا كان الناخبون- كما هو شائع- يصوتون في الأساس لرئيس بعينه، أكثر مما يصوتون لحزب أو سياسات، فلا غضاضة أن يكون لمساعدي الرئيس تأثير أكبر من تأثير أبرز أعضاء الحزب الحاكم. مع ذلك، كما لمسنا وكما سيتضح في الفصل الثاني، فمن التبسيط المخل،

أو من التضليل. أن نقول إن الأصوات في الانتخابات العامة الديموقراطية تتوجه في الأساس لحساب (رئيس فرد) أو ضده.

عندما يعلم زعيم حزب ديموقراطي ما، تمامَ العلم، أنه سيحرج سياسيًّا إذا عُزله، فهو في الواقع كأنه يقول «إما أن تساندوني أو تبعدوني»، فإن ذلك الزعيم عادة يدعي امتلاك عقل أرقى ممن حوله[19]. ومع ذلك، فإن فكرة أن شخصًا واحدًا هو الأكثر استعدادًا للفصل في مجالات السياسة كلها. تعد رأيًا غريبًا على النظام الديموقراطي. وقد كتب رئيس الوزراء البريطاني الأسبق طوني بلير أن «القائد القوي يحتاج إلى مؤيدين مخلصين»، وأضاف: «فإذا ظننت أن القيادة مخطئة أو مضللة في الأساس، فغيِّر القادة، لكن إياك أن ترضى بقائد ثم لا تدعم قيادته»[20]. وقد خصص جوناثان بوويل، كبير موظفي إدارة بلير. كتابًا كاملًا لشرح الأساليب التي يتمكن بها القائد السياسي، بل ويجب عليه، أن يعظم سلطته في مقابل سلطة زملائه أو حزبه السياسي[21]. فكلما ابتعد الرئيس عن غيره من السياسيين المنتخبين، زاد التأثير المستقل لمستشاريه غير المنتخبين. مثل بوويل. والمؤكد أن دور هذا الأخير في تحديد التعيينات الوزارية تنشأ عن مفكرته الشاملة إلى حد بعيد، على الرغم من اقتناعه بفكرة (الزعيم القوي)، التي كان يجاهد لتصوير بلير في ضوئها. ويكتب بوويل. واضعًا في حسبانه مبادئ مكيافيلي الموجهة لأمير يحكم في إطار نظام سياسي استبدادي، بوصفه لا يمكن أن يتطابق- مع التحديث المناسب- مع أي نظام ديموقراطي: «في كل مرة يأتي رئيس وزراء ضعيف بعد رئيس وزراء قوي، فإنه يعلن دائمًا إعادة الحكم إلى يد مجلس الوزراء كله، لكن ما يقصده في الواقع هو أنه لا يملك القدرة على قيادة حكومته بنفسه بكِفاية»[22].

قليل من الناس يمكن أن يتفقوا اليوم مع توماس كارلايل على أن «التاريخ الذي صنعه الإنسان في هذا العالم» هو «في الأساس تاريخ الرجال العظماء الذين عملوا هنا»[23]، وليس هذا فقط لأن كارلايل أغفل النساء العظيمات، بل أيضًا لأن حرص السياسيين والصحفيين على وضع آمالهم وتوقعاتهم في شخص واحد فقط في أي حكومة، له أصداء من مفهوم

كارلايل المعيب عن التاريخ. وإن قبول كل من (الطبقة السياسية) والرأي العام الأوسع في دول عديدة فكرة رفع أحد القيادات فوق الآخرين داخل حكومة ديموقراطية، أمر محير جدًّا، ومن ثم فالتوقعات التي يستنتجونها تعني أن قيادات الحكومة يمكن أن يكتسبوا نفوذًا سياسيًّا أكبر من ذلك الذي تمنحه صلاحيات الوظيفة التي يقومون بها بالفعل، وعند تغير الآراء في السلوك المقبول من الرئيس أو رئيس الوزراء يمكن إعادة تحديد صلاحيات المنصب في غياب أي تغيير دستوري صريح.

وقد حدث هذا حتى في الولايات المتحدة حيث يُحترم الدستور بدرجة فريدة من نوعها: فالمادة (1) من الدستور تعطي الكونجرس الأمريكي سلطة إعلان الحرب، ويمكن أن يستخدم الرئيس، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، القوة إذا تعرضت الولايات المتحدة لغزو أو هجوم، وما عدا ذلك، فإنه في حال التقيد التام بالدستور، لن تكون لديه سلطة خوض حرب إلا بعد إقرار الكونجرس[24]. وقد كان لويس فيشر، الذي عمل في الكونجرس طوال أربعة عقود بوصفه متخصصًا مخضرمًا في فصل السلطات، أبرز نقاد سحب سلطة شن الحرب من الكونجرس وإعطائها للرئيس، وأكثرهم ثباتًا على المبدأ؛*فهو يرى أن هاري ترومان وليندون جونسون ورونالد ريغان وجورج دبليو بوش رؤساء تجاوزوا

* بالنسبة إلى رأي فيشر هناك اعتراضان عامان؛ الأول هو أن الكونجرس عمومًا يظل أقوى مجلس تشريعي في العالم، ونتيجة لفصل السلطات، يمكن أن يبطل عمل السلطة التنفيذية، باعتراف الجميع، ولا سيما في السياسة الداخلية، أكثر من الأغلبية العظمى لنظرائه في أي مكان آخر. أما الاعتراض الثاني فهو أن للرئاسة شرعية أكبر من مجلس الشيوخ (على عكس مجلس النواب) فمن بين أقوى المجالس التشريعية الثانية، فإن مجلس الشيوخ لا يمثل سكان البلاد كلهم، (أما مجلس اللوردات البريطاني، الذي كانت عضويته وراثية في السابق، وأصبح التعيين هو السائد فيه الآن، فهو أقل تأثيرًا من الناحية التشريعية على نحو واضح. وعلى الرغم من أنه مجلس مراجعة ومشورة، فلم يعد لديه حق الرفض (الفيتو). وإن التمثيل المتساوي لكل الولايات في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة يعني أن التصويت لسيناتور في ولاية وايومنغ تزيد نحو سبعين مرة عن التصويت لسيناتور في ولاية بها كثافة سكانية أعلى كثيرًا مثل ولاية كاليفورنيا. انظر:

Alfred Stepan and Juan J. Linz, 'Comparative Perspectives on Inequality and the Quality of Democracy in the United States', *Perspectives on Politics*, Vol. 9, No. 2011 ,4, pp. 856-841, esp. 844 and 846.

إضافة إلى ذلك، فإن لمجلس الشيوخ تأثيرًا كبيرًا (أكبر كثيرًا من تأثير مجلس النواب) في التعيين في الوظائف الفيدرالية، وتأثيرًا في شغل المناصب الحكومية أكبر من تأثير المجالس التشريعية في أي مكان آخر، ويشمل ذلك التعيين الفيدرالي في المناصب العليا للسياسة الخارجية والدفاع.

صلاحياتهم الدستورية، وشنوا حروبًا قبل أن يحصلوا على موافقة الكونجرس. والمقصود هنا حروبًا مثل حرب فيتنام 1964-1975م، وحربي القرن الواحد والعشرين في أفغانستان والعراق. ويؤكد فيشر أن الكونجرس كان متخاذلًا إلى حد بعيد إذ تخلى عن صلاحيات كثيرة وأعطاها للرئيس، وأخفق أيضًا في تثبيت سلطاته وفي المراجعة الدقيقة للعمليات التي تتدخل فيها القوات المسلحة الأمريكية. وهو يرى أن كلًّا من الجمهوريين والديموقراطيين «في حاجة إلى إعادة التفكير في مزايا الحروب الرئاسية»، وأن على «المشرعين أن يستعدوا، وأن تكون لديهم الإرادة، لاستخدام السلطات الواسعة المخولة لهم»[25].

ولكن السياسة الخارجية بما فيها من قضايا كبرى تخص الحرب والسلام، هي مجال قام فيه رؤساء الحكومات- بصفة عامة وليس في الولايات المتحدة فقط- بدور كبير منذ أواسط القرن العشرين وما بعدها، وكان أحد التطورات التي أسهمت إلى حد بعيد في هذا، وكان له أثر كبير في القيادة السياسية، هو التطور غير المسبوق في سرعة الاتصالات، وأهم ما في ذلك على الإطلاق تطورُ الاتصالات الهاتفية الدولية؛ إذ لم يكن هناك أي محادثة هاتفية عبر الأطلنطي قبل عام 1915م، ولم تُشغل خدمة الاتصالات الهاتفية المنتظمة عبر القارات إلا في أواخر عشرينيات القرن العشرين. وكان للنقل الجوي كذلك تأثير قوي في إدارة السياسة الخارجية؛ فعندما سافر رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين بالطائرة إلى ميونيخ لحضور اجتماعه المشؤوم مع أدولف هتلر عام 1938م، كان السفرُ بغرض اجتماع رئيس حكومة برئيس حكومة آخر لا يزال مهمة غير عادية إلى حد ما. فسلف تشامبرلين، ستانلي بولدوين، لم يستقل طائرة قط، مع ذلك كان بولدوين آخر رئيس وزراء في المملكة المتحدة يتجنب النقل الجوي. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية كانت هناك اجتماعات مهمة لزعماء الحلفاء المعارضين لهتلر في كازابلانكا وطهران ومالطة، وبعد الانتصار على ألمانيا النازية مباشرة أُمِّنت هذه الاجتماعات في بوتسدام*، وفي مرحلة ما بعد الحرب أصبحت (محادثات القمة) بين الخصوم المحتملين، والاجتماعات المباشرة مع التحالفات

* مدينة جنوب شرقي برلين (وكانت في ألمانيا الشرقية آنذاك). (المترجمة)

الأجنبية، أمرًا مألوفًا. وما إن أصبح من الأسهل عمليًا أن يلتقي رؤساء الحكومات شخصيًا مرات عديدة، حتى كانت زيادة الجهود الدبلوماسية على أعلى المستويات السياسية تعني أن الأدوار السياسية الدولية لنواب البرلمانات، بل والسفراء وحتى وزراء الخارجية، قد تقلصت.

إذن كان للتطورات التقنية التي يسرت الاتصال الفوري بين كبار الزعماء، تأثير عميق في طريقة إدارة الأعمال بين الحكومات على المستوى الدولي. وقد أضافت شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بعدًا كبيرًا جديدًا إلى تيار المعلومات الفورية التي تمطر السياسيين الوطنيين، وعن رؤسائهم تحديدًا. وعلى نحو تراكمي، كان من شأن هذه التطورات تقليص دور المجالس التشريعية في السياسات المرتبطة بالحرب، وكانت تعني أن رئيس الحكومة الذي يرغب في ترك الأمور الدبلوماسية برمتها تقريبًا لوزارة الخارجية لن يكون بوسعه تحقيق ذلك.

مع ذلك، فإن زيادة سرعة الاتصال ليست سببًا كافيًا لتركيز الأمور الدبلوماسية، وتحديدًا القرارات المرتبطة بالحرب والسلام، في يد من يتولى رئاسة الحكومة، سواء كان رئيس الولايات المتحدة أو رئيس وزراء أي دولة أوروبية؛ فتعبئة القوات المسلحة تستغرق وقتًا، وهناك عنصر قوي له تأثير خاص في كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية؛ وهو أن يكون محور النقاش حول الأخطار الغريبة في العالم المعاصر، بالإضافة إلى الحاجة إلى العمل السريع، فهذا يعني أنهم مخولون بصفة خاصة اتخاذ قرار العمل العسكري.

وفي السياق الأمريكي، حسبما يرى فيشر، اهتمام شديد بالسرعة وبالثقة الشديدة بحكمة الرئيس، إذ كتب يقول: «فإذا كان الخطر الحالي على الأمن القومي شديدًا، فإن الخطر المماثل له يكمن في احتمال خطأ حسابات الرئيس. وفي تعظيم شخصه على نحو مبالغ فيه، وهذا سبب الإصرار على أن تدرس قرارات الحرب بعناية، وأن يقرها الكونجرس. إن الأحكام الرئاسية الحالية تحتاج إلى المزيد- لا إلى الأقل- من الفحص الدقيق»[26].

ومن الغريب للغاية أن باراك أوباما سعى إلى الحصول على موافقة الكونجرس في سبتمبر عام 2013م، للهجوم على أهداف سوريَّةٍ معينة عقب استخدام نظام الأسد أسلحة في الحرب الكيميائية هناك، لكن ذلك لا علاقة له بتفسير الدستور الأمريكي، ولا بالحصول على الشرعية الداخلية والمسؤولية المشتركة عن التدخل العسكري الذي كانت هناك شكوك شعبية واسعة بشأنه، بعد التورط في العراق وأفغانستان. وكانت سابقة السعي إلى الحصول على موافقة السلطة التشريعية قد سنها رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون من قبل؛ وقد رفض مجلس العموم دعم العمل العسكري في سابقة لم تحدث للحكومة من قبلُ في قضية سياسية كبرى، ومن ثم استبعدت المشاركة البريطانية في أي ضربة عسكرية ضد أهداف سورية. وقد أثارت إحالة القرار إلى الكونجرس جدلًا أوسع حول القضية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد واضحًا على الإطلاق هل كان البيت الأبيض هو الذي سينتصر أم لا. وبعيدًا عن أعضاء مجلسي الكونجرس، وعن كلا الحزبين (وبصفة خاصة الديموقراطيين) الذين كانوا يخشون أن تزيد الضربات العسكرية على سوريا الأمر سوءًا، كان هناك جمهوريون حريصين على إلحاق أي هزيمة بأوباما، أيًّا كانت القضية.

في التاسع من سبتمبر، تحدث جون كيري، وزير الخارجية الأمريكي، في مؤتمر صحفي في لندن عن أن السبيل الوحيدة التي تجعل بشار الأسد يتفادى الضربات العسكرية هي التخلص من مخزونه من الأسلحة الكيميائية خلال الأسبوع القادم (لكنه لن يفعل ذلك، والواضح أنه لن يتم). وقد فهم نظير كيري، وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، هذه الملاحظات تمامًا، وسرعان ما أعلن مبادرة لإقناع الأسد بالتخلي عن أسلحته الكيميائية كلها.

كانت روسيا هي الدولة صاحبة التأثير الأكبر في سوريا، وكان الرئيس فلاديمير بوتين على رأس معارضي العمل العسكري الأمريكي المقترح، وقد استجاب أوباما عن طيب خاطر وعلَّق الضربة الصاروخية المقترحة، ومن ثم تصويت الكونجرس على القرار.

ومع البدء بعملية نزع الأسلحة الكيميائية في سوريا تحت إشراف دولي، عقب الاتفاقات بين كيري ولافروف، كان هناك أثران مفيدان لرئيس الولايات المتحدة (بالإضافة إلى كونها نوعًا من الانقلاب الدبلوماسي بالنسبة إلى روسيا): إذ كانت تعني تجنب رفض محتمل مؤلم من جانب الكونجرس لقرار رئاسي خطير يتعلق بالسياسة الخارجية، والأهم من ذلك، تعزيز إمكانية تحقيق هدف محدود هو نزع أسلحة سوريا الكيميائية دون عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالكامل للتدخل العسكري من جانب واحد، وكان هذا في حد ذاته نتيجة غير مقصودة لإحالة القضية إلى الكونجرس، لكن هذا القرار وفر وقتًا للتفكير، وللتفاوض في النهاية. ولم يكن هذا لينهي الحرب الأهلية التي لقيت الأغلبية الساحقة من الناس حتفهم فيها بأسلحة غير كيميائية. ولكن، بعدما أدى هذا القرار إلى التعاون الأمريكي-الروسي المشترك في هذه القضية، حمل إمكانية الحل التفاوضي للصراع، أو على الأقل شيئًا أقرب من الضربات العسكرية، التي يحتمل أن تسقط ضحايا من المدنيين لا يمكن تجنب سقوطهم[27].

نموذج ترومان

هاري ترومان من بين الرؤساء الذين تعرضوا للنقد بسبب إرسال قوات إلى معركة من دون موافقة الكونجرس، وبسبب أنه الرئيس الذي فعَّل مطالبة السلطة التنفيذية بأن تدخل الحرب بقرار في عام 1950م بنشر قوات في كوريا[28]، ولكن هذا لم يكن- قطعًا- تصرفًا أحاديًّا من جانب الولايات المتحدة، فقد كان لدى ترومان إذنٌ من الأمم المتحدة بالعمل العسكري: فكانت القوات الأمريكية فريقًا رئيسًا ممثلًا للبلاد داخل قوات أكبر تابعة للأمم المتحدة، أُرسلت لحماية كوريا الجنوبية غير الشيوعية من هجمات الشمال الشيوعي، في مهمة استندت إلى شرعيتها الدولية[29]. علاوة على ذلك، كان ترومان من ذلك النوع من الزعماء المستعدين تمامًا للاستفادة من الحكمة الجماعية داخل القيادة الوُسْعى. ومن فضل القول أن معظم السياسيين الذين وصلوا إلى مناصب رفيعة، لا سيما الأعلى منها، لديهم طموح، ويستمتعون بممارسة النفوذ والسلطة، ومع ذلك هناك بعض

الاستثناءات لهذه القاعدة، وهؤلاء من بين أكثر رؤساء الحكومات تأثيرًا، وكان ترومان واحدًا منهم.

لم يكن ترومان من قيادات إعادة التعريف، ولم يصل إلى أن يكون من قيادات التحول، لكنه كان من القيادات الناجحة؛ وليس معنى هذا انتقاد الحاجة إلى (قيادة): فهي يمكن أن تأتي- وفي أحيان كثيرة يجب أن تأتي- من الرئيس التنفيذي، لكن يمكن أيضًا، وبل ويجب أن تأتي من أعضاء آخرين في الحكومة المنتخبة ديموقراطيًا.

كان ترومان نائبَ رئيس للولايات المتحدة غير راغب في المنصب، ثم كان رئيسًا غير راغب في المنصب؛ إذ إنه وصل إلى أرفع منصب بسبب وفاة فرانكلين روزفلت عام 1945م، وكان رئيسًا بنى سمعته على مر السنين، ورأَسَ إدارة وضعت أسسًا صلبة لنظام ما بعد الحرب في كل من أمريكا وأوروبا[30]، ولأنه كان أبعد ما يكون عن الشخصية المسيطرة، فقد كان مستعدًا للتخلي عن جزء كبير من صلاحياته في شؤون السياسة الخارجية لوزراء خارجيته المتعاقبين، الجنرال جورج مارشال ودين أتشيسون. وقد بدأ رئاسته وهو مرتاب في الوزارات التي يتولونها، وعلق في يومياته قائلًا: «إن الصبية أصحاب السراويل المخططة» أو «الأولاد الأذكياء» في «وزارة الخارجية، يعملون كالمعتاد ضد مصلحة الولايات المتحدة العليا»[31]. وفي هذا الإطار، كان ترومان يشبه مارجريت تاتشر التي- حسبما ذكر مستشارها للسياسة الخارجية، سير بيرسي كرادوك- كانت تنظر إلى العاملين بوزارة الخارجية البريطانية على أنهم «متخاذلون، متعاونون مع الخارج»، وهي تتفق في ذلك مع رؤية كرادوك لحليفها المقرب في مجلس الوزراء، نورمان تيبيت، في أنهم «الوزارة التي ترعى الأجانب، بالطريقة التي ترعى بها وزارة الزراعة المزارعين»[32].

لكن رؤية ترومان تغيرت بطريقة لم تحدث للسيدة تاتشر. ففي حين أن حق الرئيس الأمريكي في تحديد السياسة الخارجية (باستثناء صلاحيات الحرب) أشد رسوخًا من

الناحية الدستورية من حق رئيس الوزراء في نظام نيابي. كان ترومان يعامل مارشال وأتشيسون باحترام بالغ. ولا يفعل شيئًا ينتقص من سلطاتهما.

بدأ ريتشارد إي. نيوشتات دراسته الشهيرة عن السلطة الرئاسية بتأكيد حدود سلطة الرئيس الأمريكي. وكان تصور ترومان لذلك هو ما استهواه بصفة خاصة، إذ يقول ترومان: «إنني أجلس هنا طوال اليوم أحاول أن أقنع الناس بأن يفعلوا الأشياء التي يجب أن يكون لديهم الوعي الكافي لعملها دون إقناعهم... وتلك هي كل ما يملكه الرئيس من سلطات»[33].

وبالعودة إلى عام 1952م، قبل انتخاب الجنرال أيزنهاور للرئاسة مباشرة، ذكر ترومان أن أيزنهاور هو من سيجلس على مقعده، قائلًا: «افعل هذا أو افعل ذلك! ولن يحدث شيء، مسكين يا آيك* لن يكون الأمر كما كان في الجيش بأي حال»**[34]. ومع أن أسلوب العمل الجماعي كان هو أسلوب ترومان، فإنه كان مستعدًا لممارسة سلطته عندما يكون المرؤوسون صِعاب المراس، ولم يكن يخشى من طرد شخصيات مشهورة، حتى إن كان عزلهم قد يشوه صورته في أعين الرأي العام: فعندما بدأ هنري والاس يمارس ما كان يرقى إلى سياسة خارجية مستقلة- أقل نقدًا للاتحاد السوفييتي وأكثر نقدًا لبريطانيا- أقاله ترومان، وإن كان ذلك بعد تردد مبدئي بين دعم والاس أو وزير خارجيته في ذلك الوقت جيمس إف. بيرنز. فقد كتب ترومان خطابًا إلى أمه وأخته قال فيه: «قال تشارلي روس [أمين سر الرئيس الصحفي] إنني أوضحت تفضيلي أن أكون على حق على أن أكون رئيسًا، فقلت له إنني أفضل أن أكون أي شيء غير رئيس»[35].

---

* Ike اسم اشتهر به أيزنهاور. (المترجمة)

** مع ذلك، كان أيزنهاور أقرب للموافقة على تولي الحكم من الرجل العسكري الذي تحول إلى سياسي: الدوق ويلينجتون. فبعد اجتماعه بأول مجلس وزراء عقب توليه رئاسة الوزراء في بريطانيا عام 1828م، قال: «إنه أمر غريب: أعطيتهم الأوامر فأرادوا أن يبقوا ليناقشوها». ويذكر بيتر هينيساي في كتابه مجلس الوزراء The Cabinet Basil Blackwell, Oxford, 1986, p. 121 القصة حكاها بيتر ووكر، وزير الدولة للطاقة في الحكومة التي كانت ترأسها مارجريت تاتشر آنذاك، في خطب ما بعد الغداء. وبعد هنيهة صمت، أضاف ووكر: «إنني سعيد للغاية لأننا ليس لدينا رؤساء وزراء بهذا الشكل الآن».

وكان ترومان شجاعًا أيضًا في عام 1951م عندما استدعى الجنرال دوجلاس ماكارثر من قيادته في آسيا لأنه كان يبث آراءه المعارضة للسياسة الخارجية بأسلوبٍ عدَّه الرئيس «عصيانًا عسكريًّا». كان ماكارثر يتحدث باستمرار- بألفاظ تتنبأ بوقوع كارثة في عام 1950م وأوائل عام 1951م- عن أن الانتصار في الحرب الكورية لن يكون إلا بنقل القتال إلى الصين، مع إمكانية استخدام الأسلحة النووية، وأصر على «أننا إذا خسرنا الحرب أمام الشيوعية في آسيا فإن سقوط أوروبا سيكون محتمًا»[36]، وقد نتج عن إقالة ماكارثر- حسبما سجل ترومان في يومياته- «ما يشبه الانفجار»، و«وردت برقيات وخطابات بالجملة عن التعسف»[37]، وسرعان ما امتلأت حقيبة البريد لا (بالعشرات) بل بنحو ثمانية آلاف رسالة عن موضوع إقالة ماكارثر، بأغلبية كبيرة لمصلحة الجنرال، وكانت البرقيات الموجهة للكونجرس لمصلحة ماكارثر بنسبة عشرة إلى واحد. وحتى استطلاع غالوب (وهو الأكثر تمثيلًا للآراء) أظهر أن تأييد ماكارثر كان بنسبة 69% مقابل 29% وافقوا على قرار ترومان[38]. وكان الهجوم على ترومان في مجلس الشيوخ قاسيًا للغاية، حتى إن السيناتور وليم جينير، نائب ولاية إنديانا، صرح أن عملاء سريين من الاتحاد السوفييتي كانوا يديرون حكومة الولايات المتحدة، وفسر ريتشارد نيكسون، الذي كان عضوًا في مجلس الشيوخ أيضًا آنذاك، إقالة ماكارثر على أنها إرضاء للشيوعية، أما السيناتور جوزيف مكارثي- الذي أدت محاولاته للبحث عن الشيوعيين في كل ركن حكومي، فضلًا عن البحث داخل القوات المسلحة واستوديوهات هوليوود، إلى نشأة تعبير (المكارثية)- فقد قال: لا بد أن ترومان كان ثملًا حينما أصدر هذا القرار، وإنه «يجب أن يُعزل»[39].

في النظام السياسي في الولايات المتحدة يكون اختيارُ أعضاء مجلس الوزراء، وفي بعض الأحيان تبديلهم، والمسؤوليةُ عن معظم تعيينات القادة العسكريين، ومنظومة السياسة الخارجية، كلها من أمور السلطة العليا للرئيس. لكن أبرز إنجازات ترومان في السياسة الخارجية في عهده كان يعرف (بخطة مارشال) وليس (خطة ترومان)[40]: فدول شرق أوروبا، التي كانت مع المنتصرين في الحرب العالمية الثانية والتي هزمت أيضًا، دُمرت اقتصاديًا من جراء الصراع، وكانت هناك مخاوف من أن يقوض الانهيار الاقتصادي

أي حكومة ديموقراطية، في وقت أشرف فيه الاتحاد السوفييتي على إنشاء عدد من الدول العميلة في نصف القارة الشرقي. وكانت سياسة الدعم الاقتصادي للأنظمة الديموقراطية، التي وضعها وزير الدفاع مارشال، بدعم قوي من ترومان ومعاونة أتشيسون (الذي كان في ذلك الوقت ذراع مارشال الأيمن في وزارة الدفاع)، أمرًا بالغ الأهمية لتعافي دول أوروبا وإحيائها. وحسبما قال وزير الخارجية البريطاني آنذاك، إرنست بيفين: «كان الأمر بمنزلة طوق نجاة للغرقى»[41].

القيادة والسلطة

يقال إن المهن السياسية كافة تنتهي بالإخفاق، وهذه مبالغة فيها شيء من الحقيقة؛ فحتى وقتنا هذا انتهت أكثر من حياة سياسية ناجحة بهزيمة انتخابية. لكن هزيمة رئيس في الانتخابات بعد قضائه بضع سنوات في الحكم، أمر عادي في أي نظام ديموقراطي، فبعد قيادة حزب ما إلى الهزيمة في صناديق الاقتراع، غالبًا سيتخلى السياسي عن قيادته طوعًا: ففي المملكة المتحدة- على سبيل المثال- استقال السير أليك دوجلاس هوم بعد خسارة المحافظين في الانتخابات العامة البريطانية عام 1964م. وكذلك فعل نيل كينوك لأنه لم يرأس أي حكومة بعدما قاد حزب العمال إلى الهزيمة في عامي 1987م و1992م. واستقال غوردون براون عقب انتخابات عام 2010م حين لم يفز أي حزب بالأغلبية المطلقة، لكن أداء المحافظين كان أفضل من أداء العمال.

وهناك إخفاق من نوع أعمق؛ وذلك عندما يجبر زملاء الحزب أو أعضاء الحكومة الرئيس على الخروج. ويبدو أن هذا قدر القادة المتغطرسين الذين يحاولون تركيز السلطة في أيديهم ويعاملون زملاءهم بتعالٍ. وكان من بين رؤساء الوزراء البريطانيين الذين تركوا السلطة بإرادتهم مبكرًا بسبب إخفاقهم في الحصول على دعم كافٍ من مؤيديهم في البرلمان: ديفيد لويد جورج، ونيفيل تشامبرلين، ومارجريت تاتشر، وطوني بلير. مع ذلك لا يزال هناك افتراض شائع بأن وضع سلطة عظيمة ونفوذ أوسع في يد رئيس فردٍ واحد

يستحق التطبيق في النظام الديموقراطي[42]، هذا على الرغم من الأدلة (التي ستجد بعضًا منها في الفصلين الثاني والسابع من هذا الكتاب) على أن كلا البلدين، ومثل هؤلاء الرؤساء أنفسهم، يدفعون ثمن ذلك في النهاية. ولا يمكن أن ننكر للحظة واحدة أن بعض الرؤساء والأفراد، في الواقع السياسي- وفي أنظمة ديموقراطية وليس القيادي الأعلى فقط هو من يمكنه أن يحدث فرقًا هائلًا، إما إيجابًا أو سلبًا. هذا النوع من الرؤساء يمكن أن يكون له أثر كبير في السياسة العامة وفي البلاد عند توليه السلطة، حتى وإن خرج في النهاية على يد زملائه في الحزب. وقد كانت مارجريت تاتشر أيام رئاستها للوزراء في بريطانيا بين 1979 و1990م مثالًا واضحًا على ذلك؛ إذ يمكن عدُّ تاتشر أحد رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزراء القلائل في الأنظمة الديموقراطية الذين أعادوا تعريف مصطلحات الجدل السياسي جذريًا، ومع ذلك، أدى أسلوب قيادتها إلى اكتسابها ثقة مبالغًا فيها ومن ثم إلى سقوطها.

ليست هناك حاجة إذن إلى قبول مفهوم (الرجل العظيم) أو (المرأة العظيمة) في التاريخ لكي نعي أن (لبعض) القادة أهمية عظيمة، فإننا غالبًا ما نجد رجال اقتصاد ومؤرخين اقتصاديين بين هؤلاء الذين كانوا على طرف نقيض من فكرة (الرجل العظيم)، واعتقدوا بأن قوى محايدة هي ما تصنع التاريخ، فإنه من الحماقة إنكار أهمية التحولات الجوهرية في الطرق التي يكتسب بها البشر عيشهم، أو التغير التكنولوجي، أو أهمية سلسلة أزمات اقتصادية عالمية في السنوات الأخيرة فوجئ بها الرؤساء، بل ورجال الاقتصاد، وهذا هو الأهم. كذلك ظهر القادة السياسيون أمام هذه التحولات بلا حول ولا قوة، في حين تنتقل عولمة الصناعة من بلد لآخر ومن قارة لأخرى تاركة بعض أهم اقتصادات العالم المتقدم في حاجة إلى تعديل هيكلي رئيس. مع ذلك، من العبث ادعاء أن سياسات الحكومة أو المؤسسات الدولية يمكن ألَّا تحدث فرقًا في الطريقة التي يدار بها التغير التكنولوجي أو طريقة التعامل مع الاضطرابات المالية، فهذه الظاهرة تتطلب قيادة بالفعل، لكن قيادة جماعية تعاونية. ولكن مع ذلك، عندما حدث الكساد الاقتصادي، لم يكن يعزز هذا إلا أسطورة القائد القوي؛ أي الاعتقاد بأن فردًا قويًّا، ويفضل أن يكون متمتعًا بشخصية كاريزمية، سوف يجد حلًا لهذه المشكلة وغيرها من المشكلات المهمة، فحكم بينيتو

موسوليني في إيطاليا بين الحربين العالميتين، بل وشعبية أدولف هتلر في انتخابات الكساد العظيم في ألمانيا عام 1930م، وصعوده لاحقًا إلى السلطة، أمثلة كئيبة عن هذا الاتجاه[43].

إن معظم الزعماء الذين أكتب عنهم في هذا الكتاب مارسوا السلطة الحكومية، وعندما يستخدم تعبير الزعيم أو (القائد القوي) لوصف رجال السياسة، يكون الكلام عن زعيم حزب، أو رئيس وزراء، أو رئيس جمهورية، وتكون الصورة المتخيلة صورة رئيس حكومة محاطًا بالمستشارين الذين سيوفرون المعلومات ويقدمون الاقتراحات، لكنهم سيذعنون في النهاية للقائد الأعلى.

لكن الإذعان الكامل يفرز سياساتٍ سيئة؛ فالرئيس يحتاج إلى زملاء يتمتعون بمكانة سياسية ويتسمون بالحزم ولا يترددون في عدم الاتفاق مع حكم من يرأس مداولاتهم بصفة رسمية أو غير رسمية، وهذا نادرًا ما يحدث مع رئيس يرفضه مجلس الوزراء أو حكومةُ ظلٍّ علنًا؛ لأن الرئيس الديموقراطي، الذي يدرك أن زملاءه لا يزالون غير مقتنعين، سيعمل بصفة عامة حتى يصل إلى نتائج ملائمة، ولن يحاول فرض سياسة معينة ضد رغبة أغلب زملائه سوى الرئيس المستبد بطبعه، الواثق تمامًا من رجاحة رأيه. ولما كان لرؤساء الحكومات عادة حرية تصرفٍ إلى حد ما في تحديد من سترتفع مكانته ومن ستنخفض من بين زملائهم في الحكومة، فبإمكانهم في معظم الأحيان الاعتماد على إذعان كثير من هذا النوع الأخير الذين يأملون في كسب نقاط عند الامتثال لرغبات الرئيس، وتلك أداة مهمة للسلطة، لكن لها عيوبها: فالرئيس الذي يفقد ثقة نسبة كبيرة من الزملاء القدامى، لا يمكن أن يحيا داخل حزب سياسي ديموقراطي.

إن الفرق بين الحكومة التي يمكن مساءلتها والمستبدة، والنزيهة والفاسدة، والناجحة والعاجزة، له أثر هائل في حياة أفراد الشعب ورفاهته، لذلك فإن ما يفعله السياسيون الذين يرأسون هذه الحكومات، وطريقة تحملهم مسؤولية أفعالهم، وأسلوب حكمهم، يستحق منا اهتمامًا شديدًا. كذلك فإن السلطة المؤسسية تضيف كثيرًا إلى التأثير المحتمل لأي رئيس. لكن يجب أن نضع في الحسبان أن امتلاك مقاليد السلطة

ليس القيادة في أنقى صورها: فلا تتحقق القيادة السياسية الحقيقية إلا عندما يتأثر الناس بشخص ليس لديه صلاحيات ولا محسوبية يجب التخلص منها، لكن رسالته تضرب على وتر عندهم. ويمكن أن يأتي هذا النوع من القيادة من حزب سياسي ناشئ أو صاعد، أو جماعة أو فرد. إنها استعداد الآخرين لاعتناق الرسالة والاشتراك في الحراك الذي يحدد كفاءة القيادة السياسية: فزعيم النضال الهندي من أجل الاستقلال عن الحكم الاستعماري البريطاني، المهاتما غاندي، وزعيم الحقوق المدنية الأمريكي، مارتن لوثر كينج، كانا مثالين بارزين على ذلك في القرن العشرين: فكلاهما اختار نهج اللاعنف (وقد تأثر كينج نفسه بغاندي) وأثبتا للعالم أن هذا النهج يختلف عن الاستسلام وعدم المقاومة.

لم ير القرن الواحد والعشرون مثالًا للقيادة أو الشجاعة أفضل من ذلك الذي قدمته ملالا يوسف زي، وهي طالبة من وادي سوات في باكستان، صارت معروفة على مستوى العالم بوصفها عضوًا في حملة تعليم الفتيات، وقد سددت طالبان إليها طلقة في الرأس في أكتوبر عام 2012م في محاولة- كادت تنجح- لقتلها. ولم يكن المقصود بذلك وضع نهاية لحملتها الشخصية وحسب، وإنما أيضًا ترهيب غيرها من التلميذات كي لا يجرُؤن على الذهاب إلى المدرسة. وقد بدأت ملالا يوسف زي الدعوة إلى تعليم الفتيات منذ أن كانت في الحادية عشرة من عمرها، حين كتبت مدونة لإذاعة بي بي سي التي تبث باللغة الأردية، وصفت فيها كفاحها لحضور الدروس في مواجهة ظلامية طالبان وعدائها لتعليم الإناث. وفي سن الخامسة عشرة، عندما أطلق عليها الرصاص (وأصيبت بجروح أدت إلى إجراء عمليات متعددة لإنقاذ حياتها، أولها في باكستان ثم في بريطانيا) كانت أصغر شخص على الإطلاق يرشَّح لجائزة نوبل للسلام[44]. وفي عيد ميلادها السادس عشر، في 12 يوليو 2013م، تحدثت في الأمم المتحدة برئاسة بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة[45]. فبحلول ذلك الوقت كان أكثر من أربعة ملايين شخص قد وقعوا عريضة (تأييد ملالا) تدعو إلى تعليم سبعة وخمسين مليون طفل من جميع أنحاء العالم (نسبة كبيرة منهم من الفتيات) غير قادرين على الالتحاق بالمدرسة[46]. ويجدر التأكيد أن هذه صورة من صور القيادة أنقى

من تلك التي يمارسها رؤساء الحكومات بكل ما يقومون به من وظائف ومن مراعاة لتنفيذ القانون.

ومن فضل القول أنه ليس كل قيادة تكتسب تابعين بشكل تلقائي تتمتع بقيم أخلاقية من هذا النوع؛ فقيادة بينيتو موسوليني لإيطاليا عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة، وأدولف هتلر لألمانيا من العشرينيات إلى أوائل الثلاثينيات. كانت فاعلة إلى حد جذب المريدين في هذه السنوات، لم يكن موسوليني وهتلر قد اكتسبا بعدُ أدوات سلطة الدولة تحت تصرفهما، ومن ثم كانت هذه قيادة بمعنى أكثر تجريدًا ممن حكموا بعدهما، مهما بدا الأمر مذمومًا أخلاقيًا في نظر الأجيال التالية. كان موسوليني وهتلر من بين هؤلاء الذي يعدون على نطاق واسع وعلى نحو واضح زعيمين يتمتعان بشخصية كاريزمية فيما يتصل بشدة فصاحتها وقدرتها على اجتذاب متابعة تلقائية. وقاما أيضًا بالانتقال من شكل من أشكال الحكم إلى شكل مغاير، مما أوحى للناس باتباعهم، حينما كان لا يزال لديهم فرصة اختيار قيادة مدعومة بسلطة دولة مهيمنة.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لأفراد تحولوا من كونهم رؤساء عليهم الاستناد إلى قوة الحجة، وإعطاء القدوة لتثبيت زعامتهم في مواقف ممارسة سلطة الدولة. فرحلة نيلسون مانديلا من معارض قوي لحكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا العنصرية اقتضته سجن سبعة وعشرين عامًا، إلى رئاسة جنوب أفريقيا، كانت من بين أكثر الأمثلة الملهمة لرؤساء القرن العشرين. وكان مسار ليخ فاونسا من زعيم إضرابات عند أحواض سفن غدانسك، إلى زعيم نقابة تجارية ضخمة غير رسمي، ومن حركة (تكافل)* في بولندا الشيوعية إلى رئاسة بولندا في مرحلة ما بعد الشيوعية، مثالًا آخر بارزًا للزعامة السياسية التلقائية التي تتحول، في اللحظة المناسبة، إلى سلطة رسمية. ومتطلبات أعلى منصب في الدولة.

---

* حركة نقابية مستقلة في بولندا تحولت إلى حملة شعبية للمطالبة بتغييرات سياسية. وأثارت معارضة شعبية للأنظمة الشيوعية في أنحاء شرق أوروبا في أثناء عقد الثمانينيات. (المترجمة)

اختيار الرؤساء في الأنظمة الديموقراطية

كثير من رؤساء الحكومات لا يجتذبون عددًا ضخمًا من الأتباع إلا بعد أن يصبحوا رؤساء أحزاب ثم رؤساء حكومات، وفي بعض الأحيان لا يكون لهم أتباع على الإطلاق خارج دائرة حاشيتهم الضيقة. ويكون اختيارهم لأسباب متعددة وبوسائل متنوعة: ففي الأنظمة غير الديموقراطية غالبًا ما يختار الرؤساء أنفسهم، كما في حالة الانقلاب العسكري، وفي الأنظمة الديموقراطية النيابية- ومن بينها أستراليا حتى وقت قريب- ربما يكون حق الاختيار قاصرًا على مجمع انتخابي يتألف من أعضاء الحزب الذين لهم مقاعد في المجلس التشريعي فقط، وفي دول عديدة، يكون الاختيار عن طريق دوائر انتخابية أوسع تضم أعضاء الحزب جميعًا (وقد يشمل ذلك أصوات النواب لأن وزنها أثقل من صوت عضو الحزب الفرد، كما في المملكة المتحدة، ما دام سيكون للنواب بصفة عامة دراية بالمرشحين المنافسين).

ومع أنه يجب على الرؤساء المنتخبين ألا يفترضوا أن اختيارهم كان بسبب امتلاكهم سمات خاصة جدًّا جعلت أعضاء الحزب يوكلون إليهم مسؤولية اتخاذ القرارات الخطرة، فالذي يبدو في أحيان كثيرة، من الطريقة التي يناقشون بها القضايا السياسية، هم وعدد من زملائهم ووسائل الإعلام، أن هذا الافتراض موجود فعلًا.

والقول بأن رؤساء الأحزاب السياسية أو رؤساء الحكومات اختيروا لأنهم أظهروا بالفعل هذه الروح القيادية المميزة التي تجعل الناس يحرصون على اتباعهم، أمر فيه مبالغة كبيرة، باستثناءات قليلة. أما داخل الحزب الذي يعاني انقسامًا حادًّا حول السياسة، فربما يقع الاختيار على شخص يُنظر إليه على أنه من سيرأب الصدع، أو على أنه ممثل لوجهة نظر الأغلبية في معركة الأفكار. وفي أحيان كثيرة، يذهب الصوت إلى الشخص الذي يُعد أكثر المدافعين عن فكر الحزب فصاحة وإقناعًا، وفي بعض الأحيان، يصوّت أعضاء الحزب للشخص الذي تُظهر استطلاعات الرأي أنه يتمتع بشعبية بين مجموعة أكبر من الناخبين. كذلك يمكن اختيار القائد لأن أسلوبه السياسي أسلوب فريد، ولأنه ماهر في بناء

الائتلافات، سواء داخل حزبه (لأن الأحزاب الجادة لا تكون متجانسة مطلقًا)، أو داخل المجلس التشريعي.

فإذا أخذنا مثالًا لامرأتين من القيادات البارزة بلا شك، نجد أن النقطة الأخيرة تنطبق على المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، في حين أنها لا تنطبق إطلاقًا على رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر؛ ففي الأنظمة البرلمانية يصبح أداء مرشح الرئاسة الفاعل على أرض المجلس التشريعي ميزة كبرى، فهذا يقوي الشخصية الاعتبارية للحزب البرلماني، ويصل إلى جمهور الناخبين في التقارير الإعلامية.

وفي الأنظمة الديموقراطية كلها زاد الاهتمام على نحو مطرد طوال نصف القرن الماضي بأن يظهر الرئيس متألقًا على شاشة التلفاز، وهذا لا يعني امتلاك هؤلاء السياسيين كاريزما بالفعل، ولا أنهم يحتاجون إلى أن تكون لديهم.

تولى معظم رؤساء الوزراء في الأنظمة النيابية مناصب وزارية قبل توليهم السلطة، ومن ثم كانت لديهم حقًّا خبرة في الحكم على المستوى القومي، وكان طوني بلير في عام 1997م، وديفيد كاميرون في عام 2010م، استثناءين بريطانيين من هذه القاعدة العامة، نتيجة لحداثة سنهما نسبيًّا، ولطول مدة بقاء حزبيهما خارج السلطة. أما الرؤساء الأمريكيون، ففي أحيان كثيرة جدًّا لا يتولون مناصب في الحكومة الفيدرالية قبل أن يُدفع بهم إلى أعلى مناصب في الإدارة، فكرسي مجلس الشيوخ لا يقدم إلا خبرة محدودة في سياسة التنسيق، ولا شيء عن إدارة العمل الحكومي الهائل، وكذلك فإن منصب حاكم الولاية مجرد تدريب ضعيف على دور السياسة الخارجية المنوط بأي رئيس أمريكي القيام به. غير أن مرشحي الرئاسة الأمريكيين يكتسبون بعضًا من مهارات الإدارة في أثناء الحملة الانتخابية، وتأتي قدرتهم على التواصل بصورة فاعلة، وعلى التواصل الوجداني مع عدد أكبر من الجمهور بعد فحص دقيق لمنظومة الانتخابات الأولية المطولة ثم في الحملة الرئاسية نفسها، والعملية برمتها شديدة الطول مقارنة بالدول الأخرى. وإن كلًّا من المدة الزمنية بالغة الطول التي يجب على المرشح قضاؤها في التجوال عبر أنحاء البلاد، وتكلفة إدارة الحملة التي تفوق تكلفة

الحملات الانتخابية الرئاسية في أي نظام ديموقراطي آخر، تجعل كثيرًا من المرشحين الأكفياء المحتملين يعرضون عنها. وكانت الثروة الشخصية الطائلة، أو الصلات الجيدة بالشركات والمتبرعين من الأثرياء، في خطر أن تصبح شروطًا مسبقة لدخول السباق ليكون منافسًا حقيقيًا، ومن ثم حرمان البلاد من رؤساء من خارج الدائرة السحرية.

مع ذلك فإن أحدث رئيسين من الحزب الديموقراطي: بيل كلينتون وباراك أوباما، لم يأتيا من خلفيات عائلية مميزة، والتحق كل منهما بجامعة مرموقة، لكن عن طريق منح دراسية وقروض، ونتيجة قدراتهم وجهودهم. وبينما كانا يناضلان من أجل ترشيح الحزب ثم بوصفهما مرشحين رئاسيين، كان عليهما جمع مبالغ ضخمة من المال. وقد نجح أوباما تحديدًا في جذب مجموعة واسعة من صغار المتبرعين ومتوسطيهم، وكبار الأثرياء من أصحاب التوجه الليبرالي، ومن ثم قلل اعتماده على الشركات. كذلك فإن العملية الشاقة الطويلة للحصول على ترشيح الحزب أولًا ثم الرئاسة، إلى حد بعيد، مدرسة للقيادة. فحسبما ورد على لسان أوباما في مقابلة شخصية في أثناء رئاسته الأولى:

> أعتقد أن عامين من إدارة الحملة تحت هذا العدد الكبير من المواقف الضاغطة تعدك للضغوط التي ستواجهها عند تولي الرئاسة، لأنك تعتاد على أداء مهمة شاقة، وتعتاد على أن يضعك الناس تحت المجهر، كما تعتاد- بصورة أو بأخرى- على أن يعتمد عليك عدد كبير من أفراد الشعب. وهذا مجرد اختلاف في المستوى. إنها ليست سياسة وإنما حكم، ولهذا أهمية إضافية. مع ذلك... لم تمر بي لحظة قلت فيها فجأة: «أووه، ما هذا الذي وضعت نفسي فيه»[47].

في أحيان كثيرة تختصر القيادة كلها في ثنائية، على الرغم من تنوع أطرافها[48]، إذ يوضع (الرؤساء أصحاب الشخصية الكاريزمية) في مقابل (مجرد شاغلي المناصب)، و(المجددون) مقابل (البيروقراطيين)، و(الزعماء الحقيقيون) أمام (المديرين)، ويتحيز (زعماء التحول) عن (رؤساء المراحل الانتقالية)[49]. ثم إن هناك (رؤساء عظماء) و(رؤساء عاديين)، (صالحين) أو (فاسدين)، وبالتأكيد الرؤساء (الأقوياء) والرؤساء

(الضعفاء). وهذا التمييز بإما/أو ينطوي دائمًا على تبسيط مخل. وفي هذا الكتاب أركز في عدم كفاية ثنائية (القوي)-(الضعيف) تحديدًا. وألقي الضوء على أخطار الاعتقاد بأن القوة والهيمنة هي ما يجب أن نبحث عنه ونتوقع أن نجده في الصورة المثالية للرئيس. وهناك طرائق عديدة مختلفة لممارسة القيادة السياسية الفاعلة، وكذلك طرائق مختلفة للإخفاق. وإن كثيرًا من الرؤساء الذين كانوا واثقين أن معرفتهم أفضل. ولم يسمحوا بأي معارضة لآرائهم، واجهوا إخفاقًا ذريعًا.

وسأُولي اهتمامًا خاصًا لقائد إعادة التعريف، وزعيم التحول، والثوري، والمستبد، والشمولي. وأركز في أنواع القيادة وممارسة السلطة التي كان لها تأثير كبير وبصفة خاصة في حياة الناس، مع أنها لم تحتل مجال القيادة السياسية بالكامل. وهناك- كما رأينا- زعماء بارزون لم يتولوا الحكم، مثلما أن هناك رؤساء، ومنهم ترومان، ورؤساء وزراء (أحدد بعضهم في الفصول التالية)، كانوا رؤساء حكومات مؤثرين إلى حد بعيد، مع أنهم لم يحدثوا تغييرًا جذريًا.

وفي بعض الأحيان، كما لمسنا بالفعل وكما سيأتي تفصيلًا، لا تكون معظم إنجازات الحكومة المهمة مرتبطةً بمن على رأسها بقدر ارتباطها بأعضاء في القيادة العليا بها، فمن يحتلون قمة البناء الهرمي يُتوقع منهم كثير، وينسب إليهم كثير، ويحدث ذلك تحديدًا في الأنظمة الديموقراطية؛ إذ تكون هناك قيود عديدة على القيادة العليا، مع أن التركيز الأكبر فيه يكون على من يشغل أعلى درجات السلم، وصار ذلك قاعدة. فالقيادة السياسية أنواع عديدة، ويجب النظر إليها في سياقات مختلفة ومن وجهات نظر متعددة، وهذا ما سيتناوله الفصل الآتي.

01

وضع القادة في سياق

أثبتت بعض السمات المنشودة في الرئيس العصري (المقترحة في أولى صفحات المقدمة) قيمتها في القيادة السياسية عبر العصور؛ ومن بينها الذكاء، والذاكرة القوية، والشجاعة، والمرونة، والجَلَد، لكن يجب وضع القيادة في سياق حتى نفهمها على نحو أفضل.

في هذا الفصل سأتناول أربعة أطر مرجعية مختلفة لكنها مرتبطة بعضها ببعض، للنظر إلى القيادة: وهي الإطار التاريخي والثقافي والنفسي والمؤسسي. فالقيادة تتأثر بالسياق إلى حد بعيد، وما هو ملائم أو ممكن في موقف ما قد يكون غير ملائم أو بعيد المنال في موقف آخر؛ فأساليب القيادة تختلف في الحرب والسلام وفي الأزمات عنها في الأوقات الأشد هدوءًا. وفي الأنظمة الديموقراطية تختلف الفرص المتاحة لرئيس الحكومة اختلافًا بينًا عندما يكون لزعيم الحزب السياسي أغلبية كبيرة أو أغلبية ضئيلة أو لا يتمتع بأغلبية على الإطلاق. وإن ما يشاد بها عادة بوصفها قيادة قوية لا تتطابق مع القيادة الجديدة، وليس حسن القيادة سمة مجردة، وإنما استجابة مناسبة في موقف معين، وفي مكان وزمان محددين.

إضافة إلى ذلك، فإن سمات العصور تختلف باختلاف الأماكن، وقد استوعب عدد من باحثي القرن الثامن عشر هذه الحقيقة جيدًا، عندما بدؤوا يفكرون بجدية في تطوير المجتمع

البشري. وكان مفكرو التنوير في أسكتلندا وفرنسا هم أول من قدموا، في خمسينيات القرن الثامن عشر، نظرية للتطور من أربع مراحل. كانوا يعتقدون أنها قطعت شوطًا طويلًا في شرح القوانين والمؤسسات في كل مرحلة[1]، وعلى الرغم من أن منهجهم كان تخطيطيًّا إلى حد بعيد، فإن التطور البشري لم يتبع خطًّا واحدًا كما توحي تحليلاتهم[2]. وقدم هؤلاء المفكرون رؤى عديدة متصلة بذلك. ولخصت نظريةُ التطور هذه المعرفةَ القائمة، وسمحت بوجود استثناءات في المراحل كلها[3]، وكان ممثلها الأصلي، آدم سميث، أبعد ما يكون عن المفكر المتزمت. وهو امرؤ بالتأكيد كان يسعده أن يجد استثناءات في كل ما وضع من قواعد[4]*.

نشأة الحكومة والتفكير في الزعامة

حاول مفكرو التنوير، من بين أمور عديدة، وصف نشأة مشيخة القبائل والممالك، وما ينتج عن القيادة والتبعية، وإذ كان الهدف هو فرض نموذج على التاريخ، فقد اعتمدوا على مجموعة واسعة من المصادر. تتدرج من (العهد القديم) (التوراة) إلى الآداب اليونانية والرومانية القديمة (وتحديدًا المؤرخ الروماني تاسيتوس)، ثم الحديث عن الرَّحَّالة الذين اكتسبوا ألفة بمجتمعات الصيد وجمع الثمار في زمنهم، وقد نالت قبائل السكان الأصليين في أمريكا اهتمامًا خاصًّا. وطرح بعض كتاب القرن الثامن عشر فكرة أن الزعامة في أولى مراحل تطور المجتمعات البدائية كانت من نصيب أقوى أو أطول رجال القبيلة، وقد ظلت

---

* وبالمثل، لم يكن لدفاع سميث عن الحرية السياسية والاقتصادية أي صلة بالدفاع غير الشرعي عن المصالح التجارية، بل على العكس، كان سميث هو من كتب: «قلما يتفق أصحاب المهنة الواحدة، حتى ولو من باب المرح والتسلية، لكن الحديث ينتهي بمؤامرة على الناس أو حيلة لرفع الأسعار». انظر: آدم سميث: عن طبيعة ثروة الأمم وأسبابها:

(Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Cause of the Wealth of Nations, edited by R.H. Campbell and A.S. Skinner, Clarendon Press Oxford, 1976, Vol. 1, p. 145)

وبالنسبة إلى الأمثلة المتعلقة بنوع الظاهرة التي يفكر فيها سميث، لسنا بحاجة إلا إلى النظر إلى عالم المال الضخم والعلاقات الحذرة المرتبطة بتجديد مكافآت أولئك الذين يحتلون قمة تسلسله الهرمي.

معايير أخرى أعلى من المعدل لحالة التساوي (صفات تأهيل أساسية)، سمة مفيدة لمن سيكون زعيمًا*.

وخلال المرحلة الأولى من التطور الاجتماعي- تلك التي كان البقاء فيها يعتمد على صيد الحيوانات والعيش على (ما تنتجه الأرض من ثمار الطبيعة)- كان ما يمكن أن يطلق عليه اسم حكومة قليلًا، حسبما يقول آدم سميث[5]. ويذكر أنه «في عصر الصيد، كان يندر وجود حكومات من أي نوع، لكن الموجود منها كان من النوع الديموقراطي». ويقر سميث بأن القيادة تختلف عن السلطة، ومن ثم ففي هذه السياقات المختلفة من مجموعات الصيد وجمع الثمار وأعضاء النادي أو الجمعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر، كان هناك أناس لهم وزن أكبر من غيرهم، لكن ربما كان تأثيرهم يرجع إلى «حكمتهم الفائقة، أو شجاعتهم، وما إلى ذلك من مؤهلات»، وكان يرجع إلى أعضاء الجماعة الآخرين أمر اختيار موافقتهم على أن يكونوا تحت إمرتهم أو لا. من هنا، فإن الزعامة، في تميزها عن السلطة، تُراعى حين يكون الأعضاء كلهم (على قدم المساواة). أي حين يكون هناك «شخص ما تُتبع مشورته بصفة عامة» أكثر من الآخرين[6]. هذه هي الزعامة في أنقى صورها؛ حين يكون هناك شخص (يتمنى) الناس أن يوجههم وأن يتبعوه.

ثم كان اقتناء الممتلكات هو ما أدى إلى الحاجة إلى حكومة[7]. ففي المرحلة الثانية من التطور، مرحلة رعاة الماشية، بدأ الناس باقتناء ممتلكات في صورة حيوانات. وفي المرحلة الثالثة، صاروا زراعًا، يفلحون الأرض، وأصبحوا تدريجيًّا أصحاب ممتلكات في

---

* كان آخرُ رئيس أمريكي انتُخب، وهو أقصر من طول المواطن الأمريكي المتوسط، هو وليم ماكينلي في أواخر القرن التاسع عشر. انظر: تيم هارفورد: لأنك سألت (Tim Harford, 'Since you asked', Financial Times, 11 May 2013). ومنذ ذلك الحين، فاز بالانتخابات الرئاسية في أمريكا أطول المرشحين الأساسيين في نحو 60% من مرات الانتخاب. وربما ترتبط فكرة أن يكون المرشح الرئاسي الناجح أطول من الرجل المتوسط في الولايات المتحدة خلال 110 أعوام مضت، بقدرٍ ما على الأقل، بالخلفية الاجتماعية المميزة نسبيًّا لغالبية الرؤساء (مع وجود عدد لا بأس به من الاستثناءات) مقارنة بمعظم الأمريكيين. عند هذا الحد إذا كان هناك أي ميزات لفكرة أهمية الطول، فهي أنها تميز الرؤساء الذين تختارهم مجموعة أكبر: قبيلة، أو حزب سياسي، أو جمهور ناخبين. وأكثر النماذج العكسية للرؤساء شيوعًا هي أن الرؤساء ضعاف البنية كانوا حكامًا مستبدين، ومن ثم فلا علاقة لهذا بمسألة الميزة الانتخابية للضخامة، فعلى سبيل المثال من أشهر الرؤساء ضعاف البنية نابليون بونابارت، وجوزيف ستالين، ودينج زياوبنج، ومن الممالك الوراثية الملكة إليزابيث الأولى والملكة فيكتوريا.

صورة أراضٍ[8]. أما المرحلة الرابعة- في رأي آدم سميث- فكانت مرحلة التجارة، وفيها بدأ الناس ينخرطون في النشاط التجاري (لم يستخدم سميث مطلقًا تعبير (الرأسمالية)، على الرغم من أن نظريته هذه كانت وقت سك هذا المصطلح في منتصف القرن التاسع عشر). وكان أحدُ معاصري سميث تقريبًا، وإن كان أصغر منه سنًّا، النبيل الفرنسي ورجل الإدارة الحكومية آن-روبير-جاك تورجو، الذي طرح نظرية مماثلة إلى حد ما لمراحل التطور، يظن أنه عندما «حدثت الصراعات أول مرة في الأمم، كان الرجل الذي يفوقهم قوة أو شجاعة أو حكمة يقنع الناس الذين يحميهم بطاعته، ثم يجبرهم عليها»[9].

وبالنسبة إلى ديفيد هيوم، لم يكن هناك شيء «أكثر إثارة للدهشة بالنسبة إلى هؤلاء الذين ينظرون إلى الأمور الإنسانية بعين فيلسوف، من سهولة أن تحكم القلة الأغلبية»[10]. وكان يعتقد باحتمال أن تكون هيمنة رجل واحد على عدد كبير من الناس قد بدأت في أثناء «حالة حرب؛ حيث يظهر تفوق الشجاعة والعبقرية بوضوح، وحيث الإجماع والاتفاق ضرورة، وحيث يكون الإحساس بالآثار المدمرة للفوضى أكبر»[11]. إضافة إلى ذلك، كان هيوم يرى أنه «إذا كان شيخ القبيلة يتسم بعدل يماثل ما يتسم به من حكمة وشجاعة»، فإنه سيصبح «حتى في أثناء السِّلم، حَكَمًا في الخلافات كلها، ويمكن تدريجيًّا، بمزيج من الجبر والرضا، أن يثبت أركان سلطته»[12].

لكن آدم سميث يولي اهتمامًا أكبر لمسألة هيمنة بعض الناس على غيرهم، ويرى أن كلًّا من القيادة والسلطة قد تطورا جنبًا إلى جنب مع التمايز في المستوى الاجتماعي. وقد ذكر في كتابه **ثروة الأمم** أربع طرائق تحدث بها السلطة والإذعان؛ ففي البداية كانت المؤهلات الشخصية، ومن بينها القوة والذكاء، أمورًا مهمة، ولم تكن صفات الجسد تمنح صاحبها إلا قليلًا من السلطة في أي زمان في المجتمع، ما لم تدعمها صفات العقل[13].

أما المصدر الثاني للسلطة فهو السِّن؛ يقول سميث في كتابه: «بين أمم الصيد، مثل قبائل السكان الأصليين في أمريكا الشمالية، السن هو الأساس الوحيد للمكانة والأسبقية»[14]، لكن للسن أيضًا أهمية كبرى في «أكثر الأمم ثراءً وتحضرًا»، فهو ينظم مراتب الناس الذين

هم متساوون في سياق آخر؛ لذلك فاللقب، على سبيل المثال، يرثه أكبر أفراد الأسرة (أو أكبر الذكور).

أما المصدر الثالث للسلطة فهو (التفوق بالثروة): فالثراء ميزة للقائد في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، ولكن ربما كان أكثر وضوحًا في المرحلة الثانية، وهذا أقدم زمن سُمح فيه بقدر كبير من اللامساواة[15]، ويرى سميث أن (زعيم التتار) الذي كان يمتلك قطعانًا وأسرابًا (تكفي للإنفاق على ألف رجل)، سيحكم هؤلاء الرجال في الواقع:

> هؤلاء الرجال الألف الذين ينفق عليهم. ويعتمدون عليه في الأساس بوصفه سبب رزقهم، يجب أن يطيعوا أوامره في وقت الحرب، وأن يخضعوا لحكمه وقت السلم، ومن الضروري أن يكون بالنسبة إليهم قائدًا وحاكمًا في آن واحد، وتكون رئاسته للقبيلة نتيجة مباشرة لحجم ثروته[16]. وفي المرحلة التجارية من التطور، كان يمكن أن يكون لدى المرء ثروة طائلة. لكنه لا يستطيع أن يحكم أكثر من بضعة رجال، إذ لا يعتمد عليه ماليًّا سوى خدم الأسرة، ولكن سميث يلاحظ أن (سلطة المال) قوية جدًّا حتى في مجتمعات الوفرة والمجتمعات المتحضرة[17]. وفي كل مرحلة من مراحل التطور يظهر فيها تفاوت في الثروة. تكون عاملًا أكثر تأثيرًا من كلٍّ من السمات الشخصية والسن[18].

أما المصدر الرابع للسلطة، الذي نبع بصورة منطقية من التباين الواسع للثروة، فهو (عراقة الميلاد)[19]، ولم يكن سميث يقصد بذلك (العائلات العريقة)، وهو مفهوم يعلق عليه ساخرًا فيقول:

> العائلات كلها متساوية في القدم، ولا يمكن أن يكون أجداد الأمير أكثر عددًا من أجداد الشحاذ، مع أنهم ربما كانوا أكثر شهرة. فعراقة العائلة تعني في كل مكان عراقة الثروة أو عراقة الجاه، الذي غالبًا ما يبنى على الثروة، أو يقترن بها[20].

كان سميث لا يأمن لوضع سلطة واسعة بين يدي فرد واحد، مع ملاحظة أن الثبات الواضح الذي تقوم عليه الممالك المطلقة محض وهم؛ فسلوك الحكام المنحرف أو غير

المعقول يعطي الناس الحق في الخروج عليهم. والمرجح أن الفرد يكون مذنبًا في هذا أكثر من الحكومة الجماعية. وبتعبير سميث: «إن الأفراد أكثر عرضة لهذه السخافات من الجماعات الكبيرة، لذلك نجد أن الثورات على هذا النوع من الحكام في الممالك المستبدة أكثر من أي مكان آخر»[21]. ويؤكد سميث أن «الأتراك نادرًا ما استمر لديهم سلطان واحد أكثر من ست سنوات أو ثمانٍ (مع أن كان الحكم المطلق يظل باقيًا كما هو)»[22]. ويضيف سميث مخاطبًا جمهوره من الطلاب في جامعة جلاسجو في مارس 1763م: «كانت هناك ثورات في روسيا أكثر مما في أوروبا كلها، باستثناء السنوات القليلة الماضية. فإن حماقة بعض الرجال كثيرًا ما تستفز الناس وتجعل التمرد حقًّا وضرورة»[23].

إن من يصبح حاكمًا في مجتمع بدائي- أو (شيخ قبيلة بدائية)، بحسب تعبير جون ميلر أحد تلاميذ سميث، الذي أصبح لاحقًا زميل أستاذية- كان ينال هذا المنصب في البداية بأن يصبح قائدًا لقواتهم، ثم يؤدي هذا إلى التقرب لشخصه والرغبة في جذب اهتمامه[24]. واتبع ميلر، الذي تبنى الإطار التحليلي بمراحله الأربع وشرَحه، أستاذَه سميث في مناقشة أن المفاضلة بالثروة برزت بالفعل في المرحلة الثانية «بعدما اكتشف الإنسان نفعية ترويض ماشية الرعي»، وكان لهذا آثار على التسلسل الهرمي الاجتماعي والسياسي:

> إن السلطة المستمدة من الثروة ليست أكبر من تلك التي تأتي بسبب إنجازات شخصية وحسب، وإنما هي أيضًا أشد ثباتًا واستمرارًا: فالمواهب الاستثنائية، سواء العقلية أو الجسدية، لا يمكن أن تعمل إلا في حياة صاحبها، ونادرًا ما تستمر مدة طويلة في العائلة نفسها، لكن ما يحدث عادة أن ذرية المرء ترث ثروته، ومعها جميع أسباب جذب الأتباع التي كان يستمتع بها. من هنا، فالابن الذي يرث ممتلكات أبيه، يمكنه الحفاظ على المنزلة نفسها، وفي الوقت نفسه يحتفظ بكل نفوذ المالك السابق، الذي يزداد يوميًّا بحكم العادة، ويكبر من جيل إلى جيل[25].

وينطبق هذا بشدة على حالة شيوخ القبائل. فعندما يصبح شخص ما أكثر ثراءً، تكون لديه قدرة أفضل على تدعيم سلطته وجعلها وراثية في أحوال عديدة. فلأنه أغنى من

الآخريـن فهـو يتمتـع «بقدرة أكبر على مكافـأة أصدقائه وحمايتهم، وعلى معاقبة من سـببوا غضبه أو استياءه أو إذلالهم»[26]. وهكذا كان لدى الآخرين سبب للتودد إليه. ويؤدي ذلك إلى زيادة التابعين المقربين من (القائد العظيم) أو (الملك)[27].

قبـل أن يتولى نـابليون بونابارت السـلطة في فرنسـا، كانت الممالك في أوروبا بأسـرها (عـدا بريطانيـا العظمى) تدَّعي أن الحكم بها قائم علـى (الحق الإلهي). ولكن- كما لاحظ إس إي فاينر- «ما إن تبوأ نـابليون منصبه حتى تراجعت هذه الصيغة العتيقة، وظهر الآن أن أي شـخص يمكنه التقدم والاسـتيلاء على الدولة، شـريطة أن يتحمل ما يكفي من آلام لجعل الأمر يبدو أنه فعل ذلك بناء على طلب الجماهير»[28].

(الاستثنائية) البريطانية

كانت الملكيات الدسـتورية وحقوق الإنسان والحريات واسعة النطاق أمورًا نـادرة نسبيًّا ما قبل القرن التاسع عشر، وكانت إنجلترا- ومن ثم بريطانيا- استثناءً لافتًا للنظر، إذ قدمت الحالـة الكلاسـيكية لتحـول الحكم الوراثي بتدريج شـديد من السـلطة المطلقـة إلى الملكية الدسـتورية، ثـم إلى سـلطة رمزية بحلـول القرن العشـرين. وكان يطلق عليهـا (ديموقراطية بالتقسـيط). مـع أن الذيـن قدموا تنـازلات في كل مرحلة نادرًا مـا كان لديهم هدف الوصول إلـى الديموقراطيـة الكاملـة. وفي كثير من الأحيـان، كما حدث عند تمريـر قوانين البرلمان التي وسعت حق الاقتراع في القرن التاسع عشر في بريطانيا، كانوا يعتقدون أن آخر خطوات الإصـلاح هـذه بعيـدة المنال ما دام يمكـن العمل من دونها مع الحفاظ علـى الحرية وتطبيق أحكام القانون[29]. مع ذلك، شـهدت بريطانيا عبر قرون عديدة تقلصًا تدريجيًّا في سـلطات الحكم الملكي، وارتفاعًا بطيئًا في سـلطة البرلمان وفي مسـاءلة السياسـيين أمام الشـعب، بدرجة أكبر من أي وقت مضى.

ولـم يكـن الإصـلاح التدريجـي. مـع ذلـك، عملية سلسـة متواصلـة: فقـد انقطعت على نحو مثير في أواسـط القرن السـابع عشـر؛ إذ انتهت الحرب الأهلية بين عامي 1642 و1649م

بانتصـار القـوى البرلمانية على القوى التابعة للملك تشـارلز الأول بعد قطع رأسـه، وصارت الدولة البريطانية جمهورية بين عامي 1649 و1660م. ومن عام 1653م حتى عام 1658م، حكم أوليفر كرومويل البلاد بوصفه القائد الحامي بناءً على قيادته (الجيش النموذجي الجديد)، وعقب وفاته شـجرت مشـاحنات أدت إلى هيمنة تكتلات داخل الجيش تنادي بعودة الملكية (في صورة الملك تشـارلز الثاني)، واسـتعادة الإصلاح التدريجي، لكن (الثورة الإنجليزية) قصيـرة الأجل تركـت أثرًا في الملكية؛ فعندما تحدى صامويل جونسـون لورد أوكينلك، والد جيمس بوزويـل، أن يذكر شـيئًا حسـنًا فعلـه كرومويـل، أجاب بالعاميـة الأسـكتلندية: «جعل الملوك يدركون أن لديهم فقرات في أعناقهم»في إشـارة إلى إعدام الملك تشـارلز الأول في يناير[30] January 30, 1649.

كذلك أعطت (الثورة المجيدة) عام 1688م، السلطة البرلمانية دفعة قوية كبيرة؛ فقد حاول تشارلز الثاني، وبدرجة أشد خَلَفُه جيمس الثاني، الالتفاف وخفض سلطات البرلمان، فنجحا بدلًا من ذلك في قطع دابر سلالة ستيوارت. فالاعتقاد بأن جيمس، وهو من الكاثوليك الـروم، منحـاز إلـى الكاثوليك- ويمكـن أن يحـاول إعادة فرض الكاثوليكيـة الرومانية دينًا للبلاد- كان مجرد واحد من أسباب عدة لنمو المعارضة ضده. وعندما قرر معارضو جيمس ذوو النفـوذ تقديـم المملكـة إلى ابنة جيمس البروتسـتانتية، مـاري، أصر زوجهـا الهولندي وليـم أوف أورانـج علـى أنها إن صارت ملكة فسـيكون هو ملكًا وليس مجـرد زوج الملكة. وقد وُصِفت (الثورة)- مع أنها ليسـت كذلك بالمعنى المعروف- (بالمجيدة) بصفة عامة؛ لأنها لـم تُـرق قطـرة دماء واحدة فـي إنجلترا (مـع أنها كانت أبعد مـا تكون عن ذلك فـي أيرلندا وأسـكتلندا). وقد فر جيمس الثاني من البلاد وخلفه في الحكم وليم الثالث وماري. واستمر التوجه نحو سلطة برلمانية أكبر، والاتجاه نحو تعزيز الاستقلال الحكومي عن الملكية خلال مـدة حكـم الملكة آن القصيرة- وهي المرحلة التي شـهدت إنشـاء بريطانيا العظمى باتحاد

البرلمانين الإنجليزي والأسكتلندي عام 1707م- وتحت حكم خلفائها من سلالة هانوفر* منذ عام 1712م. وبحلول القرن العشرين اقترب التطور التدريجي للملكية الدستورية من تحويل بريطانيا إلى (جمهورية متوجة).

الدستور الأمريكي وميراثه

كان أخطر تحطيم للملكية في تاريخ الحكومات هو حالتي الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية. وقد كان الآباء المؤسسون الذين وقعوا على إعلان الاستقلال في الولايات المتحدة عام 1776م، والذين صاغوا الدستور الأمريكي في فيلادلفيا عام 1787م، مختلفين في أمور عديدة. لكنهم عمليًّا اتحدوا على قضية مصيرية: أن تكون حكومة الولايات المتحدة جمهورية وليست ملكية أو أرستقراطية[31]، وقد تجشَّموا عناء الحفاظ على سيادة القانون وحماية حريات من يتمتعون بحقوق المواطنة. ومع ذلك، لم يكن الدستور الأمريكي ديموقراطيا، ولم يقصد معظم من صاغوه أن يكون ديموقراطيا؛ إذ كان لا يحظر الرق، ومنع ضمنيًّا حق التصويت عن نصف عدد السكان: من النساء والأمريكيين الأفارقة والأمريكيين الأصليين**.وكذلك تضمن عمدًا عزل الرئاسة عن كل من (الأغلبية الشعبية وحكم الكونجرس)[32]. وكانت زيادة دعم الشعب الأمريكي، لا الدستور، لمساحة أكبر من

---

* هي سلالة ملكية ألمانية حكمت دوقية برونشفيك لوينبورغ في ألمانيا ومملكة هانوفر ومملكة بريطانيا العظمى ومملكة أيرلندا والمملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وأيرلندا. وقد خلفت سلالة ستيوارت في حكم بريطانيا العظمى وأيرلندا عام 1714م، واستمرت في الحكم حتى وفاة الملكة فيكتوريا عام 1901م. كان ترتيب أول ملوكهم، جورج الأول، رقم 52 في وراثة الحكم، لكنه كان أقرب بروتستانتي، فتولى الحكم حسب (قانون التسوية). (المترجمة)

** لم يشعر جون ميلر، وهو أحد أشد ممثلي حركة التنوير الأسكتلندية راديكالية وعدو لدود للرق أينما كان، بالحاجة إلى تغيير أي كلمة في فقرة أرسلها للطباعة عام 1771م حين نشر الطبعة الثالثة من كتابهOrigin of the Distinction of Ranks أصل تمييز الطبقات عام 1779م، بعد مرور ثلاث سنوات على (إعلان الاستقلال) الأمريكي. ولم يضعف الدستور الأمريكي من ثم قوة حجته فيما يتصل بالهوة بين الخطاب والواقع. إذ كتب ميلر يقول: «يحتاج الأمر إلى نظرة فاحصة لملاحظة أن من يتحدثون عن النزعة القوية للحرية السياسية، ومن يَعُدُّون ميزة فرض ضرائبهم أحد الحقوق الإنسانية التي لا تجوز مصادرتها، هم أنفسهم يجب ألَّا يترددوا في خفض النسبة الضخمة من إخوتهم في الإنسانية الذين يعيشون في ظروف لا تحرمهم من الميزات وحسب، وإنما أيضًا من أي نوع من الحقوق. وربما لم يسمح الحظ بوجود موقف أكثر سخرية من افتراض الليبرالية، أو إظهار أن المنتمين للطبقة الدنيا قليلًا ما توجههم أي مبادئ فلسفية».

الديموقراطيـة، هي ما حولت المجمع الانتخابي تدريجيًّا إلى انتخاب شـعبي فعلي، وأسسـت لمسألة اختيار الرئيس الأمريكي بصورة غير مباشرة، وإن كان اختيارًا ديموقراطيًّا منقوصًا. وقد لاحظ روبرت إيه دال أنه:

> ... لا يـزال المجمـع الانتخابـي يحتفـظ بخصائص انتهكـت المبـادئ الديموقراطية انتهاكًا صارخًا: إذ لا توجد مساواة في تمثيل المواطنين من الولايات المختلفة، ويمكن أن يخسـر المرشـح صاحـب أكبر عـدد من أصوات النـاس في انتخابات الرئاسـة لأنه أخفق في الحصول على الأغلبية في المجمع الانتخابي، وقد حدث بالفعل أن كانت هذه هـي النتيجـة الفعلية، وليسـت مجرد احتمال نظري، ثلاث مرات قبـل أن تظهر ليراها العالم بأسره في انتخابات عام 2000م[33].

عند إنشاء النظام الرئاسي، جعل واضعو الدستور ذلك الشخص الذي سيتولى الرئاسة مجسـدًا للسـلطة التنفيذيـة، ويظـل كذلك بصـورة لم يصل إليها رئيـس الـوزراء في النظام النيابـي، مـع أن بعض من تولوا هذا المنصب يتطلعون إلى ذلك وربما يشـجعه رجالهم. لكن الدسـتور الأمريكي واضح ولا غموض فيه: فالبند الأول في المادة الثانية يبدأ بجملة: «يُعهد لرئيـس الولايات المتحدة الأمريكية بالسلطة التنفيذية». والجملة الأولى في البند الثاني من المـادة نفسـها تجعل الرئيـس قائـدًا أعلى للقوات المسـلحة. ولكن نؤكد ثانيـة أن من صاغوا الدسـتور لم يقصدوا على الإطلاق أن يكون اختيار الرئيـس بانتخابات عامة، بل كان هدفهم وضـع اختيـار الرئيـس في أيـدي رجال يتمتعون بحكمة اسـتثنائية، بدلًا من تـرك هذا القرار الخطِر بأيدي عامة النـاس، وقد تجشموا- مع ذلك- عناء ضمان أن الرئيس لن يكون بوسعه تحويل نفسـه إلى ملك في ثوب مواطن؛ فبتحرِّي الفصل بين السـلطات في الدستور، وفرض قيود جدية على قدرة الرئيس على إقرار السياسـات، ضمنوا أن الرئيـس لن يكتسب سلطات ملكية (على عكس أوليفر كرومويل الحاكم الجمهوري الأول والأخير في إنجلترا).

توصَّـل المشـاركون فـي المؤتمـر الذي عقد فـي فيلادلفيا عـام 1787م، إلى اسـتحداث أمريـن في ممارسـات الحكومة: دسـتور مكتوب، وتقسـيم فيدرالي للسـلطات، ومن ثم كانت سـلطة الرئيـس مقيدة بتنظيم قانون للنظام السياسـي يحدد سـلطات المؤسسـات المختلفة،

وأصبحت هذه الوثيقة (الدستور)، حسب عبارة دي توكفيل: «مصدر كافة السلطات» داخل الجمهورية[34]. وكانت سلطات الرئيس أيضًا محدودة بطريقة تقسيم السلطة دستوريًا بين الحكومة الفيدرالية والولايات، مع إعطاء كل منهما الاستقلالية للتصرف في عالمه المنفصل، وهذا يختلف اختلافًا نوعيًا عن اللامركزية في الحكم- وهو موجود في دول أخرى- ما دامت تعني، من حيث المبدأ، أن أيًا منهما لن تتعدى على اختصاص الأخرى. ولأن الولايات المتحدة كانت أول دولة تقوم عمدًا، وبوعي، بالجمع بين النظام الدستوري والنظام الفيدرالي، فإنها أسهمت إلى حد بعيد في تبني دول أخرى تلك المبادئ العامة، ومع ذلك تظل التنظيمات المؤسسية الفعلية الموجودة في الدستور الأمريكي مقتصرة على الولايات المتحدة وحدها.

وقد وضع الدستور والتقسيم الفيدرالي للسلطات في الولايات المتحدة قيودًا جديدة على سلطة الرؤساء التنفيذيين، وأتاح ذلك أيضًا ما احتله القانون من مكانة خاصة في ممارسة السياسة الأمريكية، مع سيادة القانون التي تقترب في بعض الأحيان من سيادة رجال القانون. «فالدستور الألصق بالقانون في العالم بأسره»- كما وصفه فينر-[35] كان يعني أن القرارات التي يمكن أن تتخذها بصورة سليمة تمامًا حكومة منتخبة شعبيًا في أي مكان آخر في العالم تمثل تحديًا قانونيًا في الولايات المتحدة.

من هنا، عندما نجح الرئيس باراك أوباما عام 2010م في تمرير قانون الرعاية الصحية الشاملة- وإن كان هذا القانون لم يصل بعدُ إلى توفير الرعاية الطبية لجميع السكان بالمستوى الذي يعد أمرًا مسلَّمًا به في الأنظمة الديموقراطية المتقدمة- أخذت المحكمة العليا على عاتقها النظر في دستورية قانون حماية المريض وتوفير الرعاية الصحية بأسعار معقولة[36]. ولأن أصوات معظم أعضاء المحكمة العليا يمكن التنبؤ بها على أساس ميولهم السياسية والاجتماعية، كان قرار المحافظ جون روبرتس رئيس المحكمة العليا المفاجئ وحده هو ما جعل قانون الرعاية الصحية قانونًا دستوريًا بخمسة أصوات مقابل أربعة[37].

إن كثيرًا من قرارات المحكمة العليا تبدو امتدادًا للسياسة بصورة أخرى، وكان الفقيه القانوني البارز رونالد دووركين يرى أن روبرتس تمنى أن يؤيد القانون «لأسباب ترتبط بالعلاقات العامة» وليس على أسس قانونية حقيقية[38]. مع ذلك كانت المحكمة العليا هي من أخذت القرار النهائي. وقد كتب دي توكفيل، منذ أكثر قرن ونصف: «نادرًا ما توجد مسألة سياسية في الولايات المتحدة لا تتحول عاجلًا أو آجلًا إلى مسألة قضائية»[39].

الثورة الفرنسية

على الرغم من ضخامة تأثير ثورة الولايات المتحدة على مستوى العالم، فلا يزال تأثير الثورة الفرنسية أكبر[40]؛ ففي حين أكد الأمريكيون حقَّهم في حكم أنفسهم بأنفسهم، كان للثوريين الفرنسيين مطالب أكبر، إذ كانوا يؤمنون بأنهم يخلقون نموذجًا للعالم أجمع: ولأوروبا في المقام الأول. حتى ثورات القرن العشرين، مثل الثورة البلشفية الروسية، كانت تقارن نفسها بالثورة الفرنسية وما أعقبها: من التماهي مع اليعاقبة إلى الخوف من البونابرتية[41].

كانت الثورة الفرنسية، في الأساس، ديموقراطية وتتسم بروح المساواة بصورة لم توجد في الثورة الأمريكية. ومع ذلك كان هناك تناقض خطير بين الدستور الأمريكي وقانون الحقوق من ناحية، والثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان من ناحية أخرى، وكان ذلك لمصلحة الثورة الأمريكية على المدى الطويل؛ فالحقوق الأمريكية كانت محددة وواجبة النفاذ من الناحية القانونية. أما الحقوق الفرنسية فكانت عامة وإعلانًا للنوايا[42].

كان الحكم الملكي الفرنسي قمعيًّا ولا يتمتع بالكفاءة، لكن ليس أكثر من أي دولة أوروبية أخرى، بل كانت الحرية في فرنسا أكبر مما كانت عليه في معظم دول أوروبا. أما العنصر الأساسي الآخر الذي ألهم ثورات عديدة فهو أيديولوجية سيادة الشعب والمساواة، وأفكار (التنوير الراديكالي)، التي كانت جزءًا من تفسير الشكل الذي اتخذته الثورة. فمن بين التغييرات التي أطلقتها: تغيير المنظومة القانونية، والقضاء على الامتيازات الإقطاعية،

وإنهاء السلطة الكنسية، ومناهضة قمع الرقيق الأسوَد على مستوى العالم، وتغيير قوانين الزواج، وطرح إمكانية الطلاق، وتحرير اليهود[43].

ولا يزال الجدل مستمرًا ليس فقط حول أسباب الثورة الفرنسية، وإنما أيضًا حول توقيت بدايتها وانتهائها، مع أن اقتحام سجن الباستيل في الرابع عشر من يوليو عام 1789م أصبح رمزًا لتدمير سلطة النظام القديم، وتأكيدًا قسريًا لسيادة الشعب.

كان لبعض المستحدثات السياسية التي جاءت مع الثورة الفرنسية أثرٌ مستمر، من بينها فكرة (اليسار) و(اليمين) في السياسة، التي جاءت من ترتيب الجلوس في الجمعية الوطنية، ومفهوم (أو شعار) (الحرية والإخاء والمساواة). ومن الأمور ذات التأثير المستمر أيضًا تأكيد الثورة الفرنسية قيمَ العلمانية ومناهضة رجال الدين، الذي تجاوز استبدال دين بآخر أو طائفة دينية بأخرى. وقضية القيادة التي لا تزال حتى اليوم نشطة في مناطق عديدة في العالم، وهي هل يجب أن تتسم السلطة، دينيةً كانت أم علمانية، بالكِفاية السياسية؟ لكن ليس في أوروبا حاليًا مكان فيه زعماء دينيون لديهم القدرة على إملاء سياسات على الحكومات. وعلى الرغم من عدائها للدين بصفة عامة، سرعان ما خلقت الثورة الفرنسية طقوسها وأساطيرها، ومن ثم وظفت استخدام الإرهاب على نطاق أخمد حماس البداية في كل مكان آخر في أوروبا للنموذج الفرنسي، حتى بلغ حد تشويه الأفكار التي تجسدها.

واستمرت عملية التحرر من الوهم عندما أفسحت المساواة الفوضوية في البداية الطريق لعودة الحياة إلى التراتبية، والمغامرة العسكرية، وحكم الفرد المطلق من جديد، وكان هذا تحديدًا بعد القيادة الجماعية، (الدليل) الذي رسم السلطة عام 1795م، وأطاح به نابليون بونابرت عام 1799م، وراح يؤسس لحكمه الديكتاتوري. وعلى النقيض من كل مثل الثورة العليا، توج البابا نابليون إمبراطورًا عام 1804م. وكانت الثورة الفرنسية أول محاولة جادة لإنشاء دولة على أساس أفكار راديكالية عن المساواة والديموقراطية، ولم تكن تلك المرة الأخيرة التي تنتهي فيها ثورة تشعلها اعتقادات مماثلة بحكم أوتوقراطي على يد رجل قوي.

نشأة الديموقراطية والقيادة الديموقراطية

في غضون القرن التاسع عشر اكتسب عدد من الجمعيات الاجتماعية مكانة في المنظومة السياسية في معظم أنحاء أوروبا وفي أمريكا، بحيث لم يعد الوضع الاقتصادي عنصرًا محدِّدًا للحق في التصويت، وظل حق التصويت مدة طويلة- حتى في أمريكا- قاصرًا على أصحاب الممتلكات، بل إن حق الاقتراع العام للرجل الأبيض لم يتحقق إلا في أوقات مختلفة في الولايات المختلفة.

وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر كان الأمر قد اكتمل تمامًا؛ إذ كان حق التصويت محرمًا على الذكور من غير البيض حتى عام 1870م حين مُرِّرَ التعديل الخامس عشر للدستور لمنحهم حق الاقتراع، من حيث المبدأ. وحدث ذلك بعد خمس سنوات فقط من التعديل الثالث عشر الذي حظر الرق، غير أن التعديل الخامس عشر لم يكن يكفي لمنع الولايات الجنوبية من وضع العراقيل في طريق ممارسة الأمريكيين السود حقوقهم الانتخابية، بل إنه حتى في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظلت بعض الولايات تخلق وسائل لتقييد فرص مواطنيها ذوي الأصول الأفريقية في ممارسة حق الاقتراع. وكان انتخاب باراك أوباما، وهو ابن امرأة أمريكية بيضاء من أب أفريقي أسود، رئيسًا عام 2008م، وإعادة انتخابه عام 2012م، خير رد على المتشددين، ففي أول انتخاب له حصل أوباما على نسبة من أصوات الناخبين البيض (43%) أعلى من جون كيري (41%) في عام 2004م[44].

شهد الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في كثير من دول أوروبا توسعًا كبيرًا في حق الانتخاب، إذ تم فصله عن امتلاك الثروة، فكان حق الاقتراع في فرنسا للرجال كافة منذ عام 1871م، وتلتها سويسرا عام 1874م، أما في إنجلترا فكان التوسع في حق الانتخاب بصورة بطيئة التدرج، حتى إن ربع الذكور الراشدين تقريبًا لم تكن لهم أصوات انتخابية وقت استدعائهم للخدمة العسكرية في الحرب العالمية الأولى. مع ذلك، كان غياب أصوات النساء هو ما أثبت أن الأغلبية المطلقة من السكان في سن الرشد في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا كانوا محرومين من حق الانتخاب قبل حلول القرن العشرين، ولذلك فمن الصعب أن

نصف أي دولة أوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية بأنها دولة ديموقراطية قبل السنوات المئة الماضية أو يزيد. ذلك على الرغم من أن بعض الدول، ليس أقلها الولايات المتحدة وبريطانيا، برزت في القرن التاسع عشر (وبالتأكيد قبل ذلك بمدة) بسبب ما كانت تتمتع به من توسع في الحريات وتعددية سياسية وسيادة القانون (وإن كانت منقوصة).

وبصفة عامة، كان في أوروبا والولايات المتحدة تطور تدريجي للحكومة. لكنه كان غير منتظم لممارسة الحكم برضى المحكومين[45]، ومع ذلك فحين كان كل من النساء والأمريكيين من أصل أفريقي محرومين من حق الانتخاب في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، كان أليكس دي توكفيل سابقًا عصره، بل يتسم بالبصيرة في أمور أخرى عديدة، عندما اختار **الديموقراطية في أمريكا** عنوانًا لكتابه الرائع الذي ألفه في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

كان لنمو الديموقراطية في القرن العشرين مع حصول المرأة على حق التصويت، تأثير كبير في القيادة السياسية، ليس أقلها تلك الإمكانية التي لم تطرح من قبل لاختيار امرأة لرئاسة حكومة منتخبة، إذ لم تتمتع النساء الراشدات بحق الانتخاب قبل عام 1893م، وكان ذلك في البداية في دولة واحدة فقط هي نيوزيلاندا. أما في أوروبا فكانت الدول الإسكندنافية (بصفة خاصة) رائدة في منح النساء حق الانتخاب، وكانت فنلندا والنرويج أول دولتين تمنحان هذا الحق للمرأة عام 1907م. وفي معظم الدول، ومن بينها الولايات المتحدة وبريطانيا، لم تحصل النساء على حق التصويت إلا بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تُمنح المرأة حق الانتخاب في الولايات المتحدة إلا عام 1920م بعد تمرير التعديل التاسع عشر للدستور، الذي لم تحاول التحايل عليه على عكس التعديل الدستوري الذي تم قبل ذلك بنصف قرن، وألغى عائق اللون عند التصويت. أما في المملكة المتحدة فقد أُعطي حق الانتخاب للمرأة على مرحلتين؛ لمن تجاوزت سن الثلاثين في عام 1918م، ثم لمن هي في الحادية والعشرين من عمرها أو أكبر في عام 1928م، وبعد طول انتظار، جعلهنَّ ذلك على قدم المساواة مع الرجال في حق الانتخاب.

كان التقدم السياسي للمرأة عنصرًا أساسيًّا في الديموقراطية، لكن الأمر استغرق بعض الوقت حتى تمهد المرأة طريقها لنيل مناصب القيادة السياسية. فقد أصبحت سيريمافو باندرانايكا أول امرأة في العالم تصل إلى منصب رئيس الوزراء عام 1960م*، وقد شغلت هذا المنصب في سيلان (سيريلانكا حاليًا) بعدما أقنعها حزب الحرية هناك بأن تتولى رئاسة الحزب بعد اغتيال زوجها مؤسس الحزب.

قبل ذلك بقرون عدة، كانت المرأة بالتأكيد تتولى أحيانًا أعلى المناصب السياسية، لكن في الملكيات الوراثية، وليس هناك أمثلة أوضح من إليزابيث الأولى في إنجلترا في القرن السادس عشر، وكاثرين الثانية في روسيا في القرن الثامن عشر، لكن قبل النصف الثاني من القرن العشرين، لم ترأس النساء حكومات بصفتهن رئيسات أحزاب سياسية فازت في الانتخابات العامة. ثم بحلول عام 2013م، تولت أكثر من ثمانين امرأة رئاسة حكومات منتخبة في عدد كبير من الدول، تنتشر في بقاع شتى من الأرض، ومن بينهن: جولدا مائير، رئيسة الوزراء الإسرائيلية من 1969 إلى 1974م، بعدها (فقط لنأخذ بعض النماذج الأوروبية البارزة) مارجريت تاتشر في بريطانيا عام 1979م، وجرو هارلم برونتلاند في النرويج عام 1981م، وآنجيلا ميركل في منصب المستشار الألماني عام 2005، وهيلي تورنينج- شميت في الدنمارك (2011م)، وإيرنا سولبيرج ثاني امرأة تتولى رئاسة الوزراء في النرويج عام 2013م.

وعلى عكس توقعات معظم الناس ظهرت المرأة رئيسةً في المجتمعات الآسيوية الذكورية مبكرًا، وبصورة أكثر تكرارًا من أوروبا أو أمريكا الشمالية (في وقت شغلت فيه امرأة منصب رئيس الوزراء في كندا، ما زالت الولايات المتحدة تنتظر أول رئيس جمهورية من النساء). وقد تولت أنديرا غاندي منصب رئيس الوزراء مبكرًا في عام 1966م، ولكن في الحالات الآسيوية كلها كانت هناك صلة عائلية بشخصية سياسية مهمة من الذكور: أبًا أو

---

* هي سياسية سيريلانكية، كانت أول امرأة في التاريخ الحديث في العالم تشغل منصب رئيس الوزراء. وقد رأست الحكومة في سيريلانكا ثلاث مرات، من 1960 ـ 1965م، 1970 ـ1977م، 1994 حتى وفاتها عام 2000م. (المترجمة)

زوجًا. من هنا، برز الاكتشاف الخطير بأن إمكانية ظهور المرأة رئيسةً في قارة آسيا إنما هو تنويع على وتيرة الحكم الوراثي وسياسة الأسر الحاكمة. فقد أخذت باندرانايكا مكان زوجها المغتال؛ وكانت السيدة غاندي الابنة الوحيدة لأول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال، جواهر لال (بانديت) نهرو؛ أما كورازون أكينو، رئيسة الفلبين من عام 1986م إلى عام 1992م، فكانت أرملة بينيجنو (نينوي) أكينو، أكثر معارضي الطاغية الفاسد فرديناند ماركوس السياسيين احترامًا، وقد دفع حياته ثمنًا لمعارضته؛ وكانت بينظير بوتو، رئيسة وزراء باكستان من 1988 إلى 1990م، ثم من 1993 إلى 1996م، أول امرأة ترأس الحكومة في البلاد، ووالدها ذو الفقار علي بوتو، تولى الرئاسة ورئاسة الوزراء في باكستان مرات عدةفي السبعينيات، وكانت وفاتهما رمزًا للعنف والاضطراب السياسي في باكستان؛ إذ أُعدِم ذو الفقار شنقًا بزعم أنه اغتال أحد خصومه السياسيين، في حين لقيت بينظير مصرعها إثر انفجار قنبلة في أثناء حملتها الانتخابية في ديسمبر عام 2007م؛ أما باك غن هي فهي أول امرأة تتولى رئاسة الجمهورية في كوريا الجنوبية، وقد انتخِبت في انتخابات ديموقراطية في ديسمبر عام 2012م وتولت السلطة في فبراير عام 2013م، وهي ابنة باك تشونغ- هي: رئيس كوريا الجنوبية المستبد في الستينيات والسبعينيات الذي قتله رئيس مخابراته عام 1979م؛ وحتى أون سان سو تشي زعيمة المعارضة البارزة في بورما، التي أدت بها قيادتها للمقاومة الديموقراطية للدكتاتورية العسكرية إلى سنوات طويلة من الإقامة الجبرية، تدين بمكانتها في الأساس إلى كونها ابنة أون سان، زعيم النضال من أجل الاستقلال في بورما الذي قضى اغتيالًا.

كانت الصلات العائلية مهمة أيضًا في ظهور رؤساء من النساء في أمريكا اللاتينية؛ فقد أصبحت إيفيتا بيرون، الزوجةُ الثانية لأول رئيس للأرجنتين بعد الحرب العالمية الثانية، خوان بيرون، ومن دون أن تتولى أعلى منصب سياسي، شخصيةً مؤثرة في حياتها وبعد وفاتها، وتحديدًا كان لها تأثير بالغ في منح حق الانتخاب للمرأة في الأرجنتين عام 1947م. أما زوجة بيرون الثالثة، إيزابيل، فصارت أول امرأة تتولى رئاسة الجمهورية في الأرجنتين، بعد وفاة زوجها عام 1975م.

وفي الآونة الأخيرة، انتُخِب رؤساء من النساء في أمريكا اللاتينية دون الحاجة إلى أي صلات عائلية. فعلى الرغم من أن كريستينا فرناندز في الأرجنتين تتفق مع النمط السابق، لأنها خلفت زوجها الراحل نيستور كيرشنير، وكذلك ديلما روسيف في البرازيل، وميشال باشيلي في تشيلي، فإن أيًّا منهن لم تكن في حاجة إلى صلة عائلية؛ فقد احتللن الصدارة بناءً على جهودهن وقدراتهن في المقام الأول. وتولَّين السلطة نتيجة مكانتهن المرموقة داخل أحزابهن وبلادهن.

فباشيلي، التي كانت تنتمي إلى الحزب الاشتراكي في تشيلي وهو حزب ديموقراطي اجتماعي في الأساس، تولت رئاسة تشيلي من عام 2006 إلى 2010م، وانتخبت روسيف، التي كانت عضوةً في حزب العمال البرازيلي، رئيسة للجمهورية لتخلُف لولا دا سيلفا في السنوات الأخيرة. وهناك أمران مشتركان بين هاتين المرأتين: وهما أنهما كانتا معارضتين نشيطتين للدكتاتورية العسكرية، كما أنهما تعرضتا للاضطهاد، بل والتعذيب، حينما كانتا ناشطتين في مقاومة الحكم الاستبدادي في دولتيهما.

السياق الثقافي

وسعت البحوث الأنثروبولوجية الحديثة فهمنا لتطور القيادة عبر العصور وفي المجتمعات المختلفة. فبعض أفكار مُنظِّري التنوير، التي عُرضت في موضع سابق من هذا الفصل، تبلورت وتعدلت بفضل أدلة جديدة. ففكرة توافر مجموعة واسعة من وسائل اتخاذ القرار في مجتمعات ما قبل الحداثة، لم تكن قط أوضح مما هي عليه الآن. فهناك مجتمعات بدائية عديدة تعتنق مبدأ المساواة ولم تختر أي شخص زعيمًا لها، ومجتمعات أخرى لديها رؤساء أو زعماء[46]. وما دام أن الصيد وجمع الثمار كانا وسيلة البشر للحياة في 99% من زمن وجودهم على الأرض، فلا عجب من ضرورة أن يكون هناك تنوع في طرائق وصول هذه المجموعات البشرية إلى اتفاقات وإلى حل الخلافات في عصور مختلفة وأماكن مختلفة[47].

وقد لاحظ الباحث الأمريكي جارد دايموند أن حجم المجموعة أمر مهم؛ فإذا كانت تتألف من بضع مئات من البشر، بحيث لا يعرف أفرادها بعضهم بعضًا وحسب، وإنما بينهم صلة قرابة أيضًا، فيمكنهم تسيير حياتهم دون رئيس؛ يقول:

ما زال لدى القبائل نظام حكم (متساوٍ) غير رسمي. فالمعلومات وصنع القرار تكون على المشاع... وفي كثير من قرى المرتفعات [في غينيا الجديدة] شخص ما يُعرف بأنه (الكبير)، وهو أهم رجل في القرية. لكن هذه المكانة ليست منصبًا رسميًّا يجب شغله، كما أن سلطاتها محدودة. وليس لدى الكبير سلطة اتخاذ القرار منفردًا... وليس بوسعه أكثر من أن يحاول التأثير في القرار الجماعي. ولا يصل إلى هذه المكانة إلا بصفاته الشخصية، فهي لا تورث[48].

وفي بعض الحالات، تمكن (الكبار) بمرور الوقت من تحويل أنفسهم إلى رؤساء، وعندما فعلوا ذلك - كما يقول عالم الأنثروبولوجيا مارشال سالين- استخدموا سلطتهم في إفساد قواعد المساواة في القبيلة: بطلب استحقاقات اقتصادية، وإجبار الناس على إنتاج أكثر مما يحتاجون من سبل الإعاشة. وكان هؤلاء الرؤساء في البداية مكبلين بالاعتقاد بأن أفراد القبيلة كلهم كانوا جزءًا من عائلة ممتدة، لكن عددًا منهم جحد صلات القرابة، وانخرط في استغلالٍ أشد وطأة[49]. من هنا تحول ما بدأ زعامةً بالإقناع إلى سلطة بالإجبار. ويتضح أن القبائل التي لها رئيس ما، والتي تختلف عن الجماعات أو القبائل التي لم يُمنح فيها أحد سلطة عليا، ظهرت لأول مرة منذ نحو 7500 عام[50]. وكانت التجمعات القبلية من الناس تميل إلى التطور إلى مجتمعات لها رؤساء عندما (يكون عدد السكان ضخمًا وكثيفًا) مع وجود (احتمال إنتاج فائض من الغذاء). وكان كلما زاد عدد أفراد الجماعة، تزداد صعوبة تجنب ظهور رئيس يكون مستبدًّا، في بعض الحالات وليس كلها. وكانت للمجتمعات المختلفة في ما قبل الحداثة صفاتها المميزة[51].

إن الحياة السياسية في الدول الأفريقية، التي لم يحكمها بصفة عامة أحد من أبنائها إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، كثيرًا ما تحمل طابع الأشكال الأولى من التنظيم

الاجتماعـي؛ فعندمـا نالت المسـتعمرات الإنجليزية الاسـتقلال (عادة بعد نضال سياسـي) وأُهديت دستورًا قائمًا على (نموذج وستمنستر)، كانت السمات الثقافية شديدة العمق كثيرًا ما تغلب المؤسسـات الرسـمية. وأصبح من الصعب معرفة أي تشـابه بينها وبين وستمنستر، ومن ثم نزع الرؤسـاء الأفارقة إلى التصرف عن طريق شـخصنة شبكات الراعي- التابع ى، التـي تقوم عادة وليس دائمًا. على التجمعات العرقيـة والإقليمية). وبصفة عامة، داخل تلك الشبكات هناك (كبار) يمارسون نفوذًا تتفاوت درجاته «ويلتفون حول قواعد اللعبة»[52].

وكان لـدى الـدول الأفريقيـة مشـكلة لا تنتهـي؛ هي واقع الحـدود الجغرافيـة التي كانت تركة الغزو الاسـتعماري التي جمعت قسـرًا شعوبًا من هويات عرقية ودينية متباينة قلما وجد بينهـا شـيء مشـترك. وكانت إحدى أكثـر مهام القيادة السياسـية صعوبة هي خلق إحساس بالهويـة القوميـة. وقـد نجح الرئيسـان جوليوس نيريـري في تنزانيـا، ونيلسـون مانديلا في جنوب أفريقيا. في عمل هذا بصفة استثنائية[53].

إن أهميـة المؤسسـات الجيـدة واضحة، لكنها تعتمد كثيرًا على نوع القيادة وتماسـكها، فإذا كان الرؤسـاء أنفسـهم يلتفون حول المؤسسـات ومن ثم يقوضون شـرعيتها. فلن تكفي سلامة بنيتها.

من هنا. فالقيادة مهمة. لكن المجتمعات الأكثر فقرًا والأشد انقسامًا تحتاج إلى قيادة حكيمة وشـاملة. وليس إلى رجل قوي، فكثير من الدول الأشـد فقرًا في العالم هي من الدول التـي تعانـي انقسـامًا عرقيًا شـديدًا. وهذا يعقد مشـكلة إجراء منافسـة انتخابية: لأن هناك ميلًا قويًا للتصويت على أساس الولاء العرقي (حتى تكون الانتخابات حرة إلى حد معقول). وقـد يغـري هذا الموقف بـأن نخلص في النهاية إلى أن ما يحتاجه المجتمع المنقسـم عرقيًا الذي يعيش فيه معظم المليار الأكثر فقرًا هو «رجل قوي»[54].

وقد تمنى بول كولِّير أن يقدم شيئًا مختلفًا بناءً على الملاحظة الطويلة للدول الأفريقية والتحليـل الإحصائـي للعوامل المؤدية إلى العنف الطائفـي. فبملاحظة ما يحدثه العنف من خسـائر لآفـاق النمـو الاقتصادي، بالإضافـة إلى آثاره المباشـرة المدمرة في حياة النـاس.

يخلص كولير إلى أنه «على الرغم من سوء الديموقراطية» في دول عاجزة بها تعدد عرقي، ويسكنها أفقر سكان العالم، فإن «الديكتاتورية أسوأ كثيرًا»[55].

الثقافة السياسية

إن ما يشغلني في السياق الحالي هو تحديد موضع القيادة السياسية داخل الثقافات السياسية في المجتمعات الحديثة، فالتركيز في الثقافة السياسية يعني تناول تلك الجوانب الثقافية المرتبطة بالسياسة، وهو يوضح كذلك الصلة بين التاريخ والسياسة، لأن الثقافات عميقة الجذور- تمييزًا لها عن المواقف العابرة- هي نتاج الخبرة التاريخية للدول والجماعات (مع أن التاريخ الذي نقحه المؤرخون المحترفون أقل من التاريخ الذي يُروى من وجهة نظر العامة).

وقد عُرِّف مفهوم الثقافة السياسية، بل والمفهوم الأصلي للثقافة، تعريفات عديدة مختلفة[56]، لكن الثقافة السياسية في جوهرها تجسد ما يعده الناس أمرًا مسلَّمًا به فيما يتصل بالسلوك اللائق أو غير اللائق من جانب الحكومات والمواطنين، ورؤى الناس المختلفة للوسائل التي يمكن أن يحدث بها التغيير السياسي، وقدرتهم على فهم تاريخ جماعتهم أو دولتهم، وقيمهم ومعتقداتهم السياسية الأساسية[57].

ويتقبل دارسو القيم أنها يمكن أن تتبدل بمرور الزمن. لكنهم يؤكدون أن قاعدة التغيير يحكمها التدرج[58]. ولا ترتبط المعتقدات السياسية الأساسية بدعم الناس حزبًا سياسيًّا أو أكثر أو لا، وإنما تشير إلى شيء أهم؛ وهو هل يعتقد الناس، على سبيل المثال، أن المواطنين كافة لهم الحق في التأثير في رؤسائهم، ومعاونتهم في تحديد النتائج السياسية. أم أنهم - على العكس- يؤمنون بأن ما يحدث في الحكومة يجب أن يترك في أيدي حكامهم الذين لا يخضعون، مثل الرياح والأمواج، (ولا ينبغي لهم أن يخضعوا) لسيطرة البشر العاديين.

إن الثقافات السياسية في المجتمعات الحديثة المعقدة ليست متجانسة. و(معظم) الدول في الواقع بها تنوع عرقي، ولدى الناس فيها أيضًا معتقدات دينية مختلفة، أو لا يؤمنون

بأي دين. ومع ذلك ترتبط القيمة، في أكثر الدول نجاحًا، بما هو مشترك بين سكانها، وتتسم هذه الدول أيضًا بأن بها اتفاقًا عامًا على القنوات المتاحة لإحداث التغيير السياسي، مع أن فحوى التغيير واتجاهه في النظام الديموقراطي سيظل موضع خلاف.

من هنا، فالكلام على (الثقافة السياسية) في دولة معينة يكون دائمًا تبسيطًا مخلًا؛ فالأمم والدول تضم عددًا من الثقافات الفرعية، وفي بعض الحالات حتى الولاء لحزب سياسي يمكن أن يكون دالًّا على هذا: فأعضاء الحزب الشيوعي أو حزب الكاثوليك المحافظين في الجمهورية الفرنسية الرابعة أو الخامسة كانوا ينتمون إلى ثقافات فرعية شديدة الاختلاف. مع ذلك، هناك في كثير من الأحيان معتقدات تجد قبولًا واسعًا في مجتمع ما، ولا تعد أمرًا مسلَّمًا به في مجتمع آخر[59]؛ فعلى سبيل المثال قد يكون في بلدٍ ما استعداد كبير لمنح الرئيس سلطات واسعة من أجل فرض (النظام) (الذي يعد قيمة عليا)، في حين يكون التأكيد في بلد آخر على تقييد نفوذ من على قمة السلطة، مع إمكانية مساءلته- أو مساءلتها- قانونيًّا وسياسيًّا؛ وكانت روسيا، من الناحية التاريخية، مثالًا للنوع الأول، والولايات المتحدة مثالًا للنوع الثاني.

يعمل الرؤساء، إذن، في إطار ثقافات سياسية لا تتسم بالثبات وإنما تنزع إلى التغير ببطء، فإذا عمد رئيس أمريكي، أو رئيس وزراء كندي، أو رئيس فرنسي، إلى قمع حرية الصحافة، فسيلاقي مقاومة ثقافية ومؤسسية على حد سواء: ففي فرنسا واجه الرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي، في أثناء رئاسته الوحيدة لفرنسا، هجومًا داخليًّا عنيفًا بزعم أنه كان على استعداد لاستخدام الأجهزة الأمنية للتحقيق مع منتقديه من الصحفيين[60]؛ وكان النظام الديموقراطي في إيطاليا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية معيبًا، لكنه كان نظامًا ديموقراطيا بشكل ما[61]، ومن ثم فقد كانت هناك معارضة كبيرة داخل المجتمع لاستخدام رئيس الوزراء سيلفيو بيرلسكوني إمبراطوريته الإعلامية لتقليص النقد والنقاش؛ أما في روسيا، فلم توجد ديموقراطية مكتملة النموقط، على الرغم من ظهور تعددية سياسية قوية في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، لكنها ضعفت

تدريجيًّا خلال العقدين الماضيين. ومع ذلك فقد كان هناك ابتعاد عن السلبية والإذعان -اللذين كانا في العقد السابق- في عامي 2011 و2012م عندما أخرجت الانتخابات البرلمانية المزورة عشرات الآلاف من المحتجين إلى شوارع موسكو، ومدن أخرى (بأعداد أقل كثيرًا)، ومع هذا فالمضايقات التي يتعرض لها زعماء المعارضة. بالإضافة إلى إذعان الإعلام قسرًا للدولة، أثارت احتجاج قلة قليلة من السكان. فالثقافة الديموقراطية تكون نتاج خبرة ديموقراطية طويلة، وهذه الخبرة في روسيا كانت ناقصة وقصيرة في آن واحد.

ولكن الثقافة السياسية تتغير بمرور الزمن في تفاعل بين المؤسسات والقيم، وهي علاقة في اتجاهين؛ فالخبرة الطويلة مع المؤسسات الديموقراطية تساعد على صياغة القيم الديموقراطية وتعزيزها، لكن ثمة أمثلة كان التأثير السائد فيها من الاتجاه الآخر، وربما تبرز عندما يُفرض نظام استبدادي على دولة ما. ويعزز الحكام الجدد أيديولوجية معينة تتعارض مع المعتقدات الراسخة الشائعة في المجتمع. وخير مثال على هذا هو دولة تشيكوسلوفاكيا، التي ظلت قائمة من 1918 إلى 1992م (ثم أصبحت جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك دولتين منفصلتين).

كانت تشيكوسلوفاكيا من أكثر دول وسط أوروبا ديموقراطية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. وكان رئيسها في معظم هذه المرحلة مؤسسها الأساسي توماس ماساريك. وفي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية مباشرة، شوَّه الشيوعيون هذه الجمهورية الأولى، وربطوها في أذهان كثير من الناس بالبطالة التي سادت في الثلاثينيات، وفي المقام الأول بانهيار الجمهورية في وجه العدوان النازي. ولكن التشيك تقبلوا (بدرجة أكبر من السلوفاك) ديموقراطية ما بين الحربين، بعد عقدين من الحكم الشيوعي، على نحو أكثر إيجابية مما فعلوا في بداية حقبة ما بعد الحرب. إذ طُلب من مواطنين تشيك، في دراسة مسحية عام 1946م، أن يذكروا أي حقبة في تاريخ التشيك يعدُّونها أكثر الحقب مجدًا. فلم يذكر الجمهورية الأولى (1918-1938م) سوى 8% من المشاركين. واحتلت المرتبة الخامسة في قائمة المراحل (المجيدة)، وعندما تكرر الطلب عام 1968م، احتلت الجمهورية

الأولى صدارة القائمة بتأييد 39% من التشيك[62]: ذلك أنه بحلول عقد الستينيات كان كثير من التشيك والسلوفاك الشيوعيين أنفسهم يعيدون تقويم مزايا التعددية السياسية، وكذلك المكانة السياسية والأخلاقية لماساريك، بعد خبرتهم مع الحكم القمعي على النموذج السوفييتي.

وفي بداية سنوات ما قبل الحرب، كان هناك حماس حقيقي في تشيكوسلوفاكيا (لبناء الاشتراكية)، لكن لم يكن الحكم البيروقراطي الاستبدادي، المقترن بالقمع ورقابة الشرطة السياسية، هو الوضع المثالي الذي يسعى إليه أو يتمناه الشباب التشيكي الشيوعي، وبمرور الوقت، أدى بهم التناقض بين الواقع المحبط ومبادئهم إلى إعادة التفكير جديًّا، وحث على الإصلاح أيضًا هجوم نيكيتا خروشوف على ستالين في جلسة مغلقة في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي في موسكو عام 1956م، ثم هجومه عليه مرة أخرى، علنًا، في مؤتمر الحزب الثاني والعشرين عام 1961م. وصارت ذروة حركة الإصلاح داخل الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا نفسها تُعرف (بربيع براغ). لكن، في مناخ أكثر تسامحًا وأسرع تغيرًا في عام 1968م، نشط المجتمع على نطاق أوسع، فنشأت الجمعيات المدنية الممثلة للأغلبية غير الشيوعية من السكان. وقد نبهت العملية، وتحديدًا الإصلاحات السياسية التي أيدتها قيادة الحزب الشيوعي، المكتب السياسي السوفييتي حتى إنهم أرسلوا نصف مليون جندي في شهر أغسطس من العام نفسه لإنهاء هذا الأمر.

لم يكن ألكسندر دوبتشيك، رئيسُ الحزب (والحاصل على الجنسية السلوفاكية) نفسه مصلحًا راديكاليًّا، لكنه كان مستمعًا جيدًا لمن كانوا يفضلون الإقناع على الإجبار والمناقشات النقدية المتسامحة والتعددية الجزئية في النظام، فأصبح في رأي قيادات السوفييت الكبار «الوغد الأول»[63]. ومع أن دور دوبتشيك كان أقرب إلى عامل تيسير منه إلى القوة الدافعة، فقد كان لخلافته للمتشدد أنتونين نوفوتني في رئاسة الحزب في أوائل عام 1968م، أهمية كبرى؛ ففي نظام سياسي شديد الاستبداد، والتسلسلُ الهرمي فيه صارم، يمكن أن يحدث تغييرٌ قمة الهرم برئيس ليس من طراز مختلف وحسب، وإنما أيضًا لديه قيم

إنسـانية، فرقًا شاسـعًا. وبصفة عامة، كلما تركزت سـلطة أكبر في يد القيادة، كانت الدلالة المتوقعة لتغيير من يشغل منصب الرئيس أكبر.

يجب ألا يؤخذ التأثير الثقافي، وهو حقيقة مهمة في الحياة السياسـية، بمعنى الحتمية الثقافيـة. كان للتأثيـرات العابرة للحدود، التـي تتجاوز الثقافات المحليـة، أهمية عبر قرون عديدة. ونادرًا ما تجاوزت أهميتها القدر الذي بلغته في العقود الأخيرة من القرن العشرين، والقرن الحادي والعشـرين؛ عندما زاد عدد وسـائل الاتصال السـريع بين البلدان والقارات، عن أي وقت مضى. إضافة إلى ذلك، ففي أي دولة حديثة مجموعة من التقاليد الثقافية التي يمكن الركون إليها، وقد كان التشـيك محظوظين إذ كان لديهم رئيسـ سـابق يجسـد القيم الديموقراطية، وكان يمكن أن يصبح رمزًا كبيرًا للساعين إلى التغيير. كانت صور دوبتشيك تباع في شـوارع براغ عام 1968م (وقد اشـتريت واحدة بنفسي من هناك في ذلك العام)، ثم حُظـر بيعها طوال السـنوات العشـرين التاليـة، ولم تعد للظهور مرة أخـرى إلا في أواخر عام 1989م، وحينها لم تلق ما أصبحت تُعرف (بالثورة المخملية) أي مقاومة من موسكو.

بعض الدول التي تقع تحت حكم استبدادي أو شمولي، ليس لديها ماضٍ يمكنها الاعتماد عليه مثلما اعتمد التشيك على ماضيهم. فمن المفيد أن يكون لدى الدول خبرة ديموقراطية سـابقة ورموز يمكن اسـتغلالها للديموقراطية والحرية، لكن قلة وجود ميراث ثقافي سياسي ملائـم فـي بعض الدول، مـن المنظور الديموقراطي، لا يعني بأي حـال أن مصير تلك الدول أن تقضي بقية عمرها تحت حكم ديكتاتوري. وبعيدًا عن ذلك، فإن كل دولة تعد ديموقراطيةً في العالم اليوم حَكَمها في يوم ما أمراء حرب مستبدون أو ملوك طغاة.

للقـادة أهميـة خاصـة في مراحـل الانتقال من الاسـتبداد إلى الديموقراطيـة؛ إذ يكون لعمـق التزامهـم بالقيـم الديموقراطية في أوقات الاضطرابات السياسـية أهميـةٌ قاطعة في تأمين هذا التحول والحفاظ عليه. وكان ميخائيل غورباتشـوف- وسأناقش ذلك في الفصل الرابـع- زعيمًـا تحوليًا، لكنه عاش هو وحلفاؤه صراعًا شاقًا في الاتحاد السـوفييتي، إذ لم تكن هناك مصالح قوية راسـخة تعارض التغييرات الجذرية التي بدأها آخر رؤسـاء الاتحاد

السوفييتي وحسب، وإنما أيضًا كانت هناك خيوط مهمة في الثقافة السياسية الروسية يمكن أن يعتمد خصومه عليها، وكانت بين أسس حكم الرؤساء الروسيين بعد الحقبة السوفييتية: لأنهم أنهوا الرقابة على سلطة القيادة العليا، التي كانت قد نشأت في السنوات الأخيرة للاتحاد السوفييتي، واحتفظوا بالصيغ الديموقراطية، لكنهم فرغوا معظمها من جوهرها الديموقراطي. وقد حدثت انتكاسة أعادت الفكر الإذعاني، وهو ما جعل من الطبيعي ومن الحكمة في آن واحد عدم تحدي سلطة القُوى القائمة. ففي روسيا، غالبًا ما تكون (شعبية) الزعيم المفترضة نتيجة (الوعي بإحكام قبضته على السلطة)، وفي مقابلة شخصية مع امرأة من جمهور الناخبين في مرحلة الإعداد للانتخابات الرئاسية عام 1996م، قدمت مثالًا واضحًا لهذا: فعندما سئلت عمن تؤيده، ذكرت اسم مرشح الحزب الشيوعي، غينادي زوغانوف، لكنها قالت إنها ستعطي صوتها لبوريس يلتسين. وعندما سئلت عن السبب أجابت: «عندما يكون زوغانوف رئيسًا سأعطيه صوتي»، فالقوة بطبيعتها تمنح السلطة، وهي بدورها تفرض الاحترام والولاء.

ووفق ما لاحظ إيفان كراستيف وستيفن هولمز، فإن بوتين لو صار- في أي وقت من الأوقات- «مجرد واحد من عدة مرشحين صادقين حقًا لمنصب الرئيس، فلن يكون هو بوتين نفسه الذي يحرص جمهور الناخبين الانتهازيين المذعنين على التصويت له»[64].

قدمت البحوث الاستقصائية أدلة كثيرة تتعلق بتراث يربط الحكومة الشرعية بحكم الرجل القوي؛ ففي عام 2000م أجرى المعهد الذي كان يرأسه يوري ليفادا (الذي ظل حتى وفاته عام 2006م العميد الموقر لباحثي الرأي العام الروسيين) استطلاعًا لآراء المواطنين حول أي من رؤسائهم في القرن العشرين يعدُّونه الأشد تميزًا. وكانت النتيجة أن الخمسة الذين احتلوا الصدارة كانت لهم شخصيات مختلفة في جوانب عديدة، لكن الشيء الوحيد المشترك بينهم هو كره الديموقراطية، وكانوا في أحسن الأحوال رؤساء شموليين، وفي أسوئها رؤساء مستبدين.

وقد احتل المرتبة الأولى جوزيف ستالين، وجاء في المرتبة الثانية فلاديمير لينين، تلاه يوري أندروبوف الذي رَأَس الاستخبارات الروسية KGB خمسة عشر عامًا، وكان رئيس الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي منذ عام 1982م حتى وفاته في أوائل عام 1984م، أما ليونيد بريجينيف، الرئيس السوفييتي من عام 1964م حتى عام 1982م، فاحتل المرتبة الرابعة، ثم جاء في المرتبة الخامسة آخر القياصرة، نيقولاس الثاني، الذي أُطيح به عام 1917م[65].

وجدير بالذكر أنه ثمة دراسات استقصائية أخرى تقول بوجود تأييد للمبادئ الديموقراطية بين سكان روسيا أكبر مما تظهره النخبة السياسية. فعدد قليل فقط من الروسيين يعتقدون أنهم يعيشون في نظام ديموقراطي، لكن الأغلبية يعدونها طريقة مناسبة لحكم بلادهم. ولكن، عند إعداد تقرير بهذه النتائج، يلاحظ تيموثي كولتون ومايكل ماكفول أيضًا من النتائج المحبطة، أنه عندما أُجبر الروسيون على الاختيار بين الديموقراطية من ناحية، والدولة القوية من ناحية أخرى، لم يختر الديموقراطية سوى 6% [66]. واتفاقًا مع هذا الاختيار، أجريت ثلاث دراسات في مدينة ياروسلافل الروسية في أعوام 1993م، و1996م، و2004م، فوجدت أن أكثر من 80% من المشاركين في الاستطلاع موافقون على مقولة أن «الرؤساء الموهوبين، أصحاب الإرادة القوية، يحققون النجاح دائمًا في أي مهمة يتولونها»، في حين وافق نحو ثلاثة أرباع المشاركين على أن «عددًا قليلًا من الزعماء الأقوياء يخدمون أوطانهم أكثر من القوانين والنقاشات كلها»[67].

لكن روسيا لا تتميز بوجود ثقافات فرعية مختلفة وحسب، كما في أي دولة حديثة أخرى، بل هناك أيضًا بصفة خاصة اختلافات صادمة بين الأجيال: ففي دراسة ليفادا التي سبق ذكرها، سمح للمشاركين بذكر اسم شخص واحد فقط بوصفه أعظم رؤساء بلادهم في القرن العشرين، فكان هؤلاء الذي اختاروا ستالين، وأولئك الذين ذكروا غورباتشوف، ينتمون بوضوح إلى ثقافتين فرعيتين متباينتين تمامًا؛ بالنظر إلى الهوة بين قيم هذين الرجلين وسياساتهما.

وقد احتل غورباتشوف المركز السادس في ذلك الاستطلاع، حيث اختاره 7% من المشاركين، مع وجود تفاوت شديد من حيث العمر ومستوى التعليم؛ فقد كانت نسبة تأييده ممن كانت أعمارهم خمسة وخمسين عامًا أو أكثر، أقل من نسبة من كانت أعمارهم بين ثمانية عشر عامًا وأربعة وعشرين عامًا. وأما من حيث المستويات التعليمية الثلاثة- العالي والمتوسط و(الأقل من المتوسط)- فقد كانت نسبة من أيدوا ستالين من ذوي المؤهلات العليا هي الدنيا، في حين كان الأمر على العكس تمامًا بالنسبة إلى غورباتشوف؛ إذ كانت نسبة من اختاره بوصفه أعظم رؤساء القرن من حملة المؤهلات العليا 14%، وهي النسبة نفسها التي حصل عليها ستالين من فئة حملة المؤهلات العليا من المشاركين الذين اختاروه بوصفه الأعظم[68].

وبدت في مسح أجري عام 2005م فروق مماثلة مرتبطة بالعمر في موقف الروسيين من النظام السوفييتي الذي ما يزال بغير إصلاح بعدُ، إذ سئلوا: هل «من الأفضل أن يبقى كل شيء في البلاد كما كان قبل عام 1985م؟» (العام الذي تولى فيه غورباتشوف الرئاسة)، فوافق 48% على هذه العبارة، وفي حين وافق على هذه الفرضية 66% ممن تجاوزت أعمارهم خمسة وخمسين عامًا، لم يوافق عليها إلا 24% ممن راوحت أعمارهم بين الثامنة عشرة والأربع والعشرين سنة[69].

إن الثقافات السياسية تتأثر بالتاريخ، لكن علينا ألا نقلل من حجم تأثير التاريخ الذي يعيش فيه الناس أنفسهم بالفعل، ومع ذلك؛ يحتمل أن يتأثر تفسيرهم لهذه الخبرة تأثرًا شديدًا بالقيم والمعتقدات التي تشرَّبها كل منهم في مرحلتي الطفولة والشباب، وقد أظهرت دراسات اكتساب الرؤى السياسية في الأنظمة الديموقراطية الراسخة أن التحزب السياسي للآباء «له أثر كبير في انتقال المعلومات السياسية لذريتهم»[70]، وينطبق هذا الأمر بالتأكيد على المجتمعات التي تقع تحت حكم استبدادي، وتحديدًا في الدول التي فُرضت عليها أنظمة شيوعية من الخارج، فكان يمكن أن يكون للاشتراكية داخل الأسرة ثقل كبير حاسم بالنسبة إلى نظام التعليم في الدولة ووسائل الإعلام الرسمية؛ ففي حالة

بولندا كان تأثير الآباء- ويرتبط به أيضًا تأثير الكنيسة الكاثوليكية- أكبر من تأثير الحزب الحكومي الوحيد الذي لا يتجاوز مطلقًا عقبة شرعيته بسبب أنه حزب مفروض أساسًا من القوات المسلحة السوفييتية: فبالنسبة إلى البولنديين، لم يكن احتمال زعيم علماني جبار واردًا لحل مشكلاتهم أكثر مما كان بالنسبة إلى الروسيين، وحتى الآن، قليل منهم من يطلب ذلك[71].

الأبعاد النفسية

يُنظر دائمًا إلى السعي إلى السلطة والثروة على أنه لعبة يلعبها فاعل عاقل دفاعًا عن مصلحته الشخصية، ويلعبها- تحديدًا- كثير من رجال الاقتصاد المعاصرين ورفقاء الدرب* من بين المتخصصين في العلوم السياسية. ومع ذلك فثمة مفارقة في أن دافع الحصول على المال نفسه- باستثناء أولئك الذين يعانون فقرًا مدقعًا ويرتبط المال ببقائهم على قيد الحياة- في كثير من الأحيان ليس مسألة اقتصادية في المقام الأول: فبعبارة دانيال كانيمان (عالم النفس الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد): «إن المال بالنسبة إلى الملياردير الذي يبحث عن مليار إضافي، وبالتأكيد بالنسبة إلى من يسهم في مشروع تجريبي في العلوم الاقتصادية طلبًا لربح إضافي، هو مجرد وسيلة للحصول على نقاط أكثر على مقياس الإنجاز وتقدير الذات»[72].

وكالمعتاد، كان آدم سميث أكثر حكمة من أولئك الذين فسروا نظرياته بوصفها دفاعًا محضًا عن المصلحة الذاتية الاقتصادية، والذين يرون ذلك بوصفه المبدأ (الحاكم) في المجتمع: فقد كان واعيًا تمامًا بالعنصر اللاعقلاني في الحياة بصفة عامة، ومن ضمن

* fellow_traveller هو مصطلح تحقير للشخص الذي يتعاطف مع معتقدات منظمة أو يتعاون في أنشطتها دون أن تكون له عضوية رسمية فيها. وقد استخدم المصطلح لأول مرة مع بداية إنشاء الاتحاد السوفييتي لتوصيف الكُتّاب والفنانين المتعاطفين مع أهداف الثورة الروسية لكنهم رفضوا الانضمام للحزب الشيوعي. وقد شاع المصطلح باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة في الأربعينيات والخمسينيات بوصفه تحقيرًا للمتعاطفين مع الشيوعية لكنهم ليسوا مسؤولين في الحزب الشيوعي، ولا حتى يحملون بطاقة عضوية فيه. (المترجمة)

ذلك طريقة رد فعل الناس على الأحداث السياسية الكبرى: فقد لاحظ، على سبيل المثال، أن «الدماء البريئة كلها التي أريقت في الحروب الأهلية أثارت غضبًا أقل مما أثاره مقتل تشارلز الأول»[73]. وكان مما رصده سميث أن «الجاهل بالطبيعة الإنسانية قد يتخيل أن الألم يسبب معاناة أكبر لعلية القوم، وتشنجات الموت تسبب لهم ذعرًا أكبر مما تسببه للطبقة الدنيا». ويحول سميث هذه الأفكار إلى تفسير سيكولوجي للتسلسل الهرمي الاجتماعي والسياسي، وهو تفسير يستكمل أفكاره عن أشكال الحكومة بوسائل الحصول على الدخل المادي.

ويؤكد سميث في كتابه **نظرية المشاعر الأخلاقية**، أنه بناءً على هذا النزوع البشري، ترسي مسايرةُ أهواء الأغنياء وأصحاب النفوذ أسسَ التمييز بين الطبقات، وفي نظام المجتمع، ومذلتُنا لمن هم أعلى مِنَّا تنشأ في كثير من الأحيان من إعجابنا بمزايا مركزهم، أكثر مما تنتج من أي توقعات شخصية بالاستفادة من نواياهم الطيبة، فمنافعهم لا تصل إلا إلى قلة، لكن ثرواتهم تهمُّ الجميع تقريبًا[74].

ويلاحظ سميث أن الحكماء والفضلاء «لا يشكلون سوى قلة قليلة». وهم «معجبون حقيقيون ودائمون بالحكمة والفضيلة». وعلى العكس من ذلك «فإن أكبر حشد بشري هم المعجبون والعبيد. وما يمكن أن يبدو أكثر غرابة، في كثير من الأحيان، هم المعجبون والعبيد غير الراغبين في الثروة والجاه» (التوكيد من إضافة المؤلف)[75].

وبناءً على ذلك: فإن هذا الميل إلى الإعجاب (بالثروة والجاه) يجتمع وميلًا آخر من مراقبين كثر إلى إنزال الحكام الأفراد- سواء كانوا ملوكًا أو رؤساء دول أو رؤساء وزراء- المكانة العالية التي يعطونها لأنفسهم، مع أنها تعتمد على تملق المحيطين بهم وتطلُّعهم إلى الترقي. وهناك عدد من الكتب التي تتناول موضوع القيادة تهتم في وقتنا الحالي اهتمامًا أكبر مما كان في الماضي بالأتباع وعلاقتهم المعقدة بالرؤساء[76]. فالمفترض أن الأتباع الجبناء والسذَّج يولَّى عليهم من يستحقونهم. ويعتمد الرؤساء على الأتباع (المؤمنين بهم حقًّا)، الذين سيجندون أتباعًا آخرين لتعزيز صورتهم أبطالًا ونشر رسالتهم. ومن ثم «فكلما تجاهل الرؤساء» الاعتماد على الأتباع «زادت استقلاليتهم بوصفهم رؤساء»[77].

إن الإذعان لرموز السلطة يمكن أن يسمح ببقاء (القادة الفاسدين) في مهن عديدة -وليس في السياسة فقط- في مناصبهم، في حين يجب أن يُستبعدوا منها، وقد لاحظ جان ليبمان-بلومين ميلًا واسع النطاق «لتفضيل الرؤساء الفاسدين على هؤلاء الرؤساء المحبطين، الذين يجبروننا على رؤية الجانب المظلم من الحياة»[78]. والمؤكد أن كثيرًا من القادة لا (فاسدون) ولا (يشيعون الكآبة): فالقائد يحتاج إلى أن يكون قادرًا على غرس الأمل وتوفير أسباب التفاؤل. حتى مع أمانته في التعبير عن حجم المشكلات التي عليه التغلب عليها. وقد أدى وينستون تشرشل هذه المهمة باقتدار حين كان رئيس وزراء بريطانيا في أثناء الحرب. أما الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، فقد حدد العديد من المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة، لكنه كان أقل نجاحًا إلى حد بعيد في رفع الروح المعنوية. وعلى الرغم من أنه كان رئيسًا ذكيًا ومعتدلًا، فقد كان يتسم بأنه «ليس شديد التدين، وكئيبٌ إلى حد ما»[79]، وقد حاول أن يفعل كثيرًا من الأشياء بنفسه، واعتمد إلى حد بعيد على العقلانية، ولم تكن تتحكم فيه الإغراءات الوجدانية ولا المشاعر السياسية. لكي ينجح في تحقيق أهدافه السياسية. فحين كان كارتر لا يزال في البيت الأبيض، رأى أحد مساعديه السابقين أن مشكلة قيادته المخفقة هي «تقديم رؤية أكبر من المشكلة التي يتناولها في الوقت الحالي»[80]. كان لدى كارتر فهم مفصل للقضايا أكبر من خلفه رونالد ريغان، لكن تفاؤل الأخير المشرق كان له دور كبير في مساعدته على الفوز بالانتخابات الرئاسية لعام 1980م، وقد دلَّت بحوث كثيرة عن السياسة الأمريكية على أن «الناخبين يصوتون للمرشح الذي يستثير مشاعرهم الحقيقية، لا للمرشح الذي يقدم أفضل الأفكار»[81].

وفي معظم الأحيان، ينسب القادة لأنفسهم الفضل في نجاح معين حتى إن لم يكن ثمة دليل على أنهم فعلوا كل شيء فيما يتعلق بهذا الأمر، بل ولا على أنهم فعلوا أي شيء على الإطلاق لإحراز ذلك النجاح[82]. وبحسب عبارة ألكسندر هاسلام، وستيفن ريتشر، ومايكل بلاتو، المتخصصين في علم النفس الاجتماعي؛ فلا «يوجد ما يحير في سبب انجذاب القادة أنفسهم إلى فكرة القيادة البطولية: فهي- أولًا- تضفي الشرعية على منصبهم عن طريق تقديم أساس منطقي لمزاعمهم بأنهم- هم وليس أي شخص آخر- يجب أن يتولَّوا

مقاليد السلطة...، ولأنها- ثانيًا- تحررهم من قيود تقاليد الجماعة، ومن أي التزامات تجاه أعضاء الجماعة...، ولأنها- ثالثًا- تتيح للرؤساء جني كل ثمار النجاح، وفي كثير من الأحيان تجنب مزالق الإخفاق»[83]. واستخدام الضمائر الشخصية يمكن أن يكشف الكثير؛ ومن ثم فإن الرؤساء المتمركزين حول ذواتهم يعبرون عن أنفسهم عند وصف مآثرهم بجمل من مثل: «أنا أقود، أنت خطؤك فادح، إننا نخفق»[84]، وبصفة عامة- كما يقول كانيمان- «نعرف أن الناس يمكن أن يحتفظوا بإيمان لا يهتز في أي مسألة، مهما كانت عبثية، عندما يؤيدهم مجتمع به من يؤمن بالرأي نفسه»[85].

يلاقي الأتباع منذ وقت قريب اهتمامًا كان يختص به القادة، وهذا تحول محمود؛ فالتركيز في شخص واحد في أعلى قمة التسلسل الهرمي، وفيمن يمكن وصفهم بكل إنصاف بأنهم أتباعه أو أتباعها، يتجاهل فئة مهمة من القادة؛ ففي الحكومات الديموقراطية- بل في بعض الأنظمة الاستبدادية- هناك أناس داخل مجموعة القيادة يجب ألا نعدَّهم (أتباعًا) للقائد الأعلى، وعلى الأرجح قاموا بأدوار مهمة- وربما خطِرة أحيانًا- في نجاحات تسر الحكومة كما تسر الرئيس الرسمي، وقد لا يكون ذلك خبرًا جديدًا بالنسبة إلى الجادين من كتاب سير بعض الشخصيات البارزة في الحكومات الذين لم يصبحوا رؤساء ولا رؤساء وزراء، ومع ذلك فقلما رأينا ذلك في الكتب التي تسعى للوصول إلى تعميمات بشأن القيادة السياسية.

إن من مسلمات التحليل المؤسسي أن موقفك في الأنظمة البيروقراطية يعتمد على المكان الذي تجلس فيه[86]، وهذا صحيح إلى حد ما؛ وخير مثال على ذلك أن موظفي وزارة الصحة أو وزارة التعليم في حكومة ما (وهم السياسيون المسؤولون عن الوزارة) سيسعون بصفة عامة إلى زيادة ميزانياتهم زيادة كبيرة بالنسبة إلى مجالي الصحة والتعليم على التوالي، وعلى العكس من ذلك: سينصب اهتمام موظف وزارة الخزانة على الحفاظ على الإنفاق الحكومي داخل حدود الاحتياط المالي؛ فوينستون تشرشل لم يكن بصفة عامة السياسي الذي كان يفضل خفض الإنفاق العسكري، لكنه عندما كان وزير الخزانة طلب

(عام 1925م) استقطاعات كبيرة من الأدميرالية (القيادة البحرية)، ونادى بقوات بحرية أقل عددًا، على الرغم من أنه حين كان أول قائد للأدميرالية، قبل الحرب العالمية الأولى، حشد الناس بنجاح من أجل زيادة هائلة في إنفاق القوات البحرية[87]. وبصفة عامة، ما قد يكون مسألة أساسية لوزارة ما، يمكن أن تقل أهميته كثيرًا في وزارة أخرى أو تتأخر أولويته.

مع ذلك، فإن إحدى النتائج الدالة لعلم النفس الاجتماعي والسياسي، الذي يدعم ما نعرفه عن الأدوار المؤسسية، هو أن موقفك يعتمد أيضًا على ما تراه[88]. إن سوء فهم الحقائق يصب في القيم، ويساعد على تشكيل آراء معينة[89]، ومن ثم فقد كان خُمس الأمريكيين، في تسعينيات القرن العشرين، يعتقدون أن أكثر ما تنفقه الحكومة يذهب إلى المساعدات الأجنبية: في الوقت الذي كانت تأخذ فيه نحو 2% من الميزانية[90]، فقد كانت هناك مناهضة شديدة لإنفاق الأموال لهذا الغرض. وغني عن البيان أن الناس يميلون إلى غربلة المعلومات التي تكون على خلاف مع معتقداتهم الموجودة سابقًا، وسيجدون مجموعة من الوسائل الإبداعية ليروا أن القرارات التي اتخذوها معقولة ومبررة، ومن ضمن ذلك تلك التي تظهر تضاربًا بين أفعالهم ومبادئهم المعلنة[91]. فالناس يستخدمون المعلومات ويفسرونها بصورة انتقائية لكيلا تتعارض مع افتراضاتهم السابقة بصورة مزعجة، ويتشابك فهم الحقيقة السياسية بغير انفصام مع خيارات المواطن السياسية وهويته. من هنا كشفت دراسات المناظرات المتلفزة للرؤساء الأمريكيين ونوابهم، أن إدراك الناس للشخص (الفائز) كانت «تصبغه إلى حد بعيد آراؤهم المسبقة عن المرشحين»[92]*.

هناك مجموعة كبيرة من الدلائل تشهد على أن المشاعر لها تأثير كبير في السياسة[93]، إلى الحد الذي يجعلنا نحتاج إلى أن نضيف إلى محددات الموقف السياسي الأخرى: يعتمد

---

* مع ذلك، هناك حدود لهذا عندما يخالف أداء المرشح التوقعات إلى حد بعيد، ففي أوائل أكتوبر عام 2012م، في أولى مناظراته الرئيسة الثلاث المتلفزة للحملة في ذلك العام، كان أداء باراك أوباما باهتًا، على غير المعتاد، وكان رأي المشاهدين، بأغلبية كبيرة، أن ميت رومني كان أفضل الاثنين. كذلك: تقدم رومني تقدمًا ملحوظًا في استطلاعات الرأي التي تقيس نيات التصويت قبل الانتخابات (مجلة فاينانشيال تايمز، 6، 7 أكتوبر، 8 أكتوبر). وفي المناظرتين الباقيتين، حيث كان أوباما متماسكًا أمام رومني، كانت الآراء بمن سيغلب للمرة الثانية تنزع بشدة لبيان ميول المشاهد السياسية.

موقفـك على ما تشـعر بـه. إن العقلانية، وإدراك النـاس لمصـالحهم، ترتبـط ارتباطًا وثيقًا باختياراتهـم فـي الانتخابات. لكنَّ للمصلحة الذاتية المادية دورًا أقل تأثيرًا مما يمكن توقعه من عدد كبير من النـاخبين. وهنـاك تحديدًا مجموعة ضخمة من البحوث عن هذا الموضوع في سياق السياسة الأمريكية.

إن المفارقة التي تنطوي عليها كثرة من يمنحون أصواتهم لنائب أو رئيس على أسـاس يبعد كثيرًا عن مصـالحهم الاقتصادية المباشـرة، يلخصها لنـا درو وستين، المتخصص في علم النفس السـريري والخبير السياسـي الإسـتراتيجي، تلخيصًا جيدًا، إذ يقول: «إن كيفية تعبيـر المثلييـن عـن التـزام كل منهما تجاه الآخـر لا تؤثر فـي زيجات 95% مـن الأمريكيين، الذيـن يرجـح ألا ينطلقوا في رحلة صيد جماعية مع الرفاق لـو واتتهم فرصة الزواج المثلي. ولـن يكـون هنـاك فرق كبير في حيـاة معظمنـا اليوميـة إن كان بعض من ارتكبـوا جرائم قتل خلال عام قد حكم عليهم بالسـجن مدى الحياة أو أعدموا بالكرسـي الكهربائي»[94]. ويشـير وستين إلى أن ما يلفت النظر هو مدى تأثير رد الفعل العاطفي تجاه هذه القضايا الاجتماعية علـى أصـوات كثير مـن الأمريكيين، مـع أن ما يؤثر في حياة النـاس اليوميـة بدرجة أكبر هو «من سـيوفر إعفاءات ضريبية ومن لن يوفر، وهل يسـتطيع الشخص أن يترك وظيفة ويلتحق بأخرى من دون أن يخشـى فقدان تأمينه الصحي بسـبب شـرط سـابق، وهل تستطيع الأم أن تأخذ إجازة أمومة من دون أن تفصل من عملها؟»[95].

مؤسسات القيادة

ذكـرت من قبـل أن الزعماء، بالمعنـى الدقيـق للكلمة، هم من يجذبـون أتباعًا ويؤثرون في المجتمع وسياسـاته من غير أن يكون هنـاك أي أثر لسـلطة الدولة؛ فالمهاتما غاندي في أثناء مطالبة الهند باستقلالها عن بريطانيا، ونيلسون مانديلا في كفاحه التمييزَ العنصريَّ في جنوب أفريقيا من أجل حكم الأغلبية، وأون سان سو تشي الزعيمة التي اشتهَرت بحملتها من أجل الديموقراطية في بورما، نماذج رائعة من القرنين العشـرين والواحد والعشـرين[96]؛

فزعماء كهؤلاء يستحقون إطلاق صفة (عظيم) على كل منهم، فهم ليسوا أقل من ملوك القرون الأولى الذين نالوا هذا الشرف بسبب الانتصارات العسكرية، وعلى الرغم من عدم كفاية لقب (رجل عظيم) (أو امرأة عظيمة) ربما يكون في سرد قصصهم تفسيرات خاصة أو عامة لوقوع تغير تاريخي.

ولكن، حتى بالنسبة إلى هؤلاء الزعماء الثلاثة فقد كان للمؤسسات- وإن كانت غير حكومية- دور مهم في تعزيز قضية كل منهم: فقد أصبح غاندي رئيسًا (للمؤتمر الوطني الهندي)، الكيانِ الرئيس المعارض للحكم البريطاني قبل أن يصبح الحزبَ الحاكم في الهند المستقلة بزمن طويل: أما مانديلا فكان أشهر شخصية في قيادة (المؤتمر الوطني الأفريقي)، تلك المنظمة التي قادت النضال ضد سيادة البيض ذات الصبغة المؤسسية في جنوب أفريقيا طوال عقود عديدة، حتى واتته الفرص في آخر الأمر لتشكيل حكومة: وكانت أون سان سو تشي زعيمة مخضرمة في (الاتحاد الوطني من أجل الديموقراطية)، وهي منظمة اضطرت إلى اللجوء للعمل السري لسنوات طويلة بلا توقف تحت الحكم الديكتاتوري العسكري القمعي في بورما. مع ذلك، لم يكن هؤلاء الزعماء في حاجة إلى حماية أو سلطة حكومية لتعزيز سلطتهم المعنوية وقبولهم السياسي.

وليس هذا حال معظم الزعماء السياسيين الذين اشتهروا على المستوى القومي في بلادهم؛ فزعامتهم تعتمد اعتمادًا شديدًا على المنصب الذي يتولاه كل منهم، ويكون منصبًا بارزًا: مثل رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو المستشار (في حالة ألمانيا). وحتى السياسيون الموهوبون أصحاب الشخصية القوية يمكن أن يحققوا نجاحًا باهرًا في منصب ما، ويجدوا أنفسهم لا حول لهم ولا قوة في التأثير في الأحداث وهم في منصب آخر: فالوضع المؤسسي، بنطاقه وحدوده، كثيرًا ما يحدد ما يمكن أن يفعلوه. ولكن بعض الزعماء يجدون طرائق لتوسيع نفوذهم، حتى في المناصب غير الواعدة نسبيًّا: فقد تغلب ليندون بي. جونسون، حين كان زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي منذ عام 1955م (وكان قبل ذلك زعيم الأقلية)، على قيود نظام الأقدمية (المعروف بـ(نظام الشيخوخة)

إذا استعملنا التعبير بلا مجاملة)، حيث كانت الترقية لمقاعد اللجنة تعتمد على المدة التي قضاها العضو في مجلس الشيوخ. واستطاع جونسون، بمزيج من الإقناع والإغراء، وأحيانًا الترهيب، التأثير في اللجان الأساسية، وأن يحصل على أصوات بوصفه زعيمًا شديد الكفاءة في مجلس الشيوخ، وقد أعاد تقريبًا صياغة زعامة المجالس التشريعية. وحسب كلام كاتب سيرته البارز، روبرت إيه كارو، أخضع جونسون لإرادته مؤسسة كانت «شديدة الصلابة»، وكان «أعظم زعيم لمجلس الشيوخ في تاريخ أمريكا». كان «سيد مجلس الشيوخ، سيد مؤسسة لم يكن لها سيد قط... ولم يأت لها سيد بعده مطلقًا»[97]، وعندما تولى منصب رئيس الولايات المتحدة فيما بعد، صار من هذا النوع النادر من القادة؛ قائد إعادة التعريف (سيناقش في الفصل الثالث)؛ فقد ترك إرثًا تشريعيًّا أكبر من سلفه، جون إف كنيدي: إذ استطاع جونسون، تحديدًا، الحصول على الموافقة التشريعية على الحقوق المدنية، وتجاوز بذلك قدرة كنيدي على إقناع الكونجرس بتمريرها. لم يكن نجاح جونسون في البيت الأبيض يعتمد على ذكاء تكتيكي ومداهنة فنان مبدع وحسب، وإنما أيضًا على توليفة من درايته الواسعة بمجلس الشيوخ، وعلى سلطته الرئاسية.

ولكن، بين تولي زعامة مجلس الشيوخ، التي حولها إلى قاعدة نفوذ أساسية، وصعوده إلى سدة الحكم (إثر اغتيال كنيدي)، كان جونسون نائب رئيس الجمهورية. إن كاريزما جونسون التي ظهر إشعاعها حين كان زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، والتي عادت إلى الظهور في الشهور الأولى من توليه الرئاسة، لم تظهر مطلقًا في أوائل الستينيات عندما كان نائبًا للرئيس، ففي هذا المنصب جُمِّد خارج الدائرة القريبة من أكثر صانعي القرار خطورة: وكانت تضم روبرت كنيدي أخا الرئيس الذي كان بينه وبين جونسون كره شديد متبادل، فلم تتَح لمواهب جونسون فرصة للظهور، وكانت مقيدة إلى حد بعيد بالمنصب الذي كان يتولاه، وكان نائبُ رئيس سابق من تكساس؛ هو جون نانس جارنر، قد وصف هذا المنصب بأنه لا يستحق «دلوًا من الفضلات البشرية الدافئة»[98]، وأضاف جونسون نفسه:

«يفيض منصب نائب رئيس الجمهورية برحلات إلى جميع أنحاء العالم، وسائقين خصوصيين، ورجال يُحيُّون، وأناس يصفقون. ورئاسة مجالس ومؤتمرات، لكنه في النهاية لا شيء. إنني أبغض كل دقيقة قضيتها في هذا المنصب»[99].

يستطيع نائب الرئيس الأمريكي أن يكون شخصية شديدة التأثير- وكأنه رئيس ثانٍ في الواقع- لكن ذلك فقط عندما يختاره الرئيس ويعتمد على ثقته الكبيرة به، مثلما فعل جورج دبليو. بوش مع ديك تشيني[100]، أما بالنسبة إلى جونسون وعمله مع كنيدي، فتلك قصة مختلفة تمامًا؛ فبينما أخطأ جونسون عندما تصور أن معظم السلطة التي اكتسبها في مجلس الشيوخ يمكن تحويلها إلى منصب نائب الرئيس. كانت له حسابات أخرى ثبت أنها أكثر واقعية؛ إذ كان مقتنعًا بأنه لن ينتخب مرشحًا من ولاية جنوبية للرئاسة في حياته (كان آخر رئيس جنوبي زكاري تايلور عام 1848م). وقد لاحظ أن واحدًا من كل خمسة رؤساء تولوا الرئاسة بعد وفاة رئيس منتخب. وعندما دعا كنيدي. بغية تقوية فرصه الانتخابية في الجنوب، ابن ولاية تكساس، جونسون (الذي كان يطمح إلى تولي الرئاسة منذ أن كان شابًا)، ليكون شريكًا له في الانتخابات، ظن أن الظروف قد واتته ليكون احتمال وصوله للمنصب أقوى[101].

إن المؤسسات تمنح وتمنع على حد سواء: فهي تساعد الرؤساء على تنفيذ السياسة، لكن قواعدها وإجراءاتها وروح العمل الجماعي فيها تفرض قيودًا على حرية تصرفهم: فالرئيس الأمريكي يتمتع داخل الجهاز التنفيذي بسلطة أكبر من تلك التي لرئيس الوزراء في نظام نيابي. وكان جونسون، مثل فرانكلين ديلانو روزفلت. من بين من وصلوا بها إلى حدها الأقصى، ولكن بالمقارنة برئيس وزراء نال حزبه أغلبية مطلقة في البرلمان (كما هو معتاد في بريطانيا، فالحكومة الائتلافية التي تشكلت عام 2010م كانت أول حكومة ائتلافية في المملكة المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية)، فإن رئيس الجمهورية أضعف بالنظر إلى السلطات الأخرى في الدولة: السلطة التشريعية والسلطة القضائية. ولم يستفد جونسون من

خبرته الواسعة بمجلس الشيوخ المتحالف مع نائب الرئيس، لكنه عندما تولى الرئاسة دعا إليه كل نائب في مجلس الشيوخ على حدة، فكان لهذا أثر كبير.

إضافة إلى ذلك، فإن رئيس الولايات المتحدة هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في الوقت نفسه، لهذا يتم التعامل معه عادة، في المقابلات الشخصية والمؤتمرات الصحفية، باحترام أشد مما يعامل به رئيس الوزراء البريطاني، فضلًا عن الطريقة التي يمكن أن يسخر بها من هذا الأخير عند استجواب الحكومة في مجلس العموم. كذلك؛ فإن لفصل السلطات الصارم بصفة خاصة في الولايات المتحدة أثرًا في الطريقة التي يمارس بها الرئيس سلطاته، ومن ثم كان استخدام الرئاسة بوصفها (الفزاعة)، التي تضع الرأي العام فوق رؤوس جميع الجهات الأخرى في المنظومة السياسية على أمل إقناع الناخبين بالضغط على الكونجرس. وكان فرانكلين دي. روزفلت ورونالد ريغان، كلٌّ بطريقته، أفضل من مارس ما عدَّه ترومان- كما رأينا في الفصل السابق- قوة الرئيس الأساسية: القدرة على الإقناع.

الرؤساء والأحزاب السياسية

في أي نظام ديموقراطي يكون رئيس السلطة التنفيذية رئيسَ حزبٍ سياسي، يسانده تنظيمه، ويستفيد منه في دعم حملته الانتخابية، ولكن من الأفضل أن يأخذ، أو تأخذ، في الحسبان الرأي داخل الحزب- وفي الكتلة النيابية في المقام الأول- إن أراد أن تظل العلاقة بينهما طيبة؛ ذلك لأن زعيم الحزب في النظام الديموقراطي لا بد له من إقناع زملاء الحزب الكبار والقاعدة العريضة من الأعضاء بأن سياسةً ما مطلوبة بالفعل وليست مجرد أوامر تصدر أو تعليمات تقال، وأن دور الحزب هو المنع والمنح على حد سواء، ورئيس الحزب الذي يتبنى سياسات تتعارض مع القيم الأساسية للحزب، أو مع الرأي العام السائد في قضية معينة، يبحث عن المتاعب. أما بالنسبة إلى رئيس الولايات المتحدة فإن القيود المفروضة عليه من حزبه نفسه تكون أقل بصفة عامة من القيود المفروضة في الديموقراطيات النيابية، لكنها موجودة. من هنا، كان الرئيس جورج إتش دبليو. بوش يرى أن من الضروري فرض مدة طويلة من تجميد العلاقات الودية البناءة المتزايدة مع الاتحاد

السوفييتي في عهد غورباتشوف التي تطورت في عهد سلفه رونالد ريغان. وقد وضع برنت سكوكروفت وأعضاء مجلس الأمن القومي سلسلة من المراجعات السياسية بغية توضيح أن سياسة بوش الخارجية ليست مجرد امتداد لسياسة ريغان. وتقول كوندوليزا رايس، التي تولت عمل اثنتين من هذه المراجعات، أن الغرض منها كان «في حالة السياسة الأوروبية والسياسة السوفييتية تهدئة ما كان يُعَدُّ على نطاق واسع عناق ريغان الحميم لغورباتشوف عام 1988م»، ولكن ما حدث بعد ذلك من «انهيار الشيوعية السريع. هو ما نبهنا في الوقت المناسب للتخلي عن الحذر المتأصل فينا»[102]. [تجاه الاتحاد السوفييتي].

يرى جاك ماتلوك، السفير الأمريكي في موسكو، أن الأمر لم يكن مجرد خبراء مخططين يقدمون نصائح غير صحيحة في واشنطن، بل هو حاجة بوش إلى تقوية أضعف جوانب ظهيره السياسي؛ ففي حين كانت وقفة ريغان الجيدة إلى جانب الجمهوريين اليمينيين قد حصنته بدرجة أكبر (وإن لم يكن تمامًا) من النقد من داخل حزبه، كان بوش يشعر- حسبما يقول ماتلوك- بالحاجة إلى «الاطمئنان من ناحية اليمينيين في الحزب الجمهوري»، و«أن يظهر الصلابة ليحمي نفسه من نقد جناح اليمين»[103]. وبينما لا تزال السياسة الخارجية تسبب، في بعض الحالات، انقسام الأحزاب، فإن هذا أقل وضوحًا ممَّا كان عليه في أثناء الحرب الباردة. كذلك؛ فإن تصاعد حدة القضايا الاجتماعية في السياسة الأمريكية- كالإجهاض، والصلاة في المدارس*، والزواج المثلي- أسهم في إضعاف بنية الحزب[104]، وحتى قبل إعلان هذه التوجهات، علق الممثل الهزلي الأمريكي ويل روجرز قائلًا: «إنني لا أنتمي إلى أي جماعة سياسية منظمة؛ فأنا من الحزب الديموقراطي»[105].

لا يمكن عزل الرؤساء الأمريكيين بين فترتي الانتخابات، إلا أن يتهم بجريمة فيُقال، ولا يتمتع رؤساء الوزراء في الأنظمة الديموقراطية البرلمانية بهذا الضمان؛ فإذا سُحبت

---

* يشير هذا التعبير إلى حظر الدول لصلاة التلاميذ في المدارس الحكومية أو جعلها إجبارية، إذ يختلف ذلك حسب الدولة ونوع المدرسة؛ فيمكن أن تحظر الدولة هذه الصلاة، أو تسمح بها، أو تجعلها تحت إشرافها. وفي الولايات المتحدة لا يُطلب من التلاميذ والطلاب أداء الصلاة؛ تطبيقًا (لبند التأسيس) في التعديل الثاني للدستور، ولكن كان هذا الأمر مثار خلاف عبر سنوات طويلة بين من يطالبون بتحييد الدين في المدارس، وبين من يرون ضرورة إقامة الصلوات تحت إشراف الدولة، أو عدّها نشاطًا لا صفيًّا لتعليم النشء. (المترجمة)

الثقة من أحزابهم، لاسيما حزب الأغلبية، فيمكن استبدالهم، ومن السهل حشد مجموعة كبيرة للهجوم على الرئيس. فقط إذا كان للكتلة النيابية تصويت على الرئاسة، وذلك خلاف المجمع الانتخابي الذي يشكل جموع الناخبين، ومن بينهم عموم أعضاء الحزب. وفي أستراليا مثال صارخ لدولة تكون فيها هذه القرارات في أيدي أعضاء البرلمان حصرًا، إذ لا تعاني البلاد في العصور الحديثة نقصًا في رؤساء الأحزاب؛ لأن أحزابهم يمكن أن تجبر رئيس الحزب على ترك منصبه، حتى إن كان يتولى رئاسة الوزراء[106].

كان أحدث مثال على ذلك هو استبدال جوليا جيلارد، بكيفين رود بوصفه رئيس حزب العمال، وبعد ذلك بوصفه رئيس الوزراء في شهر يونيو 2013م، ومن ثم تعويض خروج رود بجيلارد التي كانت قد تولت منصب نائب رئيس الحزب قبل ثلاث سنوات فقط، في ذلك الوقت[107]، وبعد عزله من منصب رئيس الحزب، ومن رئاسة الوزراء في عام 2010م، استمر رود في العمل وزيرًا للخارجية، لكنه استقال من هذا المنصب في فبراير عام 2012م، ثم خاض منافسة لرئاسة الحزب؛ في محاولة لاستعادة رئاسة الوزراء، فهزم هزيمة ساحقة من جيلارد، مع أنه كان في ذلك الوقت أكثر شعبية في البلاد من أول امرأة ترأس وزراء أستراليا. هاجم الوزراء الكبار سجل رود وأسلوبه بصفته رئيسًا للوزراء (بصراحة وعنف)، وهو ما أوحى بأن «أغلبية وزرائه لا يريدونه رئيسًا للوزراء تحت أي ظرف»[108]، لكن رود بقي غير متقبل لقيادة جوليا جيلارد، فتحداها هو وأنصاره مرة أخرى بعد نحو عام، غير أنه قبل دقائق من إجراء التصويت في مارس عام 2013م، «أعلن رود أنه لن يستمر، قائلًا إنه ليس لديه عدد كافٍ من المؤيدين»[109]، وهذه آخر محاولة منه لاسترداد قيادة الحزب. ولكن، ما إن مرت ثلاثة أشهر، ورسخت في نفس رود قناعة أن لديه الآن الأعداد الكافية، حتى جدد تحديه، وفاز بأصوات الحزب.

كان رود، بوصفه دبلوماسيًّا سابقًا، يتحدث اللغة الصينية، ويعد (خارق الذكاء)، لكن (أسلوب قيادته الاستبدادي) عندما كان رئيسًا للوزراء من قبل، أدى إلى «رفضه من قطاعات واسعة من أعضاء حزبه»[110].

وكما كان متوقعًا تمامًا، لم يؤثر تغيير قيادة حزب العمال في النتيجة النهائية للانتخابات العامة التي أجريت في سبتمبر عام 2013م؛ فعقب عودته لرئاسة الوزراء مباشرة في أواخر يونيو، كان رود متقدمًا ليس على جيلارد فقط في استطلاعات الرأي، ولكن أيضًا على زعيم المعارضة، طوني آبوت، على الرغم من أن حزب العمال بذاته لا يزال متأخرًا، وإن كانت الفجوة تضيق مؤقتًا. وبحلول موعد الانتخابات في أوائل سبتمبر، كانت تقديرات آبوت أعلى من تقديرات رود، لكن في كلتا الحالتين لم تكن شعبية الرئيس أو عدم شعبيته هي الفيصل: بل كان التصويت ضد حكومة العمال حين كان يضعفها تفشي التناحر العلني، وعندما بدأت مظاهر الضعف تظهر على نجاح أستراليا الاقتصادي المتواصل؛ فاستطاع الحزب الليبرالي المعارض استغلال معظم هذه القضايا، وضرب بشدة أيضًا على وتر الهجرة، وظهر أن عودة رود إلى رئاسة الوزراء كانت عبثًا إلى حد بعيد، فقد جعلت الحزب ينقسم مرة أخرى ويخفق في التأثير في البلاد، وفي أعقاب هزيمته الانتخابية أعلن استقالته من رئاسة الحزب.

كان إعلان رود- حين كان في الحكومة- بأنه سيختار هو بنفسه وليس أعضاء الكتلة البرلمانية، أعضاء مجلس الوزراء*[111]، قد تنبأ بمشكلاته في أثناء ولايته الأولى لرئاسة الوزراء، وقد انتُقد التغيير في أستراليا على أساس أنه حوَّل كلًّا من أعضاء مجلس الوزراء وهؤلاء الذين كانوا يطمحون إلى المناصب الحكومية إلى (متملقين). وقد لاحظ أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأسترالي أنه «في ظل النظام القديم، كان كل شخص يمتلك المقعد الأمامي، أما حاليًا، فالمقعد الأمامي يملكه الرئيس كليًا وحصريًا»، ويقول أحد وزراء كيفين رود في رئاسته الأولى: «كان يقرر كل شيء بنفسه في عالمه المثالي [يقصد رود]»[112]. وتوفر نظم التصويت الأكثر تعقيدًا لاختيار رئيس جديد لحزب ما حماية أكبر لرؤساء الحكومات في أنظمة ديموقراطية برلمانية أخرى عديدة، لكنهم سيضعون مستقبلهم في خطر إذا

* في بريطانيا يختار رؤساء الوزراء من كل من حزبي العمال والمحافظين زملاءهم الوزراء، لكن في المعارضة كانت الكتلة النيابية تنتخب أعضاء حكومة الظل حتى عام 2011م، وبعدما خلف إد ميليباند غوردون براون، أصبح هذا الاختيار في يد الرئيس.

فقدوا دعم كتلتهم النيابية؛ لذلك فإن رئيس الوزراء الذي يرغب في اتخاذ جميع القرارات بنفسه، لا يتصف بالحكمة ولا بالديموقراطية.

ولأنهم لا يرغبون في أن يحيط بهم زملاؤهم القدامى، ولا حتى عموم أعضاء الحزب، فإن بعض الرؤساء، الذين لا يلتزمون بالمبادئ الديموقراطية قلبًا وقالبًا، لديهم ميزة (عدم) الانضمام لحزب سياسي. ويندر هذا في الأنظمة الديموقراطية الراسخة، والجنرال شارل ديجول هو الاستثناء الذي يثبت القاعدة؛ ليس فقط لكونه (فوق الحزب)، بل بتعزيزه الديموقراطية بصفة أساسية، وليس تقويضها. ويمكن أن نجد افتخار الرئيس بأنه فوق الحزب بصورة أكبر في الدول التي خرجت من حكم استبدادي، فيساعدهم بُعدهم عن الحزب في تأكيد أن الانتقال من الحكم الاستبدادي، على أقل تقدير، لم يكتمل، وقد كان كل من بوريس يلتسين وفلاديمير بوتين يفخر كثيرًا بأنه رئيس الناس كلهم من دون أن تقيده عضوية الحزب أو تلوثه. وعندما فعلا ذلك، أعاقا- بعلم أو بغير علم- التطور الديموقراطي في روسيا ما بعد الحقبة السوفييتية (كان بوتين، لمدة ما، الزعيم المختار للحزب السياسي الموالي للكرملين، روسيا المتحدة، لكن دون أن ينضم إليه في الواقع). ولا يقل الرئيس أو رئيس الوزراء في أي دولة ديموقراطية عن الرئيس القومي، الذي يعمل لمصالح الناس كلهم كما يتصورها، بسبب انتمائه إلى حزب سياسي، فليست عضوية الرئيس التنفيذي في الحزب هي ما يهدد الديموقراطية الناشئة، بل الأحزاب الضعيفة أو العاجزة، وحين لا يكون رئيس الحكومة رئيسًا لحزب ما أو حتى عضوًا فيه، فإن ذلك يقلل من قيمة الأحزاب السياسية، ومن ثَم بناء المؤسسات الديموقراطية.

الرؤساء وأشكال الحكم

من الواضح أن للمؤسسات تأثيرًا في ما يمكن أن يفعله الرؤساء، مثلما أن لاختيارات الرؤساء أثرًا في المؤسسات، ولشكل الحكم الذي تختاره الدولة التي تمر بمرحلة انتقالية بعد حكم استبدادي شديد- سواء كان رئاسيًا أو برلمانيًا أو شبه رئاسي- أهمية كبيرة. وهناك

كم من الكتابات عن المزايا النسبية للنظم الرئاسية والبرلمانية لتنمية الديموقراطية. وتشير مجموعة من الدلائل إلى أن النظام البرلماني يفضي إلى ازدهار الديموقراطية أكثر من كل من النظامين الرئاسي أو شبه الرئاسي. وفي هذا الأخير تكون السلطة التنفيذية العليا مقسمة بين الرئيس ورئيس الوزراء[113]، وتحتل النظم شبه الرئاسية مركزًا تزداد أهميته بين كوكبة الحكومات. فهذه السلطة التنفيذية المزدوجة توجد في أكثر من خمسين دولة[114].

إضافة إلى ذلك، ففي داخل هذه الأنظمة ذات السلطة التنفيذية الثنائية اختلاف واضح بين الدول التي يكون فيها رئيس الوزراء ومجلس وزرائه مسؤولين أمام المجلس التشريعي فقط، والدول التي يكون فيها رئيس الوزراء ومجلس وزرائه مسؤولين أمام كل من الرئيس والبرلمان. وفي هذا النوع الأخير يكون الرئيس إلى حد بعيد هو الشريك الأقوى. وهذا في الأساس السبب في أن الإحصائيات تبين أن الأنظمة شبه الرئاسية أقل ديموقراطية من الأنظمة البرلمانية[115]. ولكن مع ذلك ثمة إمكانية في النظام شبه الرئاسي الديموقراطي لـ(صعوبة التعايش): فعلى الرئيس الذي انتخبه المجلس التشريعي في وقت سابق أن يجد طريقة للعمل مع رئيس وزراء وأغلبية برلمانية لها توجه سياسي مختلف. وهذا الوضع يمكن أن يسبب التوتر الذي يحتمل أن يزعزع استقرار النظام. على الرغم من أن الجمهورية الفرنسية الخامسة اجتازت نتائج انتخابية مثل هذه بسهولة لافتة للنظر.

وعلى العكس من ذلك: ففي روسيا استمر إضعاف البرلمان تدريجيًا حتى وصل إلى حالة من الانقياد التام والتبعية خلال رئاسة فلاديمير بوتين. وقبل ذلك، سبب النظام صراعًا خطِرًا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية: لأن بوريس يلتسين استخدم الدبابات والقذائف لقمع أكثر خصومه البرلمانيين تعنتًا في عام 1993م. وهذه صورة متطرفة من (القيادة القوية) لم تُثِرْ سوى همهمة نقدية من معظم الحكومات الغربية. وكانت هذه- في الواقع- خطوة مصيرية في اتجاه استرداد حكومة (الرجل القوي)، وأخذت روسيا نحو حكم أشد استبدادًا. وقد دعم اختيار بوتين خليفة ليلتسين توجهًا كان موجودًا بالفعل[116]، وأثار

هذا أيضًا سؤال الدجاجة والبيضة حول أن اختيار الرؤساء والنخبة السياسية في البلاد التي لها تاريخ من الحكم الاستبدادي، نوعًا من الحكم الرئاسي أو شبه الرئاسي القوي، يؤدي إلى تركيز مغالى فيه للسلطة في يد رئيس السلطة التنفيذية.

ويجب أن نحرص على ألا نسرف في تفسير النموذج المؤسسي: فالمؤكد أن التقليد الروسي في شخصنة السلطة كان يعني أنه عندما تخلى بوتين عن السلطة لتلميذه ديمتري مدفيدف مدة أربع سنوات؛ لأن الدستور لم يسمح له بأكثر من مُدَّتي رئاسة متعاقبتين، ظل هو في الواقع السياسي الشريك الأقوى، ممسكًا بما كان يعد حتى ذلك الوقت (وأصبح الآن مرة أخرى) المنصب الأقل سلطة من رئيس الوزراء في نظام السلطة التنفيذية المزدوجة[117]. كان بوتين هو رب العمل وميدفيدف هو التابع، والجميع يعرف ذلك.

يعمل الرؤساء في كل مكان داخل ثقافات سياسية مشروطة تاريخيًّا، ولا يمكنهم بالطريقة التي يديرون الأمور بها الاعتماد على الأسباب والحجج وحدهما، بل يجب أن يخاطبوا الوجدان، ويشاركوا أحزابهم أو شعوبهم الشعور بالهوية. وفي سلطة الحكم، قلة من الرؤساء هم من أصبحوا يستحقون التقدير ويحتفظون بإعجاب الأجيال القادمة، أولئك هم من غرسوا أيضًا معنى وجود الهدف في بلادهم بأسرها، ووفروا أسباب الثقة، وقدموا رؤية تسمو باتخاذ القرار يومًا بعد يوم. وعلى الرغم من ذلك فهناك أساليب عديدة مختلفة من القيادة في الأنظمة الديموقراطية، حتى في الأنظمة الاستبدادية. وتعد شخصية الرئيس ومعتقداته عنصرًا مهمًّا، وهي عند بعضهم أهم كثيرًا من غيرها، من غير أن يعني هذا أنه كلما تراكمت سلطة الرئيس في يده أو يدها، لتميزه عن زملائه في المناصب الحكومية الأخرى، كان الشخص رائعًا وزادت كفاءة قيادته؛ بعبارة أخرى: لا يتضمن ذلك أن النموذج الأمثل لرئيس الحكومة هو نموذج رئيس العمل. (وسأناقش هذا الموضوع بتفصيل أكبر في الفصول التالية).

02

الرئيس الديموقراطي: الخرافات، السلطات، الأساليب

لـم يكـد طوني بلير يتجاوز الصفحة الثانية مـن مقدمة مذكراته حتى أعلن: «لقد فزت بثلاثـة انتخابـات عامـة»[1]، ثم أضـاف بعد ذلك: «يحـب المحللون السياسـيون والسياسـيون الناشـطون تأمـل هـذا التوجـه أو ذاك فـي التصويـت، وفـي كثيـر مـن الأحيـان يوجـد كثيـر مـن الحقيقـة فيـه، لكـن هنـاك دائمًـا ميل للتقليـل من أهميـة القائـد»[2]. لكن، هل هـي حالة مـن (التهويـن)، أو مـن إدراك أن بعض القيادات السياسـية ليسـوا بالأهمية التـي يظنونها فـي أنفسـهم؟ فـإذا كان الرؤسـاء يرون أو يـرى غيرهم أنهـم يقومون بدور حاسـم في الفوز بالانتخابـات، فسـيكون لذلـك تأثير في طريقة عمل الحكومة؛ فالرؤسـاء الذيـن يعتقدون أن الانتصارات الانتخابية هي أقرب للانتصارات الشخصية منها لانتصارات أحزابهم، يميلون إلى رؤية ذلك على أنه يخولهم تركيز السـلطة في أيديهم، فهذه الاقتباسـات من طوني بلير (التي يمكن الحصول على أضعافها من إجاباته في المقابلات الشـخصية) تثير تسـاؤلَين: الأول، وهـو الأهـم، تسـاؤل عام: عندما يدلـي النـاس بأصواتهم في الأنظمـة الديموقراطية البرلمانيـة، هـل يصوتـون في الأسـاس لحسـاب قيـادات حزب معيـن (أو ضدهـم)، ويكون القضية مختلفةً في الأنظمة الرئاسية، التي ينتخب فيها المواطنون رئيس السلطة التنفيذية انتخابًا مباشرًا؟

أما السؤال الثاني، وهو أكثر تحديدًا. فهو: ما مبرر بلير في استخدام ضمير المتكلم المفرد عندما يشير إلى انتصارات حزب العمال في الانتخابات العامة البريطانية في أعوام 1997م، و2001م، و2005م؟

ويظل الأهم من كلا السؤالين هو قضية كيف نقوِّم الرؤساء في الأنظمة الديموقراطية بعدما تنتهي الانتخابات؛ فذلك يثير تساؤلات مختلفة. منها: هل صحيح أن رؤساء الحكومات في الأنظمة الديموقراطية أصبحوا أشد هيمنة بمرور الزمن؟ وهل للدعوات بمنح سلطات أوسع للأفراد الذين يرأسون الحكومة لها ما يبررها؟ أم أن الكلام يزداد عن القيادة الجماعية التي نجد فيها على المستوى القومي شخصيات مسؤولة في الحزب السياسي يتولون بحزم مسؤولية وزارات الحكومة. لكن في القضايا الكبرى يتطلب الأمر دعمًا من مجموعة من زملائهم القدامى ليكونوا مسؤولين أمامهم (تمامًا كما هم مسؤولون أمام البرلمان. وفي النهاية أمام جمهور الناخبين)؟

الرؤساء ونتائج الانتخابات

وصف أنطوني كينج، المتخصص في العلوم السياسية، (الاعتقاد شبه العالمي) بأن شخصيات الرؤساء والمرشحين للرئاسة عامل شديد الأهمية في تحديد نتائج الانتخابات. بأنه «مجرد اعتقاد غير صحيح»، ليس إنكارًا لأهمية الصفات الشخصية للرؤساء، ولكن لأنه «ليس لها عمومًا ذلك القدر المفترض من الأهمية». ويخلص كينج بعد تلخيص دراسة عن الانتخابات الحديثة في ست دول، إلى أن من غير المعتاد أن تحدد شخصيات الرؤساء والمرشحين للرئاسة والسمات الشخصية الأخرى نتائج الانتخابات[3]. ولا يوجد إجماع بين المتخصصين الذين قاموا بدراسات جادة- وقد زاد عددهم خلال عقد واحد منذ نشر كينج دراسته- على دور الرؤساء في تحديد نتائج الانتخابات: إذ يرى بعضهم أهمية انتخابية للرؤساء أكثر مما يرى بعضهم الآخر، ومع ذلك لم تحتو أعمالهم إلا على قليل من مسوغاتِ أن ينسب زعماء سياسيون النجاح في الانتخابات إلى أنفسهم في الأساس.

وبالنظر إلى أنه كان هناك انخفاض عام في عضوية الأحزاب السياسية في الأنظمة الديموقراطية، وانخفاض في الولاء للحزب أيضًا على المدى الطويل. كان يمكن افتراض أن صفات رئيس الحزب ستصبح أكثر تأثيرًا، وقد قدِّمت بعض الأدلة لدعم الافتراض القائل بأن الرؤساء اكتسبوا أهمية أكبر في عقول الناخبين، ويرجع جزء كبير من ذلك إلى التغير الذي حدث خلال نصف القرن الماضي في الطريقة التي تُقدم بها السياسة في وسائل الإعلام[4]، وفي كثير من الأحيان كانت (الشخصنة) الزائدة تتحول إلى حالة من (إضفاء الصبغة الرئاسية) على السياسة في الأنظمة البرلمانية[5]. ولكن، حتى لو أمكن ملاحظة التركيز الشديد لوسائل الإعلام والأحزاب على الرئيس في دول عديدة، فإن هذا لا يعني أن الناخبين مهوَّسون بالرئيس مثل كثير من السياسيين ومعظم الصحفيين السياسيين[6]، وليست فكرة أن الرؤساء في كل مكان أصبحوا أكثر أهمية فيما يتعلق بنتائج الانتخابات، هي فقط المثيرة للريبة، وإنما أيضًا كانت هناك مغالاة في وضع رؤساء الوزراء على نحو متزايد في صورة (رئاسية)، وتصويرهم على أنهم أكثر استقلالية في أداء مهامهم.

ففي دراسة حديثة عن (شخصنة) السياسة (تمييزًا لها عن (إضفاء الصبغة الرئاسية) عليها)، جمع لوري كارفونين بحوثًا عن معظم الأنظمة الديموقراطية البرلمانية المستقرة من كل أنحاء العالم تقريبًا، ولم يجد هذا الفنلندي المتخصص في العلوم السياسية «أي دليل على فكرة أن أهمية تقويمات رئيس الحزب لاختيار الحزب زادت بمرور الزمن»، وعلى النقيض من بعض الأفكار القديمة التي كانت ترى أن من يكون إحساسهم بهويتهم الحزبية ضعيفًا، قد يولون اهتمامًا أكبر لشخصية الرئيس، إذ كانت الأدلة تشير إلى الاتجاه الآخر[7]: فالموالون للحزب الذين يقدمون دعمًا مكثفًا لقيادات معينة، يرون أن الولاء للحزب هو ما يحدد الدعم لقائد الفريق وليس للقائد الذي له تأثير كبير في غير المنتمين لحزب ما. وهناك دراسة أخرى حديثة تؤكد فكرة أن «اسم الحزب يستخدم بصورة نمطية عندما تواجه قيادات الحزب الناخبين، ويحددون (بدرجة كبيرة) كيف سيستقبل الناخبون القيادات»[8]، وعلى ذلك: فإذا كنت تنتمي إلى الحزب الديموقراطي المسيحي في ألمانيا، أو

الحزب الليبرالي في أستراليا، أو الحزب الاشتراكي الفرنسي، أو حزب العمال في بريطانيا، فيحتمل أن توافق في المرحلة التي تسبق الانتخابات على رئيس من تلك الأحزاب، أيًا كان.

إن التركيز في الرؤساء ليس ظاهرة جديدة تمامًا، ولا سيما عندما يكون من نتحدث عنهم مبهرين بصفة خاصة؛ ويمكن أن نضرب لذلك مثالًا واضحًا بوليم جلادستون وبينجامين دزرائيلي؛ وهما خصمان سياسيان كانت لهما مكانة أسطورية في بريطانيا في القرن التاسع عشر، ولكن في النصف الثاني من القرن العشرين، أضاف التلفاز بعدًا جديدًا لشخصنة السياسة. فمظهر الرئيس وأداؤه، بوصفهما عنصرين مهمين في صورة الحزب، أصبحا سمة أشد بروزًا في المنافسة الانتخابية ممَّا كانا عليه في العقود الأولى من القرن. فقد بلغ التلفاز القمة تقريبًا، على أي حال، في كونه مصدرًا للمعلومات عن المرشحين المتنافسين؛ وبخاصة في أغلب الأنظمة الديموقراطية التي لا تسمح للمال بتحديد من ينال وقت الظهور في التلفاز. لكن الولاياتِ المتحدةَ، بإعلاناتها التلفازية السياسية مدفوعة الأجر، استثناءٌ جزئي في هذا الإطار؛ فعدد كبير ممن يشاهدون البرامج البعيدة تمامًا عن المناظرة الأيديولوجية، ليس بوسعهم الابتعاد كليًّا عن الدعاية السياسية في أثناء الفواصل الإعلانية، وحتى ذلك لا يحدث إلا إذا كانوا يشاهدون عرضًا تلفازيًّا حيًّا وليس مسجلًا. ولكن، بصفة عامة، مكنت الزيادة الهائلة في عدد القنوات التلفازية هؤلاء المشاهدين الذين ليس لهم انتماءات سياسية بالفعل من تحاشي السياسيين ومناظراتهم، وكان الأهم من ذلك ولا يزال- والولايات المتحدة هنا ليست استثناءً على الإطلاق- هو ظهور الإنترنت، والمجموعة الضخمة من بدائل المناقشة السياسية التي تقدمها، في حين أنها في الوقت نفسه تتيح فرصًا للمناقشات السياسية غير المرتبطة بآراء الرؤساء وشخصياتهم.

في حين أنه لا يوجد محلل جاد يشير إلى أن تقويم الرؤساء لا علاقة له باختيار الناخبين، «تضاءل هذا التأثير بسبب هذه (الشكوك المعتادة)، مثل هوية الحزب واختياراته، وبالعوامل الاجتماعية والاقتصادية أيضًا»[9]، وبصفة عامة، لم تصبح شخصيات الرؤساء ولا تقويم المواطنين للزعماء السياسيين، المحددات الأساسية لاختيار الناخب

أو لنتائج الانتخابات[10]. فقد توصلت دراسة لأثر الرؤساء في تسع دول ديموقراطية مختلفة خلال نصف قرن من الانتخابات، إلى أن للزعيم تقديرًا في كل منها، لكن هذا التقدير - ولا غرابة في ذلك - أكبر في الأنظمة الرئاسية منه في الأنظمة البرلمانية: وتحديدًا، وجد أن للرئيس تأثيرًا قويًّا في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة[11].

ولكن حتى في أمريكا ثمة مبالغةٌ في أهمية شخصية المرشحين للرئاسة، وتفاصيل الحملة. ومن ضمن ذلك المناظرات الرئاسية. فإذا أخذنا مثالين لاثنين شديدي الفصاحة من مرشحي الرئاسة، يتمتع كل منهما بشخصية جذابة، وقاد كل منهما حملات ناجحة؛ وهما جون إف كنيدي عام 1960م، وباراك أوباما عام 2008م، فسيكون مغريًا أن نعزو النجاح الانتخابي إلى جاذبيتهم. وبناء على بحوث استقصائية حول هذا الموضوع، يرفض أنطوني كينج الرأي القائل بأن فوز كنيدي بفارق طفيف على ريتشارد نيكسون يرجع إلى «شبابه، وسحره، وأناقته، مقارنة بلحية نيكسون النابتة وسلوكه المراوغ عمومًا»، ويرى كينج أن «فوز كنيدي كان بسبب أنه مرشح الحزب الديموقراطي في عامٍ كان الديموقراطيون فيه على وشك استرداد البيت الأبيض بأي طريقة، ليس أقلها أن عددًا كبيرًا من الناخبين الأمريكيين كانوا موالين للحزب الديموقراطي»[12].

وقد فاز أوباما أيضًا في عام ملائم لمنافسة الديموقراطيين على الرئاسة، فلم تكن للرئيس الجمهوري المنتهية ولايته شعبية إلى حد بعيد: فقد ذكر أحد الاستطلاعات في عام 2008م ساخرًا أن قبول جورج دبليو. بوش رئيسًا كان ضعيفًا مثلما كان الملك جورج الثالث بين المستعمرين قبل 240 عامًا[13]. وفي بلد يهتم بالمال في الانتخابات أكثر من أوروبا، وحيث المبالغ المالية المستخدمة أضخم بكثير، فاق إنفاقُ الديموقراطيين إنفاقَ الجمهوريين، وهذا أمر نادر الحدوث. وقد وضعوا جون ماكين، في حملات إعلاناتهم، في صورة من يريد أن ينأى بنفسه عن بوش الذي لا يتمتع بشعبية، لأنه هو نفسه بلا شعبية على الإطلاق. وعند انتهاء الحملة، كان ماكين - كما وصفته دراسة كبرى عن انتخابات 2008م - «يماثل بوش

بدرجة أكبر من ذي قبل، وذلك- جزئيًا- بسبب أن الديموقراطيين، بتحريض من وسائل الإعلام، نزعوا عنه صفة الاستقلالية وثبتوا اسم المرشح الجمهوري ووجهه في مكانها»[14].

وبدأت الظروف الاقتصادية، في صورة أزمة مالية، تعلن نفسها في أواخر عام 2008م، وكان هذا يعني أن الوقت ليس مناسبًا ليكون أي شخص ممثلًا للحزب الذي احتل البيت الأبيض طوال الأعوام الثمانية السابقة. وقد وصفت وول ستريت جورنال الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة في الشهور الأخيرة من عام 2008م بأنه الأداء الأسوأ على الإطلاق في ربع القرن الأخير[15]، وكانت تلك أكبر خسارة للجمهوريين منذ أعوام ثمانية احتل فيها آخر رئيس من الديموقراطيين (بيل كلينتون)، البيت الأبيض، ويشار إليها على أنها وقت التعويم الاقتصادي. وقد فاز أوباما بصورة مقنعة في عام 2008م، بصرف النظر عن حقيقة أنه لم يكن يفوق ماكين كثيرًا في (الصفات القيادية) ولا في (استحقاق الثقة). في الاستطلاعات، ولم تزد تقديرات أوباما بدرجة ملحوظة عن خصمه الجمهوري إلا في بند التعاطف[16].

وإذ تزداد أهمية شخصية الرئيس في النظم الرئاسية أكثر منها في النظم البرلمانية، فإنها عادة لا تكون العامل المحدد الأساسي لاختيار الناخبين؛ ومن هنا، وفي دراسة قائمة على مسح للانتخابات الرئاسية الفرنسية بين عامي 1965 و1995م، تبين أن هناك أثرًا كبيرًا لشخصية المرشح في النتائج لدى واحد من كل ستة من الناخبين. وربما كانت انتخابات الجنرال شارل ديجول عام 1965م أحد الانتخابات التي ظهر فيها هذا الأثر الكبير. ومثلها الانتخابات الرئاسية التالية عام 1969م، التي فاز فيها جورج بومبيدو؛ فقد تأثرت الانتخابات باستقالة ديجول بعد خسارته في الاستفتاء[17]. ويقول روي بيرس، في مناقشته لفوز ديجول في الانتخابات الأولى: «يستلزم الأمر خللًا كبيرًا في مفاهيم صفات القيادة حتى تجذب الناس بعيدًا عن مرشح كانوا يميلون لدعمه على أساس توجهات سياسية مستقرة. وقد حدث هذا الخلل في فرنسا عام 1965م»[18].

في النظم الانتخابية داخل الأنظمة البرلمانية ذات الأغلبية (التي يفوز بالانتخابات فيها من يحصل على أي أغلبية) يكون تأثير الرؤساء عاملًا مهمًّا إلى حد ما في الاختيار

الانتخابي، أكثر مما في الدول التي بها نظام التمثيل النسبي؛ إذ يجعل التمثيل النسبي تشكيل حكومة ائتلافية أكثر احتمالًا. ويُبعد جمهور الناخبين أكثر عن قرار اختيار رئيس الوزراء، إذ سيكون ذلك بالاتفاق بين الأحزاب التي ستصبح شريكة في الحكومة الائتلافية. وهناك أيضًا ميل عام معتدل لأن يكون الأثر الانتخابي للرؤساء أكبر عندما تكون الفروق السياسية بين الأحزاب ضئيلة، وبناء عليه فقد خَلص اثنان من الباحثين إلى أنه: «عند تخلي الأحزاب، يمكن أن يتولى الرئيس الأمر. لكن إن زاد استقطاب الحزب في المستقبل فإننا نتوقع أن نرى آثار انخفاض شعبية رئيس الحزب في التصويت»[19]. ويجد هذان الباحثان أيضًا، زيادة ما على المدى الطويل في تأثير الرؤساء في نتائج الانتخابات في الولايات المتحدة والسويد، وتوجهًا لانخفاضه انخفاضًا طفيفًا في كندا. لكن الأهم من ذلك، أن دراستهما المقارنة لم تقدم «أي تأكيد لفرضية أن تأثير رؤساء الأحزاب [في الانتخابات] يزداد بصفة عامة»[20].

تأثير الرؤساء في نتائج الانتخابات في بريطانيا

وقبل أن نتحول تحديدًا إلى تأكيد رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير الذي استهللنا به هذا الفصل، ودوره في تحديد الفائزين في الانتخابات العامة في أعوام 1997م، 2001م، 2005م، يجدر بنا وضعه في سياق انتخابات ما بعد الحرب العالمية الثانية (إذ لم توجد قبل ذلك الوقت دراسات جادة عن الانتخابات قائمة على مقابلات شخصية معاصرة وبحوث استقصائية)؛ ففي الانتخابات التي يفوز فيها من يحصل على أغلبية طفيفة، ما دام تقويم الرؤساء يؤثر بصورة ما في عقلية الناخبين، يكون لمقارنة مواقف رئيسَي الحزبين المتنافسين الأساسيين، في بعض الأحيان، دور حاسم في فوز حزب على آخر، لكن هذا نادرًا ما يحدث، وإذا كان هناك رئيس لأي حزب بريطاني بعد الحرب صنع هذا الفرق البسيط بين فوز حزبه وهزيمته، فهو هارولد ويلسون: بل وربما فعل ويلسون ذلك مرتين، لكن ذلك فقط لأن الفرق بين الحزبين السياسيين الرئيسين كان طفيفًا للغاية في هذه الانتخابات، ولأن تأثيره الشخصي في قيادات حزب المحافظين آنذاك كان كبيرًا بصفة خاصة: كانت المرة الأولى هي في عام 1964م، عندما أظهرت استطلاعات الرأي تفضيل

هارولد ويلسون إلى حد بعيد على سير أليك دوجلاس- هوم، أما المرة الثانية فكانت في فبراير عام 1974م، عندما تقدم ويلسون شخصيًا بدرجة كبيرة على إدوارد هيث. وقد انتهت انتخابات عام 1964م بتقدم حزب العمال بنسبة 7,0% فقط على حزب المحافظين، بأغلبية لا تزيد على أربعة مقاعد، وفي فبراير عام 1974م، تقدم حزب العمال بنسبة 8,0%، في أول الانتخابين العامين في تلك السنة، لكنه لم ينل أغلبية مطلقة في مجلس العموم*[21].

وفي إشارة إلى ثاني الانتخابات العامة لعام 1974م، كتب مدير مركز البحوث المحافظ بوليسي إكستشينج (التبادل السياسي)، في عام 2012م: «لم يزد أي رئيس وزراء في الحكم نصيبه أو نصيبها من الأصوات منذ عام 1974م»[22]. وقد كان لشعبية ويلسون- دون شك- دورها في فوزه في أكتوبر عام 1974م عندما فاز حزب العمال بثمانية عشر معقدًا أكثر مما فازوا به في فبراير من العام نفسه، لكن الأمر لم يكن حاسمًا تمامًا، والحقيقة هنا هي أن (رئيس الوزراء) كان يستخدم كما لو كان مرادفًا للحزب السياسي، وهذا من حيث كونه تقريرًا واقعًا أمرٌ غير صحيح، فإذا عدنا إلى ما ليس أبعد من انتخابات 2010م العامة، فإننا نجد أن رئيس الوزراء الحاكم، غوردون براون، زاد نصيبه من الأصوات بأكثر من 6% في الانتخابات الوحيدة التي كان الناس يدلون فيها بأصوات مباشرة، إما لمصلحته وإما ضده، في دائرته في كيركالدي وكاودينبيث[23]. إن استخدام (رئيس الوزراء) بديلًا عن (الحزب) لهو قضية محيرة انتشرت على نطاق واسع على نحو مضلل ومدهش في آن معًا.

وبالتأكيد، يمكن أن يفوز أي حزب سياسي بانتخابات عامة حتى إن كان رئيسه أقل شعبية من الشخص الذي يرأس الحزب المنافس، ومن هنا؛ فعندما فاز حزب المحافظين، على سبيل المثال، بفارق مريح في الانتخابات العامة البريطانية عام 1970م، كانت شعبية زعيمه إدوارد هيث أقل كثيرًا من تلك التي سجلها حزبه، وفق استطلاعات الرأي. وكان هيث

---

* شارك ويلسون أيضًا ستانلي بولدوين، رئيس حزب المحافظين، خلال معظم سنوات ما بين الحربين العالميتين، ميزة أن يكون رئيس الوزراء البريطاني الوحيد الذي يترك 10 ش داوننج ستريت [مقر رئيس الوزراء البريطاني] في وقت من اختياره بلا أدنى شك، وليس بإجبار من جمهور الناخبين ولا بتخفيف مهامه- بدرجات مختلفة من الضغط الخفيف، أو الخفيف جدًا- من قِبل حزبه.

أقل شعبية من زعيم حزب العمل هارولد ويسلون[24] (الذي كان رئيسًا للوزراء طوال السنوات الست السابقة على هذا التاريخ). وعندما فاز المحافظون في انتخابات 1979م على نحو أكثر إقناعًا، كانت شعبية مارجريت تاتشر متأخرة كثيرًا عن رئيس حزب العمال ورئيس الوزراء المنتهية ولايته، جيمس كالاهان. وقد أجريت الانتخابات في 3 مايو، وفي الاقتراع الذي جرى من 28-30 أبريل. كان ما أحرزه كالاهان يزيد عن السيدة تاتشر بنحو 24 نقطة. ويظهر أن تفوقه الشخصي انخفض إلى حد ما في الأيام القليلة الأخيرة، لكنه ظل متقدمًا على تاتشر، في حين كان حزبه يتردى في الهزيمة*[25].

وتقدم الأنظمة الديموقراطية الأخرى أمثلة مشابهة، ومنها أستراليا بنظامها على طريقة وستمنستر؛ فقد قاد جون هاورد الحزب الليبرالي الأسترالي (وهو على الرغم من اسمه يكافئ حزب المحافظين في بريطانيا) إلى الفوز في أربعة انتخابات متعاقبة بين عامي 1996 و2004م، وكان منافس هاورد الأساسي في اثنين من هذه الانتخابات، زعيمي حزب العمال: بول كيتينج في عام 1996م، وكيم بيزيلي في عام 1998م، اللذين تقدما على هاورد كثيرًا في استطلاعات صفات القيادة[26].

ماذا إذن عن زعم طوني بلير بأنه فاز بالانتخابات العامة ثلاث مرات؟ إنه يقول في مقابلة مع محرر جريدة فاينانشيال تايمز عام 2012م: «في بعض الأحيان تجعلك الطريقة التي تتكلم بها وسائل الإعلام تعتقد أنني خسرت الانتخابات ثلاث مرات، وليس أنني فزت بها ثلاث مرات...»[27]. وفي الواقع، كان الشائع بالنسبة إلى الصحفيين وكثير غيرهم، أن يتفقوا بلا تفكير مع اعتقاد بلير بأن الفوز في تلك الانتخابات الثلاثة كان- قبل كل شيء- فوزه الشخصي، بدلًا من أن يناقشوا تأكيده المتكرر لذلك. وقد أصبح عَزْوُ نتائج الانتخابات إلى زعماء الأحزاب، ليس فقط في حالة بلير، أمرًا شائعًا، لكنه خداع عرضه جون بارتل وآيفور كرو، المتخصصان في العلوم السياسية، اللذان اشتركا في إنجاز دراسة عن رؤساء

* لم ينجح حجم ميزة شعبية كالاهان الأكبر من شعبية تاتشر في منع الصحفيين من الإشارة إلى انتخابات عام 1979م على أنها هزيمة تاتشر لكالاهان.

الأحـزاب والانتخابـات العامـة فـي بريطانيـا؛ فكتـب كـرو (نائـب مستشـار جامعة إيسكس السـابق وحاليًّا يحمل درجة الماجسـتير من ينيفيرسـيتي كوليدج باكسفورد)، وزميله بارتل، يقولان: «لقد شهدنا بأنفسنا الجحود المذهل الذي يقترب من العداوة. لدى جمهور من غير الأكاديميين عندما قيل لهم إن تأثير شخصيتي بلير و[جون] ميجور في انتخابات 1997م كان ضعيفًا»[28].

وعلى الرغم من أن الولاء للحزب أكثر ميوعة في بريطانيا وفي معظم الأنظمة الديموقراطية ممَّا كان قبل نصف قرن، فما زال الناس يصوتون للحزب السياسي؛ ففي الانتخابات العامة عام 1997م كان للحزب المعارض الأساسي تقدم طاغٍ. ومن الصعب جدًّا في دولة ديموقراطية حقيقية أن يفوز الحزب الحاكم أربع مرات، فضلًا عن خمس، متتالية في الانتخابات. وقد فاز حزب المحافظين- خلاف المعتاد- أربع مرات. لكن مشاعر (حان وقت التغيير) حالت بقوة دون فوزه للمرة الخامسة. إضافة إلى أن المحافظين فقدوا سمعتهم من أجل المنافسة الاقتصادية التي كانت عادة أحد مواطن قوتهم. وحين كانت مارجريت تاتشر لا تزال رئيسة الوزراء، انضموا في عام 1990م إلى المشروع الاقتصادي الأوروبي الذي كان تمهيدًا للعملة المشتركة. آلية سعر الصرف «ERM، وفي 16 سبتمبر عام 1992م. ذلك اليوم الذي اشتهر بـ(الأربعاء الأسود). حدث تهافت شديد على الجنيه الإسترليني حتى إنه كان على الحكومة أن تخرج خروجًا مخزيًا من مشروع آلية سعر الصرف لكي تخفض سعر العملة، بعدما رفعت أسعار الفائدة إلى مستوى كان يمكن أن يدمر الاقتصاد المحلي. كان رئيس الوزراء آنذاك، جون ميجور، محقًّا تمامًا حين أدرك لاحقًا أنه «في ذلك اليوم، أصبح فوز المحافظين الخامس على التوالي في الانتخابات، الذي كان دائمًا غير محتمل ما لم تدمر المعارضة نفسها، بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلًا»[29].

كان مقدرًا لجون سميث أن يكون رئيس الوزراء البريطاني القادم. حتى وفاته المفاجئة في مايو عام 1994م، وكان عضوًا في وزارة حزب العمال التي رأسها جيمس كالاهان، إضافة إلى أنه كان سياسيًّا كبيرًا، وعُرف بذكائه وفطنته، ولم يكن هناك احتمال لأن (يدمر

نفسه) حسب تعبير جون ميجور*، ولكن بيتر ماندلسون -الذي كان مقربًا من سلف سميث، نيل كينوك، وكان سيصير أقرب إلى طوني بلير لولا أن سميث أبعده عن الدائرة القريبة منه- كان أحد السياسيين من دائرة بلير الذين أشاروا إلى أن احتمال فوز العمال سيكون أقل بقيادة سميث؛ مستدلًا على ذلك بأنه في نهاية عام 1992م هبطت معدلات الرضا عن سميث في استطلاعات الرأي إلى (+ 4)، ولاحظ أن معدلات ميجور في الوقت نفسه كانت (أقل 30%)[30]. بعبارة أخرى: كانت هناك فجوة بين الزعيمين تبلغ 34 نقطة، في حين كانت الهوة بين بلير وميجور ستصبح أوسع، ولم تشر أي دراسة جادة عن تأثير القيادة في انتخابات عام 1997م إلى أن حزب العمال لن يحقق فوزًا ساحقًا بغياب بلير.

وتدين الأغلبية الساحقة، أغلبية مطلقة لحزب العمال، بالحصول على 178 معقدًا، ذاتها للنظام الانتخابي الذي يترجم الزيادةَ المتواضعةَ إلى حدٍّ ما في نسبة أصوات الناخبين، إلى زيادة كبيرة غير متناسبة في عدد المقاعد، فقد كان نصيب حزب العمال من أصوات الناخبين في عام 1997م أقل مما كان عليه في انتخابات ما بين عامي 1945-1966م، ومن بينها تلك التي خسرها الحزب، لكن إخفاق حزب المحافظين كان كارثيًا؛ فقد حصل على أقل عدد من الأصوات في القرن، وكانت تلك أسوأ نتيجة لهم منذ عام 1906م بالنسبة إلى عدد المقاعد[31]، وضعفت شعبيته حتى إن رئيسًا لحزب العمال لم (يدمر نفسه) كان سيصل بالحزب إلى أغلبية مطلقة بإجمالي مئة مقعد في مجلس العموم. وقد حسب بارتل وكرو أنه لو قُوِّم ميجور وبلير «إيجابيًا على قدم المساواة، فستقل أغلبية حزب العمال من 9,11 إلى 11 نقطة، لتتغير النتيجة في حدود أربعة مقاعد»[32].

يرجع فوز حزب العمال الثاني على التوالي في الانتخابات- في عام 2001م- إلى إدراك أنهم كانوا يديرون الأمور الاقتصادية باقتدار، على عكس سابقيهم، وقد ذكرت دراسة

---

* كان سير ليو بلياتزكي أكبر موظفي وزارة التجارة (الأمين الدائم) عندما كان جون سميث وزير التجارة الخارجية 1978-1979م، وأصغر أعضاء وزارة حزب العمال التي رأسها جيمس كالاهان. وفي حوار أجريته مع بلياتزكي عندما كان سميث زعيمًا للمعارضة، قال: «إن جون سميث وزير ذو كفاءة عالية، وسيكون أفضل عندما يصبح رئيسًا للوزراء».

كبرى عن هذه الانتخابات أن «ذلك كان عاملًا حاسمًا في اختيار الناخبين»[33]، وكان فقدان الثقة بكفاءة المحافظين الاقتصادية هو ما أسهم إلى حد بعيد في هزيمتهم الانتخابية عام 1997م. في حين كانت الشكوك في هذا الشأن بالنسبة إلى حزب العمال مجحفة لهم في الماضي؛ فقد كان من يدير الاقتصاد في الحكومة التي رأسها بلير هو وزير الخزانة، غوردون براون، وإذا كان لوزراء الخزانة في كل الحكومات، في أي دولة في الواقع، أهمية واضحة. فإن هناك اتفاقًا عامًّا على أن سيطرة براون على السياسة الاقتصادية كانت كبيرة بصورة غير معتادة. وكان بلير- دون شك- في عام 2001م. كما كان في عام 1997م. لا يزال كنزًا انتخابيًّا. لكن لم يكن واضحًا تمامًا أنه أبعد ما يكون عن شخص يمكن أن يضمن فوز الحزب في الانتخابات.

بحلول عام 2005م، كانت زيادة عدم القبول الشعبي عن الحرب في العراق، التي بدأت قبل عامين، تعني أن بلير أصبح أبعد من أن يكون سببًا في فوز حزب العمال في الانتخابات؛ فكما كان معروفًا على نطاق واسع بين الناخبين. كان بلير قد أخذ زمام المبادرة في دعم إدارة جورج دبليو بوش في رغبتها في الشروع في عمل عسكري ضد صدام حسين في العراق، وفي توريط القوات البريطانية في حرب الاختيارات هذه، ولكن ما دام الحزب المعارض الأساسي. أي حزب المحافظين. قد قدم أيضًا دعمًا قويًّا لغزو العراق. فلم يكن سوى حزب الديموقراطيين الأحرار الذي استطاع أن يستغل باقتدار الغضب الشعبي من سياسة حزب العمال في الشرق الأوسط، فزاد نصيبه في عدد الأصوات بنسبة أربع نقاط مئوية إلى 22%. فزادت مقاعده في البرلمان من اثنين وخمسين إلى اثنين وستين مقعدًا[34]، وكان هذا أقل خطرًا إلى حد بعيد على حزب العمال من أي زيادة يمكن أن تحدث في هبوط المحافظين.

لم يستطع أي حزب من الأحزاب السياسية الرئيسة توليد قدر كبير من الحماس الشعبي، وقد نال حزب العمال عند فوزه تسعة ملايين ونصف مليون صوت، أي أقل مما حصلوا عليه في انتخابات 1992م بما يزيد على مليوني صوت، حين عندما كان معدل المشاركة

أعلى وبقيادة نيل كينوك، فخسروا الانتخابات أمام المحافظين*.وبتناول الأمر برمته، نجد أن الدلائل تشير إلى أن قيمة بلير الانتخابية كانت أقل مما يفترض على نطاق واسع، وعلى عكس ما بدا أنه اعتقاده الشخصي، لم يصنع وجوده أي فرق بين الفوز والخسارة في أي من الانتخابات الثلاثة التي فاز بها حزب العمال خلال توليه رئاسة الوزارة.

هل أصبح الرؤساء الديموقراطيون أشد نفوذًا بمرور الزمن؟

على مدار القرن العشرين اكتسبت معظم الحكومات المركزية في الأنظمة الديموقراطية سلطات أكبر، لكن هيمنة السلطة التنفيذية مهما بلغت ليست، على أي حال، مثل هيمنة رأس الحكومة داخل السلطة التنفيذية، مع أن هناك بعض الدلائل القليلة التي تدعم فكرة أن الرؤساء في النظم الديموقراطية يصبحون أشد نفوذًا بمرور الزمن. وينطبق ذلك بصورة لا لبس فيها إطلاقًا على الدور الذي يقوم به رؤساء الحكومات في العالم بأسره؛ فقد اندفعوا- كما لاحظنا في الفصل الأول- إلى الجبهة الأمامية لصناعة السياسة الخارجية نتيجة لزيادة سرعة الاتصالات، وقد يسَّر هذا كلٌّ من سهولة التفاعل بين رؤساء الوزراء والرؤساء وتوقع حدوثه. ويولي رؤساء الحكومات الواعون الخبراتِ المتراكمةَ لدى وزراء خارجيتهم اهتمامًا كبيرًا، ويعملون عن قرب مع السياسي المخضرم الذي يرأسها،

---

* هناك قضية منفصلة هي: إلى أي مدى أثر تأكيد التغيير داخل حزب العمال واستخدام تعبير (العمل الجديد)، الذي كان بلير وبيتر ماندلسون وغوردون براون روادَه الأساسيين، في مقياس الفوز الانتخابي في عام 1997م؟ ولاقت الثنائية الفجة بين (العمل الجديد) و(العمل القديم) قبولًا لدى مالكي الصحف من المحافظين، لكن لم يكن بين الاثنين أي تمييز بشكل غريب. وبدا أن بلير، تحديدًا، ينأى بنفسه عن تاريخ حزبه، وخاصة مع اتضاح أن تعبير (العمل القديم) يحرج الشخصيات الكبيرة في حزب العمال مثل كليمنت آتلي، وإرنست بيفين، وهيو غيتسكيل، وهارولد ويلسون، وجيمس كالاهان، ودينيس هيلي؛ لأنهم يندرجون تحت الاسم نفسه بوصفهم تروتسكيين؛ أي (يساريين عصريين) أو أصوليين اشتراكيين، كانوا بين أعضاء الحزب في الماضي لكن لم يكن لهم أي تأثير في سياسات حكومات حزب العمال السابقة. وبحلول عام 2005م، انتهت كل قيمة جديدة كانت تملكها صورة (العمال الجديد)، والأهم من ذلك أنه على الرغم من استمرار بلير وبعض زملائه في الحديث عن (العمال القديم) و(العمال الجديد)، لم يظهر مطلقًا حزب يسمى (العمال الجديد) في أوراق الاقتراع في أي انتخابات عامة، ويمكن المبالغة في أهمية الفكرة بسهولة، فالناخبون يدلون بأصواتهم لمرشحي حزب العمال، وإن كان بأعداد أقل كثيرًا مما سبق، بحلول عام 2005م. وعلى أي حال، تخلى ثاني خليفة لبلير في رئاسة الحزب، وهو إد ميليباند، بهدوء عن هذه المحاولة لتغيير اسم الحزب.

وحتى أولئك الذين كان اهتمامهم ينصبُّ طوال الوقت على السياسة الداخلية، لا يستطيعون الابتعاد عن المسرح الدولي؛ فمعظمهم يعود إليه سريعًا للاستمتاع به. فوفق ما ذكر هارولد ماكميلان- رئيس الوزراء البريطاني الذي عاصر كلًّا من دوايت أيزنهاور (في أواخر أيام رئاسته)، وجون إف كنيدي في الولايات المتحدة، والجنرال شارل ديجول في فرنسا، ونيكيتا خروشوف في الاتحاد السوفييتي، والمستشار كونراد أديناور في ألمانيا الغربية- ساخرًا أنه كان (سياسيًّا) في الوطن، و(رجل دولة) كلما ذهب إلى الخارج[35]. (وقد عبر هاري ترومان عن ذلك بطريقة مختلفة، وإن لم تكن أقل سخرية، عندما قال: إن «رجل الدولة سياسي ميت»)[36].

القيود على الرئاسة الأمريكية

إن أحد أسباب كون تعبير (إضفاء الصبغة الرئاسية) تعبيرًا مضللًا عندما يستخدم لوصف دور رؤساء الوزراء في الأنظمة الديموقراطية النيابية، هو أن أشهر نظام رئاسي على الإطلاق؛ نظام الولايات المتحدة الأمريكية، يضع قيودًا داخلية على من يتولى منصب الرئاسة أكثر صرامة من تلك القيود التي على سلطة معظم الوزراء الأوروبيين؛ وذلك- في المقام الأول- نتيجة لصرامة الفصل بين السلطات الأمريكية. فضلًا عن أن هناك دورة انتخابية مختلفة لكل من الرئاسة والمجلس التشريعي، وهو ما يعني أن الكونجرس يمكن أن يكون تحت سيطرة حزب آخر غير حزب الرئيس، وفي بعض الأحيان، عند استجابة الكونجرس لضغوط وجماعات ضغط مختلفة. لم يكن لدى أغلبية المجلس التشريعي التي تنتمي إلى حزب الرئيس أي ضمان أن الرئيس سيفعل ما يريد. ولكن، في السنوات الأخيرة، كان الانقسام بين الحزب الممثل في البيت الأبيض، وذاك الذي يسيطر على مجلس النواب، قد أصبح قيدًا كبيرًا على السلطة الرئاسية أكثر مما كان في الماضي. وينتج هذا عن ارتفاع في التحزب الشديد، مع قلة أعضاء الكونجرس من المستقلين.

إن السلطة السياسية المستقلة التي تتمتع بها المحكمة العليا، والتي ترغب- بناء على أسس قانونية ظاهريًا- في ضرب القرارات الرئاسية أو التشريعية التي يدعمها الرئيس، لهي أيضًا عائق قضائي أكبر من معظم ما يجب على رؤساء الوزراء التعامل معه. وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي هو تجسيد للسلطة التنفيذية المركزية بصورة لم يصل إليها أي رئيس وزراء في الأنظمة الديموقراطية النيابية، فإن حجم الحكومة الفيدرالية الهائل وتعقيدها يجعل من الصعب على الرئيس تحديد سياسة الحكومة. وقد نوقشت بالتأكيد مسألة أن «هيئة موظفي البيت الأبيض تعد المؤسسة الوحيدة في الحكومة الفيدرالية التي يستطيع الرئيس أن يضفي عليها طابعه الخاص، والتي يتوقع منها الولاء وتحمل المسؤولية»[37].

ويلاحظ هارولد سيدمان، وهو موظف سابق في الحكومة الأمريكية تحول إلى باحث، أنه حتى لو كان أي رئيس أمريكي لا يحب أعضاء حكومته، ولا يتفق معهم، ويشك في ولائهم له، فإنه «لا يمكنه تقويض سلطتهم دون أن يضعف سلطته». ويضيف سيدمان:

> يعلم من يشغل (أقوى المناصب نفوذًا على وجه الأرض) الحقيقة المرة: وهي أن الأساس الدستوري لسلطته التنفيذية ضعيف للغاية: وهي سلطة تعيين موظفي الولايات المتحدة. وقد تتطلب سلطة التعيين كمًّا كبيرًا من المؤهلات، حتى تحدد حرية تصرفه إلى حد بعيد. ومع أنه يمكنه فصل موظفين يؤدون مهام إدارية، لكن سلطاته محدودة: إذ إن فصل موظف كبير هو معيار للملاذ الأخير الذي يمكن اللجوء إليه فقط تحت الاستفزاز الشديد[38].

وقد اتضحت القيود المفروضة على سلطة التعيين إلى حد بعيد عندما واجه بيل كلينتون صعوبة في تعيين نائب عام مساعد لحقوق الإنسان عام 1993م؛ فقد كان اختياره الأول لاني غوينير، الأستاذة بجامعة بنسلفانيا، التي كانت إحدى زميلاته في كلية الحقوق بجامعة ييل. وسرعان ما اتضح أن هناك اعتراضًا كبيرًا عليها من داخل مجلس الشيوخ. فكان الأفضل الإحجام عن ترشيحها بدلًا من أن تعاني الهجوم عليها مدة طويلة، فتخلى كلينتون عن الفكرة، ثم كان مرشحه التالي للمنصب نفسه، محاميًا أفريقيًّا أمريكيًّا آخر

هو جون بايتون، الذي واجه أيضًا معارضة من داخل الكونجرس، فانسحب هو نفسه من الساحة. (وفي النهاية)، كما يذكر كلينتون، رشَّح ديفال باتريك؛ «وهو محامٍ أفريقي أمريكي بارع آخر، يتمتع بخلفية قوية تتصل بحقوق الإنسان»، وقد «نجح في مهمته. لكن ظل كلينتون نادمًا على أنه فقد صداقة غوينير»[39].

أما باراك أوباما فواجهته مشكلة أخيرًا: عندما حاول ملء منصب حكومي أكبر بكثير. وكان اختياره الأول لخلافة هيلاري كلينتون في منصب وزير الخارجية عام 2013م هي سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة (التي كانت مستشارته للسياسة الخارجية لوقت طويل)، سوزان رايس. لكن معارضة الجمهوريين الشرسة دفعته إلى الموافقة على سحب ترشيحها على مضض[40]، وهذه عينة صغيرة من القيود المفروضة على ما يعد أحد أهم صلاحيات الرئيس؛ وهي (سلطة تعيين موظفي الولايات المتحدة).

ولا شك في أن هناك سلطات أصبحت في السنوات الماضية حقًّا للحكومة المركزية عمومًا في الولايات المتحدة: مثل السلطات المخولة لها في الأنظمة الديموقراطية الأوروبية، إن لم تكن أكبر منها، ولكن بالنظر إلى الأعوام المئة الماضية أو يزيد، يكون من التبسيط المخل أن نرى أن رئيس السلطة التنفيذية في أمريكا يتبع صعود منحنى السلطة المتزايد داخل الحكومة؛ فقد كان تيودور روزفلت يتمتع بهيمنة أكبر من رؤساء ما بين الحربين العالميتين مثل وارين هاردينج وكالفن كوليدج وهربرت هوفر. أما فرانكلين دي. روزفلت، خليفة هوفر، فقد أحدث قدرًا أعلى مفاجئًا في السيطرة الرئاسية بسبب حنكته السياسية والقبول الشعبي الذي يتمتع به، فكان هو أول من استغل الإذاعة لتكون وسيلة للتأثير في الرأي العام (بأحاديثه العاطفية) بالغة التأثير. وكان له أسلوب يفيض بالثقة بالقيادة، لكن ما صنعه من تأثير مباشر كان يعتمد أيضًا على أفعال ملموسة. ومن بينها خطاب التنصيب الرائع، ودعوة الكونجرس لجلسة طارئة، ومعالجته للأزمة المادية. كان حساسًا للمزاج العام، ودقيقًا في اختيار توقيت مبادراته، ورئيسًا قويًّا بصورة استثنائية. وقد استغل حقه

في الرفض (الفيتو) استغلالًا شديدًا*، وفعل ذلك كثيرًا؛ حتى إنه بحلول نهاية ولايته الثانية بلغت مرات استخدامه لحق الرفض «أكثر من 30% من الإجراءات التي لم يسمح بها رؤساء الجمهورية من عام 1792م»[41].

ولمدة طويلة شاع افتراض أن مرحلة رئاسة روزفلت هي التي دشنت زيادة دائمة في سلطة ما سمي بعد ذلك (بالرئاسة الحديثة)، وكان في طليعتها ما يرجع بصفة عامة إلى أواخر الثلاثينيات والرئاسة الثانية لفرانكلين روزفلت، وكانت هذه المرحلة بالذات هي التي تجاوز فيها روزفلت قدراته بمحاولة مد زمن عضوية المحكمة العليا لتغيير التوازن السياسي داخلها. فبعد فوز روزفلت بأغلبية ساحقة في عام 1936م، بدا أنه قد وصل إلى ذروة نفوذه، فحاول زيادة عدد أفراد المحكمة لكي يضيف القضاة المؤيدين لسياسات (العقد الجديد)، فلم يخفق في تمرير القرار وحسب، بل أيضًا عزز نشأة تحالف من المناهضين لأجندة روزفلت الداخلية. ويذكر أحد المتخصصين البارزين في شؤون الرئاسة الأمريكية:

> أن بعض أعضاء الكونجرس، الذين اختلفوا مع فرانكلين روزفلت في عام 1937م، لم يمنحوه درجة الولاء نفسها التي كانوا عليها في رئاسته الأولى مرة أخرى مطلقًا، كذلك نتج عن الخلاف انقسامات بين الإصلاحيين من أطياف متعددة، وتقويض دعم الحزبين (للعقد الجديد)، وتأكيد شكوك الجمهوريين التقدميين في أن المؤيدين (للعقد الجديد) لديهم الرغبة في تعظيم الذات وفي تركيز السلطة في واشنطن[42].

أما ترومان- وفق ما أشرنا إليه في الفصل الأول- فقد منح وزراء حكومته ثقة أكبر مما كان يفعل روزفلت عادة، وكان بصفة عامة أكثر دعمًا لهم. وكان خليفته، دوايت دي. أيزنهاور، أيضًا صانع قرار أقل سيطرة من روزفلت، وكان أكثر استعدادًا من روزفلت لنقل

---

* عندما يقدم الكونجرس للرئيس قانونًا ليوقع عليه، يكون للرئيس خيار رفضه، لكن يمكن تجاوز رفض الرئيس إذا وافقت عليه غرفتا الكونجرس بأغلبية الثلثين لإسقاط (فيتو) الرئيس. وفي الحقيقة إذا وجد الفيتو بالفعل فإنه يمكن أن يؤدي إلى المساومة بين جهات الحكومة المختلفة لتجنب الفيتو الرئاسي. مع ذلك، يحمل استخدام الفيتو أخطار؛ لأن الأمر يتوقف على انحياز الرأي العام لأي من الطرفين: فالرئيس الذي يحظى بشعبية في وقت ما، مثلما كان روزفلت، يمكنه استخدام الفيتو أكثر بكثير من الرئيس الذي لا يتمتع بشعبية.

مسؤولياته إلى مرؤوسيه، وللوثوق بهم. وكان عمل أيزنهاور في الحرب العالمية الثانية، الذي كان يشمل قدرًا كبيرًا من الدبلوماسية، قد منحه إعدادًا أفضل لا نظير له لدوره العالمي، لا يحظى به الرؤساء الذين ينتقلون مباشرة من حكم الولايات إلى البيت الأبيض: فعلى سبيل المثال، عندما كان نظراؤه الأجانب هم رئيس فرنسا شارل ديجول، ورؤساء وزراء بريطانيا ونستون تشرشل وأنطوني إيدين وهارولد ماكميلان، كان في كل حالة من هذه الحالات يتعامل مع أناس عرفهم في أثناء الحرب، مع ذلك، سمح أيزنهاور لوزير خارجيته، جون فوستر دالاس، بمساحة كبيرة للمناورة. وقد وصف تشرشل دالاس، المكروه إلى حد بعيد في أوروبا الشرقية، بأنه «رجل ضيق الأفق، وفقير الخيال، ويصعب فهمه، ومتبلد المشاعر»، ووصفه في مناسبة أخرى بصورة أكثر بلاغة بأن «اسمه مشتق من ضيق الأفق»[43] *.

السلطات الرئاسية وأساليب القيادة - الحالة الأمريكية

يمكن أن تكون المحكمة العليا عقبة حقيقية في طريق طموحات الرئيس، وذلك ما اكتشفه ترومان في أثناء الحرب الكورية: عندما منعته المحكمة من التأميم المؤقت لصناعة الحديد والصلب التي كانت تمر في ذلك الوقت بخلافات صناعية ضخمة. ولكنها تضيف، في بعض الأحيان وفي أفضل أحوالها، بريقًا للرئاسة، وهذا بالتأكيد ما حدث مع دوايت أيزنهاور: إذ كان يتمنى تجنب الصراع حول الحقوق المدنية، وقَبِل على مضض، وليس بترحاب، حكم المحكمة العليا الفارق في قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا عام 1954م، الذي قضى بعدم الفصل العنصري في المدارس، وأنذر بصراع بين الحكومة الفيدرالية ومدارس الولايات الجنوبية التي كانت ترغب في الاحتفاظ بالفصل العنصري وعدم المساواة في التعليم. وكانت القوة الدافعة للدعم الفيدرالي للحقوق المدنية هي

---

* عبر تشرشل عن ذلك بالإنجليزية في تورية استخدم فيها مشتقات صفات المقارنة، مستغلًا تشابه حروف اسم دالاس مع صفة ضيق الأفق Dull، Duller، Dulles، فكانت صورة بلاغية ساخرة، تظهر ما اشتهر به تشرشل من سرعة بديهة وقوة ملاحظة وخفة ظل. (المترجمة)

النائب العام في عهد أيزنهاور، هربرت براونيل، وأشد قضاة المحكمة العليا حسمًا، وعلى رأسهم الجمهوري الليبرالي إيرل وارين، الذي رشحه أيزنهاور نفسه.

وفيما يتعلق بالحقوق المدنية- وتحديدًا حقوق الأمريكيين السود- يشير آخر كُتَّاب سيرة أيزنهاور والمتعاطف معه، جيم نيوتن، إلى أن «سجل أيزنهاور في هذا المجال يعكس انتصارًا لأسلوب القيادة على الاقتناع الشخصي؛ فقد ترك لبراونيل القياد ووثق به»، ومن ثم فعندما كان أيزنهاور «يحجم أحيانًا، كانت الإدارة تتقدم على رغم تحفظاته الشخصية»[44].

ومع أن حكم المحكمة العليا سبب رد فعل عنيفًا في الولايات الجنوبية، وهو ما أخاف أيزنهاور، فإنه صمم على تنفيذ القانون الفيدرالي. وعندما حاول حشدٌ من المؤمنين بسيادة البيض منْعَ الطلاب السود من الحضور في مدرسة في ليتل روك بولاية أركنساس، استدعى العمدة وودرو ويسلون مان، قوات الجيش الفيدرالية (لاستعادة الهدوء والنظام)، وقد تخطى حكومةَ الولاية عمدًا؛ لأنه كان على وعي تام بأنها تؤيد المعارضة العنيفة للدمج (عدم الفصل العنصري) تأييدًا تامًا. وكان رد فعل الحكومة الفيدرالية أشد تقبلًا إلى حد بعيد.

فبالإضافة إلى التزامه بسيادة القانون، كان أيزنهاور واعيًا تمامًا إلى أي مدى يمكن أن تخسر أمريكا سمعتها دوليًا عندما تنتشر صور في جميع أنحاء العالم بها مجموعة من البيض يؤذون تلاميذ سودًا لم يفعلوا أكثر من تأكيد حقهم القانوني في الذهاب إلى المدرسة. فأرسل الرئيس قوات الجيش الفيدرالية، وساعد وجودهم على تنفيذ القانون. ووفق ما ذكر كاتب سيرة أيزنهاور، فإن «العنصريين الذين كان لديهم من الشجاعة ما يكفي لمواجهة طلاب مدرسة ثانوية عزل، تراجعوا أمام جيش الولايات المتحدة»[45].

وعلى الرغم من تنوع أساليب القيادة الرئاسية، وأن بعضًا منهم يجد وقتًا أطول من الآخرين لممارسة الأنشطة الترفيهية، فإنهم يشتركون في حقيقة أن كل رئيس أمريكي يمر بضغوط هائلة. فخلال القرن العشرين كانت الولايات المتحدة قوة كبرى، ثم إحدى (أكبر قوتين)، ثم بعد ذلك، عقب تفكك الاتحاد السوفييتي، أصبحت بلا جدال أكثر دول العالم

تأثيرًا من الناحية السياسية، وأكبر قوة عسكرية. وفي حين يواجه الرؤساء الأمريكيون قيودًا حقيقية على سلطاتهم عبر أنحاء العالم، وأحيانًا يدهشهم هذا، فإن قراراتهم السياسية الدولية تنزع لأن يكون لها أهمية أكبر من قرارات نظرائهم من الدول الأجنبية، وربما شعروا جميعًا- دون شك- بأحقية كلام أيزنهاور عندما عبَّر، بعد تعرضه لأزمة قلبية حادة، عن سخطه على المهن الطبية في خطاب إلى أحد أصدقائه، فكتب له: «علي أن أتحاشى المواقف كلها التي يمكن أن تؤدي إلى انفعالات مثل الغيظ والإحباط والقلق والخوف، وقبل كل شيء: الغضب»، وأضاف: «عندما يعطيني الأطباء هذه التعليمات، أقول لهم: (ماذا تظنون رئاسة الجمهورية؟)»[46].

ومن بين من تولوا الرئاسة بعد فرانكلين روزفلت، ربما كان الوحيد الذي تمتع بالقدر نفسه من السلطة هو ليندون بي. جونسون، وذلك في السلطة التنفيذية، أما عن الجهات الحكومية الأخرى فقد كان مثل روزفلت، وإن كان ذلك خلال مدة أقصر كثيرًا، وبقبول شعبي أقل إلى حد بعيد*. وقد وصف جونسون أحدُ كبار كُتَّاب سيرته بأنه «أشد مشرعي القوانين الرئاسية توجهًا في القرن العشرين»، حتى إنه فاق روزفلت الذي كان يتسم بالنشاط المفرط[47]، وكان جونسون يتخذ قرارات خطِرة بشكل شخصي في السياسة الخارجية أيضًا، وإن كانت نتائجها الإيجابية أقل كثيرًا من نتائج قرارات روزفلت. وفي النهاية طغت الخسائر الفادحة في الأرواح الأمريكية على إنجازات جونسون على المستوى المحلي، وخسائر فيتنامية أفدح، في حرب لا لزوم لها خسرتها الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن جونسون كان يرى في تورط الأمريكيين في فيتنام كأسًا مسمومة ورثها عن كنيدي، فقد كان يرى أيضًا أنه لكون الولايات المتحدة التزمت هناك، فلا يجوز أن تُهزم[48].

---

* في حين كان لروزفلت أتباع أكثر من جونسون، لم يخل سجله من الأعداء أيضًا؛ إذ يفترض أن النادي الريفي في كونيتكت قد حظر ذكر اسمه في التعليمات الاحترازية للوقاية من السكته الدماغية، وفي كنساس اختفى رجل في قبو منزله وأعلن أنه لن يخرج قبل خروج روزفلت من منصبه، مع أنه قبل أن تأتيه الفرصة للظهور مرة أخرى، انتهزت زوجته الفرصة وفرت مع بائع متجول.

وُصفت مرحلة رئاسة رونالد ريغان بأنها مرحلة (التفويض الأقصى)، الذي نجح عندما قام بتعيين أناس يتمتعون بكفاية عالية ومهارات سياسية قوية، وأبرز مثال على ذلك هو جورج شولتز وزير الخارجية. لكن الأمر (تحول إلى كارثة) في صورة أشخاص مثل دونالد ريغان، وجون بوينتديكستر وأوليفر نورث[49].

وكان تاريخ ريغان بوصفه ممثلًا سينمائيًا، قد أثار الشكوك في كفاءته للرئاسة، على الرغم من شفاعة حكمه لولاية كاليفورنيا له. لكن استجابته- حين قاربت أيام رئاسته الثانية على الانتهاء- بدت وكأنه يقول: «مرت علي أوقات في هذا المنصب كنت أتساءل فيها كيف كان يمكن أن أؤدي هذه الوظيفة لو لم أكن ممثلًا»[50]. وبصفة عامة ثمة اتفاق على أن ريغان كان يتصرف في المظاهر الاحتفالية للرئاسة بثقة شديدة، وكان أيضًا يتمتع بالقدرة على التواصل الفاعل في الخطب المعدة سابقًا، لكن قدراته تلك كانت أقل بكثير في المؤتمرات الصحفية المفتوحة؛ فكان يعجز تمامًا حين تنقصه المعرفة التفصيلية. وفي حديث له عام 1984م، قال ريغان: «كان فرانكلين روزفلت وكنيدي وتيدي روزفلت يحبون منصب الرئاسة ومنصته الرائعة، وأنا كذلك»[51].

كان ريغان يركز في قضايا قليلة كبرى يشعر بها بقوة، وكان أبرزها الإعفاء الضريبي، وتعزيز مبادرته للدفاع الإستراتيجي، ومساعدة العصابات المناهضة للشيوعية في أمريكا الوسطى، وخوض الحرب الباردة خطابيًا وعبر زيادة الإنفاق على الدفاع. وفي الوقت نفسه يبحث عن زعيم سوفييتي يمكن أن يبدأ حوارًا معه. وكان- من ناحية المبدأ- مؤيدًا للحكومة الصغيرة، وخفض الضرائب، والميزانيات المتوازنة. لكن أن يكون قد حقق أيًا من هذا. فذلك محض خيال: إذ أفادت تخفيضات الضرائب الأثرياء في الأساس، وجزء منها للدخل للقومي، وظلت ضريبة الدخل الفيدرالية ثابتة طوال الثمانينيات. وأما بالنسبة إلى (الحكومة الصغيرة) فقد وُظِّف عدد من الناس في الحكومة الفيدرالية بحلول عام 1989م أكبر مما كان عام 1981م. وبعد أن ورث عن إدارة كارتر ميزانية فيدرالية حظيت بالسخرية لعيوبها، ورَّث ريغان عيوبًا هائلة لخليفته جورج دبليو بوش[52].

وكان ريغان، في معظم القضايا، (غير ملم بالتفاصيل على نحو استثنائي)، وكثيرًا ما كان على معاونيه، حتى المقربين منهم، تخمين ما يريد عمله[53]. وكان محظوظًا فيما يتصل بواقعتين؛ كانت الأولى عندما شهدت الثمانينيات هبوطًا حادًّا في أسعار النفط، فكان ذلك لمصلحة الاقتصاد الأمريكي وسبب خسائر لاقتصاد الاتحاد السوفييتي، وكانت الثانية هي ظهور ميخائيل غورباتشوف زعيمًا سوفييتيًا في أوائل رئاسة ريغان الثانية، وكانت العلاقات مع الخصم السوفييتي أيام رئاسة ريغان الأولى تسير من سيئ إلى أسوأ، ولم يكن لصعود غورباتشوف المفاجئ، بعد وفاة ثلاثة من الزعماء السوفييت كبار السن على التوالي، أي تأثير في سياسات ريغان.

مع ذلك، وكما كان نابليون يحب الجنرالات المحظوظين، قرر ملايين الأمريكيين أنهم يحبون الرئيس المحظوظ، وقد صنع ريغان أيضًا بعضًا من حظه، لكن هذا الحظ جاوزه قليلًا إذ أصيب في محاولة اغتيال عام 1981م، ثم ارتد إليه إذ إنها أخطأت قلبه، وكان قوله لزوجته: «حبيبتي، نسيت أن أحني رأسي» [ليتفادى الرصاصة]، وما قاله للفريق الطبي في أثناء نقله على السرير المتحرك إلى غرفة العمليات: «أتمنى أن تكونوا جميعًا جمهوريين»، زاد شعبيته وأكد خفة ظله.

وكان سحر ريغان وتفاؤله، اللذان قدَّرهما كثير من الأمريكيين، قد خدماه إلى حد بعيد عندما صدَّق على صفقة كان يبدو أنها ازدواجية، ثم تقرر تجاهلها بوصفها خطأ غير مقصود. وباعتراف الجميع، شهدت (قضية إيران والكونترا) انهيار معدلات قبول ريغان إلى 47%، لكن ذلك لم يكن مستوى تأييد سيئًا في تلك الظروف؛ إذ كان أفضل كثيرًا مما كان عليه ريتشارد نيكسون الذي كان يفتقر إلى الجاذبية، عند اقتحام ووترجيت والتستُّر عليه، إذ عُدَّت مخالفته بصورة أو بأخرى أقل وطأة. ذلك أن ريغان كان قد أمر بإرسال أسلحة سرية إلى إيران بغية أن يؤدي ذلك إلى تحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران، وتقدم أوليفر نورث (بفكرة جيدة) لإعادة الشحن إلى الإيرانيين، واختلاس الأرباح لدعم الكونترا في نيكاراجوا[54]، ولم يكن المشروع ضد القانون وحسب، وإنما كان عملًا أخرق

أيضًا. ولم تذهب الأسلحة غير القانونية إلى الإيرانيين (المعتدلين)، بل إلى المتشددين الذين كانوا يؤيدون خطف الرهائن الأمريكيين في المقام الأول[55].

ولكن هذا الحدث الذي لا سند له تلاشى أمام الإنجاز الكبير المتمثل في الدور الذي قام به ريغان في إنهاء الحرب الباردة في النصف الثاني من الثمانينيات، فور وصول الزعيم السوفييتي إلى المشهد الذي كان «يستحيل العمل معه»، بعبارة مارجريت تاتشر. وإن فكرة أن ريغان تمكن من أن يأخذ جولة ودية إلى جانب الأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي في رد سكوير، أو أن يلقي خطابًا بالغ الأثر ولاقى قبولًا واسعًا أمام طلاب جامعة موسكو الحكومية، واقفًا تحت صورة مؤطرة لفلاديمير لينين، كان هذا يمكن أن يعد عبثًا في عام 1980م. ومع أن هذه الأمور حدثت في صيف عام 1988م، كانت شعبية ريغان، في التحليل النهائي، منذ رئاسته وفي أثنائها على حد سواء، هي شهادةٌ أخرى على أهمية أن يكون الزعيم السياسي قادرًا على استخدام العاطفة والمشاعر، ما دام لها أثر أقوى من معظم المناقشات المنطقية.

إذا كان أحد معايير الرئاسة الناجحة هي الشعبية بعد ولايتين رئاسيتين، فإن بيل كلينتون جدير بأن يكون أكثر الرؤساء نجاحًا في النصف الأخير من القرن. وهذا ليس مقياسًا مرضيًا تمامًا للحكم؛ لأن تقديرات استطلاعات ترومان. المرتفعة والمنخفضة، كانت منخفضة بصفة خاصة في آخر عامين له في الرئاسة، ومع ذلك زادت شعبيته بمرور الزمن[56]. أما بالنسبة إلى كلينتون، فلم يكن (قويًا) بالمعنى الذي يوصف به ليندون جونسون، لأن تأثيره في الكونجرس كان أقل إلى حد بعيد، وفي معظم الأحيان كان يواجه عداوة لا تهدأ من الأغلبية الجمهورية، وعلى رأسها نيوت جينجريتش، وكان يستحيل التغلب على جينجريتش، لكن كلينتون أخفق أيضًا في إنشاء علاقات جيدة مع الخبير الديموقراطي دانيال باتريك مونيهان، عندما كان مونيهان لا يزال يرأس لجنة الشؤون المالية في الكونجرس[57]. ففي ولاية كلينتون الأولى، تحول تشريع الرعاية الصحية الأساسي- الذي أوكل إلى زوجته هيلاري مهمة إعداد تفاصيله- إلى كارثة، وكان كلينتون في السياسة الخارجية

مرتبكًا، لكنه حقق نجاحًا أكبر بكثير في رئاسته الثانية، عندما أحدث تغييرًا تدريجيًا في الشأن الداخلي عن طريق الكونجرس. وفي حين كان يحمي برامج مثل ميديكيد (الذي وفر حماية للفقراء، في حين كان ميديكير، الذي حظي بدعمه أيضًا، يستفيد منه الطبقة المتوسطة بصفة أساسية) فقد استطاع أن يترك لخليفته هدية هي الميزانية المتوازنة.

واجه كلينتون، منذ عام 1998م تحديدًا، وبعد الكشف عن موضوع مونيكا لوينسكي، هجومًا شديدًا عن طريق اهتمام لا يتوقف بحياته الشخصية من وسائل الإعلام، ومن خصومه من الجمهوريين، ومن عدوه اللدود كينيث ستار، المدعي الخاص، (أو عدوّه الخاص)، ومع ذلك أنهى كلينتون رئاسته الثانية بأعلى معدلات القبول الرئاسي في ختام رئاسة ثانية منذ كنيدي وقت اغتياله[58]، وقد جمع كلينتون بين الذكاء والفهم المثير للإعجاب لتفاصيل السياسة، والمهارة الفائقة في الحديث وفي إدارة الحملات، وكان يتمتع بالقدرة على إشاعة التفاؤل، ولديه قبول عاطفي ووجداني، وهذا ما كان يفسِّر دائمًا ليس صمود رئاسته (أمام محاولات عزله) وحسب، بل أيضًا شعبيته عندما كان يتعرض لهجوم عنيف متواصل من الصحافة، إذ كان تركيزه في الاقتصاد والإحساس بالرخاء الاقتصادي في الولايات المتحدة في التسعينيات، أكبر داعم لشعبيته. لكن رئاسته التي جاءت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مباشرة كانت أيضًا إحدى الفرص الضائعة. ويختتم جو كلاين، كاتب سيرته الشخصية المتعاطف معه في الأساس، تقويمه له بمجاملة غير مباشرة فيقول: «يظل هو السياسي الأكثر إقناعًا في جيله، بلا مبالغة»[59].

إن القيود المفروضة على الرئيس الأمريكي، واختلاف علاقات القوة من رئيس لآخر، والتبسيط الشديد في رؤية الزيادة الخطية في السلطة الرئاسية داخل النظام، لا تحمل أهمية في ذاتها، بل إنها تضع أساسًا للتحذير من (إضفاء صفة الرئاسة) وسيلةً لوصف الارتفاع المتوقع في سلطة رؤساء الوزراء في الأنظمة الديموقراطية البرلمانية. والسبب الآخر في أن هذا تعبير مضلل عند التطبيق هو أنه في العديد من أنظمة السلطة التنفيذية المزدوجة القائمة الآن، هناك اختلاف شديد في توزيع السلطة بين الرئيس ورئيس الوزراء؛

ففي بعض الدول، ومنها فرنسا، نجد أن الرئيس هو الشريك الأكبر في تحديد السياسات، مع أن هذا ينطبق على السياسة الخارجية أكثر مما ينطبق على السياسة الداخلية، وفي دول أخرى، ومنها ألمانيا وإسرائيل وأيرلندا، يكون المستشار في حالة ألمانيا، ورئيس الوزراء في حالة إسرائيل، والتاوسيتش (رئيس الوزراء) في حالة أيرلندا، هو رئيس الحكومة بلا منازع. في حين أن الرئيس، بوصفه رئيسًا للدولة، يتمتع بمكانة كبيرة، لكن بلا سلطة تذكر.

سلطات رئيس الوزراء وأساليب القيادة - الحالة البريطانية

إذا انتقلنا إلى الحالة الرئيسة الأخرى التي سنتناولها في هذا الفصل (إلى جانب الولايات المتحدة): أي المملكة المتحدة، فسيكون في الأمر تبسيط شديد أيضًا إذا نظرنا إلى السنوات المئة الماضية أو يزيد، لنرى أن رئيس السلطة التنفيذية يتبع منحنى تصاعديًّا لسلطة رئاسة الوزراء، وقد كان به تعرجات كثيرة. فإذا أخذنا الرؤية الشائعة بأن رئيس الوزراء القوي هو الذي يتدخل كثيرًا في مختلف المجالات السياسية، ويفرض إرادته (أو تفرض إرادتها) على زملائه، ويتخذ قرارات مهمة عديدة بمفرده، يكون ديفيد لويد جورج، ليس فقط في أثناء الحرب العالمية الأولى، وإنما أيضًا حين كان رئيسًا للحكومة التي تلتها، أقوى كثيرًا من أيٍّ من رؤساء الوزراء الثلاثة (آرثر بونار لو، ورامزي ماكدونالد، وستانلي بولدوين) الذين تولوا هذا المنصب بين استقالته عام 1922م، وتولي نيفيل تشامبرلين رئاسة الوزراء عام 1937م.

عندما رغب لويد جورج في التوصل إلى تسوية سياسية واقتصادية مع النظام الشيوعي الجديد في روسيا، أخذ معه لورد سوينتون، وكان آنذاك وزير التجارة الخارجية، بدلًا من لورد كورزون، الذي كان يُفترض أنه سيجري المفاوضات بوصفه وزير الخارجية، والذي كان من حقه، على أقل تقدير، أن يكون حاضرًا، وإذ أدرك سوينتون ذلك، قال للويد جورج ذات يوم: «لو كنت تعاملني بالطريقة التي تعامل بها كورزون، كنت سأستقيل، ولا أفهم لماذا لا يستقيل كورزون»، فأجاب لويد جورج: «لكنه يعرف السبب، دائمًا. فهناك مبعوثان في وزارة

الخارجية: أحدهما كسيح ويأتي ومعه استقالته، والآخر بطل في العدو، يسبقه دائمًا»[60].
كان كورزون يحب المنصب إلى حد أنه لا يمكن أن يتخلى عنه طوعًا. وكانت غطرسته تعني أنه لم يكن محبوبًا كثيرًا، ليس من لويد جورج وحسب، بل أيضًا من زملائه المحافظين في الائتلاف الحكومي، لذلك اكتفى بالتصريح بمشاعره لزوجته وأصدقائه المقربين؛ فقد كتب إلى زوجته، ليدي كورزون، يشكو لويد جورج قائلًا: «تعبت جدًّا من محاولة التعامل مع هذا الرجل؛ فهو يريد أن يكون وزير خارجيته خادمًا. بل أقرب إلى عبدٍ كادح...»[61].

حقق لويد جورج هيمنته بمزيج من الدهاء وقوة الشخصية الشديدة. وحتى في مجلس الوزراء الذي كان يضم شخصيات بارزة، لم يبد أن أحدًا كان ينافس براعة رئيس الوزراء، حتى نيفيل تشامبرلين، رئيس الوزراء من عام 1937م إلى عام 1940م، لم يكن يتمتع بأي قدر من تألق لويد جورج. وإذ لم يعش لويد جورج قط في خوف من بروز شخصيات قوية أخرى، فقد استبعد تشامبرلين من حكومته أي شخص قادر على النقد؛ فلم يكن هناك مكان لونستون تشرشل أو ليو أميري أو هارولد ماكميلان الذين كانوا يعارضون آراءه.

كان تشرشل في أواخر عام 1936م، لا يزال يفقد ثقة معظم المحافظين بسبب موقفه المتطرف في الهند. وفقد وخسر مجددًا مكانة أخرى داخل مجلس العموم في ذلك العام بدفاعه عن إدوارد الثامن في أثناء أزمة تنازله عن العرش. (ولم يستطع فيلم (خطاب الملك) أن يبتعد كثيرًا عن الحقيقة التاريخية عندما صوَّر تشرشل بوصفه حليفًا قديمًا للملك جورج السادس. ولم يزد الاحترام المتبادل بين الرجلين إلا بعدما أصبح تشرشل رئيسًا للوزراء في عام 1940م)[62]. وفقد تشامبرلين وزير خارجيته أنطوني إيدين: عندما نفَّذ ما هدد كورزون فقط بفعله، وقدم استقالته بسبب الطريقة التي كان تشامبرلين يدير بها الدبلوماسية الشخصية: يقول سوينتون: «كان منصبًا يستحيل يومًا بعد يوم أن يبقى فيه وزير خارجية. لا سيما بالنسبة إلى شخص مثل إيدين؛ لديه هذا القدر من الحساسية فيما يتصل بمكانته وشعوره الشخصي بالكبرياء»[63]. ولكن تشامبرلين، حتى قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء، كان يعد نفسه الشخص القوي في الحكومة عندما كان وزيرًا للخزانة في عهدَي

ماكدونالد وبولدوين. وكان مرشحًا أن يكون ثالثهما، وقد بيَّن تعليق قاله لأخته في شهر مارس من عام 1935م أي نوعٍ من رؤساء الوزراء ينوي أن يكون: «كما سترين، لقد أصبحت نوعًا ما رئيس وزراء بالإنابة. لكن دون قوة رئيس الوزراء الفعلية، إذ علي أن أقول: «هل فكرت في ...»، أو: «ماذا ستقول»، في حين أنه سيكون من الأسرع أن أقول «ذلك ما يجب عليك عمله»[64].

تشرشل وأتلي

إن الفرق الأساسي بين السيد تشرشل والهرة، كما يقول مارك توين، هو أن الهرة لها تسعة أرواح فقط؛ فبكل قوانين معدلات الوفاة. كان يجب أن يموت السيد تشرشل مرات عدة: من الضحك أحيانًا، ومن الغضب أحيانًا، ومن الاحتقار أحيانًا، لكن موعد الجنازة في كل مرة لم يكن قد حان بعد، وكان القبر شاغرًا طوال الوقت. قد تهزمه للحظة، لكنك لن تستطيع قتله، ولقد مللنا من الحديث عن مأتمه يومًا بعد يوم... إن إخفاقاته هائلة، لكن طاقته العقلية وقوة شخصيته الدافعة الهائلة جعلت إخفاقاته أكثر تألقًا من نجاحات غيره من الرجال[65].

هذا ما كتبه الصحفي وكاتب المقالات إيه جي جاردينر، في كتاب صدر عام 1926م. في ذلك الوقت، كان تشرشل عضوًا مخضرمًا في حكومة المحافظين التي يرأسها ستانلي بولدوين. وقد وقف لأول مرة في البرلمان عام 1899م، وحقق نجاحًا فيه عام 1900م. وكان في البداية عضوًا في حزب المحافظين، ثم تحول إلى الحزب الليبرالي عام 1904م، وبحلول عام 1910م، شغل منصبًا وزاريًّا رفيعًا هو وزير الداخلية، وظل عضوًا في الحكومة منذ ذلك الحين حتى عام 1922م عندما سقطت حكومة لويد جورج الائتلافية. عاد بعدها مباشرة مرة أخرى إلى حزب المحافظين. وحين كتب عنه جاردينر بصورة متميزة، كان تشرشل وزيرًا للخزانة. وخلال حقبة الثلاثينيات، كان على خلاف مع قيادة حزبه، فلم ينضم للحكومة مرة أخرى إلا مع بداية الحرب العالمية الثانية في عام 1939م، وكانت القضية الأساسية التي

سببت الخلاف هي الهند؛ فقد اعترض تشرشل، سواء وهو عضو في الحكومة أو خارجها، على أي خطوات ولو مبدئية نحو الحكم الذاتي للهند. وهو موضوع كان يشعره بالقوة.

وفي النصف الثاني من الثلاثينيات، زاد انتقاده لسياسة الحكومة في تقديم أي تنازلات لألمانيا النازية، بأمل تفادي الحرب، وانتقد كذلك بحدة معاهدة ميونخ عام 1938م بين هتلر وتشامبرلين، التي أدت إلى تقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا. وعندما اجتاحت ألمانيا بولندا في سبتمبر من عام 1939م، وأعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا، أخفقت سياسة الترضية بصورة واضحة في منع صراع كبير، وشاع النظر إلى تحذيرات تشرشل بوصفها تبصرًا وبعد نظر. فدعاه تشامبرلين إلى الانضمام إلى وزارة الحرب بوصفه قائدًا للأميرالية [البحرية الملكية في إنجلترا] وهو منصب تولاه للمرة الأولى عام 1911م.

مع ذلك، هناك عنصر مصادفة في تولي تشرشل رئاسة الوزراء عام 1940م؛ إذ كان تشامبرلين لا يزال يحظى بتأييد أغلبية كبيرة من وزارة المحافظين، لكنه كان مكروهًا بشدة من الحزب المعارض الأساسي: حزب العمال. وفي صراع حاد مع سلفه بولدوين، عاملهم بازدراء، وعندما انتقدت أقلية مهمة من وزارة المحافظين تشامبرلين وسير الحرب، في مناظرة مجلس العموم في السابع والثامن من مايو عام 1940م، انتهزت معارضة حزب العمال الفرصة للحشد من أجل التصويت، فانخفضت أغلبية الحكومة من 213 إلى 81. وهو ما أضعف موقف تشامبرلين إلى حد كارثي، وكان من الواضح أنه لا بد من إعادة تشكيل الحكومة برئاسة شخص آخر. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو غريبًا في وقتنا الحاضر، فإنه ما دام لورد هاليفاكس، خليفةُ إيدين في وزارة الخارجية، يرغب في أن يتولى رئاسة الوزراء، فيمكن أن يكون المنصب له، هذا على الرغم من العيب الخطير في كونه من مجلس اللوردات وليس من مجلس النواب.

لم تنتخب وزارة المحافظين رئيسها حتى عام 1965م، وكان الميثاق الدستوري (الذي لا يزال معمولًا به) القاضي بأن الملك يطلب من شخص يمكنه أن يعتمد على دعم أغلبية في مجلس العموم لتشكيل الحكومة، قد ترك، عام 1940م، بعض حرية التصرف في يد الملك

جورج السادس، فأوضح الملك تفضيله لهاليفكس الذي كان اختيار تشامبرلين أيضًا، وكانت الدلائل كلها تشير إلى أن هاليفاكس مفضل أيضًا لدى معظم المحافظين من النواب. وقد كتب مؤرخ حزب المحافظين البارز، روبرت بليك: «بحلول شهر مايو من عام 1940م، كانت أقلية صغيرة في وزارة المحافظين ترى في تشرشل الأمل الوحيد في تطعيم الحرب بهدف وطاقة وابتكار، لكن كان ثمة بعض الشك في أن الحزب قد يختار هاليفاكس إذا أجريت انتخابات. غير أنه تحدث انتخابات. فتحولت المسألة إلى نصيحة للتاج [الملك] بدلًا من الاعتماد على القيادات...»[66].

لكن حزب العمال أوضح أنه لن يشارك في حكومة ائتلافية يرأسها تشامبرلين، وأعلن هاليفاكس صراحة أنه لا يرغب في رئاسة الوزراء؛ إذ كان يدرك أن مواهب تشرشل تناسب مهمة حشد الأمة أكثر من قدراته الشخصية[67]. فبدأ تشرشل بتشكيل حكومة ائتلافية بقوة من حزب العمال وبعض من الحزب الليبرالي. وأصبح زعيم حزب العمال، كليمنت أتلي، نائبه، يتولى رئاسة الاجتماعات عند غياب تشرشل، وكان نادرًا ما يغيب. وظل نيفيل تشامبرلين في الوزارة، وأيضًا رئيسًا لحزب المحافظين، لكن بحلول أواخر صيف عام 1940م، اشتد عليه المرض، فاستقال من الوزارة في أكتوبر وتوفي في الشهر التالي، واستطاع تشرشل، فقط بعد رحيل تشامبرلين، الجمع بين رئاسة حزبه ورئاسة الوزراء، وعن هذا الأمر يقول بليك: «لم يكن ثمة نقص في الحكماء الذين ينصحون تشرشل بأنه من الأفضل أن يحل محله في رئاسة الحزب شخص آخر لتوحيد الأمة، إن لم يكن متمسكًا بها، لكن تشرشل كان أكثر منطقية، فقد رأى مصير لويد جورج... ومن ثم قرر على الفور أنه يقبل رئاسة الحزب، وبعدها جعل منصبه رئيسًا للحزب، انتخابه بالإجماع، أمرًا واقعًا»[68].

كان تشرشل الشخصية المهيمنة في الحكومة. وكان مسؤولًا بصفة خاصة عن الدفاع والسياسة الخارجية، وقد اخترع لنفسه منصب وزير الدفاع وتولاه إلى جانب رئاسة الوزراء حتى لا يسأل أي شخص عن المسؤول في هذا الميدان. وشُكِّلت وزارة الحرب التي كانت تتكون في الأساس من خمسة أعضاء فقط، ثلاثة من المحافظين واثنين من العمال، زاد

عددهم بحلول عام 1945م إلى ثمانية، وكان يحضر اجتماعاتهم وزراء إذا أثيرت أمور مهمة تتصل بوزاراتهم. ثم استُكملت هذه الوزارة التي كانت أصغر من المعتاد؛ لأنها استمرت أيضًا وقت السلم، بمنظومة من اللجان الوزارية. وكان تشرشل في أيامه الأولى في منصب رئيس الوزراء يقرأ وثائق الوزارة بدأب أكثر مما كان يفعل بعد ذلك في أيام الحرب. ويذكر أمين سره الخاص، جون (جوك) كولفيل، أن تركيزه الأكبر كان في «الدفاع والشؤون الخارجية وسياسات الحزب»، والأقل في «المشكلات المحلية أو الجبهة الداخلية، إلا إذا أثارته أسباب عاطفية»[69].

وفي حين أن بعض جوانب رئاسة الوزراء التي تولاها تشرشل في زمن الحرب لا تزال موضع نقاش، لم يكن ثمة خلاف على قيادته الملهمة في تلك السنوات، وبحسب ما قاله الصحفي الإذاعي الأمريكي الشهير، إد مورو، الذي كان في لندن في أثناء الغارات الألمانية على المملكة المتحدة، فإن تشرشل «حشد اللغة الإنجليزية وأرسلها إلى المعركة». لم تكن بلاغة تشرشل وأسلوب حديثه، في كل من خطبه النيابية وأحاديثه الإذاعية، هي ما تحشد الناس وتعبئهم، بل هو- حسب عبارة الكاتب فيتا ساكفيل-وست- «ما وراء كلامه من دعم هائل للقوة والعزيمة»[70]. وإضافة إلى ذلك، أنشأ تشرشل في أثناء توليه القيادة في سنوات الحرب الخمس- على الرغم من نسبه الأرستقراطي- صلة وثيقة بالشعب الإنجليزي، حتى أولئك الذين يعيشون في مناطق الطبقة العاملة التي دمرها القصف في لندن وغيرها من المدن، ولم يصل إليها نواب الطبقة المتوسطة من أعضاء حزبه في الحكومة. وكان حصيفًا أيضًا، بالتشاور مع أتلي، في إعطاء المناصب الوزارية التي تحظى بتركيز كبير لاثنين من سياسيي حزب العمل البارعين من أصول اجتماعية متواضعة؛ إرنست بيفين وزير العمل في بداية حكومة تشرشل، وهربرت موريسون الذي كان منذ أكتوبر 1940م وزير الداخلية ووزير الأمن القومي[71].

كانت هاتان الشخصيتان البارزتان في حزب العمال- اللتان كان بينهما كره شديد متبادل- تحت أنظار الشعب أكثر من أتلي الذي كان عمله في الكواليس (بوصفه منسقًا،

ورئيسًا للجان الوزارية، بل ورئيسًا لوزارة الحرب نفسها عندما يكون تشرشل مريضًا أو خارج البلاد)، لكن كان للرجال الثلاثة على حد سواء أهمية خاصة بصفتهم أعضاء في الحكومة الائتلافية: فمنذ البداية كان أتلي النائب الفعلي لرئيس الوزراء، ثم حصل على هذا اللقب رسميًّا منذ عام 1942م، وكان المدير البارز سير جون أندرسون، (فايكاونت ويفرلي)، الذي أصبح في أواخر حياته المهنية رئيس وزراء مستقلًّا. أيضًا عضوًا أساسيًّا في الوزارة، وكان أبرز المحافظين في حكومة الائتلاف هو أنطوني إيدين الذي عاد إلى تولي وزارة الخارجية، التي استقال منها في عهد تشامبرلين، خلفًا لهاليفاكس في أواخر 1940م. وفي زمن الحرب أصبح الرجل الثاني في الحزب بعد تشرشل. مع ذلك، لم يكن ثمة أدنى شك في هيمنة تشرشل في زمن الحرب بوصفه رمز البلاد في الداخل والخارج، ومشاركته في تفاصيل العمليات العسكرية.

ولكن انشغال تشرشل الشديد بالإستراتيجية العسكرية، والتفاعل مع القيادات العسكرية العليا والقادة الأجانب، كان يعني أن السياسة الداخلية برمتها متأثرة بأتلي وبأعضاء حزب العمال في حكومة الائتلاف أكثر من تأثرها برئيس الوزراء. ومن بين زملائهم المحافظين داخل الحكومة، كان لآر إيه (راب) باتلر دور مهم، بوصفه مهندس قانون التعليم لعام 1944م، وعضوًا مهمًّا في لجنة إعادة الإعمار التي شُكلت عام 1943م، في آن واحد.

كان اهتمام تشرشل بالأجندة الداخلية متقطعًا في أحسن الأحوال، وقد أيدت ملاحظات كولفيل في هذا الشأن دراسة علمية حديثة أجراها روبرت كراوكروفت، الذي لم تصبغ أعماله لا بإعجابٍ بتشرشل ولا بأي ذرة تعاطف مع حزب العمال البريطاني، بل لقد وصف أتلي على نحو سخيف بأنه (ستالين إنجليزي) يمكن أن «ينجح في سياسات الاتحاد السوفييتي البيزنطية»[72]. ومع ذلك، بينت الدلائل التي أوردها كراوكروفت حدود سيطرة تشرشل على الحكومة (بصورة أكثر تفهمًا مما يسمح به الكاتب، مع أخذ الظروف في الحسبان). فمنذ عام 1943م، كان كبار أعضاء حزب العمال في الوزارة مسؤولين على

نحو متزايد عن التخطيط لإعادة الإعمار بعد الحرب، وبوضع أسس دولة الرفاهية، وكان على تشرشل التنازل عن كثير من سلطاته؛ فبعد أحد اجتماعات مجلس الوزراء في أكتوبر عام 1943م، شكا أن نائب رئيس الوزراء «دفعه من مكانه وأشبعه ضربًا»[73]، ولا يتفق ذلك مع الصورة الشعبية لتشرشل وأتلي؛ فشخصية كل منهما تختلف عن الآخر إلى أقصى حد، إذ إن أحدهما من بين أكثر السياسيين استعراضًا، والآخر أقل الناس توهجًا.

وإذا كان أتلي يدين بولاء واضح لكل مؤسسة ينتمي إليها- ومنها، بالتأكيد، الحكومة الائتلافية- فإنه لم يكن خصمًا ضعيفًا قط. وكان شديد التمسك بالإجراءات؛ ففي بداية عام 1945م، كتب على الآلة الكاتبة بأصبعين فقط خطاب احتجاج من ألفي كلمة إلى تشرشل، وقد فعل ذلك بنفسه حتى يظل نقده محصورًا بينهما فقط. كان هذا خطابًا بالغ الطول من أتلي الذي قيل عنه بحق إنه لن ينطق مطلقًا بأي كلمة ما دام الصمت سيؤدي الغرض، فقد لاحظ أنه كان (أمرًا استثنائيًا تمامًا) بالنسبة إلى تشرشل أن يقرأ التقارير النهائية للجنة الوزارة عندما تذهب هذه الأوراق إلى مجلس الوزارة، ومن ثم يهدر نحو نصف الساعة أو يزيد «في شرح ما يمكن أن يكون قد فهمه من قراءة الأوراق في دقيقتين أو ثلاث»، بالإضافة إلى أنه: «ليس من النادر أن تجذب عينيك عبارة تبعث مقالًا طويلًا عن موضوع مهم ولا ترتبط بالموضوع إلا قليلًا»، لكن هناك- كما يقول أتلي- «ما هو أسوأ»، فقد اهتم تشرشل اهتمامًا شديدًا بوزيرين لم يكونا عضوين في وزارة الحرب؛ هما لورد بيفربروك وبريندان براكين (كان هذان من المقربين لتشرشل شخصيًا، لكن من غير الجهر بذلك مطلقًا، حتى إن أتلي لم يشر إليهما بالاسم قط؛ بل بألقابهما الرسمية فقط، لورد برايفي سيل ووزير الإعلام). وأكد أتلي سيادة مجلس الوزراء، إذ كتب أن «ها هنا قضية دستورية خطرة؛ ففي نظر الدولة، وفي ظل دستورنا، يتولى أعضاء مجلس وزارة الحرب الثمانية مسؤولية اتخاذ القرارات»[74].

وعلى الرغم من أن أتلي تجشم المشاق للاحتفاظ بسرية خطابه، فقد قرأ تشرشل الخطاب عبر الهاتف لبيفربروك الذي وصف الخطاب فجأة في اليوم التالي بأنه «خطاب رائع»، وحسبما قال أمين السر الخاص، وكاتب المذكرات المتميز، كولفيل: كانت تلك هي (القشة الأخيرة) بالنسبة إلى تشرشل[75]، وقد توصلت كليمنتاين تشرشل، زوجة رئيس

الوزراء (التي كان حكمها في عدد من القضايا أفضل من حكم زوجها) إلى النتيجة نفسها: إذ قالت لكولفيل إنها تعتقد أن خطاب أتلي «صادق ومفيد في آن واحد». وكانت استجابة كولفيل يوم وصل الخطاب هي أنه كتب في يومياته: «على الرغم من حبي وإعجابي الشديد برئيس الوزراء، أخشى أن هناك صواب كثير فيما قاله أتلي، وإنني لمعجب بشجاعته في قوله. وكثير من المحافظين والمسؤولين... يشعرون بما يشعر به»[76].

لقد استشاط تشرشل غضبًا من الخطاب، ويسجل كولفيل ذلك في يومياته؛ فيقول إنه عند قراءته لأول مرة «كتب ثم أعاد كتابة رد ساخر ولم يرسله، وكان قد وصل إلى حد أنها (مؤامرة اشتراكية)، و(ضرب على الأوتار كلها ما عدا عدم كفاية تمثيل المحافظين في مجلس الوزراء، على الرغم من وزنهم العددي في مجلس العموم)». وقد ذكر أمين سره الخاص في مدخل يومياته أن ذلك «لا علاقة له بالأمر»*، ولكن في اليوم التالي، بدا واضحًا- وفق اعتقاد كولفيل- أن تشرشل «لم يكن غير متأثر بآراء أتلي» وبرد فعل السيدة تشرشل، والأشد غرابة، رد فعل بيفربروك عليها، بل كان لا يزال «منزعجًا بشدة»[77]، وفي النهاية أرسل خطابًا رسميًا مقتضبًا، لكنه مهذب، إلى أتلي، كتب فيه: «لتكن متأكدًا أنني دائمًا سأسعى للاستفادة من مشورتك»[78].

---

* كان أحد خطابات تشرشل المضللة خطابه الإذاعي الأول في حملة الانتخابات العامة عام 1945م، عندما قال، بعد خمس سنوات من التعاون الناجح مع وزراء حزب العمال في الحرب ضد ألمانيا النازية: «ليست هناك أي حكومة اشتراكية تدير الحياة برمتها والصناعة في بلد ما يمكن أن تسمح بتعبير حر أو حاد، أو بعبارات قاسية عن الغضب الشعبي، دون أن يكون عليها الاعتماد على صورة من صور الجستابو...»، وعندما قرأت السيدة تشرشل هذا الخطاب قبل إذاعته، نصحت زوجها بحذف هذا المقطع منه، لكنه استمع لنصيحة (مستشاري الحزب الذين كانوا يقرؤون بإعجاب كتاب هايك الطريق إلى العبودية، وكتاب لورد بيفربروك...) (Geoffrey Best، Churchill: A Study in Greatness، Penguin London، 2002، p. 268). وقد أورد جيفري بست هذا بوصفه مثالًا على أسلوب تشرشل الذي لا يتسم بالحصافة إثر الصعود إلى القمة في اللحظة الخطأ، وعلى كليمنتاين بوصفها (أكثر منه فطنة، كالمعتاد). وكانت استجابة أتلي، في أول خطاب إذاعي له في الحملة الانتخابية في اليوم التالي- وفق ما يلاحظ روي جينكينز- (استجابة مدمرة بهدوء)، حيث قال إن رئيس الوزراء أراد أن «يفهم الناخبون الفرق الشاسع بين ونستون تشرشل القائد العظيم في حرب خاضتها أمة موحدة، والسيد تشرشل زعيم حزب المحافظين»، وأضاف أتلي بسخرية: «لقد خشي تشرشل من أن هؤلاء الذين قبلوا قيادته للحرب ربما يحثهم الشعور بالامتنان على السير على خطاه مرة أخرى. وأنا أشكره لأنه خدعهم بهذه الدقة، فما سمعناه بالأمس كان أفكار لورد بيفربروك، لكن بصوت السيد تشرشل».

Roy Jenkins, Churchill, Pan Macmillan, London, 2002, p. 793

كانت هيمنة تشرشل بصفته رئيس وزراء بين عامي 1940 و1945م شديدة ما دام الأمر يتعلق بالحرب، لكنها ضعيفة في كل ما يتصل بالسياسية الداخلية. وخلال المدة السلمية الوحيدة في أثناء رئاسته للوزراء، لم يكن مسيطرًا على الأجندة السياسية، وكان هذا مفهومًا بالنظر إلى أن الأمور العسكرية لم تعد تحتل صدارة الأولويات، وبالنظر أيضًا إلى عمر تشرشل المتقدم، وصحته التي كانت معتلة على نحو خطر، في وقت ما، (ومن ذلك إصابته بالسكتة الدماغية)، التي وثقها لاحقًا طبيبه لورد موران بالتفصيل وبلا تحفظ[79]. وقد قال آر إيه باتلر في مقابلة شخصية أجريتها معه عام 1966م، إنه عندما كان وزيرًا للخزانة في تلك الحكومة، «لم يكن تشرشل يتدخل على الإطلاق»، إلا ليتمنى- على سبيل المثال- أن «تفعلوا شيئًا ما للمتقاعدين»، أو «آمل ألا تنسوا الفقراء»، أو «أرجو ألا يكون الأمر مجرد تحقيق أرباح أكثر للأغنياء»[80]، وعلى العكس من درايته الواسعة بالشؤون الخارجية وبخاصة ما يتصل بالدفاع، كان تشرشل- في رأي باتلر- لا يعلم شيئًا عن السياسة الاقتصادية، لكنه كان «ذا قلب حنون»[81] (وفي مناسبة نادرة، توضح بصورة ما رأي باتلر الأخير، تخطى تشرشل وزير الخزانة في مسألة اقتصادية تتعلق بشركة والتر مونكيتون، وزير العمل. وفي صباح أحد الأيام في عام 1954، استدعى رئيس الوزراء باتلر وقال له: «قمت أنا ووالتر بإنهاء إضراب السكك الحديدية في الساعات الأولى من صباح اليوم بناء على شروطهم. ورأينا أنه لا ضرورة لأن تتابع الأمر»)*[82].

---

* كان آر إيه باتلر من أشد المعارضين لتولي تشرشل رئاسة الوزراء في عام 1940م، وسعى بكل جهده لإقناع هاليفاكس بتقديم اسمه عليه، وفيما بعد أصبح أكثر تقديرًا لمواطن القوة عند تشرشل، لكنه لم يكف عن نقده. ولكي يوضع الاقتباس السابق من مقابلتي الشخصية مع باتلر في الثالث والعشرين من سبتمبر عام 1966م، في سياقه الكامل، قال باتلر: «إن تشرشل رجل تضخمت شهرته بصورة هائلة، ولا سيما مع ظهور سلسلة كتب التملق أخيرًا، لكن المؤكد أنه كان قائدًا عظيمًا، كان أسدًا جبارًا، وأنا فأر بالمقارنة به، وكان رجلًا مستقيمًا إلى أبعد الحدود، ومع ذلك يمكن أن يكون شديد الغباء، وهو لا يعلم شيئًا تقريبًا عن السياسة الاقتصادية، ولا يكاد يفهم معنى التملق، لكن لديه قلبًا حنونًا». وقد كتب باتلر في يومياته أن تشرشل قال له بعدما حدد ميزانيته لعام 1953م: «أحب الروح التي تدير بها أمورنا». وأضاف: «وإنني لأسجل بإحساس قوي أنه مهما أصبح المرء مكروهًا في وقت ما، فإن كلمة ثناء منه تجعل المرء سعيدًا دائمًا».

(Lord Butler, The Art of the Possible: The Memoirs of Lord Butler, K.G., C.H., Hamish Hamilton, London, 1971, p. 165.)

قد يكون تشرشل شخصية طاغية، لكنه ظل مقتنعًا بالأهمية المركزية لمجلس الوزراء، وكان أيضًا يحافظ على حقوق الوزراء بوصفهم أفرادًا، ويمنحهم قدرًا مهمًّا من الاستقلالية؛ فقد أبدى ملاحظة لموران في عام 1953م، قائلًا: «كان لدينا 110 اجتماعات في العام الماضي، في حين عقد الاشتراكيون 85 اجتماعًا فقط في العام، وهذا في وقت شهد نشاطًا سياسيًّا كبيرًا، وأنا أومن إلى حد بعيد بوضع الأمور أمام مجلس الوزراء، فإن كان في ذهن أي وزير فكرة ما، وأراد أن نناقشها في المجلس فستكون آراؤه موضع تقديرًا»[83].

كان مسموحًا للوزراء بمساحة كبيرة من حرية التصرف في مهامهم المسؤولين عنها أمام مجلس الوزراء، وحتى في المجال الذي حظي باهتمام خاص من تشرشل: وهو السياسة الخارجية، تمتع أنطوني إيدين- بفضل خبرته الطويلة، وبفضل احترام تشرشل لآرائه- باستقلالية أكبر مما كان متوقعًا، ولكنه مع ذلك كان يشعر أحيانًا بأن على إيدين أن يستشيره أكثر. فقد شكا إلى موران في يونيو من عام 1954م، قائلًا: «أنطوني لا يخبرني بشيء، إنه يبعدني عن الشؤون الخارجية، ويتعامل معها وكأنها ملكية خاصة له»[84].

جاءت حكومة العمال برئاسة كليمنت أتلي بين تولي تشرشل رئاسة الوزارة في وقت الحرب وولايته الثانية وقت السلم، وكان أكثر رؤساء الوزارة من حزب العمال تأثيرًا، وكان أيضًا أكثرهم بعدًا عن الأضواء. وفي الواقع يرجع تحديد حكومته مسار السياسة الخارجية البريطانية للنصف التالي من القرن العشرين، بدرجة كبيرة إلى مهارات وزير خارجيته إرنست بيفين وآرائه السياسية. كذلك وضعت تلك الوزارة، التي كانت أول وزارة بعد الحرب، الخطوط الأساسية للسياسة الداخلية لجيل كامل، وذلك بجهد جماعي، قام فيه عدد من الوزراء من مختلف الأطياف السياسية بأدوار مهمة. ومن بينهم هربرت موريسون وستافورد كريبس وهيو دالتون وإنيورين بيفان، ولم تكن ثنائية الرئيس والمرؤوس قد بدأت تفرض قوانينها على هذه العلاقة. ولم يكن أي من هؤلاء الرجال تابعًا لأتلي. ولكن كان موريسون، نائب رئيس الوزراء، يتمنى بالتأكيد أن يأخذ مكانه، وكان دالتون أيضًا يتآمر بقوة لإزاحة أتلي من رئاسة الحزب ومن رئاسة الوزراء. أما بيفان فكان أكثر السياسيين الملهمين

في هذه المجموعة؛ فقد جاء من يسار حزب العمال، على عكس أتلي الذي كان من وسط الحزب، وكان ناقدًا قاسيًا في مرحلة ما لقيادة أتلي المعتدلة وللحكومة الائتلافية في أثناء الحرب، وفي المعارضة، فيما بعد، كان على خلاف مرة أخرى مع عدد كبير من زملائه، وكان الزعيم المعترف به لمجموعة جناح اليسار داخل الحزب التي صارت تعرف بمجموعة أتباع بيفان (البيفانيين).

إضافة إلى ذلك، لم يكن إرنست بيفين، الذي كان مخلصًا لأتلي، من أتباع رئيس الوزراء، بل كان زعيمًا قويًا، بنى أكبر اتحاد تجاري في أوروبا في مدة ما بين الحربين، ووسَّع مكانته الرفيعة داخل حكومة العمال من خلال عمله وزيرًا عماليًّا شديد التأثير في حكومة مرحلة الحرب، ومن بين وزراء العمال كلهم في الائتلاف. كان هو المفضل لدي ونستون تشرشل، ولدى أتلي أيضًا، لهذا الأمر.

وسرعان ما نال بيفين الذي نشأ في فقر في قرى غرب إنجلترا وترك المدرسة في الحادية عشرة من عمره، إعجاب مسؤولي وزارة الخارجية الذين جاؤوا من خلفيات اجتماعية شديدة التباين؛ بفضل قدراته الواضحة، والثقة الطبيعية، و(عقليته الإبداعية). ويرى آلان بولوك، كاتب سيرة بيفين، أن ثمة سببًا وحيدًا لذلك؛ هو ابتعاده التام عن التعالي، وعدم رغبته في (تصنيف) أي فرد اجتماعيًّا: «فهو لا يزعجه أي إحساس بالتمييز الطبقي، بل يعامل كل من يقابله؛ من الملك إلى بواب المكتب (وكلاهما معجب ببيفين على حد سواء)، بالطريقة نفسها تمامًا، ودائمًا على أنهم بشر»[85]. وقد قال عنه آرثر ديكين، خليفة بيفين في رئاسة اتحاد العمال العام وعمال النقل: «ليس لدى إرني طموح أكثر مما يحتاجه لأداء عمله»، في حين علق ليو دوجلاس؛ السفير الأمريكي في لندن، قائلًا: «إنه لا يحتاج إلى أن يُظهر -مثل إيدين- أنه من الطبقة العليا؛ فقد كان من الطبقة العليا وهو يعرف ذلك»[86]. ويذكر بولوك نفسه أنه في حين لا يتسم بيفين على نحو واضح «بالتفاخر الأرستقراطي العائلي» الذي يتسم به أحد أسلافه في القرن العشرين: لورد كورزون، فإنه «كان يتمتع بثقة

ملكيـة إيجابية بالذات»[87]. ومن فضـل القول أنه أكثر قوة ونجاحًا، بوصفه وزير خارجية، من كورزون.

تمثلت قوة أتلي حين كان رئيسـ وزراء في تمكين فريق من الوزراء الذين عانوا شـظف العيشـ من التعاملِ مع الوظيفة، والإشـرافِ على تنسيق جهودهم، ومع أنهم لم يكونوا جميعًا علـى توافـق تام. سـواء من ناحيـة الخلفية السياسـية أو الشـخصية، فإن أتلـي جمعهم معًا. وحسـبما يلاحظ بولوك؛ لم يبذل أي سياسـي مجهودًا أقل منه لإبراز شـخصيته أو شـعبيته فـي البلاط، فبدلًا من أسـلوب تشرشـل البطولي. كانت خطبه جافة، وعاديـة، وتتناول الأمر الواقع، وكان يفضل التعبيرات المباشرة على الصور البلاغية، وكان أكثر أسلحته تأثيرًا في المناظرات هو موهبته في الانكماشـ التي جعلته أكثر من مرة يهز ثقة تشرشـل في نفسـه... مـع ذلـك، كان خلق أتلـي المتواضع، واقتضابه في الحديث، أمـورًا خادعة... وكان لدى عدد من رجال الحكومة مواهب أكثر وضوحًا من مواهبه، لكن قوة أتلي بصفته رئيسًا للوزراء هي ما حولت هذا لمصلحته. ومع عدم تأثره بالغرور، وبعين فاحصة ترى مواطن القوة والضعف في زملائه، ترك لهم حرية تنفيذ مهامهم المختلفة، وقلما حاول، أو لم يحاول، فرض آرائه الشخصية على سياسة الوزارة[88].

نـادرًا مـا كان رئيسـ الوزراء في القرنين العشـرين والواحد والعشـرين هـو الأعلى بين متسـاوِين، مـع أن أتلـي كان أقرب من معظمهم. بشـرط أن نضيف أن بعضـ وزراء الحكومة كانوا «متسـاوين أكثر من غيرهم»*، ولم يتردد أتلي في إقالة وزراء عدَّهم (أقل من مسـتوى المنصـب). لكنـه لـم يكـن يحلم- أو يسـتطيع أن يحلم- بـأن يفعل ذلك مع زمـلاء كبار مثل بيفيـن، وموريسـون، وسـتافورد كريبسـ، وإنيوريـن بيفـان، أو (فيمـا بعـد) هيـو جيتسـكيل؛ فقـد تـرك بيفين وكريبسـ منصبيهما بسـبب المرض والوفـاة، وترك بيفـان منصبه عندما اسـتقال مـن الـوزارة مع هـارولد ويلسـون، إثـر صدام مع وزيـر الخزانة جيتسـكيل. كان أتلي

* يشير المؤلف هنا إلى عبارة من رواية جورج أورويل (مزرعة الحيوانات): «الحيوانات كلها سواء، لكن بعض الحيوانات أكثر سواء من غيرها»، بمعنى أن التمييز موجود للصفوة دائمًا حتى مع افتراض تساوي الجميع. (المترجمة)

طريح الفراش في المستشفى في ذلك الوقت، وكان يظن أن بإمكانه تسوية الأمر بحيث يظل الوزيران في الوزارة لكونه هو، وليس نائب رئيس حزب العمال هربرت موريسون، رئيس الوزراء في ذلك الوقت[89].

كان أتلي رئيس وزراء ورئيس لجنة دفاع نشيطًا إلى أقصى حد، وكان يستجيب للآراء داخل الحزب النيابي والحكومة، وفي خطاب له في عام 1948م، أشار إلى اجتماعات مجلس وزراء حزب العمال، فقال: «ربما لم يقنعوني بأنهم على حق، لكنني أعتقد أن أساس الحرية الديموقراطية هو الرغبة في الإيمان بأن الآخرين يمكن أن يكونوا أكثر حكمة منا»[90]، وفي الخطاب نفسه أكد أتلي الطبيعة الجماعية لسياسات الحكومة:

> إنها ممارسة خصومنا لأسباب واضحة لمحاولة عرقلة فريقنا- وآسفٌ لقول إن بعض أنصارنا مضللين- وذلك بأن تنسَب سياساتٌ معينة إلى أعضاء معينين؛ ومن ثم فإنهم يتحدثون أحيانًا عن (سياسة كريبس الاقتصادية)، أو (سياسة دالتون المالية)، أو (تعامل بيفان مع الأطباء)، أو (سياسة بيفين الخارجية)، وكأن الحكومة بلا تنسيق، مع أن هناك تنسيقًا؛ فبينما يكون كل وزير مسؤولًا عن قراراته الوزارية، هناك أيضًا مسؤولية جماعية للوزارة كلها في السياسات الداخلية والخارجية، ونحن نتشارك في تلقي اللوم أو الإطراء على كل ما تفعله الحكومة[91].

يشيع في السياسة البريطانية حاليًا، مع أن هذا لا يزال مضللًا بدرجة أكبر، أن تُنسَب سياسات الحكومة إلى رئيس الوزراء تمييزًا له عن الوزراء الأفراد: قررت تاتشر أو قرر بلير أو براون أو (بدرجة أقل) كاميرون، هذا الأمر أو ذاك[92]، وحتى في الستينيات، كما شكا هارولد ويلسون لاحقًا، هاجم العنوان الرئيس في صحيفة إقليمية (ويلسون)؛ بسبب قرار تخطيط محلي في لانكشاير[93]. والاستثناء الأساسي في الخطاب السياسي- وربما لا تكون مصادفة- هو عندما لا تحظى السياسات المذكورة بشعبية مطلقًا، فمن ثم توصف بأنها سياسات وزارية، ومثال على ذلك أندرو لانسلي، وزير الصحة في حكومة المحافظين

والديموقراطيين الليبراليين الائتلافية من 2010م إلى 2012م، إذ شاعت الإشارات من داخل الائتلاف أو من المعلقين على (إصلاحات لانسلي الصحية)[94].

وزارة ماكميلان

كان كلٌّ من كليمنت أتلي وونستون تشرشل، ما بعد الحرب في بريطانيا، يتيح للوزراء وللجان الوزارية ممارسة السياسة، ونادرًا ما نقضوا قراراتهم. في حين أن أنطوني إيدين، الذي خلف تشرشل في رئاسة الحكومة عام 1955م، وقاد حزب المحافظين إلى الفوز في الانتخابات العامة في ذلك العام، كان رئيس وزراء يصعب إرضاؤه، ويتدخل في كل شيء، وكان كذلك شديد الحساسية للنقد، وبخاصة للمقالات التي ينشرها المحافظون في صحفهم وتنتقد أداءه وأداء الحكومة التي يرأسها. وقد سجل آر إيه باتلر، بأسلوبه الساخر، أن إيدين جامله بأن حمَّله مسؤولية نجاح المحافظين في البلاد: لذلك «كنت أتلقى مكالماته الهاتفية التي لا تحصى في كل يوم من أيام الأسبوع، وفي كل ساعة من ساعات اليوم، وكان هذا ما يتميز به إشرافه المخلص والموتر جدًّا على أمورنا»[95]، وقد نقل إيدين باتلر من وزارة الخزانة إلى منصب غير وزاري في مجلس الوزراء وأعطاه لقب لورد برايفي سيل*.وكان إيدين مشغولًا بالسياسة الخارجية تحديدًا، ولا سيما أزمة السويس، التي ستناقَش في فصل لاحق، لكنه كان أقل تدخلًا من خلفه هارولد ماكميلان في السياسة الاقتصادية.

جاء ماكميلان رئيسًا للوزراء بعد إيدين في يناير 1957م، وظل في هذا المنصب سبع سنوات؛ حتى قدم استقالته في عام 1963م. كان ماكميلان صهرًا لدوق إنجليزي، وحفيد صاحب إحدى المزارع الأسكتلندية الصغيرة التي تسمى (كروفت)، وأيضًا حفيد مؤسس شركة ماكميلان للنشر (كان دانيال ماكميلان، والده، ابن مالك الكروفت، وكان هو نفسه قد ترك المدرسة في العاشرة من عمره)، ولحسن الحظ كانت والدة ماكميلان أمريكية

* بنية طيبة، أعطى أتلي ذلك المنصب لإرني بيفين عندما تدهورت صحته إلى حد بعيد، وأصبح من الصعب عليه الاستمرار وزيرًا للخارجية، ولم يكن هذا محل تقدير كبير من بيفين الذي قال إنه لم يكن لوردًا ولا كاتم أسرار ولا حامل أختام.

(مثل والدة تشرشل). كان ماكميلان يخالط الأوساط الأرستقراطية برضا، وكما قال عنه راب باتلر: «كان لديه قلب رقيق وعزيمة قوية لمساعدة المظلومين، وعادة اجتماعية في مصاحبة علية القوم بسرور»[96].

كان اختيار ماكميلان للخلفية التي يركز فيها من خلفياته المتعددة يعتمد على المكان الذي يتحدث فيه، والشخص الذي يتحدث معه؛ ففي أسكتلندا يأتي ذكر صاحب مزرعة الكروفت المتواضعة في المقدمة دائمًا، وفي زياراته لموطن أمه في ولاية إنديانا كان يقدم نفسه على أنه «واحد منهم: صبي في مسقط رأسه ينحدر من أسرة بسيطة من طلائع الأسر التي عاشت في أمريكا. مع أنه ربما صدم جمهوره المتحمس الذي لم يصدق أنه (هووزر) (من سكان ولاية إنديانا الأصليين)»[97]. وقد وصل إلى رئاسة الوزراء بثروة من الخبرات الحكومية لا يفوقه فيها سوى باتلر، منافسه على المنصب؛ إذ كان- أي ماكميلان- وزيرًا في وقت الحرب، وكان ممثل الحكومة البريطانية في شمال أفريقيا. وفي وزارات حزب المحافظين التي رأسها كل من تشرشل وإيدين، وكان وزير الإسكان، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، بالتتابع.

وعندما تولى ماكميلان رئاسة الوزارة، كان طبيعيًا أن يكون له دور أساسي في السياسة الخارجية، لكن كانت له آراء قوية أيضًا في الاقتصاد، وأدى اندفاعه التوسعي، ورغبته في المخاطرة بالتضخم بدلًا من زيادة البطالة، إلى استقالة وزراء الخزانة كلهم في أوائل عام 1958م، وعلى رأسهم بيتر ثورنيكروفت. وكان وزير الخزانة التالي، سلوين لويد، دائمًا على خلاف مع ماكميلان فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية. لكن عندما اعترض لويد على سياسة يدعمها رئيس الوزراء بسبب تكلفتها، كما فعل في مناسبات عدة، موضحًا أنه يعدُّ الأمر موجِبًا للاستقالة، استسلم ماكميلان ووزراء الإنفاق[98].

وفي مقابلة شخصية في عام 1966م، أشار لويد (ولم ينسب الكلام له في ذلك الوقت) إلى أنه «إذا قلت في يونيو عام 1962م إنني يفترض بي أن أستقيل؛ لأن رئيس الوزراء لم يعطني دعمًا كافيًا، فسيسقط ماكميلان»[99]. ولأن لويد كان مخلصًا دائمًا، لم يفعل ذلك، وبعد مرور

شهر واحد أصبح أبرزَ الأسماء الثلاثة الذي أقالهم ماكميلان دون سابق إنذار في (ليلة السيوف)*. وكانت تلك محاولة من رئيس الوزراء لتجديد صورة الحكومة وتحسين موقفها بعد سلسلة من النكسات في الانتخابات الفرعية، فجاء ذلك بنتيجة عكسية، وبحسب كلام آخر كتاب سيرة ماكميلان: «أظهر ذلك ماكميلان في النهاية شخصًا قاسي القلب عقيم الأفكار»[100]. وقد أظهر ماكميلان ثباتًا في المواقف الصعبة عندما أعلن قراره المفاجئ والكاسح باستخدام صلاحياته في الإقالة.

كان ماكميلان نفسه قد أثنى أكثر من مرة في يومياته على القسوة بوصفها سمة مهمة لأي رئيس؛ ومن ثم كتب عن رئيس الوزراء الهندي بانديت نهرو أنه «بارع، وله شخصية ساحرة، ومثقف، وقاسٍ؛ الصفات العظيمة كلها في رئيس واحد»[101]. والقسوة- بالتأكيد- تعني شيئًا مختلفًا بالنسبة إلى أي رئيس ديموقراطي (ومن بينهم نهرو) عمَّا توحيه في أي نظام استبدادي، ومع ذلك فقد كان ما أصاب ماكميلان من ضررٍ؛ لإقالته ثلاثة من وزرائه بضربة واحدة في عام 1962م، أكثر مما عاد إليه من نفع، فلو لم يكن مرضه وإرهاقه قد اضطراه إلى الاستقالة في عام 1963، فلقد كان يحتمل أن يحل محله رئيس آخر للحزب (وللوزراء) قبل الانتخابات التالية: لأن (ليلة السيوف) زادت عدد خصومه. وكتب ريجاينال بيفينز، أحد الناجين من مذبحة ماكميلان، يقول: «كان هذا صنع أعداء على نطاق واسع. أعداء ممن أقيلوا، وأعداء من أصدقائهم في البرلمان. وتحطيم الثقة في الحزب بصفة عامة»، وأضاف: «من بين الأمور التي كنت مقتنعًا بها آنذاك أنه لا يمكن أن يفعل رئيس وزراء من المحافظين فعلة كهذه وينجو بها: ففي يوليو من عام 1962م. انتحر هارولد ماكميلان انتحارًا سياسيًّا مؤكدًا أكثر مما لو كان قد استقال هو نفسه»[102]. وأوضحت ردود الأفعال العنيفة على إقالته زملاءه حدود القسوة في الأنظمة الديموقراطية.

---

* يقصد المؤلف هنا أنها كانت مذبحة للوزراء. (المترجمة)

تاتشر وبلير

ليس هناك رئيس وزراء في السنوات التي مرت منذ الحرب العالمية الثانية كان يتطلع إلى سيطرة أكبر على مجالات سياسة واسعة أكثر من مارجريت تاتشر وطوني بلير، وكان تأثير تاتشر أكبر منه؛ فقد ارتبطت مرحلة توليها رئاسة الوزراء بإنجازات في السياسة الخارجية، وأبرزها نهاية الحرب الباردة. وكان دورها الدبلوماسيُّ بين الشرق والغرب أكبر من دور أي رئيس وزراء آخر ما بعد الحرب، فكان هناك أهمية حقيقية لكونها احتفظت بعلاقات وثيقة مع رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف، مع أنها لم تتردد قط في مناقشة أي واحد منهما. ولم يكن سير بيرسي كرادوك، مستشارها للشؤون الخارجية، مرتاحًا لأن يصبح غورباتشوف بالنسبة إليها (رمزًا)، وكان يشكو من أنها كانت قناة اتصال بين غورباتشوف وريغان. وتسوِّق له في واشنطن بوصفه رجلًا يمكن العمل معه، وكانت بمنزلة عامل مؤثر في كلا الاتجاهين[103]، ولكن كان كرادوك نفسه أبطأ من تاتشر في فهم مدى التغير في الاتحاد السوفييتي بعد عام 1985م، وقدر التغيير الجذري الذي أحدثه غورباتشوف.

وفي الواقع، أصبح الدور البنَّاء الذي قامت به مارجريت تاتشر في علاقات الشرق والغرب في الثمانينيات هو أبرز إنجازاتها في السياسة الخارجية، ولم تكن مواهبها في السياسة الخارجية مؤثرة بالقدر نفسه دائمًا: ففي سنوات حبس نيلسون مانديلا في سجن روبن آيلاند، كانت متعاطفة مع نظام جنوب أفريقيا العنصري أكثر من تعاطفها مع مانديلا. وكذلك كانت تكنُّ مشاعر خاصة تجاه الرئيس التشيلي المستبد أوغستو بينوشيه. وهي- جزئيًّا- مشاعرُ شكر لدعمه في أثناء حرب فوكلاند عام 1982م، التي تعدُّ بصفة عامة إنجازًا على مستوى السياسة الخارجية؛ لأنها منعت انتقال ملكية جزر فوكلاند إلى الأرجنتين بالقوة. وعلى الرغم من أن السيادة على الجزر لا تزال قضية مفتوحة في الأرجنتين (وتشتهر هناك باسم المالفيناس). فإن انتصار الجيش الإنجليزي كان إنجازًا حسنًا في ذلك الوقت. وأحد الأسباب الرئيسة لعدِّ هذا إنجازًا في السياسة الخارجية هو أن

نجاح القوات الإنجليزية في إعادة الاستيلاء على الجزر أدى إلى سقوط النظام الديكتاتوري العسكري في الأرجنتين الذي كان يرأسه ليوبولدو غالتييري، واستعادة الديموقراطية.

وعلى الرغم من أن سياسات تاتشر الداخلية كانت حاسمة للغاية، فإنها كانت من رؤساء إعادة التعريف؛ إذ تمكنت من إعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية (وسيتناول الفصل التالي نموذجها بوصفها رئيسًا بالتفصيل). فالسياسات التي تبنتها بقوة ودعمتها بحماس في معظم المدة التي قضتها رئيسة للوزراء، ومعها أغلبية واضحة من حزبها، حطمت كثيرًا من المسلَّمات القديمة (ومنها نفوذ قيادات اتحاد التجارة القوي) في مرحلة ما بعد الحرب. فعندما يتمتع الحزب السياسي بشعبية انتخابية، فإن زملاء رئيس الحزب الكبار ونواب الحزب سيتسامحون في تعالي رئيسهم أكثر مما سيفعلون لو أن الحزب يخسر شعبيته، وهذا جزئيًّا بسبب أنهم على استعداد تام، كما يقول كثير من المعلقين السياسيين، للاعتقاد بأن الرئيس يقوم بدور حاسم في تحديد نتائج الانتخابات.

إن انخفاض شعبية سياسات حزب المحافظين بصورة مطردة بنهاية الثمانينيات- وأبرزها اتهام المجتمع، أو (الضريبة على كل رأس) - سهَّل على أولئك الذين لا يحبون أسلوب تاتشر في الحكم الثورة عليه: فجيفري هاو، أحد أبرز أعضاء حكومة تاتشر البارعين، فَقَدَ صبره في النهاية بسبب اعتقادها المتزايد بأنها وحدها تعرف أفضل، وقد عجل خطاب استقالته في مجلس العموم بسقوطها في نوفمبر عام 1990م. وكان رد فعل السيدة تاتشر، حتى بعد مدة طويلة من التفكير، هو الإشارة إلى أن الناس لم يذكروا هاو بسبب إنجازاته، بل فقط بسبب «ما فعله من غدر وخيانة»[104].

وبعد خطاب استقالة هاو المدمر بهدوء، تخلى عن تاتشر أغلبية مجلس الوزراء، وكتبت تاتشر فيما بعد أن «رئيس الوزراء الذي يعرف أن وزراءه منعوا دعمهم عنه يضعف بصورة قاتلة»[105]. وفي هذا الكلام تهوين للأمر: فالرؤساء الذين يعاملون زملاءهم القدامى أو زملاءهم في الحزب بازدراء، سوف تخلعهم أحزابهم في الوقت المناسب، ومارجريت تاتشر وطوني بلير مثالان بارزان لرؤساء الوزراء الذين وصلوا إلى الاعتقاد بأن أحزابهم

وبلادهم لا يمكنها الاستغناء عنهم، وتولَّد لديهم اقتناع بأن تولي القيادة قدرهم. ولكن تاتشر تختلف عنهم في هذا الجانب- على عكس بلير- في أنها لم تحاول تعريف نفسها أمام حزبها. مع أن أسلوبها المتسلط في الوزارة وفي علاقتها مع الوزراء كان له دور كبير- عندما كانت رئاستها في محنة كبيرة في عام 1990م- في افتقادها الحلفاء تمامًا حين كانت في أشد الاحتياج إليهم. تقول تاتشر: «إن أكبر مناطق ضعفي كانت بين وزراء مجلس الوزراء»[106]، وبالبحث بين زملائها واكتشاف أن معظمهم يريدون (إرثها) ومتطلعين إليه، قررت أن جون ميجور هو الشخص الأمثل (للحفاظ عليه وحمايته)، على الرغم من أنها كشفت عن (بعض الغموض) حتى في موقفه[107].

اتخذ طوني بلير من حزبه موقفًا أكثر رفضًا مما فعلت تاتشر مع حزب المحافظين؛ ففي محادثاته مع بادي آشداون، زعيم الديموقراطيين الأحرار (الذي كان يتمنى الانضمام إلى الوزارة في عام 1997م، لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب حجم فوز العمال في الانتخابات)، كتب بلير عن «موقفنا المتعجرف تجاه أحزابنا»[108]، فقد لاحظ بلير أنه لكي (أطوِّق) حزبه «فإن ما فعلته هو أنني بنيت تحالفًا بيني وبين الناس»، وهو تحالف كان في السنوات الثلاث الأولى من رئاسته «ثابتًا لا يتزعزع»[109]. ويظهر موقف بلير المتعالي ممن رفعوه إلى منصب السلطة والتميز- أي أعضاء الحزب الذين صوتوا له مباشرة على عكس جمهور الناخبين- أوضح ما يكون عندما يكتب أن في مرحلة ما قبل الانتخابات «عاد أنصار الحزب للظهور فجأة في قاعات الكرملين مع أهمية ذاتية متجددة، بعد نفيهم لسنوات في سيبيرية أعمال الحزب الشاقة بعيدًا عن مركز الحكومة....»[110].

كان إصلاح الخدمات العامة، مع فتح أسواق وعناصر القطاع الخاص، أحد أولويات بلير إلى جانب السياسة الخارجية، وكذلك كان يخصص وقتًا طويلًا للبحث عن حل وسط لأزمة أيرلندا الشمالية، وكان هناك إطراء عام- عن جدارة- لدوره في تلك العملية، أما في شأن (الإصلاح) الداخلي، فإذا لم يوافق الحزب على آراء بلير، كان الحزب هو من يستسلم، وليس الشخص الذي انتخبوه رئيسًا، وبتعبير بلير: «أنا لم أختر أن أكون على

خلاف مع الحزب، بل اخترت الإصلاح، لكن إذا كانت ثمة مقاومة لهذا الإصلاح، فلا يمكن تجنب الخلاف»[111].

ومثل مارجريت تاتشر، كان بلير قلقًا على (إرثه)، ولأن علاقاته بغوردون براون كانت تسير من سيئ إلى أسوأ في أثناء رئاسته الثانية التي لم تكتمل، كان براون «يشعر أنني أدمر ميراثه، وأنا أشعر أنه يدمر إرثي»[112]. ومن آن لآخر كان بلير يفكر في المغامرة بعزل أقوى منافسيه داخل الحكومة، لكن كان عندما يصل إلى هذه الخطوة يُحجم عن اتخاذها؛ لأنه كان يدرك أنها يمكن أن تعجل بخروجه من 10 داوننج ستريت [مقر رئاسة الوزراء]. ومع ملاحظة أنه لا يمكن إنكار «حيوية براون، وتفكيره، ووزنه السياسي»، كان يرى أن وجوده كان (إضافة كبيرة) للحكومة، بصرف النظر عن العلاقة المتوترة بين الرجلين. وكلما طال وجود بلير في المنصب، ازداد ثقة بأنه احتل مكانته الخاصة، وبرجاحة حكمه. وقد كتب بلير عن علاقته ببراون أنه «إذا حدث صراع، فسيكون على الأقل صراع الجبابرة»[113]، كان قد أصبح واثقًا أنه يمكنه أن يعرف الجبار عندما ينظر في المرآة.

في أثناء تولي بلير رئاسة الوزارة، كان رئيس موظفيه جوناثان بوويل وأمينة سره الصحفية ألستير كامبيل- في مخالفة للتقاليد الإنجليزية (منعها بعد ذلك خليفتاه براون وكاميرون)- يُمنحان سلطة إعطاء تعليمات لموظفي الخدمة المدنية، وهي سلطة كانت قاصرة في السابق على الوزراء، وكان لديهما أيضًا سلطة كبيرة تماثل سلطة الوزراء (وتحديدًا في حالة كامبيل)، وكانا يجلسان في الصفوف الخلفية مع نواب العمال، لأنهما كانا شديدي القرب من بلير، ولكن، كانت الشخصيات الأقل من كامبيل وبوويل تكتسب أيضًا شعورًا هائلًا بأهميتها الشخصية لمجرد عملها في 10 داوننج ستريت.

ومثلما يحدث في الولايات المتحدة تمامًا، أدى التوسع الكبير في حجم المكتب التنفيذي للرئاسة بعد الحرب العالمية الثانية، إلى الشكوى من أولئك الذين يقفون مع الطرف المتلقي لمقولة: «عدد كبير جدًا من الناس يحاولون عضي بأنياب الرئيس»، إذ وجد الوزراء والنواب أنفسُهم أشخاصًا يتخذون سلطة رئيس الوزراء يتعاملون معهم بغطرسة أو

يعنفونهم. وفي هذا الصدد يذكر أن طوني رايت كان نائبًا لحزب العمال وموضع احترام زملائه البرلمانيين. وعندما تولى رئاسة لجنة الإدارة العامة في مجلس العموم، حوّل لجنة لم تكن تحظى باهتمام كبير إلى كيان أصدر تقارير عالية الجودة اتخذت بجدية على غير المعتاد. وقبل أن يكتسب رايت هذه المكانة التي أعطته استقلالًا أكبر عن المكتب التنفيذي، أعلن آراءه في موضوعات شتى بناء على معرفته بالقضايا السياسية والدستورية التي اكتسبها في أثناء عمله السابق أستاذًا جامعيًا.

وفي إحدى المناسبات، جاءته رسالة على جهاز النداء الآلي الخاص به تقول: «رئيس الوزراء غاضب منك. اطلب هاتف رقم 10 فورًا»[114]، لاحظ رايت بعدها أن مخالفته كانت- بلا شك- هي التعبير عن رأي كان يعد (غير مساعد)، ولكن: «كان ما صدمني وهالني حقًا هو أن ذلك الشخص رقم 10 اعتقد أن من المناسب التعبير بهذه اللغة الخشنة باسم رئيس الوزراء، الذي لم يكن يعرف بالتأكيد أي شيء عن الموضوع، وأن من المقبول التواصل مع أحد أعضاء مجلس النواب بهذه الطريقة»[115].

كانت المشكلة الكامنة هي افتراض أن رئيس الوزراء قائد يتعالى على حزبه، وأن مهمته هي تحديد السياسات والإستراتيجيات، ومن ثم فحتى قدامى النواب يجب أن يقفزوا إلى وضع الانتباه بأمر من عصا عريف في داوننج ستريت.

يمكن أن نذكر باختصار بعض الاستنتاجات التي استخلصتها من النقاط التي عرضت بالتفصيل في هذا الفصل.

يكون لرؤساء الحزب تأثير عندما يفكر الناس في التصويت. لكن نادرًا جدًا ما يكون لهم أهمية حاسمة في ضمان الفوز بالانتخابات، وإن ما يقال بصفة عامة أيضًا عن أن تأثيرهم الانتخابي في الأنظمة الديموقراطية يصبح أقوى بمرور الزمن، لهو محض خرافة[116].

وفي مناصبهم، شارك الرؤساء ورؤساء الوزراء في زيادة السلطة التي مُنحت للمديرين التنفيذيين المركزيين في الدول الحديثة، ومع ذلك، فبخلاف السياسة الخارجية، هناك

أسـباب تافهـة لافتراض أن سـلطاتهم الخاصة تماثل سـلطة زملائهم، أصبحـت أكثر أهمية عبـر السـنوات المئة الماضية. على الرغم من أن هنـاك من كان أكثر جرأة من الآخرين في مطالبتهم بالهيمنة. وهناك مجموعة كبيرة من أسـاليب القيادة تختلف من رئيس إلى آخر ومن رئيس وزراء إلى آخر. وتفاوت كبير في قدر السلطة التي يمكن أن يمارسها كل شخص. والدليل، المأخوذ من الولايات المتحدة ومن المملكة المتحدة تحديدًا، لا يقدم رسمًا بيانيًّا، ولا توجهًا ملحوظًا لزيادة سلطة الرؤساء في الأنظمة الديموقراطية.

وأخيرًا، إن رؤساء الوزراء، مثل جورج لويد ونيفيل تشامبرلين ومارجريت تاتشر وطوني بلير، الذين يطمحون إلى مساواة رئاسة الحكومة في أي نظام ديموقراطي بالهيمنة، يدفعون ثمنًا سياسيًّا فادحًا: وهو الإقالة من المنصب نتيجة استبعاد عدد مهم من زملائهم بدلًا من استخدام الصيغة المعتادة للرفض من قِبل جمهور الناخبين.

03

قيادة إعادة التعريف

ليس كل الزعماء السياسيين الذين يصبحون رؤساء حكومات يحدثون فرقًا كبيرًا، وهذا الفصل في الأساس عن هؤلاء القادة في أي نظام ديموقراطي -قادة إعادة التعريف- الذين يعترضون على الافتراضات المتقدمة، ويعيدون تعريف ما يُعتقد أنه ممكن سياسيًا، والذين يصنعون تغييرًا سياسيًا جذريًا[1]. ولا تأتي قيادة إعادة التعريف دائمًا من رئيس الحكومة في الأساس. بل إن من المألوف كثيرًا بالنسبة إلى معظم الأفكار السياسية الجديدة المهمة أن تكون- إلى حد بعيد- نتاج قيادة جماعية، وفي أحيان أخرى، يكون فردٌ واحدٌ ضمن فريق كبير، غير رئيس الحكومة، هو المحركَ الأول. ومع ذلك، فلدى الرؤساء ورؤساء الوزراء فرصًا أكبر من زملائهم لتحديد وتيرة الحكومة والتأثير في أولوياتها. وعندما يظهر قادة إعادة التعريف، فإنه يكون في كثير من الأحيان- بالتأكيد- رئيس السلطة التنفيذية، وتكون المصادر السياسية المتاحة لذلك القائد أكبر من تلك المواتية لأي عضو آخر في الفريق الكبير.

قادة إعادة تعريف من الرؤساء الأمريكيين

إن الرؤساء الأمريكيين الذين يستحقون أن يُعَدوا قادة إعادة تعريف في القرن العشرين هم فرانكلين دي. روزفلت، وليندون بي. جونسون، (على الرغم من أن الحالة يمكن أن

تنطبق أيضًا على تيودور روزفلت)[2]. وقد وضَّحتُ في الفصل السابق النجاح التشريعي غير العادي لكل من فرانكلين روزفلت وليندون جونسون؛ إذ كان كل منهما رئيسًا قويًّا؛ بمعنى أنهما استخدما سلطات منصب الرئاسة كاملة، وكانا يسيطران على العملية السياسية أكثر من المعتاد، وعمد كل منهما خلال مُدَّتي رئاسته إلى تغيير جذري في السياسات. وكذلك في الافتراضات المتعلقة بما هو مسموح داخل المنظومة الأمريكية.

وفي هذا الكتاب أناقش فكرة أن النتائج الناجحة نادرًا ما تقترن بنوع القيادة الذي يحاول فيه فرد واحد الهيمنة على عملية صنع السياسة برمتها، والمؤكد- كما رأينا- أن هذا مستحيل في النظام الأمريكي، فمن ثَم ينزع رؤساء إعادة التعريف إلى أن يكونوا أولئك الرؤساء الذين يستغلون الموارد السياسية المتاحة لهم إلى أقصى حد. وفي الولايات المتحدة، نجد أن عوائق أسلوب التغيير الجذري شديدة إلى حد بعيد.

فرانكلين دي. روزفلت

لم يحاول فرانكلين روزفلت إجراء تغيير منهجي، ولم يتولَّ رئاسة نظام جديد نوعيًّا، ومن ثم لا تنطبق عليه معايير فئة قادة التحول، لكنه مثال واضح لقائد إعادة التعريف[3]. وقد أسهم تعامل روزفلت الإبداعي مع الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات في إنعاش المنظومة الاقتصادية والسياسية القائمة حين كانت في وضع متردٍّ، مع أن الولايات المتحدة لم تكن بأي حال على وشك تغيير ثوري. وكان قريبه الأكبر سنًّا تيودور روزفلت، الذي تولى الرئاسة في أوائل القرن العشرين، قد عزز سلطة الرئاسة لا سيما في السياسة الخارجية، وتوسع فرانكلين روزفلت فيها. وكان أحد الإجراءات المهمة التي اتخذها، إنشاء المكتب التنفيذي للرئيس عام 1939م. وقد أقنع الكونجرس، بصعوبة، بالموافقة على ذلك.

وقد كشف هنري إل. ستيمسون، وزير الحربية في عهد روزفلت، في يومياته، عن عدم رضاه عن رغبة روزفلت «في القيام بالعمل كله وحده»، وعن انزعاجه من أن روزفلت يتسامح- أو ربما يشجع- في إشاعة جو «مفعم بالخلافات الحادة حول سلطة الدولة»[4] في

واشنطن. كان روزفلت يرفض تفويض السلطة، حتى إن كاتب سيرته المتعاطف معه. جيمس ماكجريجور، يصفه بأنه مثل «مغنية الأوبرا الأولى» (بريما دونا) التي «لا تطيق البعد عن المشهد طويلًا»[5]. لكن اللعب مع المسؤولين والفصائل بإثارة بعضهم ضد بعض كانت آلية للاستحواذ على أكبر قدر من السلطة في نظامٍ السلطةُ فيه مجزأة إلى حد بعيد.

كان روزفلت يستخدم قدراته- ليس أقلها قدرته على الإقناع- لإحداث أثر طيب؛ فقد بذل قصارى جهده لإعداد الرأي العام الأمريكي لمشاركة محتملة في الحرب ضد ألمانيا النازية في وقت كان جوزيف كنيدي، السفير الأمريكي في لندن من 1938 إلى 1940م، ووالد الرئيس الأمريكي مستقبلًا، يقول: إن «الديموقراطية انتهت في بريطانيا. ويحتمل جدًا أن يكون ذلك هو المنتظر للولايات المتحدة، إذا تصرفت بحماقة ودخلت الحرب»[6].

وبعد اجتياح ألمانيا لبولندا في عام 1939م، أقنع روزفلت الكونجرس برفع الحظر على صادرات الأسلحة الذي كان يمنع الولايات، بموجب قانون الحياد لعام 1937م، من إمداد الحلفاء بالأسلحة[7]. وبعد الهجوم الياباني على الأسطول الأمريكي في ميناء بيرل هاربر في ديسمبر عام 1941م، الذي أدخل الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، تولى روزفلت، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، مسؤولية المجهود الحربي الأمريكي بطريقة تشبه وزارة تشرشل في بريطانيا وقت الحرب، مع فارق أن الولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت أقوى هاتين القوتين العظميين فيما يتعلق بالديموقراطية في التحالف المناهض للفاشية مع الاتحاد السوفييتي.

وقد أعطى قانونا سلطات الحرب روزفلت حرية مطلقة بشكل ملحوظ بالنسبة إلى رئيس أمريكي، تمكنه من إنشاء مجموعة وكالات زمن الحرب، ومن بينها مكتب الرقابة، وسيطرة كاملة على الاقتصاد المحلي. وفي أحد أحاديثه الإذاعية من سلسلة (دردشة حول المدفأة)، في السابع من سبتمبر من عام 1942م، طالب روزفلت بسلطات اقتصادية تنظيمية إضافية، وأشار إلى أنه لن يتسامح في أي تقاعس من الكونجرس في منحه هذه السلطات؛ لأنه «في حالة أخفق الكونجرس في التصرف أو في التصرف بصورة مُرضية،

سأقبل المسؤولية وأتصرف أنا»[8]، وقال روزفلت إن السلطات الاستثنائية التي كان يخطط لممارستها من شأنها أن «تعود بشكل آلي إلى الناس بعد الحرب». وقد ذكر الفقيه الدستوري إدوارد كوروين، فيما كتبه عام 1946م، أن الرئيس بدا وكأنه كان يطالب «بعلاقة ما مميزة بينه وبين الناس: عقيدة تشبه إلى حد بعيد مبدأ الزعامة الذي يفترض أن الحرب قامت لتقويضه»[9]. مع أن كثيرًا من السلطات- وليست كلها- التي جمعها روزفلت في يده في أثناء الحرب، كانت بتفويض صريح من الكونجرس.

وعلى الرغم من أنه كان قائدًا حربيًّا قويًّا بصورة غير عادية، كانت سياسة روزفلت الداخلية، في المقام الأول، هي ما جعلته قائد إعادة تعريف؛ فعقدُه 337 مؤتمرًا صحفيًّا خلال ولايته الأولى، التي بدأت في عام 1933م، و374 مؤتمرًا خلال ولايته الثانية (1937–1941م)، كان يعكس، مثلما فعلت سلسلة أحاديثه الإذاعية (دردشة حول المدفأة)، الأولوية المتقدمة التي يعطيها للتواصل مع جمهور الناخبين، ولرفع الروح المعنوية العامة.

وبدعم من روزفلت، مرر الكونجرس، خلال نحو مئة يوم في عام 1933م، كثيرًا من التشريعات التي تهدف إلى دحر الكساد الاقتصادي، وشملت هذه الإجراءات قانون إنعاش الصناعة الوطنية، وقانون التنظيم الزراعي، وقانون معونات الطوارئ الفيدرالي، وقانون سلطة تينيسي فالي (TVA)، وقانون طوارئ الرهن الزراعي، وقانون قروض ملاك المنازل، وقانون تنسيق السكك الحديدية. وكان قانون تينيسي فالي تحديدًا يوصف بأنه أكثر أمثلة روزفلت وضوحًا على القيادة الرئاسية[10]؛ فقد جمع بين هيئات خاصة وعامة، وربط بين الصناعة والزراعة، وبين منع الفيضانات والغابات، وقدم مثالًا على التخطيط الاجتماعي والاقتصادي على المستوى القومي. وكانت سياسة «فكر فيها روزفلت واقترحها وأشرف على تمريرها»[11].

ومع أن بعض إجراءات العقد الجديد الخاصة هُمشت في السنوات التالية، فإن رئاسة روزفلت- كما قيل على نحو مقنع- «أزالت العقبات النفسية والسياسية لاستخدام الحكومة لحماية الناس من تقلبات السوق»[12]، وكان العقد الجديد، على أي حال، مشروعًا متكاملًا،

وقد فهمه الناس بالإضافة إلى روزفلت. لكن كان لشعبيته وآرائه السياسية دور أساسي في ذلك. كانت برامجه تتطلب تشريعًا، وهو ما يعني أنه بالإضافة إلى سن قوانينه بمعرفة الكونجرس، كانت هذه الإجراءات تخضع للإشراف والفحص النيابي المتواصل، وربما كان ذلك يكفي لعرقلتها ما لم تكن هناك شعبية للبرامج وللرئيس على حد سواء. وقد ترك روزفلت نفسه عمدًا في دائرة الضوء، ونال ميزات سياسية كاملة من التقدير العالي الذي كان كثير من الناخبين يشعرون به تجاهه (مع أنه كان هناك آخرون يكرهونه)[13].

كان روزفلت يحتاج إلى دعم الديموقراطيين الجنوبيين، الذين كانوا يشكلون كتلة صلبة من المصوتين، لتمرير العقد الجديد في الكونجرس، فحاول جاهدًا التقرب منهم وتملقهم، فانحازوا طواعية للسياسات التي تضع قيودًا على الأعمال التجارية وسوق الأوراق المالية، ودعموا مشروعات البنية التحتية العامة واسعة النطاق، وساندوا قانون العلاقات الصناعية القومية لعام 1935م، الذي وسع احتمالات تنظيم الاتحادات، ووافقوا في العام نفسه على قانون الإيرادات الذي رفع الضريبة الإضافية على الدخل بأكثر من 50 ألف دولار من 59 إلى 75%[14]. ولم يكن دعم الديموقراطيين الشماليين والجمهوريين الأحرار كافيًا وحده لإحداث ما كان في السياق الأمريكي تدابير جذرية، ومع ذلك عارض الديموقراطيون الجنوبيون كل محاولة لتوسيع حقوق المواطنة للأمريكيين السود، وظل الجنوب في عهد روزفلت تحت سيادة البيض، ومن ثم، ففي قلب العقد الجديد، كما يقول أيرا كاتزنيلسون، يكمن «حل وسط فاسد». ولم يفعل روزفلت شيئًا يذكر للاعتراض على (حقوق) الولايات الجنوبية في معاملة الأمريكيين الأفارقة بصورة بغيضة. مع ذلك، لولا التدابير الاقتصادية للعقد الجديد، ومنها بعض الدعم السياسي لرفع مستوى اتحادات العمال، لكانت أحوال الأمريكيين السود أسوأ؛ فهذه السياسات- إذا أُخذت بالتزامن مع مشاركة الجنود السود اللاحقة في المجهود الحربي الأمريكي- مهدت الظروف لحركة الحقوق المدنية، وما حدث من تطورات في حقبة ما بعد الحرب[15].

من بين أكثر المؤثرات أهمية في أثناء رئاسة روزفلت، زوجته الناشطة سياسيًا، التي كانت، من نواحٍ عديدة، أشد منه راديكالية؛ فقد اعترفت إليانور روزفلت بأنها لو لم يكن زوجها مرشحًا للرئاسة في عام 1932م، كانت ستصوت للمرشح الاشتراكي نورمان توماس[16]. وكانت تسعى جاهدة لتحسين فرص النساء والأمريكيين الأفارقة، وبذلت قصارى جهدها لتعيين عدد أكبر من النساء في الجهات الحكومية، وكانت ناشطة بصفة خاصة في محاولة مواجهة العنصرية الضمنية في المؤسسات، التي اجتاحت السياسة الأمريكية.

كان زوجها يشعر أنه مقيد تمامًا بالحاجة إلى أصوات الديموقراطيين الجنوبيين، في الانتخابات الشعبية وفي الكونجرس على حد سواء، حتى إنه لم يقدم أكثر من دعم فاتر للحقوق المدنية، وقد قدمت إليانور روزفلت استقالتها من جمعية بنات الثورة الأمريكية في عام 1939م، عندما رفضوا السماح للمغنية الأمريكية السوداء الكبيرة ماريان أندرسون بالغناء في كونستيتيوشن هول*، وكانت تلك الجمعية الأمريكية أقل تعصبًا من تلك المنظمة التي أشار إليها استطلاع غالوب، الذي أظهر أن 67% يوافقون على قرارها[17]، ولكن كانت كل خطوة في اتجاه ضمان الحقوق المدنية- حتى قانون مكافحة الإعدام خارج إطار القانون الذي دعمه روزفلت في أثناء رئاسته الثانية- تواجه معارضة شرسة في الجنوب: فقد وافق عليه مجلس النواب بأغلبية كبيرة، لكنه لم ينج من الهجوم مدة ستة أسابيع في أواخر عام 1937م في مجلس الشيوخ، وكانت أغلبية ديموقراطية تهيمن عليه وقتها[18]. ومع ذلك فقد ساند روزفلت بحذر شديد التحسن التدريجي في الحقوق المدنية للأمريكيين السود، الذين جلب لهم العقد الجديد بعض المكاسب على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وبحلول نهاية حقبة الثلاثينيات، مثل الأمريكيون السود «عنصرًا أساسيًا في التصويت لروزفلت في الولايات الجنوبية»[19].

أعلن روزفلت، في بث إذاعي في نوفمبر من عام 1934م، أنه «يجب أن يكون لدينا مبدأ قومي بأننا لن نسمح بوجود جيش ضخم من العاطلين عن العمل»[20]، وكانت الأشغال

---

* قاعة موسيقية تابعة لجمعية بنات الثورة الأمريكية، وكانت أكبر قاعة موسيقية في واشنطن العاصمة آنذاك. (المترجمة)

العامة لخفض نسبة البطالة تقع في قلب العقد الجديد، ولكن علينا ألا نبالغ في دور روزفلت بوصفه أول من بادر بالسياسة الجديدة؛ فقد كان الرئيس في البداية باردًا للغاية فيما يتعلق بالأشغال العامة، وكونها أصبحت جزءًا مهمًا من قانون إنعاش الصناعة الوطنية، وأحد الأجزاء البارزة في التشريع في أول مئة يوم من ولاية فرانكلين روزفلت، نتج بصفة أساسية من ضغط وإقناع وزير العمل فرانسيس بيركنز ومن سيناتور نيويورك روبرت إف. واجنر[21]. وكان أكبر إنجازات روزفلت مع الكونجرس في أثناء السنوات الثلاث الأولى في ولايته، ثم مرة أخرى في أثناء ظروف الحرب العالمية الثانية الخاصة. وفي النصف الثاني من الثلاثينيات، واجه صعوبات أكبر مع الهيئة التشريعية. وتم تدريجيًا تشكيل ائتلاف المحافظين الذي استطاع إحباطه، فلجأ على نحو متزايد إلى استخدام الفيتو الرئاسي[22].

ليندون بي. جونسون

إذا كان روزفلت شخصية معقدة ومع ذلك- بلا شك- قائد إعادة تعريف ورئيسًا ناجحًا، فإن ليندون بينيس جونسون كان رجلًا مليئًا بالتناقضات ومراوغًا بدرجة أكبر، وقد انتهت رئاسة روزفلت بوفاته. أما رئاسة جونسون فانتهت بالإخفاق. ودفعت المرارة التي خلفتها حرب فيتنام الخائبة، التي كانت فخًا للولايات المتحدة، جونسون في النهاية إلى عدم السعي لولاية ثانية. مع ذلك، كان ما أنجزه على المستوى الداخلي لافتًا، ويدين بكثيرٍ للبيئة السياسية التي دخل في ظلها البيت الأبيض، إذ أعطت صدمة اغتيال سلفه دفعة قوية لقضايا كان كنيدي قد تبناها وأحرز فيها تقدمًا مع الكونجرس، وأبرزها الحقوق المدنية. كانت الضغوط الشعبية قوية، وتحديدًا من الأمريكيين الذي كان مارتن لوثر كينج زعيمهم الملهِم. وكان ثمة ضغوط أيضًا من مجتمع أوسع، وبصفة خاصة من الشباب المثقفين الذين كانوا مُسيسين أكثر مما كان شباب الخمسينيات؛ وذلك- جزئيًا- نتيجة حرب فيتنام والمشروع العسكري الذي صاحبها، ولكن أيضًا استجابةً لكينج وغيره من نشطاء الحقوق المدنية.

وعلى الجانب الآخر، أصر عدد كبير من الديموقراطيين وحلفائهم من الديموقراطيين الجنوبيين على قضية الحقوق المدنية. ولم يكن مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي المخضرم جيه. إدجار هوفر متعاطفًا مع القضايا التي يتبناها جونسون، وكان دين أتشيسون قد قال لهاري ترومان عن هوفر: «عليك أن تثق بالحية ذات الأجراس ما دام هناك كاتم صوت على أجراسها». وفي الوقت الذي كان فيه الاهتمام بمصرع محتجين سود سلميين ضئيلًا، بذل هوفر ما في وسعه لتشويه سمعة حركة الحقوق المدنية: عن طريق نشر إشاعات عن اختراقٍ شيوعيٍّ لصفوفها، وكان رد فعل كينج أنه قال: إن ذلك يمكن أن يكون مشجعًا، «إذا كان السيد هوفر ومكتب التحقيقات الفيدرالي يسعون إلى القبض على هؤلاء المسؤولين عن تفجير الكنائس وقتل الأطفال الصغار، بالقدر نفسه من الاجتهاد في البحث عن التسلل الشيوعي المزعوم إلى حركة الحقوق المدنية»[23].

وعلى عكس كثير من الديموقراطيين الجنوبيين الآخرين، أيد جونسون قرار المحكمة العليا في قضية (براون ضد مجلس التعليم)، في أثناء رئاسة أيزنهاور، الذي أمر بإلغاء الفصل العنصري في المدارس. وكان أكبر إنجاز حققه جونسون بوصفه رئيسًا هو تمرير أهم تشريع للحقوق المدنية، بعد التغلب على مقاومة مجلس الشيوخ المتواصلة له. كذلك قدم مشروع الرعاية الصحية (ميديكير)، ومشروع (ميديكيد) للفقراء، الذي تتولى الولايات إدارته. وخلال عامين من الصعود بالمصادفة إلى كرسي الرئاسة، أصبحت إنجازاته التشريعية أمرًا واقعيًا في خطابه عن (المجتمع العظيم) و(الحرب على الفقر). وقد وصل عدم المساواة في عام 1968م إلى أدنى مستوياته المسجلة في الولايات المتحدة في أي وقت مضى[24].

كان لجونسون الحق في المطالبة بوصفه أعظم مشرع أمريكي في القرن العشرين، حتى إذا لم نأخذ في الحسبان سوى مدة رئاسته وحدها، وهو كذلك دون شك، إذا أضفنا سنوات زعامته للأغلبية في مجلس الشيوخ.

وبالتركيز في أول عامين لجونسون في البيت الأبيض، لاحظ ستيفن جروبارد أنه «على الرغم من أن ويلسون وروزفلت وترومان أنشؤوا سجلات موثوقًا بها تثبت قدرتهم على التعاون مع الكونجرس لضمان تمرير تشريعات داخلية كانوا يصرون عليها، فلم يكن أيٌّ منهم أستاذًا في فنون الإقناع مثلما كان جونسون في عامي 1964 و1965م»[25]، فكيف فعل جونسون ذلك؟ يذكر راندول وودز، أحد كبار كتاب سيرته، أن الهاتف كان «الأداة الحقيقية لإرادة جونسون التشريعية»، ويضيف:

> من أواخر عام 1963م حتى عام 1966م، كان ليندون جونسون يجتمع بأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب يوميًّا، وربما كل ساعة، وكان على دراية شخصية بتفاصيل أكثر من ألف مشروع قانون درسها الكونجرس خلال هذه المدة. وكانت بنوك ذاكرته لا تزال مكتظة بالمعلومات المتعلقة بصفات الدوائر الانتخابية لمجلسي الشيوخ والنواب، والهفوات الشخصية لكل من يخدمها من رجال ونساء، وكان جونسون يقول: «ليس هناك سوى طريقة واحدة للتعامل مع الكونجرس، وهي أن تعرفهم، بشكل مستمر ومتواصل وبلا انقطاع، أكثر مما يعرفون أنفسهم...»[26].

كان ليندون جونسون دليلًا حيًّا على أن أقوى (سلطات) الرئيس هي (قدرته على الإقناع)، ومع ذلك كان صيته في ذلك ضعيفًا بين المستشارين رفيعي الثقافة الذين كانوا يحيطون بكنيدي. وكان جونسون نفسه يشعر تمامًا بأوجه القصور في ثقافته مقارنة (بخريجي هارفارد)، وفق ما كان يسميهم[27]، وقد وُثِّقت قسوته وعدم تردده وهو يصنع صعوده السياسي، توثيقًا جيدًا، ليس أقله ما فعله روبرت كارو في كتاب سيرته الرائع الذي صدر في مجلدات عدة. وفي صيف عام 1957م، دفع جونسون، بوصفه زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، بقانون الحقوق المدنية الذي لم يحقق سوى تقدم متواضع، لكنه وسع حقوق التصويت للسود، ومهد الطريق لقوانين الحقوق المدنية الأساسية لعامي 1964م و1965م عندما تولى الرئاسة. وقد استخدم جونسون، بالمخالفة للتوقعات كلها، تأثيره في عام 1957م لمصلحة الحقوق المدنية؛ لأنه كان قد صوت قبل أكثر من عشرين عامًا في مجلس الشيوخ وقبله في مجلس النواب بطريقة الديموقراطيين الجنوبيين نفسها؛ أي ضد تحسين

الحقوق المدنية للأمريكيين السود[28]، وكان أي مسار عمل غير ذلك يمكن أن يضع نهاية لصعود السياسي القادم من ولاية تكساس.

حتى عندما كان جونسون يسعى للوصول إلى سياسة ليبرالية، أظهر- كما يقول كارو- «براجماتية وقسوة صدمت حتى العالمين ببواطن الأمور في واشنطن، والذين كانوا يظنون أنفسهم متعصبين لبراجماتية السياسة». «وكان محتالًا ويفتخر بذلك»، فعندما تحدث «أولًا إلى الليبراليين، ثم إلى المحافظين، وذهب أولًا إلى مجموعة الجنوب ثم إلى مجموعة الشمال، ويقول لليبراليين عكس ما يقوله للمحافظين، كان يؤكد كلا الموقفين على حد سواء، ويبدو مؤمنًا تمامًا بكل منهما»[29]، لكن مراوغته سارت جنبًا إلى جنب مع «عبقريته السياسية»[30].

ومع وضع سيرة جونسون المهنية في الحسبان، استطاع كارو أن يخلص إلى أن: «أبراهام لينكولن حطم قيود الأمريكيين السود، لكن ليندون جونسون هو من أدخلهم مراكز الاقتراع، مسدلًا ستار الديموقراطية المقدسة خلفهم، وواضعًا أيديهم على مقبض منحهم السيطرة على مصائرهم، وجعلهم أخيرًا وإلى الأبد جزءًا حقيقيًّا من الحياة السياسية الأمريكية»[31].

تعلم جونسون في أثناء المنافسة على الترشح للرئاسة في الحزب الديموقراطي عام 1960م (التي كان يضمنها جون إف. كنيدي) أن حكام الولايات يمكن أن يكون لهم تأثير إيجابي في الضغط على أعضاء مجلسَي الشيوخ والنواب؛ ومن ثم فبعد جنازة الرئيس كنيدي مباشرة في نوفمبر من عام 1963م، وقبل أن يغادر حكام الولايات واشنطن دعاهم جونسون إلى اجتماع في مكتبه، وأخبرهم أنه قضى ساعتين ونصف الساعة في اليوم السابق مع أيزنهاور «الرئيس العظيم الذي قاد جيشنا إلى النصر»، وجعله يدرك أنه ليس هناك حزب «يراهن وحده على الوطنية»، وأن عليهم- بصرف النظر عن الحزب- أن يساعدوه على الحفاظ على البلاد، وكان انفعاله يزداد وهو يتحدث. كان عليهم أن يفعلوا شيئًا لمنع

الكراهية والتصدي للظلم وعدم المساواة والفقر والبطالة «الموجودة في هذا البلد»، ويقول جونسون إن أفضل الطرائق للتعامل مع هذه المشكلات هي:

> تمرير مشروع قانون الضرائب، وتوفير وظائف، وزيادة الاستثمارات، فبذلك نحصل على عائد وضرائب أكثر، وتمرير مشروع قانون الحقوق المدنية، ومن ثم يمكننا أن نقول للمكسيكيين في كاليفورنيا، أو للزنوج في الميسيسيبي، أو للشرقيين في الساحل الغربي، أو لآل جونسون في جونسون سيتي، إننا سنعاملكم جميعًا بالعدل والمساواة، وسيكون الحكم عليكم بما تستحقونه وليس على أساس أصولكم، ولا كيفية تهجي أسمائكم[32].

كان جونسون مشغولًا دائمًا بمصير الفقراء، ليس أقله ما يعانيه السود الفقراء من ظلم، لكن كان ما يشغله قبل كل شيء هو تقدمه السياسي. وظل روي ويلكنز من (الجمعية الوطنية لتقدم الملونين) (NAACP) مدة طويلة يكن له مشاعر متضاربة، وكان يقول: «إنك لا تعرف مطلقًا هل خرج وقد أخذ معه قلبك أم محفظتك»[33]، وأخيرًا انتهى إلى الإعجاب به. وعندما تصارع طموح جونسون وشفقته، حلت الشفقة في المرتبة الثانية، ولكن هذا الصراع انتهى منذ اللحظة التي صار فيها رئيسًا، كما يقول كارو، وانتقلت قضية العدالة الاجتماعية «إلى الصدارة، بتوجيهات من هذا السيد لتحويل التعاطف إلى عمل حكومي»[34].

وبالتأكيد، لا يمكن أن يكون التناقض بين نجاح جونسون على المستوى الداخلي وإخفاقاته في السياسة الخارجية تناقضًا تامًّا. كان يشترك مع سلفه ومع مستشاريه أيضًا في عدم القدرة على فهم القومية والشيوعية في آسيا، وكان الخوف من (فقدان) فيتنام (التي لم تكن قط تخص أمريكا لتفقدها) هو ما أدى به إلى السقوط السياسي. مع ذلك، كان جونسون قائد إعادة تعريف؛ فقد غيَّر شروط النقاش السياسي، ولم يجعل الفقر الأمريكي قضية سياسية بارزة وحسب، بل تصدى لها مباشرة، في حين كان يعمل بحسم لإنهاء حرمان السود الفعلي من التصويت في عدد من الولايات الأمريكية الجنوبية. وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه أمام الكونجرس في يناير من عام 1964م، قال جونسون: إن

«كثيرًا من الأمريكيين يعيشون على هامش الأمل- بعض منهم بسبب فقرهم، وبعض آخر بسبب لونهم، وكثير منهم بسبب الاثنين»، وقال: «إن المهمة هي استبدال الفرصة باليأس»، وأضاف: «إن هذه الإدارة اليوم، هنا والآن، تعلن حربًا غير مشروطة على الفقر في أمريكا»[35].

وعند وفاة جونسون في عام 1973م، أقر رالف والدو إليسون بأن جونسون كان مكروهًا إلى حد بعيد من المحافظين وكثير من الليبراليين على حد سواء، وكان عليه أن «ينظم أموره لكونه يشتهر بأنه أعظم رئيس أمريكي بالنسبة إلى الفقراء والزنوج»، وكان هذا- كما يضيف إليسون- «شرفًا عظيمًا بالتأكيد»[36].

رونالد ريغان- قائد إعادة تعريف؟

حظيت الولايات المتحدة بعدد من الرؤساء البارزين من بعد جونسون، لكن لم يكن أحد منهم قائد إعادة تعريف بالمعنى الذي كان عليه كل من روزفلت وجونسون. في بعض الأحيان يُمنح رونالد ريغان أهمية كبيرة، لكن هناك ميل إلى المبالغة فيما صنعه من اختلاف، فالزعماء وأنصارهم الأشد حماسة تحديدًا، يميلون إلى افتراض أن الأحداث الجسام التي تحدث في أثناء توليهم السلطة تنسب إليهم، وكثيرًا ما طرحت هذه الحجج باسم ريغان، لكنه لم يجعل الأمور تسير بالطريقة التي فعلها جونسون. وبصرف النظر عن أهمية الولايات المتحدة في السياسة العالمية، يمكن أن يحدث تغيير على مستوى العالم، مثلما حدث في أزمنة رئاسة ريغان وجورج بوش الأب، دون أن يكون نتيجة أساسية لسياسة أمريكية معاصرة له؛ فتحرير الاتحاد السوفييتي، وظهور الأنظمة الديموقراطية في وسط-شرق أوروبا، وانتهاء الحرب الباردة، كان بصفة عامة نتيجة تغيير حدث في موسكو فاستجاب له ريغان وبوش، لكنهما لم يكونا مسؤولين عنه. وبصورة أكثر تحديدًا، لا يدين تحول السياسة الداخلية والخارجية السوفييتية في النصف الثاني من الثمانينيات بشيء يذكر للمتعنتين في واشنطن، بصرف النظر عن حسابات النصر الغربية.

وعلى المستوى المحلي، لا يدخل ريغان (وهو لا يزال الأوضح) ولا بوش، في فئة قائد إعادة التعريف، مع أن ريغان، الذي كان أقل ذكاءً من بوش، كان أكثر نجاحًا في إعطاء نغمة مميزة لرئاسته، وكذلك، وهذه نقطة تناقض أخرى بينه وبين خليفته، في الفوز المريح بولاية رئاسية ثانية. وكانت الهوة واسعة- كما لاحظنا في الفصل السابق- بين خطاب ريغان وحقائق رئاسته: فإنجازاته التشريعية كانت عادية «على الرغم من أن وعود تقليص الإنفاق الفيدرالي، وحجم الحكومة والعجز، زادت في عهد ريغان»[37]، وكان أكبر اختلاف صنعه في نقل الولايات المتحدة إلى اتجاه أكثر محافظة كان على نحو شبه مؤكد عبر تعيينات قضائية؛ فهناك أكثر من أربع مئة قاضٍ في مناصبهم التي تستمر طوال العمر، وأربعة تعيينات في المحكمة العليا، بالإضافة إلى ترقية وليم رينكويست إلى منصب رئيس المحكمة العليا، وساندرا داي أوكونور، وأنطونين سكاليا وأنطوني كنيدي قضاة للمحكمة العليا[38].

قادة إعادة التعريف البريطانيون

في أي نظام ديموقراطي، يمكن أن يكون هناك أحيانًا خيط رفيع بين الرؤساء والحكومات الذين يمكن أن نسميهم قادة إعادة التعريف وبين هؤلاء الذي لا تنطبق عليهم المعايير، وإن تغيير الحكومة دائمًا ينتج عنه فرق ما: فرؤساء الأنظمة الديموقراطية لا يستمرون طويلًا ما لم يكن وراءهم حزب سياسي، وتقدم الأحزاب خيارات سياسية، ولكن إذا تحولنا إلى الحالة البريطانية، فسنجد أنه كانت هناك ثلاث حكومات فقط في القرنين العشرين والواحد والعشرين تستحق بقوة أن نعدها حكومات إعادة تعريف: الحكومة الليبرالية من 1905م إلى 1915م (عندما تشكلت الحكومة الائتلافية في زمن الحرب) التي رأسها هربرت أسكويث من عام 1908م، وحكومة العمال برئاسة كليمنت أتلي من 1945م إلى 1951م، وحكومة المحافظين برئاسة مارجريت تاتشر من 1979م إلى 1990م. ولا يعني هذا بالتأكيد، عدم وجود تجديد سياسي واضح في عهود حكومات المملكة المتحدة الأخرى في القرن الماضي؛ فقد شهدت حكومة هارولد ماكميلان من 1957م إلى 1963م، وحكومة العمال

برئاسة هارولد ويلسون من 1964م إلى 1970م، وحكومة العمال برئاسة طوني بلير من 1997م إلى 2007م، تغييرًا جوهريًا إلى حد بعيد. وسيأتي ذكر ذلك بعد قليل.

الحكومة الليبرالية فيما قبل الحرب العالمية الأولى

خلال أربعة عقود في القرن العشرين، كانت حكومة إعادة التعريف الوحيدة هي التي شكلها الحزب الليبرالي في ديسمبر 1905م، وأكد ذلك فوزُ الحزب الساحقُ في انتخابات عام 1906م. وكانت الحكومة في أول عامين برئاسة المحافظ هنري كامبل ـ بانرمان، لكن أدى اعتلال صحته تحديدًا (ووفاته بعد ذلك مباشرة) إلى استبداله بأسكويث ليكون رئيس الوزراء في عام 1908م، وكان هذا أقصى تغيير بعيد المدى. وشمل ذلك مجموعة من التشريعات التي شكلت أحجار بناء ما صار يُعرف بدولة الرفاهية. وكانت القوة المحركة لمعظم هذه التشريعات هي ديفيد لويد جورج الذي خلف أسكويث في وزارة الخزانة عندما أصبح الأخير رئيسًا للوزراء. وكان أسكويث قد وضع بالفعل خطة معاشات كبار السن في أثناء توليه وزارة الخزانة، لكنها تحولت إلى قانون على يد لويد جورج عام 1908م.

كانت الحكومة منفتحة على أفكار من جهات أخرى، فقد كانت معاشات كبار السن مطبقة بالفعل في نيوزيلندا، التي وصفها أسكويث بأنها معمل تجارب سياسية واجتماعية يوفر إرشادات «للدول الأكثر قدمًا في العالم»[39]. وكان حماس لويد جورج للقضاء على البطالة قد تفجر بزيارة إلى ألمانيا حيث كان بسمارك قد اتخذ بعض التدابير الأولى لدولة الرفاهية[40]. وقدم قانون التأمين القومي عام 1911م تأمينًا صحيًا وتأمين بطالة في بريطانيا، ينفق عليه من الضرائب التي تخصم من أصحاب العمل والعاملين على حد سواء. قبل ذلك، (في عام 1909م) أسس ونستون تشرشل، بوصفه رئيس مجلس التجارة، مكاتب العمل لزيادة فرص العمل، وكان هو أيضًا متأثرًا بالتجربة الألمانية. وقد كتب أصغر وزير في جيله (إذ كان عمره 33 عامًا عند تعيينه وزيرًا في أبريل عام 1908م)، إلى رئيس الوزراء، أسكويث: «إن ألمانيا بجوها القاسي وثروتها القليلة نجحت في تهيئة الظروف الأساسية

المقبولة لأفراد شعبها، ليس في الحرب فقط وإنما في السلم أيضًا، أما نحن فلم ننظم شيئًا سوى سياسات الأحزاب»[41].

كان هناك إصلاح دستوري يتمثل في خفض سلطات مجلس اللوردات. وبموجبه لم يعد من صلاحياته رفع تشريعات مالية أو السماح بتأجيل أي مشروع قانون لأكثر من عامين، وكان هذا تغييرًا أساسيًّا جعل «غرفة النقض تضطر إلى تحويل نفسها إلى غرفة تدقيق»[42]، وقد اشتعل الصراع بسبب (ميزانية الشعب) التي قدمها لويد جورج في عام 1909م. والتي رفعت، من بين إجراءات أخرى، ضريبة الدخل، وزادت ضريبة التركات على الملكيات الكبيرة. وفرضت ضرائب على الأراضي، واستحدثت ضريبة على رخص السيارات التي تعمل بالبنزين والتي تدار بمحركات، في وقت كان لا يملك فيه سيارة إلا الأثرياء، وكان العائد يذهب جزئيًّا إلى الزيادة الكبيرة في نفقات الدفاع. وعلى الرغم من أن مجلس اللوردات ظل مدة طويلة يقبل عرفًا ألا يحجب ميزانية أقرها مجلس العموم، فإن أغلبية المحافظين الكاسحة في مجلس ذوي الألقاب، استشاطوا غضبًا عندما رأوا هجومًا على الأغنياء وعلى أرباح الأرض، ورفضوا هذا التشريع. وكانت المشاعر ملتهبة: فقد قال دوق بيوفورت إنه «يتمنى أن يرى ونستون تشرشل ولويد جورج بين أنياب بضعة وعشرين كلبًا من كلاب الصيد»، وأبلغ دوق بكلوش أحد نوادي كرة القدم الأسكتلندية الصغيرة أنه بسبب ضريبة الأراضي سيلغي اشتراكه فيه الذي يبلغ جنيهًا واحدًا فقط في السنة[43]. فدعى أسكويث إلى انتخاباتٍ كانت الميزانيةُ وتقليل سلطة اللوردات قضايا أساسية فيها. والغريب، أن الليبراليين فقدوا أكثر من مئة مقعد في هذه الانتخابات في يناير 1910م، وأصبح استمرار حكومتهم يعتمد على دعم العمال وأعضاء مجلس النواب من القوميين الأسكتلنديين. وكان لتصوير الحكومة على أنها متطرفة صدى واضح مع جمهور الناخبين الذي كان يضم كثيرًا من العمال الرجال، في حين كانت النساء لا يزلن محرومات من التصويت.

وفي عام 1913م، مُدَّت حقوق اتحاد التجارة في جمع الأموال لأغراض سياسية التي قوضها القضاء، ومن ثم أصبح على العمال الذين لا يرغبون في الإسهام في الضريبة

السياسـية أن يفسـخوا عقودهم بدلًا من أن يكتبوها. وكانت الضغوط الداخلية على الحكومة لا تـزال أكثـر حسـمًا مـن النموذج الأجنبـي، وبـدأ التعامل مع المعانـاة الشـديدة التي كانت تُقبل في السـابق، بوصفها منتجًا جانبيًّا للرأسـمالية لا يمكن تحاشـيه، خوفًا من الشـيوعية، ونتيجـة لمطالـب حركة العمال المنظمـة المتزايدة. وقد زادت عضوية اتحـاد التجارة لأكثر مـن ضعـف حجمها بين عامي 1910م و1913م (إلـى أكثر من أربعة ملايين عضو)، ومنذ عام 1910م زاد تأثيـر أعضـاء حزب العمال فـي البرلمان إلى حد بعيد عن طريق اعتماد الحكومة على أصواتهم.

وكان مـا جعـل حكومة حـزب الأحرار حكومة إعـادة تعريف هو، في المقـام الأول، أنها وضعت الأسس الأولى لدولة الرفاهية، وفي هذا المشروع، وكذلك في هجومها على امتيازات أصحاب الألقاب في مجلس اللوردات، كانت تدين بكثير للويد جورج وأسكويث، رئيس الوزراء، على حد سـواء. لم يكن أسـكويث رئيـس وزراء متسـلطًا، وكان أهـم ما حدث من تغييرات هو نجـاح للحكومـة عمومًـا، وكان لعضوَين فيها نتائج معينة؛ فقد اسـتفاد مجلـس الوزراء الذي رأسه أسكويث من قوة لويد جورج وتشرشل الدافعة- وهما من الشخصيات الجذابة- اللذين وُصفـا ليـس دون سـبب وجيه بأنهما «اثنـان من السياسـيين الإنجليز العباقـرة» في النصف الأول من القرن العشرين[44].

حكومة العمال في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية

كانت الحكومة التي رأسـها كليمنت أتلي من عام 1945م حتى عام 1951م حالة شـديدة الوضـوح لقيـادة إعـادة التعريف. وكما أشـار الفصل السـابق بالفعل، لم تكن مثـالًا أقل لفتًا للنظر عن القيادة التي يمثلها وزراء مخضرمون بصورة جماعية وليس رئيس الوزراء وحده، علـى الرغـم من أهمية إسـهامه فـي التعامل مع النفوس المتعالية ودوره التنسـيقي الهادئ. ولم يكن أحد من بين أعضاء وزراء حزب العمال البالغ عددهم عشـرين (تسـعة عشـر رجلًا وامـرأة واحـدة) فـي تلك الحكومة التي شُـكلت عام 1945، قد ولد في القرن العشـرين، وكان

عُمْـر أصغرهـم- وهو إنيورين بيفان، الـذي كان يعد متمردًا عنيدًا، وكان اختيارًا مفاجئًا من أتلـي أن يوليـه وزارة الصحـة- سـبعة وأربعيـن عامًا. وتراكمـت لديهم خبرة واسـعة بدروب الحيـاة كلهـا، وكان لبعضهم ميزة الخدمة في حكومـة الائتلاف في زمن الحرب، ومنهم من كان في مناصب رفيعة، مثل أتلي، وإرنسـت بيفين، وهربرت موريسـون، وسـتافورد كريبس، وهيـو دالتـون. وكان أتلي في أثناء الحرب بوصفة نائب رئيس الوزراء، يرأس الوزارة ولجان مجلس الوزراء في غياب تشرشـل، بعيدًا عن أنظار الشـعب، على عكس بيفين وموريسـون، وكان الأخير يطمح إلى أن يحل محل أتلي رئيسًـا لحزب العمال، ورئيسًـا محتملًا للوزراء بعد أن تضع الحرب أوزارها.

وحدث أن صار هـارولد لاسكي، الذي كان الرئيس الأساسي لقسم العلوم السياسية في كلية لندن للعلوم الاقتصادية، رئيسًـا للجنة التنفيذية القومية لحزب العمال في عام 1945م، (وكان تولـي هـذا المنصـب دوريًـا)، وكان يحـاول مـن حين إلى آخر اسـتبدال أتلـي بوصفه رئيس حـزب العمال، لأنه كان يـرى أن اشـتراكيته ناقصة، وأنه مناهض للسـوفييت بصورة مبالـغ فيهـا، ويفتقر إلى القدرة علـى «الوصول إلى الجماهير»*[45] كتب لاسـكي إلى أتلي في أثناء حملة انتخابات عام 1945م ليخبره بأن قيادته كانت «عائقًا خطيرًا أمام آمالنا في الفوز فـي الانتخابـات المقبلة» (التي سـرعان مـا حصد حزب العمـال فيها أغلبية أكثـر كثيرًا من الأحزاب كافة، إذ حصل على 183 مقعدًا أكثر من المحافظين وحلفائهم)[46].

وفـي معظـم الأحيان، تعامل أتلي مع تيار الانتقادات المسـتمر بصبر: ففي عام 1941م، بعدمـا اتهمه لاسـكي بأنـه يعرض نفسـه للخطر باتباعه خطـوات رامـزي ماكدونالد (زعيم حزب العمال الذي طُرد من الحزب عندما صار رئيس حكومة الائتلاف الذي كانت أغلبيته

* إنه قانون ثابت تقريبًا أن ترى المفكرين الذين يتحدثون باسم (الجماهير) بعيدين عن الاتصال بالجماهير الحقيقية، ومع ذلك، كان هذا ظلمًا للاسكي الذي لم يكن يبخل بجهد أو تعاطف، سواء كان يخاطب عمال المناجم في جنوب ويلز ويجلس معهم في منازلهم، أو مع طلابه، الذين كان يساعدهم بلا حدود. مع ذلك، كان ضعيف الشخصية أمام صفوف نشطاء الحزب والدوائر الفكرية التي كان يتحرك فيها. انظر:

Kingsley Martin, Harold Laski: A Biography (Jonathan Cape, London, new edition 1969), pp. xiv, 127 ,95 and 251-250.

من المحافظين في عام 1931م) ، وكان رد أتلي: «آسف أنك تصورت أنني على شفا منحى ماكدونالد. أما وأنك قد أثرت هذا الأمر، أقول لك إنه لا شخصيتي ولا أي ميزة تغريني بالاعتقاد بأنه يمكن أن تكون لي أي قيمة بعيدًا عن الحزب الذي أنتمي إليه»[47]. ولكن، عندما استغل لاسكي منصبه في عام 1945م متحدثًا باسم حكومة العمال التي كانت منتخبة حديثًا، في مقابلات شخصية مع صحفٍ أجنبية، كتب له أتلي أن «الشؤون الخارجية يديرها إرنست بيفين باقتدار»، وأن مهمة وزير الخارجية «عسيرة للغاية، ولا ينقصها ما تسببه عبارات لاسكي غير المسؤولة من إحراج». وأن «صمتك سيكون مُرحَّبًا به»[48].

قدمت حكومة العمال عددًا كبيرًا من الإجراءات الاشتراكية: منها تأميم مصرف أوف إنجلاند، والسكك الحديدية، ونقل المسافات الطويلة، وصناعتي الكهرباء والغاز. وظلت هذه الأمور تخضع لملكية الأفراد جيلًا كاملًا بعد هزيمة حكومة العمال في عام 1951م باستثناء مشروعات الحديد والصلب، التي ألغت تأميمها حكومة المحافظين برئاسة تشرشل. ولأن مجلس اللوردات كان قد قرر تأجيل مشروع قانون تأميم صناعة الحديد والصلب، صدر قانون نيابي يخفض سلطاتهم في التأجيل التي مُنحت لهم عام 1911م من عامين إلى عام واحد[49].

واصلت الحكومة سياسات المساواة وإعادة التوزيع، وكانت بريطانيا مدمرة اقتصاديًا بسبب الحرب، ولأن العجز كان لا يزال شديدًا، استمر تقنين استخدام المواد الغذائية والبنزين طوال السنوات الباقية من حقبة الأربعينيات، أما تقنين استخدام الملابس فقد أُلغي في عام 1949م، ولكن شهد الحليب المجاني لأطفال المدارس وغيره من فوائد الرفاهية، تحسنًا ثابتًا في مستوى الصحة للأعمال كلها مقارنة بسنوات ما بين الحربين[50]، ووفر قانون التأمين الوطني لعام 1946م فوائد جمة للمرضى والعاطلين عن العمل (وظل أساس دولة الرفاهية طوال الأعوام الثلاثين التالية أو يزيد)[51].

كان الأهمَّ من كل ذلك إنشاء (الخدمة الصحية الوطنية) برئاسة بيفين، وقد أنشئت لتصبح خدمة شعبية جدًّا؛ حتى إن حكومات الجيل أو حتى الأجيال التالية التي قد

ترغب في تقديم عنصر أكبر من الرعاية الصحية الخاصة ستفعل ذلك سرًّا، بعد أداء يمين الولاء (للخدمة الصحية الوطنية). وقد أكد، أخيرًا في عام 2010م، آخر من كتب سيرة أتلي أن «(الخدمة الصحية الوطنية) اليومَ بمبدئها في الرعاية الصحية المجانية عند أداء الخدمة، كما هي لم تُمس مطلقًا»[52]. وقد انعكس وضعها الرمزي في بريطانيا في حقبة ما بعد الحرب عندما خُصص جزء كبير من حفل افتتاح دورة الألعاب الأولمبية في لندن عام 2012م لتحية (الخدمة الصحية الوطنية)، وهو ما سبَّب- دون شك- حيرة المشاهدين الأمريكيين.

مارجريت تاتشر بوصفها قائد إعادة تعريف

ظل كثير من المبادئ التي قررتها أول حكومة من حزب العمال بعد الحرب أساسًا للسياسة حتى تولي الحكومة التي رأستها مارجريت تاتشر. وكانت السيدة تاتشر أول امرأة ترأس الوزراء (والوحيدة حتى الآن)، وأول امرأة تصنَّف- دون شك- على أنها من فئة رؤساء إعادة التعريف، وقد مثلت أيضًا سنوات رئاستها الإحدى عشرة من عام 1979م إلى عام 1990م أطول مدة ولاية لأي رئيس وزراء في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

كانت مفرطة النشاط في كل من السياسة الخارجية والداخلية، ومع أنها لم تكن على أي حال سعيدة بلقب (المرأة الحديدية)، الذي منحه إياها في البداية صحفي سوفييتي، كانت في ممارستها للسياسة الخارجية أكثر دقة مما توحي به صورتها المقاتلة، وكانت تختلف وهي عضو في الحكومة عما أصبحت عليه بعد توليها رئاسة الوزراء، وفق ما ظهر في بعض ملاحظاتها عن مواقف استرجعتها بعدما أجبرت على ترك رئاسة الوزراء.

وفي أثناء توليها المنصب، كانت متأثرة بمستشاري الخدمة المدنية البارعين في 10 داوننج ستريت، وبزملائها في الوزارة، ومنهم وزراء خارجية متتابعون، وكذلك بالمتخصصين الأكاديميين من خارج الوزارة، فكانت تستشيرهم في أمور معينة (وبالإضافة

إلى قناعاتها القوية، كان لديها ولع هائل بالاطلاع على الوقائع المتصلة بالموضوع، والقدرة على العمل طوال اليوم بصورة غير عادية، ولم تكن تنام سوى أربع ساعات ليلًا). أما خارج العمل، فكانت أقل استشارة للخبراء، وأكثر قابلية للاستماع إلى المتشددين. وعندما كانت رئيسة وزراء، كانت من أوائل مؤيدي فكرة أن ميخائيل غورباتشوف مختلف عن سابقيه من القادة السوفييت، وكانت من أشد المدافعين- بين السياسيين المحافظين، سواء في أوروبا أو في أمريكا الشمالية- عن الرأي القائل بأن لإصلاحاته أهمية بعيدة المدى.

ولم تؤد مواهب تاتشر السياسية بها إلى افتراض أن التغير الأساسي يمكن أن يبدأ من داخل الأنساق العليا في الحزب الشيوعي الحاكم، ولكنها بدلًا من أن تعتمد تمامًا على مشاعرها الداخلية، استمعت إلى طيف واسع من الآراء المتخصصة، وأعادت النظر في بعض آرائها السياسية عن آفاق التغيير في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية*[53].

---

* خلال المدة التي تداخلت فيها رئاسة الوزارة في عهد تاتشر مع القيادة السوفييتية في عهد ميخائيل غورباتشوف، استفادت أيضًا من أن لديها سفراء بريطانيين متميزين في الاتحاد السوفييتي - سير براين كارتليدج (الذي عمل مع تاتشر في وقت سابق في 10 داوننج ستريت) من 1985م إلى 1988م، وسير رودريك بريثوايت من 1988م (إلى 1992م). وقد شاركتُ في ندوتين عن الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا، أقيمتا في تشيكرز، محل إقامة رؤساء الوزراء في عطلة نهاية الأسبوع، وكانت السيدة تاتشر تشرف على الندوتين، وحضرهما سير جيفري هاو وغيره من كبار أعضاء الحكومة. وكانت أولاهما، التي عقدت في سبتمبر 1983م، لها أهمية خاصة. وبعبارة سير بيرسي كرادوك (في: Pursuit of British Interests: Reflections on Foreign Policy under Margaret Thatcher and John Major، John Murray، London، 1997، p. 18) الذي أصبح بعد هذه الندوة مباشرة مستشار رئيس الوزراء للسياسة الخارجية، دشنت منحى أكثر انفتاحًا تجاه أوروبا الشرقية، أدى في النهاية إلى اللقاء الأول مع غورباتشوف. وفي هذه المرحلة بالذات من توليها رئاسة الوزراء، كانت السيدة تاتشر تستمع إلى ما يريد المتخصصون في الخارج قوله. وفي ندوتي تشيكرز عام 1983م، قاطعت تاتشر زملاءها، ولا سيما جيفري هاو، مرات عدة، في حين لم تقاطع الأكاديميين إلا نادرًا. وفي مذكراتهما، خصص كل من تاتشر وهاو صفحات عدة لهذه الندوة مع وصف مختلف لمجرياتها، وأولاها كل منهما اهتمامًا. فيذكر هاو أنه «في مناقشة مع الخبراء عن الاتحاد السوفييتي» كانت رئيس الوزراء «تمارس ضبط النفس بصورة غير عادية». انظر:

(Geoffrey Howe, Conflict of Loyalty (Macmillan, London, 1994), pp. 17-315, and Margaret Thatcher, The Downing Street Years (HarperCollins, London, 1993), pp. 3-451.)

وعقدت ندوة تشيكرز الثانية عن الاتحاد السوفييتي في فبراير عام 1987م، بوصفها جزءًا من زيارة تاتشر الناجحة رفيعة المستوى إلى الاتحاد السوفييتي في الشهر التالي. وبين هاتين الندوتين، دُعيت مع ثلاثة أكاديميين إلى 10 داوننج ستريت لاجتماع إحاطة غير رسمي مع تاتشر وهاو عشية أول زيارة يقوم بها غورباتشوف إلى بريطانيا في ديسمبر عام 1984م، قبل ثلاثة أشهر من توليه رئاسة الاتحاد السوفييتي.

وعلى العكس من سمعتها بأنها مقاتلة، كان لتاتشر رأي متشكك في الضربات العسكرية الأمريكية في لبنان وليبيا، وعن ذلك تقول: «ما إن تعبر الحدود، لا ترى للأمر نهاية، وأنا أتمسك بالقانون الدولي بشدة»[54]، ويجب ألا تخفي رغبتُها في استخدام القوة لاسترداد جزر فوكلاند، بعد استيلاء القوات الأرجنتينية عليها، رفضَها لتأييد التدخل العسكري حين لا يكون هناك عدوان خارجي على بريطانيا أو على أي شيء يخضع للسيادة الإنجليزية. وأغضبها الغزو الأمريكي لكندا في أكتوبر 1983م لتغيير انقلاب داخلي، وكانت هذه نقطة حساسة؛ لأن جرينادا كانت مستعمرة بريطانية سابقة، وظلت جزءًا من الكومنولث. مع ذلك، توصلت تاتشر إلى استنتاج أوسع، في مداخلة هاتفية لها مع البث الدولي لإذاعة بي بي سي، قائلة:

> إننا... في الأنظمة الديموقراطية الغربية نستخدم قوتنا في الدفاع عن أسلوب حياتنا... ولا نستخدمها في وطء أراضٍ مستقلة ذات سيادة... فإذا كنت ستعلن قانونًا جديدًا يقضي بأنه أينما وجد حكم شيوعي ضد إرادة الناس، حتى إن كان شأنًا داخليًّا، فستتدخل الولايات المتحدة، ثم يؤدي الأمر بنا إلى حروب مروعة حقًّا في العالم[55].

على الرغم من أن تاتشر لديها نظرة قاتمة للغاية إلى السياسة البريطانية ومكتب الكومنولث بوصفه مؤسسة (مع استثناء أعضائه المتميزين الذين يعملون معها في 10 داونتج ستريت بوصفهم مساعدين مقربين)، فإنه بالنسبة إلى عدد من القضايا كانت سياساتها مواكبة لها مع وزارة الخارجية وآخر وزيري خارجية في حكومتها، سير جيفري هاو ودوجلاس هيرد. وكانت رؤيتها للتعامل مع نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وتوحيد ألمانيا، من بين الاستثناءات الرئيسة: ففي تلك القضايا ارتقت إلى الصورة النمطية المحافظة المتطرفة، التي كانت هي ومكتب الشؤون الخارجية يختلفان فيها[56].

مع ذلك، فإن سياسة حكومة تاتشر الداخلية هي ما تجعلها إحدى إدارات إعادة التعريف الثلاث في بريطانيا القرن العشرين. وفي هذه الحالة، وعلى عكس حكومة أتلي،

يكون منطقيًا تمامًا انتقاء رئيس الوزراء على المستوى الفردي بوصفه قائد إعادة تعريف[57]: فمن ناحية الاقتصاد. بالنسبة إلى الاتحادات التجارية ودولة الرفاهية، تولت تاتشر رئاسة الوزراء برؤى بالغة الصرامة، وقررت أن تصبح سياسة الحكومة. فكان التناقض بين برنامجي أتلي وتاتشر على أشد ما يكون. إضافة إلى ذلك، فأقل ما يقال عن الاختلاف بين اجتماعات مجلس وزرائها واجتماعات مجلس وزراء أتلي أنه صادم: فعلى عكس أتلي، كانت تاتشر تعلن رأيها في قضايا لها فيها رأي قوي (وكانت قضايا عديدة) في البداية، ثم توجه النقاش في اتجاه قناعاتها، وهناك عدد كبير من القضايا المهمة لم يوضع أصلًا على طاولة مجلس الوزراء. وبعبارة إحدى الشخصيات رفيعة المستوى في وزارتها الأولى؛ أيان جيلمور: «كان صنع القرار بصورة جماعية مبتورًا بشدة، ومعه- حتمًا- المسؤولية الجماعية»[58].

كان نصف أعضاء مجلس وزارة السيدة تاتشر الأولى أناسًا تختلف رؤيتهم تمامًا عن رؤيتها، وكان من بينهم وزير الخارجية لورد كارينجتون، ومايكل هيزلتاين، وجيم برايور، وبيتر ووكر، وجيلمور نفسه، وكان في ذلك الوقت جيفري هاو، وزيرُ الخزانة، حليفًا قويًّا لرئيس الوزراء، ثم بالتدريج، غيَّر تبادل الاستقالاتُ الفردية، والتعديلاتُ الوزارية الجديدة، تركيبة المناصب العليا في الحكومة، لكن تاتشر نجحت في تغريب حتى بعض أنصارها القدامى. وقد سببت استقالة هاو سقوطها في عام 1990م. لكن كان قد سبقها رحيل غيره من قدامى الوزراء الذين كانوا ينتقدون سياسة تاتشر في الحكم، وينطبق هذا إلى حد بعيد على استقالة وزير الدفاع مايكل هيزلتاين عام 1986م، ونيجل لووسن وزير الخزانة عام 1989م[59]، الذي كان يعدُّ، مثل هاو (لكن ليس مثل هيزلتاين)، متفقًا في الأساس مع تاتشر في السياسة الاقتصادية، لكن وجهتي نظريهما تباينت على نحو مطرد، ليس فقط في مسألة عضوية بريطانيا، وإنما أيضًا في منظومة النقد الأوروبي، واستقلالية مصرف أوف إنجلاند، والنظام الضريبي[60].

كان من أهم صفات تاتشر في رئاسة الوزراء هي دقتها في أداء مهامها، وإصرارها على الإحاطة الجيدة بالأمور كافة. ولم تكن تهتم كثيرًا بنقد الذات، لكن كاتب سيرتها الرسمي

يذكر أنها عندما تقدمت في السن لم يكن ثمة شيء تلوم نفسها عليه أكثر من فكرة «أنني لم أستعد جيدًا لشيء ما»[61]. كانت لديها ذاكرة ممتازة، وكانت تستوعب كثيرًا من المعلومات في أثناء الإعداد المنهجي، سواء كان لاجتماع مع غورباتشوف أو للأمور الرتيبة الخاصة بمجلس الوزراء مرتين أسبوعيًا[62]. ومع أنها كانت تجعل المسؤولين في حالة استعداد دائم، ويمكن أن تكون مرهوبة الجانب في وزارات الحكومة كلها، بل «كانت تهز قصر وايتهول كله»[63]، فإنها اكتسبت خبرة واسعة من الخدمة المدنية، وبصورة أو بأخرى كانت تفضلهم على زملائها في الوزارة؛ إذ بالإضافة إلى مدها بما تريده من معلومات وحقائق. كان يمكن أن تعتمد عليهم أكثر في تنفيذ أوامرها، حتى إنها قالت لأمين سرها الخاص الرئيس كليف وايتمور: «كليف، يمكنني أن أدير هذه الحكومة بصورة أفضل كثيرًا لو لم يكن لدي وزراء، ولدي فقط هيئة أمانة سر دائمة»[64].

وعلى الرغم من أنه كان يفترض أن يؤدي بها أسلوبها في الحكم إلى السقوط التام- ولا سيما أن مجلس وزرائها قالوا لها إنها لا يمكن أن تنجح في رئاسة الوزراء- فإن هذا الأسلوب جعل من السهل تصنيف تاتشر على أنها قائد إعادة تعريف، وليست مجرد رئيس حكومة إعادة تعريف. وهناك اتفاق واسع النطاق مثير للدهشة، بين كلٍّ من نقاد سياسات تاتشر والمتعاطفين معها، على أنها قائد غيَّر شروط النقاش السياسي، وأنها غيرت الرأي فيما كان ممكنًا سياسيًّا، وصنعت تغيرًا راديكاليًا[65]، وكذلك كانت رئيسة تسبب انقسامًا شديدًا بين الناس، وتستقطب الرأي داخل إنجلترا، ولم يعد لها شعبية بصفة خاصة في أسكتلندا، وفقدت نهائيًّا دعم معظم زملاء مجلس الوزراء (وكان ذلك نتيجة مباشرة لمعاملتها لهم معاملة أقل كثيرًا من معاملة الزملاء)، وتركت حزب المحافظين وهو أشد انقسامًا مما كان عليه لعقود طويلة. وكانت إحدى نتائج سياساتها الخارجية، التي لم يجرؤ أحد على التنبؤ بها في بداية توليها الوزارة عام 1979م، وهي أنها صنعت صداقات في شرق أوروبا أكثر كثيرًا مما فعلت في غرب أوروبا، وانتهى الأمر بأن أصبح لها شعبية في موسكو وبراغ ووارسو، وأصبحت مصدر قلق في بون وباريس وبروكسل.

كان إدوارد هيث، رئيس حزب المحافظين السابق لتاتشر، (ورئيس الوزراء من 1970-1974م)، قد تبنى أسلوبًا مشابهًا للقيادة المهيمنة، لكن كانت العلامة الرئيسة الوحيدة التي تركها هي أنه قاد المملكة المتحدة إلى المجتمع الأوروبي (الذي أُطلق عليه فيما بعد الاتحاد الأوروبي)، وقد كتب أنطوني كينج: «على الرغم من تغييراته المتكررة في الاتجاه السياسي، مارس هيث من دون شك سيطرة كاملة مستمرة على إدارته أكثر من أي رئيس وزراء آخر منذ عام 1945م... وحقيقة أن المحافظين خسروا الانتخابات في فبراير 1974م، وحقيقة أن كل ميراث هيث السياسي- عدا دخول بريطانيا الاتحاد الأوروبي- تبدد سريعًا. لا يعني أن هيث لم يكن رئيس وزراء مهيمنًا، لكنه يعني شيئًا واحدًا هو أن رؤساء الوزراء المهيمنين ليسوا جميعًا ناجحين»[66]، وجدير بالذكر أن هيث قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء كان «قطاع عريض من الناس يعدونه (ضعيفًا)»[67]، وتوضح حالته ثلاث نقاط: الأولى هي أنه قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء كان من الصعب عدُّه شخصًا (قويًّا)، والثانية أن الرأي الشائع فيما إذا كان القائد قويًّا أو ضعيفًا، بمعنى كونه مسيطرًا أو صانع قرار مستبدًّا، يمكن أن يكون بصفة استثنائية بعيدًا عن الموضوع، والثالثة هي أنه لا سبب لافتراض أن (قوة) قيادة رئيس الوزراء (فيما يتصل بعلاقة الاستبداد مع زملاء مجلس الوزراء) يؤدي إلى حكومة ناجحة.

وفي حين أن أسلوبَي قيادة تاتشر وهيث لم يكونا بهذا القدر من التباين. فإن الرئيسين كانا يختلفان إلى حد بعيد في قضايا مهمة: فهيث الذي لم يسامح تاتشر مطلقًا على حلها محله في رئاسة حزب المحافظين، لم يكن يشاركها إعجابها بالرأسمالية غير المقيدة. وترى إحدى كبريات الشخصيات في حكومة تاتشر أن (المبدأين الأساسَيْن) اللذين قامت عليهما حكومة أتلي هما «الحكومة التدخلية الكبيرة، والسعي نحو المساواة»، وظل هذان المبدآن بلا منافس إلى حد بعيد لما يزيد عن جيل كامل؛ في الواقع حتى دخلت السيدة تاتشر 10 دوانتج ستريت[68]، فألغت حكومة تاتشر كثيرًا من اللوائح المنظمة للمؤسسات التجارية (ومنها المصارف)، وحررت الأسواق الرأسمالية، وتصرفت بناء على اعتقادٍ كانت رئيسة الوزراء تبشر به؛ بأنه لا بديل لقوى السوق. وكان برنامج الخصخصة جزءًا لا

يتجزأ من هذا التوجه. وعلى أساسه بيعت ثلثا أصول الدولة خلال عقد واحد. وكان أعضاء المحافظين الأشد تقليدية لا يوافقون على هذا: فعندما دُعي هارولد ماكميلان إلى العودة إلى 10 داننج ستريت إبان النزاع على جزر فوكلاند لينصح السيدة تاتشر (كيف تشن حربًا)، نظر حوله في غرفة كانت قد أخليت جزئيًّا لتوفير مساحة لعمل مسائي، فأراد أن يعرف (أين بقية الأثاث؟ أعتقد أنكِ قد بعتِه كلَّه»[69]. وقد فضَّت تاتشر إضرابًا طويلًا قام به عمال المناجم (الذين ساعد تضامن نقابتهم في وقت سابق على إسقاط حكومة هيث)، وقلصت إلى حد كبير قوة السلطة النقابية، وسمحت لقاطني منازل المجلس بشرائها بأسعار مناسبة في جزء من سياسة تشجيع تملك المنازل بصورة أكبر. وتقليل حجم ما يملكه القطاع العام.

وبصفة عامة، حولت حكومة تاتشر ميزان العام والخاص في الدولة البريطانية بقوة نحو الخاص، وشمل هذا جلب خبرة العمل التجاري إلى الخدمة المدنية، ونفذت إجراءات تناقض سياسات المساواة التي طرحتها لأول مرة حكومة أتلي، وقُلِّصت معدلات ضرائب الدخل التي يدفعها الأثرياء، واستحدثت ضريبة محلية جديدة تسمى رسميًّا رسوم المجتمع، وتعرف عالميًّا باسم ضريبة الرأس*، ولأنها وُضعت لتحل محل الضريبة على الأملاك (العوائد)، وكانت تعتمد في الأساس على عدد النسمات في الدولة، رفضها المعارضون؛ لأن المبلغ نفسه يمكن أن يدفعه دوق وعامل نظافة على حد سواء، وقد أثارت هذه الضريبة معارضة شرسة، وأسهمت في زيادة تهاوي شعبية السيدة تاتشر خلال سنواتها الأخيرة في الحكم، وكان وزير خزانتها في ذلك الوقت، نيجل لووسن، يرى أن ذلك كان «خطأ جسيمًا في الحكم من جانبها: أن تسعى إلى تحويل شكل منظومة ضريبية معروفة عبر أجيال إلى عمل أساسي لحكومتها». ومع ذلك اعترف لووسن أنها بهذه السياسة تحديدًا، على الرغم من «التزاماتها الشخصية القوية، كانت تراقب جميع تفاصيل العمل الحكومي»[70]. وقد عارض وزير الخزانة تلك الضريبة بشدة، وأشار في مذكرة داخلية في مايو من عام 1985م

---

* تفرض على كل شخص بالغ، دون النظر إلى الدخل أو الموارد. (المترجمة)

إلـى أن «زوجيـن متقاعدين في أحياء لندن الداخلية يمكن أن يجدا نفسـيهما مطالبين بدفع 22% من صافي دخلهما في ضريبة الرأس، في حين أن زوجين ميسوري الحال في الضواحي لا يدفعان إلا 1%»[71]، ومع ذلك ضمت تاتشـر مجلس الوزراء إلى صفها، وجرت الموافقة على فرض الضريبـة في عـام 1986م. وكانت هذه الضريبة قد طبقت في أسـكتلندا قبل أن تطبق فـي إنجلتـرا وويلـز بعام واحـد، وثبت أنهـا كانت هدية للحـزب الوطني الأسـكتلندي ولحزب المحافظين، ورفعت مستوى تحرر الأسكتلنديين من وهم حزب المحافظين المرتفع أصلًا[72].

حكومات بريطانيا المبتكِرة صورة ملحوظة

هنـاك ثـلاث حكومـات بريطانية أخرى فـي المرحلة التـي نتناولها عجـزت عن تقديم قيادة إعادة تعريف، لكنها كانت مسـؤولة عن ابتكارٍ وتجديدٍ لافت للأنظار. وهي الحكومات التـي رأسـها هارولـد ماكميـلان وهارولـد ويلسـون وطونـي بليـر. لكـن معظـم مـا حـدث من تغييـرات فـي أثنـاء حكم حزب العمال برئاسـة ويلسـون وبلير لم يكن في الأساس نتاج عمل هذين الرجلين.

توصلـت الحكومـة التـي رأسَـها ماكميـلان إلـى السـلطة- علـى اسـتحياء- إلـى إنهـاء الاسـتعمار، وقـد أشـعل هـذا غضبًـا من وزيـر المسـتعمرات إيـان ماكليود، وبدرجـة أقل من ماكميلان نفسـه؛ وكلاهما بسـبب خطبة بعنوان (رياح التغيير) في جنوب أفريقيا، وبسـبب تعيين ماكليود، الليبرالي إلى حد ما، في المنصب المسـؤول عن سياسـة المسـتعمرات. ولم يأت الهجوم من مؤسسـات هامشـية مثل اتحاد المؤيدين للإمبراطورية وحسـب، وإنما أيضًا مـن مجموعـة كبيرة مـن أصحاب الرأي في حـزب المحافظين. وفي السياسـة الاقتصادية، كان هنـاك انقسـام حـاد فـي حكومتـي تشرشـل وإيديـن التـي انضم إليهـا ماكميـلان وزيرًا للخزانـة بعد مدة، وكان ماكميلان نفسـه ينظر نظرة قاتمـة إلى عقيدة وزارة الخزانة. وكان يتبنى فلسفة كينزي الاقتصادية، ويشكك في بعض أنشطة سيتي أوف لندن. وكان يشير إلى المصرفيين، سرًّا، باسم (المستغلين)[73].

ومـن الناحية الدسـتورية، كان أكبـر تغيير قامت به حكومة ماكميـلان هو قانون ألقاب النبـلاء مـدى الحيـاة في عـام 1958م، وقد خلق هذا فئـة جديدة من الألقـاب المناظرة غير الوراثيـة، لتشـمل مـن ثـم الأشـخاص الذين كانت لهـم إنجـازات رائعة في مختلـف مجالات الحيـاة، وكذلـك السياسـيين البارزين الذيـن نالوا (ركلة إلى أعلى). منح التشـريع مجلس اللوردات فرصة جديدة للحياة، ورفع مستوى العديد من المناقشات. وجدير بالذكر أن حزب العمـال لـم يكن في عجلة مـن أمره لإلغاء الغرفة الثانية في البرلمـان: لأن هذه الغرفة كانت حتـى حينـه سـعيدة إلى حد ما لأن أساسـها الوراثـي يجعلها غير قابلة للإلغاء. وكذلك ليس هنـاك تهديـد محتمل لسـيادة مجلس العموم. وفي معيـار آخر لأهميته علـى المدى الطويل، شكلت حكومة المحافظين التي رأسها ماكميلان في عام 1961م لجنة رفيعة المستوى برئاسة الاقتصادي لورد (ليونيل) روبنز، لدراسة حالة التعليم العالي في بريطانيا ومستقبله، وأدى قبـول الحكومـة بعـد ذلـك (تقرير روبنز)، الذي نشـر عـام 1963م، إلى توسـع كبير في عدد الجامعات البريطانية[74].

كانت أهم إنجازات حكومات العمال التي رأسـها هارولد ويلسـون في السـتينيات هي- علـى عكـس صـورة حكومـات المحافظيـن والعمـال النمطيـة- التوسـع الكبير فـي الحريات الشـخصية، وقد أشـرف ويلسـون على تغير اجتماعي بالغ الأهمية، ومن ذلك تحرير قوانين الطلاق، وإضفاء الشرعية على أفعال المثليين ليحدث بالتراضي بين الذكور البالغين (الذي جعـل قانـون الرجال يتماشـى مع قانون النسـاء)، وحظـر عقوبة الإعدام، وإضفاء الشـرعية علـى الإجهاض (بشـروط معينة). ولكي يزداد احتمال إدانـة المتهمين في المحاكمات أمام هيئة المحلفين، انتهت الحاجة إلى القرار بالإجماع الذي وجد في إنجلترا منذ القرن الرابع عشـر[75]، وأُلغي حق اللورد تشـامبرلين في مراقبة الإنتاج المسرحي[76]. كانت هذه المجموعة مـن الإجـراءات التحررية أطولَ تراث حكومة العمال في السـتينيات أجلًا. ولم يكن ويلسـون (الـذي كان أقرب للتوجه المحافظ اجتماعيًّا) هو مؤسسـها الرئيس وقوتهـا الدافعة، وإنما وزير الداخلية روي جينكينز، وهو مثال آخر لسـبب ضرورة التوقف عن الحديث عن رؤسـاء الوزراء بوصفهم مرادفين للحكومة.

في القانون السابق ذكره، هناك بند واحد (التصويت لإلغاء عقوبة الإعدام) نُفِّذ حين كان سير فرانك سوسكايس، سلفُ جينكينز من حزب العمال، وزيرًا للداخلية[77]، وكان هذا القانون برعاية عضو عادي عن العمال في البرلمان هو سيدني سيلفرمان، وكان تتويجًا لسنوات من مساعيه النيابية لإلغاء عقوبة الإعدام[78]، وقد دافع جينكينز عن التغييرات الأخرى كافة (وإلغاء عقوبة الإعدام أيضًا) في كتاب نشره عام 1959م، وكانت لديه القدرة والحافز للدفع بها عندما عرض عليه ويلسون وزارة الداخلية. وقد عبر ويلسون عن دهشته من رغبة جينكينز في المنصب[79]. وحتى عندما يقدم مشروعَ القانون عضو عادي في البرلمان، كما كانت الحال في إصلاح قانون الإجهاض- الذي صوَّت فيه أعضاء البرلمان تصويتًا حرًّا- وقد استغل عضو مجلس النواب عن حزب الأحرار المسؤول عن مشروع القانون، ديفيد ستيل، «خطابًا وزاريًّا مبشـرًا بقوة» لجينكينز[80]، ولم يكن لهذا المشروع ولا لقانون الاعتداء الجنسي (الذي أعفى المثليين فوق واحد وعشرين عامًا من صرامة القانون الجنائي. والذي كان المسؤول عنه من أعضاء المجلس النائب العمالي ليو أبس) أن يمر بإجراءات التشريع إلا بدعم من وزير الداخلية جينكينز[81].

لكن، كانت إحدى المبادرات المهمة الأخرى لهذه الحكومة -إلى حد بعيد- فكرة هارولد ويلسون التي كان يفتخر بها؛ إذ كانت بالنسبة إليه إنجازًا يتمنى من كل قلبه ألا ينساه أحد؛ ألا وهي تأسيس الجامعة المفتوحة التي استخدمت المذياع والتلفاز في التدريس، وكانت تهدف إلى توسيع فرص التعليم العالي لمن فاتهم عندما كانوا أصغر سنًّا، وذلك باستخدام بث وسائل الإعلام مصحوبًا بمواد تدريسية مبتكرة، وتدريس شخصي لجزء من الوقت؛ لتمكين الراشدين من الأعمار كلها من الدراسة من المنزل، كلٌّ حسب وتيرته الخاصة، حتى نيل الدرجة العلمية الأولى.

وقد عهد ويلسون بمهمة تحويلها إلى حقيقة ملموسة، إلى شخصية سياسية أصبحت حتى ذلك الحين (الوزير الصغير) الأكثر شراسة في حكومة 1964-1970م، وأطلق عليها في البداية (جامعة الهواء)، كانت هذه هي جيني لي التي انتصرت في معارك عديدة مع

وزارة الخزانة (وكذلك مع رئيسها الاسمي المباشر: وزير الدولة للتعليم) عن طريق إرادة سياسية مستبدة، ووقوفها إلى جانب أعضاء الحزب على المستوى القومي، واحترام ويلسون لها ولزوجها الراحل إنيورين بيفان، الذي كان وزيرًا في حكومة أتلي، والذي قدم (الخدمة الصحية الوطنية)[82]. وقد أثارت جيني لي بقدرتها المزدوجة بصفتها وزيرة للفنون ووزيرة مسؤولة عن خروج الجامعة المفتوحة للنور. حسد زملائها من الوزراء (وكانوا لا يعدونها منهم)، وكانت لديها القدرة على الحصول على تمويل هائل حتى في الأوقات العصيبة؛ إذ كان يمكنها -إذا دعت الحاجة إلى ذلك- أن تتصل برئيس الوزراء وتحشد التأييد له[83].

كانت حكومات أسكويث وأتلي وتاتشر حكومات إعادة تعريف فيما يتعلق بطيف واسع من السياسات، وربما كان التأثير الإيجابي الوحيد المستمر لحكومة العمال التي حكمت عقدًا كامل برئاسة طوني بلير (مع وضع استمرار تداعيات حرب العراق جانبًا) هو إجراء التعديل الدستوري. لكن كان ذلك على نطاق ليس أقل كثيرًا من إعادة التعريف. ونُفِّذ قدر أكبر من إصلاح مجلس اللوردات بتخفيض حاد في عدد الأقران الوارثين، واستبعد 90% منهم بضربة واحدة، وكذلك أُصدر قانون حقوق الإنسان الذي وصفه فيرنون بوجدانور بأنه «حجر الأساس للدستور البريطاني الجديد»[84]، وكذلك قانون حرية المعلومات، وأنشئ برلمان أسكتلندي وآخر في ويلز. وأصبح هناك تفويض تنفيذي وتشريعي لأيرلندا الشمالية في اتفاق لتقاسم السلطة بين المجتمعات المنقسمة. وقد شارك كثيرون- من بينهم رئيسا الوزراء البريطاني والأيرلندي، ووزراء خارجية متتالون من أيرلندا الشمالية، وكبير موظفي بلير، جوناثان بوويل، وسيناتور جورج ميتشيل، وحتى الرئيس بيل كلينتون- في آخر هذه الإنجازات، لكن كان ثمة اعتراف من الأطراف الأساسية بأهمية دور بلير في أيرلندا الشمالية، ودور رئيس وزراء الجمهورية الأيرلندية بيرتي أهرن.

وبعيدًا عن أيرلندا الشمالية، كان التعديل الدستوري (كما أشرت باختصار في فصل سابق) نتيجة سياسة ورثها بلير ولم يظهر لها حماسة شديدة. وبالتأكيد، عُدَّ قانون حرية المعلومات تحديدًا -فيما بعد- خطأً لم يستفد منه إلا الصحفيون في الأساس، وأمرًا يمكن

أن يمنـع أعضـاء الحكومة في المسـتقبل مـن تقديم المشـورة الصريحة، خوفًا من الكشـف عما قالوه قبل أوانه[85]، وقد أسـهم تفويض سـلطة اتخاذ القرار إلى أسـكتلندا وويلز، وقانون حقوق الإنسـان، وقانون حرية المعلومات، كل بطريقته أيضًا، في تقليص سـلطات بلير. هذا وبالإضافـة إلـى حقيقـة أن هذه الأمور لم تكن سياسـات يسـتطيع رئيـس الوزراء أن ينسـبها لشـخصه، كان يعنـي أن أهـم إنجازات حكومة العمال خلال العقد الذي كان فيه بلير رئيسًـا للوزراء لم تنطلق من 10 داوننج ستريت[86].

ذكـر المـؤرخ البـارز للسياسـات البريطانيـة فـي القـرن العشـرين (ولحـزب العمـال تحديـدًا)، كينيـث مورجان، أنه فيما يتعلق بالتعديل الدسـتوري فقط كانت حكومة بلير أجرأ مما كانت عليه حكومة أسـكويث قبل تسـعين عامًا. ولاحظ مورجان ملحوظة في محلها: هي أن فـي هـذا الجانب من السياسـة كان لتأثير لورد (ديري) إيرفايـن (أهمية بالغة)[87]، وكان أحد التغييرات ذات الأهمية الدسـتورية التي سـاندها بلير: وهو دخول بريطانيا في منظومة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، لم يحدث: لأن رئيس الوزراء كان يُهزم بسهولة من وزير الخزانة غوردون براون[88]، وفي عام 2000م أكد بلير أنه «سيقرر مسألة الاتحاد النقدي». لكنه لم يكن قادرًا على اتخاذ هذا القرار[89]، بل وصل إلى درجة أنه لمّح إلى براون أنه قد يتقاعد مبكرًا ليخلي له الطريق، إذا لم «يتبنَّ رأيًا أكثر تعاطفًا مع اليورو»، لكن بلا جدوى[90].

في مقدمة هذا الكتاب ذكرت أن قادة (إعادة التعريف) يسـعون -سـواء على المستوى الفـردي أو الجماعـي- إلى تحويل المركز في اتجاه أحزابهم بدلًا من محاولة وضع أحزابهم فـي المركـز الـذي حـدده غيرهم. وقـد اختار بلير المسـار الأخيـر. ومن الإنصـاف أن نقول إنـه- وبدرجـة أقل بـراون بوصفه وزيـر خزانة لعقد كامـل. وبوصفه رئيـس وزراء من 2007م إلـى 2010م- أتـاح لقائـد إعـادة تعريـف عبقري في صورة تاتشـر، إنشـاء حـدود مختلفة لما يمكـن أن يكـون ممكنًـا ومرغوبًا سياسـيًّا[91]، لكنَّ ثمة فروقًـا بين قناعات بلير السياسـية من ناحيـة، وقناعـات براون من ناحية أخرى، حجبها بصورة ما بلاغة (حزب العمال الجديد). وقـد أثنـى روبن كـوك، وهو إحـدى الشـخصيات البارزة في حكومـة بلير حتى اسـتقال منها

احتجاجًا على حرب العراق، على براون (الذي كانت علاقته به في الماضي شديدة البرود على أقل تقدير): «لانتشاله ملايين الأطفال والمتقاعدين من الفقر»، لكنه قال لبلير وبراون وغيرهما من الوزراء في اجتماع وزراء الخزانة: «عندما أتحدث بفخر عما فعلناه للفقراء، أشعر بداخلي بقلق غامض كما لو كنت لا أفهم شيئًا»[92].

يصف بلير في مذكراته براون بأنه «رجل الخدمة العامة» الأكثر منه كمالًا. ويعرب عن قلقه من ألَّا يواصل براون، إذا خلفه في رئاسة الوزراء، تنفيذ أجندة (حزب العمال الجديد الأصلية)[93]. وبمعرفة إلى أي مدى قلَّت الصناعات التحويلية في بريطانيا. يصبح القطاع المالي مصدرًا غاية في الأهمية لعائدات الضرائب. وكان هذا سببًا رئيسًا في أن وزراء خزانة حزب العمال (براون لعقد كامل كان بلير فيه رئيسًا للوزراء، وأليستير دارلنج خلال ثلاث سنوات في الوزارة التي رأسها براون) كانوا يتعاملون معها بحذر شديد، ومع ذلك كان (الضبط بلمسة خفيفة) لمدينة لندن من تقاليد حكومة تاتشر، أو على الأقل في المنطقة الوسطى بعد تاتشر. وحتى اندلاع الأزمة المالية في عام 2008م التي كشفت عن مجموعة من الممارسات مريبة، «كان حزب المحافظين المعارض يناقش حتى أقل التنظيمات»[94].

أليكس سالموند وتقسيم بريطانيا المحتمل

هناك مرشح واحد لقائد إعادة التعريف في السياسة البريطانية الحالية؛ وهو زعيم الحزب الوطني الأسكتلندي، أليكس سالموند. فإذا كان على أسكتلندا التصويت في استفتاء شعبي لتصبح دولة مستقلة، ومن ثم تنهي اتحادًا سياسيًّا ظل ثابتًا على نحو لافت للنظر وناجحًا نسبيًّا لأكثر من ثلاث مئة عام. فإن هذا - بالتأكيد - يشكل تغييرًا منهجيًّا. كان يمكن عَدُّ سالموند في هذه الظروف قائد تحول. على الرغم من أن الرأي في أسكتلندا وفي المملكة المتحدة عمومًا كان سيظل بلا شك منقسمًا حول كون هذا تطورًا إيجابيًّا أم لا: إذ كان سيترتب عليه بالتأكيد نتائج مهمة، ولا يمكن توقع تلك النتائج كلها.

ومع أن هناك عددًا من الأسباب المهمة التي دعت إلى إنشاء الحزب الوطني الأسكتلندي غير شخصية سالموند وقدرته على الإقناع ومهارته في الجدال، إلا أنه كان معروفًا بين معارضيه وأنصاره على حد سواء بأنه سياسي بارع، وإن أي حزب سياسي جديد يدخل المشهد السياسي يعتمد أكثر من الأحزاب العريقة المستقرة على قدرات قياداته الخاصة، ومنها قدرتهم على جذب اهتمام الناس ووسائل الإعلام.

وقد استفاد الحزب الوطني الأسكتلندي الذي أُسس عام 1934م، ولكن بأقل تمثيل في مجلس العموم حتى السبعينيات، من إنشاء البرلمان الأسكتلندي؛ إذ صوت الأسكتلنديون للحزب الوطني الأسكتلندي في برلمان إدنبرة بعدد أكبر كثيرًا مما كانوا يمنحونه من أصوات في مجلس العموم*. وبعد ثماني سنوات فقط من أول انتخابات للبرلمان الأسكتلندي في عام 1999م، شكل الحزب الوطني الأسكتلندي بزعامة سالموند إدارة أقلية، ولأنهم أعلنوا أن بإمكانهم الحكم (إذ لم يكونوا مجرد فرقة من رجل واحد)، ضمنوا الأغلبية المطلقة بعد ذلك بأربع سنوات في انتخابات عام 2011م[95]، بالإضافة إلى أن ذلك كان في نظام انتخابي نسبي تمامًا، صُمِّم عمدًا ليجعل من الصعب على أي حزب (وليس فقط الحزب الوطني الأسكتلندي) أن يحصل وحده على أغلبية مطلقة.

ثمة عوامل عديدة أسهمت في نشأة القوميين الأسكتلنديين، أحدها السياق الدولي؛ ففي العقود الأخيرة كانت دول جديدة تولد، ويصبح لها مقاعد في الأمم المتحدة، وقد شهد انتهاء الحكم الشيوعي في الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا إعادة إنشاء دولة من دول كانت مستقلة سابقًا، وإنشاء دول عديدة جديدة مؤسساتها الوطنية أو تقاليدها الخاصة بالوعي القومي أقل دوامًا من أسكتلندا، هذا فضلًا عن أن حزب العمال، وهو الأقوى في أسكتلندا

---

* ربما كان الحزب الوطني الأسكتلندي سيشهد زيادة أكبر كثيرًا في دعمه إذا حنثت حكومة المملكة المتحدة التي انتخبت في عام 1997م، بوعدها بإنشاء برلمان أسكتلندي مفوَّض؛ فلعقود عدة كانت هناك أغلبية أسكتلندية واضحة تمامًا تؤيد (الحكم الذاتي) والبرلمان المفوض، في حين أن تأييد فكرة دولة أسكتلندا المنفصلة في استطلاعات الرأي نادرًا ما ارتفعت عن ثلث عدد الناخبين.

منذ نهاية الخمسينيات وما بعدها، فقدَ بعض شعبيته في الحدود الشمالية في أثناء سنوات حكم بلير. وقد جاء جزء من الدعم الجديد الذي جمعه الحزب الوطني الأسكتلندي من ناخبين انجذبوا إلى السياسات التي كانت أقرب لسياسات حزب العمال قبل تحوله إلى (حزب العمال الجديد).

جاء سالموند نفسه في الأصل من يسار حزبه، وكان القوميون الأسكتلنديون مستبعدين حتى ذلك الحين، منذ أن كان يمكن نبذهم بوصفهم (المحافظين الأسكتلنديين)*، وقد استفاد الحزب الوطني الأسكتلندي أيضًا بعد عام 2003م من عدم قبول حرب العراق، التي كان سالموند (النائب عن ويسمنستر آنذاك) أحدَ نقادها المؤثرين. وقد تولى سالموند رئاسة الحزب الوطني الأسكتلندي من عام 1990م إلى عام 2000م، ثم أخذ استراحة من رئاسة الحزب مدة أربع سنوات، فقلَّ دعم الحزب خلال هذه المدة. ومع أنه كان قد أعلن في وقت سابق أنه «ضاق ذرعًا بالصعود كالصاروخ والهبوط كالعصا» أي بالنجاح والفشل، إلا أنه تولى رئاسة الحزب في ذروة شعبيته حين استأنف رئاسته في عام 2004م[96].

وقد وصف سالموند نفسه بأنه «شديد الإعجاب بهارولد ويلسون»، وكان مثل ويلسون بارعًا في إخفاء الإهانة في السخرية وفي الخروج من المواقف الصعبة[97]، وليس أقل هذه المواقف التخلي عن التزام قوي سابق بفكرة أن يكون اليورو عملة أسكتلندا بعد الاستقلال، لأن اليورو مر بصعوبات شديدة، وانهارت شعبيته. ولأنه اضطر إلى العودة إلى استخدام الجنيه الإسترليني وقبول مساعدات مصرف أوف إنجلاند في أسكتلندا التي يفترض أنها مستقلة، كان سالموند يواسي نفسه بتذكير الناس كلهم بأن مَن أسس هذا المصرف رجل أسكتلندي، وقد قدم مثلًا على الخلاف بشأن أقرب الطرق إلى تحقيق النجاح السياسي. وأثبت أن التواصل الوجداني مع الناخبين أهم من المناقشات السياسية التفصيلية[98].

* Tartan Tories وصف يستخدم عادة، تلميحًا لا تصريحًا، للإشارة إلى أسكتلندا أو الأسكتلنديين. (المترجمة)

قيادة إعادة التعريف في ألمانيا في حقبة ما بعد الحرب

كان لألمانيا الغربية بعد الحرب وألمانيا الموحدة منذ عام 1990م، قصص نجاح على المستويين الاقتصادي والسياسي؛ إذ كانت الدولة مزدهرة، ومستوى الديموقراطية فيها مرتفعًا، وكذلك مستوى رؤسائها، ومن المنطقي أن نجد ارتباطًا بين القيادة الجيدة والتدعيم الديموقراطي، حتى إن كانت هذه الصلة أقل وضوحًا إلى حد بعيد من الارتباط بين قيادة ألمانيا (القوية) الكاريزمية في الثلاثينيات ونظام الدولة السياسي الاستبدادي القمعي من 1933م إلى 1945م. وكان لدى ثلاثة من مستشاري ما بعد الحرب: كونراد أديناور وفيلي برانت وهيلموت كول. دعاوى مقنعة لعدِّهم قادة إعادة تعريف. المستشار ليس رئيس الدولة في ألمانيا، ورئيس البلاد رئيس صوري سياسي. وقد يكون لمن يشغل هذا المنصب قيادة معنوية مهمة. كما وُصف ريتشارد فون فايتسكر- تحديدًا- في الثمانينيات والتسعينيات. لكن المستشار هو من يرأس الحكومة، ويمارس سلطات أكبر من أي فرد آخر في الدولة: فهو- أو هي- حيث إن أنجيلا ميركل، أولَ امرأة تصل إلى منصب المستشار الألماني، وهي سياسية بارعة أخرى، وقائدة داهية انتُخبت عام 2005م- ل لا يجري اختياره ا بالاقتراع المباشر، وإنما عن طريق البرلمان الألماني، فكل حزب يقدم أسماء مرشحيه للمستشارية مقدمًا، ومن ثم فلهذه المعرفة أهمية في اختيار الناخبين. ولكن الولاء للحزب قوي إلى حد بعيد، حتى إن المرشح لم يكن مطلقًا هو العامل الحاسم. وقد توصلت دراسة كبرى عن الانتخابات الألمانية بعد الحرب إلى أن (دور تحديد الحزب) هو «إلى حد بعيد المحدد الأهم والأوحد لاختيارات الناخبين»[99].

وما إن يتولى المستشار المنصب حتى يصبح لديه سلطات واسعة، مع أنها أوسع في السياسة الخارجية من السياسة الداخلية (وهذا ينطبق على العديد من رؤساء الحكومات الأخرى)، فللمستشار حق تحديد الخطوط العريضة للسياسة بصورة لا يفعلها رئيس الوزراء البريطاني حتى إن حاول بعض من تولوا المنصب التظاهر بذلك، وهو مسؤول أمام الهيئة التشريعية عن نتائج سياسة الحكومة. مع ذلك، يتمتع الوزراء في ألمانيا بدرجة عالية للغاية

من الاستقلالية بنص الدستور؛ فحتى عندما يعملون في إطار الخطوط العريضة التي وضعها المستشار، فإنهم يتحملون مسؤولية وزاراتهم بالكامل، وليس للمستشار- بنص الدستور- الحق بإصدار أوامر مباشرة للوزراء. وفي حالات الصراع بين وزارة وأخرى، يكون لمجلس الوزراء دور في تسوية الخلافات، لكن العامل الرئيس في عملية التصالح هذه هو المستشار[100].

وقد صاغ نواب الأحزاب المختلفة دستور ألمانيا الديموقراطية بعد اجتماعهم في المجلس النيابي في عام 1948م، وكان هدفهم إنشاء مؤسسات يمكنها أن تتجنب ليس الحكم الشمولي للرايخ الثالث فقط، بل أيضًا ضعف جمهورية فايمار التي سبقتها*[101]، ومن ثم جعلوا من الصعب حل البرلمان والإطاحة بالحكومة بين الانتخابات (أي قبل انتهاء مدة ولاياتها)، ولا يمكن فعل ذلك إلا عبر (تصويت استدلالي لسحب الثقة). وكان هذا يعني أنه لا يمكن إجبار المستشار على الاستقالة إلا إذا وافقت الأغلبية البرلمانية على اسم خليفته. وهذه عقبة كبيرة بالفعل.

وهناك اثنان من القيود الرئيسة المفروضة على سلطات المستشار يأتيان من طبيعة النظام الانتخابي والشخصية الفيدرالية للحكومة الألمانية؛ فنظام التمثيل النسبي في ألمانيا نادرًا ما يمنح أي حزب سياسي أغلبية مطلقة. لذلك فإن معظم الحكومات الألمانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت حكومات ائتلافية؛ ومن ثم فالمستشار سواء كان من الحزب الديموقراطي المسيحي أو من الحزب الديموقراطي الاجتماعي، يساوم الحزب الآخر المشارك له في الائتلاف، وعادة يكون حزب الديموقراطيين الأحرار. مع أنه عندما يكون الحزب الديموقراطي الاجتماعي هو أكبر الأحزاب، يكون شريك الائتلاف هو حزب الخضر**.

---

* الجمهورية الألمانية من 1919ـ1933م، وسميت بهذا الاسم بسبب صياغة دستورها في مدينة فايمار. واجهت هذه الجمهورية تكاليف التعويض الضخمة الناجمة عن معاهدة فرساي، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة. وشهدت في العشرينيات نموًا في دعم الجماعات اليمينية، وأطاح بها في نهاية المطاف الحزب النازي بزعامة أدولف هتلر. (المترجمة)

** أيضًا السلطة السياسية في ألمانيا أقل مركزية من إنجلترا (إنجلترا فقط؛ تمييزًا لها عن المملكة المتحدة، إذ يوجد الآن تفويض أساسي للسلطة لأسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية)، أما الأجزاء الفيدرالية في النظام السياسي الألماني (الأراضي الإقليمية) فلكل منها دستورها الخاص وبرلمانها وحكومتها وإدارتها.

وقد حقق الحزب الديموقراطي المسيحي نجاحًا باهرًا في الانتخابات العامة التي أجريت في سبتمبر من عام 2013م، وفيها حققوا أكبر شعبية لأنجيلا ميركل، حتى إنهم اقتربوا من الحصول على أغلبية مطلقة، لكنهم لم يصلوا إليها. ومع أن ميركل في ذلك الوقت كانت قد ضمنت ولاية ثالثة بمنصب مستشار ألماني، أظهرها النظام الانتخابي وكأنها في مشكلة كبيرة؛ فقد أخفق حزب الديموقراطيين الأحرار في الوصول إلى نسبة 5% الضرورية في الحد الأدنى للتمثيل النيابي، ومن ثم لم يترك لها خيار سوى (ائتلاف كبير) مع الحزب الديموقراطي الاجتماعي، وهو ما استجاب له الحزب الديموقراطي الاجتماعي بريبة، لأن الحزب الديموقراطي المسيحي سيكون الشريك الأكبر، وعُقدت صفقة بين قيادات الحزب في أواخر نوفمبر، ووقع عليها أعضاؤه في الشهر التالي.

كونراد أديناور

لدى زعيم أي حزب سياسي بكل تأكيد فرص خاصة لتحديد مسار خاص بالحزب الذي يتزعمه، أو الدولة عندما يتولى المستشارية، وينطبق هذا بصفة خاصة على أول مستشار لألمانيا بعد الحرب: كونراد أديناور، من الحزب الديموقراطي المسيحي، الذي كانت مسؤوليته إعادة تأسيس ديموقراطية ألمانيا. بعد أكثر من عقد من حكم النازي، وكانت مسؤولية ثقيلة؛ لأن الدولة في حالة خراب، وكان تأييد الديموقراطية مهزوزًا على أقل تقدير، في السنوات الأولى بعد الحرب؛ ففي ذلك الوقت كان «عدد كبير من سكان ألمانيا الغربية يوافقون على الرأي القائل بأن هتلر كان يمكن أن يكون أعظم سياسي على الإطلاق، لو أنه لم يخسر الحرب»[102].

كان أديناور في الثالثة والسبعين من عمره عندما أصبح مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1949م، وقد كان عمدة كولونيا قبلها بزمن طويل، عام 1917م، وظل كذلك حتى عام 1933م عندما عزله النازي، ثم صار عمدة لها مرة أخرى مدة وجيزة في عام 1945م، قبل أن يتولى رئاسة الاتحاد الديموقراطي المسيحي[103].

يدين الانتعاش الاقتصادي الألماني، الذي أشرف عليه أديناور، والذي زادت بسببه شعبيته، بكثيرٍ لوزير الاقتصاد في حكومته لودفيج إيرهارد، مهندس ما أُطلق عليه (المعجزة الاقتصادية). وقد وضع أديناور نفسه فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي في برنامج الحزب الديموقراطي المسيحي عام 1949م، ربما تأثرًا بتعاليم الكاثوليك الرومان الاجتماعية، وهذا نفسه هو ما يقال- خطأً- على إيرهارد.

وإلى جانب معظم رجال الاقتصاد المؤيدين له، كان إيرهارد بروتستانتيًا وسياسيًا، يؤمن بأن إزالة التحكمات البيروقراطية التي أنشأها النازيون واستمر العمل بها تحت حكم المحتلين من الحلفاء، يمكنها في حد ذاتها تحقيق الرخاء الاجتماعي، ولكن سياسة الحكومة المترددة دمجت المشروعات الخاصة والمنافسة مع أسلوب السعي لتوافق الآراء بالنسبة إلى العلاقات الصناعية ومع بناء دولة الرفاهية (التي ترجع أصولها منذ زمن طويل مضى إلى قانون التأمين الاجتماعي الذي أصدره بسمارك في ثمانينيات القرن التاسع عشر)[104].

ومع أن إيرهارد كان مستشار ألمانيا من عام 1963م إلى عام 1966م، خليفة لأديناور، لم يؤد هذا الدور بقدر براعته نفسه حين كان عضوًا أساسيًا في إدارة أديناور، حيث ساعده في وضع الأسس الاقتصادية للديموقراطية. وأدى ازدياد الرخاء إلى زيادة دعم مبادئ الديموقراطية، على عكس نموذج الديموقراطية الألمانية بعد الحرب العالمية؛ عندما أثر الإخفاق الاقتصادي، والتضخم الشديد، والبطالة الناجمة عنهما، في زوال جمهورية فايمار وصعود هتلر.

إذا كان إيرهارد قد أسهم في أن يكون أديناور قائد إعادة تعريف داخليًا، فإن أديناور نفسه هو من أعاد تعريف السياسة الخارجية لألمانيا الغربية بصورة جذرية: فمع تقدم ألمانيا، وواقع أن الولايات المتحدة برزت بعد الحرب (واحتلال ألمانيا في السنوات الأولى لما بعد الحرب) بوصفها أقوى قوة غربية بلا منازع. أقام أديناور علاقات طيبة مع الأمريكيين وحافظ عليها، وهو أمر متوقع. بالإضافة إلى ذلك، رحب بوجودهم المستمر في أوروبا بوصفهم حصنًا ضد التوسع السوفييتي المحتمل. أما ما كان مميزًا وخطيرًا،

في سياق التاريخ الألماني، فكانت العلاقات الطيبة التي أقامها مع فرنسا، على الأقل مع الجنرال ديجول بعد عودته إلى السلطة في باريس عام 1958م.

كان أديناور قويًا فيما فيه مصلحة الاقتصاد الأوروبي والتعاون السياسي، وأيد إنشاء قوات عسكرية أوروبية مشتركة، لكنه كان يتمنى أيضًا أن تحصل جمهورية ألمانيا الاتحادية على الأسلحة النووية، وبعد تقاعده كان يعارض بشدة قبول ألمانيا معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، التي كان التوقيعُ عليها أولَ عمل عمله فيلي برانت بصفته المستشار، أما في عهد أديناور، فقد انضمت ألمانيا الغربية إلى حلف الناتو في منتصف الخمسينيات، وفي عام 1957م كانت من أوائل الموقعين على معاهدة روما، التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي مهدت لقيام الاتحاد الأوروبي. وكان أديناور قادرًا على أن يقول «إنني المستشار الألماني الوحيد في التاريخ الذي كان يفضل وحدة أوروبا على وحدة الرايخ»[105]، وقد وُصف بأنه «أول سياسي ألماني يستطيع التغلب على الميل اللاواعي لمواطنيه للاعتقاد بأن الزعماء لا ينظر إليهم باحترام إلا إذا كانوا يرتدون زيًا رسميًا»[106]، لكن أديناور ظل في منصب المستشار مدة طويلة للغاية حتى يقلل أثر هذا الاعتقاد. ومثل كثير من الزعماء، كان أديناور يظن على نحو مطرد أنه لا غنى عنه، ويرى أن لا أحد يستحق أن يأخذ مكانه، وعندما أُقنِع أخيرًا، في عام 1963م، بالتقاعد من أقوى منصب سياسي في ألمانيا الغربية، كان عمره سبعة وثمانين عامًا.

فيلي برانت

كان الكاثوليكي المحافظ أديناور، يمكن أن يكون قاسيًا في الطريقة التي يقاتل بها في المعارك الانتخابية، وذكر فيلي برانت أن المستشار أنفق «نصف الحملة الانتخابية على مسألة ميلادي»، وأنه أشار إليه في اليوم التالي بعد ارتفاع سور برلين في أغسطس 1961م بوصفه يحمل «اسم فرام المستعار»[107]؛ ذلك أن والدة برانت كانت بائعة غير متزوجة حين وضعته عام 1913م، فنشأ الطفل باسم هربرت فرام، حاملًا لقب أمه، ولم يُعرف له أبٌ.

وكانت أمه وأبوها، الذي شاركها في تربيته، أعضاء ناشطين في الحزب الديموقراطي الاجتماعي، فأدرجا اسمه في قسم الأطفال في النادي الرياضي التابع للحزب «فور تعلُّمي المشي تقريبًا»[108]. فكبر وظل اشتراكيًا من النوع الديموقراطي الاجتماعي، ولم تغره الشيوعية ولا الفاشية.

وفي عام 1933م، عندما زادت خطورة النشاط المناهض للنازية، وصار نشاطًا يستلزم السرية، اتخذ لنفسه اسم فيلي برانت. وكان ناشطًا معاديًا للنازية قبل وصول هتلر للسلطة وبعده، وكان يمارس نشاطه في الأساس من دول أوروبية أخرى، ومن النرويج تحديدًا، لكنه قضى أيضًا مرحلة خطِرة عاد فيها إلى ألمانيا متنكرًا في شخصية طالب نرويجي. ثم فر مرة أخرى إلى النرويج عام 1938م، وبعدما اجتاحت ألمانيا النازية البلاد في عام 1940م، انتقل إلى السويد المحايدة. وعلى الرغم من أن برانت لم يكن يسعى لهزيمة بلاده بل لتحريرها، كان كثيرون من أبناء وطنه يعدونه خائنًا في السنوات الأولى في حقبة ما بعد الحرب، فكان لا يزال مواطنًا نرويجيًا عندما عاد إلى ألمانيا في عام 1945م، فعاد للانضمام إلى الحزب الديموقراطي الاجتماعي، واستعاد مواطنته الألمانية عام 1948م.

كان صعود برانت في مجال السياسة الألمانية سريعًا للغاية، وأثبت أنه ليس أقل حزمًا في الوقوف في وجه الشيوعية من الوقوف في وجه القمع النازي. وكان شخصية بارزة في حكومة برلين في عامي 1948-1949م حتى حدث الحصار السوفييتي، ونجت المدينة في الأساس بفضل ما أمدتها به طائرات الحلفاء من طعام وغيره من الإمدادات. وعندما ارتفع سور برلين عام 1961م، كان برانت عمدة برلين منذ أربع سنوات، وفعل أكثر مما فعله أي شخص آخر للحفاظ على الروح المعنوية لسكان المدينة. وطوال عقد كامل تقريبًا كان فيه عمدة لبرلين المقسمة، كان يتمتع بقيادة ملهمة. ولكنّ سنوات عمله مستشارًا للبلاد من 1969م إلى 1974م كانت هي ما رسخ أقدامه بوصفه قائد إعادة تعريف.

لم يكن أسلوبه السياسي أسلوبًا جماعيًا بدرجة أكبر من أديناور وحسب، بل كان أيضًا هادئًا وله شخصية تصالحية، «وصبورًا بما يكفي للسماح ببناء إجماع حقيقي

لمجلس الـوزراء»[109]، ولكـن العمـل الجماعي لم يكن يتعارض مع المبادرات الشـخصية في القضايـا الكبـرى الدولية والداخلية الألمانية على حد سـواء؛ كعلاقة ألمانيا الغربية بألمانيا الشـرقية، وبصفة عامة بالجزء الشـرقي من القارة الأوروبيـة، وكانت علاقات التقارب هذه أبرز إنجازات عهد برانت؛ إذ أدت هذه السياسـة إلى تقبل حدود ألمانيا بعد الحرب شـرقًا، وإلى تحسن في العلاقات بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وإقرار الوضع الراهن بأنهما أصبحتـا دولتيـن منفصلتين (دون إضفاء الشـرعية عليـه)، وأصبح التواصل الإنسـاني بين الألمانيتين أكثر تكرارًا. واسـتقبل شـعب ألمانيا الشـرقية برانت بحماس شـديد عندما زار جمهوريـة ألمانيـا الديموقراطية في مارس من عام 1970م، مسـتغلًا انفراجة في أثناء حكم نيكسـون بين الولايات المتحدة والاتحاد السـوفييتي. وأصبح برانت أيضًا أول رئيس ألماني يقيم علاقات عمل مع موسكو*.

كانت هناك معارضة قوية داخل ألمانيا لسياسـة التقارب التي اتخذها برانت (اسـمها بالألمانية أوستبوليتيك Ostpolitik) ليس من الحزب الديموقراطي المسيحي وحسب، بل أيضًا مـن حزب الديموقراطيين الأحرار الذي كان شـريكًا فـي ائتلاف حزب برانت الديموقراطي الاجتماعي. وانسحب عدد منهم من الائتلاف، حتى إن برانت نجا من تصويت نيابي بسحب الثقـة بفـارق صوتيـن فقـط[110]، وكان تقبل برانـت أن ألمانيا لن تسـترد أراضيهـا التي كانت تملكها قبل الحرب (سيليسـيا وبروسـيا الشـرقية)، أغضب خصومه وأيضًا جمعيات مؤثرة مـن المنفييـن. إضافة إلى ذلك، ظهر لكثيرين في كل مـن ألمانيا وخارجها، أن برانت تخلى عـن الهـدف النهائي لإعادة الاتحاد بين ألمانيا الشـرقية والغربية بلا مقابل، وبقدر ما يبدو هـذا الاعتراض معقـولًا في وقتهـا، فإنه لا يبـدو بعيدًا عن الحقيقـة. وكانت كراهيـة ألمانيا والخوف منها، لأسباب مفهومة، لا يزال متفشيًا في روسيا في منتصف الستينيات، لكنه تبدد

* لم يمنع شيء من هذا جهاز المخابرات في جمهورية ألمانيا الديموقراطية- في قرار يتطلب موافقة سياسية رفيعة المستوى- من زرع جاسوس من ألمانيا الشرقية، هو جونتر غليوم، أكبر المساعدين في حاشية برانت، وعندما اكتشفت عملية التجسس هذه، قدم برانت استقالته من منصب المستشار الألماني، وقدم مرة أخرى نموذجًا مشرفًا. انظر:
Fulbrook, History of Germany 2000-1918: The Divided Nation(Blackwell, Oxford, 2002. Mary pp. 71-168

إلى حد بعيد في السبعينيات[111]. وكان عداء برانت للفاشية طوال حياته، ونشاطه المعادي للنازية في أثناء الحرب العالمية الثانية قد جعلاه يكتسب احترام شعب ألمانيا الشرقية، وعامة الناس في روسيا، بل وحتى القيادات الروسية، وعلى رأسها ليونيد بريجينيف. وكان برانت بصفة خاصة يحظى باحترام معظم الأعضاء الإصلاحيين في الأحزاب الحاكمة في أوروبا الشيوعية*. وكان هذا مرتبطًا خصوصًا بوصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة رئيسًا للسوفييت في عام 1985م، وكان تطوره السياسي خلال النصف الثاني من ذلك العقد في اتجاه الديموقراطية الاجتماعية إلى حد بعيد[112]، وقد أقام غورباتشوف علاقات ممتازة مع برانت الذي كان آنذاك رئيسًا للمنظمة الاشتراكية الدولية، وهي منظمة الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية التي كان الشيوعيون يعدونها لزمن طويل أخطر أعدائهم[113]. وكان يستحيل، في الأساس، تصور أن قيادات الكرملين يمكن أن يتقبلوا بهدوء سقوط سور برلين في عام 1989م، وأن يسمحوا بتوحيد ألمانيا في عام 1990م؛ لأن ألمانيا كانت لا تزال تمثل نوعًا من التهديد الذي قل قبل عقدين من وصول برانت للسلطة في ألمانيا الغربية.

كانت الصورة الشعبية التي لا تنسى لبرانت هي صورته وهو راكع على ركبتيه أمام نصب تذكاري في وارسو مخصص للجيتو اليهودي ولعدد لا يحصى من اليهود البولنديين ممن لقوا مصرعهم بأيدي النازيين. ولم يكن المستشار الألماني في زيارته هذه إلى بولندا عام 1970م يخطط لهذه الحركة، فقد فوجئ بها حتى زملاؤه المقربون. وكتب برانت عن ذلك فيما بعد: «من أعمق أعماق تاريخ ألمانيا، وتحت وطأة رؤية الملايين من ضحايا القتل، فعلت ما يفعله البشر عندما يعجزون عن التعبير بالكلام»[114]. وقد صاغها أحد الصحفيين بصورة لا تقل عنها براعة عندما كتب: «ذلك الذي ليس عليه الركوع، ركع نيابة عن كل من يجب عليه أن يركع ولم يركع»[115].

---

* كنت بصحبة اثنين من المؤرخين المجريين البارزين في زيارات الزمالة؛ وهما إيفان بيريند وغورغي رانكي، عندما قابلت برانت في أوكسفورد. وكان كلاهما عضوًا في الحزب الشيوعي، مثلما كانا منذ شبابهما، لكنهما كانا إصلاحيين حقيقيين يعملان من أجل تغيير النظام المجري من الداخل، وكانا كلاهما أيضًا من أصول يهودية. وكان بيريند، بوصفه تحت سن العشرين، قد قضى العام الأخير من الحرب في معسكر اعتقال ألماني. وأذكر دفء شخصية برانت في أثناء الحديث، وأتذكر تمامًا صورة حية لمدى تأثر الباحثين المجريين، لدرجة سقوط دموعهما، في أثناء لقائهما به.

وعلى المستوى الداخلي، كان لسجلٍ برانت في مقاومة الفاشية وفي إعادة بناء دولة مقسمة بعد الحرب، على حد سواء، دور مهم في تعزيز الديموقراطية في ألمانيا، لكن كان إسهامه على المستوى الدولي أقرب لإعادة التعريف، وقد عبر بنفسه عن ذلك بوضوح إذ قال:

> أعطتني الظروف ومنصبي، وأيضًا بالتأكيد خبرات شبابي، الفرصة- أولًا حين كنت عمدة برلين، ثم وزيرًا للخارجية، ثم مستشار ألمانيا الاتحادية- للإصلاح بين فكرة ألمانيا وفكرة السلام في أذهان مناطق واسعة من العالم. فما حدث لم يكن أمرًا هينًا على أي حال...[116].

كان في الحزب الديموقراطي الاجتماعي في ألمانيا ما بعد الحرب قيادات أخرى مؤثرة غير فيلي برانت، على رأسهم هيلموت شميت، وهو سياسي له حضور قوي، وكان وزيرًا للدفاع، ووزيرًا للشؤون الاقتصادية والمالية في حكومة برانت، قبل أن يصبح مدة ثماني سنوات ناجحة مستشارًا لألمانيا الاتحادية (1974–1982م)، لكن أهمية شميت التاريخية لا تقارن بأهمية برانت، وسيرته الشخصية مختلفة تمامًا، وفي حين كان سياسيًّا وصغير السن نسبيًا، عمل ضابطًا في الجيش الألماني في أثناء الحرب العالمية الثانية. ونال وسام الصليب الحديدي لمشاركته في القتال على الجبهة الروسية. وكان ذكاؤه الحاد، وأسلوبه الفظ، والرؤى الأكثر تقليدية، تتعارض مع خيال برانت وسحر شخصيته وجرأته السياسية. وكان شميت شخصية مثيرة للجدل في أوائل الثمانينيات عندما قوبل استعداده للسماح بوجود صواريخ بيرشينج وكروز الأمريكية على الأراضي الألمانية، باحتجاجات واسعة، ولكن فيما يتصل بالقدرات يظل نموذجًا بارزًا على ما قدمه قادة ألمانيا فيما بعد الحرب لها من خدمات جليلة، بالمعايير العالمية.

هيلموت كول

هناك أمران لافتان للنظر في عهد المستشار هيلموت كول: الأول هو طول المدة التي تولى فيها هذا المنصب (ستة عشر عامًا، من 1982م إلى 1998م)، والأمر الثاني هو

المهارة والسرعة اللتان انتهز بهما الفرصة لتحقيق توحيد ألمانيا في وقت كان غيره من القيادات ينصح بالحذر. لم يقدَّر كول حق قدره بصفته سياسيًّا مدة طويلة في أثناء وجوده في منصبه، وحامت حوله الشكوك عقب تقاعده عندما ظهرت أدلة على تورطه في فضائح تمويل الحزب. وكذلك كان عليه التغلب على بداية سيئة جدًّا في علاقاته بغورباتشوف؛ لأنه كان أبطأ كثيرًا من مارجريت تاتشر في الإشارة إلى احتمالات التغيير التي جاء بها الزعيم الروسي.

وفي أكتوبر من عام 1986م، بعد عام ونصف العام من البيروسترويكا، ذكر كول لمجلة نيوزويك أنه لم يكن يَعُدُّ غورباتشوف ليبراليًّا، وإنما «زعيمًا شيوعيًّا عصريًّا يفهم في العلاقات العامة». وأضاف: «إن غوبلز الذي كان أحد المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في عهد هتلر، كان خبيرًا في العلاقات العامة، أيضًا»[117]. وقد أغضبت غورباتشوف ومن حوله مقارنته الضمنية بغوبلز، ومن ثم فقد ظل كول ينتظر- حتى خريف عام 1988م- لقاءً بالزعيم السوفييتي، حتى بعدما أدرك خطأه، ثم عوض الوقت الضائع وراح يقيم علاقات دافئة بشكل مفاجئ بغورباتشوف، وكان ذلك تصرفًا حكيمًا سياسيًّا؛ لأن مستقبل ألمانيا المقسمة كان لا يزال يعتمد إلى حد بعيد على ما حدث في موسكو، لكن كان التواصل بينهما شخصيًّا وحساسًا وحذرًا، وكان ما فرَّق الرجلين في الأساس هو ما جمعهما؛ ذلك هو ذكرياتهما عندما كانا صغيرين، ونشأتهما في طرفين متصارعين في حرب كانت دولتاهما فيها الخصمين الأوروبيين الرئيسين، وكان الدمار والمعاناة لدى الجانب المنتصر لا تقل عما لدى الجانب المهزوم. وتركت الحرب علامات لا تمحى في غورباتشوف وكول على حد سواء.

في أوائل عام 1989م، كانت الوحدة لا تزال حلمًا بعيدًا بالنسبة إلى الألمان، لكن شعوب أوروبا الشرقية، بعدما جرأتهم التغيرات الجذرية في موسكو، أطاحوا بحكامهم الشيوعيين خلال ذلك العام، وحتى ذلك الحين كان يفترض أن القوات العسكرية السوفييتية ستُستخدم؛ كما حدث في المجر (1956م) وتشيكوسلوفاكيا (1968م)، للتأكيد أنه لا يمكن السماح لأي

دولـة أوروبية داخل المعسـكر الشـيوعي بالخروج منـه. وقد طُبق ذلك في المقـام الأول على جمهوريـة ألمانيـا الديموقراطيـة؛ دولـة ألمانيا الشـرقية. حيـث تمركز 350 ألفًـا من القوات السـوفييتية. ولكـن حـدث أن اندلعـت مظاهرات عارمة في مـدن ألمانيا الشـرقية في أكتوبر ونوفمبر، وفُتح سـور برلين فجأة بسـبب خطأ في فهم قرار المكتب السياسي بتخفيف القيود المفروضة على السـفر، ليلة التاسـع من نوفمبر عام 1989م، ولم يتدخل الجنود السـوفييت. وكان مواطنو ألمانيا الشـرقية يهتفون في المظاهرات في أكتوبر: (نحن الشـعب)، أصبحوا يهتفون بعد سقوط السور (نحن شعب واحد)[118].

لـم تكن الرغبة الشـعبية في التوحيد أكثر وضوحًا من ذلـك في أي يوم من الأيام، لكن عـددًا كبيـرًا من السياسـيين البارزين. في ألمانيا وفي أنحاء أوروبا أيضًا. ظنوا أن المسـألة دقيقة للغاية بحيث إن عملية التوحيد لن تتم إلا بالتدريج، غير أن كول كان له رأي مختلف؛ إذ كان يرى- ولديه أسبابه- أن الشيوعيين المحافظين السوفييت يمكن أن يعزلوا غورباتشوف بسـبب انزعاجهم من تداعيات سياسـاته الداخلية والدولية، وإن حدث ذلك فستضيع فرصة العمر في إعادة توحيد ألمانيا. فتوصل كول، بدعم قوي من أمريكا، إلى اتفاق مع غورباتشوف على إعادة توحيد ألمانيا، متجاهلًا اعتراضات مارجريت تاتشر، ومستعدًّا لدفع الثمن الذي طلبه الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران مقابل تأمين اتفاقه على توحيد ألمانيا.

كان هذا الثمن يشمل الموافقة على وحدة أوروبية قريبة، وبصورة أكثر تحديدًا التعهد بالتخلي عن المارك الألماني للانضمام إلى مجموعة العملة المشتركة الجديدة التي ستطرح لأعضاء الاتحاد الأوروبي؛ اليورو. وكان كول نفسه يشعر بارتياحٍ أكبر من المصرف المركزي الألماني لفكرة الوحدة الاقتصادية والنقدية على حد سواء.

قبل أن يمكن إنشاء العملة الأوروربية المشتركة، كان كول يعمل لاتحاد النقد في ألمانيا، ويعرض تغيير المارك الألماني الشـرقي مقابل وحدة المـارك الألماني الغربي واحدًا مقابل واحد. وكان هذا عرضًا مغريًا لهؤلاء الذين في الجانب الشرقي من الدولة المقسمة، والذين كانـت عملتهـم تسـاوي أقل كثيرًا من ذلك في السـوق السـوداء. وقد تجاهل فـي هذه العملية

نصيحة الخبراء بأن اقتصاد ألمانيا الشرقية يحتاج إلى سنوات عدة ليصل إلى مستوىً يمكن مقارنته بالاقتصاد الألماني الغربي وعندها فقط يمكن أن تكون العملة المشتركة منطقية[119]، كان تركيز كول في الأساس على الانجذاب على المدى القصير إلى فكرة دفع مسألة التوحيد بأقصى سرعة ممكنة.

كان لهذه القضية أهمية داخل ألمانيا: لأنه إن لم تمضِ عملية الاتحاد قدمًا بسرعة وبشروط سخية لمواطني جمهورية ألمانيا الديموقراطية، فثمة احتمال حقيقي لانهيار النظام في ألمانيا الشرقية. وإن كان هذا قد أدى إلى إراقة دماء وقمع داخلي، فإنه كان سيخلق مشكلات خطيرة لغورباتشوف وأنصاره في القيادة السوفييتية. وكانت للعلاقات التي أقامها كول مع غورباتشوف أهمية هائلة؛ ففي اجتماع عُقد في 10 فبراير من عام 1990م، توصل الزعيم السوفييتي إلى اتفاق مؤقت مع كول يقضي بأن تسير عملية التوحيد قدمًا، على الرغم من أنه لا يزال هناك تفاصيل كثيرة يجب العمل عليها، وكان للرئيس الأمريكي جورج بوش الأب دور داعم في هذه العملية، وكان حريصًا على ألا يضُعف مكانة غورباتشوف، ولكنه لم يكن يشارك عددًا من القادة الأوروبيين مخاوفهم بشأن قوة ألمانيا الموحدة المحتملة[120].

أتى انتهاز كول للَّحظة التاريخية، ودبلوماسيته البارعة في العلاقات الألمانية-الألمانية والعلاقات الدولية على حد سواء، بثمار سريعة: كان أولها فوزًا انتخابيًّا في ألمانيا الشرقية عندما ظهر أن (التحالف من أجل ألمانيا) ذا الأغلبية الديموقراطية المسيحية هو أكثر ائتلافات الأحزاب نجاحًا. إذ حصل على نصف أصوات الناخبين تقريبًا في مارس عام 1990م، وتم الجزء الأخير من العملية خلال ثمانية أسابيع فقط من صيف ذلك العام، في مفاوضات 2+4، شارك فيها ممثلون للألمانيتين مع ممثلين لتلك الدول التي كانت فيما سبق تكوِّن قوى الاحتلال الأربع: الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. وأُنجز التوقيع على اتفاقية توحيد ألمانيا في 31 أغسطس من عام 1990م.

كان توحيد ألمانيا سيحدث في وقت ما بلا شك؛ لأن اقتصاد ألمانيا الشرقية كان ينهار. وكان نحو 350 ألفًا من مواطنيها قد تركوا البلاد خلال عام 1989م، وكان الواضح أن الرأي العام، الذي أصبح التعبير عنه بحرية الآن، مع الوحدة القومية. مع ذلك، بدا شيء كان لا يمكن تصوره قبل سنوات قليلة فقط؛ وهو أن تسير العملية بسهولة وسرعة وسلمية فائقة، لأن كلًا من غورباتشوف وبوش وكول كان يتصرف إما على نحو بالغ السرعة أو بحذر شديد.

قد يكون أمرًا مبالغًا فيه أن نقول إنه لم يكن لهذا لتوحيد أن يحدث لولا كول. لكن في غيابه كان يمكن ألا يحدث بهذه السرعة في عام 1990م، وقد ذكر أحد دارسي العلاقات الألمانية-الألمانية ملاحظة في محلها، وهي أن هيلموت كول هو من دفع بالتوحيد إلى الأمام بحيوية وعزم ومقدرة لا تقهر على تبديد الشكوك الاقتصادية والاجتماعية في قضية الهدف السياسي النهائي[121]، والذي كان بعضهم يقول إنه سينتهي بكارثة. وبالنسبة إلى جميع المشكلات التي كانت ستأتي بعد ذلك، ليس أقلها تقلبات اليورو، فإن الدور الذي اضطلع به كول في توحيد بلاده التي ظلت مقسمة خمسة وأربعين عامًا، يعطيه حقًّا قويًّا في أن يُعَدَّ قائد إعادة تعريف.

قادة إعادة التعريف: وجهات نظر

كان التركيز في هذا الفصل على قيادة إعادة التعريف في ثلاثة أنظمة ديموقراطية كبرى فقط. ولا يمكن الوصول إلى تعميمات كثيرة اعتمادًا على هذه العينة الصغيرة. مع أن نظرة من قريب على الرؤساء الأمريكيين تجعلنا نستنتج أن من الصعب أن يكون المرء قائد إعادة تعريف (ويستحيل تقريبًا أن يكون قائد تحول) في أمريكا القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين. فحتى هؤلاء الرؤساء الذين يستغلون مواردهم السياسية إلى أقصى حد، يكون نفوذهم بصفة عامة في السياق المحلي أضعف من المستشار الألماني ومن رئيس الوزراء البريطاني.

وإذا أردنا أن نعرض لقادة إعادة تعريف آخرين من أنظمة ديموقراطية أخرى، سواء كانت رئاسية أو نيابية، فستكون القيود المفروضة على ساكن البيت الأبيض بلا شك أكثر بكثير مقارنة بهم[122]: فإعادة تعريف حدود الممكن، وتغيير أسلوب تفكير الناس في السياسة، وإحداث تغيير سياسي جذري، أمر مستبعد حدوثه لأي رئيس أمريكي. وإن توليفة من صرامة الفصل بين السلطات، وحقيقة أن الكونجرس بمعايير المقارنة مجلس تشريعي قوي بصورة غير معتادة، إذ إن رغبة المحكمة العليا في الموافقة على دستورية الإجراءات الرئاسية، فضلًا عن وجود جماعات ضغط قوية وممولة بسخاء، يعني أن مجال عمل الرئيس الأمريكي أقل كثيرًا من المكانة التي يمكن أن يوحي بها هذا المنصب الذي يبدو ظاهريًا فائق القوة.

إن الاعتقاد الشائع بنمو السلطة الرئاسية الهائل بمرور الزمن داخل المنظومة السياسية للولايات المتحدة هو تبسيط مخل، وذلك يتعارض- لسبب واحد فقط- مع واقع أن هناك انخفاضًا حادًا في معدل قرارات الرفض الرئاسي (الفيتو) للتشريعات إذا قيست بما يصدر عن الكونجرس[123]، وقد رصد ريتشارد روز أن في واشنطن «إجابة بسيطة عن السؤال الصحفي الاستفساري: من المسؤول هنا؟ والإجابة الدستورية الصحيحة هي: لا أحد»[124]. وإن الطبيعة الملحة للسياسة الدولية، التي يتوقع فيها من الرئيس الأمريكي أكثر مما يتوقع من رؤساء الحكومات الآخرين، ترتبط بشدة بالزمن المتاح لتنفيذ أي أجندة محلية، بصرف النظر عن القيود الدستورية والسياسية.

وفي عبارة تحمل تناقضًا طريفًا، يلتقط روز القيود الفعلية المفروضة على ردود الأفعال الرئاسية على المشكلات التي لا حصر لها التي تواجهه، عندما يصفها بقوله: «إنها تؤثر في الفوضى المنظمة»[125]. ويرى متخصص بارز في الحكومة الأمريكية، هيو هيكلو، أن الاستخدام الرئاسي لصورة (الخطيب المتمرن) (التي اقترنت في البداية بتيودور روزفلت) هو أحد الأصول البائدة؛ فإن قدرة الرئيس على حشد الرأي العام تقلصت بسبب «انتشار مصادر الأخبار، ومواقع التباري في التعليقات السياسية، وكم المعلومات الذي أرهق المواطن العادي»[126].

إذن، ربما ليست هناك غرابة في أن النموذجين الواضحين الوحيدين لقادة التعريف اللذين سكنا البيت الأبيض في القرنين العشرين والحادي والعشرين، يرجع أحدهما إلى رئيس تولى السلطة قبل نحو سبعين عامًا. والآخر تولى السلطة منذ أكثر من أربعة عقود. ومع ذلك تظل السلطة الرئاسية أكبر كثيرًا في السياسة الخارجية منها في السياسة الداخلية. وهذه- بالطبع- مساحة نما فيها نفوذ الرئيس وتأثيره في المرحلة التي بدأت مع الحرب العالمية الثانية، وحيث يمكنه (أو يمكنها، ذات يوم) أن يصنع فرقًا كبيرًا*. أما في المجال الدولي، فيمارس الرئيس سلطة سياسية وعسكرية على حد سواء، أكبر من أي سياسي آخر على وجه الأرض، ولكن حدود القوة تبقى- مع ذلك- شديدة الوضوح حتى هنا: فعندما يعلن معارضو الرئاسة الأمريكية أن منطقة الشرق الأوسط أو غيرها من مناطق العالم تصرخ طلبًا للقيادة الأمريكية، تكون الحقيقة الواقعية هي أن معظم الناس في المنطقة المشار إليها كثيرًا ما يحجمون عن المتابعة. إضافة إلى ذلك، فإن استخدام القوة العسكرية الأمريكية كان يعقبها -كما رأينا في أمثلة بارزة- عواقب سياسية وخيمة، منذ حرب فيتنام إلى حروب أفغانستان والعراق. وكانت الآمال والتوقعات التي حملها الرئيس الأمريكي، في القرن الحادي والعشرين، كبيرة للغاية، ومتناقضة من نواحٍ عديدة تناقضًا يستحيل معه على من يشغل هذا المنصب تحقيقها[127].

يندر وجود قادة تعريف داخل كوكبة القيادات السياسية نفسها، لكن نماذجهم يمكن أن تتعدد إذا ابتعدنا عن الدول الثلاث التي استخلصنا منها الأمثلة التوضيحية في هذا الفصل. وتتكون إحدى الفئات الخاصة لقادة إعادة التعريف من أولئك الذين يمهدون الطريق لتحول الأنظمة السياسية أو الاقتصادية في بلادهم، بوصفهم رؤساء مراحل انتقالية. فيتيحون

---

* إنني لا أتبع الصيحات الجديدة (الموضة)، بدءًا من جوزيف ناي، الذي كان يستخدم تعبيرَي (القوة الصلبة) و(القوة الناعمة)، فربما كان التعبيران اختصارًا مفيدًا لكُتاب أعمدة الصحف والسياسيين، لكن مفردات السلطة والقيادة والتأثير والإقناع والمكانة والقوة السياسية، والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية، تظل صالحة إلى حد بعيد. وعلى الرغم من أن هذه التعبيرات مفتوحة أيضًا لأكثر من تفسير، فإنها بصورة أو بأخرى أكثر دقة من ثنائية القوة الصلبة- القوة الناعمة. ولم يقيد ناي نفسه بهذا التقسيم، ويضم عمله حججًا مقنعة عديدة، لكنه حافظ على ارتباطه الأبوي القوي بتعبير (القوة الناعمة) الذي سكه.

مساحة لهذا التغيير الأساسي دون أن يستمروا بأداء الدور البارز في عملية التحول بأنفسهم. وفي بعض الحالات يستطيع قائد التحول أن يعيد تعريف مجال النشاط السياسي المشروع، ويحث إما قيادة أو حركة أشد تطرفًا، وأحيانًا الاثنين معًا، في الخفاء، على تجاوز ما عزم عليه المصلح. ولكن، ليس كل قائد تحويلي يسبقه مباشرة قائد إعادة تعريف، فلا يمكن -مثلًا- عند رثاء كونستانتين تشيرنينكو بأرق الكلمات، أن يوصف بأنه قائد إعادة تعريف. وميزة ميخائيل غورباتشوف الكبرى في تقليد عضو الحزب الشيوعي هذا الذي لا لون له، كان في تناقض مباشر أظهره مع تشيرنينكو، الذي كانت الحركة السياسية الوحيدة التي حدثت في عهده هي التراجع[128].

كذلك ثمة حالات شديدة الاختلاف، ومثيرة للدهشة، تحول فيها زعماء أنظمة قمعية عنصرية أو أنظمة استبدادية من كونهم أعمدة مقاومة التغيير إلى تمهيد الطريق للجديد، وليس مجرد استفزاز عفوي لانهيار النظام. ومن الأسماء التي نجدها في هذا النوع من القيادة الانتقالية: إف. دبليو. دي كليرك في جنوب أفريقيا، تشيانغ تشينغ كوو ابن تشيانغ كاي شيك في تايوان، ويمكن عدُّ أدولفو سواريث في إسبانيا مثالًا آخر، لكن مع مراعاة أن دوره في مرحلة انتقال إسبانيا من الاستبداد إلى الديموقراطية، كان بالغ الأهمية: بالنظر إلى أن الانتقال كان من نظام لم يكن فيه مؤسسات سياسية تعددية إلى نظام عكسِه تمامًا؛ تسود فيه الديموقراطية بانتخابات حرة، حتى إنه يجب عدُّه قائد تحول، وسأعده كذلك في الفصل التالي.

فيرناندو أنريك كاردوسو

كان فيرناندو أنريك كاردوسو مثالًا صارخًا لقائد إعادة التعريف الذي كان له دور أساسي في إنشاء الديموقراطية وتعزيزها في البرازيل، وتحديدًا، وليس وقتها فقط، عندما أصبح رئيسًا للجمهورية في عام 1995م. وقد كان متخصصًا في العلوم الاجتماعية تحول إلى سياسي، وأعاد تعريف حدود الممكن في البرازيل: فحين أصبح وزيرًا للمالية في عام 1994م، كان معدل التضخم في البرازيل يتجه إلى أكثر من 3000% سنويًا، وعندما سئل عن

فلسفته القيادية في مواجهة هذه الكارثة القومية، أجاب كاردوسو: «اتجهت إلى ممارسة فن السياسة الذي يعتمد تحديدًا على تهيئة الظروف التي يستطيع المرء أن يحقق فيها هدفًا لم تتهيأ بعد الظروف التي يمكن أن يتحقق فيها»[129]. وفي عام واحد نجح كاردوسو في خفض معدل التضخم إلى أقل من 10%، ولم يعد معدل التضخم الهائل إلى البرازيل في الأعوام التالية. وكان سر نجاحه هو تأجيل تنفيذ خطته لمكافحة التضخم حتى أقنع الاتحادات التجارية بحجة مقنعة بضرورة زيادة دخل من يحصلون على أجر أسبوعي (وليس الأثرياء الذين يستفيدون من معدلات الفوائد الحقيقية المرتفعة) إن كان علينا السيطرة على التضخم. ويلاحظ أنَّ (لولا) الذي خلف كاردوسو في الرئاسة، والذي لم يكن مجرد رئيس اتحاد تجاري وحسب وإنما أيضًا كان خصمًا لكاردوسو لزمن طويل، قد أثنى على هذا الإنجاز، مع ملاحظة أن الدرس المستفاد هو أن انخفاض معدل التضخم كان مفيدًا في مجتمع تعيش الأغلبية العظمى من أفراده على ما يحصلون عليه من أجر أسبوعي.

وعندما جاء لولا رئيسًا بعد كاردوسو في عام 2003م، كان هذا أول انتقال ديموقراطي للسلطة في البرازيل خلال ثلاثة وأربعين عامًا، وكانت ديلما روسيف قد خلفت لولا نفسه في الرئاسة بانتخابات ديموقراطية. وقد غيرت قيادة كاردوسو التصورات القائمة عن حدود ما يستطيع السياسيون تحقيقه بمجموعة من الأساليب المهمة: فبالإضافة إلى مكافحة التضخم بنجاح، أظهر مهارة دبلوماسية عالية في تعامله مع الجيش وإخضاعه للسيطرة المدنية، وعن طريق الحوار والإقناع أجبر القوات المسلحة على قبول الديموقراطية، ومن ضمن ذلك إنشاء وزارة الدفاع تحت قيادة سياسية مدنية. ووضع كاردوسو الأسس التي أصبح الانتخاب الديموقراطي في خلافة الرئيس بموجبها أمرًا طبيعيًّا جديدًا في السياسة البرازيلية، وكانت إنجازاته، التي حققها على هذه الساحة مثالًا واضحًا على مد حدود ما يمكن تحقيقه.

إف. دبليو. دي كليرك

كان النظام في جنوب أفريقيا نظامًا سياسيًّا تعدديًّا به منافسة حقيقية بين الأحزاب السياسية الخاصة بالأقلية البيضاء، لكن أساسها العنصري كان يعني أنها من نواحٍ عديدة

دولة منبوذة دوليًا، وتخضع أيضًا لمقاطعة اقتصادية ورياضية مؤثرة جزئيًا، وكان ما عدل الميزان هو سياق دولي جديد أحدثه التغيير الجذري داخل الاتحاد السوفييتي، وفي السياسة الخارجية السوفييتية، في النصف الثاني من الثمانينيات.

فقد كان نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا يبرر لزمن طويل وجوده بتصوير نفسه على أنه حائط صد ضد انتشار الشيوعية، في إشارة إلى التأثير القوي (للحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا) داخل حركة المعارضة السوداء الأساسية (المؤتمر الوطني الأفريقي)، وكان (المؤتمر الوطني الأفريقي) من جانبه يتلقى دعمًا اقتصاديًّا وسياسيًّا على حد سواء من الاتحاد السوفييتي، مع أنه جذب أيضًا دعمًا معنويًّا كبيرًا من الحكومات الديموقراطية والرأي الحر في الدول الغربية. وعندما تحرر الاتحاد السوفييتي نفسه، وأدى ذلك إلى تحسين العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، بدت الحجج السياسية للتمييز العنصري واهية أكثر من ذي قبل، وبالإضافة إلى ذلك، كان التغيير في السياسة السوفييتية الخارجية بعيدًا عن دعم الكفاح المسلح ولمصلحة التسوية السلمية للخلافات السياسية في جنوب أفريقيا وغيرها، ومن ثم كان لدى (المؤتمر الوطني الأفريقي) أيضًا سبب للاستجابة للمبادرات الجادة من حكومة جنوب أفريقيا بغية الوصول إلى اتفاق لانتقال السلطة سلميًّا إلى حكم الأغلبية[130].

وعندما جاء إف. دبليو. دي كليرك بعد بي. دبليو. بوتا رئيسًا لجنوب أفريقيا في عام 1989م، كان التغيير في النظام الدولي قد أصبح قويًّا حتى إنه أصبح واضحًا أمام دي كليرك أن اللحظة حانت لتغيير داخلي كبير. وبالشروع في إجراء عملية إصلاح سياسي غامَرَ دي كليرك بإجراء استفتاء شعبي للناخبين البيض يسألهم فيه هل يرغبون في الاستمرار في عملية الإصلاح أم لا؟ فأيد أكثر من ثلثيهم سياسة الإصلاح. وكان لا بد أن يكون المحاورَ الأساسيَّ- والشخص الذي كان بلا شك قائد التحول في سياق جنوب أفريقيا- هو نيلسون مانديلا، الذي كانت الصحافة الأفريكانية تعده شيطانًا لعقود عدة، والذي كان يقضي عامه الثامن والعشرين في السجن. وقد كتب مانديلا نفسه أن لا شيء في ماضي دي كليرك «كان

يبدو أن به إشارة إلى روح الإصلاح»، لكنه أكد أن الرئيس الجديد «لم يكن منظِّرًا وإنما براجماتيًّا». فقد كتب له يوم أدى اليمين الدستورية خطابًا يطلب فيه مقابلته[131].

وأجريت مفاوضات بين مانديلا ودي كليرك، وأطلق سراح مانديلا، ورُفع الحظر عن (المؤتمر الوطني الأفريقي) (وأيضًا عن الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا). وفي عام 1993م أُعلن دستورٌ جديدٌ يمنح حقوقًا سياسية متساوية لجميع المواطنين، ووافق مانديلا من ناحيته على نبذ أساليب العنف لتحقيق حكم الأغلبية. واقتنع منذ ذلك الحين بأنه كان يمكن الوصول إلى ذلك الهدف سلميًّا.

وعقب انتخابات حرة في عام 1994م، نال ائتلاف الأحزاب الذي يتزعمه المؤتمر الوطني الأفريقي أكثر من 60% من الأصوات، وصار مانديلا أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا. ونظرًا إلى قدر المعاناة التي مر بها هو شخصيًّا على يد النظام العنصري القمعي، كانت رحابة صدره وقيادته الملهمة حاسمة، ومع ذلك فقد نال دي كليرك لقب (المحافظ المستنير): لأنه انتهز الفرصة حينما كانت التسوية بالتفاوض ممكنة، وقد مهد قطع العلاقة بسياسات الماضي الطريق لتغيير منهجي سلمي نسبي في دولة كان كثيرون يظنون أن ما حدث فيها كان سيستغرق وقتًا أطول، وسينتهي نهاية أكثر دموية[132].

حالة تايوان

يظل هناك قائد تعريف أكثر إثارة للدهشة من دي كليرك هو تشيانغ تشينغ كوو، أول رئيس للشرطة السرية وفيما بعد رئيس وزراء في تايوان (أو في جمهورية الصين، حسبما تطلق حكومة تايبيه على تلك الدولة)، وكان ابن حاكم مستبد قاسٍ هو تشيانغ كاي- شيك، وقد توفي تشيانغ الأب في عام 1975م. وبعدها بثلاث سنوات انتقل تشيانغ تشينغ- كوو من رئاسة الوزراء إلى رئاسة الجمهورية، وهو المنصب الذي كان يشغله والده. وخلال المدة بين وفاة تشيانغ كاي- شيك ووفاة تشيانغ تشينغ- كوو نفسه عام 1988م، كان تشيانغ الصغير قد أصبح الصوت الأعلى سلطة في تايوان في وقت كان النظام يتحرر تدريجيًّا ويتجه نحو الديموقراطية التعددية.

ومرة أخرى كان هناك مثير دولي بالغ الأهمية؛ فمنذ شكل تشيانغ كاي- شيك حكومته الصينية في المنفى في تايوان. لم يعترف بها إلا عدد قليل من دول العالم. وكانت تعتمد اعتمادًا شبه كلي على دعم الولايات المتحدة الاقتصادي والعسكري، وكان الحافز الأكبر والوحيد لكي يعيد تشيانغ تشينغ- كوو التفكير هو إعلان الولايات المتحدة في عام 1978م تطبيع علاقاتها مع دولة الصين الأساسية[133].

كان لا بد أن تؤدي إعادة التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية (الصين الأساسية حيث يعيش أكثر من مليار نسمة، مقارنة بسكان تايوان الذين لم يتجاوزوا في ذلك الوقت عشرين مليون نسمة)، إلى إضعاف علاقات أمريكا بتايوان. وقد بدأت عملية تحسين العلاقات الأمريكية الصينية بزيارة الرئيس نيكسون إلى بيجين عام 1972م، واستؤنفت مرة أخرى بقدر أكبر من الحيوية في أواخر السبعينيات بزيارة من الرئيس كارتر الذي كان مستشاره للأمن القومي، زبغنيو بريجينسكي، حريصًا بصفة خاصة على اللعب ببطاقة الصين ضد الاتحاد السوفييتي[134]. واستمرت تنمية العلاقات الأمريكية الصينية في عهد ريغان. وفي عام 1982م أُعلن أن إدارة ريغان لن تبيع الطائرات النفاثة المقاتلة المتقدمة إف. إكس لتايوان، لئلا تعرض العلاقات الصينية الأمريكية للخطر[135].

كانت تايوان تنمو اقتصاديًا وتعليميًا بمعدل مدهش بالفعل في عهد تشيانغ كاي- شيك، لكن تشيانغ الصغير أدرك أن هذا لا يكفي؛ فإذا كان على بلاده أن تحصل على اعتراف أكبر بها من العالم الخارجي، وأن تكتسب مجددًا احترام الولايات المتحدة الأمريكية، وربما تصبح في النهاية نموذجًا تحتذيه الصين الأساسية نفسها (وما دام الحزب الذي يرأسه، الكومينتانغ*، قد فضل في آخر الأمر الاتحاد مع الصين. لكن كدولة غير شيوعية)، كان لا بد أن تبدأ الحركة المسير نحو الديموقراطية. وإذا صدقنا أن الديموقراطية يمكن أن تناسب مصالح تايوان أكثر من الديكتاتورية، فإن تشيانغ تشينغ كوو دفع بسلسلة من الإصلاحات التحررية في منتصف الثمانينيات، وأنهى الحكم الوراثي

* معنى الاسم: الحزب القومي الصيني. (المترجمة)

بأن قال إن أفراد أسـرة تشـيانغ «لا يمكن، ولن يمكن» أن ينافسـوا على رئاسة الجمهورية في الانتخابـات التاليـة. وكذلك ألغت الإصلاحات الأحـكام العرفية، وأجازت تأسيس الأحزاب السياسية المعارضة[136]، وقد استغرق الأمر نحو عقد حتى آتت هذه الإصلاحات ثمارها، ولم تظهر السياسـات الديموقراطية الكاملة (وإن كانت مضطربة في كثير من الأحيان) إلا بعد وفاة تشـيانغ، لكنه هو من اتخذ الخطوات الحاسـمة لإعادة تعريف طبيعة النظام السياسي. ومهد الطريق لانتخابات تنافسية حقيقية يمكن ألا يضمن الكومينتانغ الفوز فيها.

إن مـا توضحـه هـذه الأمثلـة هو أنه فـي عملية التحـرر وتحويل الأنظمة السياسـية غير الديموقراطية إلى أنظمة ديموقراطية، يمكن أن تكون للقيادة السياسـية المجددة من داخل النظـام القديـم أهميـة اسـتثنائية: فعندما يكون هنـاك تغيـر في آراء الرؤسـاء الذين يتولون بالفعـل مناصـب السـلطة المؤسسـية ومعتقداتهم، بـل وحتى أهدافهـم، يمكن أن تيسـر إلى حـد بعيـد تحويل نظام الحكم الاستبدادي إلى نظام ديموقراطي؛ فإذا غير رئيس في نظام ديموقراطـي آراءه (أو آراءهـا) في أثناء توليه المنصب، فإن ذلك كثيرًا ما يضر بالسياسـي المعنـيّ أكثـر ممـا ينفعه: لأنه يتعرض لنقد شرس بسـبب المنعطفـات السياسـية والتخبط الفكري والتنـاقض السياسي. مع ذلك. يستطيع الرئيس المستبد أن يستخدم مقاليد السلطة التـي يسـيطر عليها ليتخذ إجراءات التحـرر أو حتى التحول إلـى الديموقراطية، على الرغم من أن هذا سيمثل خطورة على القائمين على السلطة البيروقراطية.

وتؤكد الحالات التي ضمها هذا الفصل أيضًا ضرورة فهم القيادة في سياقها السياسي. فما تشـترك فيه هذه الحالات هي أنها تشـير إلى أنظمة كانت عزلتها ستزيد على المستويين السياسـي والاقتصـادي. علـى الرغم من أن هـذا في حد ذاته لا يضمن تغيـرًا من نوع إعادة التعريـف: فقـد مـرت كوريا الشـمالية بإخفاق اقتصـادي وازدراء دولي على مـدى عقود، ولا يزال النظـام قائمًا حتى الآن.

وفي الأنظمة الديموقراطية (كما في الأنظمة الاستبدادية) تكون قيادة إعادة التعريف هـي الاسـتثناء وليس القاعدة. ففي بعض الأحيان تأتي من الرؤسـاء الذين يهيمنون بشـدة

على أحزابهم السياسية، مثل تاتشر وأديناور، لكنه يمكن أن يأتي بالسهولة نفسها من قيادة يكون رئيس الحكومة فيها أقل حزمًا إلى حد بعيد. ويكون هناك عدد من الوزراء السلطويين الذين يقومون بأدوار بالغة الأهمية، كما في حالة حكومات أسكويث وأتلي في بريطانيا القرن العشرين. ويجد الرؤساء الأمريكيون صعوبة في السيطرة على العملية السياسية، على الرغم من مكانة منصبهم الكبيرة، نظرًا لطبيعة النظام السياسي الذي يديرونه.

وعندما يهيمنون بالفعل- مثلما فعل فرانكلين روزفلت، وبصورة أقل كثيرًا ليندون جونسون- فإن هذا يعتمد على التأثير والنفوذ أكثر مما يعتمد على سلطاتهم الفعلية (على الرغم من أن حق الفيتو وسلطة التعيين أمور مهمة): إذ كان نجاح روزفلت في إقناع قطاع عريض من الرأي العام بالحاجة إلى تشريع مبتكرًا إلى حد بعيد في السياق الأمريكي، واستعان بهذا الرأي العام على إقناع الكونجرس بضرورة هذه الإجراءات. لكنه اعتمد أيضًا على أحد حلول الوسط السياسية القذرة؛ وهو التنازل الضمني للديموقراطيين الجنوبيين عن أي تدخل فيدرالي عنيف في مسألة التمييز العرقي في الجنوب: أما إقناع جونسون فكان منصبًّا بشكل مباشر على الكونجرس، معتمدًا على ذاكرته الممتازة، ومعرفته الوثيقة بنوع الحجج التي يمكن أن يكون لها ثقل لدى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب. وفي هاتين الحالتين، كما في الأمثلة الأخرى لقيادة إعادة التعريف، تكون للظروف التي يصل فيها الرؤساء إلى أعلى منصب أهمية شديدة؛ فالأزمة بطبيعتها تطرح مشكلات لكنها أيضًا تتيح فرصًا، فقد كان عقد روزفلت الجديد استجابة للكساد الاقتصادي في الثلاثينيات، ومارس أقصى سلطاته عندما شاركت الولايات المتحدة في حرب عالمية، وجاء جونسون إلى البيت الأبيض في وقت كانت بلاده تعاني لتوها صدمة اغتيال رئيس شاب ومحبوب. فانتهز الفرصة لإقناع الكونجرس بتمرير تشريع يعيد تعريف المواطنة لكثير من الأمريكيين ممن كانوا ما يزالون محرومين حتى ذلك الوقت، وهو ما مثل إنجازًا عظيمًا لا يقل عن عقد روزفلت الجديد.

04

القيادة السياسية التحويلية

أقصد بقائد التحول السياسي ذلك القائد الذي يكون له دور حاسم في إحداث (تغيير منهجي)*، سواء في المنظومة السياسية أو الاقتصادية في بلاده (أو بلادها)، أو (في حالات أندر) يُحدث تغييرًا في النظام العالمي. ولكلمة (تحول) بصفة عامة إيحاءات إيجابية؛ فهي توحي بتغيير جذري تصحبه عملية إعادة بناء جوهرية للنظام وتحويله إلى نظام أفضل نوعيًا من ذي قبل. ولهذا السبب أفرِّق بين هذا النوع من القيادات بصفة عامة وبين القيادات الثورية؛ فبعض الثورات التي تقوم ضد الحكام الطغاة تفرز أنظمة تكون أفضل في نواحٍ معينة مما كان عليه النظام السابق، وفي نواحٍ أخرى أسوأ. لكنها بصفة عامة تتسم باستخدام العنف في الإطاحة بالنظام السابق، وبعد ذلك باستخدام القوة المفرطة لفرض حاكم تابع لهم على الشعب والإبقاء عليه. ومهما كان خطابهم الثوري يؤكد المساواة والديموقراطية، يكون لديهم أيضًا ميل عظيم لا لخلق الأنظمة الاستبدادية وحسب، وإنما أيضًا لعبادة القائد الفرد القوي داخل نظام ما بعد الثورة. فالزعماء الذين يضطلعون بأدوار حاسمة في تحول المنظومة السياسية أو الاقتصادية في بلادهم، دون اللجوء لا إلى الاستيلاء على السلطة بعنف ولا إلى القهر البدني لخصومهم، يختلفون عن هؤلاء الثوريين. ويرجح أن

* المقصود هنا هو تغيير النظام أو إعادة تشكيله أو هيكلته، وقد يُعَد هذا النوع من التغيير (إصلاحًا) إذا كان التغيير جزئيًا ويتوافق مع بقية أجزاء النظام، أما إن لم يتوافق مع بقية النظام ومن ثم يكون تغييرًا كاملًا وشاملًا وواسع الانتشار في جميع أنحاء النظام، فيسمى تغييرًا منهجيًا، تمييزًا له عن التغيير الجزئي أو التدريجي. (المترجمة)

يقوموا بأعمال صالحة أكثر دوامًا، وبالتأكيد أقل إيذاءً. ومن النادر- بالتأكيد- أن تتحقق كل طموحات قادة التحول تحققًا تامًا. ولا ينجو من التغيير المنهجي الذي يقومون به إلا جزئيًّا في عهد من يخلفهم، لكن الفجوة بين الخطاب المثالي للثوريين والواقع الاستبدادي الذي يأتي بعده تكون- بصفة عامة- واسعة للغاية.

وعلى الرغم من أننا لم نقصد أن تكون القائمة التي نقدمها شاملة وحصرية، وأنه قد تكون هناك إشارة إلى قادة آخرين قدموا إسهامات مهمة لتعزيز التغيير التحولي، فسيكون التركيز الأساسي في هذا الفصل في خمسة قادة من دول مختلفة: الجنرال شارل ديغول، وأدولفو سواريث، وميخائيل غورباتشوف، ودينغ شياو بينغ، ونيلسون مانديلا. وكانت فرنسا وحدها، بين تلك الدول، هي التي تتمتع بنظام ديموقراطي عند حدوث التغيير التحولي، لكن كان ديغول مسؤولًا عن التحول الجذري من نوع نظام سياسي ديموقراطي إلى آخر. ويرجح ألا يحدث هذا التغيير التحولي في أي نظام ديموقراطي إلا إذا كان يمر بأزمة طاحنة. وكان التغيير في بريطانيا تدريجيًّا. فلم تتح الفرصة لظهور قائد تحول في القرن العشرين (ولا في القرن الحادي والعشرين حتى الآن). وفي الولايات المتحدة، كان آخر رئيس يستحق أن يعد قائد تحول هو أبراهام لينكولن، ولم يكن من باب المصادفة أن أمريكا القرن التاسع عشر في ذلك الوقت كانت تمر بأزمة داخلية طاحنة.

شارل ديغول

إن القادة الذي يعدون أنفسهم فوق السياسة، والذين يعاملون السياسيين بازدراء، يسيئون للديموقراطية، وهي وجهة نظر ينزع إليها بعض العسكريين تحديدًا. وكان الجنرال ديغول يعتقد أن لديه فهمًا ومفهومًا لفرنسا أوسع من السياسيين العاديين، وكان يستخف بالأحزاب السياسية. مع ذلك، وعلى الرغم من الخوف من حدوث العكس، أثرى ديغول الديموقراطية الفرنسية ولم يقوضها، وكان له دور حاسم في أن يحل نظام سياسي ديموقراطي قوي محل آخر ضعيف.

كان لدى ديغول إيمان لا يتزعزع بعظمة فرنسا، فقد كتب في بداية مذكراته عن شعوره بأن «فرنسا لن تكون نفسها حقًّا ما لم تكن في الصدارة»، وأن «فرنسا لا يمكن أن تكون إلا عظيمة»[1]. وعندما كان جنرالًا عسكريًا ووزير دفاعٍ شابًا وقت استسلام فرنسا لألمانيا النازية عام 1940م، كان يرى أن حكومة مارشال بيتان المتعاونة مع العدو المحتل وصمة عارٍ في جبين بلاده. وبعد رحيله إلى لندن، اتخذ على الفور دور زعيم (فرنسا الحرة)، ووافق على دوره هذا القادة المتحالفون، ولا سيما تشرشل، على الرغم من أن العلاقة بين هذين الرجلين الاستثنائيين، اللذين كانا يتسمان بقوة الإرادة، كانت شائكة على أقل تقدير، وقد أرجع ديغول هذا، إلى حد بعيد، إلى شعور روزفلت بعدم الثقة به، وإلى اعتقاد تشرشل بأن عليه- في ظروف الحرب- أن يجاري خطوات الرئيس الأمريكي. وكتب ديغول أن رئيس الوزراء البريطاني «يقصد ألا يتبنى موقفًا تجاه (فرنسا الحرة) يمكن أن يسبب صدامًا مع البيت الأبيض»، وما دام «روزفلت قد أظهر عدم الثقة بالجنرال ديغول، فلا بد أن يكون تشرشل متحفظًا في التعامل معه»[2].

وعلى الرغم من عناد الطرفين: تشرشل وديغول، مع وجود ديغول في المركز الأضعف وحرصه على عدم إظهار ذلك، كان بينهما أيضًا احترام متبادل، وكانت أول مواجهة بينهما في فرنسا في اجتماع مع الشخصيات البارزة في الحكومة الفرنسية قبل ثلاثة أيام فقط من احتلال القوات الألمانية باريس في 14 يونيو 1940م. وقد طار رئيس الوزراء البريطاني سرًّا إلى مهبط طائرات صغير بالقرب من أورليان. وذكر تشرشل أن مارشال بيتان «كان قد حسم أمره بضرورة إحلال السلام، إذ كانت فرنسا تدمَّر بطريقة ممنهجة»، وكان بيتان يؤمن بأن من واجبه الحفاظ على باريس وباقي أنحاء البلاد من هذا المصير[3]. وقد أوضح ديغول مدى اختلاف رؤيته لذلك، حيث كان يفضل تنفيذ عمليات حرب عصابات ضد قوات الاحتلال الألمانية*.

---

* جاءت عدم رغبة ديغول في الموافقة على رأي زملائه من كبار المسؤولين في الحكومة بقبول الهزيمة، متفقة مع اتجاه رئيس الوزراء البريطاني؛ ففي اجتماع ذلك الشهر، يونيو 1940م، في فرنسا، الذي حضره ديغول، قال تشرشل (حسبما ذكر أحد الذين حضروا الاجتماع وهو الجنرال إزماي): «إن كان يُعتقد أن الأفضل لفرنسا في مصيبتها أن يستسلم جيشها، فليحدث ذلك دون أن نتردد نحن، لأننا مهما فعلتم سنظل نقاتل إلى الأبد بلا توقف».

= (Churchill, *The Second World War*: Volume II: Their Finest Hour, Cassell, London, 1949, p.138)

ومـع أن ديغـول كان فـي التاسـعة والأربعين من عمره، فقـد كان يبدو فتيًّا بالنسـبة إلى تشرشل الذي تولى رئاسة الوزراء قبل أن يبلغ الخامسة والستين من عمره بشهر واحد، وقد كتب تشرشل عنه: «كان شابًّا نشيطًا، وترك لديَّ انطباعًا إيجابيًّا جدًّا». وكان تشرشل نفسه يرى في ديغول قائدًا مرتقبًا للنضال الفرنسي من أجل الحرية[4].

وفـي لنـدن، كان علـى ديغـول أن يعمـل جاهـدًا لنيل اعتـراف المقاومـة الفرنسـية بأنه زعيمهـا في المنفى، وقد سـاعد بثه الإذاعي إلى فرنسـا في أثناء الحـرب على تعزيز قيادته للأمـر، وأُكـد ذلك رمزيًّا عندما قاد مسـيرة قوات (فرنسـا الحرة) عند دخولها باريس مع تحرير فرنسا في أغسطس عام 1944م.

كان جسم ديغول الضخم يقترن بضخامة مفهومه عن نفسه بأنه رجل الأقدار، ولم يكن مقتنعًا بأن لديه دورًا خطيرًا يقوم به وحسـب، بل كان يرى نفسـه منجزًا لعمل عظيم أيضًا: إذ قال ذات يوم في أثناء الحرب العالمية الثانية إنه أصبح يعي أن «هناك رجلًا اسمه ديغول يحيـا فـي روح الشـعب، وعرفـت أنني يجـب أن أضع ذلك الرجـل في الحسـبان... فأصبحت سجانه تقريبًا». لذلك «كنت أسأل نفسي قبل أي خطبة أو قرار: هل هذا ما يتوقعه الناس من ديغـول؟ وهنـاك أمـور عديدة كنت أحب أن تحـدث، لكنني لم أفعلها لأنها لـم تكن مما يتوقع من ديغول أن يفعله»[5].

مثـل هـذا الشـعور القـوي بالواجب والقدر لـم يكن يلائـم تمامًا فوضى سياسـات وقت السـلم المعتـادة وحلولهـا الوسـط. ولكن ديغـول بانتهاء الحـرب كان قد رسـخ نفسـه بوصفه

= وقد وردت أهم ملاحظات ديغول على علاقته بتشرشل في نص مذكراته عندما تحدث عن رحيل رئيس الوزراء البريطاني المفاجئ من 10 داوننغ ستريت نتيجة للانتخابات البريطانية العامة عام 1945م. وأكبَرَ ديغول أن يكون «هذا السياسي العظيم مقتنعًا دائمًا بأهمية فرنسا للعالم الحر، وكان هذا الفنان غير العادي على وعي تام بخطورة مهمتي». واعترف بأنه كان يحسد تشرشل لأن لديه موارد الدولة: (شعب متفق على شيء واحد)، وأرض لم تمس، و(إمبراطورية شاسعة). وجيوش مرعبة تحت تصرفه، في حين أنه- أي ديغول- كان عليه أن يقف وحيدًا ليدافع عن مصير أمة. ويختتم ديغول كلامه بقوله: «لكن على الرغم من اختلاف الظروف التي مر بها تشرشل وديغول، كان على كل منهما أن ينجز مهامه، وعلى الرغم من عمق خلافهما، ظلا يبحران جنبًا إلى جنب طوال ما يزيد على خمس سنوات، ترشدهم النجوم نفسها في بحر التاريخ الهائج». وفوق ذلك كله، اعترف ديغول بأنه «لولا تشرشل لباءت جهودي كلها بالفشل منذ البداية، وأنه بمنحي دعمًا قويًّا ويدًا راغبة في تقديم العون، ساعد القضية الفرنسية مساعدة جوهرية».

(De Gaulle, The Complete War Memoirs of Charles de Gaulle, Carroll & Graf, New York (1998) pp.901-900.)

زعيمًا يتمتع بقبول الديموقراطيين الفرنسيين من مختلف الأطياف السياسية، وبسبب سجله الذي لم تكن تشوبه شائبة وقت الحرب، والوثائق التي تثبت مناهضته للنازية، كان اختياره لرئاسة حكومة فرنسا المؤقتة في أعقاب الحرب العالمية الثانية أمرًا طبيعيًّا. ومع تجنب أي محاولة لتولي الحكم بالقوة في كل مرحلة من مراحل مسيرته المهنية، اختار ديغول الطريق الديموقراطي، ولكن عندما جاء عام 1946م، كان ذلك يعني استقالته من رئاسة الوزراء وعودته إلى بيته في قرية كولمبيه- ليه- دو-إيجليه. لكنه كان يأمل- من هناك- أن يستدعى قبل أن يمر وقت طويل للعودة إلى باريس لقيادة الأمة، ولكن مر اثنا عشر عامًا قبل أن يأتي هذا الاستدعاء.

كانت شكوى ديغول الأساسية من دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة، التي أنشئت بعد الحرب مباشرة، هي أنه لم يكن يوفر سلطة تنفيذية قوية. وكان ينقصه تحديدًا رئاسة قوية كان يتوق إليها، وكان لدى معظم الديموقراطيين الفرنسيين تحفظ شديد على وجود سلطة تنفيذية قوية، ولأنهم عاشوا تحت حكم استبدادي في أثناء الحرب، وشهدوا الخراب الذي تفشى بسبب الحكومات الشمولية والاستبدادية في أماكن أخرى في أوروبا. خلال العقدين السابقين، كانوا ينزعون- بسهولة تامة- إلى ربط السلطة التنفيذية بالاستبداد، والواقع يقول إنه لا يمكن أن يكون هناك نظام ديموقراطي دون وجود سلطة تنفيذية حازمة، لا استبدادية.

عرض ديغول نقده لدستور الجمهورية الرابعة في عام 1946م. ولم يكن كل نقده قائمًا على أساس قوي، وتحديدًا رفضه للأحزاب السياسية، التي كان عددها كبيرًا للغاية في فرنسا في ذلك الوقت، ولكنها كانت تعاني انقسامًا داخليًّا شديدًا، لكن الأحزاب المتنافسة عنصر لا غنى عنه في أي نظام ديموقراطي. وكان ديغول يتمتع ببصيرة نافذة عندما تنبأ بحدوث اضطرابات نتيجة لضعف السلطة التنفيذية أمام البرلمان؛ فخلال ثلاثة عشر عامًا، هي عمر الجمهورية الرابعة 1945-1958م، تولت السلطةَ خمس وعشرون حكومة وخمسة عشر رئيس وزراء، في وقت تولى فيه الحكم في بريطانيا أربعة رؤساء وزراء فقط.

وكانت الأزمات الحكومية متكررة، وفي آخر أعوام الجمهورية الرابعة، كانت تتولى السلطة في فرنسا حكومات انتقالية كل أربعة أيام[6].

وربما كان في إخفاقات هذه الأعوام الثلاثة عشر مبالغة: فقد كان يؤيد الشيوعيين الفرنسيين نحوُ ربع عدد الناخبين، لكن الدولة ظلت دولة ديموقراطية، ورُممت العلاقات مع ألمانيا؛ تلك الدولة التي غزت قواتها المسلحة فرنسا مرتين في النصف الأول من القرن العشرين، وصارت فرنسا عضوًا مؤسسًا (للمجموعة الاقتصادية الأوروبية). وحدث توسع في الإنتاج الصناعي الفرنسي بمعدل أسرع من الولايات المتحدة وبريطانيا في الخمسينيات، وكان لفرنسا نظام تأمينات اجتماعية رائع، وكانت مستويات الدخل ترتفع بمعدل سريع[7]، ومن ثم لم تكن الجمهورية الرابعة بلا إنجازات.

مع ذلك، مر النظام والبلاد بأزمة بحلول عام 1958م؛ إذ كانت الحكومات تسقط بصورة يزداد تكرارها، وكانت تكافح للتصالح مع ضياع الإمبراطورية، ووجدت نفسها بصفة خاصة عاجزة عن حل المشكلة الجزائرية؛ فقد كان هناك إصرار من الجانب الفرنسي، في الجيش وبين المستوطنين الفرنسيين في الجزائر على وجه الخصوص، على أن تبقى الجزائر فرنسية (مثلما كانت منذ عام 1830م) على الرغم ممَّا حدث للمستعمرات الأخرى. ودخل الجيش الحرب الجزائرية بروح (حتمية الانتصار)، وبعقيدة أن هذا هو المكان الأخير (الذي كان يمكنهم الشعور فيه بالنفع والاحترام)، وكان فقدان الجزائر يعني أمرًا كارثيًّا له ولوطنه[8]. وكان في الجزائر، في عام 1956م، 400 ألف رجل من قوات الجيش الفرنسي، كثير منهم تحت التجنيد الإجباري، يقاتلون (جبهة التحرير الوطنية FLN): الحركة القومية العربية الراديكالية لاستقلال الجزائر.

سممت التوترات حول هذه الحرب الاستعمارية السياسة الفرنسية، وحتى الحكومات الاشتراكية سعت إلى إبقاء الجزائر فرنسية، وكان يُعامَل منتقدو الحرب- ومنتقدو استخدام التعذيب في تحقيقات النيابة العامة- بشكل انتقامي[9]. وكانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة محاصرة بين مطالبات الجزائريين غير المتوافقة معها بالاستقلال، وبين

عدد كبير من المستوطنين البيض المصرين على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. إضافة إلى ذلك، كان ولاء الجيش غير مضمون إلى حد بعيد في حالة تقديم أي حكومة في باريس تنازلات كبيرة لجبهة التحرير الوطنية: إذ كان المؤكد أن أي حكومة فرنسية يشك في أنها ترغب في منح الجزائر الاستقلال. كانت تعرض نفسها لخطر الإطاحة بانقلاب عسكري.

ولم يكن الأمر ثورة جديدة لسكان الجزائر الأصليين، وإنما للمستوطنين الفرنسيين الذين أحدثوا تطورات في قمة الأزمة في شهر مايو من عام 1958م، حيث كانوا هم من نهبوا مكاتب الحكومة في الجزائر، وشكّل قائد القوات في الجزائر، الجنرال جاك ماس، (لجنة الأمن العام) جزئيًّا لتعاطفه المشروط مع المستوطنين الفرنسيين. وفي الأساس للسيطرة على الموقف. وفي الخامس عشر من مايو، أنهى إحدى خطبه بكلمات: «عاش ديغول!»، وعلى نحو مطرد، بدأ الجيش والمستوطنون وعدد كبير من المنتمين للطبقة السياسية في باريس بالتفكير في ديغول بوصفه الشخص الوحيد الذي يمكنه أن يخرجهم من الطريق المسدود. وكان الافتراض من داخل الجيش وبين المستوطنين هو أنه يمكن أن يكون أكثر المدافعين عن (الجزائر الفرنسية) الرائعة. وفي يوم خطبة ماس نفسه، أصدر ديغول بيانًا قصيرًا تحدث فيه عن تردي حال الدولة، وتغريب الشعب، واضطرابات الجيش، وعن فرنسا التي تتجه إلى كارثة بسبب (نظام الأحزاب)، وأعلن رغبته في تولي (سلطات الجمهورية)[10]، وقد يسر عودته أربعة عوامل: وضعه على أنه بطل حرب عاد إلى فرنسا عام 1944م، واستعادة كرامة الدولة الفرنسية على أسس ديموقراطية وجمهورية، وذكرى انسحابه الإرادي المفاجئ من الحياة العامة الفرنسية عام 1946م، ونشره قبل ذلك بوقت قصير مذكراته عن الحرب، التي صدرت في مجلدات عدة، ولم تزد وعي الناس بأن ديغول لا يزال ينتظر في حالة استعداد فحسب، وإنما أيضًا كان لها أثر كبير بسبب أسلوبها المثير للذكريات، وقبولها العاطفي[11]، وقبل هذا وذاك، كانت سلطة الدولة الفرنسية بحلول عام 1958م قد وصلت إلى أدنى مستوى لها، وبدا أنها تواجه انقلابًا[12].

وقبل نهاية شهر مايو، كانت الجمعية الوطنية قد صوتت لتشكيل ديغول الحكومة، ومن ثم تحرك بسرعة في اتجاه الوصول إلى نوع النظام السياسي الذي طالما كان يسعى إليه؛ وهو النظام الثنائي الذي يجمع بين سلطتين تنفيذيتين؛ الرئيس ورئيس الوزراء. على أن يكون للرئيس السلطة العليا في الحكم. وكتب نصير ديغول المخلص، ميشيل دبريه، الذي كان سيتولى منصب أول رئيس وزراء في الجمهورية الفرنسية الخامسة بعدما صار ديغول رئيسًا لها، المسوَّدة المفصلة للدستور الذي كان يحتوي على معظم ما كان يريده ديغول، مع أن دبريه هو من قدم أفكاره، وتركها له للتفاوض فيها[13].

وقد شارك في استفتاء تعديل الدستور الذي أجري يوم 28 سبتمبر عام 1958م قرابة 85% من جمهور الناخبين، ومن هذه النسبة الكبيرة صوَّت 80% (بنعم). وكانت هذه في الأساس (نعم) لشخص ديغول[14]. وجعل الدستور الجديد مسألة تشكيل الحكومات أو حلها عن طريق المجلس التشريعي أصعب كثيرًا، وجعل سلطات الرئاسة أقوى إلى حد بعيد، مع أن رئيس الوزراء احتفظ بسلطات نافذة في صنع القرار، وكان الرئيس مسؤولًا بصفة أساسية عن السياسة الخارجية والدفاع. فاستغل ديغول سلطاته إلى أبعد مدى، وانصب اهتمامه تحديدًا على أوروبا وقضايا المستعمرات والمجتمع الفرنسي، وقبل هذا وذاك على الجزائر التي كانت حتى عام 1962م أكثر القضايا إلحاحًا على الأجندة السياسية[15]، ومع أنه كان يمكن أن يتدخل ديغول أيضًا في أمور أخرى إذا أراد، لكنه لم يحاول أن يمارس سلطاته على تفاصيل السياسة اليومية، وترك بالتحديد السياسة الاقتصادية والشؤون المالية بصفة عامة لرؤساء وزرائه ووزراء المالية المتتاليين[16].

ولتفادي عودة تعددية الأحزاب السياسية، غُيِّر نظام التصويت تغييرًا جذريًّا، ورفضت صور مختلفة من التمثيل النسبي، وكان نظام الجولتين في العملية الانتخابية هو المعمول به، وفيه تعاد الانتخابات بعد أسبوع من الجولة الأولى، لا يبقى في المنافسة بها سوى المرشحين البارزين، وكان هذا يتيح للأغلبية في الجمعية الوطنية الاحتفاظ بالقدرة على تشكيل الحكومة، مع أن النواب ظلوا يتمتعون بحرية نقد السلطة التنفيذية. وقد آتى النظام

الانتخابي الجديد ثماره بالنسبة إلى الحزب الديغولي الذي أنشئ حديثًا: حزب (الاتحاد من أجل جمهورية جديدة UNR)، لكن الحال لم يكن كذلك مع الحزب الاشتراكي. ولم يسمح ديغول للحزب بأن يستغل اسمه، لكن كان ابتعاده الظاهري عنه لا يعدو أن يكون مجرد حيلة بارعة[17]، وكان يعي جيدًا أنه سيخسر تأييدًا باستمرار ما لم يدعمه حزب كبير.

وكان التعديل الدستوري الضخم الآخر الذي رغب فيه ديغول، لكنه كان قانعًا بانتظاره، هو انتخاب الرئيس باقتراع مباشر من جمهور الناخبين وليس عن طريق المجلس التشريعي، وقد نال ما أراد بتعديل عام 1962م، وكذلك بالموافقة على أن تكون مدة الرئاسة الواحدة سبع سنوات. وقد عزز هذا بوضوح استقلال السلطة الرئاسية، ليس لديغول وحده بل أيضًا لكل من سيشغل المنصب مستقبلًا، ولكن خفضت مدة الرئاسة الواحدة إلى خمس سنوات في عام 2002م[18].

الأهم من هذا كله أن المؤسسات التي أنشئت بأمر من ديغول تحدت اختبار الزمن، وقد نسخت دول أخرى، ليس فقط الدول الشيوعية السابقة. هذه الصيغة للسلطة التنفيذية الثنائية، أو النظام شبه الرئاسي، لكنها نادرًا ما تمخضت عن تركيبة مُرضية من الحكم الفاعل والمسؤولية الديموقراطية كتلك التركيبة الفرنسية؛ فقد كانت هناك حكومة مستقرة خلال خمسة عقود ونصف العقد هي عهد الجمهورية الخامسة، ونالت مؤسساتها قبولًا واسعًا في البلاد، وامتد ذلك القبول إلى الحزبين الاشتراكي والشيوعي، مع أن كثيرًا من أعضاء الحزب الأول وكل أعضاء الحزب الثاني كانوا يعارضون النظام السياسي الجديد عند طرحه أول مرة. وبعدما أصبح فرانسوا ميتران رئيس فرنسا في الثمانينيات، علق قائلًا: «لم تضعني المؤسسات في حساباتها عند تأسيسها، لكنها تناسبني تمامًا»[19].

لم تتوقف إنجازات ديغول عند التغيير المؤسسي بعيد المدى، فقد حل قضية الجزائر بأن استخدم الغموض أداةً سياسية باقتدار: فعندما قال ديغول للمستوطنين في عام 1958م: «لقد فهمتكم»، عدوا ذلك التزامًا منه بأن تظل الجزائر فرنسية، لكن كان ما قاله غامضًا وغير ملزم، فلم يكن مع اتحاد فرنسا والجزائر أو ضده بقوة، لكنه كان يسعى في

المقام الأول إلى إنهاء الحرب، والقرح المتقيحة التي سببتها المشكلة الجزائرية، «فاستغل ببراعة انقسامات خصومه وإخلاص أنصاره (كان ميشيل دبريه، رئيس الوزراء، أبرز غير المتحمسين لاستقلال الجزائر)، وضجر السكان الفرنسيين المحبطين من الحرب»[20]. وقد تحول موقف ديغول، ومعه الرأي العام الفرنسي، بدرجة أوضح، إلى النقيض من موقف المستوطنين الفرنسيين ومؤيديهم من العسكريين. ففي عام 1959م، ذكَّر ديغول الجيش بأنه ليس كيانًا مستقلًّا: «أنتم جيش فرنسا، ولا وجود لكم إلا بها ولها ومن أجلها، وأنتم في خدمتها، وهذا هو سبب وجودكم»[21]. فأدرك كل من الجيش والمستوطنين أنهم وإن كان لهم دور أساسي في وصول ديغول للحكم في مايو 1958م، فإن وقوفه في ذلك الوقت مع الرأي العام الفرنسي كان قويًا بحيث إن أي تمرد جديد لن تكون له أدنى فرصة للنجاح. مع ذلك، كان هناك تمرد للجيش في الجزائر عام 1961م، لكن ديغول، بثقته الفائقة بالنفس، جعل معظم الشعب الفرنسي ينحاز إلى جانبه فأخفق التمرد. وقد ذكر فنسنت رايت أن خطاب ديغول التلفازي إلى الأمة كان «مؤثرًا وحازمًا وفاعلًا بالقدر نفسه، وهي توليفة نادرة من الدراما رفيعة المستوى والإخلاص الشديد»[22]. فأصبحت الجزائر دولة مستقلة بحلول عام 1962م. كذلك أشرف ديغول على منح الاستقلال لاثنتي عشرة من الممتلكات الفرنسية الأخرى عبر البحار.

ومع التحفظ الشديد في نواحٍ عديدة، كان ديغول أيضًا، كما يقول سودهير هازاريسينغ (مؤلف كتاب رائع عن أسطورة ديغول وتراثه)، «يتحرك في اتجاه التاريخ»، وكانت القضايا الكبرى التي أثبتت الأجيال التالية صحة حكمه فيها هي: ضرورة استمرار الحرب بعد عام 1940م، وتوحيد المقاومة، وتقويمه لضعف النظامين الانتخابي والحزبي في الجمهورية الرابعة، وإصراره على إنشاء المؤسسات الجديدة التي نجحت في الجمهورية الخامسة، وقبول ضرورة حل المستعمرات[23]. ويرى هازاريسينغ أن ديغول لم يغير النظام السياسي وحسب، بل أسهم أيضًا إسهامًا كبيرًا في تغيير ثقافة فرنسا السياسية، وحقق المصالحة بين «اليمين والجمهوريين وبين اليسار والأمة»، وفي الوقت نفسه أعطى معنى جديدًا للقيم العريقة؛ «البطولة، الشعور بالواجب، الإحساس بالانتماء، مواجهة المصير، احتقار

المادية»[24]، وتستحق البطولة المزيد من التأكيد، ولا سيما في المرحلة التي سبقت الحرب الجزائرية، حيث كانت هناك محاولات متكررة لاغتيال ديغول، وكان مستشارو الأمن ينصحونه باستمرار بتقليل صلته بالجماهير؛ إذ كان في أي تجمع يقف في مكان يرتفع عمن حوله فيصبح هدفًا سهلًا للغاية، ولكنه رفض بازدراء كل التحذيرات من الأخطار وكل تذكير بألَّا يعرِّض نفسه لأخطار لا لزوم لها[25].

وفي مجال السياسة الخارجية، اعترف ديغول بالصين الشيوعية، وندد بالحرب الأمريكية في فيتنام، إذ كان يرى (بناء على الخبرة الفرنسية) أنها ستنتهي بالخيبة[26]، وكان له دور مهم في الحفاظ على العلاقات الطيبة التي أقامها رجال السياسة في الجمهورية الرابعة مع ألمانيا الغربية، وسحب عضوية فرنسا في منظومة القيادة المشتركة لحلف الناتو. ومع أنه كان مناهضًا قويًا للشيوعية، أقام علاقات أفضل مع الاتحاد السوفييتي، بعدما أكد استقلاله عن السياسة الخارجية الأمريكية. وكان هناك عداء واضح تمامًا بينه وبين الأمريكيين والبريطانيين. وقد رفض مرتين طلب بريطانيا للانضمام إلى (المجموعة الأوروبية) [كما كان يعرف الاتحاد الأوروبي وقتها]، (ولم يُقبل هذا الطلب إلا خلال رئاسة جورج بومبيدو)، وكانت المواقف البريطانية من الانضمام للمؤسسات الأوروبية شديدة الانقسام والتردد حتى إن ديغول تلقى رسائل عديدة من المملكة المتحدة تدعوه لتنفيذ ذلك العمل العظيم؛ وهو إبقاء بريطانيا بعيدة عن (السوق الأوروبية المشتركة)[27]، وربما كان ديغول شريكًا مشاكسًا للحكومتين الأمريكية والبريطانية. لكن مكانة فرنسا الدولية كانت- لا شك- أقوى في عهده.

كان أحد أشد عناصر دستور الجمهورية الرابعة إثارة للجدل هو إجراء استفتاء؛ لأن الاستفتاءات على قضايا معينة تميل إلى أن تكون استفتاء شعبيًا على الحكومة أو الشخص الذي نادى بها، كما أنه يمكن إساءة استخدامها. ولا يمكن- من حيث المبدأ- أن يطلب رئيس الجمهورية استفتاءً، بل كان هذا حقًا للحكومة أو البرلمان. كذلك لا يمكن إجراء استفتاء على إصلاح يتعارض مع الدستور. ولكن ديغول، ومن جاء بعده من الرؤساء، خرقوا

كلًّا من هذين المبدأين. وكانت الاستفتاءات أيضًا سلاحًا ذا حدين؛ فبقدر ما كان التصويت يعبر عن قدر الثقة بالرئيس وبأحكامه، ساعد ديغول في يناير من عام 1961م، وفي أبريل من عام 1962م في الأمور المتعلقة بالجزائر، وفي أكتوبر من عام 1962م عندما كان هناك تعديل على قضية دستورية واضحة هي انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر[28]. ومع ذلك، كانت هناك اضطرابات اجتماعية شملت مصادمات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين في شوارع باريس عام 1968م، وشهدت فقدان ديغول بعض نفوذه السابق. وظهر ذلك في خسارته استفتاء أبريل عام 1969م على قضايا التقسيم الإقليمي وإعادة تنظيم مجلس التشريع الأعلى، مجلس الشيوخ[29]، وكان رد فعل ديغول أن بادر بالاستقالة كما لو كان الرأي العام الفرنسي قد سحب الثقة منه (مع أن الفرق في نتيجة الاستفتاء بين الموافقة والرفض كان طفيفًا)، وتقاعد للمرة الأخيرة في كولومبيه، وتوفي بعد ذلك بثمانية عشر شهرًا. وكان في الثمانين من عمره. ومنذ تلك السنوات، وهو ينال احترامًا كبيرًا في وطنه وخارجه على حد سواء، بوصفه أعظم رجال فرنسا في القرن العشرين.

أدولفو سواريث

قبل ست سنوات من وفاته في عام 1975م، قرر الديكتاتور الإسباني الجنرال فرانشيسكو فرانكو أن تعود الملكية في شخص خوان كارلوس، وقد تحقق هذا. وبعد عام واحد من جلوسه على العرش، عين الملك أدولفو سواريث رئيسًا للوزراء بدلًا من آخرِ رئيس عيَّنه فرانكو في هذا المنصب: الأدميرال كاريرو بلانكو. ولم يكن لدى عدد كبير من أفراد الجيش النية للتخلي عن المكانة المميزة التي منحها إياهم حكم فرانكو، لكن الملك، على الرغم من أن فرانكو اختاره ليكون على رأس الدولة، اختار سواريث لرئاسة الحكومة، متوقعًا أنه سيسير بإسبانيا في طريق الديموقراطية. وظهر أن سواريث، الذي ظل رئيسًا للوزراء من عام 1976م حتى استقالته عام 1981م، لم يكن الشخص المناسب للتغيير الجذري بالنسبة إلى كثير من المراقبين. كان إداريًّا رفيع المستوى في عهد فرانكو، وصل إلى رئاسة الإذاعة والتلفاز في

أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ولكنه فاق توقعات الديموقراطيين عندما مارس دورًا حاسمًا في المرحلة الانتقالية.

لا بد من وضع إنجاز سواريث في سياقه. فقد كان إلى حد ما يستجيب لشعور قوي داخل المجتمع الإسباني بضرورة التغيير، على الرغم من أن مقاليد السلطة القهرية كانت في يد هؤلاء الذين يعارضون قطع الصلة تمامًا مع العهد البائد؛ فمن ناحية، كانت هناك ضغوط قوية من أصحاب المصالح المستفيدين من استمرار الحكم الاستبدادي، ومن ناحية أخرى، كانت هناك مطالبات بتغيير جذري من اليسار المناهضين لحكم فرانكو والاشتراكيين والشيوعيين على حد سواء. وكان لأسلوب سواريث القائم على إيجاد توافق في الآراء أهمية حاسمة في تسوية الخلافات، التي كانت تبدو غير قابلة للتسوية، بصورة ملحوظة. ولكنه لم يحقق شعبية واسعة؛ ففي هذا الإطار، كان يفوقه تألقًا الزعيم الاشتراكي فليبي غونثاليث[30]. مع ذلك، كان سواريث يعطي الأولوية لعلاقات العمل مع الزعيم الشيوعي سنتياغو كاريلُو، وهو أحد المحاربين القدماء في الحرب الأهلية الإسبانية، وقد اكتسب أخيرًا شهرة دولية بوصفه رئيسًا لأحد الحزبين (الشيوعيين الأوروبيين) الرئيسَين، (كان الحزب الشيوعي الإيطالي بقيادة إنريكو برلينغوير هو الحزب الآخر)[31]، ولكن كان قرار سواريث بالسعي لإضفاء الشرعية على الحزب الشيوعي عام 1977م، بلا شك أخطر لحظات الديموقراطية الناشئة، وكان يمكن أن يؤدي بسهولة إلى (انقلاب عسكري) يوقف عملية الانتقال إلى الديموقراطية، وكان هذا تهديدًا دائمًا طوال سنوات وجود سواريث في منصبه، وكان إنجازًا كبيرًا من جانبه أنه أحبط محاولة انقلاب ضخم في أواخر عهده عام 1981م.

إذا كانت الدواوين الحكومية التي تنتمي لعهد فرانكو يمكن أن تعد عاملًا مثيرًا للدهشة في التغيير الديموقراطي، فالأمر لن يختلف عن ذلك في حالة الزعيم الشيوعي. مع ذلك، وفي مرحلة مبكرة من المرحلة الانتقالية، صار كاريلُّو (الذي توفي أخيرًا في سبتمبر من عام 2012م عن عمر يناهز 67 عامًا) أحد أهم شركاء سواريث في التفاوض على النظام السياسي الجديد، وما إن حدث التحول الديموقراطي حتى اكتسب الاشتراكيون دعمًا أكبر كثيرًا من الشيوعيين. لكن عند وفاة فرانكو كان للحزب الشيوعي دعم كبير داخل المجتمع

الإسباني، مع أنه كان لا يزال حزبًا غير شرعي. وفي حين أثار إضفاء الشرعية على ذلك الحزب غضب عدد كبير من القيادات العليا في الجيش، كان لقمعه المستمر عواقب وخيمة، وكان الصدام المباشر بين الحزب الشيوعي والحكومة الجديدة قد أعطى للجيش حجة لوضع حد لعملية التحول إلى الديموقراطية.

وهكذا، كان لنفي الزعيم الشيوعي زمنًا طويلًا، دور محوري، وبعد عودته إلى إسبانيا بمدة قصيرة، سُجن كاريلّو في ديسمبر عام 1976م، لكن سواريث أجرى محادثات معه في فبراير عام 1977م. واستجاب كاريلّو- الزعيم الشيوعي- لعروض رئيس الوزراء، ووافق على الاعتراف بالملكية وبالعلم وبوحدة الدولة الإسبانية، وبذلك هدأت مخاوف المحافظين إلى حد ما[32]، وكان إقناع الشيوعيين بقبول الملكية الدستورية إنجازًا كبيرًا لسواريث. واستغرق الأمر وقتًا أطول كي يوافق الاشتراكيون على هذا: فحسب التقسيم الأساسي بين أنصار فرانكو والجمهوريين، منذ الحرب الأهلية، كان عدم قبول الملكية أمرًا مسلَّمًا به بالنسبة إلى اليسار، ولكن كان سواريث يعد مشاركة الشيوعيين في النظام أمرًا بالغ الأهمية، وقد حققت مفاوضاته مع كاريلّو هذا. ولم يفلح كبار الضباط في إخفاء غضبهم من قبول الحزب الشيوعي شريكًا شرعيًا في الحياة السياسية الإسبانية، لكنهم اقتنعوا بعد ذلك بابتلاع هذا الدواء المر. وأعلن سواريث بجرأة على الملأ إيمانه بأن الشعب الإسباني ناضج بما يكفي لاستيعاب تعدديته جيدًا: ذلك لأن بقاء الحزب الشيوعي حزبًا غير شرعي قد يعني حدوث قمع، وهو لا يعتقد أن الشعب يمكن أن يشعر أنه «مجبر على رؤية معتقلاتنا تمتلئ بالمسجونين لأسباب أيديولوجية»[33].

ومن إنجازات سواريث التي ربما تكون أبرز من ضم الحزب الشيوعي إلى النظام الجديد، نجاحه في إقناع البرلمان التشاركي (الكورتيس) الذي عُيِّن تعيينًا (وليس انتخابًا) في عهد فرانكو، بالموافقة على حل نفسه، ولو أن سواريث أعلن فقط أنه سيلغيه، لكانت قوات الأمن ستعتقله لا محالة، ولكنه خطط لبناء ائتلاف من أجل التغيير. ففي خطبة مهمة أمام الكورتيس أثار قضية بالغة الأهمية هي أنهم إن أرادوا تجنب الصراع والدمار في إسبانيا، فعليهم أن يبدؤوا بقرار «تعددية مجتمعنا»، وكان

هذا يعني إتاحة الفرصة لكي تكتسب الجماعات والأحزاب السياسية شرعية، وقد عبر عن ذلك بقوله: «إن أهداف الأحزاب محددة. وليس أقلها الوصول إلى السلطة. لذلك: إن لم يكن الطريق مفتوحًا بطرق مشروعة تحددها الدولة نفسها. فسيكون هناك سلام ظاهري، يولد تحته الدمار»، فكان يلعب على رغبة مستمعيه في تجنب (الدمار)، وقال إنه على يقين من أنهم سيفهمون أنه «يجب ألا يحدث فراغ دستوري. ولن يكون، فضلًا عن فراغ الشرعية»[34].

وفي عشية تصويت الكورتيس على قانون الإصلاح السياسي في نوفمبر من عام 1976م، بعد خمسة أشهر فقط من تعيين سواريث رئيسًا للوزراء، ظل كثير من المراقبين غير واثقين من النتيجة. ولكن كانت نتائج التصويت 425 صوتًا بالموافقة و51 صوتًا بالرفض. وقد أظهر سواريث مهارات قيادية بارعة، ليس فقط بإقرار أوسع مطالب المجتمع والاستجابة لها، وإنما أيضًا باكتساب الدعم للحلول التوافقية حتى من داخل صفوف النخبة القديمة، ولكي يعزز الأسس الجديدة، طرح قانون الإصلاح السياسي للاستفتاء الوطني العام. فنال موافقة مدهشة بنسبة 94%.

نجح سواريث أيضًا في تشكيل تحالف محافظ معتدل سماه (اتحاد الوسط الديموقراطي). برز عام 1977م بوصفه أكبر الأحزاب نجاحًا في أول انتخابات عامة في إسبانيا منذ عام 1936م. وكان أحدُ آثار الديموقراطية منحَ الأمل والفرص الجديدة للحركات الانفصالية في إقليمي الباسك وكاتالونيا، لذلك كان لتقوية الدولة الإسبانية في صورتها الديموقراطية أهمية حقيقية: إذ كانت تلك الانتخابات التنافسية الأولى وطنية وليست إقليمية. وكانت الأحزاب القومية والإقليمية تميل في الانتخابات الإقليمية التي تحدث على أرضها إلى الحصول على نتائج أفضل من نتائج المواطنين عينهم عندما يصوتون لحكومة البلاد بأسرها، وفي الحالة الإسبانية، كانوا يحصلون على نسبة من الأصوات تراوح بين 15% و25% من الانتخابات الإقليمية، وهي أعلى مما يحصلون عليه في الانتخابات التي تكون على مستوى الدولة بأسرها[35].

من هنا. كانت الأحزاب التي استفادت بدرجة أكبر من إقامة انتخابات حرة، في المقام الأول، للمجلس التشريعي للدولة كلها، هي تلك الأحزاب التي كانت تتمتع بقبول في مختلف أنحاء الدولة الإسبانية، وكان أبرز تلك الأحزاب ائتلاف يمين الوسط الذي أنشأه سواريث، والحزب الاشتراكي الذي كان يتزعمه غونثاليث. وفي السنوات الأولى التي أعقبت حكم فرانكو، كان من المهم لتنمية الديموقراطية أن تظهر الأحزاب المعتدلة غير القومية على أنها الأشد قوة.

ظلت الحركات القومية والحركات الانفصالية قضية خطِرَة في السياسة الإسبانية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لكنها لم تعد تمثل تهديدًا للحكومة الديموقراطية[36]، وكان يبدو أن المخاطرة بتفكك الدولة في أعقاب سنوات حكم فرانكو، سيكون من شأنها، في الاحتمالات كافة، إثارة العودة إلى الحكم الاستبدادي. وكان سحق الجيش- وهو الذي يمثل العمود الفقري للنظام- للحركات الانفصالية قسرًا (مع أن هذا كان حلًّا قصير المدى) يصحبه قمع للديموقراطية الإسبانية الوليدة*، وعلى العكس من ذلك، اتخذ سواريث خطوات متقدمة لطمأنة الآراء المعتدلة في كاتالونيا وإقليم الباسك. ونجح ذلك في كاتالونيا بصفة خاصة، وشارك حزب الباسك الوطني وممثلو القومية الكاتالونية في مفاوضات عام 1977م، وقدم الدستور الإسباني عام 1978م تفويضًا بالسلطة لكلا الإقليمين. وأصبحت لغتا الباسك وكاتالونيا لغتين رسميتين في كلا الإقليمين. بالإضافة إلى اللغة القشتالية (الإسبانية المعتمدة).

كانت حكومة سواريث الأولى محاطة بمشكلات اقتصادية واجتماعية قاسية في أعقاب أزمة البترول في عام 1973م. وكان رئيس الوزراء المنتخب حديثًا يعدُّ هو من طرح في

---

* تشير الباحثة سونيا ألنصو إلى تزايد تأييد الانفصال عن إسبانيا في كاتالونيا في السنوات الأخيرة، وفي الوقت نفسه تؤكد أن هذا ليس من باب مناهضة تفويض السلطة للمناطق المختلفة التي يشيع فيها إحساس بالهوية القومية المحلية (منذ استعادة الديموقراطية في إسبانيا)، وذلك لأن تجربة «التجاهل المنهجي للمظالم التي تقع في أطراف البلاد» و«فرض دولة مركزية متجانسة»... لم يضمن سلامة أقاليم الدولة ولا بقاء الديموقراطية.

(Sonia Alonso, *Challenging the State: Devolution and the Battle for Partisan Credibility. A Comparison of Belgium, Italy, Spain, and the United Kingdom*, Oxford University Press, Oxford, 2012, pp. 248-247.)

الأساس خطة الاستقرار الاقتصادي بقرار تنفيذي، لكنه قرر- بعد تفكير عميق- أن الأقرب إلى الشرعية والتأثير أن يضمن موافقة على (الاتفاق) بالتراضي على تأييد السياسات التي ترقى إلى حجم هذه المشكلات. ويرى كثيرون (اتفاقية مونكلوا) (وهو اسم مقر رئيس الوزراء) واحدة من أنجح الاتفاقيات في تاريخ مراحل الانتقال إلى الديموقراطية: فعندما واجه سواريث خطر انتشار القلاقل العمالية، أدرك أن عليه أن يدخل في مفاوضات أخذ وعطاء مع المعارضة الشيوعية والاشتراكية حتى تضمن الحكومة أن قيادات اتحاد العمال ستتفهم وتقبل سياسات التحكم في الأجور واتفاقات منع الإضرابات خلال أول عام من التجربة الديموقراطية، فدعا كل من له مقاعد في البرلمان الجديد من قيادات الأحزاب التي أفرزتها الانتخابات الحرة التي جرت في يونيو من عام 1977م، ومن بينهم الشيوعيون، وأجرى معهم سلسلة من اللقاءات المنفردة في مونكلوا.

وبعد هذه المفاوضات المكثفة، وما ترتب عليها من اتفاقات، تمكن سواريث من تقديم اتفاقية مونكلوا إلى غرفتي البرلمان. كانت الأحزاب قد قدمت تنازلات صعبة حتى لم يبق إلا صوت واحد ضد قبول الاتفاقية في غرفة البرلمان الدنيا (مجلس النواب)، وثلاثة أصوات (وامتناع اثنين عن التصويت) في غرفته العليا (مجلس الشيوخ)، ووقعت الاتحادات والأحزاب السياسية الكبرى على الاتفاقية التي تضمنت تخفيض المطالبات برفع الأجور بحيث تؤدي إلى خفض التضخم والدين العام، وذلك في مقابل مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية تشمل ضمانات لحرية التعبير وصلت إلى تقنين منع الحمل. هيأت هذه الاتفاقية سبل نشر الديموقراطية في المجتمع الإسباني على نحو أوسع[37]، وقد ظهرت ثمار أسلوب الإدماج السياسي الذي اتبعه سواريث عندما تقدمت إسبانيا في عام 1977م بطلب عضوية (المجموعة الأوروبية)، فقد حظي الطلب بتأييد أحزاب البرلمان كافة؛ ففي إسبانيا- كما في غيرها من الدول التي تتخلص من الحكم الاستبدادي- ساعدت عضوية (المجموعة الأوروبية) على تثبيت الحكم الديموقراطي (بصرف النظر عن التوترات التي وقعت في السنوات الأخيرة بسبب الأزمة الاقتصادية القومية ومشكلات العملة المشتركة).

ومع إدراك الحاجة إلى دستور جديد يكون من شأنه تثبيت النظام الديموقراطي الناشئ، كان سواريث يعي أخطار فرضه بأغلبية بسيطة، ففي خطبة أمام البرلمان في أبريل عام 1987م، قال: إن «الدستور بوصفه تعبيرًا عن الاتفاق الوطني يجب أن يكون بالإجماع، ويلزم لذلك وضع القوى السياسية المختلفة القائمة حاليًّا في الحسبان»[38]، ومع أن الشيوعيين وافقوا بالفعل على أن يكون الملك هو رأس الدولة، فقد كان إقناع الاشتراكيين أمرًا أصعب، واستمر حتى رسم خطوط الدستور الأخيرة مصرين على أن تكون الدولة الإسبانية جمهورية، لكنهم قبلوا في النهاية فكرة الملكية الدستورية في مقابل إلغاء عقوبة الإعدام وخفض سن التصويت إلى الثامنة عشرة[39]. واستطاعت إسبانيا إلى حد بعيد اجتياز المرحلة الانتقالية إلى الديموقراطية بفضل قيادة سواريث، فقد لاقت مسودة الدستور قبولًا يقترب من الإجماع في البرلمان، ووافق عليها قرابة 90% من الشعب باستثناء واحد كبير وهو إقليم الباسك[40].

في انتخابات 1979م، حقق اتحاد الوسط الديموقراطي التابع لسواريث تفوقًا طفيفًا على الحزب الاشتراكي، لكنه لم يحقق أغلبية مطلقة، ولم يحظ سواريث طوال توليه السلطة بترحيب شعبي؛ فقد كان على صلة وثيقة بنظام فرانكو، وهو ما أبعده عن اليسار الديموقراطي. وكان ليبراليًّا وتصالحيًّا إلى حد بعيد في نظر المعارضين لفرانكو، وهو ما جعل القوى الأكثر محافظة تنفر منه (وكثيرون منهم في هيئات الدولة العليا)، ومع بداية الثمانينيات بدأت الهجمات الإرهابية التي تقوم بها منظمة إيتا المتطرفة في إقليم الباسك تهدد استقرار النظام السياسي: ففي كل عام منذ منتصف السبعينيات، زاد عدد الوفيات، ومن بينهم أفراد من القوات المسلحة، وهو ما أثار سخط الجيش على الديموقراطية الناشئة. كان سواريث واعيًا بحدوث تآكل في سلطته السياسية. وكان يعتقد أنه إن حاول التمسك بالسلطة لمرحلة برلمانية كاملة، فإن ذلك سيعرض عملية التحول الديموقراطي للخطر، وكان قلقًا على مصير الديموقراطية الإسبانية أكثر من اهتمامه بتمديد حكمه. فاستقال من رئاسة الوزراء في آخر يناير من عام 1981م.

بعد أسابيع قليلة. وفي 23 فبراير، عندما كان الكورتيس منعقدًا للتصديق على اختيار خليفة له في رئاسة الوزراء، دخلت مجموعة من الجنود، على رأسهم المقدم أنطونيو طيخيرو، وقطعت جلسة البرلمان. وأطلقت دفعات عدة من الرصاص، وأمرت كل النواب بالصمت حتى استلقى الجميع تقريبًا على الأرض. وكان سواريث ضمن المجموعة الصغيرة التي لم تستلق على الأرض، فاختير ومعه سنتياغو كاريلّو وفيليبي غونثاليث وشخص آخر من قيادات الحزب الاشتراكي، وكاد أن يكون مصيرهم سيكون لو نجح هذا الانقلاب العسكري، ولكن الدور الذي أداه الملك خوان كارلوس، كان حاسمًا في منع ذلك؛ إذ خرجت الدبابات إلى الشوارع في مدن أخرى في الوقت نفسه الذي دخل فيه العسكريون إلى البرلمان، واتصل الملك هاتفيًّا بكبار القادة العسكريين، وأمرهم بسحب دباباتهم ورجالهم والرجوع إلى الثكنات.

في اليوم التالي، ظهر خوان كارلوس على شاشة التلفاز مرتديًا زي القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأعلن أنه لن يغفر محاولة عرقلة العملية الديموقراطية. وعلى الرغم من وجود أغلبية كبيرة من الرأي العام الإسباني تعارض الانقلاب، كان لموقف الملك أهمية كبيرة لضمان إخفاقه، وكان الجيش أكثر استجابة لأوامر الملك بوصفه رئيس الدولة من الاستجابة للسياسيين أو للرأي العام، فأخفق الانقلاب، واعتقل عدد من الضباط المتورطين فيه، ثم سُجنوا.

لم تكن الملكية التي أعيد إحياؤها مؤسسة تحظى بشعبية بصفة خاصة. فهذه الشرعية كانت، كما هو متفق عليه، وستظل، هشة وتعتمد اعتمادًا شديدًا على سلوك الجالس على العرش. وقد اكتسب خوان كارلوس الاحترام بسبب تعيين سواريث في المقام الأول، وبسبب قبوله ضرورة أن تصبح إسبانيا ديموقراطية، وأن دوره يجب أن يكون ملكًا في نظام ملكي دستوري، وفوق هذا وذاك بسبب موقفه وقت انقلاب فبراير عام 1981م. وكما لاحظ خوان لينث وألفريد ستيبان، أضفى خوان كارلوس «الشرعية على الملكية أكثر مما أضفت الملكية شرعية على الملك»[41].

من بين كل هؤلاء الذين قبلوا حكم فرانكو، وازدهرت أمورهم في عهده، كان سواريث- على أي حال- صاحب أشد الأدوار حسمًا في سرعة تحول النظام السياسي الإسباني من

الاستبدادية إلى الديموقراطية. وكانت مسألة أنه جاء من قلب المؤسسة القديمة تعني أنه كان قادرًا على حمل قدر كافٍ من تلك المجموعة من الآراء معه، حتى عندما أضفى الشرعية التي كانت محظورة حتى ذلك الحين على الأحزاب السياسية، ولم يضع أي وقت في إجراء انتخابات ديموقراطية حقيقية. وكان -دون غلوٍّ- زعيمًا يتمتع بشخصية كاريزمية (جاء فليبي غونثاليث الأقرب إلى ذلك الوصف بين رجال السياسة في إسبانيا ما بعد فرانكو)، ولم يكن زعيمًا بمعنى الشخص الذي كان يهيمن على كل ما حوله، بل كان يسعى للوصول إلى الإجماع. وكان يتبع الأسلوب الجماعي، وقدم تنازلات وتسويات، لكنه في سعيه للهدف الذي كان يطمح إليه بإصرار- وهو الديموقراطية- كان ناجحًا نجاحًا مذهلًا.

ميخائيل غورباتشوف

كان ميخائيل غورباتشوف قائدًا مسؤولًا عن تغييرٍ أشد حدة مما حدث في عهد سواريث؛ وكان أحد أسباب ذلك أنه تولى السلطة في بلد كانت، بالمعنى العسكري على الأقل، (قوة عظمى)، وضمنت لعقود طويلة استمرار الحكم الشيوعي، ليس في الدولة السوفييتية متعددة القوميات وحسب، بل أيضًا عبر أنحاء معظم دول شرق ووسط أوروبا، ومن ثم، كان للتغيير المنهجي تداعيات أوسع كثيرًا من التغيير الأساسي في إسبانيا*. مع ذلك، هناك توازٍ مهم بين حالتي سواريث وغورباتشوف؛ فكلاهما صعد من صفوف النظام القديم. وكان معظم المنشقين السوفييت، وكذلك القادة الأجانب، يفترضون أن أي إصلاحات يضطلع بها غورباتشوف لا بد أن تكون في حدود ضيقة، وكان من المسلَّم به أن غورباتشوف لن يقدم أي شيء يعرض احتكار الحزب الشيوعي للسلطة في الاتحاد السوفييتي للخطر، أو يقوض بنية السلطة الهرمية الداخلية. وكان يفترض كذلك أنه لن يخاطر بتقليل السيطرة السوفييتية في

* لكن كان التحول إلى الديموقراطية في إسبانيا والبرتغال عاملًا محفزًا ومشجعًا على نشر الديموقراطية في أمريكا اللاتينية، فيما سمي بالموجة الثالثة من موجات التحول إلى الديموقراطية، ولم تكن ثمة صلة بين ما حدث في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، والذي بدأ في الاتحاد السوفييتي، وما حدث من تغيير في زمن سابق في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، وهو ما شكَّل الموجة الرابعة من التحول إلى الديموقراطية.

شرقي أوروبا، ولم تطرح مطلقًا مسألة (فقدان) أي دولة تَراها قيادات الحزب السوفييتي الحاكم- فضلًا عن المجمع الصناعي العسكري- مكاسب جيوسياسية مشروعة لدولتهم بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية.

كان غورباتشوف مثالًا بارزًا للزعيم السياسي الذي صنع وحده فرقًا كبيرًا، على الرغم من وجود أسباب وجيهة عديدة لحدوث التغيير الذي بدأ في الاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين[42]، فقد كان هناك تدهور متواصل في معدل النمو الاقتصادي، وكان هناك انتعاش في المجمع الصناعي العسكري، لكن على حساب العناصر الاقتصادية الأخرى. وفي حين كان مستوى الدخل أعلى كثيرًا مما كان عليه في عهد ستالين، إلا أنه ظل أقل كثيرًا مما تتمتع به الدول الإسكندنافية ودول غرب أوروبا المجاورة. وقد غرس أحد إنجازات الحقبة الشيوعية، وهو ارتفاع مستوى التعليم- ويشمل ذلك قطاع تعليم عالٍ قويًّا يضم عددًا كبيرًا من المتخصصين رفيعي المستوى في معاهد البحوث والجامعات- بذور التغيير. ووفر قواعد انتخابية محتملة داعمة للإصلاح الجذري.

ولكن النظام السوفييتي كان يضم مجموعة معقدة من المكافآت للالتزام السياسي، وسلسلة هرمية من الجزاءات والعقوبات لعدم الالتزام والمعارضة السياسية. وبالنسبة إلى من يتولى السلطة السوفييتية تحديدًا، ظهر أن أخطار الإصلاح الجذري تفوق فوائده المحتملة؛ فإذ كانت أولويته الأولى هي الحفاظ على سلامة كل من النظام الشيوعي والاتحاد السوفييتي، فقد كان الأمر منطقيًّا أن يقولوا بحلول عام 1992، بعد زوال وجودهما، إن حذرهم كان مبررًا تمامًا. وعلى الرغم من توقع أنه في مرحلة ما في المستقبل سيصل الاتحاد السوفييتي إلى ذروة أزمة، فإنه ظل ثابتًا في منتصف الثمانينيات بصرف النظر عن مشكلاته الكامنة*، وحتى خلال الثلاثة عشر شهرًا الكئيبة التي كان كونستانتين تشيرنينكو

---

* كانت المشكلة الضمنية الأساسية هي قضية القوميات؛ فبين دول الاتحاد السوفييتي غير الروسية، وبخاصة في أستونيا ولاتفيا وليتوانيا، كانت هناك أغلبية من السكان الأصليين الذين كانوا يرحبون باستقلال دولتهم، إذا كان ذلك مطروحًا للخيار. مع ذلك، وقبل سنوات البريسترويكا، كان مواطنو جمهوريات البلطيق هذه يعرفون أن الإلحاح على المطالبة بالاستقلال لم يؤدِ إلى شيء سوى «معسكرات العمل القسري (الغولاك)»، أو إلى الإعدام في السنوات الأولى.

فيها أمين سر عامًا للحزب الشيوعي، ومن ثم رئيسًا للدولة. لم تكن هناك إضرابات عامة، وإنما فقط تذمر غير معلن. وفي حين أن قصور الاقتصاد السوفييتي الموجه (على الرغم من نجاحه في التكنولوجيا العسكرية وبحوث الفضاء والتنمية) كان من محفزات التغيير، «لم يكن الاتحاد السوفييتي يعاني أزمة عام 1985م». وكان الإصلاح الجذري هو ما تسبب في أزمة، وليست الأزمة هي ما تطلبت إصلاحًا. وكانت فكرة أن الاقتصاد السوفييتي في حالة محفوفة بالأخطار إلى حد (إجبارها) غورباتشوف على الإصلاح، هي تفسير مضلل لما حدث من تغيير عميق: فإذا كانت الأزمة الاقتصادية ملحة وطاغية، فلا سبب لأن يعطي غورباتشوف للإصلاح السياسي الأولوية على الإصلاح الاقتصادي منذ البداية، في مستهل عام 1987م بالتأكيد، وما يثير الجدل أن الإصلاح السياسي كان مطلوبًا للتغلب على المعارضة البيروقراطية القوية لإدخال اقتصاد السوق، لكن غورباتشوف كان يسعى إلى التحرر والتحول إلى الديموقراطية في حد ذاتهما، وقد اعترف فيما بعد بأنه «في خضم المعارك السياسية أغفلنا الاقتصاد، ولم يغفر لنا الناس قط نقص احتياجاتهم اليومية والوقوف في صفوف للحصول على السلع الأساسية»[43].

إن فكرة أن الخطاب المتشدد والإنفاق المتزايد على التسلح الذي اتبعته إدارة ريغان لم يتركا خيارًا للقيادة السوفييتية سوى الاعتراف بالهزيمة في الحرب الباردة، بعيدةٌ تمامًا عن الصحة؛*فمنذ نهاية الحرب إلى حقبة الستينيات، تمتعت الولايات المتحدة بالتفوق

---

* كانت القيادات السوفييتية التي تولت السلطة قبل غورباتشوف ترد على سياسات رئاسة ريغان الأولى بالطريقة التقليدية، ولم تكن هناك أي مخالفة من وجهة نظر وزير الدفاع السوفييتي المخضرم ديمتري أوستينوف عندما قال في اجتماع للبوليتبورو (المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي) في مايو عام 1983م: «يجب أن يستمر العمل في كل ما له علاقة بالدفاع، ويجب إطلاق الصواريخ كلها التي خططنا لإطلاقها...».

(Zasedanie Politbyuro TsK KPSS, 31 maya 1983 goda, Hoover Institution Archives, Fond 89, Reel 1.1003, Opis 42, File 53.)

وحتى في عام 1986م، أصر رئيس المخابرات الروسيةKGB في ذلك الوقت، فيكتور تشيبريكوف، في مقابلة للبوليتبورو على أن الأمريكيين لا يفهمون سوى لغة القوة.

(Zasedanie Politbyuro TsK KPSS 14 oktyabrya 1986 goda, Volkogonov Collection, R9744, National Security Archive, Washington, DC.)

العسكري على الاتحاد السوفييتي، لكن ذلك لم يسفر عن سياسة خارجية سوفييتية أكثر مهادنة، بل على العكس من ذلك، كانت تلك هي سنوات الدعم السوفييتي للمد الشيوعي، ولسحق كلٍّ من الثورة المجرية وربيع براغ. وقد اكتسب الاتحاد السوفييتي مع بداية سبعينيات القرن العشرين تكافؤًا عسكريًّا شديدًا مع الولايات المتحدة، وكان لدى كل منهما أسلحة نووية كافية ووسائل إطلاقها لمحو الطرف الآخر من على وجه الأرض. على الرغم من أن المنتجات الجانبية المحتملة من الاستثمار في (مبادرة الدفاع الإستراتيجي) «SDI المفضلة لدى ريغان، قد سببت بعض القلق للسوفييت، وتحدث بشأنها أعضاء بارزون في المجمع الصناعي العسكري، أساسًا بوصفها وسيلة لتجنب الاستقطاعات التي كان غورباتشوف يسعى إليها في الإنفاق العسكري[44]. وقد اعترف ريغان لاحقًا بأن «هذه المبادرة قد تستغرق عقودًا لتنفيذها»، وأنها لن تكون «درعًا لا يمكن اختراقه»، لأنه «لا يوجد دفاع يتوقع أن يكون فاعلًا بنسبة 100%»[45]. وقد كشف ريغان النقاب عن طموحات هذه المبادرة للعالم في مارس عام 1983م، في عهد الرئيس السوفييتي أندروبوف، ولكن في عهدي أندروبوف وتشيرنينكو، كانت استجابة السوفييت لتصعيد الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة هو أن تحذو حذوها. وكان غورباتشوف هو من بدل السياسة الخارجية وسياسة الدفاع السوفييتية، وليس ريغان أو مبادرته.

كان لغورباتشوف آراء أكثر انتقادًا لأحوال المجتمع السوفييتي في منتصف الثمانينيات من كل من تولى القيادة من زملائه، كذلك كان أكثر انشغالًا من أي منهم بشأن احتمال حدوث حرب نووية كارثية بسبب خطأ في الحسابات أو المصادفة البحتة أو الخلل الفني. لكن في مارس عام 1985م، عند وفاة تشيرنينكو، كان غورباتشوف الإصلاحي (الوحيد) في البوليتبورو (المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي) والوحيد بينهم الذي كان ينوي إنهاء الحرب الباردة. وقد شكل أعضاء البوليتبورو الآخرون لجنة الاختيار التي كانت ترشح أحد أعضائها للجنة المركزية ليكون أمينًا عامًا، وبهذا يكون اختيار رئيس الاتحاد السوفييتي التالي اختيارًا موفقًا. فكيف أصبح غورباتشوف ذلك الشخص خلال أربع وعشرين ساعة من وفاة تشيرنينكو؟

بمعرفة تركيبة فريق القيادة السوفييتية العليا، واتجاهها المحافظ، يتضح أنه لم يكن اختياره (لأنه) إصلاحي، إذ إنه لم يشرك زملاءه في البوليتبورو في أفكاره الإصلاحية المتطرفة، وقد شكا كثير منهم فيما بعد من أنهم لم يكن لديهم أي معرفة بالسياسات التي كان يسعى إلى تنفيذها[46]، وكان كذلك أصغر أعضاء البوليتبورو سنًّا، وكان أكثرهم توقدًا على المستوى الفكري وأشدهم قوة من الناحية البدنية، في وقت توفي فيه ثلاثة من كبار القيادات خلال أقل من ثلاث سنوات، حتى صارت الجنازات الرسمية السنوية أمرًا محرجًا للدولة السوفييتية. إضافة إلى ذلك، كان غورباتشوف بالفعل الرجل الثاني في القيادة العليا (كان يوري أندروبوف تحديدًا مبهورًا بذكائه ونشاطه، فأوكل إليه المزيد من المسؤوليات خلال رئاسته للدولة السوفييتية التي استمرت خمسة عشر شهرًا). كان غورباتشوف في منصب يتيح له انتهاز الفرصة عندما توفي تشيرنينكو مساء يوم 10 مارس عام 1985م، فدعا إلى اجتماع البوليتبورو، ورأسَ هذا الاجتماع الذي عقد في الحادية عشرة مساءً، وكان قد (اختير مقدمًا) بنجاح في وقت مبكر من اليوم نفسه رئيسًا للبوليتبورو، من وقتها فصاعدًا، وبعد ظهر اليوم التالي كان قد صار الأمين العام[47].

أما ما له أهمية خاصة فهو أن آراء غورباتشوف استمرت في التطور فور أن أصبح رئيسًا للدولة السوفييتية، ففي عام 1985م، لم يكن يؤمن بأن الاتحاد السوفييتي يحتاج إلى الإصلاح وحسب، بل أيضًا بأن النظام كان بالتأكيد (قابلًا للإصلاح). وبحلول صيف عام 1988م توصل إلى استنتاج بأن الإصلاح وحده لا يكفي، وأن هذا النظام يجب أن (يتغير تمامًا). وكانت خطبته أمام المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفييتي في ذلك العام- كما كتب لاحقًا- مجرد محاولة لإجراء «انتقال سلمي ناعم من نظام سياسي إلى آخر»[48]. وفي الخطبة نفسها، قال غورباتشوف: يجب أن يكون لدى كل دولة حرية اختيار أسلوب حياتها وبنيتها الاجتماعية. وإن أي محاولة لفرض هذا من الخارج، وخاصة بوسائل عسكرية، هي «ميراث خطِر من السنوات الماضية»[49]. وفي تقرير ذلك الشهر، يونيو 1988م، ومرة أخرى في خطبة أمام الأمم المتحدة بعد ستة أشهر من ذلك التاريخ، أوضح غورباتشوف أن

هذا كان مبدأ شاملًا ولا يسمح بأي استثناءات، فأعطى بذلك ضوءًا أخضر لشعوب أوروبا الشرقية للتعامل مع ما قاله بجدية في العام التالي. فإذا كان غورباتشوف قد اعتقد في عام 1985م فعلًا بأن الإصلاح لا يكفي، وأن التغيير المنهجي ضروري، فلا حاجة به إلى أن يظل حذرًا كما كان؛ إذ لا بد أنه كان ممثلًا بارعًا براعة جعلته ينجح في أن يجعلهم يختارونه أمينًا عامًا. ومن الأمور شديدة الأهمية أن أهداف غورباتشوف السياسية- وليست فقط مواقفه الخاصة العديدة- تغيرت حين تولى أقوى منصب داخل النظام السوفييتي شديد الاستبداد[50].

إن طبيعة الحزب الشيوعي التراتبية الصارمة، والموارد السياسية (ومنها سلطة التعيين الواسعة) المركزة في يد الأمين العام، والسلطة العليا للقائد الأعلى فيما يتعلق بالأمور الإدارية للحزب، والآلة الحكومية، والاستخبارات السوفييتية، والقوات المسلحة، كانت كلها تعني أن الأمين العام لديه فرصة لإجراء تغيير جوهري أكبر كثيرًا من أي مسؤول سياسي آخر. مع ذلك، لم يكن لدى أي زعيم سوفييتي بعد ستالين القدرة على السيطرة الفائقة على رفاقه في الحزب، وإذا استبعدهم تمامًا، فيمكنهم الإطاحة به، مثلما اكتشف نيكيتا خروشوف بنفسه عام 1964م. وكان إضعاف المؤسسات التي اعتادت على تولي سلطات ضخمة زمنًا طويلًا أمرًا بالغ الخطورة؛ لذلك كان على غورباتشوف استخدام سلطات منصبه بمهارة سياسية شديدة لكي يجري تغييرًا جذريًا يقوض المصالح المؤسسية القائمة. وقد كتب لاحقًا: «من غير المناورة السياسية لا فائدة من التفكير في التحرك في وجود بيروقراطية قوية»[51]. وكان أحد أقرب الحلفاء الإصلاحيين لغورباتشوف خلال سنوات البريسترويكا الأربع، وهو ألكسندر ياكوفليف (الذي منحه ترقية عاجلة)، قد صاغ الأمر بصورة أقوى إذ قال: «كان اتباع راديكالية شاملة في سنوات البريسترويكا الأولى يدمر أي فكرة تنطوي على إصلاح شامل، فالتمرد الموحد للبيروقراطيات- الحزب والحكومة بقوتها القمعية والاقتصادية- كان يمكن أن يعيد البلاد إلى أسوأ سنوات الستالينية». وأضاف أن السياق السياسي «كان مختلفًا تمامًا في منتصف ثمانينيات القرن العشرين عما أصبح عليه فيما بعد»[52].

وكان غورباتشـوف، وبخاصـة خـلال السـنوات القليلـة الأولى من توليـه منصب الأمين العـام، حريصًـا تمامًا على الحصول على موافقة البوليتبورو على كل خطوة إصلاحية يرغب فـي القيـام بهـا. فأصبحت الاجتماعات أطـول كثيرًا مما كانت في عهد برجينيف، مع شـعور الأعضاء بحرية المشاركة وحرية عدم الاتفاق مع زعيم الحزب. وفي مناسبات عديدة، كان لا بـد مـن تعديـل الوثائق التي يعدها مسـاعدو غورباتشـوف، تحـت إشـرافه، ويحضرها إلى البوليتبـورو، حتـى وإن كان غورباتشـوف قـد وافق عليهـا بالفعل: فعلى سـبيل المثال، عندما قُدِّمت مسوَّدة الخطبة التي كان سيلقيها في نوفمبر عام 1987م في الذكرى السنوية السبعين لقيام الثورة البلشفية، إلى البوليتبورو للتصديق عليها، اعترض عدد كبير من الأعضاء بشدة على عبارة تحتوي عليها الخطبة هي أن (نموذج البيروقراطية الاستبدادية للاشتراكية) بُني في الاتحاد السوفييتي. وقد استجاب غورباتشوف استجابة مميزة: وذلك بأن تراجع تراجعًا تكتيكيًّا قائلًا: إنه «ربما كان ينبغي أن تحل كلمة (منهج) أو (وسيلة) محل كلمة (نموذج)». وفـي اجتماع البوليتبورو هذا نفسـه كانت هناك اعتراضات على اسـتخدام عبارة (التعددية الاشـتراكية) لكـون (التعدديـة) مفهومًـا غريبًـا[53]. وكانـت مرونة غورباتشـوف تعنـي أن كل وثيقة أصبحت سياسـة رسـمية، على الرغم من أن بعض الصيغ التي أنشـأها بالمشـاركة مع مستشاريه فقدت في أثناء العملية، فإنها خطت إلى أرض جديدة، وتحمل البوليتبورو بصفة أساسـية المسـؤولية الجماعية عنها، ومهما كان ما يخفونه من شكوك، لم يكن باستطاعتهم أن ينأوا بأنفسهم بسهولة عن المنتج النهائي.

لم يحظَ غورباتشـوف بأغلبية تشـابه عقليتها عقليته في البوليتبورو، وكان يشـترك مع معظم رؤساء الحكومات، ومن ضمنها حكومات الدول الديموقراطية، في ميله نحو السياسة الخارجية أكثر من ميله للأمور الاقتصادية. وكانت لديه القدرة على اسـتبدال قيادات فريق صنـع السياسـة الخارجية نفسـها خلال عـام واحد من توليـه منصب الأمين العـام[54]. ولكن الترقي إلى عضوية البوليتبورو كان قاصرًا على من كانوا أعضاء بالفعل في اللجنة المركزية، وكان للأمين العام تأثير أكبر من أي سياسـي سـوفييتي آخر فيما يتعلق بتلك الترقيات. لكنه لـم يكـن له مطلـق الحرية بعد عهد سـتالين: إذ كان البوليتبورو يشـارك بصورة جماعية في

اختيار الأعضاء الجدد. وكان أحد الإصلاحات التي أُقِرَّت في النهاية استحداث منصب رئاسة الدولة في مارس من عام 1990م، وانتخب غورباتشوف لهذا المنصب عن طريق المجلس التشريعي*.

كان على غورباتشوف، لا سيما في المرحلة التي سبقت مارس 1990م، أن يتعامل بدهاء مع أعضاء البوليتبورو الذي كانت تسيطر عليه أغلبية محافظة. وقد وصف فيتالي فوروتنيكوف، كيف كان يفعل ذلك؛ فكان أسلوب غورباتشوف، حسبما قال فوروتنيكوف (ويؤيد شهادته ما قاله عدد كبير من رفاقه) «ديموقراطيًا ويحب العمل الجماعي»: فكان يمنح الفرصة لكل من أراد التحدث في البوليتبورو، وكان يستمع لآرائهم باهتمام، وفي حال كان هناك عدم اتفاق واضح. كان غورباتشوف يقول: «إننا نحتاج إلى أن نفكر أكثر في هذا الأمر، فابذلوا جهدًا أكبر». وكان يجد صياغة للكلمات من شأنها أن تطمئن من يعربون عن قلقهم أو يرجئون اتخاذ قرار ما إلى اجتماع تالٍ، لكن في التحليل النهائي، وفق ما يلاحظ فوروتنيكوف بأسف، كان غورباتشوف ينفذ رأيه، ويقبل أحيانًا موقفًا وسطًا ثم يخالفه في الوقت المناسب[55]. ومن منظور مختلف، يشير ياكوفيلف في مذكراته إلى أن غورباتشوف وجد نفسه «وسط أناسٍ أكبر منه سنًّا بكثير، ولديهم خبرة أوسع في اللعب الخفي، ويمكنهم في أي لحظة أن يصلوا إلى اتفاق لعزله»[56]، ويؤكد أن غورباتشوف كان قويًّا إلى الحد الذي يمكنه من تجاوز مصالح «أشد النخب والجماعات قوة في ذلك الوقت»[57].

---

* طبقًا للقانون الذي مُرِّر في ذلك الوقت، كانت انتخابات الرئاسة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، ستصبح مستقبلًا انتخابات عامة يشارك فيها أفراد الشعب كلهم، لكن لم يعد للاتحاد السوفييتي وجود قبل إجراء هذه الانتخابات. ومنذ مارس 1990م فصاعدًا، كان غورباتشوف يحكم من خلال منصب رئيس الدولة أكثر مما يحكم من خلال الأمانة العامة للحزب، وكان يتصرف دون الرجوع للبوليتبورو حتى في القضايا الكبرى. وقبل عام 1990م، ظل الاتحاد السوفييتي دولة قائمة على حزب، وكان لدى البوليتبورو القدرة على إحباط مساعي الأمين العام وعزله إذا تجاوز حدوده. وفي آخر عامين قبل زوال الاتحاد السوفييتي، كانت السلطات تنتقل من الحزب إلى مؤسسات الدولة. وفي مقابلة لي مع نائب رئيس قسم الأيديولوجيا في اللجنة المركزية عام 1991م، قال إنه يظن أنه لا يزال لديه سلطة كافية ليطلب لنا القهوة في غرفته. ولم تغادر السلطة مبنى اللجنة المركزية بصورة أساسية إلا في آخر عامين في حياة الاتحاد السوفييتي، وصار باستطاعة أي باحث أجنبي غير شيوعي أن يدخل إلى حرم الحزب الشيوعي العلماني.

القدرة على الإقناع

كان غورباتشوف كلما اتخذ خطوات نحو تحرر النظام السوفييتي، زاد احتياجه إلى الاعتماد على قدراته على الإقناع أكثر من اعتماده على سلطة أمانة الحزب، وقد اعترف فوروتنيكوف بأن حجج غورباتشوف جعلته يتراجع عن رأيه في بعض الأحيان؛ إذ لم يكن يتحدث كثيرًا في البوليتبورو معربًا عن شكوكه في إصلاحات غورباتشوف، ومعارضًا لها، ليس شفهيًا وحسب، بل وكتابةً أيضًا أحيانًا، وهو يقول: «لكنني كنت أحيانًا أستسلم في النهاية لمنطق إقناع [غورباتشوف]، وكان هذا خطئي أيضًا»[58]. وقد تأخر هو ورفاقه جدًا في إدراك أن غورباتشوف منخرط في عملية تحول ديموقراطي، وفي إقصاء قيادات الحزب الشيوعي عن السلطة، واستبدال الانتخابات التنافسية باللينينية الماركسية مصدرًا للشرعية السياسية. ومن خلال تبني حرية التعبير، عمد غورباتشوف في الوقت نفسه إلى تحرير دور النشر ووسائل الإعلام إلى حد بعيد، وأعطى دفعة للمجتمع السوفييتي، واضعًا الشيوعيين المحافظين بصفة خاصة في موقف دفاع. وقد عبر فوروتنيكوف عن ذلك بطريقة مختلفة قائلًا: «كان قطار شبه الديموقراطية قد اكتسب سرعة فاقت قدرتنا على إيقافه»[59].

لم يكن غورباتشوف (زعيمًا) بالمعنى التقليدي؛ إذ لم يكن متعجرفًا، ولم يكن يجد غضاضة في التراجع التكتيكي، وكان يستوعب النقد، ولم يكن يطابق صورة الزعيم الروسي التقليدية تحديدًا. وكان لدى رئيس بحوث الفضاء السوفييتي روالد ساغدييف الفرصة لملاحظة غورباتشوف في مجموعات نقاشية صغيرة في السنوات الأولى للبريسترويكا[60]، وذكر أن «قلة من الناس لم يقعوا أسرى فتنة سحر غورباتشوف الشخصي وجاذبية موهبته في الحديث»، وعلى الرغم من إعجابه بحماسته بوصفه (مبشرًا بالفطرة)، علق ساغدييف على ميل غورباتشوف لتعظيم ما استطاع تحقيقه بقدرته الهائلة على الإقناع. فقد وصل إلى الاعتقاد بأنه «كان يستطيع إقناع أي شخص في الاتحاد السوفييتي بأي شيء»[61]، ومع ذلك- يضيف ساغدييف- فإن أهم ما في قيادة غورباتشوف هو أنه تحديدًا

حـاول (إقنـاع) محاوريـه، وإن كان بأسـلوب (حماسـي وبليـغ)، وكان ذلـك- كمـا يقـول سـاغدييف- «إشـارة إلـى تقـدم كبير فـي ثقافة بـلادي السياسـية»؛ لأن هذا الأسـلوب «كان يختلـف اختلافًـا بيِّنًـا عما كان يتبعه الرؤسـاء في المعتـاد». فحتى ذلك الحيـن «لم يحـاولوا مطلقًـا تغييـر آراء النـاس أو معتقداتهم الحقيقية، بـل كانوا يصدرون تعليمـات ويطالبونهم باتباعها وحسب»[62].

جـذب أسـلوب غورباتشـوف الـذي كان يخالـف الثقافـة السياسـية الروسـية، بحسـب طرح سـاغدييف، ذلك العالم البارز، لكنه لم يلق قبولًا واسـعًا في المجتمع السـوفييتي، فقد انحـدرت شـعبية غورباتشـوف إلى حد بعيـد بين ربيع عـام 1989م وزوال الاتحاد السـوفييتي في ديسـمبر من عام 1991م (على الرغم من أن بوريـس يلتسـين عدَّ غورباتشـوف، في مايو عـام 1990م؛ أي بعـد أكثر من خمس سـنوات مـن توليه منصـب الأمين العام للحـزب، أكبر رجال السياسـة شـعبية في روسـيا)[63]. ويقول مسـاعد غورباتشـوف ومستشـاره في الإصلاح السياسـي، جورجـي شـاخنازاروف، إن سـلطته ضعفـت منـذ ربيع عـام 1989م، عندما رأس المجلس التشريعي الجديد، مجلس نواب الشعب- وهيئته الداخلية، السوفييت الأعلى- الذي نشـأ نتيجـة أول انتخابات وطنية تنافسـية حقيقيـة في تاريخ اتحاد الجمهوريات الاشـتراكية السوفييتية التي أجريت في شهر مارس من ذلك العام[64]. ولرغبته في تشجيع تطوير (ثقافة الحياة النيـابية)، قضى غورباتشوف أيامًا بأكملها يرأس المجلس التشريعي. وفي الواقع كان هو النـاطق بلسانه ورئيس الدولة ورئيس الحزب الشيوعي في آن واحد. ويقول شـاخنـازاروف إن أصحـاب القلـوب الطيبـة أخبـروا غورباتشـوف أنه باتخاذه دور النـاطق بلسـان المجلـس يسـهم فـي تدنـي سـلطته الشـخصية «عندمـا يجلس ملايين النـاس أمـام شاشـات التلفاز، ويشـاهدون نائبًا شـابًا مغمورًا يشترك في نقاش مع رئيس الدولة الذي يشرح فكرته بصبر، بل وربما يبدأ في التعدي عليه بإهانات واضحة». وخلصوا إلى أنه لن يبقى للدولة ما تحافظ عليـه. ويقـول شـاخنـازاروف: إنـه «منذ قديم الأزل كان النـاس في روسـيا يعجبـون بالحكام القسـاة؛ بـل ويحبونهـم»، وكان مـن الصعب عليهم تقبل زعيم يتسـم بالاعتـدال واللباقة؛ إذ

كيف يمكن أن نتوقع أن يوفر زعيم بهذه الصفات النظام والأمن، مقابل أن يكونوا رهن إشارته بإرادتهم*[65]؟

كان الشخص المسؤول عن إدارة الاقتصاد السوفييتي في معظم سنوات البريسترويكا هو نيكولاي ريجكوف، الذي كان رئيس مجلس الوزراء من عام 1985م إلى عام 1990م، وكان في البداية حليفًا لغورباتشوف بشروط، ثم أصبح بعد ذلك ناقدًا قاسيًا، وندد تحديدًا بسعي غورباتشوف إلى التحول إلى الديموقراطية على حساب ما كان يراه مشكلات اقتصادية أشد ضغطًا. وفي الواقع، كان أسلوب ريجكوف التكنوقراطي الخاص في الاقتصاد سببًا رئيسًا لعدم تقبل الترويج للإصلاح في وقت مبكر. ولكن في السياق الحالي، تهمنا للغاية ملاحظة ريجكوف عن أسلوب قيادة غورباتشوف: إذ كان غورباتشوف، بطبيعته وشخصيته، حسبما يقول ريجكوف، عاجزًا عن أن يكون أميرَ مكيافيلي، على الرغم من أن النظر إليه بوصفه شخصًا يعوزه الحسم كان خطأ[66]. لكن «قبل أن تبدأ ألعاب برلماننا الوطني بوقت طويل»، حسبما يقول ريجكوف، «كان غورباتشوف زعيمًا من نوع الزعماء البرلمانيين»، وأضاف: «فأنى لرجل من هذا النوع القدرة على تشكيل نظام بيروقراطي حزبي؟ هذا أمر لا يعلمه إلا الله». ولاحظ ريجكوف أن غورباتشوف تحول إلى ذلك النوع من الزعماء، على الرغم من أنه صعد منذ فجر شبابه درجة تلو الدرجة على سلم الكومسومول (تجمع الشبيبة الشيوعي) المهني التقليدي، والحزب الشيوعي[67]، ولم يكن من

* كانت روسيا وستظل دولة بها تنوع، وما ينسبه شاخنازاروف لأهلها من مواقف لا يمكن تعميمه. مع ذلك، كان هناك عدد كبير من الروسيين يرون أنه إذا تصرف القائد بهدوء عند تعرضه للنقد يكون ذلك علامة ضعف.

لاحظ الباحث الروسي ديمتري فورمان أن من يعدون وحوشًا في الحياة العادية، ومن بينهم إيفان الرهيب وبطرس الأكبر اللذان كانا يعدان رجلين (عظيمين) في روسيا، في حين أن ألكسندر الثاني، القيصر الذي ألغى الرق، لم يكن (عظيمًا). ويتساءل فورمان أين يمكن أن نضع غورباتشوف في هذه المنظومة التقويمية؟ وإجابته أن لا مكان له على الإطلاق؛ «ففي نظام تقويمي يكون العظماء فيه هم إيفان الرهيب وبطرس وستالين، لن يكون غورباتشوف (ليس عظيمًا) وحسب، بل سيوصف بما هو نقيض العظمة».

(Dmitriy Furman, *Nezavisimaya gazeta*, 1 March 2011.)

ولكن فورمان يذهب إلى القول بأنه في نظام تقويمي «طبيعي للعالم المتقدم المعاصر يعد غورباتشوف بكل بساطة حاكمًا وسياسيًّا عظيمًا، بل ربما الأعظم على الإطلاق في التاريخ الروسي».

طبعه ولا رغبته أن يحكم بأن يجعل نفسه موضع رهبة حسب تعاليم مكيافيلي التي تشربها ستالين.وهذا لا يعني أن غورباتشوف كان يعوزه الطموح ليتولى القيادة، بل على العكس؛ ففي حوار له مع أحد أصدقائه المقربين، علق قائلًا: «منذ سنوات طفولتي المبكرة كنت أحب أن أكون قائدًا بين أقراني، وكانت تلك طبيعة شخصيتي. وظل الحال كما هو عندما التحقت بالكومسومول... وعندما انضممت للحزب لاحقًا، وكان ذلك بصورة ما طريقة لإدراك قدراتي»[68].

كان غورباتشوف، كما ذكر بالفعل، أكثر السياسيين شعبية في البلاد طوال السنوات الخمس الأولى من إجمالي سبع سنوات تقريبًا كان فيها رئيسًا للسوفييت؛ ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى انفتاحه وتبديده الخوف من الحرب (الذي كان يعني كثيرًا بالنسبة إلى بلد فقد سبعة وعشرين مليون شخص خلال الحرب العالمية الثانية)، وإشرافه على توفير قدر كبير من الحريات، تشمل حرية التعبير والحرية الدينية، وإجراء الانتخابات بالاختيار. وما له أهمية خاصة- ويعد نقطة ضعف في نظر بعض المراقبين وموطن قوة في أعين آخرين- هو مدى استعداده لتغيير رأيه إذا أُعطي دليلًا جديدًا أو حججًا مقنعة. وكان معظم ما قام به من تغيير واضحًا وضوح الشمس، وقد أخفى غورباتشوف تغييرات أخرى حدثت في رؤيته بسبب عدم تغيير أسلوب تعبيره: فقد قلل بعض نقاده المتشددين من قدرته على تطوير تفكيره بسبب تمسكه الدائم بربط كلامه (بالبريسترويكا) و(الاشتراكية)، وقد غاب عنهم أن ما كان يعنيه بتلك التعبيرات خلال السنوات الخمس الأولى له في الكرملين قد تغير تمامًا: فقد بدأت (البريسترويكا) بوصفها تعبيرًا أخف عن إصلاح النظام السوفييتي حين كانت كلمة (إصلاح) كلمة محظورة، ووصلت تدريجيًا إلى أنها أصبحت تعني تحولًا جذريًا في النظام السوفييتي كان غورباتشوف يسعى إليه: نظام التعددية الديموقراطية القائم على سيادة القانون. وليس حكمًا مضمونًا للحزب الشيوعي. أما بالنسبة إلى الاشتراكية، فقد انتقل غورباتشوف من كونه إصلاحيًا شيوعيًا في عام 1985م إلى اشتراكي ديموقراطي اجتماعي بنهاية ذلك العقد، وهو تغيير نوعي[69].

وبحلول ربيع عام 1990م لم يعد الاتحاد السوفييتي نظامًا شيوعيًا، بل صار مجتمعًا مدنيًا مزدهرًا يتسم بالتعددية السياسية، وبسيادة قانون متطورة كانت تحل محل الظلم والتعسف، وتقدم سريع في التحول إلى الديموقراطية. باختصار، كان النظام السياسي يتغير تمامًا. وكان هذا في السنوات الأربع الأولى للبريسترويكا. أقرب ما يكون إلى (ثورة من أعلى)، ثورة تعتمد على تهدئة غورباتشوف المتشددين، حتى وهو يغير الأجندة السياسية تغييرًا راديكاليًا. ومن ثم يتجنب نوعًا من الانقلاب الداخلي الذي كان يمكن أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء مع الانتقام. وثمة توازٍ هنا بينه وبين سواريث؛ فقد نجح غورباتشوف أيضًا في إرجاء انقلاب المتشددين مدة طويلة (حتى أغسطس من عام 1991م في حالته)، حتى إذا جاء. كانت المؤسسات في مكانها، وعدد كبير من الناس الذين تحولوا من خاضعين يطيعون الأوامر إلى مواطنين نشطاء، قاوموا هذا الانقلاب بنجاح. ومما كان له أهمية خاصة أن بوريس يلتسين كان قد انتخب قبل شهرين رئيسًا لروسيا (تمييزًا لها عن الاتحاد السوفييتي) باقتراع عام في انتخابات تنافسية. ولذلك كانت له شرعية ديموقراطية يتحدى بها الانقلابيين وقت كان غورباتشوف وأسرته تحت الإقامة الجبرية في منزلهم الصيفي على ساحل القرم[70].

إن غورباتشوف بما أداه من دور أساسي في تغيير السياسة الخارجية السوفييتية تغييرًا جذريًا، كان أيضًا من الشخصيات الأساسية في تغيير النظام العالمي: فقد بدأت الحرب الباردة باستيلاء الاتحاد السوفييتي على أوروبا الشرقية. وانتهت عندما استقلت دول شرق ووسط أوروبا وأصبحت دولًا غير شيوعية الواحدة تلو الأخرى. وتقبل غورباتشوف هذه النتيجة بهدوء. وعندما كان الأمر يتعلق بالمنظومة الاقتصادية. وافق غورباتشوف خلال المدة من 1990-1991م على (مبدأ) اقتصاد السوق، لكنه كان نوعًا من اقتصاد السوق الديموقراطي الاجتماعي، وكانت التعاونيات قد شرِّعت في عام 1988م، وسرعان ما تحول عدد كبير منها بصورة تكاد تكون مكشوفة إلى مشروعات خاصة. مع ذلك، تأخر غورباتشوف في قبول اقتصاد السوق بوصفه المنظم الأساسي للاقتصاد أكثر من قبوله الحاجة إلى الديموقراطية. وقد واجه أيضًا معارضة بيروقراطية قوية للتحول إلى اقتصاد

السوق. ونتيجة لذلك كان الاقتصاد مشوشًا عند تفكك الاتحاد السوفييتي؛ إذ لم يعد اقتصادًا موجهًا، ولم يكن قد صار اقتصاد سوق بعد.

عد بعضهم غورباتشوف رئيسًا (ضعيفًا)، وربما غير ناجح؛ لأن الدولة التي كان يرأسها (الاتحاد السوفييتي) زالت عن الوجود في أواخر عام 1991م. وكان يمكن أن تظل متماسكة لسنوات طويلة أخرى لو لم يبدأ في مشروع تحرير النظام السوفييتي وتحويله إلى النظام الديموقراطي، وتغيير السياسة الخارجية السوفييتية تغييرًا جذريًّا. وجاء ارتباط السياسة الخارجية من أنه عندما رأت القوميات السوفييتية الأقل سخطًا- لا سيما شعوب أستونيا ولاتفيا وليتوانيا- شعوب شرق أوروبا تحصل على الاستقلال في عام 1989م، رفع ذلك تطلعاتهم من السعي إلى درجة أكبر من الاستقلال داخل دولة الاتحاد السوفييتي إلى المطالبة بالاستقلال التام، وسعى غورباتشوف بوعي إلى تفكيك (النظام) السوفييتي، ولكن مع منع تحلل (الدولة) السوفييتية، ومع ذلك لم يكن على استعداد للجوء إلى نوع من الاستخدام المفرط للقوة، الذي قد يقتضيه سحق حركات الاستقلال بمجرد توقع ظهورها. وقبل أن تتمخض سياساته عن الاعتقاد بإمكانية الاستقلال الوطني لجمهوريات الاتحاد السوفييتي، كان يمكن الإبقاء على الوضع الراهن بنظام الثواب والعقاب الصارم الذي كان قائمًا من قبل. وقد حاول غورباتشوف الحفاظ على تماسك الاتحاد- في صورته النهائية المقترحة، ليس حتى (اتحاد جمهوريات اشتراكية سوفييتية) جديد USSR، بل (اتحاد الدول ذات السيادة)- من خلال عملية تفاوض وإقناع وتسوية، وكان ذلك بالفعل بعيدًا عن تفكير كثير من كبار المسؤولين في الحزب والدولة، وقيادات الجيش والاستخبارات السوفييتية. وقد اتهموا غورباتشوف بأنه كان متصالحًا بصورة مبالغ فيها مع المتطرفين والقوميين، وبأنه كان رافضًا تمامًا لاستخدام القوة القهرية التي كانت تحت تصرفه للحفاظ على تماسك الاتحاد السوفييتي*.

---

* كان مخططًا أن تُجهض عملية الانفصال، وفي المقام الأول منع غورباتشوف وخمسة على الأقل من قادة الجمهوريات السوفييتية الخمس عشرة من التوقيع على معاهدة لتشكيل اتحاد حر طوعي جديد ليحل محل ما كان اسمه الاتحاد السوفييتي. فحدث انقلاب أغسطس 1991م (الذي أخفق خلال بضعة أيام).

وقد أخبره أحد القوميين الروسيين البارزين لاحقًا أنه لم يكن يملك الحق التاريخي للسماح بعقد اتفاقية وارسو، ولا بحل الاتحاد السوفييتي نفسه. وأنه إذ كان غير مستعد لاستخدام القوة لمنع هذه الأمور، فكان عليه أن يترك الأمر «لشخصٍ وطني أشد حسمًا»[71]. مع ذلك، كان تفكك الاتحاد السوفييتي بصورة سلمية في مجملها (على عكس دولة شيوعية أخرى متعددة القوميات هي يوغوسلافيا) بصورة أو بأخرى أحد إنجازات غورباتشوف. وبالنسبة إليه كان ما حدث نتيجة غير مقصودة للتغيير المنهجي. لكنه قاوم دعوات متكررة لإعلان حالة الطوارئ. وفرض الأحكام العرفية، ووضع حد للعمليات الانفصالية. وكان ما صنعه غورباتشوف من تحرر وتحول إلى الديموقراطية في الأساس، هو ما جعل مواصلة حركات الاستقلال ممكنة، وكان ما اقترفه من (ذنب) فيما يتعلق بتفكك الدولة السوفييتية يكمن في استبدال الحريات بالخوف وفي بغضه لإراقة الدماء.

كانت الأفكار مهمة بالنسبة إلى غورباتشوف وبالنسبة إلى زوال الشيوعية تمامًا مثلما كانت عند نشأتها. لكن إذا كان لا بد أن تكون الأفكار مؤثرة سياسيًا، ولا سيما في نظام شديد الاستبدادية، فإنه يلزمها مؤسسة تحملها، وكانت توليفة الأفكار الجديدة تمامًا في السياق السوفييتي. والقيادة المجددة والسلطة السياسية (أمين عام له عقلية تختلف عن كل من سبقوه) حاسمة في إحداث تغيير تحولي في الاتحاد السوفييتي. وتغيرت نتيجة لذلك في أوروبا تلك المنطقة التي كانت سيادتها محدودة تمامًا بقيادة سوفييتية جامدة طوال أربعة عقود سابقة. لكن ألكسندر ياكوفليف الذي صار بحلول التسعينيات أبعد ما يكون عن المعجب غير الناقد لغورباتشوف، قال في عام 1995م: «أرى أن غورباتشوف أعظم مصلح في هذا القرن، بل وأكثر من ذلك، بسبب أنه حاول الإصلاح في روسيا على الرغم من أن مصير الإصلاحيين منذ قديم الأزل كان مصيرًا لا يُحسدون عليه»[72]. ومن الصعب بالتأكيد أن نفكر في أي شخص في النصف الثاني من القرن العشرين كان له تأثير أكبر (وطيب بصفة عامة) ليس في دولته متعددة القوميات وحسب. وإنما أيضًا في المستوى الدولي، وقد كان إصلاحيًا بطبيعته وليس ثوريًا لكنه (كما قال) سعى «لتغيير ثوري بوسائل متطورة».

دينغ شياو بينغ

كان دينغ شياو بينغ قائد تحول من نوع يختلف تمامًا عن غورباتشوف، إذ كان الشخصيةَ السياسية الرئيسة في تغيير النظام (الاقتصادي) الصيني، في حين حقق غورباتشوف تغيير النظام (السياسي) السوفييتي. ولأنه من جيل أكبر (إذ ولد عام 1904م وولد غورباتشوف عام 1931م) كان دينغ هو من صنع الثورة الصينية، أما غورباتشوف فظهر في نظام شيوعي كان راسخًا بالفعل. وقد ولد كلا الرجلين في قرية بعيدة عن عاصمة بلاده، لكن دينغ شياو بينغ نشأ في أسرة عريقة من ملّاك الأراضي، في حين نشأ غورباتشوف في أسرة من الفلاحين، وكان كلٌّ منهما يعطي للتعليم قيمة كبيرة، ويستمع إلى المتخصصين الخبراء. وعلى عكس غورباتشوف (الذي درس في إحدى أبرز جامعات روسيا، وهو أمر غير معتاد لصبي من أبناء الفلاحين)، لم يلتحق الزعيم الصيني بالتعليم الجامعي، إذ قضى النصف الأول من عشرينيات القرن العشرين في فرنسا، حيث كان يأمل أن يدرس ويعمل في آن معًا. لكنه أمضى وقته عاملًا بأجر زهيد قبل أن ينتقل إلى مهام مكتبية في إحدى الجرائد الشيوعية التي كان يصدرها شاب صيني صار راديكاليًّا خلال وجوده في فرنسا. وكان رئيس دينغ المباشر هو تشو إنلاي الذي كان يكبره بست سنوات، والذي صار لاحقًا -بعد ماو تسي تونغ- ثاني أبرز أعضاء الحكومة الشيوعية في الصين.

ولأنه في يناير من عام 1926م، كان يعتقد أنه سيعتقل ويُرحَّل بسبب ما يقوم به من دعاية سياسية، فر دينغ إلى الاتحاد السوفييتي. وهناك درس عامًا في جامعة سان يات-صن، التي أسستها المنظمة الشيوعية الدولية الثالثة (الكومنترن) لتدريب أعضائها من كل من الحزب الشيوعي الصيني والحزب الوطني الصيني (الكومينتانغ). ولأن نشطاء هذين الحزبين قد اجتمعا معًا تحت سقف واحد، أدى ذلك إلى أن يكون أحد زملاء دينغ في الدراسة هو تشيانغ تشينغ-كوو، ابن تشيانغ كاي-تشيك. (خلال السنوات التي كان فيها دينغ شياو بينغ زعيمًا بارزًا في الصين وتشيانغ تشينغ-كوو نظيره في تايوان، حاول دينغ مقابلة تشيانغ لكنه رفض)[73].

كان دينغ أحد هؤلاء الذين شاركوا في (مارس الطويل) الشهير مع ماو تسي تونغ في منتصف الثلاثينيات، عندما تراجع الشيوعيون تحت وطأة هجوم من القوميين الصينيين إلى قاعدة جديدة في مقاطعة شنشي شمالي شرق الصين. ولم يصل إلى وجهته يومها إلا واحد من عشرة من 80 ألف رجل و2000 امرأة احتشدوا في المسيرة[74]، وعلى الرغم من أنه كان في بعض الأحيان في السنوات الأخيرة يتحمل غضب ماو تسي تونغ الشديد، نال دينغ مبكرًا احترام ماو بسبب ذكائه وقدرته التنظيمية، ونتيجة لذلك، وقبل الحرب العالمية الثانية بوقت طويل أقام علاقات شخصية طيبة مع كل من ماو وتشو. وفي الحرب الأهلية الصينية، التي انتهت بتولي الشيوعيين السلطة في عام 1949م، كان دينغ مفوضًا سياسيًّا*، وقائدًا مؤثرًا لنحو نصف مليون من أفراد الجيش في واحدة من أشد الحملات حسمًا في الصراع[75].

وفي وقت مبكر من عام 1956، عُيِّن دينغ أمينًا عامًّا للحزب الشيوعي، وكان هذا المنصب يعد أعلى المناصب في معظم الدول الشيوعية. لكن في الصين كان ماو يحمل لقب رئيس الحزب، ولا جدال في أن سلطته هي العليا، مع ذلك كان دينغ مسؤولًا عن إدارة الحزب اليومية المعتادة، وكان أيضًا عضوًا في اللجنة الدائمة للبوليتبورو، قلب عرين قيادة الحزب[76].

جمع ماو بين السعي إلى السلطة بلا هوادة، ونزعة الانتقام من هؤلاء الذين تصدوا له، والعمل على تقديس شخصيته بأفكار ثورية رومانسية تقترب إلى حد بعيد من الشيوعية الكاملة، في عملية تتجاوز الاتحاد السوفييتي، الذي بدأ مبكرًا، في السعي إلى ذلك الهدف الخيالي تمامًا. وعلى الرغم من أن دينغ لم يتردد إطلاقًا في إيمانه بالسلطة المطلقة للحزب الشيوعي والتراتبية الصارمة والنظام بداخله (المركزية الديموقراطية)، فإنه كان أكثر براجماتية من ماو في توجهه نحو التنظيم الحكومي والتحديث الاقتصادي، من هنا لم

* مسؤول في الحزب الشيوعي، وتحديدًا في الاتحاد السوفييتي السابق أو في الصين حاليًا، مسؤوليته التنظيم والتربية السياسية. (المترجمة)

يكن من الصعب على ماو تسي تونغ في سنواته الأخيرة أن يشك في أن دينغ لديه تحفظات مهمة على حكمة ما قاله عن (وثبة كبرى إلى الأمام)* و(الثورة الصناعية). كانت كل من تلك المبادرتين اللتين طرحهما ماو تمثل كارثة؛ فقد شهدت (الوثبة الكبرى) بين عامي 1958-1960م إنشاء (تجمعات شعبية) (كوميونات) لا حصر لها في المناطق الريفية عن طريق التعبئة الجماهيرية التي تحولت إلى بديل فقير للغاية للتعاونيات الزراعية الصغيرة والخبرات المهنية. وسأتناول بالنقاش بتفصيل أكبر في الفصل السادس كيف أدت (الوثبة الكبرى) وتحويل المجتمع الصيني إلى (كوميونات) إلى كارثة دفعت فيها أعداد ضخمة من الناس أرواحها.

وأيًّا كانت أفكاره الخاصة في ذلك الوقت، راح دينغ شياو بينغ ينفذ باسم ماو بكل إخلاص وبلا رحمة هذه السياسة التي أدت إلى مجاعة واسعة النطاق[77]، وفي أثناء الثورة الثقافية في النصف الثاني من الستينيات والنصف الأول من السبعينيات. كانت كراهية دينغ واضحة تمامًا لأي حراك مناهض لفكر شباب الراديكاليين وتعليمهم وثقافتهم ضد أي مؤسسات استبدادية تقريبًا، على عكس قيادة ماو العليا المقدسة. وقد أصبح دينغ نفسه هدفًا للاعتداء، واتهم بأنه مروِّج للرأسمالية**، ونُفِي إلى الريف في عام 1969م، فعمل مدة من الزمن في تركيب الآلات، وهي وظيفة اشتغل بها قبل أربعين عامًا في مصنع سيارات رينو في فرنسا، وحاول ابن دينغ الأكبر الفرار من قمع (الحرس الأحمر)***، فظل كسيحًا طوال حياته عندما قفز من نافذة سكن الطلاب العالية في جامعة بكين[78].

وعلى الرغم من موافقة ماو التامة على عزل دينغ من القيادة السياسية، وعلى نفيه إلى الريف، لم يقر المطالبة بطرده من الحزب الشيوعي؛ إذ لو كان هذا قد حدث، لما استطاع

* محاولة غير ناجحة قام بها ماو في الصين (1958-1960م) لتعجيل عملية التصنيع وتحسين الإنتاج الزراعي عن طريق إعادة تنظيم السكان في تجمعات زراعية ضخمة، واعتماد الأساليب الصناعية كثيفة العمالة. (المترجمة)

** وصف كان يطلق في عهد ماو على الشخص الذي يُظهر ميلًا ملحوظًا إلى الخضوع لضغوط القوى البرجوازية ومن ثم محاولات دفع الثورة في اتجاه الرأسمالية. (المترجمة)

*** حركة من شباب العسكريين في الصين (1966-1976م) كانت تنفذ هجمات على المثقفين وغيرهم من الجماعات غير المقبولة في سياق ثورة ماو الثقافية. (المترجمة)

دينغ العودة إلى العمل السياسي مطلقًا، لكن ماو كان يحتفظ ببقايا احترام لدينغ الذي كان أكبر مؤيديه في الصراعات الطائفية في الثلاثينيات، وأثبت نفسه في السلم والحرب. وقد سُمح لدينغ وأسرته بالعودة إلى بيجين في فبراير من عام 1973م. وفي الشهر التالي أعيد دينغ إلى منصبه الذي كان يتولاه عشية عزله: أي منصب نائب رئيس الوزراء[79]، ولكن عُزل مرة أخرى في عام 1975م. وعندما التقى دينغ- وكان قد عاد آنذاك إلى القيادة العليا- بوزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس في عام 1977م، تذكر أن آخر لقاء بينهما كان قبل عزله مباشرة قبل عامين، فعلق دينغ ساخرًا بأنه إن كان مشهورًا على المستوى الدولي، فذلك بسبب «أنني صعدت ثلاث مرات وهبطت ثلاث مرات»[80]. وبعد وفاة ماو في عام 1976م، عمد دينغ -الذي كان يحظى باحترام شديد من عدد كبير من كبار المسؤولين في الحزب- إلى تقوية مركزه في القيادة بسرعة تامة (على الرغم من أنه كان يلقى معارضة شديدة من (عصابة الأربعة) التي كانت تقود الهجوم في الثورة الثقافية).

لم يشغل دينغ قط منصب رئاسة الحزب، ولم يتول مرة أخرى منصب أمين عام الحزب، ومع ذلك، وبحلول نهاية عقد السبعينيات، كان نفوذه أقوى من نفوذ من اختاره ماو خليفة له في رئاسة الحزب، هُوا جيوفينغ[81]. وكانت هذه حالة نادرة في النظام الشيوعي؛ أن تكون سلطة أحد القيادات الشخصية أهم من مركزه في الحزب، لكنه لم تكن له سيطرة شخصية على الحزب، بل كان يحكم من خلاله. ويعكس ذلك مكانة دينغ الرفيعة بين المسؤولين المؤثرين في الحزب. وزادت سطوته عندما كان قادرًا على وضع أكبر عدد من حلفائه في مراكز قيادية، حتى إنه بحلول شهر فبراير عام 1980م، كانت هناك أغلبية من أنصار دينغ في البوليتبورو. وفي عام 1981م، كان دينغ نفسه يتولى ثلاثة مناصب: نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الحزب وأخيرًا وليس آخرًا رئيس اللجنة العسكرية المركزية. لم يكن دينغ رئيس البلاد رسميًا، لكنه كان كذلك دون شك بصفة غير رسمية منذ أواخر السبعينيات وحتى أواخر حقبة الثمانينيات. ولم يصنع دينغ أي شيء لتقديس شخصه؛ بل على عكس ماو، لم تكن مسألة جعل الطلاب يهدرون وقتهم في حفظ مقتطفات من كتاباته مطروحة[82].

وبعدمـا شـغل دينغ منصبًا رفيعًا، على الرغم من أنه لـم يكن منصب نفوذ ديكتاتوريًا، بـدأ ينتهـج سياسـات اقتصادية غيرت تمامًا شـخصية المنظمة الاقتصاديـة الصينية. كان مـاو فـي عـام 1957م قد وصـف دينغ للزعيـم السـوفييتي نيكيتا خروشـوف قائـلًا: إنه «رجل قصيـر القامـة» (إذ كان طـول قامة دينغ لا يتجاوز خمسـة أقدام)، «خارق الـذكاء» و«أمامه مستقبل عظيم»[83]. وكان ماو محقًا في ذلك، لكنه لم يكن يتخيل أن أعظم تراث دينغ سيكون تدمير أسـس الماوية. لم يشـجع دينغ الهجوم المباشـر على ماو؛ لأن ذلك قد يعني «تشـويه سـمعة دولتنا»[84]. فقد كان ماو، أولًا وقبل كل شـيء لينين وسـتالين الصين مجتمعين؛ إذ قاد الصين إلى النصر في ثورة، ثم صار حاكمًا للبلاد مدة طويلة من وجودها دولةً شيوعية. مع ذلك، وصلت سياسـات دينغ شـياو بينغ إلى انفصال تام عن الماوية: فقد بدأ دينغ بالإصلاح الزراعـي، وفـي أوائـل الثمانينيـات سـمحت التنظيمات الجماعيـة بعودة الزراعـة المنزلية، ونشـطت عملية تحسـين الإنتاجية الزراعيـة إلى حد بعيد. وخُطِّطت أربـع مناطق اقتصادية حـرة فـي المناطق السـاحلية، وفتحـت تدريجيًا لإدخال اسـتثمارات من الشـركات العالمية، وكان منهاج دينغ هو «التجريب المحدود لأي سياسـة قبل تطبيقها على نطاق واسـع»[85]. على الرغم من ثبات هدفه لإجراء تغيير بعيد المدى في الاقتصاد كله.

وكان تحول النظام الاقتصادي منذ أواخر السبعينيات قد ساعد الصين على أن تعيش واحـدة مـن أروع مراحل النمـو الاقتصادي في تاريخ البشـرية[86]: فقد صـار اقتصاد الدولة، أو الاقتصـاد العـام، والملكيـات الخاصـة اقتصادًا مختلطًـا به قطاع خاص بصفة أساسـية، وتحول الاقتصـاد السياسـي تدريجيًا إلى اقتصـاد سوق في الأساس، وإن كان نوعًا من اقتصاد السـوق بـه علاقة وثيقة بين المشـروعات الخاصة ومؤسسـات الدولة. وبمـرور الوقت، وعلى الرغـم مـن عـدم ضلوع دينغ شـخصيًا في ذلك، نشـأت علاقـات وطيدة بين مسـؤولين كبار فـي الدولـة وأصحاب المشـروعات التجاريـة (ومن بينهم هـؤلاء الذين لشـركاتهم فروع في الخـارج)، وجنـى كثيـر من أفراد الحزب الحاكم ثروة هائلة[87]، وكان تفشـي الفسـاد والظلم الشديد من بين نتائج التغييرات المنهجية التي بدأها دينغ في الاقتصاد. وكانت هناك أيضًا

نقطة ضعف في النظام، وهو غياب المحاسبة الديموقراطية، وكان الغضب الشعبي من تلك النتائج يمكن أن تشكل خطورة على النظام.

مع ذلك، لم تكن فئة جديدة من فاحشي الثراء هي من استفادت وحدها من كون الصين قد صارت ورشة العالم، وبرزت بوصفها لاعبًا أساسيًّا في النظام الاقتصادي العالمي، فمعدلات النمو الاقتصادي التي وصلت إلى 10% سنويًّا، رفعت مستوى معيشة مئات الملايين من الناس، وحدثت عملية التحول إلى التمدن بسرعة لافتة للنظر. وفي حين كان 80% من سكان الصين ما زالوا يعيشون في الريف، عند وفاة ماو عام 1976م، أصبح نحو نصف عدد السكان البالغ 3,1 مليار نسمة، يعيشون في المدن بحلول عام 2012م[88]، وأغلب سكان المدن حاليًّا هم عمال مصانع، لكن كان هناك نمو هائل أيضًا في الطبقة المتوسطة ميسورة الحال. وعلى الرغم من سوء التوزيع الشديد لعوائد النمو الاقتصادي السريع، أثمرت إصلاحات دينغ فوائد ملموسة لعدد كبير من الناس أكثر مما نتج عن مساواة ماو التي كان يغلفها البؤس والفقر.

كان هناك نوع من الاسترخاء السياسي تحت حكم دينغ وخلفائه، ولم تتجنب سياساته الخاصة بتشجيع الشباب الصينيين على الدراسة في الخارج، وفتح البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، جلب معرفة أكبر من العالم الخارجي، ومن بينها الأنظمة السياسية الأخرى، فأصبحت حدود الممكن في المناقشة السياسية أوسع مما كانت عليه في عهد ماو. ومع ذلك، ففي حين رحب دينغ بتبني التغيير المنهجي في الاقتصاد، قاوم بشدة التغيير النوعي في النظام السياسي، وظل ملتزمًا باحتكار الحزب الشيوعي السلطة. وكان مستعدًّا للتصرف بقسوة مع من يعارضونه باسم الديموقراطية: ومن ثم فقد ذبح مئات المتظاهرين (وكذلك عددًا من المارة الذين كانوا يشاهدون المظاهرة) في محيط ميدان تيانانمين في الرابع من يونيو عام 1989م، وكان دينغ هو من أصر أكثر من أي شخص آخر على استدعاء الجيش والدبابات لإنهاء الاحتجاجات بأي ثمن حتى ولو كان دمًا[89]. وقد اعترض أمين عام الحزب الشيوعي جاو جيانغ الذي كان قد نفذ في وقت سابق، حين كان رئيسًا للوزراء،

إصلاحات دينغ الاقتصادية بمهارة وحماسة، على إعلان الأحكام العرفية في شوارع بيجين. ونتيجة لذلك، ظل منذ ذلك الحين حتى وفاته في عام 2005م، قيد الإقامة الجبرية في منزله[90].

ظل دينغ شياو بينغ وميخائيل غورباتشوف أعظم مصلحين في الأنظمة الشيوعية، لكن إنجازاتهما كانت مختلفة تمامًا. وتعتمد مقارنة كل منهما بالآخر اعتمادًا كليًّا على قيم من يقوم بالمقارنة: فقد قام غورباتشوف بدور حاسم في إتاحة مجموعة من الحريات الشخصية (حرية التعبير، وحرية النشر، وحرية التجمع، وحرية الدين، وحرية الاتصالات وتكوين الجمعيات الأهلية، وحرية السفر) لعدة مئات الملايين من الناس: هم سكان الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا. وقام دينغ شياو بينغ بدور لا يقل أهمية في رفع مستوى المعيشة المادي لعدد أكبر من الملايين دون أن يوفر لهم أي نوع من الحريات المذكورة سابقًا عدا حرية السفر إلى الخارج.

والنظام في الصين اليوم هجين: فالنظام السياسي شيوعي، والنظام الاقتصادي ليس شيوعيًّا. وعلى الرغم من أن دينغ حافظ على النظام السياسي، فقد ثبتت مؤهلاته بوصفه قائد تحول بدوره الحاسم في المرحلة الانتقالية للنظام الاقتصادي. والمؤكد أن تراث دينغ كان أكثر وضوحًا في الصين المعاصرة من تراث غورباتشوف، فالصين اليوم من نواحٍ عديدة هي الصين التي أنشأها دينغ شياو بينغ. (فإذا) استمرت في الجمع بين النمو الاقتصادي السريع والاستقرار السياسي النسبي، فربما تكون الصين التي تركها دينغ أكثر تأثيرًا، في القرن الحادي والعشرين، من صين ماو تسي تونغ في القرن العشرين.

نيلسون مانديلا

أشرت في الفصل السابق إلى نهاية نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا في سياق عدِّ إف. دبليو دي كليرك أحد قادة إعادة تعريف. وكما رأينا، كان الانتقال السريع إلى حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا في أوائل تسعينيات القرن العشرين يدين بكثير للتغييرات

التي حدثت في الاتحاد السوفييتي، ولا سيما تغير السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة: فبالنسبة إلى العنصريين البيض، أصبح رفع فزاعة الشيوعية، التي ادعوا أن الانتقال إلى حكم الأغلبية سيؤدي إليها في جنوب أفريقيا، غيرَ مقبولٍ في نهاية ثمانينيات القرن العشرين أكثر من ذي قبل. وقد اعترف إف. دبيلو دي كليرك بهذا، على الرغم من أنه صاغ المسألة على نحو مختلف، فكتب أنه لولا التغييرات التي بدأها غورباتشوف «لكانت عملية التحول الخاصة بنا في جنوب أفريقيا أصعب كثيرًا، بل وربما كانت ستؤجل بضع سنوات»[91].

كان نيلسون مانديلا أشهر معارض لنظام التمييز العنصري على المستوى الدولي، وكان ابن أحد زعماء القبيلة، وولد في منطقه ترانسكي في جنوب أفريقيا عام 1918م، ولم يكن مانديلا قد تجاوز التاسعة من عمره وحسب عندما توفي والده، فأخذه داليندييو، أكبر زعماء شعب الثيمو الذي ينتمي إليه مانديلا، ليعيش في منزله، وأصبح ولي أمره، وكان لأسلوب قيادته، الذي كان جماعيًّا أكثر من كونه فرديًّا (حسبما يتذكر مانديلا)، تأثير إيجابي كبير فيمن صار رئيس جنوب أفريقيا بعد ذلك: فمن حين لآخر كان يُستدعى شيوخ القبائل وكبار قادتها، بل وكثير غيرهم، من على بعد أميال حولهم، إلى اجتماع في (القصر العظيم)، فيستقبلهم يونغينتيبا الذي كان عليه أن يشرح لهم سبب جمعهم معًا ويرحب بهم، «وبعد ذلك»، كما يقول مانديلا، «لا ينطق ببنت شفة حتى يقارب الاجتماع على الانتهاء»[92].

أما مانديلا الصبي فكان يجلس مفتونًا في أثناء هذه الاجتماعات، وهو يصفها قائلًا:

> كان كل من يريد أن يتكلم يفعل، وكانت تلك هي الديموقراطية في أنقى صورها، وربما كانت هناك تراتبية من حيث الأهمية بين المتحدثين، لكن كان الجميع يستمعون، الحاكم والمحكوم، والمقاتل والعراف الطبيب، والبائع في متجر والمزارع، وصاحب الأرض والأجير. كان الناس يتحدثون دون أن يقاطعهم أحد، وكانت الاجتماعات تستمر ساعات عدة، وكان أساس الحكم الذاتي هو أن كل الرجال كانوا أحرارًا في إعلان آرائهم، ومتساوين في قيمتهم مواطنين (لكن النساء للأسف، كان ينظر إليهن على أنهن مواطنات من الدرجة الثانية)[93].

وبعيدًا عن الإشارة إلى النساء على أنهن تابعات، فربما كانت ذاكرة مانديلا قد ضعفت بسبب شيخوخته، فيما يخص درجة الديموقراطية، لكن مدركات الخبرة الشخصية والذاكرة الانتقائية يمكن أن تؤثر في السلوك بعد ذلك أكثر من الوصف الموضوعي الذي يقدمه مؤرخ أو عالم أنثروبولوجي. وكانت كل من خبرة مانديلا القبلية، وما تلقاه من تعليم إنجليزي في مدارس جنوب أفريقيا وكلياتها، على السواء، قد أسهم بعناصر مختلفة في إحساسه بالهوية؛ فهو يذكر أن المُعلم (وكان يسمى شيخ القبيلة أيضًا) كان كثيرًا ما يواجه نقدًا، بل كان ينتَقَد بشدة أحيانًا، لكنه كان (يصغي وحسب)، ولا يظهر (أي مشاعر على الإطلاق). وكانت الاجتماعات تستمر إما حتى الوصول إلى إجماع أو أن يتفق الجميع على الرفض تاركين المشكلة إلى اجتماع تالٍ. ولم تكن هناك- كما يقول مانديلا- فكرة وجود أقلية تسحقها أغلبية. ولم يكن المُعلم يتحدث إلا في نهاية الاجتماع. ليلخص ما جرى فيه. ويضيف مانديلا: «عندما أصبحت رئيسًا كنت أتبع المبادئ التي رأيت المعلم يطبقها في أول الأمر في القصر الكبير، وكنت دائمًا أحاول الاستماع إلى ما كان على كل شخص قوله في المناقشة قبل المجازفة بإعطاء رأيي». ويضيف مانديلا أن ما كان هو نفسه يقوله بعد ذلك لا يعدو أن يكون «تجميعًا لما سمعته في المناقشة»[94].

تلقى مانديلا تعليمه في المدارس التبشيرية، وفي أعلى المؤسسات التعليمية الكبرى للأفارقة: وهي كلية هير الجامعية (التي فُصل منها لأنه نظم إضرابًا)، ثم التحق بعدها بجامعة ويتووترزراند. وفضلًا عن تميزه بطول فارع (إذ كان في مثل طول ديغول تقريبًا) فسرعان ما اكتسب مانديلا سمات أخرى ميزته عن الآخرين: إذ أصبح واحدًا من المحامين السود القلائل في جنوب أفريقيا. وكان ناشطًا سياسيًا منذ بداية أربعينيات القرن العشرين. وأسس مع أصدقائه وزملائه القدامى البارزين في حزب (المؤتمر الوطني الأفريقي) والتر سيسولو وأوليفر تامبو (تجمع شباب المؤتمر الوطني الأفريقي) عام 1944م، وكانت هذه من نواحٍ عديدة إحدى شعب المؤتمر الوطني الأفريقي المعتدلة.

تبنى التجمع في البداية فكرة القومية العرقية؛ لأن أعضاءه كانوا يرتابون في التعاون مع البيض، ومن بينهم البيض الشيوعيون الذين كان لهم تأثير في (المؤتمر الوطني الأفريقي). وقد دعا مانديلا عام 1949م إلى إخراجهم من (المؤتمر الوطني الأفريقي)، ولكن عندما أصدرت حكومة جنوب أفريقيا قانون قمع الشيوعية عام 1950م، طبقوه على نطاق واسع للغاية حتى إنه كان يمكن استخدامه لعدِّ أي جهات أو أفراد معارضين للسلطة، خارجين عن القانون[95]. فشجع هذا التهديد المشترك مانديلا على إيجاد سبب يشركه مع الشيوعيين في النضال ضد حكم الأقلية البيضاء. وقد ميَّز مانديلا، موجهًا خطابه إلى محكمة جنوب أفريقيا في عام 1964م، بين أهداف الحزب الشيوعي وأهداف المؤتمر الوطني الأفريقي، قائلًا إن الشيوعيين يهدفون إلى القضاء على الرأسمالية وإلى وصول الطبقة العاملة إلى السلطة، في حين يسعى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى التوفيق بين مصالح الطبقات، لكنه أضاف:

> إن الفروق النظرية بين أولئك الذين يناضلون القمع هي ترف نعجز عن الوصول إليه في هذه المرحلة. علاوة على ذلك، كان الشيوعيون لعقود طويلة الجماعة السياسية الوحيدة في جنوب أفريقيا التي كانت على استعداد للتعامل مع الأفارقة بوصفهم بشرًا وبوصفهم مساوين لهم، وكانوا على استعداد لأن يأكلوا معنا ويتكلموا معنا ويعيشوا ويعملوا معنا، ولهذا السبب هناك كثير من الأفارقة الذين يميلون اليوم إلى مساواة الحرية بالشيوعية[96].

أوضح مانديلا أن موقفه مختلف، وأكد إعجابه بالبرلمان الإنجليزي، والفصل بين السلطات في الولايات المتحدة، واستقلال القضاء تحديدًا. وعلى عكس الرأي القائل بأن المؤتمر الوطني الأفريقي صار أداة للحزب الشيوعي، عقد مقارنة بين التعاون الأمريكي والتعاون البريطاني مع الاتحاد السوفييتي في الصراع مع ألمانيا النازية في أثناء الحرب العالمية الثانية، مضيفًا أن هتلر وحده هو من جرُؤ على طرح فكرة أن هذا التعاون حوَّل تشرشل أو روزفلت إلى شيوعيين أو إلى أداتين للشيوعية[97].

افتتح مانديلا وتامبو في عام 1952م أحد أوائل المكاتب القانونية التي يديرها محامون سود، وخلال هذا العقد مُنع مانديلا من العمل مرارًا، بل وكان يعتقل أحيانًا، وقد تمكن في إحدى المرات التي صدر فيها أمر باعتقاله من الهرب، وتنقل من بيت إلى بيت، وزاغ من الشرطة مدة طويلة حتى صار يُعرف (بعين القط السوداء)*.

وفي 21 مارس من عام 1960م، أُطلق الرصاص في شاربفيل، جنوبي جوهانسبرغ، على متظاهرين سود، فلقي تسعة وستون منهم مصرعهم وجرح عدد كبير، زادت عقبها حدة غضب الأغلبية الأفريقية السوداء، وكذلك الآراء في الخارج، فأعلنت حكومة التمييز العنصري حالة الطوارئ، وحظرت المؤتمر القومي الأفريقي[98]. وحُلَّ المؤتمر الوطني الأفريقي، فأصبح منظمة سرية، وشَكَّل لجنة تنسيقية من خمسة أعضاء اختير مانديلا عضوًا فيها، وأوكلت إليه مهمة شرح القرارات التي تتخذ في الاجتماعات السرية للأعضاء العاديين[99].

وليلة مذبحة شاربفيل قضى مانديلا يناقش كيف سيكون رد فعل المؤتمر الوطني الأفريقي عليها، بصحبة والتر سيسولو في منزل جو سلوفو، أحد زملائهم البيض الذي كان أيضًا من الشخصيات البارزة في الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا، وقرروا الدعوة إلى حرق جوازات المرور التي كان القانون يجبر الأفارقة السود على حملها في جميع أنحاء البلاد، وأحرق مانديلا جواز مروره في الثامن والعشرين من مارس أمام مجموعة من الصحفيين دُعوا خصِّيصى لهذا الغرض، فاعتقل بعد يومين وقضى الشهور الخمسة التالية في السجن[100].

ومنذ أن بدأت المنظمة عملها السري، ظهر أن نيلسون مانديلا رئيسها المقبل؛ فقد كان رئيسُ حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ألبرت لوتولي يتمتع باحترام على نطاق واسع في الخارج؛ ففي عام 1961م كان أول أفريقي يحصل على جائزة نوبل للسلام، لكن أعضاء

* عين القط أو كزبرة الثعلب أو نظارة المناخ أو مقياس الفقير، كلها أسماء لعشبة برية تتميز بصفة غريبة: وهي التنبؤ بالجو الماطر، وتستطيع قياس مستوى الضغط الجوي ارتفاعًا وانخفاضًا، فتنطبق بتلات أزهارها بمجرد حدوث أي تغير في درجات الضغط الجوي أو اقتراب غيوم ماطرة، وتغلقها أمام أشعة الشمس. وربما أطلق هذا الاسم على مانديلا بسبب أنه كان يستطيع التنبؤ بقدوم رجال الشرطة، فيحتاط للأمر وينجح في الهروب منهم. (المترجمة)

المؤتمر الوطني الأفريقي الأشد راديكالية كانوا يعدونه شديد الاعتدال؛ وذلك - جزئيًّا - بسبب رغبته في التعاون مع البيض، ومن جهة أخرى بسبب التزامه الصارم باللاعنف، في حين كان مانديلا أحد هؤلاء الذين قرروا، عقب مذبحة شاربفيل، أن استمرار تعنت النظام وعنفه ضد الأغلبية السوداء لا بد أن يقابله كفاح مسلح، فأصبح من ثم المؤسس الرئيس لإحدى شعب المؤتمر الوطني الأفريقي (أومكونتووي سيزوي) (رمح الأمة)، التي أخذت تتبنى سياسة تخريب الاقتصاد بدلًا من إرهاب الأشخاص؛ على أساس أن هذا كان يعطي أملًا أكبر في المصالحة فيما بعد. وكان مانديلا يرأس شعبة (رمح الأمة) التي كانت إنتاجًا مشتركًا بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا، وعيَّن سلوفو رئيسًا لشؤون العاملين[101].

وفي عام 1962م، تسلل مانديلا الذي كان مطاردًا من شرطة جنوب أفريقيا إلى خارج البلاد، وقضى نصف العام في زيارات لقادة دول أفريقية مختلفة لحشد الدعم للمؤتمر الوطني الأفريقي، والمرحلة الجديدة من النضال، كذلك حصل على تدريب عسكري في إثيوبيا والمغرب[102]، وقبل عودته إلى جنوب أفريقيا زار لندن حيث التقى أوليفر تامبو، صديقه القديم وزعيم أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي في المنفى. وقياداتِ حزب العمل والحزب الليبرالي، وجامعي تبرعات المؤتمر الوطني الأفريقي المسيحيين[103]. وعقب عودته إلى جنوب أفريقيا، ألقي القبض عليه في الخامس من أغسطس عام 1962م، وقضى السنوات السبع والعشرين التالية في السجن، ولم يُطلَق سراحه قبل فبراير من عام 1990م، بعد تسعة أيام من رفع حكومة جنوب أفريقيا الحظر عن حزب (المؤتمر الوطني الأفريقي).

كانت عقوبة مانديلا في الأساس هي السجن خمس سنوات، لكن عندما كشفت الأدلة قيادته لشعبة (رمح الأمة)، حاول الهروب مرة أخرى عام 1964م، ونجا من حكم بالإعدام، إذ خُفِّف الحكم إلى السجن مدى الحياة، وقد ختم مانديلا حديثه إلى المحكمة في تلك المناسبة، الذي استمر أربع ساعات، بقوله:

طوال حياتي وقفتُ نفسي لنضال الشعب الأفريقي، وحاربت هيمنة البيض، كما حاربت هيمنة السود، وكنت أعشق نموذج المجتمع الديموقراطي الحر الذي يعيش الناس فيه معًا في انسجام ويتمتعون بفرص متساوية؛ إنه نموذج مثالي أتمنى أن أعيش من أجله ومن أجل تحقيقه، مستعد أن أموت من أجله إذا اقتضى الأمر[104].

قضى مانديلا معظم سنوات سجنه في ظروف بالغة القسوة في جزيرة روبن، على الرغم من أنه نُقل لاحقًا إلى سجون عادية، وإن كان معزولًا في عنابر منفصلة، ثم بدأت حكومة جنوب أفريقيا، في عام 1985م، تتواصل معه، بعرض من الرئيس بي. دبليو. بوتا، لإطلاق سراحه من السجن إن كان سيتخذ نبذ العنف إستراتيجية سياسية. لكنه رفض هذا الشرط. فكلفه ذلك خمس سنوات أخرى في السجن. واستمر يظهر صبرًا فوق طاقة البشر. إذ أصبح وعيه بإمكانية إطلاق سراحه يومًا ما يتزايد بحلول الثمانينيات، لكنه أصر على أن يكون ذلك بشروطه هو وبشروط المؤتمر الوطني الأفريقي.

كانت مرونة مانديلا، بالإضافة إلى الضغوط التي تعرضت لها حكومة جنوب أفريقيا (ومن بينها هروب رؤوس الأموال) تعني أن دي كليرك وحزبه الوطني، قبل إطلاق سراح مانديلا عام 1990م، وخلال المفاوضات التي أعقبته، على حد سواء، لم يتمكنوا من الحصول إلا على القليل مما يريدون: كحماية حقوق الأقلية، وحق الملكية، والاتفاق على قواعد الانتخابات، ولكن كان جوهر الأمر أن «قيادة الحزب الوطني لا تستطيع المساومة إلا على كيفية تخليها عن السلطة»[105]. وانتخِب مانديلا رئيسًا لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي عام 1991م في مؤتمره القومي الأول في جنوب أفريقيا منذ حظره في عام 1960م، وفي عام 1993م اقتسم مع دي كليرك جائزة نوبل للسلام.

ولم يكن مانديلا يفرض رأيه دائمًا في المناقشات السياسية في المؤتمر الوطني الأفريقي، مع كونه رئيسًا له، ومع مكانة الأبطال التي نالها بسبب مدة سجنه الطويلة، التي أصبح خلالها رمزًا عظيمًا لمعارضة التمييز العنصري، فقد اقترح- على سبيل المثال- بمناسبة إجراء أول انتخابات ديموقراطية في جنوب أفريقيا، خفض سن حق الاقتراع

إلـى أربعة عشـر عامًـا، لكنه تراجع أمام معارضة قوية من أعضـاء اللجنة التنفيذية القومية لحـزب المؤتمـر الوطنـي الأفريقي[106]. وخـلال تلك السـنوات، كان مانديلا يفكـر في طبيعة القيـادة السياسـية، فكتـب في مفكرتـه: «إن أُولى مهـام القائد هي خلق رؤيـة، وثانيها إيجاد أنصار يساعدونه على تنفيذ هذه الرؤية، وعلى إدارة العملية من خلال مجموعات عمل تتسم بالكفاءة، فيعرفُ مَن تحت قيادته إلى أين هم متجهون، لأن القائد أوصل لهم الرؤية، وحقق أتباعه ما وضعه من أهداف وإجراءات الوصول إلى وجهتهم»[107].

كان هنـاك تعارض بين إيمان مانديلا بمبدأ القيادة الجماعية، ومكانته بوصفه بطلًا، ولكنه بعيدًا عن الخلافات، نال احترام أغلبية سـكان جنوب أفريقيا من البيض، بل وحبهم، بعدما صار أول رئيس أسود للبلاد منتخب ديموقراطيًا في عام 1994م، لكنه استاء من قلة ما نسـب مـن فضل إلى دي كليرك في تحول جنوب أفريقيا إلـى الديموقراطية[108]: «فبعد كل ما مر به، كان ذلك مفهومًا دون شك، وكان يرأس اجتماعات مجلس الوزراء بأسلوب المُعلم في القصر العظيم»، فحسبما قال أحد أعضاء المجلس، كان مانديلا: «يستمع باهتمام، يستوعب كل شيء، ثم يتدخل»[109]، وكان أحيانًا يأخذ خطًا مختلفًا عن المؤتمر الوطني الأفريقي: فقد انتقد الأعضاء- على سبيل المثال- نتائج لجنة (الحقيقة والمصالحة) التي شكلها مانديلا، وكان رد فعله أن قال إنهم «لم يصلوا إلى مستوى الكمال، لكنهم قاموا بعمل رائع، وأنا أوافق علـى كل مـا فعلـوه»[110]، وأوكل شـؤون السياسـة الاقتصادية إلـى آخرين، وبخاصـة نائبه تابو إيمبيكي، لكنه هو نفسه كان نشطًا في السياسة الخارجية، ويسعد «بالدبلوماسية، وبالتحدث مع زعماء الدول هاتفيًا بمرح دون مراعاة لفروق التوقيت الدولي»[111].

كان مانديـلا قـد وقـف نفسَـه لتحسـين حقـوق الإنسـان، ولتحقيـق مسـاواة اجتماعيـة واقتصاديـة أكبر، واهتم اهتمامًا شـديدًا باللاعنصرية والمصالحة بين مختلف الجماعات العرقية في جنوب أفريقيا، وقد تحققت بعض هذه الأهداف على أرض الواقع أكثر من غيرها، ومـا كان لافتًـا للنظر بصفة خاصة، هو مدى تفوق مانديلا على عدد كبير من الأفريكانيين*

* سكان جنوب أفريقيا من البيض. (المترجمة)

في الانتخابات، وترحيبه برموز ثقافية كان سكان جنوب أفريقيا السود في الماضي يعدونهم دخلاء تمامًا؛ ففي مناسبة لها أهمية خاصة، هي نهائيات كأس العالم للعبة الرجبي، ظهر مانديلا وهو يرتدي قميص سبيرنغبوك*، فحظي بتقدير حار من اللاعبين، وقبول صادق من الجماهير. ولم تكن مهمة بناء مجتمع متجانس متعدد الأعراق، وصور جديدة من الوحدة الوطنية، شاقة، ولا سيما في ظروف عدم المساواة الشديد المتواصل، ولكن من الصعب أن تصاغ أي بداية جديدة أفضل أو أكثر رحمة مما فعله مانديلا، وتحديدًا في ضوء كل ما حدث في تاريخ البلاد وفي حياته هو شخصيًا، وقد لعب هو نفسه بقواعد اللعبة الديموقراطية الجديدة؛ ففي قارة شهدت عددًا كبيرًا من الرؤساء الذين حكموا مدى الحياة، قدم مثالًا رائعًا بتنحيه عام 1999م، بعد ولاية رئاسية واحدة مدة خمس سنوات. وقد توفي في ديسمبر عام 2013م عن عمر يناهز الخامسة والتسعين.

أسهم مانديلا أكثر من أي شخص آخر في صنع التحول في النظام السياسي الذي حول جنوب أفريقيا من دولة تحكمها قلة بيضاء، وبها أغلبية كبيرة من السكان محرومة من حق الاقتراع، إلى دولة ديموقراطية. وإذا كان لا بد أن ينتهي التمييز العنصري يومًا ما، فإنه لولا مانديلا لما كان هناك احتمال أن يكون الانتقال إلى الديموقراطية شديد السلمية نسبيًا، ولا أن تقبله القلة البيضاء التي فقدت سلطتها السياسية قبولًا تامًا هكذا.

القادة التحويليون والملهمون

إن معايير عدِّ شخصٍ ما قائدَ تحول، التي عرضت في مستهل هذا الفصل، صعبة للغاية؛ فالأمثلة الخمسة التي قدمت هنا، كانت لأناس تولوا أعلى المناصب التنفيذية في بلدانهم (في حالة دينغ شياو بينغ بحكم الأمر الواقع وليس بحكم القانون)، لذا سيكون من الصعب الوفاء بالمعايير دون تولي هذه المناصب. لكن من (النادر جدًا) أن يصنع رئيس حكومة فرقًا إلى هذا الحد، وأن يكون له دور لا غنى عنه في إجراء التغيير المنهجي. ولا

* الاسم التجاري (ماركة) لنوع من القمصان يرتديها لاعبو الرجبي. (المترجمة)

يستوي قائد التحول والقائد الملهم. على الرغم من أن هاتين بالتأكيد ليستا فئتين تستبعد كل منهما الأخرى. وسيصعب التفكير في مثال يتمتع بأهمية سياسية أكبر من القائد الملهم المهاتما غاندي، فعلى الرغم من أنه لم يتول أي منصب حكومي قط، فإنه لم يكن له دور حاسم في النضال الهندي من أجل الاستقلال عن بريطانيا فقط، لكن نهجه في المقاومة بلا عنف كان مصدر إلهام لعدد لا حصر له من الحركات الاحتجاجية في دول مختلفة. والقائد الملهم المعاصر الذي لم يصبح بعد قائد تحول هي أون سان سوتشي كي، زعيمة المعارضة الديموقراطية للحكم العسكري في بورما (ميانمار). فإذا كان يمكن أن يتطور التحرير المعتدل لذلك النظام إلى تغيير منهجي، فإنها تكون قد أدت دورًا إيجابيًّا كبيرًا في إحداث هذا التغيير. ويمكن عدُّها بالتأكيد الأم المؤسسة للديموقراطية في بورما.

وفي كوريا الجنوبية، كان كيم داي يونغ مصدر إلهام لأولئك الذين يعارضون الحكم الاستبدادي الذي ساد مدة طويلة حتى ثمانينيات القرن العشرين، ولأنه سُجن وحكم عليه بالإعدام ذات مرة. فعل كيم ما يمكن أن يفعله أي شخص لإعطاء روح لتنمية ديموقراطية في كوريا، وانتخب رئيسًا في نهاية الأمر في عام 1998م. وخلال هذه المدة أطلق سراح عدد كبير من المسجونين السياسيين. وأسس مبادرة (سياسة الشمس المشرقة) تجاه كوريا الشمالية. التي كانت تهدف إلى إذابة العلاقات المتجمدة بين شطري شبه الجزيرة الكورية، وإن كان بنجاح محدود ومؤقت. ولأن عملية التحول إلى الديموقراطية كانت بالفعل قيد التنفيذ في كوريا الجنوبية قبل أن يتولى السلطة، لم يكن كيم داي يونغ قائد تحول بمعنى الكلمة. لكن على الرغم من ذلك كان شخصية مهمة وشجاعة في شؤون السياسة الآسيوية (ونال جائزة نوبل للسلام عام 2000م).

هناك زعماء آخرون يمكن عدهم أصحاب شخصيات كاريزمية. ولهم أهمية سياسية على حد سواء. لكنهم لم يؤدوا دورًا حاسمًا في أي تغيير منهجي، ومن بين هؤلاء بوريس يلتسين، الذي كان أحيانًا يوصف خطأ بأنه (أبو الديموقراطية الروسية). فقد ترك يلتسين رئاسة الحزب الشيوعي عام 1987م (على الرغم من أنه ظل عضوًا في الحزب حتى عام

1990م) ولم يكن له أي تأثير عندما اتخذ غورباتشوف، والدائرة المحيطة به، أشد القرارات أهمية عام 1988م. ليس آخرها إجراء انتخابات تنافسية. ويقول الرئيس بيل كلينتون إن ما استولى على عقل يلتسين أنه «ليس لديه ثقة كافية لبدء التحول إلى الديموقراطية»[112]، وكان لذلك سبب وجيه: فهو لم يبادر بعملية التحول الديموقراطي ولم يكن في مركز يسمح له بذلك، وكان كل ما فعله يلتسين بنجاح إلى حد بعيد هو التحرك في المساحة السياسية التي أوجدتها إصلاحات غورباتشوف.

أما ما جعل يلتسن يقترب من كونه قائد تحول فهو مجال التغيير الاقتصادي: إذ كانت فكرة اقتصاد السوق مقبولة بالفعل في السنوات الأخيرة للاتحاد السوفييتي، وكانت الدولة قد توقفت عن أي شيء يمكن أن يسمى اقتصادًا مخططًا أو موجهًا، لكن اتُّخذ عدد من الخطوات العملية لإنشاء سوق في أثناء تولي يلتسين السلطة، بدءًا من خطوة تحرير الأسعار بالغة الأهمية في يناير من عام 1992م، لكن لم يكن ما بُني في التسعينيات اقتصاد سوق بقدر ما كان (حالة سيئة من الرأسمالية المتوحشة)، كما سماها العالم السويدي ستيفان هيدلوند، واتخذ هذا الاسم عنوانًا لكتابه[113]: فقد سُلِّمت موارد روسيا الطبيعية في مزادات صورية إلى (مليارديرات معينين) بمعشار قيمتها السوقية الدولية، فتسبب الاستياء الشعبي من ذلك، ومن تفشي الظلم واستشراء الفساد، في تقويض الديموقراطية في روسيا. وقد اكتسب يلتسين في السنوات الأخيرة للاتحاد السوفييتي عددًا كبيرًا من الأنصار: فحضوره الآسر، وأسلوبه السياسي التلقائي، كان يتوافق مع الأفكار الروسية عن (الزعيم).

وقبل عام 2000م بمدة طويلة، عندما تخلى يلتسين عن السلطة لفلاديمير بوتين، الذي وعد يلتسين وعائلته بحمايتهم من الملاحقة القضائية، تبخرت شعبيته القديمة، وأضر ذلك بالديموقراطية أكثر مما نفعها[114]*.

* لاحظت المحللة السياسية الروسية ليليا شيفتسوفا أن هناك مفارقة في أن فساد قيادة يلتسين عزز المطالبة بحكم سلطوي قوي، وليس بمؤسسات مستقلة لتكون وسيلةً لتجنب تكرار هذا النوع من القيادات.

(Lilia Shevtsova, Russia - *Lost in Transition: The Yeltsin and Putin Legacies*, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2007, p. 32.)

ثمة مرشح أقوى إلى حد ما يمكن عده قائد تحول: هو ليخ فاونسا. فقد برز في السبعينيات بوصفه زعيمًا لعمال بناء السفن البولنديين، وبين عامي 1980-1981م أصبح قائدًا ملهمًا وسياسيًّا داهية في حركة (تضامن). وكانت حركة العمال الضخمة التي ضربت أصول الدولة البولندية ذات الحزب الواحد. وكانت التعددية السياسية التي فرضها الأمر الواقع في بولندا من صيف عام 1980م حتى ديسمبر عام 1981م، والمجتمع المدني النشط الذي صنعته حركة (تضامن) والكنيسة الكاثوليكية، والكيانات المتداخلة التي كانت تضم ملايين الأعضاء، أكثر العناصر المرئية الرسمية، ولو لم ينجح النظام البولندي في فرض الأحكام العرفية في ديسمبر عام 1981م. ولم يلق القبض على ليخ فاونسا وغيره من شخصيات حركة (تضامن) البارزة، وهو ما جعل هذه الحركة صورة باهتة مقارنة بما كانت عليه في السابق، لعد فاونسا قائد تحول. مع ذلك، لم يأت التحول إلى الديموقراطية في بولندا في بداية الثمانينيات- بسبب إعادة تأسيس النظام الشيوعي- وإنما في نهاية هذا العقد، في وقت كان للتأثيرات الخارجية القائمة أهمية حاسمة.

وعندما أضفيت الشرعية على حركة (تضامن) مرة أخرى في عام 1989م، وفازت فوزًا ساحقًا في أحد الانتخابات المحلية، كانت القيادة الشيوعية البولندية تستجيب للتغييرات الحادثة في موسكو، وكان سقف التوقعات المرتفع الذي ظهر في المجتمع البولندي بسبب هذه التغييرات، والتخطيط لإنهاء الحرب الباردة، ظل فاونسا لمدة من الزمن مركز اهتمام بالنسبة إلى البولنديين، وانتخب أواخر عام 1990م رئيسًا لبولندا (وبعدها بدأت شعبيته تتقلص)، لكن حتى دون وجوده، كانت بولندا ستصبح بسرعة شديدة دولة مستقلة وغير شيوعية، وكان لا بد أن يحدث كل هذا للبولنديين لكي يصدقوا أنهم إذا استبعدوا حكامهم الشيوعيين المحليين، فلن يؤدي ذلك إلى تدخل عسكري سوفييتي*.

* نعرف الآن من محاضر اجتماعات البوليتبورو السوفييتي أن غزو بولندا كان مقررًا بالفعل في أغسطس من عام 1980م، لكن بحلول عام 1981م، تحولت القيادة السوفييتية بشدة ضد هذا؛ فقد كان السوفييت يواجهون مشكلات متزايدة في أفغانستان، وكانت بولندا أكبر دول أوروبا الشرقية، وقد اعتاد أهلها صد الغزاة، وكان هذا أيضًا في بداية ولاية ريغان الأولى، وكان غزو بولندا سيزيد التوتر بين الشرق والغرب إلى درجة خطرة، لكن البولنديين لم يعوا في عام 1981 أن القيادة السوفييتية التي كانت تبذل جهودًا مضنية لإقناع الزعيم البولندي الشيوعي فويتشخ ياروزلسكي بالقيام بحملته =

ينطبق هذا الموقف أيضًا على فاتسلاف هافيل و(الثورة المخملية) التشيكوسلوفاكية في أواخر عام 1989م؛ إذ كان هافيل زعيمًا ذا سلطة معنوية قوية: لأنه كان كاتبًا بارزًا اختار حياة مزعجة وسجنًا متكررًا بدلًا من قبول قواعد اللعبة التي وضعها النظام الشيوعي المحافظ موضع التنفيذ، بعدما سحقت الدبابات السوفييتية (ربيع براغ) عام 1968م. مع ذلك اختارت الأغلبية الكاسحة من سكان تشيكوسلوفاكيا، بين عامي 1969 و1988م، الحياة الهادئة. وبنيلها شرفًا غير مرغوب فيه لكونها آخر دولة أوروبية غزاها الاتحاد السوفييتي (لإعادة فرض الأصولية الشيوعية وفرض رؤساء توافق عليهم موسكو)، كانوا على حذر تام من المغامرة بتكرار التدخل السوفييتي. فقبل الغزو السوفييتي في أغسطس من عام 1968م، كان الشيوعيون أقلية في تشيكوسلوفاكيا، لكنهم كانوا أقلية أكبر كثيرًا من الأقلية الشيوعية في بولندا، وعقب الغزو قلَّ عدد المؤمنين بالشيوعية في كل من الأراضي التشيكية أو في سلوفاكيا عن ذي قبل. وعاد الناس ببساطة إلى حياتهم العادية. وما من شك في أن تشيكوسلوفاكيا كانت ستتحول عن الشيوعية بسرعة كبيرة بالتأكيد إذا اتضح أو عندما يتضح أن هذا لن يؤدي إلى وجود قوات أجنبية في شوارع براغ وبراتيسلافا. وكان من حسن حظ سكان البلاد أنه كان لديهم شخص يتمتع بسلطة أدبية هو هافيل، على الرغم من أنه لم يكن سياسيًا في الأساس، لتحديد موعد حدوث هذا، وقد كان قائدًا رائعًا، سواء على مستوى التعبير البليغ عن أفكاره أو استعداده لتحمل تبعات نشرها، لكنه لم يكن قائد تحول: إذ ظل التشيك والسلوفاك في غيابه يسيرون في طريق التحول السريع إلى الديموقراطية، بمجرد أن لاحظوا تحرك البولنديين والمجريين في هذا الاتجاه دون اضطرابات، بل وخروج مواطني ألمانيا الشرقية في مظاهرات عارمة ضد نظامهم فاقد الشعبية.

لم يحمل قادة التحول ذلك الدور فقط لأنهم يتمتعون بسمات شخصية واستثنائية. إذ إن قائدًا مثل هافيل لديه تلك الصفات أيضًا، وكان هناك عدد كبير من القادة الملهمين

= الخاصة بفرض النظام، كانت قد قررت عدم غزو بلادهم. وفي عام 1989م، ومع إعلان غورباتشوف على الملأ بالفعل أن كل دولة، من ضمنها الدول (الاشتراكية)، لها الحق في اختيار نوع النظام الذي يريده شعبها، زادت ثقة البولنديين أن إزاحة زعمائهم الشيوعيين لن يمهد الطريق للتدخل الأجنبي، ولن يجعل الموقف السيئ أشد سوءًا.

الذيـن لـم يتولـوا أي مناصـب حكوميـة. ومن بين خمسـة من قـادة التحول الذين درسـناهم فـي هـذا الفصـل، كان أقلهم فيما يتعلق بالسـمات الشـخصية هو سـواريث، وأشـدهم إثارة للإعجاب، فيما يتعلق بمدة استمرار المعاناة والعفو عند الانتصـار، هو مانديلا، وفيما يتعلق بالمهابـة والشـخصية الكاريزمية لم يكن ينافسـه إلا ديغول. أما الاثنـان اللذان صنعا فروقًا هائلة في حياة معظم الناس؛ فكانا غورباتشوف ودينغ شياو بينغ؛ ففي حالة أولهما. كان هذا من خلال تيسير إحلال الديموقراطية في نصف قارة أوروبا، وفي حالة الثاني كان ذلك عن طريق رفع مسـتويات معيشـة ملايين البشـر من خـلال تغيير النظام الاقتصـادي لأكبر دول العالم من حيث عدد السـكان. وكان المشـترك بينهم (جميعًا) هو الوقت والمكان والظروف التي وضعتهم في موقع لم يكن أمامهم فيه سوى فرصة وحيدة، فانتهزوها، (ليصنعوا فرقًا حاسمًا بتغيير النظام).

05

الثورات والقيادة الثورية

ليس قادة التحول وحدهم هم من يُحدثون تغييرًا منهجيًا؛ فالقادة الثوريون يفعلون ذلك أيضًا، بشرط أن ينجحوا في تنفيذ ذلك عبر ثورة، ولكن من نجحوا منهم في إزاحة السلطات القائمة أقل كثيرًا ممن أخفق؛ ففي الأنظمة الاستبدادية يكون جزاء إخفاق الثورة الإعدام، أو السجن على أحسن تقدير، وفي الأنظمة الديموقراطية الراسخة لا يعرف الثوريون (إلا) الإخفاق، ولكن من حسن حظهم. تكون نتائج قيادة حزب ثوري أو حركة ثورية، أو الانتماء لأحدهما، هي التهميش على أسوأ الفروض، ما لم تبلغ مرحلة استخدام العنف. ولا يحتاج إخفاق القادة الثوريين والأحزاب الثورية في الأنظمة الديموقراطية إلى توضيح؛ فالواقع أن الحكومات تتحمل المسؤولية عن قراراتها بموجب منح المواطنين حق التصويت الذي يضع قيودًا على ما تقوم به، فذلك يعطيهم حافزًا قويًا للاهتمام بآراء الناس ورغباتهم قبل أن يصلوا إلى ذروة السخط، والأهم من ذلك كله، هو أن الانتخابات الحرة النزيهة تعني أن الحكومات يمكن أن ترحل، مع الاحتفاظ بالأمل في تغيير سياسي واضح من غير حاجة إلى ثورة عنيفة أو تغيير منهجي مفاجئ. فكما ذكر الكاتب التشيكي لودفيك فاتسوليك في خطبة (تحمل غضبًا من السلطات الشيوعية) في براغ في يونيو 1967م، فإن قواعد الديموقراطية ومعاييرها هي «اختراع بشري يجعل مهمة الحكم أصعب إلى حد بعيد»، ولها مميزات واضحة بالنسبة إلى المحكومين؛ أي مواطني البلاد؛ إذ تمكنهم من مساءلة

الحكومات عن أفعالها. ولكنها- كما قال فاتسوليك- لها فوائد لمن في السلطة أيضًا: لأنه حين تسقط حكومة ما فإن القواعد الديموقراطية «تحمي وزراءها من القتل»[1].

إن دراسة القيادة الثورية تقتضي أولًا توضيح معنى كلمة ثورة: فأصل الكلمة يشير إلى حركة دائرية، كما يوحي الفعل يدور (revolve)، وعلى أرض الواقع، في معظم الأحيان، تستبدل الثورة حكمًا استبداديًّا بآخر، ومع ذلك اكتسبت الفكرة منذ الثورة الفرنسية إيحاءات تختلف عما يوحيه تحرك الحكومة في دائرة كاملة: فالثورة في رأي صامويل هنتنجتون «تشمل تدميرًا سريعًا وعنيفًا للمؤسسات القائمة، وحشد جماعات جديدة في عالم السياسة، وإنشاء مؤسسات سياسية جديدة»[2]، أما جون دون فيرى أن «الثورات شكل من أشكال التغيير الاجتماعي الهائل العنيف السريع»[3]. وإضافة إلى ذلك فحتى عندما يأتي حكم سلطوي بعد ثورة تطيح بنظام استبدادي، وهذا ما يحدث بصفة عامة، فإنه عادة يكون نوعًا من الحكم المطلق يختلف تمامًا عن نظام ما قبل الثورة، فستنشأ مؤسسات سياسية مختلفة، وسيكون هناك فائزون وخاسرون مختلفون في المجتمع، وفي حالة الثورات الشيوعية سيكون هناك نظام اقتصادي مختلف.

يستبعد بعض الكُتاب العنف من الصفات التعريفية للثورة[4]، ولكن عند استبعاد العنف تستخدم فكرة الثورة لتغطي عددًا لا حصر له من الظواهر السياسية المختلفة. ومن الأفضل التمييز بوضوح، في جوانب عديدة، بين الثورة بالمعنى الذي يستخدمه مفكرون مختلفون في الرأي بشكل كبير، مثل هنتنجتون ودون، وأحداث مثل العصيان المدني والمقاومة السلبية وانهيار الدولة و(الانقلابات). ولا يقلل استبعاد المقاومة المدنية والمظاهرات السلمية من هذا التعريف من أهميتها (حتى إذا أدت إلى استبدال نظام بآخر)، وإن كانت ميزاتها أقل. وعلى العكس من ذلك، كثيرًا ما تنجح المقاومة السلمية للأنظمة الاستبدادية من عدد ضخم من المواطنين في إسقاط الأنظمة الديكتاتورية أكثر مما تفعل المقاومة العنيفة، ولها سجل أفضل كثيرًا في إرساء الديموقراطية بعد ذلك[5].

ومن المفيد أيضًا تمييز الثورة عن الانقسامات داخل النخبة الحاكمة. إذ يطيح فصيل منها بفصيل آخر ويجرِّمه، وعندما تحل جماعة داخل النخبة محل أخرى في نوع من انقلاب النظام على نفسه، فربما تسمي ذلك ثورة (لأن (الثورة) كلمة تحتفظ بهالة رومانسية، في حين أن (الانقلاب) يكون- في معظم الأحيان تقريبًا- تعبيرًا وضيعًا)، لكن ذلك يوسع المفهوم دون فائدة.

خصائص الثورة وعواقبها

ما الخصائص الأساسية التي تميز الثورة عن الانتقال السلمي من حكم استبدادي إلى حكم ديموقراطي؟ إن طبيعة تغيير النظام تكون ثورية على نحو واضح إذا اتسمت بالآتي: (1) المشاركة الشعبية واسعة النطاق، (2) الإطاحة بالمؤسسات القائمة، (3) إرساء أيديولوجية شرعية جديدة لنظام الحكم فيما بعد الثورة، (4) استخدام العنف قبل تغيير النظام وفي أثنائه أو بعده مباشرة. ومن الممكن، بالتأكيد، تعريف الثورة بطرائق مختلفة (وينطبق هذا على المفاهيم السياسية الأخرى)، ولكن تظل نقطة انطلاقنا هي الرغبة في الحفاظ على التمييز بين التغيير الممنهج السلمي وتغيير السلطة بالتفاوض، من ناحية، واستخدام العنف في الإطاحة بالنظام عن طريق حراك سياسي واجتماعي، من ناحية أخرى.

هناك محاولات لدراسة كل حالات الثورات المعروفة (ولمعظمها تعريفات أوسع مما ورد هنا)، وتصوير الظروف الاجتماعية والسياسية التي حدثت فيها بدقة، وكانت هذه الجهود لإيجاد سمات مشتركة بين أسباب إخفاق بعض الثورات وتقديم تفسيرات دقيقة لها، لأن الحالات تتباين تباينًا صارخًا[6]. وفي حين أنه يمكن إيجاز بعض الظروف الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى الثورة، ومن بينها الحرب، وعجز الحكام عن إضفاء الشرعية على آرائهم، وإنشاء مستويات تعليم عليا داخل نظام سياسي مغلق، والإحساس المتزايد بالحرمان النسبي، والظلم البيِّن، وتحرير النظام القائم شديد الاستبداد، وزيادة التوقعات التي تعجز سلطات الدولة عن تلبيتها، فإننا يمكن أن نجد أمثلة كثيرة على هذه الظواهر

في أزمنة وأماكن (لم) تحدث فيها ثورات. إضافة إلى ذلك، هناك تنوع كبير في أسباب الثورات المختلفة ومساراتها يحد من قيمة محاولات إيجاد عوامل تفسرها جميعًا.

ويظل أشد التفسيرات العامة طموحًا هو تفسير كارل ماركس: إذ كان يرى مصدر التحول الثوري في (التناقض) - أي غياب التوافق- بين العلاقات المؤسسية وقوى الإنتاج المادية المتغيرة[7]، وكان يرى أن سلطة الدولة هي سلطة الطبقة الحاكمة، ويرى أيضًا أن الصراع الطبقي هو محرك التغيير التاريخي، الذي يبلغ ذروته بثورة الطبقة العاملة (البروليتاريا) للتخلص من الرأسمالية والبورجوازية. وبين الرأسمالية والشيوعية يمكن أن يكون ثمة (ديكتاتورية ثورية للبروليتاريا)، لكن ذلك قد يؤدي إلى الشيوعية التي يمكن أن تتخذ، في أعلى مراحلها، صورة مجتمع بلا طبقات وبلا حكومة[8]. وقد ألهم هذا المبدأ عددًا من الحركات الثورية، نجح بعضها في الإطاحة بالرأسمالية، على الرغم من أن أحدًا لم يقترب من تحقيق حلم ماركس بمجتمع شيوعي، وعلى الرغم من أن ماركس قلل من أهمية القادة والأفكار على حد سواء؛ فالطبقة بالنسبة إليه هي الأهم وليس القادة الأفراد، والأيديولوجيات نتيجة ثانوية للنمو الاقتصادي الاجتماعي، وليس لها أهمية في حد ذاتها. وقد دحضت الحركة الشيوعية العالمية في القرن العشرين، وهذا من المفارقات المذهلة، مبدأه هذا. لكن الأفكار لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى أناس مثل لينين وماو تسي تونغ، وكان لهذين الزعيمين دور حاسم في التأثير في التغيير الثوري وتأسيس الأنظمة الشيوعية داخل كل من أكبر الدول مساحة على وجه الأرض، وأكبر الدول من حيث عدد السكان في العالم[9].

لم يكن لكل الثورات زعماء، فبعضها بالتأكيد كان بلا زعيم تقريبًا، على الرغم من أن هذا لا يستمر طويلًا فور نجاح الثورة في الإطاحة بالنظام الذي قامت ضده. وسنعرض بعض حالات ما يصل إليه الزعماء (بعد الثورة) في هذا الفصل، وبعضها الآخر في الفصل التالي، إذ يذهل المرء من مدى تكرار تولي الزعماء الثوريين الذين نجحوا في الإطاحة بنظام استبدادي رئاسة نظام لا يقل عنه استبدادًا، وإن اختلفت بنيته. ولأن الثقافات السياسية أصعب في التغيير بين عشية وضحاها من المؤسسات السياسية، ربما يعتمد

كثيرون على الإرث الثقافي السياسي للقيادة الجديدة. لكن عددًا كبيرًا يعتمد أيضًا على قيم القائد الثوري الأعلى ومعتقداته السياسية وأسلوب حكمه فور استوائه على مقعده الحكومي (وكانت الزعامة الثورية قاصرة على الرجال). وعلى الرغم من أن أي زعيم من هؤلاء لا يبدأ بصفحة بيضاء تمامًا، فإنه يملك أفقًا من الخيارات المفتوحة أمامه أوسع من المتاحة أمام قائد آخر داخل نظام ديموقراطي راسخ. وبالتأكيد، قد تقيده الظروف الداخلية أو الخارجية على حد سواء، لكنه بالتحديد، أقل تقيدًا بالمؤسسات والأعراف.

الثورة المكسيكية

إن ثورات القرن العشرين التي كان لها أكبر أثر على مستوى العالم هي تلك التي أوصلت الشيوعيين إلى السلطة. وسنتناولها ونتناول زعماءها بالنقاش لاحقًا في هذا الفصل. وفضلًا عن الثورات الروسية، كان لثلاث ثورات أخرى حدثت في الربع الأول من القرن العشرين، أهمية استمرت مدة طويلة في المكسيك والصين وتركيا. وتشذ الثورة المكسيكية عنهما، ليس لأنها لم تكن نتاج حراك قومي وثقافي بقدر الثورتين الأخريين وحسب، بل أيضًا لأنها لم يكن لها (زعيم واحد) له دور مميز في العملية الثورية مثل دور سون يات-سين في الصين، أو حتى دور أتاتورك في تركيا.

يرى إيريك هوبسباوم أن الأفراد يصبحون ثوريين «عندما يتضح أن توقعات الحياة اليومية المعتدلة نسبيًا لا يمكن تحقيقها دون ثورات»[10]. وحتى عندما يحدث هذا التطرف في ردود الأفعال، فإنه لا يعقبه نجاح الثورة. مع ذلك، فإن الحالة المكسيكية شهدت ترديًا في نوع الحياة المعتادة بالفعل في الريف حولت عددًا كبيرًا من الفلاحين إلى ثوريين. ثم انتشرت الثورة بعد ذلك. وقد بدأت عام 1910م. وشملت نضالًا عنيفًا طوال العقد التالي. وكان النظام الاستبدادي الذي استثار الانتفاضات الشعبية من النوع الذي يبدو معه أن الأهداف الإصلاحية لا يمكن أن تتحقق إلا بسبل ثورية، وكانت الأهداف تشمل إصلاحًا زراعيًا وعمّاليًا، وإمكانية الحصول على التعليم، ورفض السيطرة الاقتصادية الأجنبية

والاستغلال. وكان معظم قوات الثورة المقاتلة من الفلاحين الذين رأوا مستوى معيشتهم ينهار في السنوات القلائل السابقة على الثورة، وكان لها عدد من الزعماء، لكن بدلًا من أن يشكلوا حراكًا ثوريًا موحدًا، كانوا متناثرين جغرافيًا وغير متجانسين سياسيًا، وخلال عقد من الحرب الثورية والاضطرابات، كانوا غالبًا ما ينخرطون في قتال بعضهم بعضًا.

كان حاكم المكسيك المستبد إبان اندلاع الثورة في عام 1910م، بورفيريو دياز، قد وصل إلى السلطة بعد انقلاب (تمامًا مثل كثير ممن تولوها قبله في القرن التاسع عشر)، وكان سخط الطبقة الوسطى من ديكتاتوريته هو ما أشعل الحراك الثوري، وأطلق مالك الأراضي الثري المثالي فرانشيسكو ماديرو رصاصة البدء؛ إذ طالب بفحص دستور 1857م المكسيكي، وعارض دياز في الانتخابات الرئاسية عام 1910م، وبعدما فاز دياز في انتخابات مزورة كالعادة، كوفئ ماديرو على وقاحته بالسجن مدة من الزمن، وبعد إطلاق سراحه، دعا في نوفمبر عام 1910م- بدلًا من أن يعود إلى أراضيه في هدوء- إلى الإطاحة بنظام دياز بالقوة، ولاقت تلك الدعوة استجابة مباشرة، لا سيما من فقراء الريف، وبعضهم من السكان الأصليين الذين جُردوا من أراضي أجدادهم، في حين كان معظمهم من (الميستيزو) (أي من أصول عرقية مختلطة)، وقد تحقق هدف الثورة المباشر، وهو الإطاحة بدياز، عندما نصحه مستشاروه بالاستقالة في عام 1911م.

وفي انتخابات أكثر نزاهة وحرية من انتخابات العام السابق، انتخِب ماديرو رئيسًا، لكن ذلك لم يضع حدًا للعنف؛ لأن ماديرو راح يصلح النظام القديم بصورة مبالغ فيها، وكان شديد التواضع فيما طرح من تغييرات لإرضاء القوى التي أطلق لها العنان في المناطق الريفية، فأنهيت رئاسة ماديرو بانقلاب عسكري عام 1913م، وقُتل ماديرو نفسه، ولكن النظام العسكري القاسي لم يوقف التمرد؛ فقد تقدم الزعماء المحليون، الذين نشطوا في النضال الثوري منذ عام 1911م، إلى الصفوف الأمامية في مختلف أنحاء البلاد، وكان أبرزهم إيميليانو زاباتا في جنوبي المكسيك، وفرانشيسكو (بانتشو) فيًا في الشمال. كان

زاباتا من بين المستائين من ماديرو، تحديدًا بسبب مسؤوليته المباشرة عن إخفاقه في رد الأراضي المصادرة للفلاحين.

كان كل من زاباتا وفيًّا بارعين في حرب العصابات، وجذبا جيوشًا من الأتباع المخلصين، وكان مطلبهما شعبيًّا وعادلًا على الرغم من افتقاره إلى الطموحات السياسية القومية ولا تدعمه أيديولوجية معقدة. وقد سقط زاباتا في كمين، وأطلق عليه الرصاص، في أثناء قتاله في إحدى حروب العصابات في عام 1919م، أما فيًّا فعاش حتى عام 1923م، أي بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب الثورية، قبل أن يغتال هو أيضًا[11].

لم تحرك الثورة فكرة عظيمة على النحو الذي جرت به الثورات الثلاث الكبرى الأخرى في الربع الأول من القرن؛ فالثورة الصينية التي قامت في ذلك الوقت أشعلتها فكرة الدولة القومية الحديثة، وحفز الثورةَ التركيةَ مفهوما التغريب والعلمانية، أما الثورة الروسية في عام 1917م فأشعلها هدف الإطاحة بالرأسمالية والأتوقراطية (حكم الفرد المطلق)، والطموح إلى إقامة نظام شيوعي، أما في المكسيك فلم تكن المسألة رؤية للمستقبل بقدر ما كانت مطالبة باسترداد حقوق ضاعت، فحولت من يعملون بالزراعة إلى ثوريين، وكان منع الحريات المحلية، وتحويل الفلاحين المستقلين إلى عمال أُجراء بلا أراضٍ يملكونها، وزيادة الفقر المدقع في المناطق الريفية، حافزًا كافيًا لكي يقاتل الناس. وكانت للثورة المكسيكية آنذاك أهداف معتدلة، ولم يكن لها زعيم واحد مسؤول، أي لم يكن لها (آباء مفكرون عظماء)، ولم تزعم أنها تصلح لدولٍ أخرى، كما أنها لم تكن ثورة مثالية[12].

كانت الثورة المكسيكية من الناحية الأيديولوجية أقل من الثورتين اللتين قامتا في الوقت نفسه تقريبًا في كل من الصين وتركيا، فضلًا عن تلك التي قامت في روسيا، فإذا قورنت بأحد أمثلة التغيير الراديكالي البارزة التي ناقشناها في الفصل السابق- أي تحول الاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من الثمانينيات- فسيكون التناقض صارخًا: ففي الحالة السوفييتية، كان التغيير (ثوريًّا) (حسب تعبير غورباتشوف) بالمعنى التطويري والإصلاحي[13]، أما ما حدث في المكسيك فكان العكس؛ تغيير إصلاحي بوسائل ثورية[14].

أعقب عقد الاضطرابات الثورية والحرب الأهلية- بالتأكيد- تحديث سياسي واجتماعي مهم وملموس عندما أُسس نظام ما بعد الثورة في عام 1920م، ولكن لم تكن بعض هذه التغييرات هي ما قصده زعماء الثورة على اختلافهم، وكان دعمهم محليًّا وإقليميًّا وشخصيًّا، أما النظام الذي أُسس فكان مركزيًّا وبيروقراطيًّا ويدعو لإقامة حكم الدولة. ومع ذلك، يسرت حكومة ما بعد الثورة الإصلاح الزراعي وشجعت التعليم الدنيوي*، وأنشئت مؤسسات جديدة في العشرينيات، من بينها وزارة التعليم عام 1921م، والمصرف المركزي المكسيكي عام 1925م، واللجنة الوطنية للري عام 1926م، وحزب سياسي رسمي جديد هو الحزب الوطني الثوري PNR عام 1929م[15].

أُبعد معظم نخبة ما قبل الثورة القديمة، وكان الرئيس الذي ترك أكثر العلامات أهمية على السياسة المكسيكية في أوائل العشرينيات، ألفارو أوبريغون، مؤيدًا للمصلح المعتدل ماديرو، ومعارضًا لزاباتا وفيًّا، لكن أوبريغون لم يتوان عن إعطاء الإيماءات الشعبية والراديكالية؛ فعندما احتل مكسيكو سيتي وسط الحروب الثورية، وقت كان الناس يتضورون جوعًا، وزَّع بعض ثروات الكنيسة على الفقراء، وأجبر التجار الأثرياء على كنس الشوارع[16]. وبعدما تولى الرئاسة عام 1920م، لم يضع في أولوياته إصلاح التعليم وأحوال العمال وحسب، بل وأيضًا السياسات المناهضة لرجال الدين، التي كانت في النهاية قاتلة بالنسبة إليه، بالمعنى الدقيق للكلمة. وكانت استجابته للرغبة في زيادة الاستقلال الاقتصادي الوطني قد وضعته في مسار تصادمي مع الولايات المتحدة، التي لم تعترف بحكومته إلا بعد وعد في عام 1923م بعدم تأميم شركات النفط الأمريكية. وكان أوبريغون محرومًا بموجب قوانين الثورة من السعي لتولي رئاسة ثانية تالية في انتخابات ديسمبر عام 1924م. لكنه عاد إلى المعركة الانتخابية بعد أربع سنوات، وأعيد انتخابه، وفي أثناء الاحتفال بفوزه في مكسيكو سيتي، اغتاله أحد المتعصبين الكاثوليكيين المعارضين لسياساته تجاه الكنيسة.

---

* أي التعليم غير الديني أو العلماني. (المترجمة)

ذكرنا سابقًا أن أي قائد في بلد ما يأتي عقب ثورة ناجحة يتاح له بصفة عامة مدى من الخيارات السياسية أوسع مما يتاح لرئيس أو رئيس وزراء داخل نظام ديموقراطي راسخ، ومع ذلك، كان قائد ما بعد الثورة في المكسيك تقيده الفصائل والمصالح التجارية والمؤسسات الاجتماعية، وكان تأثير الكنيسة بين هذه المؤسسات كبيرًا. لكن كان ما اتبعه من سياسات اجتماعية واقتصادية في مجملها، تتوافق مع الخطوط الأساسية للحركات الثورية. فلم يصنع قائد فرد بعينه كل الفرق، ولو كان على القمة قائد ثوري آخر (وكاد بانشو فيًا يصل إلى هذا المستوى) «لم تكن النتيجة لتختلف كثيرًا، من الناحية (الأيديولوجية) بصفة عامة»، حسبما يرى آلان نايت[17].

الثورة الصينية عام 1911-1912م

لم تُنهِ الثورةُ الصينية في أواخر عام 1911م وأوائل عام 1912م أسرةَ تشينغ الحاكمة التي استمرت تحكم الصين لأكثر من قرنين ونصف القرن وحسب: بل أنهت أيضًا ألفي عام من الحكم الإمبراطوري، وصارت الصين جمهورية في فبراير 1912م عندما خضع البلاط الصيني أمام صلابة القوى الثورية، وأعلن تنازل الإمبراطور الصبي بويي، الذي كان في الخامسة من عمره، عن العرش. وكانت هذه النتيجة مثالًا لمقولة دي توكفيل: إن «أخطر مراحل النظام الاستبدادي تكون عندما يبدأ في إصلاح نفسه»؛ ذلك أنه خلال العقد الأول من القرن العشرين، طرحت بعض الإصلاحات المهمة، إذ أرسلت الإمبراطورة الأرملة الثرية سيشي، في عام 1905م، وفدًا صينيًّا إلى اليابان والولايات المتحدة وخمس دول أوروبية لدراسة كيف يحكمون بلادهم، وأجريت تغييرات دستورية، وإصلاح تعليمي أيضًا، لكن تغيير الدستور لم يقلص بصورة ملحوظة سلطة النخبة القائمة. ولم يلغ إصلاحُ التعليم المزايا التي أصبحت حقًّا مكتسبًا للعائلات الثرية. إضافة إلى ذلك، استمر البلاط والحكومة في الخضوع لسيطرة أقلية المانشو التي انحدرت منها سلالة تشينغ، وذلك بصفة عامة لاستبعاد الهان الذين يمثلون أغلبية من الصينيين. وكان من أهم الإصلاحات إنشاء

مجالس المحافظات في عام 1909م، والسماح لأول مرة بوجود تجمعات عامة[18]، وجاءت الدعوة إلى إصلاح بعيد المدى من بعض أرفع أعضاء هذه المجالس ثقافة.

حدثت سلسلة من الاضطرابات في أواخر عام 1911م، بقيادة عدد من القيادات المحلية للجيش. وعكست حركات التمرد هذه غضبهم من مدى خضوع الصين عسكريًّا واقتصاديًا لليابان. وكذلك اتضحت المشاعر الوطنية لهذه القيادات العسكرية الإقليمية المناهضة للتشينغ، وكان كثيرون من داخل الطبقة الوسطى المثقفة، ولا سيما هؤلاء الذين درسوا في الخارج، يؤمنون بحاجة الصين الملحة إلى التحديث. وحدثت حركات التمرد في منطقةٍ تلو الأخرى، ومع نهاية العام أُعلنت الجمهورية، واتخذت مقر حكومتها في العاصمة الصيفية القديمة نانجينغ، في حين ظلت الحكومة الإمبراطورية في مكانها في بيجين وقد تزعزع استقرارها. وكان أقرب من يمكن أن تعده الصين (زعيمًا للمعارضة) هو سون يات-سين، الذي ظل لسنوات عديدة- قضى معظمها بالخارج- يقود حملة لإنهاء حكم المانشو ولإقامة حكومة جمهورية حديثة في الصين.

كان سون يتنقل داخل الولايات المتحدة عندما اندلعت الثورة الصينية. وعلم بالاضطرابات الحادثة في وطنه من الصحف في أثناء وجوده في دنفر، لكنه بدلًا من أن يأخذ أول سفينة عائدًا إلى الصين، ذهب إلى باريس ولندن. وكانت مهمته هي إقناع الحكومات الأوروبية بالبقاء على الحياد عندما يشتد الصراع في الصين، وأن تمتنع عن تقديم مساعدات مادية للحكومة الاستعمارية. ولدى عودته إلى الصين يوم رأس السنة عام 1911م، كانت حالة سون قد تحددت بوصفه زعيمًا سياسيًّا وفكريًّا للحركة الثورية، عندما اختارته وفود مجالس ستة عشر إقليمًا اجتمعت في نانجينغ ليكون (رئيسًا مؤقتًا) للبلاد[19].

وفي نوفمبر من عام 1911م، استدعى بلاط تشينغ الملكي يوان شيكاي، القائد العسكري البارع الطموح، إلى بيجين، وكان في وقت سابق قد استعدى الوصي على العرش الأمير تشون، والد بويي، فطُرد من خدمة البلاط، ولكن السلالة الحاكمة صارت الآن ترى أن يوان هو الرجل القوي الأشد استعدادًا لنيل دعم المتمردين العسكريين في أنحاء البلاد،

ثم سحقها حيث تعجز هي عن فعل ذلك. وبعد اختياره رئيسًا للوزراء في نوفمبر من عام 1911م، شكَّل مجلس الوزراء الذي تألف من أتباعه في الأساس. وانقسم البلاط بين هؤلاء الذين اعتقدوا أن اللعبة انتهت بالنسبة إلى أسرة المانشو، وهؤلاء الذين كانوا يعتمدون على يوان شيكاي للحفاظ عليها، أما يوان نفسه فكانت تزداد رغبته في عدم اقتسام السلطة مع الأسرة الإمبراطورية الحاكمة، ومن ثم مع أي شخص آخر. وكانت سلسلة الاغتيالات التي استهدفت رجال البلاط، والتي كان يُظن أن يوان يشجعها، وكذلك ظهور قوات هان في بيجين بعدد أكبر من عدد قوات المانشو، ضد ترجيح كفة هؤلاء الذين كانوا يتمنون الحفاظ على العرش الإمبراطوري، فأُعلِن تنازل الإمبراطور الصغير عن العرش، ومن ثم انتهاء حكم هذه الأسرة. في 12 فبراير عام 1912م[20].

كان سون يات-سين قد اختير بالفعل رئيسًا مؤقتًا، لكنه لم يكن لديه قوات تأتمر بأمره مقارنة بالعدد الموجود تحت قيادة يوان شيكاي، وبدلًا من إطالة مدة (القوة الثنائية)، تمسك بوضعه (الرئاسي) مدة ستة أسابيع فقط قبل إقناع المجلس الوطني الذي انعقد في نانجينغ، باختيار يوان رئيسًا مؤقتًا للبلاد، لكن كانت شروط (مؤقت) هذه مهمة بالنسبة إلى سون؛ إذ كان يؤيد إقامة حكومة دستورية في مرحلة ما بعد الثورة، ويؤيد تحول الصين جزئيًا إلى الديموقراطية.

وانتهت صياغة مسوَّدة الدستور في مارس عام 1912م، وتمت الاستعدادات للانتخابات البرلمانية لكل من مجلس الشيوخ، وكانت المجالس الإقليمية ستختار أعضاءه، والانتخاب المباشر لأعضاء مجلس النواب الذي كان يفترض أن يشكَّل على أساس عضو واحد لكل 800 ألف نسمة. وقد بدا تأثير نظام الولايات المتحدة السياسي واضحًا؛ إذ كان مجلس الشيوخ هو الأقل عددًا، ومدة عضوية كل عضو فيه ست سنوات، في حين كان مجلس النواب أكبر كثيرًا من حيث العدد، ولا تتجاوز مدة عضوية كل عضو فيه نصف المدة (أي ثلاث سنوات) قبل أن يعاد انتخابه. ولم تكن قوانين الانتخابات قد قطعت شوطًا كبيرًا في تبني الديموقراطية: إذ كانت النساء محرومات من حق الانتخاب، وكان لشرط ثراء الناخب

أهميـة كبـرى. وبحسـاب ذلك يكون نحـو أربعين مليون رجـل، أي نحو 10% من السكان، هم مـن سـيتمكنون من التصويت[21]، ومع ذلك. كان يمكـن أن تكون الانتخابات خطوة أولى مهمة على طريق الديموقراطية؛ إذ كانت على الأقل أشد ديموقراطية من أي انتخابات أجريت بعد ذلك على البر الرئيسي الصيني (تمييزًا لها عن تايوان في العقود الأخيرة).

كان سون يات-سين قد حوَّل تحالفه الثوري إلى حزب سياسي، الكومينتاغ، وكان حزب كيه إم تي، أو ما يُعرف بالحزب الوطني، يخوض الانتخابات بزعامة سياسـي شـاب بارع، هو سـونغ جياورين، وكان يعمل تحت رئاسـة سـون يات-سـين داخل التحالف الثوري عندما كانا فـي المنفـى معًا. وعلى الرغم من تحالفه مع سـون، لم يكن سـونغ تابعًـا ضعيفًا، فقد اختلف الرجـل الأصغـر سـنًّا والقائد الأكبر سـنًّا علـى قضايا دسـتورية؛ إذ كان سـونغ يفضل نظامًا برلمانيًّـا بصفـة أساسـية يكـون البرلمان ورئيس الوزراء فيـه أقوى كثيرًا من الرئيس الذي سـيكون مجرد رئيس رسـمي للدولة. أما سون فكان يطمع في العودة إلى الرئاسة التي تولاها مؤقتًا مدة قصيرة، لكن هذه المرة بشـرعية دسـتورية كاملة. ولم يرد أن يكون مجرد رئيس صوري بعدما فاز الحزب الذي أسسه في الانتخابات[22].

وقـد تحققـت آخر التوقعات عندما أعلنت نتيجة الانتخابـات في يناير 1913م: إذ فازت أيضًـا أربعـة أحزاب سياسـية. وبـرز الكومينتاغ فـي كلتا الغرفتيـن النيابيتيـن: لكونه الفائز بأكبـر نسـبة تصويت، وإن كانت أقل قليلًا من الأغلبية المطلقة. وبـدا واضحًا أن الكومينتاغ سـيكون لـه القـول الفصل في تشـكيل الحكومـة الجديدة. وفي اختيار رئيس الـوزراء. وكان المتوقـع أن يُختـار سـونغ جياورين؛ لأنه يرأس أكثر الأحزاب نجاحًا، ولكـن عندما كان يقف علـى رصيـف محطـة القطـار في شـنغهاي فـي مارس 1913م، على وشـك أن يسـتقل القطار المتجه إلى بيجين، ويتحدث مع يوان عن تشـكيل الحكومة، اقترب منه رجل يحمل مسدسًـا، وأطلق عليه الرصاص، فتوفي في المستشـفى بعد يومين متأثرًا بجراحه، وكان يعتقد بصفة عامـة أن يـوان، الـذي لم يكن يرغب في أن يشـاركه أحد السـلطة التي اكتسـبها أخيرًا، وراء هذا الاغتيال[23]. على أي حال، لم يُضع يوان وقتًا طويلًا لينفرد بالسلطة. فخلال عام 1913م.

وبناء على أوامره، تعدت الشرطة على أعضاء البرلمان من الكومينتاغ وأتباعهم، وفي يناير عام 1914م حَلَّ البرلمان رسميًا، وأعقب ذلك حل المجالس الإقليمية في شهر فبراير؛ بل وفي عام 1915م حاول تنصيب نفسه إمبراطورًا، ليصبح من ثم مؤسس أسرة حاكمة جديدة، وتوسلت مجموعة مختارة من (مجلس النواب) أن يقبل هذا المنصب. لكن هذا أدى إلى نفور بعض مؤيديه في العاصمة، وكان هناك احتجاجات واسعة في الأقاليم التي بدأت تعلن استقلالها عن بيجين، وقد توفي يوان وفاة طبيعية في العام التالي، وتلت وفاته سنوات عدة من الفوضى أحكم فيها ملاك الأراضي في الأقاليم (الذين كان بعضهم فيما مضى مواليًا ليوان) السيطرة على أقاليمهم. وفي الصين المنقسمة، كانت حكومتها المركزية ضعيفة إداريًا وعسكريًا على السواء، ولم يُجد ذلك نفعًا في قضيتها في أثناء مؤتمر فرساي للسلام عام 1919م، بعد الحرب العالمية الأولى، وتكلم الحلفاء المنتصرون كلامًا معسولًا عن المصالح الصينية، لكنهم في النهاية عاملوا الصين معاملة سيئة؛ فقد تحولت الامتيازات الاقتصادية التي كان الألمان يتمتعون بها قبل الحرب إلى اليابان، ومُنحت اليابان أيضًا حق إنشاء مراكز لقواتها في اثنين من الأقاليم الصينية[24].

بدأت الاحتجاجات تندلع في الصين، تنديدًا بضعف حكومتها أمام تجاهل منتصري فرساي للسيادة الصينية، بمظاهرة ضمت ثلاثة آلاف طالب في بيجين في الرابع من مايو عام 1919م، وانتهى هذا الاجتماع تحديدًا بنهب منزل رئيس الحكومة وإشعال النيران فيه؛ لأنه من وجهة نظرهم قدم تنازلات مهينة لليابان. وضربت الشرطة سياسيًا بارزًا ضربًا مبرحًا، وكذلك فعلت ببعض الطلاب (وتوفي أحدهم متأثرًا بجراحه). وأعطت أفعال الطلاب صيغة واضحة لصدى مستمر لتيار أوسع كثيرًا من الفكر الناقد الذي كان مميزًا بالفعل في المجتمع الصيني، وأصبحت تعرف باسم حركة الرابع من مايو[25]. وكان كثير من المفكرين البارزين فيها مرتبطين بجامعة بكين*.

* مع أن مدينة بكين تعرف الآن بالإنجليزية ببيجين، فقد استثنيت جامعة بكين عن طريق الجامعة نفسها من تغيير الاسم؛ لأنها معروفة في جميع أنحاء العالم بهذا الاسم، واستمرت الجامعة تشير إلى نفسها باسم بكين في تواصلها الرسمي باللغة الإنجليزية.

تمامًا مثلما وقعت أحداث عام 1911م الثورية، دون أن تتخذ لها زعيمًا (باستثناء سون يات-سين في مهامه السياسية الأمريكية والأوروبية)، قامت حركة الرابع من مايو؛ فعقب وفاة يوان، أو الوقوع تحت سيطرة أمراء الحرب الإقليمية، كان البطل القومي الأساسي رجلًا عسكريًا، هو توان تشي جووي، الذي أصبح رئيسًا للوزراء عام 1916م. وعلى الرغم من أن يوان شيكاي كان قد رقَّاه، وكان توان يخدمه بإخلاص، فإنه لم يكن يؤيد دعوة يوان لتحويل نفسه إلى إمبراطور[26]. وفي مواجهة حملة يوان شيكاي الشرسة لفرض النظام في عام 1913م (وكان توان تشي جووي قائمًا بأعمال رئيس الوزراء آنذاك)، نفي سون يات-سين قسرًا مرة أخرى، ولم يعد إلى الصين إلا بعد وفاة يوان عام 1916م، وخلال إقامته المؤقتة الأخيرة في الخارج، أعاد حزب الكومينتاغ إلى تشكيله الهرمي، وجعل الوصول إلى المراكز المميزة على أساس الولاء الشخصي له، وكان يرى أن الثورة القادمة ستكون عسكرية في المقام الأول، يمكن أن يعقبها (إرشاد) الشعب الصيني، وبعد أن تحدث هذه العملية يمكن أن يكون الشعب كله مستعدًّا للحكم الذاتي في ظل دستور جمهوري[27]. وعلى الرغم من أن سون لم يكن شيوعيًّا، فقد كان للثورة البلشفية تأثير فيه، مثلما حدث لمعظم النشطاء الثوريين الآخرين في الصين.

وفي ضوء المعاملة المهينة التي تلقتها الصين في فرساي، وانشغال القوى الأوروبية الكامل بحماية مصالحها الاقتصادية في الصين، كان سون يرغب في السعي إلى التعاون مع القيادة السوفييتية الجديدة، وهم، بدورهم، مع أنهم لم يصدقوا أن الصين جاهزة (للاشتراكية) على الطريقة السوفييتية، كانوا سعداء بتعزيز التعاون بين القوميتين الصينيتين بزعامة سون يات-سين والحزب الشيوعي الصيني الذي أنشئ حديثًا. وكانت رغبة البلاشفة في دعم القوى الثورية المناهضة للاستعمار في الصين تتسق مع رؤى الدافعية السياسية، لأن الصين الصديقة ستكون حليفًا للسوفييت ضد اليابان، فقد انتصر اليابانيون في الحرب الروسية اليابانية في عامي 1904-1905م، ومع أنه كان يمكن إلقاء اللوم في ذلك على ضعف النظام الروسي قبل الثورة، فإنه ترك أثرًا في وعي البلاشفة أيضًا.

كان سون يات-سين يعرض أفكاره الأساسية إذ كان يحاول توسيع قبول حزبه السياسي، فدعا إلى مبادئ الشعب الثلاثة: وهي القومية والديموقراطية (وقوت الشعب)، وكانت الثلاثة جميعًا مثيرة للجدل أو غامضة: وكانت الأولى أوضحها: لأن سون يات-سين كان يرأس بالفعل حزبًا قوميًا، وكان منذ عودته إلى الصين عام 1916م، يحاول تعزيز وحدة الصين، والقضاء على أمراء الحرب، ولكن كان ثمة مشكلة تكمن في أنه على الرغم من وجود أغلبية كبيرة من الهان في الصين، كان هناك- كما أقر سون- قوميات أخرى لها حقوق أيضًا، ولم يكن واضحًا تمامًا ما الذي يعنيه سون بالديموقراطية (التي لم تكن تمارس كثيرًا بالتأكيد في الكومينتاغ). إضافة إلى ذلك، كان من المثير للجدل أن الصين ليست مستعدة لتطبيق الديموقراطية الكاملة في ذلك الوقت، وقد عكس دعم سون للامتيازات المقيدة، ومرحلة (الوصاية) على الشعب الصيني تلك الرؤية. أما المبدأ الثالث فهو ما يترجم أحيانًا بكلمة (الاشتراكية)، لكنه يعني حرفيًا (قوت الناس)، وهو لا يعكس رغبة سون في رفع مستوى المعيشة وحسب، بل أيضًا تعزيز المساواة، ومن ضمن ذلك المساواة في مساحة حيازات الأراضي[28].

وخلال عام 1921م، منحت بقايا برلمان بيجين قصير العمر لقب (رئيس) لسون، لكنه لم ينل اعترافًا به في جميع أنحاء البلاد. وظل سون في سنواته الأخيرة، وعلى الأخص في كانتون عاصمة إقليمه الأصلي، زعيم الحزب القومي بلا منازع، لكنه لم يلق إلا دعمًا ضئيلًا من أمراء الحرب الذين قسموا البلاد فيما بينهم. وعقب مشاركته في (مؤتمر إعادة البناء القومي) في بيجين في نوفمبر عام 1924م، اكتشف سون أنه مصاب بالسرطان في مرحلة متأخرة، وكان سببَ وفاته وهو في التاسعة والخمسين من عمره، في مارس عام 1925م[29].

كان لدى سون يات-سين الذي نشأ في أسرة من الفلاحين لا تتمتع بأي امتيازات، شعور قوي بقدرته على القيادة، وكان يتمتع بشخصية جذبت أنصارًا له، وعلى الرغم من أنه لم يكن له أي دور عند اندلاع الثورة في 1911م، ولم يتول رئاسة أي دولة صينية موحدة، فإنه

يعد بحق أحد الآباء المؤسسين للثورة ولجمهورية الصين على حد سواء، وكان هو من أصر على أن الثورة هي السبيل الأفضل لإحداث التغيير، في وقت كان كثير من الناس يفضلون المسار الدستوري الإصلاحي. ومع تعليمه العالي ودرايته باللغة الإنجليزية، كان ممثلًا دوليًّا كفؤًا للقوى التي تسعى للتخلص من أسرة تشينغ الحاكمة في الصين، وإنشاء جمهورية حديثة. كذلك كان المؤسسَ الرئيسَ للكومينتاغ؛ الحزب السياسي القومي الذي صار- في عهد خليفة سون تشيانغ كاي-شيك- يسيطر على الصين حتى تولى الشيوعيون السلطة في عام 1949*.

ومع أنه لم يكن مستبدًّا كخليفته- وكان بالتأكيد يدافع عن مبدأ الديموقراطية- كان سون زعيمًا إصلاحيًا، ويؤيد التحديث، لكنه لم يكن ديموقراطيًّا، وقد ظل إلى حد ما بمعزل عن تيار الرابع من مايو السياسي والفكري. وبحسب ما قاله مؤرخ معاصر للصين الحديثة: «كان بصفة عامة يرفض أي حركة لا يمكنه السيطرة عليها»[30].

يؤكد استمرارُ عدِّ سون في وطنه الزعيمَ الرئيسَ لأولى أعظم ثورتين في الصين في القرن العشرين، أن القيادة الثورية لا تعني بالضرورة تولي مسؤولية الهجوم على ثكنات عسكرية لحظة سقوط نظام ما، بل تأخذ صورًا مختلفة.

أتاتورك والثورة التركية

ولد مصطفى كمال عام 1881م، واشتهر بلقب أتاتورك (ويعني أبا الأتراك)، وهو لقب اتخذه رسميًّا منذ عام 1934م. وشارك في ثورة (شباب الأتراك) عام 1908م ضد حكم السلطان عبد الحميد الثاني غير الدستوري. وعلى الرغم من أنه لم يكن قد أصبح زعيم المعارضة المناهض للسلطان بعد، كان بالفعل يضمر الطموح إلى هذا الدور وقيادة بلاده. وعندما كان ضابطًا شابًّا في الجيش، أخبر أحد أصدقائه في إحدى الجلسات أنه سيجعله

* ولا يزال يطالب بحقه في الوجود الدائم حتى يومنا هذا، وهو- تحت الاسم نفسه- أحد الحزبين الرئيسين في تايوان حاليًّا.

رئيس وزراء، فسأله صديقه: «وماذا ستصبح أنت إذن؟»، فأجاب كمال: «سأكون الرجل الذي يعين رؤساء الوزراء»[31]. وفي خطاب لإحدى صديقاته عام 1918م، كتب يقول: «إذا امتلكتُ يومًا ما سلطة ونفوذًا، أعتقد أنني يمكنني أن أقوم بضربة واحدة بالتغيير اللازم لحياتنا الاجتماعية... فبعد إنفاق سنوات عديدة لنيل تعليم عالٍ، ودراسة الحياة الاجتماعية المتحضرة، وتذوق طعم الحرية، لماذا يجب أن أهبط إلى مستوى عامة الناس؟ فالأجدر بي أن أرفعهم إلى مستواي، ويجب عليهم أن يصبحوا هم مثلي لا أن أصبح أنا مثلهم»[32]، وفي ضوء هذه المشاعر، لا عجب أن تركيا في عهد أتاتورك لم تصبح دولة ديموقراطية، بل على العكس، كان لديها نظام استبدادي مستنير نسبي.

كان أتاتورك جنديًا متميزًا في أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما كانت تركيا تحارب في صف ألمانيا، وقاد حملة في السنوات التي تلت الحرب مباشرة ضد سيطرة الحلفاء على تركيا وضد الاحتلال اليوناني لجزء من البلاد. وخلال عام 1919م، جمع معًا كلًّا من ضباط الجيش القوميين وجماعات مستقلة مختلفة نشأت تلقائيًا للاحتجاج على احتلال الحلفاء، ونجح في توحيدهم في حركة مقاومة وطنية[33]. وبحلول عام 1920م انتخبته الجمعية الوطنية التركية (البرلمان التركي) رئيسًا للحكومة، فاجتمع بأعضائها وأُعلن قيام دولة تركية جديدة في يناير عام 1921م، بعد أن رتب أتاتورك خطف وزراء الحكومة العثمانية السابقة. وعلى الرغم من أنه كان عليه إقامة علاقات ودية مع قيادات الدولة السوفييتية الجديدة، فإنه لم يكن متعاطفًا مع الشيوعيين الأتراك أكثر من تعاطفه مع السلطات التقليدية، فقد أُطلق الرصاص على عدد من الشيوعيين عام 1922م بموافقة أتاتورك[34].

لم تكن هذه ثورة فقط لأنها شملت الإطاحة بعنف بسلطة حكومية قائمة، بل لأنها بدلت إلى حد بعيد الأصول الأيديولوجية للدولة، ووضعت حدًّا للمؤسسات التي انتشرت حين كانت تركيا في قلب الإمبراطورية العثمانية، واستُبدِلت السلطة السياسية والسلطة الدينية التقليدية (السلطنة والخلافة)، (ومع ذلك، كان هناك عنصر الاستمرارية، فبينما كان

القوميـون الأتـراك يـرون أن محاولة الحفاظ على الإمبراطورية كانت مضللة، وأن السـلطان وقف في طريق التقدم، كانوا يعتمدون على البيروقراطية العثمانية، وبخاصة الجيش، بوصفه أحد أعمدة الدولة الجديدة)[35].

ولـم تُلغ السـلطنة فـورًا؛ بل حدث ذلـك بحلول خريف عـام 1922م، حيـن كان أتاتورك مدعومًـا بالانتصـار العسـكري علـى اليونانييـن، يتحـرك للتخلص مـن القيـود الباقية على سـلطته، وكانت تدعمه حكومة الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة، التي كانت تمارس سـلطة حقيقية في حين كان السـلطان يرأس بقايا الحكومة العثمانية في إسطنبول، فأعلن أتاتورك أن: «السـيادة والملـك لا يقررهمـا نقاش أكاديمـي مطلقًـا، بـل يؤخذان بالقـوة. وقد حكمت السـلالة العثمانيـة الأتـراك بالقوة، وسـيطرت عليهم طوال سـتة قـرون، والآن امتلكت الأمة التركيـة سـيادتها بنجـاح»، وكان يأمل أن يحدث الاتفاق على ذلـك، فإن لم يحدث ذلك، فإن الوضع سـيظل على ما هو عليه، «لكن بعض الرؤوس قد تسقط»[36]. ثم أُلغيت السلطنة تمامًا، ونُفـي السـلطان نفسـه قبـل نهاية عـام 1922م، وفي العـام التالـي أُعلِنَت الجمهوريـة التركية وأصبح أتاتورك أول رئيس لها.

سُـمح للخلافـة- التي كان مـن يتولاها يمثل السـلطة الدينية- بالبقـاء لوقت أطول من السـلطنة، ولكـن بحلول عام 1924م، رأى أتاتـورك أن الزعيم الديني (الخليفة) كان يفعل ما يفعله السـلطان؛ أي الاسـتماع إلى منتقدي الحكومة، والاتصال بممثلي القوى الأجنبية، ومن ثـم ففـي بداية شـهر مارس، حاصرت قوات الشـرطة قصـر الخليفة عبد المجيـد، وقطعت خطوط هواتف المبنى، فرأى الخليفة أن من الحكمة أن يعلن تنحيه، على الرغم من أنه أنكر هـذا فـور أن عبر الحدود من تركيا إلى بلغاريا، لكـن ذلك لم يجدِ نفعًا، ولم تطأ قدمه أرض تركيا مرة أخرى، بل إن طلبات أحفاده عقب وفاته بنقل رفاته إلى تركيا قوبلت بالرفض[37].

أسـهم إلغـاء الخلافـة في تردي العلاقات بيـن الأتراك والمواطنين الأكـراد في الدولة الجديـدة، وكان الأكراد يمثلون 20% من عدد السـكان، وقـد أزال القضاء على الخلافة رمزًا دينيًّا مهمًّا كان مشتركًا بين الأتراك والأكراد[38].

كان أتاتورك مفكرًا وقائدًا عسكريًّا للثورة التركية، وكانت تلك ثورة للأفكار أهميةٌ فيها، وعلى الأخص أفكار أتاتورك قبل أي أفكار أخرى، وكان شديد الميل للتغريب، رغم وجود فجوة في بعض الأحيان بين المثل والسلوك. وخلقت نشأة القومية الكردية- وهي ظاهرة جديدة- في الربع الأول من القرن العشرين، تحديًا خطيرًا لفكرة الدولة القومية التركية، ولم تُوَفَّ وعود الاستقلال التي أعطاها أتاتورك وغيره من القوميين الأتراك للأكراد في أثناء النضال من أجل الاستقلال، وقُمِعَ المتمردون الأكراد بوحشية في منتصف العشرينيات[39].

إضافة إلى ذلك، لم يؤد احترام أتاتورك للديموقراطية من حيث المبدأ إلى أكثر من محاولات فاترة لإدخالها إلى البلاد. ثم تخلى عنها عندما أصبح واضحًا أن إنشاء أحزاب أخرى غير (حزب الشعب) الذي أسسه (الذي صار اسمه بعد ذلك حزب الشعب الجمهوري) قد يؤدي إلى إحباط أحلامه وإصلاحاته. ولكن، من نواحٍ أخرى، كان التغريب حقيقيًّا، ويذكر كاتب سيرة أتاتورك الأساسي، أندرو مانجو، سلسلة من القرارات التي «وصلت إلى ثورة ثقافية»[40]. وحل الحكم العلماني محل السيطرة الدينية. ومما كان له أهمية خاصة هو علمنة النظام التعليمي. وأغلقت المحاكم الشرعية التي كانت تفصل في مسائل الزواج والطلاق، وألغي حظر الخمور، الذي كان أتاتورك يتجاهله عمدًا عندما كان مطبَّقًا.

أما تحرير المرأة فأحرز تقدمًا كبيرًا، على الرغم من أن أتاتورك طلق زوجته بطريقة تقليدية دون علمها؛ إذ نالت المرأة في مدة ما بين الحربين في تركيا حقوق ميراث متساوية، وفرصًا تعليمية ومهنية جديدة، ومع أن الحجاب تحت حكمه لم يحظر تمامًا، إلا أنه كان ثمة دعوة كبيرة لعدم ارتدائه[41].

وفي السياسة الخارجية، جمع أتاتورك بين القومية ومناهضة الاستعمار والحيادية النفعية الحذرة. وعاشت الثورة التي تزعمها والمبادئ العلمانية التي أسسها، بعد وفاته.

وبعد وفاته عام 1938م، صار عصمت إينونو- الذي كان وزيرًا للخارجية ثم رئيسًا للوزراء في معظم حكم أتاتورك- رئيسًا للجمهورية، ومضى بعملية التحديث قُدُمًا، وخطا

خطوات أوسع من أتاتورك في جانب واحد حاسم، وهو إشرافه على عملية تحول البلاد إلى الديموقراطية، وأجريت أول انتخابات حرة في تاريخ الجمهورية في عام 1950م، وعندما هُزم حزب الشعب الجمهوري فيها، تقبل عصمت النتيجة بسماحة[42].

الثورات الشيوعية في أوروبا

الثورات الروسية عام 1917م

قليلون هم من يمكن أن يشككوا في أن (الثورة الروسية) في عام 1917م أحد أحداث القرن العشرين الجوهري، فبنهاية ذلك العام، استولى الشيوعيون على السلطة في أكبر الدول مساحة على كوكب الأرض، وكان للدولة السوفييتية التي برزت في الأعوام التالية أثر هائل في السياسة العالمية طوال سبعة عقود بعدها، وتحديدًا منذ الحرب العالمية الثانية وما بعدها. مع ذلك، كانت هناك ثورتان مختلفتان تمامًا في روسيا عام 1917م، يجب عدم الخلط بينهما. وقد أصبحتا تعرفان بثورتي فبراير وأكتوبر، مما قد يسبب ارتباكًا أحيانًا: لأنهما- حسب التقويم الغربي- حدثتا في شهري مارس ونوفمبر[43].

بدأت الإضرابات والمظاهرات التي ميزت أولى ثورتي روسيا عام 1917م. يوم الثامن من مارس: يوم المرأة العالمي[44]، ولم يكن هذا التوقيت محض مصادفة؛ إذ بدأت الاحتجاجات بمسيرة قامت بها النساء العاملات من مصانع الغزل والنسيج في بتروغراد، وقد اخترن هذا التاريخ تحديدًا عمدًا لإعلان معاناتهن وسخطهن على الحرب، عندئذٍ تسارعت الأحداث، فلم يكد ينقضي أسبوع آخر، حتى انهار حكم القيصر الأوتوقراطي.

فوجئ فلاديمير لينين بالثورة تمامًا، مع أنه كان أشد المدافعين عن الثورة الثانية التي جرت في العام نفسه تأثيرًا، وكان له دور فاعل في ضمان أنها ستأتي بالشيوعيين- وليس بتحالف الليبراليين والاشتراكيين ولا حتى بتحالف أنماط مختلفة من الاشتراكيين- إلى السلطة. وعُدَّ بحق المؤسس الرئيس للدولة السوفييتية. وكان لينين ماركسيًّا متعصبًا تعصبًا جعله يؤمن بحتمية الثورة الاجتماعية، وكان ثوريًّا بطبعه وباقتناعه، إلى حد أنه وقَفَ حياته

للتعجيل بتلك العملية. ولكن مع بداية عام 1917م، كان لينين متفائلًا بشأن احتمالات نجاحها المبكر، وقد ألقى خطابًا في منفاه في سويسرا أمام العمال في زيورخ في يناير عام 1917م، قال فيه: «إننا من الجيل القديم الذي ربما لن يعيش ليرى المعارك الفاصلة لهذه الثورة القادمة»[45]، وكان عمره وقتها لا يتجاوز السادسة والأربعين.

كانت روسيا قد تكلَّفت خسائر هائلة في الحرب العالمية الأولى، وأصبح ذلك مشكلة تثير سخطًا شعبيًّا متزايدًا، ولا سيما بين هؤلاء الذين تحملوا وطأة القتال: من أولئك «الفلاحين في الزي الموحد»*، كما سماهم لينين. ولم يكن لحزب البلاشفة (الذي تغير اسمه إلى الحزب الشيوعي عام 1918م)- وهو جزء من الحركة الثورية الروسية تزعمه لينين- دور كبير في ثورة فبراير؛ لأن أعضاءه القياديين كانوا مستنزفين بين مسجون ومنفي[46]. وكانت هناك معارضة متزايدة للحكومة القيصرية من جانب كل من الليبراليين وعدد من الأحزاب والفصائل الاشتراكية. وعلى الرغم من أن البلاشفة حظوا بدعم عمالي كبير في العاصمة بتروغراد (وهو الاسم الذي كان يطلق على سان بطرسبرغ)، فقد كانوا أبعد من أن ينالوا قبولًا واسعًا كحزب سياسي على المستوى القومي. أما الحزب الذي كان يضم أكبر عدد من الأعضاء، وكان الأشد شعبية أيضًا- كما بينت أول انتخابات حرة كاملة في روسيا في نوفمبر عام 1917م، التي صارت أيضًا آخر انتخابات ديموقراطية في البلاد لأكثر من سبعين عامًا- فهو حزب الثوريين الاشتراكيين الذي كان يحظى بشعبية لدى الفلاحين في الأساس[47].

لكن الفعل الحاسم لكل من ثورتي مارس ونوفمبر كان ما حدث في بتروغراد؛ فبعد علم الفلاحين بما حدث في العاصمة، أثبتوا وجودهم أيضًا، وبدؤوا يعيدون توزيع الأراضي على من يعملون فيها، واجتمع نقص الخبز مع الضجر من الحرب ليزيد السخط العام على حكم القيصر. كان الأمر يكتسب زخمًا طوال عقود عديدة، لكنه في الربع الأول من عام 1917م بلغ نقطة اللاعودة؛ إذ تجمعت مسيرات ضخمة من المصانع في إضراب عام جعل بتروغراد في حالة شلل تام. وحاول (الدوما): المجلس التشريعي الذي أُسس عقب ثورة سابقة في عام

* أي المقاتلون أو الجنود. (المترجمة)

1905م. التوسط بين المتظاهرين والحكومة، لكن القيصر نيقولا الثاني لم يستجب لدعوتهم بتشكيل حكومة يمكن أن تنال ثقة الدوما[48].

كانت ثورة فبراير لحظة قصيرة للتعاون بين الليبراليين والراديكاليين المناهضين لأوتوقراطية القيصر، وكان سوفييت نواب العمال (كلمة سوفييت معناها باللغة الروسية مجلس) قد أسس مباشرة في أثناء الاضطرابات الثورية في عام 1905م، وبعث من جديد في بتروغراد في عام 1917م. وبسبب الوعي بما يمكن أن يجتذبه هذا الكيان من دعم من داخل الجيش، سماه أعضاؤه (سوفييت نواب العمال والجنود)، وفي اليوم الرابع للإضراب والمظاهرات ضد النظام القديم، اعتقلت الشرطة عددًا كبيرًا من الناس، وقتل وجرح المئات عندما أطلق الجنود النار على الحشود. لكن في اليوم التالي، تمردت حشود كثيرة. وانضم نحو 65 ألفًا من قوات الجيش في بتروغراد وحدها إلى المتمردين[49]، وترك فقدان دعم الجيش النظام القديم بلا نفوذ أو سلطة. واعتُقل معظم وزراء حكومة القيصر. وتنازل نيقولا الثاني عن العرش في 15 مارس 1917م، ووضع هو وزوجته وبناته الأربع وابنه المصاب بمرض الهيموفيليا (سيولة الدم) تحت الإقامة الجبرية، ثم أطلق البلاشفة النار عليهم في مدينة أورالس بإيكاترينبرج في يوليو من عام 1918م.

شُكلت حكومة مؤقتة أُلِّفت في الأساس من الليبراليين الذين كانوا ينتقدون عجز النظام القديم واستبداده، فسعوا لتشكيل حكومة دستورية من أجل الوصول إلى انتخابات ديموقراطية للجمعية الدستورية. وكان الاشتراكي المناهض للشيوعية في الحكومة، على غير المعتاد، ألكسندر كيرنسكي، عضوًا في كل من الدوما وسوفييت بتروغراد. وكان سينضم إليه اشتراكيون آخرون من الاشتراكيين المناشفة*، والاشتراكيين الثوريين في شهر مايو لتوسيع الحكومة الائتلافية[50]، وتولى الخطيب المفوه كيرنسكي على التوالي

* المناشفة (Mensheviks) هم فصيل من الحركة الاشتراكية الروسية. نشأ عام 1904م بعد خلاف حدث في حزب العمال الديموقراطي الاجتماعي الروسي بين فلاديمير لينين وجوليوس مارتوف، أدى إلى انقسام الحزب إلى فصيلين هما المناشفة والبلاشفة. (المترجمة)

فـي المـدة القصيـرة بين مارس ونوفمبر، وزارة العدل (فاسـتطاع إطلاق سـراح المعتقلين السياسيين جميعًا) ثم وزارة الحرب ثم رئاسة الوزراء (منذ يوليو).

وفـي ذلـك الوقـت مـن الاضطرابـات، كان أكبـر معوق لـه هو التزامـه بالاسـتمرار في خوض الحـرب إلـى جانـب حلفـاء روسـيا. كان لينيـن والبلاشـفة قـد عارضوا الحـرب منذ البدايـة، وكانـوا علـى اسـتعداد لتوقيـع معاهـدة سـلام منفصلـة مـع الألمـان للخـروج مـن الحرب. وقد أدت رغبة لينين في إنهاء مشـاركة روسـيا في تلك الحرب- بالتأكيد- إلى قيام القائد الأعلى الألماني بتسـهيل عودته من سويسـرا إلى روسـيا، وتوفير عربة سـكة حديدية مغلقـة ليسـافر بهـا لينيـن عبـر ألمانيـا مع بعض رفقائـه إلى محطـة فينالند فـي بتروغراد. فبـدأ علـى الفـور بتقويض الحكومـة المؤقتـة، ودعـا من رحبـوا به إلى عـدم التعـاون معها. فاشـتهرت مـدة ما بين الثورتين الروسـيتين في عـام 1917م، بأنها مـدة (الحكم المزدوج)، حيـث ادعـى كل مـن السـوفييت (وخاصة سـوفييت بتروغـراد) والحكومة المؤقتـة، امتلاكه السلطة العليا.

كانت الشـعارات التي سـكها لينين في رحلة عودته إلى روسيا، على أنها جزء مما سماه (أطروحات أبريل)، شعار (السلام، الأرض، الخبز)، قد وسعت قبول البلاشفة الدعوة إلى الانسـحاب مـن الحرب من جانـب واحد، وإعادة توزيع الأراضي بالقـوة، وميزت بوضوح بين وضـع البلاشـفة ووضـع الحكومة المؤقتة. وضمت شـعارات لينين أيضًا شـعار (كل السـلطة للسـوفييت!): بهـدف انتـزاع السـلطة من هـذه الحكومة الجديـدة غير المسـتقرة، وكان في الوقت نفسـه حذرًا بشـأن تلك النتيجة، وهو- تحديدًا- لم يكن راغبًا في انتقال هذه السلطة قبـل أن يكـون للبلاشـفة الأغلبيـة في سـوفييت بتروغـراد؛ ذلك أنه فـي الشـهور الأولى التي أعقبت ثورة فبراير، كان المناشـفة والاشـتراكيون الثوريون يسيطرون على اللجنة التنفيذية لسـوفييت بتروغـراد[51]. ولـم يحصل البلاشـفة على الأغلبية فـي كل من سـوفييت بتروغراد وسوفييت موسكو قبل الخريف، ومنذ ذلك الحين أصبح لينين مستعدًّا للقيام بتمرد مباشر، ولكـن كان داخـل الحـزب في عام 1917م مناقشـة أكثر تحـررًا مما كانت ربما طـوال الحقبة

السوفييتية بأكملها، فرفضت اللجنة المركزية في البداية رأي لينين بأن الوقت قد حان لاستحواذ البلاشفة على السلطة؛ لأن الطبقة العاملة كانت تقف بقوة الآن في صف الحزب[52].

إن كانت ثورة فبراير مزيجًا من الاضطرابات التلقائية، وسحب جزء كبير من النخبة دعمها للأوتوقراطية، وعدم مسؤولية شخص واحد أو جماعة واحدة عن النتائج، فلا يمكن تطبيق ذلك على ثورة أكتوبر: فقد كان للينين، وهو الأكثر استبدادًا بين البلاشفة، دور أكثر حسمًا من أي ثوري آخر. لكن كانت لمشاركة ليون تروتسكي أهمية كبيرة. كان تروتسكي قد حافظ على المسافة بينه وبين البلاشفة والمناشفة، لكنه انضم في عام 1917م إلى القوات المشتركة مع لينين. وأعرب عن اعتقاده بأن لينين اعتنق رأيه في (الثورة المستمرة) عن طريق التخلي عن المبدأ الماركسي النظري القائل بضرورة مرور مدة طويلة من حكم البرجوازية الديموقراطية تعقب الثورة البرجوازية (وتعني عندهم ثورة فبراير)[53]. وجمع تروتسكي بين كل من قوة لينين الفكرية وبراعته ثائرًا، وكان يملك- مثل لينين- ثقة شديدة بالنفس (مع ذلك كان يتفوق على تروتسكي في السياسات الداخلية للحزب في العشرينيات أحدُ أقل جماعة البلاشفة الحاكمة تعقيدًا من الناحية الفكرية، لكنه أفضلهم حرفية، وأشدهم قسوة؛ وهو جوزيف ستالين)، وقد فوجئ تروتسكي بانهيار نظام القيصر فجأة، تمامًا مثل لينين: ففي حين كان لينين في سويسرا في مارس 1917م، كان تروتسكي في نيويورك، وكذلك اثنان من البلاشفة البارزين، نيقولاي بوخارين والمرأة الوحيدة التي أصبحت عضوًا بارزًا في أول حكومة بلشفية، ألكسندرا كولونتاي. وقد تجمع أعضاء حزبهم الذين لم ينفَوا في عام 1914م: لأن البلاشفة لم يعارضوا الحرب على ألمانيا وحسب، بل كانوا أيضًا يتمنون النصر لألمانيا؛ إذ كانوا يرون أن هزيمة روسيا ستعجل بالثورة[54].

عانى البلاشفة نكسةً في يوليو عام 1917م؛ عندما ذكرت الصحف أن لينين كان عميلًا ألمانيًّا، وبالتأكيد كان ما قدمه الألمان من عون للينين في العودة من سويسرا إلى روسيا قد جعل الاتهام مدمرًا على الرغم من أنه كان في جوهره عبثًا، وتزامن ذلك مع محاولة من بعض البلاشفة عدها لينين سابقة لأوانها للاستيلاء على السلطة مع عشرين ألف

بحار من قاعدة كرونشتات البحرية انضموا إلى العمال في هذا المطلب، وتصدت الحكومة المؤقتة لذلك مع أنها مؤقتة، وخلفت الاشتباكات المسلحة أربع مئة قتيل. ومرة أخرى نُفي لينين، الذي كان معرضًا للخطر بسبب هذه الأحداث، بالإضافة إلى خطر علاقته المفترضة بألمانيا، ولكنه نُفي إلى فنلندا هذه المرة، وسُجن تروتسكي مؤقتًا، في حين اكتسب ستالين أهمية لأنه ظل أقدم البلاشفة الذين بقوا في روسيا، بل وأقدمهم بصفة عامة[55].

وبحلول خريف عام 1917م، حصل البلاشفة على الأغلبية في سوفييت بتروغراد، واختير تروتسكي زعيمًا لها، وكان يعد أنسب أداة للثورة يمكن أن تأتي بالبلاشفة (والحزب الذي لم ينضم إليه رسميًا إلا في أغسطس عام 1917م) إلى السلطة. كان شعار لينين «كل السلطة للسوفييت»، قد سك في الأساس لتقويض الحكومة المؤقتة. وليس لأنه كان يشارك تروتسكي في اعتقاده الراسخ بأن السوفييت وليس حزب البلاشفة هم من يجب أن ينظموا عملية الاستيلاء على مقاليد الحكم. كان ما يستحوذ على اهتمام لينين هو ضمان أن يحصل البلاشفة على السلطة كاملة. وفي مؤتمر السوفييت الأول، الذي عقد في يونيو 1917م، عندما لم يكن البلاشفة قد حصلوا بعد على الأغلبية في ذلك الكيان الوطني ولم يظهر أنهم هم الفائزون في أي انتخابات، سأل أحد المتحدثين، مفترضًا أن الإجابة بالنفي أوضح من أن تقال، هل ثمة أي حزب سياسي في ظروف روسيا الراهنة قادر على (الانفراد) بالسلطة؟ فصاح لينين: «هذا الحزب موجود»[56]. لم تكن جرأته السياسية تتوافق تمامًا مع سلوكه الشخصي في المرحلة التي سبقت الثورة البلشفية التي كان يتوخى الحذر فيها: لأنه ربما كان مقتنعًا أنه لن يستغنى عنه إذا نجحت الثورة. وبعدما أطلقت الحكومة المؤقتة سراح البلاشفة الذين اعتقلوا في شهر يوليو، بقي لينين في فنلندا أسابيع أخرى وهو يقنع رفاقه أن يكتبوا أن الوقت قد حان للتصعيد المسلح، وكانت القيادة البلشفية منقسمة حول الحكمة من ذلك، لكن عندما نشر بعضهم في الصحف رفضهم لسياسات النظام، تنبهت الحكومة لاحتمال اندلاع ثورة أخرى، ولأن السلطات أخذت حذرها مقدمًا، اعتقد البلاشفة أن من الخطر إرجاء الاستيلاء على السلطة[57].

أصبحت اللجنة الثورية العسكرية لسوفييت بتروغراد، التي أنشئت لتنظيم مقاومة خطر محتمل في شهر أغسطس من الديكتاتورية العسكرية بقيادة الجنرال لافركونريلوف، الأداة المختارة لتمرد البلاشفة. لم يعد لينين من اختفائه إلا ليلة 7-8 نوفمبر (أو 24-25 أكتوبر، حسب التقويم الروسي، في عام 1917م)؛ ففي يوم السادس من نوفمبر، استولت القوات التي نشرتها اللجنة الثورية العسكرية على نقاط إستراتيجية في العاصمة، وفي السابع من نوفمبر (وهو يوم كان يحتفل بذكراه السنوية احتفالًا صاخبًا طوال الحقبة السوفييتية)، استولوا على ونترب ألاس في أثناء انعقاد الحكومة المؤقتة.

فر كيرنسكي وعاش في الخارج بقية حياته (وتوفي في نيويورك عام 1970م عن عمر يناهز 91 عامًا، وأكد ستالين فيما بعد أن كثيرًا من المنتصرين في الثورة من رفاقه من البلاشفة الذين شاركوا في الاستيلاء على السلطة كان عمرهم أقصر كثيرًا من رئيس الوزراء الذي أخرجوه قسرًا في نوفمبر عام 1917م).

كان ما فعله تروتسكي أكثر مما فعل لينين في تنظيم الثورة البلشفية وتنفيذها، لكن كان تأثير لينين أقوى من أي شخص آخر في بنية السلطة وأيديولوجية النظام الجديد. وعلى الرغم من أنها تعد أحيانًا مجرد انقلاب، فإنها حسب التعريف الوارد في بداية الفصل تعد ثورة؛ إذ إنها أدت إلى تغيير النظام السياسي والنظام الاقتصادي على حد سواء، عن طريق تمرد عنيف ودعم شعبي كبير (وإن لم يكن أغلبية)، وأدت كذلك إلى نظام حكم قام على أسس أيديولوجية جديدة لشرعيته.

وانتشر السوفييت عبر أنحاء روسيا خلال عام 1917م، وانتخبت جمعية وطنية لجنة تنفيذية مركزية تمثلهم، وبدا بالنسبة إلى أعضاء السوفييت العاديين أن ذلك الكيان بديل واضح للحكومة المؤقتة حتى يحين الوقت لإقامة حكومة بعد انتخاب جمعية تأسيسية كان مقررًا لها أن تعقد في نوفمبر عام 1917م (كان قد حُدد تاريخ هذه الانتخابات قبل استيلاء البلاشفة على السلطة)، لكن ذلك لم يحدث؛ فقد كان لدى القيادة البلشفية أفكار أخرى؛ فعندما أعلنت الحكومة الجديدة، كانت تسمى (مجلس مفوضي الشعب) (وقد بدا هذا أكثر

ثورية من (مجلس الوزراء)، وهو الاسم التقليدي الذي كانت تحمله في عام 1946م)، وتكونت الحكومة بالكامل من البلاشفة، وأصبح لينين رئيس الحكومة، وتروتسكي مفوض الشعب للشؤون الخارجية، وستالين مفوض الشعب لشؤون القوميات.

وفي انتخابات الجمعية التأسيسية، كان أداء الاشتراكيين غير الشيوعيين أفضل من أداء الحزب الذي يتزعمه لينين، ووفقًا لما يقول أحد كبار مؤرخي الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي: «لقد صوَّت نصف البلاد للاشتراكية ضد الشيوعية»[58]. لم تزعج هذه التفاصيل الديموقراطية الدقيقة لينين أو تروتسكي، وعندما عقدت الجمعية التأسيسية أولى جلساتها وهزمت البلاشفة في التصويت، انسحبت وفود البلاشفة والجناح اليساري للثوريين الاشتراكيين من الجمعية، وفي اليوم التالي أوقف الحرس الأحمر البلشفي بقية الوفود، وهي غالبية أعضاء المجلس، ومنعوهم من دخول المبنى، وكانت تلك نهاية الجمعية التأسيسية. واختار لينين حكم الحزب الواحد الاستبدادي، وكان بعض البلاشفة يفضلون ائتلافًا أوسع ودورًا أكبر للسوفييت، لكن حتى السوفييت كان عليهم أن يظلوا جزءًا من الشكل الدستوري، وكذلك من اسم الدولة الذي صار منذ عام 1922م اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية «USSR»، أو الاتحاد السوفييتي، ولم تستعد هذه المؤسسات السلطة التي تولتها مدة وجيزة في عام 1917م.

قبل عام 1921م، كان البلاشفة يقاتلون في حرب أهلية انتصروا فيها في النهاية، ضد معارضي ثورتهم، وكان كل من الطرفين يتصرف بقسوة. ومنذ ديسمبر 1917م أنشأ البلاشفة اللجنة الاستثنائية لكل الروس لمحاربة الثورة المضادة والأعمال التخريبية، التي اشتهرت باسم تشيكا (Cheka). وفي صورتها الأخيرة اتحدت مجموعة مختلفة من الحروف الأولى لاسمها باللغة الروسية مثل OGPU, NKVD, KGB، ويدين البلاشفة كثيرًا بانتصارهم في الحرب الأهلية للقيادة العليا التي كان يتولاها تروتسكي (الذي صار في مارس عام 1918م مفوض الحرب)، وأيضًا للينين بوصفه رئيس الحكومة وصاحب الأيديولوجية الأساسية.

تغير كل من النظامين الاقتصادي والسياسي بسرعة، وأُممت الصناعة والمصارف، وحل القمع السياسي، ليس فقط بهؤلاء الذين كانوا يرغبون في العودة إلى حكم القيصر، بل وبالاشتراكيين غير البلاشفة أيضًا. محل ما كان إلى حد ما الديموقراطية الفوضوية. كان لينين مستعدًّا للتراجع تكتيكيًّا في السياسة الاقتصادية إذا واجه استياءً شعبيًّا مثلما فعل مع سياسته الاقتصادية الجديدة التي بدأها عام 1921م، التي شرعت تملك الأفراد مشروعات صناعات صغيرة ومشروعات تجارية، لكنه أوضح أن هذا لا يشمل العفو السياسي عن المناشفة أو غيرهم من منتقدي النظام.

أصيب لينين بجُلطة بالمخ عام 1922م، وبعد تفاقم عجزه توفي في يناير عام 1924م. وفي العامين الأخيرين من حياته كانت مقاليد السلطة العليا تنتقل من الحكومة (مجلس مفوضي الشعب) إلى اللجنة المركزية للحزب والأمانة التي رأسها، وكان الأمين العام منذ أبريل عام 1922م هو ستالين الذي اختير بموافقة تامة من لينين. وبحلول أواخر العشرينيات كان ستالين قد أنهى عملية التحرر الاقتصادي الجزئي (الاقتصاد المختلط الذي ساد معظم سنوات العقد)، وتواكب مع الزراعة الجماعية القسرية، التي سببت معاناة شديدة، ومنها المجاعة. ومع أوائل الثلاثينيات، لم تترسخ ديكتاتورية الحزب الشيوعي تمامًا وحسب، بل كان يصاحبها استبداد ستالين بالحزب، وبكل مؤسسات المجتمع الأخرى على حد سواء. وفي حين لم يتردد لينين في استخدام الإرهاب أو الأمر بالإعدام عند التعامل مع خصومه من البلاشفة، لم يكن لدى ستالين أي إحساس بوخز الضمير فيما يتعلق باستخدام الأساليب نفسها ضد الأعداء الحقيقيين والمتخيلين داخل صفوف البلاشفة. وكان يسعى أيضًا لدور القيادة العليا داخل الحركة الشيوعية الدولية، وقد حصل عليه بمرور الوقت.

الثورات الشيوعية في جنوب شرقي أوروبا

نشأت معظم الدول الشيوعية في أوروبا إما على يد السوفييت من الأساس- مثلما كان الحال أيضًا في منغوليا؛ أولِ دولة آسيوية تبنت النظام الشيوعي- أو أنشئت بمشاركة

سوفييتية كبيرة. وكان ظهور الشيوعية في أوروبا الشرقية نتيجة مباشرة للحرب العالمية الثانية وانتصار الجيش السوفييتي. الذي كان له دور أكبر بكثير من أي قوات مسلحة لأي دولة أخرى في هزيمة ألمانيا في عهد هتلر في الحرب البرية. أما الدولتان اللتان بدا بوضوح أن استيلاء الشيوعيين عليهما كأنه ثورة أهلية، وليس اقتحامًا سوفييتيًا. فهما دولتا جنوب شرقي أوروبا: يوغوسلافيا وألبانيا، ومع أن الشيوعيين اليوغوسلافيين قدموا مساعدة كبيرة للحزب الشيوعي الألباني، فقد كانت فكرة اتحاد الدولتين في كونفيدرالية أو حتى في اتحاد فيدرالي محل دراسة جادة.

وفي كلتا الدولتين، استخدم الحزب الشيوعي ما قام به من أدوار رئيسة في حركة المقاومة في زمن الحرب وسيلةً لتوسيع الأهداف الثورية. وينطبق هذا إلى حد ما على دول شرق ووسط أوروبا الأخرى حيث نشط الشيوعيون في المقاومة، وإن كان ذلك بعدما هاجمت ألمانيا النازية الاتحاد السوفييتي في يونيو عام 1941م، لكن في كل مكان آخر في القارة قام أعضاء الأحزاب التي يتزعمها شيوعيون بهذا الدور الكبير في زمن الحرب، مثلما حدث في يوغوسلافيا.

فقد قاتل جوزيف بروز. الذي اشتهر باسم تيتو، وهو اسم مستعار اتخذه عام 1934م، في الحرب العالمية الأولى في الجيش النمساوي المجري، وأصيب بجروح شديدة عام 1915م. وأُسر. وقضى السنوات الخمس التالية في روسيا سجينًا حتى بعد قيام الثورة البلشفية[59]، ثم عاد إلى ما كان يسمى مملكة يوغوسلافيا لكونه متعاطفًا مع البلاشفة، وصار من أوائل أعضاء الحزب الشيوعي اليوغوسلافي. الذي أُسس في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة. ثم سجن مرات عديدة في العشرينيات، وظل في المعتقل من عام 1928م حتى عام 1934م. وعند إطلاق سراحه دُعي للمشاركة في عضوية بوليتبورو الحزب الشيوعي اليوغوسلافي. وفي العام التالي استدعي إلى موسكو للعمل في الكومينترن؛ أي منظمة الحركة الشيوعية الدولية. وكانت الكومينترن بصفة أساسية أداةً للحزب الشيوعي السوفييتي وزعيمه الديكتاتور؛ أو (الستالينترن) حسبما وصفه أمريكي شيوعي سابق[60]،

ومع ذلك كان الشيوعي البلغاري جورجي ديمتروف، الذي رَأَس الكومينترن من عام 1935م حتى حل المنظمة عام 1943م، يتمتع إلى حد ما بالسلطة والنفوذ[61]. وكانت دعوة أي شيوعي أجنبي للخدمة في الكومينترن تعني إما الطريق إلى أماكن أعلى أو إلى القبر. وكان كثير من الشيوعيين الأوروبيين، المتمركزين في موسكو، وهم اللاجئون من الأنظمة الفاشية أو غيرها من الأنظمة اليمينية الاستبدادية، قد لقوا مصرعهم في معتقلات التطهير التي أنشأها ستالين في أواخر الثلاثينيات، ونجا تيتو لأنه كان يحظى برعاية خاصة من ديمتروف. وكان اختيار رئيس حزب شيوعي سري يتم بصفة أساسية في موسكو. وفي عام 1937م مُنح تيتو هذا المنصب، واتخذ اللقب الرسمي (الأمين العام) في عام 1939م[62].

كان هذا الشخص هو من سيصير فيما بعد شوكة في جنب قيادات الاتحاد السوفييتي، ومن ثم فهو مدين ببزوغ نجمه في البداية بين الشيوعيين اليوغوسلافيين لدعم موسكو ورعايتها. ولكنه مع ذلك استمر في ترسيخ نفوذه الشخصي في يوغوسلافيا دون اعتماد على الدعم السوفييتي، ومن ثم ترسيخ سلطته فيما بعد عندما تعرض لغضب السوفييت. كانت سماته القيادية قد برزت في أثناء سنوات الحرب، ثم عادت للظهور مرة أخرى بعد قطع العلاقات بين اليوغوسلافيين والسوفييت في عام 1948م. وكان ضابط الجيش البريطاني بيل ديكين (الذي صار فيما بعد سير وليم ديكين، أول مدير لكلية سان أنطوني في جامعة أوكسفورد)، الذي هبط بالمظلة في الجبل الأسود في يوغوسلافيا المحتلة عام 1943م ليتواصل مع الأنصار اليوغوسلافيين، قد لاحظ أن سلطة تيتو تعتمد على (كلمات أو إيماءات قليلة)، وأنه «اكتسب احترامًا تلقائيًا وكاملًا ممن حوله». وعده «واثقًا في أحكامه، ويتحكم في نفسه إلى حد بعيد»، وبعد إذ كان يتوقع أن يقابل شخصًا عنيدًا صلبًا يصعب النقاش معه، وجده على عكس ذلك: «يتسم بالمرونة في المناقشة، وفطنة شديدة خفيفة الظل، وحب استطلاع شديد»[63].

صار ميلوفان جيلاس، الذي كان في وقت ما رفيق سلاح تيتو، في السنوات اللاحقة أشد نقدًا لتيتو من الباحث المقاتل البريطاني المحافظ ديكين[64]. وكان جيلاس ينتمي

إلى المجموعة القيادية من الأنصار اليوغوسلافيين، وكان عضوًا مهمًّا في الحكومة اليوغوسلافية بعد الحرب حتى صار أحد نقاد النظام، فأقصي من الحزب اليوغوسلافي في يناير عام 1954م، بعدما دعا إلى تحويله إلى نظام ديموقراطي. وبعد ذلك، قضى جيلاس تسع سنوات من عمره في السجون اليوغوسلافية بعدما ألَّف كتاب (الطبقة الجديدة) (أول كتاب من عدد من الكتب المهمة التي ألفها عن الشيوعية)، الذي ذكر فيه أن (ما تسمى بالملكية الاشتراكية) أصبحت «تخفي وراءها ملكية حقيقية للبيروقراطية السياسية»[65]. وفي كتاب تالٍ- كان سيرةً نقدية، لكنها مختلفة إلى حد ما، لتيتو- كتب جيلاس عن قصورِ تيتو الفكريِّ، وعن غروره، ورغبته المتزايدة في الترف. وعلى الرغم مما ذكره من طعن في تيتو، أكد جيلاس أن تيتو أظهر في أثناء الحرب وبعدها على حد سواء «موهبة سياسية متألقة»، وكان يتحكم في التوقيت: وهو ما مكنه من اختيار اللحظة المناسبة «لمسارات عمل بالغة الأهمية». وكان لديه أيضًا «إحساس قوي، حدسي وعقلاني بالقدر نفسه، بالخطر، وإرادة لا تقهر للحياة والبقاء والاستمرار، ورغبة عارمة لا تشبع في السلطة»[66]، وسأتناول سنوات حكم تيتو بوصفه شخصية مهيمنة في يوغوسلافيا بعد الحرب وحتى وفاته عام 1980م، في الفصل التالي، أما ما يهمنا في السياق الحالي فهو في المقام الأول كيفية وصوله هو والشيوعيين إلى السلطة.

لم يكن تيتو في أثناء الحرب مجرد زعيم لحركة مقاومة الغزاة الألمانيين والإيطاليين التي يسيطر عليها موالون للشيوعية، بل انخرط هو ورفاقه أيضًا في حرب أهلية، وانتصر أنصار الشيوعية على كل من الفاشيين الكروات والقوميين الصرب، وأصبح تيتو رئيسًا مؤقتًا لحكومة يوغوسلافيا عام 1944م. وضم على مضض، بضغط من الحلفاء الغربيين، ثلاثة أعضاء من أنصار الملكية، لكنهم أُقصوا- مع النظام الملكي نفسه- في العام التالي.

أما يوغوسلافيا، التي تقطعت أوصالها في أثناء الحرب، فقد أعادت تكوين الجمهورية الشعبية الفيدرالية. ومع أواخر عام 1945م كان الشيوعيون في يوغوسلافيا قد احتكروا

السلطة التي استغرق نظراؤهم في دول شرق أوروبا الأخرى سنوات عدة للوصول إليها، وقد وصلوا إلى السلطة في ساحة المعركة أولًا، ومن ثم تعاملوا بكل قسوة مع المتعاونين المعروفين مع قوات الاحتلال، ثم أضفوا الشرعية على حكمهم بإجراء انتخابات في نوفمبر عام 1945م، كان الخيار الوحيد فيها هو أن يكون الناخب مع مرشحي الحزب الشيوعي أو ضدهم. كانت السلطة في أيديهم فعلًا، وكانت مكانتهم كبيرة لدى قطاع عريض من الشعب نظرًا إلى دورهم في تحرير يوغوسلافيا من الغزاة، لذلك كانت فرصتهم كبيرة في ضمان الفوز بانتخابات حرة، ولكن مع قدوم الحدث نفسه، لم يكن لدى مناهضي الشيوعية الثقة بأن تصويتهم بالرفض سيكون دون ملاحقة، وبذلك حصلت حركة تيتو على نسبة تصويت مؤيدة كاسحة بلغت 96% من الأصوات[67]، وكان وصول الشيوعيين إلى السلطة هو توليفة من حرب تحرير ونضال ثوري، وعدم ترك أي شيء للمصادفة بعد ذلك.

لكن لم يكن النجاح في ساحة المعركة والترهيب هما السببين الوحيدين لنجاح الشيوعيين اليوغوسلافيين: فإلى جانب الوعد الجذاب بتحقيق العدالة الاجتماعية، بدا أنهم يقدمون أفضل تصور لإحلال التجانس والتناغم محل الصراع العرقي، وكان لديهم ميزة أن أكثر الأحزاب يوغوسلافية (وهي كلمة تعني السلافيين الجنوبيين) في كل الأحزاب السياسية، والحزب السياسي الوحيد الذي يجمع مختلف القوميات التي كانت في أثناء الحرب- كما كانت قبلها وبعدها بكثير- كان يعيش في صراع مرير. وقد تجاوز تيتو نفسه التقسيم القومي، إذ كان والده كرواتيًا ووالدته سلوفينية، ونشأ هو في قرية كرواتية، لذلك كان الصرب والجبل الأسود ممثلين بنسبة غير متساوية في حركة (الأنصار) التي كان يتزعمها (كان السكان الصربيون أنفسهم منقسمين داخليًا إلى حد بعيد بين مؤيد للتِشتنكز القوميين، ومؤيد للموالين الذين يقودهم الشيوعيون)، وكانت هناك قوميات مختلفة ممثلة أيضًا في قيادة الحزب المركزية[68].

وكانت تركيبة حركة المقاومة الوطنية ضد القوات الغازية والحرب الأهلية الثورية أيضًا إحدى سمات الشيوعيين الألبانيين الذين وصلوا إلى السلطة؛ ففي أثناء مقاومة قوى المحور، اكتسب الشيوعيون في ألبانيا مكانة مهيمنة على نحو واضح؛ فقد غزت القوات الإيطالية في عهد موسوليني ألبانيا عام 1939م، ومنذ البداية كان أنور خوجة، ابن أحد ملاك الأراضي الذي جذبته الشيوعية حينما كان يدرس في فرنسا، أحد نشطاء المقاومة. وعندما أُسس الحزب الشيوعي الألباني عام 1941م، صار خوجة رئيسًا له، وظل في هذا المنصب حتى وفاته عام 1985م، وحتى ذلك الحين لم يكن الأطول زمنًا فيمن تولوا رئاسة الأحزاب في أوروبا الشرقية وحسب، بل كان أيضًا أطول زمنًا في رئاسة الوزراء من أي حاكم آخر في الحكومات غير الوراثية في القرن العشرين: ويرجع هذا في جزء كبير منه إلى دهائه وقسوته على حد سواء، وإلى المؤسسات التي أنشأها الشيوعيون.

تلقى الشيوعيون الألبان نصائح مباشرة من نظرائهم اليوغوسلافيين أكثر من نظرائهم السوفييت خلال الحرب العالمية الثانية. لكن خوجة، حتى في سنوات الحرب، كان أشد حذرًا من استحواذ اليوغوسلافيين، من بعض زملائه. وفي عام 1944م أطاح الشيوعيون بالحكومة المؤيدة لألمانيا في العاصمة تيرانا، وكما حدث في يوغوسلافيا، أثبتوا قدرتهم على إعادة توجيه نضال التحرير الوطني إلى غايات ثورية. وكان خوجة، الذي قام بأهم دور في الاستحواذ على السلطة، قارئًا جيدًا وذكيًا (وكاتب مذكرات مشوقة في السنوات الأخيرة)[69]. وكان كذلك متعصبًا ومنتقمًا على طريقة ستالين، وظل معجبًا بستالين حتى وفاته، بعد وقت طويل من لفت خروشوف الانتباه إلى بعض جرائم القتل الجماعي التي ارتكبها ستالين. وقبل الحرب كانت ألبانيا تحت حكم الملك زوغو الاستبدادي، ثم انتقلت تحت حكم خوجة ليس فقط من نوع من أنواع الحكم الاستبدادي إلى آخر، بل إلى حكم شمولي. وذهب خوجة إلى أبعد مما وصل إليه معظم القادة الشيوعيون في محو عناصر المجتمع المدني جميعها: بحظر المؤسسات الدينية، وتجريم ممارسة الشعائر الدينية تمامًا.

الثورات الشيوعية في آسيا

استيلاء الشيوعيين الصينيين على السلطة

كانت الصين أول دولة شيوعية في آسيا، باستثناء نظام حكم الدمى المتحركة في منغوليا، وهي أيضًا أقدم مثال لثورة شيوعية وطنية ناجحة في القارة الآسيوية. وقد كان لوصول الشيوعيين إلى السلطة في الصين، أهمية أكبر كثيرًا مما حدث في جنوب شرقي أوروبا بالنسبة إلى السياسة العالمية، وخاصة على المدى الطويل. لكن كان هناك توازٍ ما مع أحداث البلقان. وفي الصين، كما في ألبانيا، بل والأشد في يوغوسلافيا، اجتمعت للسلطة الشيوعية حرب التحرير القومي مع النضال الثوري. وفي الحرب العالمية الثانية، حين كانت القوات اليابانية تحتل الصين، كان للمقاومة جيشان منفصلان: قومي وشيوعي؛ وكان القوميون تحت قيادة تشيانغ كاي-شيك، هم الأشد تضررًا من النضال. وكانت خسائرهم هائلة، أما الشيوعيون فركزوا في الأساس في هجمات حرب العصابات على اليابانيين، وكانت خسائرهم أقل. وكانت الأولوية الأولى بالنسبة إلى ماو تسي تونغ هي الاستعداد للصراع القادم مع القوميين للسيطرة على الصين بأسرها. وعندما بدأت الحرب ضد العدوان الياباني كان الشيوعيون يسيطرون على أراضٍ لا يتجاوز عدد سكانها أربعة ملايين نسمة، وبمرور الوقت تمكنوا من السيطرة على مساحة يصل عدد سكانها إلى خمسة وتسعين مليون نسمة، وفي الوقت نفسه زاد عدد أفراد الجيش الأحمر الصيني من مئة ألف إلى نيف وتسع مئة ألف مقاتل[70].

كان ماو هو زعيم الشيوعيين الصينيين المعترف به منذ الثلاثينيات. ولم يقبل هو أو رئيس الكومينتاغ كاي-شيك المحاولات الأمريكية للتوصل إلى اتفاق بينهما عقب استسلام اليابان، بل سرعان ما انتهى إعادة التقارب الصوري بين أواخر عام 1945م وأوائل عام 1946م[71]، واستمرت الحرب الأهلية حتى انتهت بانتصار الشيوعيين عام 1949م. وكانت القيادتان السوفييتية والأمريكية تفضلان الوصول إلى حل وسط. وقد نصح ستالين الشيوعيين الصينيين بألا يحاولوا الاستحواذ على السلطة في الدولة بأسرها.

وفي واقعة نادرة الحدوث، اعترف ستالين- وإن لم يكن علنًا- بأنه كان مخطئًا، قائلًا: «عندما انتهت الحرب مع اليابان، دعونا الرفاق الصينيين للاتفاق على وسائل الوصول إلى (تعايش سلمي) مع تشيانغ كاي-شيك»، فقبلوا وقتها، لكنهم «فعلوا ذلك بطريقتهم عند عودتهم إلى الوطن، إذ حشدوا قواتهم وضربوا ضربتهم، وظهر أنهم كانوا على حق، وكنا نحن المخطئين»[72].

كان الشيوعيون يتمتعون بمميزات عدة في صراعهم من أجل مناصرة الفلاحين الذين كانوا يمثلون في ذلك الوقت الأغلبية الساحقة من سكان الصين. ونجحوا في أن يحققوا قبولًا لدى الشعب، وبالتحديد أفقر الفلاحين، والأُجراء الذين لا يملكون أراضي زراعية[73]؛ إذ وعدوهم بأن يتملكوا الأراضي، في حين اعتمد القوميون إلى حد بعيد على كبار ملاك الأراضي وأصحاب النفوذ في الأقاليم للاتفاق على وعود كهذه. كان الكومينتاغ أيضًا مدمرًا بسبب تفشي الفساد، وبسبب التضخم الشديد الذي أخفقت الحكومة تمامًا في السيطرة عليه، فكان أصحاب المحال التجارية يجدون أنفسهم يغيرون أسعارهم مرات عدة في اليوم الواحد، وذلك في بلد كان يعاني فقرًا مدقعًا طوال النصف الأول من القرن العشرين.

كان بعض من قاتلوا في صف الكومينتاغ في الحرب ضد اليابان يرغبون في أن يحاربوا، مقابل المال، في صف الشيوعيين الذين لم يترددوا أيضًا في تجنيد مساعدين صينيين كانوا قد حاربوا في صف اليابانيين. كان لدى الشيوعيين أسلحة مدفعية، معظمها من أصول يابانية، أعطاها إياهم حلفاؤهم السوفييت، وكان لديهم رئيس لجيش التحرير الشعبي التابع لهم، وهو القائد العسكري البارع زو دي، على الرغم من أن ماو كان يرأس اللجنة العسكرية الثورية ويتولى أعلى سلطة سياسية، وكانت لقيادته البارعة في هذه المرحلة من مسيرته المهنية، وإصراره الذي لا يتزعزع على توسيع السيطرة الشيوعية على الصين بأسرها، دور كبير في استيلائه على السلطة بنجاح.

خلال أول عامين في الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 1946م، كان للقوميين التابعين لتشيانغ كاي-شيك تفوق واضح؛ عددًا وعتادًا، على الشيوعيين. وفي العام الأول تحديدًا حققوا كثيرًا من الإنجازات العسكرية، ولكن بين ذلك الحين وبين هزيمة الكومينتاغ في عام 1949م، نجحت القيادة الشيوعية في تعبئة ما تحت إمرتهم من قوات أكثر مما استطاعت القيادة القومية أن تفعل. وحشدت كذلك دعمًا أكبر في المجتمع. وكان الانتصار الشيوعي عسكريًّا وسياسيًّا على حد سواء. ونجح ماو بصفة خاصة في إظهار أنه يمكن تحدي القوميين على أرضهم فيما يتعلق بغرس الفخر القومي، فمع أن وصول الشيوعيين للسلطة كان يعني، من جوانب عديدة، الانفصال عن التقاليد الصينية، فقد أثاروا الشعور الوطني والرغبة في إنهاء ما كان من إذلال في القرن ونصف القرن الماضيين. وعند إعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أوائل أكتوبر من عام 1941م. قال ماو: «إن الشعب الصيني قد وقف على قدميه»[74].

هو شي منّه وصعود الفيتناميين الشيوعيين إلى السلطة

كان للشيوعيين تأثير شديد في دول عديدة تفوق مسألة العدد؛ بسبب قوة عقيدتهم الفكرية ونظامهم التراتبي المنضبط. ومع ذلك كان لدى الحركات الثورية في آسيا اثنان من الأسس غابت عن أوروبا حيث لم يصل إلى السلطة فيها إلا عدد قليل من الأحزاب الشيوعية بجهودها الخاصة في الأساس؛ إذ كان لدى الشيوعيين الآسيويين القدرة على الجمع بين التزامهم الثوري بالنظام الاجتماعي الاقتصادي الجديد وبين التحرر القومي من الحكم الاستعماري. ومن ثم وسعوا مدى قبول الناس لهم، وأما موطن القوة الثاني لديهم فيكمن في قبولهم بصفة عامة لدى الفلاحين غير المتعلمين الذين يشكلون الطبقة الاجتماعية الأكبر عددًا والأشد هيمنة. وكان التركيز في آلام الفلاحين وآمالهم يعني الحط من شأن الاعتقاد الماركسي الكلاسيكي بأن طبقة عمال الصناعة هي القوة الاجتماعية التي تصنع التغيير الثوري. وكان ماو تسي تونغ وهُوَ شي منّه، المتقاربَين في السن (ولد هُوَ في عام 1890م، وولد ماو في عام 1893م) . اللذان صارا شيوعيين في أوائل العشرينيات، يؤكدان قدرة الفلاحين

على القيام بثورة. وكان اسم هُوْ شي منّه، ومعناه (من ينير الطريق)، هو الأخير في سلسلة الأسماء المستعارة التي اتخذها هُوْ (وكانت خمسين اسمًا على الأقل). وقد اتخذ هذا الاسم منذ الحرب العالمية الثانية*[75].

قضى هُوْ في شبابه سنوات عدة بعيدًا عن الهند الصينية، وعمل في وظائف مختلفة، وكان في الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة. وزعم فيما بعد أنه عمل صانع حلوى في بوسطن. كذلك قضى وقتًا في العمل بحارًا وطاهيًا صغيرًا في فندق كارلتون في لندن، وفني رتوش الصور الفوتوغرافية في باريس. وكان في لندن بين عامي 1915-1917م، ولكنه تحول إلى الشيوعية خلال السنوات الست التي قضاها في فرنسا بين عامي 1917-1923م.

وقد ألهمته الثورة البلشفية. وحولته معاهدة فرساي للسلام أيضًا إلى التطرف السياسي، وقد انتقدها لأنها أخفقت في تطبيق مبدأ الرئيس وودرو ويلسون بمنح حق تقرير المصير الوطني لشعب الهند الصينية. فانضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1920م، وكان في الثلاثين من عمره. وقضى مدة في الاتحاد السوفييتي وفي الصين في العشرينيات والثلاثينيات، وصار عميلًا للكومينترن في آسيا.

تبنى هُوْ الرأي القائل- بخلاف الماركسية التقليدية- بأن الشيوعية استطاعت أن «تُؤقلم نفسها في آسيا بصورة أسهل من أوروبا»؛ ذلك لأنه كان هناك تعاطف تقليدي في آسيا مع «فكرة المجتمع والمساواة الاجتماعية»[76]. وكان الشيوعي الهندي إم. إن. روي، الذي كان أبرز آسيوي يشارك في الاجتماع التأسيسي للكومينترن في موسكو عام 1919م، يرى هو الآخر أن فرص قبول الشيوعية في آسيا أفضل منها في أوروبا. وأن الثورات الآسيوية يمكن أن تتقدم الصفوف للإطاحة بالرأسمالية في العالم بأسره. مع ذلك، لم يكن الرجلان

---

* اتخذ كثير من القادة الثوريين، بوصفهم متمردين على الأنظمة الاستبدادية المحافظة التي قرروا الإطاحة بها، أو مطاردين منها، أسماءً (حركية). وهكذا صار يوليانوف، على سبيل المثال، لينين، وصار جوغاشفيلي ستالين، وأصبح برونشتاين تروتسكي. وبروز أصبح تيتو.

على وفاق؛ فقد كان هُوْ بصفة عامة محبوبًا داخل الحركة الشيوعية الدولية ومن مناهضي الشيوعية الذين كان يتفاوض معهم، على حد سواء، لكنَّ روي، الذي قابله في موسكو في العشرينيات، قلل من شأنه بوصفه غير متميز من الناحيتين الفكرية والبدنية[77]؛ غير أن مسيرة هُوْ المهنية اللاحقة، التي شملت جولات طويلة سيرًا على الأقدام من قاعدة حرب عصابات إلى أخرى، تبيِّن أن روي كان مخطئًا في وصفه. صار هُوْ أول مؤسسي الحزب الشيوعي الفيتنامي الذي أنشئ عام 1930م، وأول رئيس له، وفي أكتوبر من العام نفسه تغير اسم الحزب، بناء على تعليمات الكومينترن، إلى (الحزب الشيوعي الهندوصيني)، لأنه كان يضم لسنوات عدة كمبوديا ولاوس بالإضافة إلى فيتنام.

أنشأ الشيوعيون الفيتناميون خلال الحرب العالمية الثانية حركة تحرير وطنية (الفيتمنة)، مقابل نظام (الفيتشي) الذي كان يتعاون مع المحتل الياباني، وكان دورهم في المقاومة وقت الحرب هو ما أبرزَهم على المستوى القومي وجعل لهم تأثيرًا إيجابيًّا شعبيًّا، وعلى الرغم من هيمنة هُوْ ورفاقه في الحزب على (فيتمنة)، أكدت الحركة بناءَ ائتلاف واسع، ونيلَ فيتنام استقلالها[78]. واستطاع أعضاء الحركة الاستيلاء على السلطة في هانوي عام 1945م، مع أن ما فعله الأمريكيون من إلقاء القنابل الذرية على هيروشيما ونجازاكي في أغسطس عام 1945م، كان هو ما أتاح الفرصة لذلك: إذ أعقبه مباشرة استسلام اليابان، فاستولت حركة (فيتمنة) على المباني الحكومية في هانوي في الشهر نفسه، وأنشأت ما سمي (جمهورية فيتنام الديموقراطية)، وتولى هُوْ شي منّه رئاستها.

كان هُوْ ينوي في ذلك الحين الاحتفاظ بائتلاف الأنصار الدولي والداخلي على حد سواء. وفي خطبته أمام حشد بلغ نحو نصف مليون شخص في هانوي في أوائل سبتمبر عام 1945م، اقتبس من إعلان الاستقلال الأمريكي، وتمنى بوضوح أن تجلب نتائج الحرب العالمية الثانية دعمًا أمريكيًّا لحق تقرير المصير الفيتنامي، أكبر مما كان بعد الحرب العالمية الأولى، على الرغم من خطب وودرو ويلسون البليغة[79].

لكن الرئيس ترومان اهتم بجعل فرنسا حليفًا لأمريكا أكثر من دعم استقلال الفيتناميين، ومع أن الجنرال ديجول خلص فيما بعد إلى أن الحرب الفرنسية في الهند الصينية لا يمكن الانتصار فيها، وأن الولايات المتحدة يمكن أن تجد حربها مع فيتنام بلا طائل مثلها، فقد ألقى في عام 1945م، ورقته الأخيرة التي كان من شأنها أن تحدث تأثيرًا كبيرًا في واشنطن عندما حذر من أنه إذا عارضت الولايات المتحدة محاولة فرنسا استرداد مستعمراتها في الهند الصينية، فإنها ستدفع فرنسا إلى (الفلك الروسي)[80]، ومع أن الحكومة الأمريكية ظلت غير متحمسة لمحاولة فرنسا إعادة إقامة حكومتها الاستعمارية في فيتنام، لكن ذلك تغير بعدما تولى الشيوعيون الصينيون السلطة عام 1949م؛ إذ أصبح إيقاف انتشار الشيوعية في آسيا، منذ ذلك الحين وبعده، أولوية أولى لدى واشنطن.

وعلى الرغم من أن حركة (فيتمنة) نجحت في التغلب على الفرنسيين، فإن معاهدة السلام عام 1954م التي أنهت الصراع رسميًا، ضمت الفصائل السياسية في البلاد، وهذا ما أصاب هُوْشي منْه بخيبة أمل كبيرة. وكانت كل من القيادتين الصينية والسوفييتية (اللتين تأخرتا في الاعتراف بجمهورية فيتنام الديموقراطية حتى عام 1950م، حين اعترفت بها الصين ثم الاتحاد السوفييتي) تفضلان هذه التسوية، فشعر هُوْ بأنهم خذلوه، لكنه كان يحتاج إلى دعمهم السياسي، كما كان يعتمد على إمداد السوفييت له بالأسلحة. مع ذلك، لم تكن فيتنام الشمالية قط دولة عميلة للسوفييت، لأن هُوْ نجح في وقت ما في أن يؤلب الصين والروس بعضهم على بعض. لكنه احتفظ بعلاقات طيبة مع زعيمي الدولتين خلال سنوات النزاع الصيني السوفييتي المريرة. ومع مد فيتنام- بدورها- رفاقَها الفيتكونغ في الجنوب بالسلاح، كان لدى حكومة الولايات المتحدة اعتقاد بأن فيتنام بأسرها يمكن أن تصبح شيوعية.

وفي عهد الرئيس كنيدي أُرسل مستشارون عسكريون أمريكيون إلى فيتنام الجنوبية لمساعدة القوات التي كانت تحت قيادة الرئيس المستبد المناهض للشيوعية نغو دينه ديم. ولكن لم ترسل قوات أمريكية مقاتلة بأعداد متزايدة إلا في أثناء ولاية الرئيس جونسون، ولم

يعش هُوْ شي منّه ليرى الانسحاب الأمريكي من فيتنام، واتفاقية حفظ ماء الوجه التي وُقعت في باريس عام 1973م، ووفرت هدنة سياسية ملائمة قبل اتحاد دولتي فيتنام تحت الحكم الشيوعي عام 1975م. ومع نهاية الحرب، كان نحو ثمانية وخمسين ألف أمريكي قد فقدوا حياتهم بلا طائل. لكن خسائر الفيتناميين كانت أكثر إلى حد بعيد؛ فقد لقي نحو ثلاثة ملايين جندي ومدني مصرعهم، ودُمرت البلاد، ولا سيما باستخدام المُركَّب السام الذي استخدمته الولايات المتحدة لإسقاط أوراق أشجار الغابات التي كانت أماكن اختباء الفيتكونغ، والذي تسبب بعد انتهاء الحرب بوقت طويل، بتشوهات عديدة في المواليد وإصابات بالسرطان في فيتنام[81]، فكان من ثم انتصار الثوار الفيتناميين باهظ الثمن للغاية[82].

وفي الثورات الشيوعية- تمييزًا لها عن الانتفاضات الأشد تلقائية- مثل ثورة فبراير-مارس في روسيا، تختلف أهمية القادة والأفكار والمؤسسات: ففي بعض الحالات يقوم شخص واحد بدور أهم من أي زميل له. وكان هذا ينطبق على هُوْ شي منّه إذا ركزنا في كفاحه الطويل؛ بإنشاء الحركة الثورية في فيتنام وتطويرها، وإنشاء الجمهورية عام 1945م، وحرب العصابات ضد الفرنسيين عندما حاولوا استعادة سيطرتهم على مستعمرتهم السابقة ولم ينجحوا. وعند دخول القوات الأمريكية فيتنام في منتصف الستينيات، لم يكن هُوْ شي منّه أقوى صناع القرار بين القيادات الشيوعية الفيتنامية، مع أنه كان لا يزال يتمتع باحترام كبير في فيتنام الشمالية، وظلت مكانته في العالم الخارجي، الذي كان يفهمه أفضل من أيٍّ من رفاقه الذين لم يسافروا إلى الخارج بالقدر نفسه، أساسًا ثابتًا للشيوعيين الفيتناميين.

كان لهُوْ شي منّه نجاحاته وإخفاقاته خلال الربع الأول من القرن الذي أُسّس فيه الحزب، ولكن بحلول أوائل الأربعينيات كانت سلطته داخل الحزب دون شك أكبر من أي شخص آخر. ومع ذلك كان أسلوبه في الحكم داخل مستويات القيادة العليا في الحزب يلقى قبولًا واسعًا: إذ لم يحاول فرض سيطرته مثل ستالين وماو تسي تونغ أو مثل كيم إيل سونغ في كوريا الشمالية، لكنه كان يعمل بطريقة القيادة الجماعية التي اعتمد فيها إلى حد بعيد على قدرته على الإقناع، بدلًا من التهديد أو الإملاء[83]. ورسم هُوْ لنفسه متعمِّدًا صورة القديس،

وكتب في الأربعينيات والخمسينيات (سيرتين) تمجدان شخصه بأسماء مستعارة[84]، غير أنه كان مع ذلك يتمتع بروح تصالحية أكثر من كونه رجلًا أوتوقراطيًّا قويًّا، وكان في النهاية زعيمًا شيوعيًّا أكثر نجاحًا من فئة المستبدين الأقوياء.

بول بوت وحقول القتل في كمبوديا

بعدما أطيح بالحاكم الكمبودي، الأمير سيهانوك، بانقلاب من داخل القصر عام 1970م، اندلعت حرب أهلية ضروس بين الخمير* الحمر الشيوعيين والقوات المناهضة للشيوعية. وكانت الأقلية الفيتنامية في كمبوديا هي من تحملت أشد المعاناة. وإذ شرعت القوات الأمريكية بقصف كمبوديا بالقنابل في أوائل السبعينيات، بأمر من الرئيس نيكسون، لاستهداف الخمير الحمر، وخطوط السكك الحديدية التي تمر بالغابات، وتنقل السلاح إلى فيتنام، فقد كان ذلك القصف بلا تمييز وجاء بنتائج عكسية؛ إذ «ضَمن إلقاءُ القنابل الأمريكية ألا تعاني الخمير الحمر على الإطلاق قِلَّة في مجنديها في الريف الذي امتلأ كراهية للأمريكيين»[85]. وكذلك فقد قام الأمير سيهانوك بدوره أيضًا؛ إذ استشاط غضبًا من الإطاحة به على يد الجنرال لون نول، فحث الكمبوديين، في بث إذاعي من بيجين في مارس عام 1970م، على «الذهاب إلى الغابات والانضمام إلى حرب العصابات»، فأعطى بذلك دفعة لما كان في ذلك الوقت حزبًا شيوعيًّا صغيرًا جدًّا[86]. وقد قدم الخمير الحمر، حتى قبل وصولهم إلى السلطة، عيِّنة من قسوتهم المتناهية في الحرب الأهلية؛ فبعد الاستيلاء على أودونج، التي كانت العاصمة الملكية، خلَّفوا مذبحة راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأشخاص[87]. وعندما استولوا على العاصمة بنوم بنه عام 1975م، أسسوا نظامًا شيوعيًّا لا يشبه أي نظام آخر، تُخلى فيه المدن وتُلغى النقود، وكذلك المدارس والمحاكم والأسواق. ويطبَّق نظام الزراعة الجماعية على نحو أسرع من أي دولة أخرى، مع إجبار جميع السكان تقريبًا على العمل في الأرض. وبين عامي 1975 و1979م، عندما أنهى الغزو الفيتنامي

* الخمير عند الكمبوديين هو الفلاح، إذ كانوا يحترمون أعماله الزراعية، ويعدونه مهمًّا في اقتصاد البلد؛ لأنه منتج وأفضل من غيره.

لكمبوديا ديكتاتورية الخمير الحمر، وأحل محلها حكمًا شيوعيًا عاديًا. قدرت نسبة من لقوا حتفهم في وفاة مبكرة من الكمبوديين بواحد من كل خمسة. وربما ربع عدد السكان تقريبًا.

كان بول بوت، واسمه الحقيقي سالوث سار، الزعيم الأساسيَّ للخمير الحمر، وقد درس في فرنسا في شبابه، وانضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وعند عودته إلى كمبوديا عمل مدرسًا في إحدى المدارس، وتأثر فيما بعد بماو والثورة الثقافية الصينية، لكن تركيبته التي كانت مزيجًا من المثالية والسعي إلى حرب طبقية متعطشة للدماء، فاقت ماو إلى حد بعيد في الناحيتين. وفي المدة الوجيزة التي تعامل فيها بلا قسوة بوصفه الرجل الأول في حكومة الخمير الحمر، لم يترك بصمة واضحة لدى الناس. وعلى عكس ماو، لم يحاول الترويج لتقديس شخصه. وظهر أن بول بوت (وقد اتخذ هذا الاسم عام 1976م) كان يؤمن بالفعل ببناء نوع من الشيوعية على عظام من قتلهم أتباعُه وأنصاره المخلصون؛ إما بالذبح (وهذا مصير عشرات الآلاف) أو بالضرب بالمجارف حتى الموت، أو بطلقات الرصاص، أو جوعًا، حسبما تقضي سياسات الخمير الحمر. وكان من بين المعتقلين رفاق مقربون ظنوا أنفسهم أصدقاء زعيمهم، فعذّبوا قبل قتلهم. وبحلول عام 1979م، كان 42% من أطفال كمبوديا قد فقدوا أحد الوالدين على الأقل.

ومن خلال ذلك كله يظهر أن بول بوت كان لديه دائمًا إيمان لا يتزعزع بعبقريته[88]، وكان يعتقد أنه «يمكن أن يصل إلى مستويات في السلطة أعلى من أسلافه الأماجد؛ ماركس ولينين وستالين وماو تسي تونغ»[89]. وبعدما نصب الفيتناميون حكومة من اختيارهم في بنوم بنه، تراجع بول بوت وقواته إلى معسكرات الغابات على الحدود بين كمبوديا وتايلاند، واستمر في حرب العصابات ثمانية عشر عامًا أخرى. ومن اللافت للنظر أن الأمم لا تزال تعترف بهم على أنهم حكومة كمبوديا؛ ويرجع ذلك إلى دعم الصين المستمر لهم، وإلى رغبة الدول الغربية في رؤية كمبوديا عبر عدسات الحرب الباردة المشوهة التي لم يكن العدو الرئيس فيها هو الصين بل الاتحاد السوفييتي.

توفي بول بوت وفاة طبيعية عام 1998م، قبل شهر واحد من يوم ميلاده الثالث والستين.

وصول كيم إيل سونغ إلى السلطة في كوريا الشمالية

وصل كيم إيل سونغ إلى سدة الحكم في كوريا الشمالية على يد رعاته السوفييت، على الرغم ممًّا نسجه حوله المسؤولون عن الدعاية من أساطير. وعلى الرغم ممًّا يتمتع به من خصوبة صنع الخرافات، ولكن كان معلموه الأوائل صينيين. وقد دخل السجن في أواخر عام 1929م والنصف الأول من الثلاثينيات للاشتباه بانتمائه إلى جماعة يسارية. وكان قد قضى معظم سنوات صباه في الصين (في منشوريا). وانضم إلى الحزب الشيوعي الصيني عام 1931م، ولم يكن في ذلك الوقت حزب شيوعي كوري منفصل[90].

وخلال عقد الثلاثينيات، عندما كانت كوريا تحت الحكم الياباني، شارك كيم في حرب العصابات ضد المحتلين. وكما يشيع بين معظم الزعماء الثوريين الشيوعيين، لم يستخدم كيم اسمه الحقيقي، وكان كيم إيل سونغ اسمًا حركيًّا، أما اسمه الحقيقي فكان كيم سونغ جو. وقضى السنوات من 1940م إلى 1945م في الاتحاد السوفييتي، وهي حقيقة أخفاها عندما أراد تجميل صورته بوصفه محررًا وطنيًّا عظيمًا. وعندما استولت القوات السوفييتية على الجزء الشمالي من شبه القارة الكورية، مع سيطرة الأمريكيين على الجزء الجنوبي، وضعوا كيم على رأس السلطة، لأنه ترك لديهم انطباعًا جيدًا بأنه شخص حاد الذكاء. مع ذلك، لم يكن كيم هو خيار السلطات السوفييتية الأول ليكون الرئيس الأعلى للجزء الذي احتلته من كوريا: فقد كان في أذهانهم شخص آخر يمكن أن (يبدو) أشد استقلالية، وهو تشو مان سيك، الذي كان يتزعم جماعة إصلاحية لا تتبنى العنف. ولكن تشو أثبت على أرض الواقع أنه يتسم بمستوى لا يتماشى معهم من الاستقلالية، فلم يمر وقت طويل حتى دبت الخلافات بينه وبين قوات الاحتلال السوفييتية فاعتقلته[91].

أما الخيار الثاني: كيم، فكان قد صار بالفعل في ديسمبر عام 1945م رئيسًا لفرع الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية. ونُصِّب في فبراير التالي- بفضل دعم السوفييت- رئيسًا للجنة الشعبية المؤقتة، وقد امتلكت سلطة هذه الدولة الوليدة نحو 90% من الصناعة خلال عام 1946م، وبدأت عملية بعيدة المدى لإصلاح الأراضي[92]. وفي سبتمبر عام 1948م،

بعد أقل من شهر من إعلان تأسيس الجمهورية الكورية رسميًّا في سيئول، أُعلنت إقامة دولة منفصلة في الشمال سميت (جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية) برئاسة كيم إيل سونغ. ولم تكن هذه ثورة بقدر ما كانت فرضًا سوفييتيًّا، على الرغم من أن كيم، مع أنه وعد بتحرير كوريا من الوصاية الأجنبية (لكن في ذلك الوقت باستثناء الاتحاد السوفييتي)، كان يبدو أنه يتمتع بدعم شعبي أكبر من قيادات عديدة فرضها السوفييت في أوروبا الشرقية. وكذلك استمر في إنشاء نظام انحرف إلى حد بعيد، بعد وفاة ستالين، عن النموذج السوفييتي: فبدلًا من محاكاة هدوئهم النسبي ومرونتهم الثقافية، استمرت كوريا الشمالية في عهد كيم إيل سونغ في تطوير نفسها بوصفها هجينًا شيوعيًّا له خصوصية، ونظامًا سلطانيًّا وشموليًّا في آن واحد. وقد فاق تقديس شخصية (الزعيم العظيم) - وهو اللقب الذي كان يطلق عليه- تقديس شخصيات ستالين وماو تسي تونغ والزعيم الشيوعي الروماني نيقولاي تشاوشيسكو، على الرغم من أنه لم تكن له أعمال بطولية تذكر.

الثورة الكوبية

مع أن كوبا أصبحت دولة شيوعية بعد سنوات طويلة من وصول فيدل كاسترو إلى السلطة، لم تكن ثورة 1959م ثورة شيوعية؛ فقد كان الحزب الشيوعي الكوبي يرفض ثورات الطبقة المتوسطة بزعامة فيدل وراؤول كاسترو وتشي جيفارا، الذين ظلوا يقاتلون سنوات عدة في حرب عصابات من الغابات الكثيفة والمناطق الجبلية في سييرا مايسترا ضد النظام الاستبدادي الفاسد في البلاد. كان الرئيس هو فولغينسيو باتيستا الذي استولى على السلطة عام 1952م بانقلاب عسكري يسمي انقلابه ثورة. وعلى العكس من انقلابه، كان نضال كاسترو ورفاقه الناجح في النهاية، الذي بدأ عام 1953م بمحاولة خائبة للاستيلاء على ثكنات مونكادا العسكرية في سينتياجو دي كوبا، ثورة عبقرية.

كان كاسترو ورفقاء سلاحه يدعون إلى إصلاح اجتماعي واستقلال وطني في الوقت نفسه. وكانوا يرون أن الولايات المتحدة، جارتهم الكبيرة، قوة استعمارية مستغلة. وساعد

توافق باتيستا التام مع رجال الأعمال الأمريكيين الفاسدين، وعلى رأسهم رئيس المافيا ماير لانسكي، الذي صار (مستشاره الرسمي لشؤون إصلاح نوادي القمار)، على حشد رفض شعبي واسع النطاق للأمركة[93].

وخلال الخمسينيات، لم يكن التأثير المهيمن على كاسترو هو تأثير ماركس، بل كان بطل نضال الجزيرة من أجل التحرر من الحكم الاستعماري الإسباني، خوسيه مارتي، الذي توفي عام 1895م قبل نيل الاستقلال، ولم يكن مارتي ماركسيًّا؛ لأنه كان يؤيد ديموقراطية العدل الاجتماعي وكذا تقرير المصير الوطني أيضًا. وقد ظل كاسترو معجبًا بمارتي، وعبَّر عن ذلك لاحقًا بقوله: «كنت في البداية من أنصار مارتي، ثم صرت من أنصار مارتي وماركس ولينين»[94].

كان كاسترو ثمرة علاقة بين الأب مالك الأرض والأم مدبرة المطبخ التي تزوجها والد كاسترو لاحقًا، وكان فيدل، الذي ولد في أغسطس عام 1927م، قد كتب رسالة حين كان صبيًّا صغيرًا إلى فرانكلين روزفلت يهنئه بفوزه في انتخابات عام 1940م، ويسأله إرسال ورقة مالية فئة الدولارات العشرة: «لأنني لم أر ورقة الدولارات العشرة الأمريكية، وأودُّ أن تكون لدي واحدة منها»[95]، فجاءته رسالة شكر على رسالته من وزارة الخارجية الأمريكية بلا أي دولارات بداخلها. وعلق كاسترو بعد ذلك على هذا الأمر قائلًا: «أخبرني بعضهم أنه لو كان روزفلت قد أرسل لي عشرة دولارات لما سببت كل هذا الصداع للولايات المتحدة»[96].

درس كاسترو في إحدى المدارس اليسوعية الكبيرة، ثم التحق بكلية الحقوق في جامعة هافانا عام 1945م. وبعد ذلك بسنوات ذكر أنه لم يعرف لماذا قرر دراسة القانون، وأضاف: «اقترن الأمر لديَّ جزئيًّا بما كانوا يقولونه: يجب أن يصير محاميًا؛ فهو لا يكف عن الكلام»[97]. وانخرط كاسترو وهو طالب في السياسة المتطرفة، لكن على غير المعتاد في هذه الحالات نجح في الجمع بين النشاط السياسي والإنجازات الرياضية اللافتة. وبعد تسع سنوات من طلبه الدولارات العشرة من روزفلت، رفض عرضًا بخمسة آلاف دولار

مقابل التوقيع لنادي نيويورك جايانتس. عندما لاحظ أحد مكتشفي الموهوبين في الولايات المتحدة موهبته الواعدة في البيسبول[98].

وبعد أن بدأ كاسترو ممارسة نشاط ثوري خطِر، تعرض لمحاولات قتل مرات عدة، ويذكر أنه عندما أخفقت محاولة الاستيلاء على ثكنة مونكادا العسكرية عام 1953م. أُطلقت النار على عدد كبير ممن شاركوا في هذا الهجوم. بعد تعذيبهم تعذيبًا بشعًا وبتر أعضائهم، في معظم الحالات. وقد قبض على كاسترو بعد فراره بخمسة أيام، وكاد يُقتل في مكانه لولا أن أمر الملازم بيدرو مانويل ساريا رجاله ألا يفعلوا. قائلًا - حسب رواية كاسترو-: «لا تطلقوا النار عليه، لا يمكنكم قتل الأفكار. لا يمكنكم قتل الأفكار...»[99]. وعندما قُدم للمحاكمة في أكتوبر عام 1953م، ألقى كاسترو خطبة عصماء أمام المحكمة استغرقت ساعات عدة، وختمها بقوله: «إن إصداركم حكمًا بالإدانة لا يهمني. فالتاريخ سيبرِّئني!»[100]، فحكم عليه بالسجن خمسة عشر عامًا، قضى منها عامًا وسبعة أشهر، ثم أُطلق من أسره في جزء من عفو عام أوسع نطاقًا، بعد ضغط شعبي وتدخل رئيس الأساقفة بيريز سيرانتس الذي رأى أن كاسترو ورفاقه لن يمثلوا خطرًا بعد ذلك[101].

وبعد أقل من شهرين من الخروج من السجن، غادر كاسترو كوبا إلى المكسيك حيث انضم إليه أخوه الأصغر راؤول، الذي كان- على عكس فيدل- قد انجذب بالفعل إلى الشيوعية. والتقى كاسترو أيضًا بالطبيب الأرجنتيني والثائر الماركسي إرنستو جيفارا (الذي اشتهر باسم تشي)، وكان في السابعة والعشرين من عمره، أي أصغر من كاسترو بعامين، ولكي تخرج هذه المجموعة من الثوار من المكسيك في نوفمبر عام 1956م. حصلوا على قارب قديم يحمل اسم (ذا جرانما): أي الجدة. (وصار لاحقًا اسم صحيفة الحزب الشيوعي الكوبي الأساسية). وبعد أن شحنوه إلى آخره بالأسلحة والذخيرة، وكذلك اثنين وثمانين شخصًا في مساحة صُممت لتِسَع خمسةً وعشرين شخصًا فقط، انطلقوا إلى كوبا. وأوشك القارب على الغرق عندما واجهتهم عاصفة في خليج المكسيك، وتأخروا يومين

عن موعد وصولهم إلى كوبا، وفي النهاية جنح القارب بهم قبل نحو ميلين من المكان الذي خططوا أن يرسو فيه.

وبعدما توجهوا إلى التلال في سييرا مايسترا، أحرزوا تقدمًا مطردًا في كسب دعم سكان المناطق الريفية لقضيتهم، لكن لم يكن الفلاحون في الأساس هم من يمدونهم بمعظم الدعم القوي، بل العمال الذين يحصلون على أجر أسبوعي من العمل في صناعة السكر في أثناء موسم الحصاد، ولا يملكون شيئًا غيره، وقد وصفوا في ذلك الوقت بأنهم «عمال أُضْفِيَت بعض سمات البروليتاريا عليهم»، وضمت الثورة إليها في الوقت المناسب جماعات اجتماعية أخرى (من بينها عمال المدن)؛ لأن كوبا كانت، حسب المعايير أمريكا اللاتينية، مجتمعًا متعلمًا ومتمدنًا نسبيًّا، وبها بعض الاتحادات التجارية المهمة. من هنا، لم تكن تلك مجرد ثورة فلاحين، بل بدأت في الريف بقيادة ثوار من الطبقة المتوسطة.

صادر كاسترو وجماعته الأساسية من الثوار ماشية كبار أصحاب الأراضي، ووزعوها على الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة أو المعدمين. وفي الشهور الأولى من عام 1957م بلغت المجموعة المحيطة بفيدل، وكان هو زعيمها المعترف به، ثمانية عشر شخصًا فقط. وسرعان ما أدرك كاسترو قيمة الإعلام وإدارة الأخبار، فوافق على إجراء لقاء صحفي مع مراسل صحيفة نيويورك تايمز، هربرت إل. ماثيوز. وبعد عملية تسلق شاقة مع مراعاة تحاشي جنود باتيستا، وصل ماثيوز إلى معسكر كاسترو، وأجرى مقابلة شخصية معه. وفي غضون ذلك، نظم راؤول نشاطًا محمومًا لنقل انطباع بأن مجموعة الثوار المسلحين أكبر بكثير مما هي عليه. وشمل ذلك سول؛ الذي وصل لاهثًا بتقرير من (الرتل الثاني) الذي لم يكن له وجود أصلًا[102]، ووفرت المقابلة الشخصية دفعة كبيرة لكاسترو. وسرعان ما زاد عدد أفراد مجموعته ليبلغ نحو ثلاث مئة شخص. وفيما نشره عن فيدل كتب ماثيوز يقول: «يتمتع الرجل بشخصية ساحرة، وكان من السهل ملاحظة أن رجاله يعشقونه. وأن ترى لماذا استحوذ على خيال شباب كوبا في كل أرجاء الجزيرة؛ إنه رجل مثقف، ومتحمس، وقف

حياته لقضيته، وصاحب مثل عليا، يتسم بالشجاعة ويتمتع بصفات قيادية لافتة»[103]. ونشرت التايمز صورة كاسترو وهو يحمل بندقية تليسكوبية.

كان فيدل كاسترو هو الوحيد في المجموعة الذي يسمى (القائد) (القومندان). لكنه منح هذا اللقب لجيفارا الذي لم يكن طبيبًا ميدانيًّا للمجموعة وحسب، بل كان له أيضًا دور فاعل في كفاحهم المسلح: فقد أطلق بنفسه الرصاص على واحد من فتيانهم أخذ عشرة آلاف دولار من جيش باتيستا مقابل استدراج الثوار إلى كمين، وأرداه قتيلًا[104].

وبعد مناوشات عديدة، سيطرت مجموعة كاسترو على جزء كبير من شرقي كوبا في أواسط عام 1958م، وأقامت محطة إذاعة في تلك المنطقة. وعندما اجتمعت ثمانية أحزاب كوبية معارضة مع الجماعات المناهضة لباتيستا في كاراكاس، عاصمة فنزويلا، في شهر يوليو من ذلك العام، وأصدروا (بيان جبهة المعارضة المدنية الثورية)، نصَّبوا فيدل زعيمًا لهم. وتمكنت إذاعة كاسترو من بث بيانهم. لم يشارك الحزب الشيوعي الكوبي في اجتماع كاراكاس. لكن بعد مدة وجيزة توجه زعيمه كارلوس رافاييل رودريغوس إلى سييرا مايسترا ليجتمع بكاسترو، بعدما أدرك متأخرًا أن لهذه الحركة إمكانات لم يقدرها في وقتها، سعيًا إلى إقامة علاقات طيبة بينهما، وقد خدم رودريغوس لاحقًا في الحكومة تحت قيادة كاسترو.

وبحلول أواخر عام 1958م، ارتفع عدد قوات كاسترو المقاتلة إلى نحو ثلاث مئة شخص، وصار دعمهم أوسع نطاقًا، وظلت تقاوم الجيش الذي أخذت روحه المعنوية تتضاءل يومًا بعد يوم. وعندما تحرك الثوار نحو هافانا، رأى باتيستا أن أيام بقائه في الحكم أصبحت معدودة. ومن ثَم ففي يوم الأول من يناير عام 1959م، رحل بالطائرة مع أقاربه وبعض أصدقائه إلى جمهورية الدومينيكان، وتبعتهم طائرتان لا يملؤهما المقربون من باتيستا وحسب، بل محملتان بكل الاحتياطي الكوبي تقريبًا من الذهب والدولارات. وفي الثالث من يناير، انطلق كاسترو في موكب النصر في أنحاء الجزيرة، وفي الثامن من يناير قاد رتلَه داخل هافانا على صوت أجراس الكنائس وصافرات المصانع والسفن، وألقى خطبة أمام حشد من مئات الآلاف من الناس من شرفة القصر الرئاسي، وتحدث حديثًا متميزًا لساعات عدة، وقد

بدا فيدل بالنسبة إلى السفير البريطاني في كوبا «مزيجًا من خوسيه مارتي، وروبن هود، وغاريبالدي، والمسيح»[105]. وفي ذلك الوقت كان كاسترو وأتباعه يُعَدُّون على نطاق واسع ديموقراطيين راديكاليين، وليسوا ثوارًا ماركسيين. ولم يكن ذلك مفهومًا خطأ تمامًا، مع أن راؤول كاسترو وتشي جيفارا، على ضآلة معرفتهم بالاتحاد السوفييتي، كانا بالفعل أكثر تعاطفًا مع الشيوعية من فيدل. وقد جاء الانضمام إلى الحركة الشيوعية الدولية (والتحالف مع الاتحاد السوفييتي) في مرحلة لاحقة.

في حالة الثورة الكوبية يظهر بوضوح أن للقيادة أهمية بالغة: إذ لم يكن الضبط التنظيمي للحزب الشيوعي في هذا النموذج هو ما أوصل الثوار إلى السلطة، بل كان سببه بصورة رئيسة تلك القيادة الكاريزمية في شخص فيدل كاسترو، الذي لم يصنع قدسية لنفسه مثل بعض الزعماء الشيوعيين: فلم تُسمَّ شوارعُ ولا مبانٍ ولا حدائقُ باسمه طوال سنوات رئاسته لكوبا؛ ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن شخصيته كانت طاغية بحيث لم يكن بحاجة إلى ذلك. وكان أسلوب حكمه يشتهر باسم (فيدليزمو)، وهو تنويع شديد الخصوصية لاسم معروف في التراث الأمريكي اللاتيني هو (كوديلو)، وهو اسم زعيم شعبي كان الناس يثقون به ويطيعون أوامره ويعدونه أبًا لهم.

وقد اعترض الشيوعيون المتعصبون، مثل أولئك الذين يكتبون التقارير من سفارة جمهورية ألمانيا الديموقراطية (ألمانيا الشرقية) في كوبا، على العنصر العاطفي في زعامته، لكن ذلك العنصر كان أحد الأسباب التي جعلت كاسترو يستحضر دفء الاستجابة، ويمس القلوب بطريقة عجز عن اتباعها فالتر أولبرخت وإريش هونيكر تمامًا. كذلك كان هناك تقرير سري، من سفارة ألمانيا الشرقية إلى القيادة السياسية في برلين الشرقية عام 1964م، يشكو من «قومية كاسترو وتطرفه السياسي» ومن «ذاتية تقويمه للتوجهات وأسبابها»، وميله إلى «توجيه جماهير الشعب من منطلق عاطفي في الأساس»، ومن سماحه «بالتنفيس» في المواقف الصعبة[106].

كان كاسترو أيضًا يهتم بالأداء المسرحي، ويعرف كيف يبرز شخصيته، فعندما ظهر في الأمم المتحدة عام 1960م، وألقى خطبة في الجمعية العامة وهو يرتدي زيه العسكري المميز ذا اللون الأخضر الزيتوني، زاد ذلك من تأثيره إلى حد بعيد. كذلك سخر من الإدارة الأمريكية ووسائل الإعلام الأمريكية العدائية، بانتقاله مع الوفد المصاحب له المكون من 85 شخصًا، من فندق نيويورك باهظ النفقات، إلى فندق وسط حي هارلم، حيث احتفى به أنصاره من السود واللاتينيين. وفي ذلك المقام غيرِ المعتاد لوفدٍ دبلوماسي به رئيس حكومة، استقبل الزعيمَ السوفييتي نيكيتا خروشوف، ورئيسَ الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، والرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكذلك الزعيم الأسود الراديكالي مالكوم إكس[107]. ومع اهتمامه الدائم بالرمزية، نجح كاسترو في التعامل بصراحة وتلقائية أشد من غيره من الزعماء الذين قضوا سنوات طويلة في السلطة، وكذلك لم يكن يتأثر بالأمور المادية. ويلاحظ أكبر كتاب سيرته أنه: «لم يكن الذين يزعمون أنهم يعرفونه شخصيًّا هم فقط من يرون أنه أحد أقطاب الحكم المطلق القلائل الذين لم يثروا أنفسهم من المنصب، ولم يحولوا الملايين إلى مصارف سويسرا، بل وخصومه أيضًا على اختلافهم»[108].

إذا كانت بعض الثورات تبدأ حين تخرج أعداد هائلة من الناس إلى الشوارع، أو تقتحم المباني الحكومية دون أن تنتظر زعيمًا يدفعها إلى الثورة، وتعتمد أخرى بدرجة أكبر على زعيم معين أو جماعة قيادية صغيرة، فإن كوبا كانت تنتمي بوضوح إلى الفئة الثانية؛ إذ إن جرأة كاسترو ورفقاء سلاحه، وقدرتهم على التأثير في الناس، ورغبتهم الواضحة في إنصاف سكان المناطق الريفية واجتثاث الفساد المستشري، جعلتهم ينالون تأييدًا كان يزيد يومًا بعد يوم. وقد أكد كاسترو نفسه فيما بعد أن جماعة صغيرة للغاية هي التي نفذت العمليات الثورية: «إذا تأملت الموقف فستجد أن ثلاثة أو أربعة منا فقط هم من قاموا بأولى خطوات الحركة التي هاجمت ثكنات مونكادا. فمنذ البداية- وهذا أمر غريب- كان لدينا فيلق صغير من القادة، ولجنة تنفيذية صغيرة تتكون من ثلاثة رجال فقط»، واستمر يتحدث عن هذا الأمر بصفة عامة قائلًا: «تولد الأحزاب الثورية الراديكالية في معظم الأحيان تحت الأرض، سرًّا، ويُنشئها ويقودها عدد قليل جدًّا من الناس»[109]. وعندما تزعم كاسترو

الثورة الكوبية لم يكن ماركسيًّا ولا لينينيًّا. لكن رؤيته لأصول الحركة كانت متسقة مع فكرة لينين عن جماهير الشعب التي تحتاج إلى طليعة من الثوار المحترفين يوجهونهم إلى فهم أن التحسن في ظروف المعيشة لا يكفي، وأن المطلوب هو الإطاحة بالنظام القديم بالكامل، وإنشاء نظام يختلف اختلافًا بيِّنًا، ومجتمع جديد.

نهاية الشيوعية في أوروبا- لا نهاية الثورات

ربما يبدو أمرًا غريبًا أن نناقش (اللاثورات) في فصل عن الثورات والقيادة الثورية. وسبب ذلك بسيط للغاية: وهو أن أسطورة (ثورة) شرق أوروبا في عام 1989م هي الأوسع انتشارًا؛ فداخل الدول التي جرى فيها تغيير جذري وفي بقية دول العالم على حد سواء، يشار دائمًا إلى أحداث ذلك العام بوصفها ثورة، وهي مثال صارخ للهالة الرومانسية التي أُضفيت على الكلمة منذ الثورة الفرنسية، حتى إن من مروا بخبرة شيء يختلف عن الثورات- ربما أفضل منها- ما زالوا يتغزلون بتلك الحماسة الثورية القديمة، ويشعرون بالحاجة إلى تقوية إيمانهم بأن كل ذلك التغير المنهجي كان من صنع أيديهم.

على العكس من ذلك، من المنطقي أن نميز الثورات التي كان مفهومًا منذ زمن طويل أنها تحتوي على عنف أو تهديد بالعنف، عن التغيير التحولي السلمي، بل وكذلك عن انهيار النظام الذي ظل قائمًا مدة طويلة فقط لأنه كان مدعومًا من قوى خارجية. وعندما تقرر قيادة لها هيمنة إقليمية أنها لن تفرض نظام حكم على دول أخرى ضد إرادة شعوبها بعد الآن، عندئذٍ لا يرقى انهيار الأنظمة التي نتحدث عنها إلى مستوى الثورة. ومثال ذلك التحول في أوروبا الشرقية بين عامي 1989-1991م: فقد أوضح غورباتشوف وحلفاؤه من القيادة السوفييتية أنهم لن يستخدموا القوة للاحتفاظ بالأنظمة الشيوعية في شرقي أوروبا، بل والأكثر من ذلك أنهم شاركوا في عملية تفكيك أعمدة هذا النظام في بلادهم[110]. وكانت دول شرقي أوروبا (باستثناء يوغوسلافيا وألبانيا ورومانيا) أنظمة مخترقة ولا تتمتع باستقلال تام بأي حال. وعندما تنازل الاتحاد السوفييتي عن وضع حدود للتغيير في المنطقة وفرضها،

تأكد الاستقلال القومي سريعًا. وأعلن غورباتشوف، كما رأينا في الفصل السابق، على الملأ في موسكو في صيف عام 1988م، وفي نيويورك في الأمم المتحدة في ديسمبر من العام نفسه، أن لشعب كل دولة الحق في أن يحدد بنفسه أي نوع من الأنظمة يحب أن يعيش في ظله. وفي عام 1989م، لم تنه قيادات الكرملين تهديد التدخل السوفييتي المسلح وحسب، بل أيضًا نصحت الزعماء الشيوعيين في شرق أوروبا بقوة بألا يلجؤوا إلى العنف[111]، وقد خرجت مظاهرات سلمية واسعة النطاق، لكنها كانت أحد مظاهر التغيير المنهجي بقدر ما كانت سببًا له. فلم تقم هذه الدول بثورة، بل فعلت ما هو أفضل من ذلك.

ففي بولندا والمجر تحديدًا، كان التفاوض للتحول إلى الديموقراطية، وكانت أولى الدول المستفيدة من الفرص التي أتاحها التغيير في موسكو، وفتحت بولندا الطريق في البداية بتنصيب رئيس وزراء غير شيوعي، هو تاديوس مازوفيتسكي، في أغسطس من عام 1989م. وفي تشيكوسلوفاكيا، خرجت مظاهرات عارمة ضد النظام الشيوعي في الشهرين الأخيرين من ذلك العام، ما إن اتضح أن الرد على المظاهرات لن يكون بسلاح القوات المسلحة السوفييتية مرة أخرى. ولعقدين، لم يزد عدد أولئك الذين كتبوا منشورات سرية ووزعوها على ألف شخص، قمعت السلطات عددًا صغيرًا منهم، وتجاهلهم أغلبية المواطنين[112]. وتضخمت صفوف المؤيدين علنًا طوال عام 1989م، وفي يوم 19 نوفمبر من ذلك العام، حولت الأقلية المحاصرة، التي أصدرت ميثاق 77 بوصفها جماعة ضغط معارضة في عام 1977م، حركتها إلى ما يسمى (المنتدى المدني). وكان رئيسه فاتسلاف هافيل، وتجمعوا في مسرح ماجيك لانترن (المصباح السحري) في براغ منذ منتصف نوفمبر إلى أوائل ديسمبر، وعقدوا اجتماعات تتسم بالديموقراطية الشديدة، حيث أتيح لكل مشارك التعبير عن رأيه، وكان اتخاذ القرارات المهمة بالتصويت[113]، ومع ذلك، لاحظ تيموثي غارتون آش، الذي كان حاضرًا في معظم هذه المناقشات، الموقف الفردي الذي اتخذه هافيل، في حين «كان من الصعب تخيل شخصية أقل استبدادًا من هافيل». فقد أصبح في كثير من الأحيان المحدد النهائي، و«الشخص الوحيد الذي استطاع بصورة ما تحقيق الموازنة بين مختلف التوجهات والمصالح في الحركة»[114].

ضغطت الاحتجاجات السلمية الضخمة ضد الحكم الشيوعي على الحكومة. لكن القشةَ التي قصمت ظهر البعير كانت إعلانًا من قمة اتفاقية وارسو في أوائل ديسمبر بأن غزو عام 1968م كان خطأ وغير مشروع. ولأن كل عضو في فريق القيادة العليا مدينٌ بمنصبه كليًّا لهذا الغزو السوفييتي القديم، لم يعد بمقدورهم الاحتفاظ بمناصبهم على الإطلاق؛ لذا قدَّم، في غضون أيام قليلة، كل من رئيس الوزراء ليديسلاف أداميك، ورئيس الجمهورية جوستاف هوساك، استقالتيهما على التوالي، وشُكِّلت حكومة لا تهيمن عليها الشيوعية تضم أعضاء بارزين من الحركة الوثيقية*. وقبل انتهاء العام، في الثامن والعشرين من ديسمبر عام 1989م، اختير ألكسندر دوبشيك، أول أمين سر إصلاحي للحزب الشيوعي عام 1968م، رئيسًا للجمعية الفيدرالية (المتحدثة باسم البرلمان). وفي اليوم التالي، انحنت القيادات التي لم تكن قد حددت هويتها قبل أن تهب رياح التغيير، وانتخبت هافيل رئيسًا لتشيكوسلوفاكيا.

وفي بلغاريا، عُزِل الزعيم الشيوعي الذي استمر في المنصب طويلًا، تودور جيفكوف، في ما كان في الأساس انقلابًا من داخل النظام، بعد يوم واحد من تحطيم سور برلين، في نوفمبر من عام 1989م. وبين ذلك الحين والانتخابات متعددة الأحزاب في أكتوبر عام 1991، مرت بلغاريا بمرحلة انتقالية سلمية إلى الديموقراطية. وكذلك حدث في ألبانيا التي كانت أكبر دولة قمعية في أوروبا خلال سنوات عديدة طويلة سابقة. فهي مع أنها كانت خارج الكتلة الشيوعية، لم تكن في مأمن من الإصابة بعدوى ما يحدث فيها. وفي ديسمبر عام 1990م، وافق الحزب الشيوعي الحاكم في اجتماعه على شرعية أحزاب المعارضة، وفي اليوم التالي، شُكِّل الحزب الألباني الديموقراطي. وفي الانتخابات التي جرت عام 1991م، كان الحزب الجديد أقل حظًّا من الحزب الذي جاء خليفة للشيوعيين: الحزب الألباني الاشتراكي، لكن في عام 1992م، فاز الحزب الألباني الديموقراطي فوزًا ساحقًا، ولم تصل أي من هذه التحولات السلمية للأنظمة السياسية في شرق أوروبا حد الثورة بالمعنى المعروف للكلمة[115].

---

* حركة تعتنق المبادئ التي نادى بها بعض المصلحين السياسيين الإنكليز في القرن التاسع عشر، وكانت تهدف إلى تحسين أوضاع الطبقة العاملة من الناحيتين الاجتماعية والصناعية. (المترجمة)

في رومانيا وحدها. أثر نموذج التغيير في الاتحاد السوفييتي في المزاج الشعبي، وحيث لم يعد للقيادة السوفييتية ما كان لها من نفوذ، كان هناك ما هو أشد من الثورة (لكنه مع ذلك لم يتفق مع معايير هنتنجتون أو دون)؛ إذ استخدم النظام عنفًا وحشيًا في محاولة لقمع هؤلاء الذين تظاهروا ضد حكم نيقولاي تشاوشيسكو الاستبدادي، كما كان هناك عنف من جانب بعض خصوم تشاوشيسكو داخل النظام، وكذلك كانت هناك مقاومة واسعة النطاق بلا عنف من جانب الشعب. كان ثمة عنصر قوة في التعامل مع الموضوع من قطاع واحد من النخبة السياسية استغل الفرصة ليحل محل قطاع آخر[116].

كذلك كانت كل من ألمانيا الشرقية ويوغوسلافيا، على اختلافهما، استثناءً لما يحدث في أي مكان آخر في شرق ووسط أوروبا، مع أن كلًّا منهما، من جهة أخرى، بلغت مستوى الثورة؛ ففي حالة ألمانيا الديموقراطية، وكانت تسمى أيضًا ألمانيا الشرقية، سرعان ما حل محل المظاهرات المطالبة بتحول الدولة إلى الديموقراطية، في عام 1989م، مظاهرات تطالب بتوحيد ألمانيا، أدت إلى عملية تفاوض بين ميخائيل غورباتشوف وهيلموت كول، بوصفهما الممثلين الأساسيين للدولتين، آتت ثمارها عام 1990م.

أما في يوغوسلافيا، فكان للشعور الوطني أثر عكسي؛ ففي حين أدى الإصرار على مفهوم الأمة في ألمانيا إلى أن أصبحت الدولتان دولة واحدة (الجمهورية الاتحادية الموسعة)، أصبح الإصرار الحماسي على مفهوم القومية، على حساب الدولة متعددة القوميات، هو مصدر التناحر والحرب الأهلية. وبحلول نهاية الثمانينيات، فقدت الماركسية واللينينية أي قبول كان لهما، ولم تحظ منذ وفاة تيتو حتى الآن بزعيم يمكن أن ينال احترام جميع الجمهوريات اليوغوسلافية التي أنشئت بصورة تفتقر إلى المساواة. وقد فتح الرئيس الشيوعي الصربي، سلوبودان ميلوسوفيتش الطريق للعب بورقة القومية، فعندما أدرك احتمال عدم استمرار اتحاد تيتو، خطط لإنشاء (أو لمحاولة إنشاء) صربيا الكبرى، وكانت العواقب وخيمة، لكن الثورة ليست هي الاسم المناسب لتلك الكارثة[117].

هنـاك إذن عناصـر مشـتركة في التغييـر الممنهج بين عامـي 1989م و1991م في أوروبا الشرقية. لكنه يختلف اختلافًا بيِّنًا أيضًا: فالزعماء الشيوعيون الذين ظهروا محصنين بقوة باعتمادهم على دعم موسكو لسنوات طويلة، تخلوا عن الحكم بدرجات مختلفة من الاستياء أو الاسـتقالة. وكان للتأثيرات الانتقالية التي انطلقت من الاتحاد السـوفييتي في البداية، ثم انتقلت بعدهـا مـن دولة في شـرق أوروبـا أو وسـطها إلى أخـرى، دور حاسـم، وكان للأفكار أهمية كبرى؛ ليست فكرة الاسـتقلال القومي فقـط، وإنما أيضًا التطلع إلـى الديموقراطية، ولكن حيث توقفت أوامر موسكو لسنوات طويلة، وحيث احتفظ الزعماء القوميون الشيوعيون بسـلطتهم الداخلية أو بأنظمتهم الشـمولية، كان الانتقال من الشـيوعية أقل سـهولة إلى حد بعيـد، وتحديـدًا في حالتين من الثلاث: فقد انقسـم الحزب الشـيوعي الرومانـي، وقُتل أكثر من ألف شـخص في الاشـتباكات التي حدثت بين المتظاهرين والسلطات في شهر ديسمبر، وأُطلق الرصاص على تشاوشيسـكو، بتواطؤ بعض زملائه السـابقين في البوليتبورو، على يد كتيبة إعدام يوم رأس السنة الميلادية عام 1989م[118]؛ وأما الشيوعيون الألبان فتفاوضوا على مسـارهم الخاص في التعددية السياسـية في بلد كانت متجانسة قوميًّا أكثر من دول عديدة؛ وتفسـخت يوغوسـلافيا متعـددة الجنسـيات إثر حـرب أهلية دمويـة، في حيـن عرفت الدول التي خلفها هذا التفسـخ خلال العقدين التاليين طريقها، بسـرعة شـديدة التباين وبدرجات متفاوتة، إلى الديموقراطية.

ثورات بلا قيادات

في حين كان يقود اسـتيلاءَ الشـيوعيين المحليين على السـلطة مجموعةٌ حاكمة داخل تلك الأحزاب، وكانت في كثير من الأحيان تضم شخصية سلطوية واحدة تحديدًا، تقوم بدور حاسـم، فإنه قد تشـتعل ثورات عديدة بصورة مفاجئة تمامًا، حتـى إن الجماعات المعارضة شـديدة التنظيـم تصـدم بالمفاجـأة؛ ومن ذلك أن سـون يات-سـن كان في كلـورادو عندما اندلعت ثورة 1911م، وكان لينين في سويسـرا عندما قامت أولى الثورتين الروسيتين في عام 1917م. كذلك كانت ثورات الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة في معظمها بلا قائد أو موجه،

وينطبق هذا حتى على الثورة الإيرانية عام 1979م، وكذلك على الاضطراب الثوري في العالم العربي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

الثورة الإيرانية

شهدت الثورة الإيرانية بين عامي 1977-1979 مظاهرات شعبية عارمة ضد حكم الشاه رضا بهلوي، وبلغ عدد المتظاهرين في الشوارع في بعض الأحيان نحو مليون شخص في تحدٍّ للشرطة السرية، وعلى الرغم من أن معظم المظاهرات كانت سلمية، كان يوجد عنف أحيانًا، ولا سيما من جانب النظام.

كان لإيران تاريخ عريق في احتجاجات الشارع يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر، وبعد ذلك في مرحلة لاحقة دعمًا لمحمد مصدق، رئيس الوزراء الإيراني القومي الليبرالي الذي تصادم مع الشاه في أوائل الخمسينيات (كما تصادم مع المصالح التجارية البريطانية)، وأطيح به بانقلاب، بعد أن أخفقت المحاولة الأولى التي دبرها جهاز الاستخبارات البريطاني، لكن إم آي سيكس MI6 (وكالة الاستخبارات البريطانية الخارجية) آنذاك أقنعت الحكومة الأمريكية بأن هناك خطرًا محدقًا بتحول إيران إلى الشيوعية، وعلى الرغم من أن هذا الزعم كان ينافي الحقيقة إلى حد بعيد، فقد حقق الأثر الذي كانت السلطات البريطانية تريده، ونجح الانقلاب الثاني الذي خططت له وكالة الاستخبارات الأمريكية في الإطاحة بمصدق عام 1953م. ولم يكن الشعب الإيراني هو الوحيد الخاسر في هذا الأمر، بل الدول الغربية أيضًا: إذ خسرت الإيرانيين لسنوات طويلة، بسبب أفعالها. أضف إلى ذلك أنه لم يتول السلطة في إيران بعد مصدق من هو أكثر تحررًا منه أو يماثله في ديموقراطيته النسبية. أما الشاه فقد احتل قمة نظام استبدادي، حين لم يعد مكبلًا من رئيس وزراء يتمتع بشعبية على شاكلة مصدق، حتى أطيح به (بثورة وليس بانقلاب في عام 1979م). وكان- على عكس مصدّق- مذعنًا لرغبات الغرب، لكن فقط عندما تكون هذه المصالح ضيقة الأفق قصيرة النظر، كما في حالة واشنطن ولندن[119].

عادت الحشود إلى شوارع إيران في عام 1963م تأييدًا للخميني عندما دانَ الشاهَ لأنه منح أفراد الجيش الأمريكي حصانة من القوانين الإيرانية[120]. فنُفي الخميني من إيران في العام التالي، ولم يتمكن من العودة قبل فبراير من عام 1979م بعد أن نجحت الثورة في الإطاحة بالشاه. وفي حين كان الخميني وفكرة الجمهورية الإسلامية مصدر إلهام لبعض من شاركوا في سلسلة المظاهرات ضد حكم الشاه، كان آخرون كثر يتذكرون بإعجاب حكومة مصدَّق الليبرالية العلمانية. وأسهمت انتهاكات حقوق الإنسان في عهد الشاه في ظل التدقيق الغربي المطرد في السبعينيات، وفوز جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1976م، في منح خصوم النظام دفعة قوية؛ ففي حملته الانتخابية، أشار كارتر إلى إيران بوصفها الدولة التي يجب أن تعمل على حماية حقوق الإنسان بدرجة أكبر. فاهتم الشاه بالأمر إلى حد كبير. وأمر السافاك (شرطته السرية) بالكف عن تعذيب المعتقلين[121].

سمح ما قام به الشاه من تحرير جزئي لعدد كبير من المنظمات القديمة بالعودة إلى الظهور: من بينها جبهة مصدَّق القومية، واتحاد الكُتاب واتحاد المعلمين، وحزب توده (واسمه يعني (الجماهير) لكنه، في الواقع، حزب شيوعي)، وظهر كذلك عدد كبير من المنظمات الجديدة، منها (لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين) و(لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان)[122].

بدأت المظاهرات ضد حكم الشاه، وما اقترن به من فساد، واعتماده على المصالح الأجنبية، في طهران عام 1977م، واتسع نطاقها في عام 1978م، وحدثت أعمال شغب في مدينة تبريز في شهر فبراير، ففضَّ الجيش الحشود واعتقل 650 متظاهرًا، وقُتل تسعة من هؤلاء الذين هاجموا أقسام الشرطة والفنادق الفخمة ومكاتب الجمعية الإيرانية الأمريكية وشركة بيبسي كولا. كان معظم من قام بأعمال الشغب من الشباب: طلاب الجامعات وتلاميذ المدارس وشباب عمال المصانع. وامتدت الاضطرابات إلى المدن الأخرى، وفي أغسطس من عام 1978م، أُحرقت إحدى دور العرض السينمائي، فلقي 430 شخصًا مصرعهم

بداخلها. وبعد إعلان الأحكام العرفية في 11 مدينة في سبتمبر، أمر حاكم طهران العسكري قوات الجيش بفض الحشود التي تجمعت هاتفةً بشعارات مناهضة للشاه: فأطلقت القوات الرصاص عليهم دون تمييز، ووصل عدد الوفيات حسب تصريحات النظام نفسه إلى 87 قتيلًا، وزعمت المعارضة أن أربعة آلاف شخص على الأقل قُتلوا، وهي مبالغة في التقدير في رد فعلٍ على قلة عدد الوفيات التي ذكرتها الحكومة.

وبحلول شهر نوفمبر صار المتظاهرون أنفسهم أشد عنفًا، وأُضرمت النيران في عدد لا حصر له من المباني أو نهبت في طهران، ومنها مبنى السفارة البريطانية. وبحلول نهاية العام لم يعد كثير من الجنود، وكذلك المتظاهرون، مستعدين لتحمل القمع، ومن ثم غادر الشاه إيران في يناير عام 1979م، ولم يعد مطلقًا: لأنه «أدرك أنه لم يفقد السيطرة على الشوارع وحسب: بل فقد السيطرة على الجيش أيضًا». فقد كان بعض أفراد الجيش يرفضون تنفيذ أوامره، ويتركون الخدمة العسكرية، بل ويمدون المتظاهرين بالأسلحة، أو يقومون بأنفسهم «بإطلاق النار على الضباط المتحمسين لفض المظاهرات»[123].

كانت الثورة الإيرانية أقرب إلى الثورة البيضاء، بلا دماء، مع أن عدد (الشهداء)، الذي تجاوز ستة آلاف حسب الإحصاءات الرسمية، بعدما تولى السلطة نظام إسلامي، يبدو مبالغًا فيه إلى حد بعيد، ويتناقض مع تقديرات اثنين من علماء الاجتماع بأن عدد من لقوا مصرعهم لا يتجاوز ثلاثة آلاف. وقد أكد إيرفاند أبراهاميان، المتخصص في التاريخ الإيراني الحديث، أن الثورة اشتعلت تلقائيًّا من أسفل، ولم تدر من أعلى، وكتب يقول:

> «لم تكن هناك أحزاب على مستوى الدولة، ولا شبكات عمل منظمة، ولا منظمات تنسيقية لحشد الاحتجاجات والاجتماعات والاضطرابات الجماهيرية، بل على العكس: كانت الجماهير في معظم الأحيان تحشدها جماعات منظمة، ومنظمات ذات قواعد شعبية، وفي الأغلب الأعم شبكات عمل رسمية: فصول في المدارس الثانوية

وزملاء في الجامعات والحلقات النقاشية، وشباب الأحياء الفقيرة، وأعضاء النقابات، والباعة في المتاجر، وفي بعض الأحيان شيوخ المساجد في أسواق المدينة»[124].

كان ما حدث بعد الثورة أمرًا مختلفًا؛ إذ لم يصنع الخميني والإسلاميون المتشددون الثورة، بل سارعوا بانتهاز الفرصة ليصبحوا أكبر المستفيدين من نجاحها، إضافة إلى ذلك، كانت تصريحات الخميني المتطرفة تتوافق مع المشاعر الشائعة لدى الناس عند انتصار الثورة. وعندما عاد الخميني إلى إيران في الأول من فبراير عام 1979م، بعد سبعة عشر يومًا من رحيل الشاه عن البلاد، استقبله حشد متحمس بلغ مليوني شخص. ولم تستغرق المرحلة الأخيرة من الثورة إلا بضعة أيام: إذ مَنعت الحشود وزراء الشاه من الوصول إلى مكاتبهم، واقتحمت مخازن الأسلحة، واستخدموا ما حصلوا عليه من سلاح لقتال الجناح العسكري الوحيد الذي ظل مواليًا لنظام الشاه: الحرس الإمبراطوري[125].

وإذا نظرنا إلى العملية برمتها نجد أنها أظهرت أن الثورات يمكن أن تشتعل بلا قادة، لكن حتى إن حدث هذا، فسرعان ما سيظهر القادة في أعقاب الثورة مباشرة، وفي إيران كان الإسلاميون- ولا يزالون- هم هؤلاء القادة، وهذا نظام حكم ديني ثيوقراطي، تتولى فيه السلطات الدينية سلطات أكبر من السلطات العلمانية، وكان الخميني هو الشخصية الأقوى نفوذًا في هذا النظام منذ عودته إلى البلاد حتى وفاته عام 1989م.

الثورات العربية في القرن الحادي والعشرين

من الخطأ، على أي حال، أن ندرج الجماعات المتباينة التي صنعت الثورة الإيرانية بين عامي 1977-1979م تحت فئة الإسلاميين المتطرفين، حتى إن كانت تلك الفئة ترى نفسها الأحق بقطف ثمار التمرد الناجح، وينطبق ذلك أيضًا - وربما بصورة أدق- على الثورات العربية التي قامت قبل بضع سنين: فالانتفاضات الشعبية التي اجتاحت معظم أنحاء العالم العربي بدأت في ديسمبر 2010م بحدث يبدو عاديًّا وتلقائيًّا: حين صادر المفتشون في تونس بضاعة تاجر فقير، وعربته وأوزانه، وهو محمد بوعزيزي الذي لم يكن يحمل ترخيصًا من

السلطات: لأنه لم يكن يملك المال اللازم لإعطاء المسؤولين رشوة للحصول على تصريح، وفي لحظة يأس بسبب فقدان كل شيء، ومن الموقف الظالم. أشعل بوعزيزي النار في نفسه، وتوفي بسبب حروق بشعة بعد أقل من أسبوعين من الحادث.

كانت هناك أرض خصبة للثورة في العالم العربي: الحكم القمعي، والرؤساء المستبدون، وانتشار البطالة، والمحسوبية، والفساد، والفقر المقترن بظلم بيِّن، وقهر النساء، والطائفية وعدم التسامح بين الطوائف، وربما كان كثيرون قد بلغوا حالة اليأس التي جسدتها تضحية بوعزيزي بالنفس. لكن ما منع حدوث الثورة في معظم الأحيان هو الخوف المبرر من العقوبات الرهيبة التي يمكن أن تفرضها السلطات على كل من ثار أو تمرد. وقد ذكر محرر بي بي سي في الشرق الأوسط، جيرمي براون، في كتابه **ثورات العرب**:

> «عندما قمت بأول زيارة لي إلى الشرق الأوسط، بعد أن غزا العراق الكويت عام 1990م، سمعت بعض المراسلين الأكثر مني خبرة يقولون إن العرب يحبون الزعيم القوي، وتلك السمة تقدم تفسيرًا واضحًا لسبب استمرار وجود محبين لصدام حسين، مع أنه سَجَنَ وكثيرًا ما قتل ذويهم، فأدركت على الفور أن الطغاة حكموا بالحديد والنار، وأن فكرة أن العرب يحبونهم مجرد هراء، لكنني أخجل من الاعتراف بأن هذه الفكرة قد تسللت إلى بعض كتاباتي قبل أن ينتبه عقلي لها»[126].

أدت الثورات التي أشعل بوعزيزي فتيلها إلى الإطاحة بالحكام المستبدين، في تونس (زين العابدين بن علي)، وفي مصر (حسني مبارك)، واعتقال الرئيس الليبي معمر القذافي وقتله، وأدت الثورة في اليمن إلى استقالة علي عبدالله صالح الذي ظل رئيسًا مدة تزيد على ثلاثين عامًا، مع أن النتائج لا تزال غامضة؛ إذ لا يزال مقيمًا في البلاد، ولا يزال عدد كبير من مسؤولي الأمن الموالين له ولعائلته في مناصبهم[127].

وقد أثر المد الثوري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعدوى ساعدت على انتشارها إلى حد بعيد أهميةُ اللغة العربية بوصفها لغة مشتركة في دول المنطقة كلها، ومن ثَم القدرة على فهم البرامج التي تبثها قناة الجزيرة (ومن بينها الأفلام المصورة التي يصورها

الهواة)، وشبكة الإنترنت، وانتشار أجهزة الهواتف الخلوية وسهولة استخدامها، وقد كان للجزيرة ذات التمويل القطري دور بالغ الأهمية في التحايل على رقابة الأنظمة الاستبدادية، وكانت «صوت من لا صوت له/ منبر من لا منبر له»[128].

في كل دولة من دول المنطقة كان هناك بالفعل إيمان جديد بإمكانية التغيير، وتولدت ثقة أكبر بسبب الأعداد الغفيرة من الناس المستعدة لمقاومة الأنظمة، ونموذج مثير للحماس للإطاحة بأنظمة استبدادية راسخة مثل أنظمة زين العابدين بن علي ومبارك والقذافي. وقد أطيح بأول اثنين منهم وبرجالهما على يد مواطنيهم بالكامل. أما في حالة القذافي، فمع أن الليبيين أنفسهم ثاروا عليه وأطاحوا بنظامه، فإنهم استفادوا من الدعم الجوي لحلف الناتو بعدما طلبوه ومُنح لهم بالاستناد إلى الأمم المتحدة. وقد ذكر ديفيد جاردنر: محرر شؤون الشرق الأوسط السابق في صحيفة **فاينانشال تايمز**، أن الحكومات الأوروبية والأمريكية على حد سواء كانت قد «ارتبطت ارتباطًا وثيقًا لمدة طويلة بشبكة من رجال المنطقة الأقوياء». وكانت الثورات العربية تحديًا خطيرًا لهؤلاء (الواقعيين). وأدت إلى ردود أفعال غير متسقة وفقًا لكل حالة، فأُعطي ثوار ليبيا -على سبيل المثال- مساعدات عسكرية، لكن البحرين عُنفت فقط لقمعها المحتجين المسالمين[129]. في معظم الحالات، عندما تظاهر الناس في الشوارع ضد الأنظمة، كان المحتجون مسالمين تمامًا، وكان هذا لصالحهم في كسب الرأي العام العالمي إلى جانبهم. وعندما لجأت الأنظمة إلى القمع كما كان متوقعًا، استخدم المحتجون أيضًا درجات متباينة من العنف، كانت النتيجة في سوريا خصوصًا حربًا أهلية مأساوية. أما الأنظمة الملكية في المنطقة، فقد استمرت مع مشكلات أقل من الأنظمة الجمهورية، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن قادة هذه الأنظمة الملكية يحظون على ما يبدو بشرعية أكثر من رؤساء الجمهوريات المعينين ذاتيًا، وما ساعد على بقاء هذه الأنظمة الملكية هو إجراء بعض التسويات الليبرالية، وتقديم امتيازات مالية كبيرة ساعدت على تهدئة التذمر: ففي الأردن والمغرب خصوصًا جرت بعض الإصلاحات في عام 2011م لاستباق أي مطالبات رديكالية أو ثورات شعبية.

كان مبدأ التوريث مقبولًا بدرجة أكبر في الأنظمة الملكية: إذ إن التوريث بها أمر تقليدي ومبدأ أساسي في النظام، أكثر من الأنظمة الجمهورية حيث يُنظر إلى الحكام بوصفهم مغتصبين، وأن التوريث يزيد الطين بلة، من هنا كانت حقيقةُ أن لدى مبارك والقذافي وصالح جميعًا خطط بأن يخلف كلًّا منهم أحد أبنائه، سببًا إضافيًّا للمطالبة الشعبية في مصر وليبيا واليمن بالإطاحة بهم، وكان نقل السلطة بالتوريث قد حدث بالفعل في سوريا مع نهاية القرن العشرين، ولم تكن التجربة التي أثمرها نموذجًا يحتذى به لهذا النوع من الخلافة السياسية، فعلى الرغم من أن بشار الأسد بدا في أول الأمر صورة محسنة من أبيه القاسي حافظ الأسد، فإن العنف الذي يتصف بالوحشية وعدم التمييز، المستخدم ضد هؤلاء الذين ثاروا على نظامه سلميًّا في البداية (وإن لم يستمر ذلك)، يذكرنا بالأسد الأب. وذكر في تحليل مهم لثورات الشرق الأوسط: «لم يُنظر إلى الطغاة فقط بل أيضًا إلى أبنائهم ووارثيهم على أنهم (أشرار، بل رموز للشر في النظام)»[130].

إن الثورات العربية سواء تلك التي نجحت في إسقاط النظام القديم أو التي لم تنجح في ذلك، كانت بلا قائد في الأساس، وحيث كان هناك نضال طويل- كما في سوريا- قامت جماعات منظمة ومنها جماعات إسلامية بدور أبرز في الصراع، حتى مع وجود النظام القديم في حالة عدم استقرار، لكن في الثورات التي نجحت بسرعة- أي ثورتي تونس ومصر- جاءت المقاومة الشديدة للنظام من مدى واسع من الجماعات القائمة في المجتمع. وأخذت السلطات على حين غرة، وكان العجز عن تحديد القيادات- ومن ثم التخلص منها- أمرًا مربكًا للأنظمة المهددة. فإذا كان لشباب الطبقة المتوسطة المثقف دور بارز بدرجات متفاوتة في الانتفاضة، فإن أشد الثورات نجاحًا استفادت من مشاركة الفقراء الذين وفروا الاحتشاد بأعداد كبيرة، والذين «لم تكن لديهم أي مشاركة في العالم القديم، وليس لديهم ما يخسرونه إذا ثاروا»[131].

وبالتأكيد، كان هناك قادة غير رسميين حتى في مظاهرات الشارع، لكنهم كانوا يميلون إلى عدم الانتماء إلى جهات منظمة مثل الأحزاب السياسية أو النقابات التجارية، وليسوا

مع ذلك قيادات تتمتع بشخصية (كاريزمية)، بل كانوا نشطاء على شبكة الإنترنت التزموا بنشر مطالب المظاهرات، وفضح ردود الأفعال الوحشية للنظام، ومن ثم ساعد ذلك على حشد أصدقائهم وضم دوائر ما برحت تتسع[132].

في أعقاب تلك الثورات العربية التي نجحت في إزاحة أنظمة حكم علمانية استبدادية (كان ارتباطها جميعًا بالإسلام ارتباطًا ضعيفًا بدرجات متفاوتة)، تحولت مميزات عدم وجود قيادة إلى عيوب (كما في الثورة الإيرانية عام 1979م): إذ أسرعت الجماعات الأفضل تنظيمًا إلى ملء الفراغ. وكان القادة الجدد منشغلين بفرض إرادتهم أكثر من انشغالهم ببناء توافق في الآراء ومؤسسات ديموقراطية: ففي مصر اقتصرت انتخابات 2012م (التي كانت انتخابات ديموقراطية على الأقل للحد الذي جعل حساب الأصوات يتم بنزاهة ولم تكن نتيجتها معروفة مسبقًا) على الاختيار بين مرشحين اثنين لم يكن أي منهما على هوى عدد كبير من الناس الذين تعرضوا لأخطار كثيرة للمطالبة بعزل مبارك: إذ كان المطلوب من الناخبين الاختيار بين أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وكان الجيش يدعمه، وعضوٍ بارز من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، هو محمد مرسي الذي فاز بالانتخابات بفارق طفيف، وكان كثير من المصريين العلمانيين الذين لا يثقون في الإخوان قد صوتوا لمرسي على أساس أن دعم عضو بارز في نظام مبارك قد يعني أن تضحيات هؤلاء الذين ماتوا أو أصيبوا إصابات بالغة في الثورة ذهبت سدى.

كان الإخوان المسلمون- في مصر وغيرها- قد اكتسبوا مكانةً بسبب سجن السلطات العلمانية واضطهادها لهم، ونالوا قدرًا من الشعبية بسبب ما كانوا يقدمونه من أعمال خيرية وخدمات للفقراء، وكانت حقيقة أن لهم منظمة قائمة تعني أنهم كانوا أفضل استعدادًا من الليبراليين المدنيين للازدهار في المناخ السياسي فيما بعد الثورة. لكن يبدو- كما يرى أوليفر روي- أن «الربيع العربي فاجأ الإخوان»[133]: فقد بينت بحوث الرأي العام في العالم العربي انقسامات حادة في معظم الأقطار حول الدور الذي يجب أن يقوم به الدين في السياسة باستثناء لبنان التي أجمع الناس بها على أن يكون للدين أقل تأثير تعكس انقسامات

طائفية. ومخاوف من العودة إلى حرب أهلية مدمرة على أسس دينية[134]. وفي معظم الدول العربية التي أجريت فيها استطلاعات رأي. كان هناك إجماع واضح على ضرورة «ألا يسعى رجل الدين للتأثير في السلوك السياسي للمواطنين العاديين»، لكن كان هناك قدر كبير من عدم الاتفاق على مدى تأثير مسؤولي الشؤون الدينية في القرارات الحكومية، ومع ذلك وضعت غالبية المستجيبين العرب القضايا الاقتصادية على رأس الأجندة الشعبية. وكان هذا ملحوظًا إلى حد بعيد في تونس ومصر. وكانت مشكلتا البطالة والتضخم هي أكثر ما يؤرقهم، وتأتي بعدهما من حيث الأهمية مشكلة الفساد[135].

مع أن الإخوان المسلمين لم يكونوا المحرك الأول في تنفيذ الثورة عام 2011م، فقد كانوا هم أول المستفيدين، أما أولئك الذين كانت لديهم مخاوف جمة من قدرة الإخوان على الحكم لكنهم منحوا مرسي ميزة الشك وقت الانتخابات الرئاسية. فسرعان ما تضخمت مخاوفهم بدلًا من أن تزيد آمالهم؛ فقد تهاوت شعبية مرسي من 57% وقت انتخابه في منتصف عام 2012م إلى 28% بحلول شهر مايو 2013م[136]؛ وكان أساس ذلك هو استخدامه الأغلبية الضئيلة للدفع بتغييرات حزبية بدلًا من إيجاد اتفاق في الآراء. وإصدار دستور جديد بمشاركة 32% فقط من أصوات من لهم حق الانتخاب.

ثمة تناقض كبير جدًا بين ما بدأ مرسي به حكمه والأسلوب الذي استخدم به أدولفوا سواريث السلطات الممنوحة له في مرحلة الانتقال الإسباني إلى الديموقراطية (التي تناولتها في الفصل الرابع). كان على مرسي بالتأكيد التعامل مع مجموعة كبيرة من المشكلات بعيدة تمامًا عن الاقتصاد المتردي الذي كان القضية الكبرى بالنسبة إلى معظم المصريين، وكانت مؤسسات (الدولة العميقة) التي نشأت في عهد مبارك- الجيش وقوات الأمن وقطاع عريض من القضاة ومن رجال الأعمال- لا تثق في الإخوان المسلمين، ونجح الجيش في الخروج من الثورة عام 2011م وقد تعززت سلطاته؛ لأنه خضع للمطالبة بعزل مبارك.

كان معارضو حكومة مرسي ينتمون لجهات عديدة مختلفة؛ فقد سببت هذه الحكومة إحباطًا حتى للإسلاميين المتشددين: أي السلفيين الذين شكلوا تحالفًا معها مدة

قصيرة. ثم أقلقهم أن الحكومة كانت (شديدة) التحرر ولا تلتزم بالقدر الكافي بتأويلهم الديني لشريعتهم؛ وقبل ذلك كله، كان لدى الليبراليين العلمانيين سبب شديد الوجاهة لكي تصيبهم خيبة الأمل من استخدام مرسي الأغلبية الانتخابية الضئيلة لإقصائهم عن العملية السياسية.

كانت هذه الإخفاقات تعني أن هناك تأييدًا واسعًا من قطاعات متعددة في المجتمع للانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة في أوائل يوليو عام 2013م، ووضع مرسي قيد الاعتقال. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي شعر فيها هؤلاء الذين قاموا بدور رئيس في إزاحة نظام استبدادي لا شعبية له، أن الخيانة أحاقت بالثورة. وكانت كل من طريقَتَي تولي مرسي الرئاسة وأسلوب عزله عن السلطة، توضحان مزايا عملية عقد الاتفاقات: فبعض أنجح التحولات من الاستبدادية إلى الديموقراطية- وأبرزها إسبانيا- حدثت بالتوصل إلى اتفاق فضفاض للغاية أسفرت عنه المساومة والحلول الوسط، بحسب القواعد الجديدة للعبة. لم تُظهر حكومة مرسي اهتمامًا كبيرًا بالحاجة إلى الشرعية (المجتمعية)، تمييزًا لها عن شرعية (الأغلبية)، أو تفهمًا لضرورتها. ومن الطريف أن استطلاع الرأي العلمي الذي أُجري في مصر في ديسمبر 2011م، أسفر عن تأييد قوي للديموقراطية، ورفض فكرة أن ما تحتاجه البلاد هو زعيم قوي حتى لو أطاح هذا الزعيم القوي بالديموقراطية، وصاحب ذلك أن أكثر من 60% من السكان يرفضون أيضًا عبارة (على العسكر الانسحاب تمامًا من الحياة السياسية إلى الأبد)، وربما يبدو ذلك الرأي الأخير في ظاهره مناقضًا لأول رأيين، ومع ذلك فيبدو أنه مع وجود تجربتهم الأخيرة في الأذهان، كان كثير من المصريين قد توصلوا إلى أن العسكر هم حماة الديموقراطية الأساسيون الذين ينشدونهم[137]. أما الأغلبية التي كانت على استعداد للتنازل عن الدور السياسي للعسكر، فكانت تضم أيضًا أناسًا كانوا راضين عن حال مصر في عهد مبارك.

هذا يساعدنا على تفسير اتساع التحالف المؤيد للإطاحة بحكومة مرسي بالقوة في يوليو من عام 2013م؛ إذ كان يضم هؤلاء الذين يحنُّون لنظام مبارك، ومصممين على

التمسك بما كانوا يتمتعون به من مزايا، وبعض خصوم النظام القديم من الليبراليين والديموقراطيين المتشددين، مع ذلك من الصعب أن نرى كيف يمكن أن يؤدي إلغاء نتيجة انتخابات رئاسية ديموقراطية نزيهة إلى حكم شرعي، وبالقدر نفسه من الصعوبة أن نفهم كيف يتوافق حظر أكبر حركة اجتماعية في مصر (الإخوان المسلمون) مع الديموقراطية. وبالنسبة إلى النخبة العسكرية التي تولت السلطة ولم تتردد في قتل المئات من المحتجين من الإخوان المسلمين، لم تكن تلك من القضايا التي تؤرقهم بصفة خاصة. أما بالنسبة إلى الليبراليين الذين هللوا لهم على ذلك، فالأرجح تمامًا أن خيبة الأمل من نتائج الإطاحة بالنظام بعنف ستطالهم مرة أخرى.

إذن، بعض الثورات لها قيادة؛ كما في روسيا في عام 1917م، أو في كوبا في عام 1958–1959م، وثورات أخرى بلا قيادة نسبيًّا، كما في تونس ومصر عام 2011م. والواضح أن تغيير النظام في حد ذاته لا يتطلب بالضرورة منظمة راسخة، ولا قائدًا فذًّا، ولا حتى حفنة من القيادات، بل يمكنه- في موقف ثوري- أن يكون حركة أوسع كثيرًا، وأشد مرونة وغير منظمة، وذلك لا يعني إنكار أنه في (بعض) الثورات تكون لقيادات معينة أهمية شديدة، بحيث إن النظام لم يكن ليتغير- (إن) كان قد تغير- أو كان سيتغير بصورة (مختلفة تمامًا)، في غيابهم، وعندما تغيب فرصة تحميل القادة والأنظمة مسؤولية سوء أفعالهم، تطغى حالة التغيير المنهجي، وعندما يمكن أن يحدث ذلك بوسائل سلمية، كما كانت الحال في إسبانيا ما بعد فرانكو أو في شرقي أوروبا عام 1989م، فهو أفضل صور الثورة، ولكن في حالة الملاذ الأخير، يكون هناك تبرير لعنف الثورة؛ يتمثل بإزاحة الطاغية عن السلطة بالقوة بعد أن تبوء بالخيبة المحاولات كلها لتغيير النظام القمعي بوسائل سلمية، مع ذلك نادرًا ما يصل ما يأتي بعد ذلك إلى مستوى بلاغة الثوريين وآمالهم المثالية، ويتضح ذلك تمامًا من معظم الحالات التي تناولناها في هذا الفصل والفصل التالي.

06

القيادة الشمولية والقيادة السلطوية

ربما كان بينيتو موسوليني أول ديكتاتور، وربما الديكتاتور الوحيد، الذي استخدم صفة (شمولي) بوصفها كلمة تلقى قبولًا واسعًا، وذلك في مدة ما بين الحربين العالميتين في إيطاليا. وقد كان معارضو الدوتشي استخدموا هذه الكلمة منذ عام 1923م. وبعد عامين تلقفها مؤيدوه حتى استخدمها موسوليني نفسه. فتحدث عن (إرادتنا الشمولية المشحوذة). ثم قال: «نريد أن نجعل أمتنا فاشية، حتى يكون الإيطاليون والفاشيون... شيئًا واحدًا في المستقبل»[1]. كان موسوليني يحب أن يصف النظام الذي يكون تحت قيادته بعبارة الدولة الشمولية (ستاتو توتاليتاليو)[2]، وكان قد استعار المصطلح من الفيلسوف الإيطالي جيوفاني جينتيلي الذي صار منظِّرًا أيديولوجيًا للفاشية. كان كارل شميت النظير الألماني لجينتيلي، وكان محاميًا أكاديميًا قدم أسسًا فكرية لديكتاتورية هتلر. فقال إن (الفوهرر) أعلى من أي مؤسسة حكومية: لأنه «قاضي الأمة ومشرعها الأعلى»[3]. وكان شميت أيضًا يوافق على مفهوم (الدولة الشمولية)، لكن هتلر نادرًا ما استخدم المصطلح، وإذا استخدمه قدَّم عليه كلمة (المسمَّاة)[4]، أما القادة والمنظرون الأيديولوجيون الشيوعيون فلم يطلقوا وصف (الشمولية) على أنظمتهم قط، وكانوا يستخدمونه من حين لآخر عند الإشارة إلى الحكومات الفاشية[5].

إن مفهوم الشمولية سابق على (الستالينية العالية). فهي مصطلح سُكَّ لوصف الاتحاد السوفييتي من بداية الثلاثينيات حتى وفاة ستالين في عام 1953م. واستيلاء هتلر

على السلطة. وكان نقاد النظامين الفاشي والشيوعي هم من أشاعوا استخدام مصطلح الشمولية. أما ما منح المصطلح انتشارًا في الثلاثينيات، فهو ملاحظة وجود اختلافات واضحة في السياسة، وفي الوقت نفسه وجود عدد من أوجه التشابه البارزة بين النظامين السوفييتي والنازي تحت قيادة جوزيف ستالين وأدولف هتلر. على الرغم من ادعائهما أنهما قطبان متضادان: فقد كان في كل من الاتحاد السوفييتي وألمانيا حزب واحد له هيكل تراتبي، يوجد بالتوازي مع مؤسسات حكومية على المستويات كافة، لكن سلطته أعلى منها[6]، وفي الدولتين شرطة سياسية، كانت في الثلاثينيات تستخدم العنف، ولو أنها كانت أكثر انتقائية في ألمانيا قبل الحرب من الاتحاد السوفييتي، حيث كان العنف يستخدم على نطاق جماهيري في بعض الأوقات. وكان لدى كل من النظامين مجموعة معتقدات تدّعي تفسير التاريخ والمجتمع المعاصر، وتمثل إطارًا يمكن إدماج كل الظواهر الاجتماعية فيه. أما المعتقدات نفسها فكانت بالتأكيد شديدة الاختلاف؛ إذ إن أفكار ماركس ولينين (حتى في صورتها الستالينية المقننة) هي الأشد تعقيدًا في النظامين، وتقدم كل أيديولوجية منهما رؤية للمستقبل: ففي الحالة النازية تقدم صورة لألمانيا العظمى القوية نقية العرق، وفي الحالة السوفييتية تقدم صورة مجتمع بلا طبقات.

كانت هذه الرؤى المستقبلية أقل تأثيرًا من القمع العنيف في الحاضر، واتخاذ بعضٍ كبشَ فداء؛ ففي ألمانيا استجاب الملايين للدعاية التي صورت اليهود وكأنهم مصدر الشرور في العالم، لا سيما المصائب التي حلت بألمانيا، وفي الاتحاد السوفييتي أيد الملايين عقوبة أعداء الطبقة. وصنعت من حكم ستالين الاستبدادي أسطورة تقول إن الطبقة العاملة قد استولت على السلطة فيما صُوِّر بأنه (ديكتاتورية الطبقة العاملة) (البروليتاريا)*، وكان النظامان يتصفان بعبادة شخصية الزعيم العظيم.

* سواء كانت تلك الملايين تمثل أغلبية أو أقلية من المواطنين السوفييت، فهذا أمر خلافي؛ إذ خلقت عملية الزراعة المجمعة تعاسة عميقة في الريف، وكان الفلاحون في الثلاثينيات ما يزالون يمثلون أغلبية السكان، ومع ذلك فإن ستالين ما زال يحتل صدارة قائمة أعظم زعماء الدولة في القرن العشرين، حتى في القرن الحادي والعشرين في روسيا ما بعد الحقبة السوفييتية. ويشير هذا إلى أن الدعاية التي ربطت نجاحات الدولة كلها - وعلى رأسها الانتصار في الحرب العالمية الثانية- به وألقت باللوم عن الإخفاقات والقهر والفظاعات على آخرين، كان لها أثر عميق انطبع على وعي جزء كبير من الشعب.

اكتسب مصطلح (شمولي) انتشارًا أوسع بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كان يُطبق بلا تمييز على كل الدول الشيوعية، على الرغم من حدوث اختلافات كبيرة مع الوقت داخل هذه الدول، وفروق ضخمة بين دولة وأخرى: فهناك- على سبيل المثال- اختلاف ضخم بين الصين المعاصرة وكوريا الشمالية المعاصرة، ومن غير المفيد إطلاق وصف (شمولية) بغير تمييز على بولندا والمجر عندما كانتا تحت الحكم الشيوعي، وعلى يوغوسلافيا في عهد تيتو في الستينيات والسبعينيات، وعلى كوريا الشمالية تحت حكم الثلاثة المتتابعين الذين يحملون لقب كيم: ففي هذه الدول الأوروبية الشيوعية الثلاث، توجد عناصر المجتمع المدني (كان للكنيسة أهمية خاصة في بولندا)، ولكنها كانت غائبة تمامًا في كوريا الشمالية، كانت الأنظمة السياسية الشيوعية- وما زالت في الأماكن القائمة فيها- شديدة السلطوية، لكن جمعها في الوعاء الشمولي المغالي من شأنه طمس اختلافات مهمة بينها[7].

إن مفهوم الشمولية نفسه مفهوم خلافي، فمن الباحثين من يرفض تطبيقه حتى على الاتحاد السوفييتي من بداية الثلاثينيات: (منذ أن أحكم ستالين قبضته على مقاليد السلطة) وحتى وفاته، أو على ألمانيا في عهد هتلر من منتصف الثلاثينيات حتى هزيمتها في عام 1945م، على أساس أن السلطة العليا لم تكن مسيطرة على كل شيء. أما إذا أردنا تعريف الشمولية بأنها نظام يقرر فيه شخص واحد كل شيء، فمعنى ذلك انعدام وجود مثل هذا النظام تمامًا، غير أن هذا ليس مبررًا قويًّا لاستبعاد المصطلح، وكذلك فإن عيوب كل الأنظمة الديموقراطية القائمة حاليًّا لا تمثل مبررًا قويًّا لرفض وصف أي دولة بأنها ديموقراطية، فمن الواضح أن السيطرة التامة، لا سيما على أفكار الناس، لم توجد إلا في صفحات رواية جورج أورويل (1984)[8]. لكن أورويل نفسه كان يعلم تمام العلم أن تصويره للاتجاهات التي لاحظها في الشيوعية والفاشية لم يكن مقصودًا به تقديم وصف دقيق للواقع الاجتماعي، ولكنه تتبع (للأفكار الشمولية وصولًا إلى نتائجها المنطقية)*.

---

* السياق الأشمل لهذا هو استياء أورويل من سوء فهم رواية (1984) الذي شاع في الولايات المتحدة خاصة، بحسبانها هجومًا على الاشتراكية، وقد أوضح أورويل أنه كان وما زال «اشتراكيًا ديموقراطيًا» (ظل أورويل يكتب كلمة (اشتراكية) بالإنجليزية =

يرى أورويل أن الشمولية هي ما سماها ماكس فيبر «نمطًا مثاليًا» (ولا داعي لقول إن ماكس فيبر لم يكن يقصد تقويمًا إيجابيًا بهذا الوصف). يقول فيبر إنه من المفيد تحليليًا التعبير بشكل متطرف أو نقي عن المقصود بفئة سياسية أو اجتماعية معينة كالبيروقراطية مثلًا، وهي موضوعٌ واحدٍ من أشهر تحليلاته[9].

من المفيد كذلك تقديم سمات الشمولية بلغة واضحة لا لبس فيها، وهناك دول معينة يمكن دراستها حتى نعرف هل تقترب بقدر كافٍ من النمط المثالي حتى تستحق وصف (شمولية)، وهذا أفضل من استمرار تعديل التعريف (كما كان يحدث في أثناء سنوات الحرب الباردة)، وبذلك تظل الدول الشيوعية عمومًا، أو الاتحاد السوفييتي تحديدًا، (شمولية) مهما كان حجم التغير الداخلي فيها. وقد أدى هذا الاتجاه بدوره إلى التباس آخر تمثله بوضوح الباحثة الأمريكية جين كيركباتريك، التي كانت في إدارة ريغان مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في النصف الأول من الثمانينيات: فقد ساعدت على نشر الرأي القائل بأن الأنظمة الشيوعية جميعًا شمولية، وأن الأنظمة السلطوية- أو ما سمته (الأنظمة الأوتوقراطية اليمينية)- يمكن أن تتغير من الداخل، أما الأنظمة الشمولية فلا يمكن أن يحدث فيها ذلك[10]، ومن ثم فإن الاتحاد السوفييتي نفسه سيكون مقاومًا للتغير الناشئ من داخل النظام أو من المجتمع السوفييتي.

وقد خلط مروجو هذا الرأي واسع الانتشار بين مفهوم الشمولية المجرد، والحكومات الشيوعية على أرض الواقع؛ فقد عجزوا عن رؤية أن عددًا من الأنظمة الشيوعية، في عصر ما بعد ستالين، قد صارت أقرب إلى السلطوية منها إلى الشمولية، وأنه في داخل الأحزاب

= بحرف استهلال كبير [دلالة على أنها اسم علم])، لذلك فقد أرسل إلى أحد مسؤولي اتحاد عمال السيارات في الولايات المتحدة أزعجه الاستقبال الطيب للرواية وسط المطبوعات الأمريكية اليمينية، يقول: «روايتي الأخيرة ليست هجومًا على الاشتراكية أو حزب العمال البريطاني (الذي أؤيده)، بل لكشف الانحرافات التي يمكن أن يتعرض لها اقتصاد مركزي، وهو موجود جزئيًا في الشيوعية والفاشية، ولا أعتقد أن المجتمع الذي أصفه فيها سيظهر، لكنني أعتقد (مع تذكر أن الكتاب من اللون الساخر التهكمي) أن شيئًا شبيهًا به يمكن أن يحدث، وأعتقد كذلك أن الأفكار الشمولية ضربت بجذورها في عقول المثقفين في كل مكان، وقد حاولت تتبع هذه الأفكار وصولًا إلى نتائجها المنطقية».

(Cited by Bernard Crick, George Orwell: A Life, Penguin, Harmondsworth, 1980, p. 569).

الشيوعية الحاكمة نفسها، كان يوجد تعدد في الرؤى، وراء واجهة موحَّدة كانوا يقدمونها إلى مجتمعاتهم وإلى العالم الخارجي.

تغافل أنصار مدرسة فكرة الشموليةِ غيرِ القابلة للتغير عن أهمية التطورات التعليمية التي حدثت في ظل الشيوعية؛ إذ حدث تطور في مستوى التعليم العام، وكذلك تطور كبير في قطاعات التعليم العالي في هذه المجتمعات. فإذا كانت الشيوعية تحوي بداخلها (بذور فنائها) (كما يقول ماركس عن الرأسمالية)، فقد حدث ذلك من خلال تعليم الناس حتى الوصول إلى الانفتاح على أفكار جديدة، وحتى يكونوا أقل تقبلًا لعقائد عفا عليها الزمن دون إعادة النظر فيها. فمن كانوا يظنون أن الأنظمة الشيوعية محصنة ضد التغير من الداخل، غفلوا كذلك عن أن الزعامة- التي كان لها دور مهم في الانتقال إلى الحكم الشيوعي وفي الحفاظ عليه- يمكن أن تكون أداة تحول كبير.

في الواقع السياسي والاجتماعي تقع الأنظمة الشمولية والسلطوية على خط متدرج. في طرفه النظام الشمولي المتطرف في ألبانيا تحت حكم أنور خوجة، أو في كوريا الشمالية تحت حكم كيم إيل سونغ. وعلى الطرف الآخر سلطوية سنغافورة المعتدلة التي لا تعد ديموقراطية لكنها لديها اقتصاد السوق وسيادة القانون لأغراض عملية أكثر من أي شيء آخر. وبينهما دول يمكن الاختلاف على انتمائها إلى شمولية النمط المثالي فتسمى شمولية، أو الأفضل أن توصف بأنها سلطوية: فقد يكون فيها اقتسام للسلطة داخل المجموعة التي تحتل قمة التراتبية. ففي النظام الشمولي، في مقابل النظام السلطوي، يمسك رجل واحد (فكل هذه الأنظمة حكمها رجال) بزمام السلطة، وغالبًا ما تكون له الهيمنة المطلقة. أما الأنظمة السلطوية فهي إما أوتوقراطية أو أوليغاركية: بعبارة أخرى: بعضه يحكمه ديكتاتور واحد، وبعضها له قيادة جماعية. وحتى داخل الأوليغاركية يستطيع القائد أن يصنع بشخصيته وقيمه اختلافًا في النظام أكبر مما يستطيع القائد في نظام ديموقراطي حيث تكون السلطة موزعة على نحو أكبر، وتفرض المؤسسات والرأي العام قيودًا أكبر على ما يستطيع القائد أن يفعله.

ديكتاتورية ستالين والأنظمة الأوليغاركية السوفييتية

يقول آدم سميث إن «الإساءة الكبيرة» في استخدام السلطة، وكذلك الانحراف والعبث واللامعقولية، تظهر تحت حكم (الأفراد) أكثر مما تظهر تحت الحكم الجماعي[11]. وبينما يكون من الحماقة إنكار إمكانية قيام الجماعات باتخاذ قرارات غبية أو ارتكاب فظائع- ولم ينكر سميث ذلك- فإن الحكم الفردي غير المقيد هو الأخطر: ففي تجربة الدولتين الشيوعيتين الرئيستين؛ الاتحاد السوفييتي والصين، كانت الدموية والدمار تحت حكم القيادة الجماعية أقل كثيرًا منها تحت حكم ستالين وماو تسي تونغ اللذَين امتلكا أكبر سلطة فردية. ففي الحالة السوفييتية، كانت القيادة جماعية بالأساس لعقد كامل على الأقل بعد الثورة البلشفية عام 1917م تحت قيادة لينين ثم ستالين، وكان الأخير يعمل تدريجيًا على تعزيز قاعدة سلطته. وكان لينين طوال حياته أكثر الشخصيات تأثيرًا في الحزب الشيوعي. مع أن أعلى منصب رسمي تقلده كان رئيس الحكومة (رئيس مجلس مفوضي الشعب)، وليس رئيسًا للحزب. وفي داخل قيادة الحزب كان لينين يعتمد على مكانته السياسية، وسلطته الطبيعية، وقدرته على الإقناع، في تسيير الأعمال اليومية، فهو لم يستخدم القهر والخوف داخل حزبه كما كان يفعل مع كل من يقف في طريق سيطرة الشيوعيين على السلطة. أما تحول ستالين إلى أفظع مرتكبي جرائم القتل الجماعي في السنوات المئة الأخيرة من التاريخ الروسي فلا يعفي لينين من تهيئة الظروف لطغيان ستالين: إذ كان دور لينين حاسمًا في تدمير تعددية سياسية هشة، وإرساء قواعد الديكتاتورية في المستقبل بحرصه على تركيز السلطة في حزب واحد، واحتقاره للسياسات النيابية، ورفضه استقلال القضاء، وإنشائه هيئات شرطية سياسية عقابية.

وحتى أواخر العشرينيات، كان ستالين، وهو خليفة لينين، يقوم تدريجيًا بترسيخ سلطته، فكان يتحالف مع مجموعة داخل قيادة الحزب الشيوعي ثم ينتقل إلى أخرى، مع تجنب مظهر الساعي وراء السلطة الديكتاتورية، حتى إذا حل عام 1929م كان هو الزعيمَ السوفييتي المهيمن بكل وضوح، على الرغم من وجود بعض مظاهر القيادة الجماعية.

حتى بأوائل الثلاثينيات. وبحلول عام 1933م- كما يقول أحد كبار المتخصصين في هذه المرحلة من التاريخ السوفييتي- صار ستالين «ديكتاتورًا مطلقًا، لم تلق أفكاره أي معارضة في البوليتبورو»[12]. أما أبرز منافسي ستالين: ليون تروتوسكي، فطرد من القيادة العليا ثم من الحزب (في عام 1927م)، ثم نفي نفيًا داخليًا 1928م، ثم طرد من الاتحاد السوفييتي 1929م. وبعدها، قُتل كثير من قادة ثورة 1917م، ومنهم نيكولاي بوخارين، بأمر من ستالين، كان ذلك معناه تصفية عدد كبير بعد محاكمات موسكو الصورية بين عامي 1936-1938م، ثم اغتيل تروتوسكي باستخدام كسارة الثلج على يد أحد عملاء الشرطة السرية السوفييتية التابعة لستالين في المكسيك عام 1940م.

كانت أغلب سنوات العشرينيات، مقارنةً بالثلاثينيات، سنوات جدال داخل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، على الرغم من حظر الأحزاب السياسية الأخرى. وبعد الحرب الأهلية الروسية، شملت سياسة لينين الاقتصادية الجديدة تنازلات اقتصادية للفلاحين، استمرت خلال زمن ما أقرب إلى القيادة الجماعية، حتى نهاية العشرينيات. ومنذ عام 1929م، قاد ستالين حملة للتنظيم القسري للزراعة الجماعية أسفرت بنهاية 1930م عن ترحيل ما يزيد على مليوني مزارع عن أراضيهم، وحدثت مجاعة نتيجة للحصة الكبيرة لتوريد الحبوب التي فرضتها الدولة على المزارعين في النظام الجماعي، وهو ما أدى إلى وفاة ما يزيد على خمسة ملايين شخص في أوكرانيا، وجنوب روسيا وشمال القوقاز[13]. كان ستالين مهتمًا اهتمامًا خاصًا بعملية الإنتاج الجماعي، وقد أصر شخصيًا على تطبيق عقوبة الإعدام على سرقة الحبوب من الحقول المجمعة[14] (بقرار صدر في 7 أغسطس 1932م).

كان ستالين مصممًا على إنجاز التحول الصناعي السريع في البلاد، مع حراك اجتماعي سريع، وقد أدى ذلك إلى تحقيق خطوات عظيمة في الثلاثينيات، لكن التكلفة كانت رهيبة. وقد كان من الواضح استحالة اتخاذ ستالين كل القرارات الكبرى في الاتحاد السوفييتي بنفسه حتى عندما كان في أوج قوته: فقد كانت السلطة في يد مسؤولين حكوميين آخرين في مستويات مختلفة من النظام، وكان لهؤلاء مصالح مؤسسية خاصة بهم سعوا إلى الدفاع عنها، ولكن نجح ستالين بالفعل في تدمير (النظام الأوليغاركي) الذي نشأ في

العشرينيات. وكما يلاحظ الباحث الروسي الذي درس مرحلة حكمه دراسة دقيقة، فإن أصل ديكتاتوريته الشخصية كانت سلطته المطلقة على «مصير أي مسؤول سوفييتي ومنهم أعضاء البوليتبورو»[15].

كان ستالين يهتم اهتمامًا دقيقًا ببعض المؤسسات دون غيرها، ولا سيما أجهزة أمن الدولة (الشرطة السياسية) إذ وَضَعها تحت رقابته الدقيقة، وأشرف بنفسه على القمع. ففي عامين فقط؛ 1937-1938م، اعتُقِل أكثر من 7.1 مليون شخص، وأُطلق الرصاص على نحو 818 ألفًا منهم[16]، وكان من بينهم أعداد ضخمة من أعداء الدولة السوفييتية وستالين الوهميين، وأعداد أقل من مناهضي الشيوعية الحقيقيين، وكان من بين الضحايا كثير من أعضاء البوليتبورو، ونسبة كبيرة من كبار ضباط الجيش، وقد شملت الفئة الأخيرة حالة بارزة، وهو المارشال توخاشيفيسكي الذي قاتل في صف البلاشفة في الحرب الأهلية، وبعدها اضطلع بدور أساسي في تحديث الجيش الأحمر.

كانت سيطرة ستالين على الشرطة السرية سيطرة مُحكمة، وقد أتاح له ذلك سلطة الحياة والموت على (زملائه). وقد نشر شبكته هذه على نطاق أوسع كثيرًا، فاستهدفت بعض الفئات الاجتماعية أكثر من غيرها: فكانت طبقة النبلاء القديمة ورجال الدين والمثقفون والفلاحون أكثر عرضة للاعتقال من عمال الصناعة بالنسبة إلى أعدادهم. وفي النصف الثاني من الثلاثينيات، عندما كان ستالين يجدُّ في البحث عن العدو الداخلي، كان بعض مسؤولي الحزب والدولة الكبار كثيرًا ما يقعون ضحايا لارتيابه المزمن، كما سقط كثير من رؤساء الشرطة السياسية المتوالين، وهكذا كان أعضاء الجهاز الذي ينفذ عمليات التطهير معرَّضًا أكثر من غيره للإعدام. لم تكن هناك جماعة اجتماعية أو فرد يشعر بالحصانة من خطر الاعتقال بسبب جرائم أغلبها من نسج الخيال (بخلاف جرائم الشرطة السرية). ومن ثم فقد ميز استخدام ستالين القهر الجماعي «نظامه عن نظام سابقه اللينيني، وعن الاستخدام الانتقائي للقمع في الأنظمة السوفييتية التالية له»[17].

كان نيكيتا خروشوف، خليفة ستالين، مثالًا لإمكانات الزعامة وعثراتها داخل نظام ما زال هناك من يعده شموليًا، لكنه وصف فيما بعد على نحو أدق بسلطوية ما بعد الشمولية.

وكما فعل ستالين. استخدم أعلى منصب في الحزب (الأمين العام)- الذي أعيد تسميته بالأمين الأول في عهد خروشوف- ليضع مؤيديه في فريق القيادة العليا، ومن ثم يعزز موقعه القوي فعلًا. لكن هذه السلطة لم تأخذ الشكل الغريب الذي تراكم في يد ستالين، وقد أظهر خروشوف، الذي لم تبرأ يده من الدم في عهد ستالين، سمات الزعيم الشجاع عندما هاجم ستالين، على الرغم من أن عبقريته وعصمته من الخطأ شبه الإلهية ظلت تتردد على الألسنة لثلاثة عقود؛ كان ذلك في جلسة مغلقة أمام حشد من الوفود في المؤتمر العام العشرين للحزب في عام 1956، وعلى الملأ في المؤتمر العام الثاني والعشرين عام 1961م، وكان قد ألقى ذلك الخطاب الثوري، عام 1956م، على غير رغبة بعض كبار أعضاء اللجنة التنفيذية الدائمة للجنة المركزية (حسبما كان يُعرف البوليتبورو في ذلك الوقت).

وكان فايتشيسلاف مولوتوف ولازار كاغانوفيتش وكليمينت فوروشيلوف من أشد الناس حرصًا على عدم المساس بصورة الديكتاتور الراحل: فقد أعلن مولوتوف في اجتماع للجنة التنفيذية الدائمة أن «ستالين القائد العظيم الذي واصل عمل لينين»، وأن الاشتراكية كانت منتصرة «تحت قيادته»[18]، فرد خروشوف: «كان ستالين خائنًا للاشتراكية، وبأشد الوسائل بربرية. فقد أباد الحزب، ولم يكن ماركسيًّا»، وأصر خروشوف على أنه بدلًا من حماية ذكرى ستالين لا بد من «تكثيف الهجوم على عبادة الشخص»[19]، وفيما بعد كتب أنستاس ميكويان، أقرب حلفاء خروشوف في قيادة الحزب، فيما يخص قضية محو أثر ستالين، أن خروشوف «كان يتمتع بشخصية القائد، وكان يتحلى بالمثابرة والعناد في السعي نحو الهدف، والشجاعة، وإرادة تحدي الصور النمطية السائدة»، ويضيف أنه عندما تتملك خروشوف فكرة جديدة، فإن استجابته تكون غير محسوبة: فكان «يتقدم مثل دبابة»، وإذا كان لتلك السمة عيوبها، فإنها- كما يقول ميكويان- سمة ممتازة لقائد يخوض معركة إزالة أثر ستالين[20].

رأى معارضو خروشوف داخل القيادة أن مخاوفهم من نتائج الهجوم على ستالين مسوغة تمامًا عندما أحدث خطاب فبراير 1956م دويًا ضخمًا داخل الحركة الشيوعية

الدولية. إذ هز إيمان كثير من أعضاء الحزب في العالم كله، وأثار القلق في أوروبا الشرقية، ولا سيما بولندا والمجر. وقبل نهاية العام. اندلعت ثورة ضد الحكم الشيوعي في المجر، ودُحرت تحت جنازير الدبابات السوفييتية، وقد ألقى أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية الدائمة باللوم على خروشوف لأنه سبب عدم الاستقرار في الشيوعية الدولية. وحاولوا إقصاءه في عام 1957م، لكنه تغلب عليهم باللجوء مباشرة إلى قيادات اللجنة المركزية، وهي أكبر هيئة وفيها أكثر مؤيديه، إذ كان قد رقَّى بنفسه كثيرًا منهم، ثم إنه من ناحية المبدأ وإن كانت اللجنة المركزية تمتلك سلطة أعلى من اللجنة التنفيذية الدائمة (البوليتبورو)، لكنها في المعتاد كانت تقبل أوامر تلك المجموعة الأصغر منها. ونظرًا لوجود انقسام في فريق القيادة الداخلي، وكان للجنة المركزية قرار اختيار من تتبعه فقد اختارت في عام 1957م الوقوف خلف خروشوف. لكن الأمر اختلف عام 1964م: عندما قررت أغلبية كاسحة من اللجنة التخلص من خروشوف (كان ميكويان هو الوحيد الذي سيقول كلامًا مؤيِّدًا لخروشوف). وفي هذه المرة منحت اللجنة المركزية دعمها الكامل لمعارضي زعيم الحزب: فقد قالوا إن خروشوف كان يتصرف على هواه منفردًا، وإنه أضر بمصالح كل المؤسسات وكل النخب داخل النظام.

يرجع إلى خروشوف الفضل في بدء عملية إزالة أثر ستالين، لكن تحوله من زعامة قيادة جماعية في منتصف الخمسينيات إلى اتخاذ قرارات عفوية اعتباطية في بداية الستينيات، كان له أثر مدمر خطِر؛ ذلك أن خروشوف كان هو من قرر وضع الصواريخ الروسية في كوبا، وهو ما جعل العالم على حافة حرب نووية في عام 1962م، وكان أثره في الاقتصاد الداخلي سيئًا: فقد فعل مثل ستالين، وخدعه العالِم المزيف تروفيم ليسينكو فدعم اختراعاته المخفقة لزيادة الإنتاج الزراعي، متجاهلًا الأدلة التي كان يقدمها العلماء المتخصصون. استشاط خروشوف غضبًا بسبب المعارضة من داخل أكاديمية العلوم والأكاديمية الزراعية، حتى دعا في يوليو عام 1964م إلى إلغاء أكاديمية العلوم والفنون، وإلى إبعاد الأكاديمية الزراعية عن موسكو وإعادة إنشائها في الريف[21]، لكن هذا لم يحدث؛ لأن زملاءه الكبار كانوا يكسبون الوقت في انتظار اللحظة الملائمة لعزل زعيم

صار بالتدريج مستبدًّا عصبيًّا، ولا يمكن التنبؤ بتصرفاته. وسددوا ضربتهم في يوم 14 أكتوبر عام 1964م؛ إذ استدعوه من إجازته إلى موسكو، وأجبروه على التقاعد القسري. وفي افتتاحية صحيفة البرافدا بعد يومين لم يذكر اسم خروشوف، بل كان حديثٌ عن «تخطيط غبي، واستنتاجات غير مدروسة، وقرارات عجولة، وأفعال منفصلة عن الواقع، وتفاخر وتبجح، والرغبة في الحكم بالأمر المطاع»، و«عدم قبول نتائج العلم والخبرة العملية»[22]، وعلى الرغم من أن هذه لم تكن القصة الكاملة لزعامة خروشوف، فإنها بالتأكيد جزء منها.

ومع صعود ليونيد بريجينيف زعيمًا للحزب الشيوعي السوفييتي خلفًا لخروشوف، في عام 1964م، بدأت ثمانية عشر عامًا من القيادة الأقرب إلى الجماعية، ومرة أخرى أصبح الأمين العام قادرًا على الاستعانة بالموارد السياسية المتوافرة لشاغل ذلك المنصب ليقوي سلطته بمرور الزمن. وفي السبعينيات، انهمرت التكريمات العبثية على بريجينيف، ومنها وسام النصر، وهو أعلى جائزة للشجاعة العسكرية؛ لدور بريجينيف في الحرب العالمية الثانية، ولم يكن هذا الدور بارزًا بهذا القدر وقتها، وجائزة لينين للأدب، وهي أعلى جائزة يحصل عليها الكُتَّاب، وقد تلقاها بريجينيف عن كتيبات (مذكرات ضبابية).

كان بريجينيف وزملاؤه في البوليتبورو سعداء بالسماح للاستخبارات السوفييتية باستعمال مجموعة من الوسائل لدحر أي مظاهر للتمرد داخل المجتمع السوفييتي، تبدأ من التحذيرات حتى السجن الطويل في معسكرات العمل، أو الاحتجاز في المصحات العقلية، بناء على سؤال كيف يمكن أن تكون عاقلًا وتظن أنك قادر على تحدي قوة الدولة السوفييتية؟ أما المتمردون الذين يتمتعون بمكانة كبيرة دوليًّا، ووسط أقلية مهمة داخل الاتحاد السوفييتي، فكانت تستخدم وسائل مختلفة؛ فالكاتب ألكسندر سولجنستين المناهض للشيوعية لكنه أقرب إلى الوطنية الروسية منه إلى الليبرالية، طُرد من البلاد عنوة مع تجريده من الجنسية السوفييتية، ونفي الفيزيائي والناقد الليبرالي لكثير من أفعال قيادة الحزب، أندريا سخاروف، نفيًا داخليًّا.

تبين هذه الإجراءات أن بريجينيف كان شيوعيًا محافظًا، فحتى حركة مناهضة الستالينية التي بدأها خروشوف أخذت اتجاهًا معاكسًا. صحيح أن ستالين لم يسترد مكانته تمامًا، لكن بات امتداحه فيما ينشر عنه أسهل من انتقاده. كان موقف بريجينيف الأساسي هو مقاومة أي محاولة لهز السفينة، لكن أسلوبه كان تصالحيًا في التعامل مع النخب السوفييتية المختلفة؛ الدوائر العليا للحزب، والجيش، والاستخبارت، والوزارات الروسية.

كان عهد بريجينيف هو العصر الذهبي للبيروقراطي السوفييتي؛ فقد كان ستالين مسلطًا على رقابهم (وكثيرًا ما أطاح بالرؤوس)، وكان خروشوف يهدد أمانهم الوظيفي (وكثيرًا ما عصف به)، وعندما تولى بريجينيف رئاسة الكرملين، كان هؤلاء الموظفون يبلغون الشيخوخة معًا بارتياح وبلا خوف، أما المواطن العادي فكان يعاني نقص الحرية والسلع الاستهلاكية، ويقف في صفوف طويلة ليحصل على المواد الغذائية الأساسية، ولم يكن ذلك العهد عصرًا ذهبيًا بالنسبة إليه، ومع ذلك، فعندما سئل الروسيون في مسح جاد أجري في نهاية القرن العشرين عن خير عهد عاشوه في روسيا في الأعوام المئة الأخيرة، كان عهد بريجينيف هو الأكثر ذِكرًا من غيره[23]؛ ذلك أنه كان عهد استقرار بلا مفاجآت.

كان أي شخص في عهد ستالين معرضًا للاعتقال، ولو لم ينتقد النظام بأي حال؛ فقد كان لدى الشرطة السرية نسبة اعتقالات يجب أن توفي بها، وكان ستالين مصابًا بالارتياب المزمن، وكان أي شخص معرضًا للإدانة نتيجة شكوى غير موقعة يكتبها جار يحسد جاره على شقته. وفي عهد بريجينيف، كان على الشخص أن يفعل شيئًا مناهضًا حتى يجتذب اهتمام السلطات، وقد تعد هذه الأشياء قانونية تمامًا في النظام الديموقراطي، لكنها في الاتحاد السوفييتي كانت تستجلب عقوبات صارمة؛ مثل الدعوة إلى قدر أكبر من الحكم الذاتي للقوميات (في أوكرانيا أو ليتوانيا مثلًا)، أو نشر أعمال أدبية محظورة مكتوبة على الآلة الكاتبة، أو كتابة رسالة احتجاج (عن ملاحقة سولجنستين وسخاروف مثلًا). وبخلاف ذلك كان المواطنون السوفييت الملتزمون بكل المظاهر الخارجية، يشعرون بقدر كبير من

الأمان، في حين كانت تحدث في عهد ستالين مئات الآلاف من الاعتقالات الاعتباطية. إذن، كانت اللعبة في عهد بريجينيف لها قواعد واضحة.

بالإضافة إلى بريجينيف، كان لعدد من كبار الشخصيات في البوليتبورو، ومن بينهم ميخائيل سوسلوف، وأليكساي كوسيغين، وأندريه غروميكو، وديميتري أوستينوف، ثقل في السبعينيات. لم تقلَّ سلطوية النظام بحال، لكن الناس لم يعودوا خائفين من التحدث بحرية في بيوتهم، خلافًا لما كان في عهد ستالين. والمفارقة أن عدد المؤمنين بأن الاتحاد السوفييتي كان يبني مجتمعًا جديدًا يفوق بمراحل كل شيء في الغرب المعاصر، في أثناء سنوات حكم الرعب في عهد ستالين في أواخر الثلاثينيات، كان أكثرَ من عدد المؤمنين بذلك في السبعينيات. كان ذلك التفاؤل حاضرًا في عهد خروشوف، بل أخذ دفعة حياة جديدة: فبالإضافة إلى أمور أخرى كان هذا هو العصر الذي أرسل فيه الاتحاد السوفييتي أول إنسان إلى الفضاء، وكان هذا مصدر فخر كبير للروسيين. وفي المقابل، كان عهد بريجينيف يتسم بتزايد السخط، إذ كان عهدًا يتسم بالتفكير المزدوج، حسب تعبير جورج أورويل: يعلن فيه الناس أن النصر لا محالة للنظام السوفييتي وفي الوقت نفسه يحسدون الناس في الغرب على مستوى معيشتهم، ويتوقون إلى منتجاتهم، ويحلمون بقضاء وقت فيه. لكن كانت القيادة الجماعية تعديلًا حاسمًا وأساسيًّا لديكتاتورية ستالين، إذ كانت الظروف المعيشية لمواطني الاتحاد السوفييتي أرقى في عام 1977م- سواء كانوا عمالًا يدويين أو فلاحين أو متخصصين متعلمين- مما كانوا عليه في عام 1937م، ولم يكن الحذر الجماعي من فريق القيادة العليا يسبب ألمًا للناس يقارن بأي حال مع ما كان يسببه ستالين.

الحكم الفردي في مقابل الأوليغاركية في الصين

يمكن رؤية هذا النسق في العملاق الشيوعي الآخر: وهو الصين. فقد وقعت أكبر الكوارث عندما كان ماو تسي تونغ يمسك بكل مقاليد السلطة في يده، وفي المقابل حقق الشيوعيون الصينيون عددًا من الإنجازات البارزة في السنوات الأولى بعد نجاح ثورتهم في

1949م، ومرة أخرى بعد وفاة ماو. استطاعت الحكومة الشيوعية الجديدة بين عامي 1949م و1957م التحكم في التضخم. والقضاء بشكل كبير على الفساد، وتحقيق خطوات ضخمة في التصنيع. وفي ذلك الوقت نفسه قتل مئات الآلاف من الناس على يد هذا النظام الجديد، لذلك ينبغي ألا يوصف هذا النظام بالمثالي على الإطلاق. ومع ذلك فقد حققت هذه الحكومة عددًا أكبر من الإنجازات الحقيقية بعدد من الوفيات أقل مما حدث في السنوات التي امتلك فيها ماو السلطة الفردية بأعلى درجاتها.

لا شك أن ماو تسي تونغ كان يمتلك مستوى من السلطة أعلى من كل زملائه حتى في النصف الأول من الخمسينيات، لكن تأثيره الفردي في السياسة كان محدودًا تمامًا؛ والسبب في هذا- جزئيًا- أن الصين كانت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التجربة السوفييتية، مع الحرص على تجنب مبالغات الاتحاد السوفييتي السيئة فيما يخص الزراعة الجماعية. كانت القيادة الصينية متوافقة على تحقيق تنمية اقتصادية سريعة، وتقدم تكنولوجي على الرغم من اختلاف الآراء حول سرعة إنجاز ذلك وطريقته. كان ماو في تلك السنوات يشغل «موقعًا مركزيًّا نسبيًّا»، وساعد ذلك «على تخفيف حدة الصراع، وعلى خلق إجماع. وليس على تعظيم الخلافات داخل القيادة»[24]. وحتى منتصف الخمسينيات، وفق ما يقول اثنان من كبار المتخصصين في السياسة الصينية، كان «ماو يبدو متقبلًا للخلاف في البوليتبورو، بل ومتقبلًا للهزيمة فيما يخص السياسة الاقتصادية»[25]، وليس من قبيل المصادفة أن تلك السنوات من حكم ماو شهدت أضخم الإنجازات. ولاحت الكارثة عندما قرر ماو أنه أعلم من كل الخبراء، ثم دفع كل زملائه دفعًا إلى الموافقة في عام 1958م على ما سمي (الوثبة الكبرى).

سبقت (الوثبة الكبرى) مباشرة حركة (الزهرات المئة) التي اكتسبت اسمها من مقولة ماو: «فلندع مئة زهرة تتفتح في الثقافة». و«لندع مئة مدرسة فكرية تتنافس»[26]. لم يكن نيكيتا خروشوف الوحيد الذي فطن إلى أن ماو أراد بذلك أن يكشف منتقدو نظامه أنفسهم حتى يتعرفهم ويتعامل معهم، لكن كان هناك دافع آخر وراء هذه

التحرر الظاهري، وهو رغبة خروشوف في الكشف ولو عن بعض جرائم ستالين، وكان من الحكمة بالنسبة إلى ماو، في ذلك الوقت، أن يثبت أنه لا يشبه ذلك الديكتاتور السوفييتي. كان ماو يرغب في تشجيع انتقاد أخطاء معينة، ولم تكن لديه على الإطلاق أي رغبة في فتح باب الانتقادات الأساسية للنظام الشيوعي. لكن النقد الذي أعقب هذا تجاوز ما كان يسمح به؛ إذ ظهرت اختلافات خطِرة في الرأي داخل الحزب الشيوعي.

عندما ضعف موقف ماو في البوليتبورو في عام 1957م، كانت استجابته أن أعاد التركيز في أهمية الصراع الطبقي، فأطلق (حملة معادية لليمين)، أدت إلى طرد مئات الآلاف من أعضاء الحزب[27]، وكانت (الوثبة الكبرى) هي الخطوة التالية: إذ كانت تدريبًا على التعبئة الجماهيرية، وفي أثنائها توقف ماو عن الاستماع إلى المهندسين والمتخصصين في التكنولوجيا، ومنهم متخصصون أصحاب كفاءات عالية من الاتحاد السوفييتي، واستبعد مؤسسات الحكومة المركزية الصينية، إذ بدا أن أيديولوجية الإلهام تستغني عن الخبرة العلمية، وأنشئت (جمعيات شعبية ضخمة) في الريف في إطار سعي ماو نحو تحقيق الهدف الأسمى؛ وهو بناء الشيوعية، وتحقيق الهدف الأقرب؛ وهو تجاوز بريطانيا اقتصاديًّا في خلال خمسة عشر عامًا، فلم يلتفت إلى العقبات المادية أو الآراء المتخصصة، وما إن بدأت حركة التعبئة الجماهيرية، حتى وردت تقارير زائفة تشير إلى زيادة إنتاج الحبوب، مع أن الحقيقة هي حدوث هبوط حاد في محصولها، ولكن هذه الكارثة البشرية التي تسبب فيها ماو لم تصلحها الطبيعة؛ فقد وقعت فيضانات كاسحة في عامي 1959 و1960م.

تعرض عشرات الآلاف من المتخلفين عن مواكبة حركة (الوثبة الكبرى) للقتل، وهلك ثلاثون مليونًا على الأقل (خمسة وأربعين مليونًا طبقًا لأعلى التقديرات المستمدة من أرشيفات الأقاليم الصينية) بوفاة غير طبيعية بين عامي 1958 و1961م؛ والسبب الأول في ذلك هو المجاعة والمرض، التي كان أكثر ضحاياها العمال الذي كانوا يعانون سوء التغذية والإرهاق الشديد[28].

في ذلك الوقت، كان ليوشاوكي الرجل الثاني في البوليتبورو، وخليفة ماو المفترض، وقد اقترب الرجل من انتقاد ماو قدر ما استطاع في خطاب في يناير 1962م، عندما عزا النتائج الكارثية لحركة (الوثبة الكبرى) إلى الجو السيئ وسحب المعونة السوفييتية بنسبة 30%، وبنسبة 70% إلى القرارات السياسية غير الصحيحة[29]. كانت تلك الحركة بمبادرة شخصية من ماو، وكان يتابعها بكل دقة وشدة، وقد نتج عنها مأساة ضخمة تفرض تعيين حكومة أكثر تنظيمًا في بداية الستينيات حتى تجمع شتات الدولة والمجتمع، لكن روح المشاركة في السلطة، التي كانت شائعة في النصف الأول من الخمسينيات، لم تسترد؛ ففي عام 1962م، بعد التخلي عن حركة (الوثبة الكبرى) تسبب ماو في «تعطيل جهود التعافي القومي، عندما أجبر زملاءه على قبول تجديد التركيز في الصراع الطبقي»، وأوضح أنه لن يقبل أي معارضة[30].

لكن المؤسسات التي انخفض مستواها، لا سيما في السنوات الثلاث بين 1959 و1961م، تعافت حتى اقتربت من المعايير الشيوعية المعتادة، وبدأ ماو يعتقد أن الحكومة تستبعد مبادراته الجذرية (الشخصية) ولا تضعها موضع التنفيذ، وعلى الرغم من أن مكانته في بداية الستينيات، بوصفه الزعيم الأبرز، لم تتأثر، كانت هناك قيادات أخرى تتمتع بسلطات واسعة، ومن بينهم مسؤولون كبار مثل ليوشاوكي، ودينغ شياو بينغ، وأول أمين سر لتنظيم بيجين الحزبي بينغ زين، لكن لم يرد ماو أن يحتفظ لنفسه بمكانة أعلى وحسب، بل أراد أن يبقي على حماسة الأفكار الجذرية المتطرفة، فقد كان شديد الانتقاد لحركة (إعادة النظر) السوفييتية في عهد خروشوف، وهو الآن شديد القلق من أن تفقد الصين روحها الثورية، ويضاف إلى ذلك انشغاله الذاتي بتراثه الشخصي الذي كان يحب أن يعهد به إلى ثوريين راديكاليين، وليس إلى موظفين بيروقراطيين أو إصلاحيين، فكان حله هو تدشين ما سمي (الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى)، التي استمرت عقدًا، وقد كانت الحياة في هذه المدة مستحيلة بالنسبة للبيروقراطيين والإصلاحيين البراجماتيين؛ فقد بدأ ماو في بث الراديكالية في الشباب الصيني، وتشجيعهم على رفض كل قديم راسخ، والبناء من جديد.

كان معلمو المدارس أول ضحايا الاضطهاد الثوري؛ فقد فصلوا من أعمالهم، وأسيئت معاملتهم، ونالهم في حالات كثيرة في مناطق ريفية التعذيب للاعتراف بجرائم سياسية[31]، وتعطل العمل بالجامعات سنوات عدة في نهاية الستينيات؛ إذ تحول الطلاب إلى رسل الماوية. بل إن ماو نفسه قام بدور تحريضي، فحث على توزيع السلاح على العمال والطلاب الناشطين في القضية الثورية، فظهر شعار (السلاح في اليد اليسرى)، ونُفِّذ[32]. خرج العنف عن السيطرة خروجًا استدعى تدخل الجيش في عام 1969م لتقليل مستوى الفوضى.

استمرت الثورة الثقافية من 1966م حتى وفاة ماو عام 1976م، وإن كانت حدتها قد خفت في النصف الأول من السبعينيات عما كانت عليه في النصف الثاني من الستينيات. وكانت نتائجها على المدى الطويل عكس ما أراد ماو؛ إذ زاد السخط على الفوضى حتى إن البراجماتيين والإصلاحيين اكتسبوا مكانة عالية في عصر ما بعد ماو، حيث كان لدينغ شياو بينغ (كما ذكر في الفصل الرابع) أهم الأدوار.

كان الحزب الشيوعي الصيني حذرًا بشأن انتقاد ماو؛ فصورته ما زالت تزين عملة البلاد الورقية. ودوره في تاريخ الحزب كان أساسيًا: إذ كان القائد قبل الثورة. وفي أثناء النضال الثوري الناجح، ولأكثر من ربع قرن بعدها عندما استحوذ على سلطة ديكتاتورية على الحزب وباقي المجتمع. لكن القيادة بعد ماو، وفي صدارتها دينغ، لم تكن تستطيع أن تتجنب إدانة الثورة الثقافية، فكثير منهم عانى بسببها ووقع على عاتقهم عبء إصلاح ما أحدثت من ضرر. ولم يستطيعوا إخفاء حقيقة أن الشخص الذي يتحمل المسؤولية عما حدث من اضطراب هو ماو نفسه. في حين يعلنون أن ما فعله ماو تسي تونغ مِن خيرٍ أكثر مما أحدثه من ضرر. فقد أعلنت اللجنة المركزية في (بيانها عن تاريخ الحزب) لعام 1981م:

> إن (الثورة الثقافية) التي استمرت من مايو 1966م إلى أكتوبر 1976م هي المسؤولة عن أشد تراجع وأثقل خسائر مُني بها الحزب والدولة والشعب منذ تأسيس الجمهورية الشعبية، وقد بدأها وقادها الرفيق ماو تسي تونغ[33].

والحقيقة أن حماقة ماو الأولى: وهي حركة الوثبة الكبرى، تسببت في موت عدد أكبر مما تسببت فيه الثورة الثقافية، لكن أغلب من ماتوا وقتها كانوا من المجتمعات الريفية الذين

مثلوا الجزء الأعظم من سكان الصين في ذلك الوقت. وبالنسبة إلى اتساع حجم المعاناة، كانت تلك مأساة أكبر من (الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى)، لكن الثورة الثقافية استمرت مدة أطول، وشملت قائمة ضحاياها مسؤولين وأعلى قطاعات الشعب تعليمًا. وإذا كانت حركة الوثبة الكبرى قد سببت اضطرابًا ثوريًا في الريف، فإن الثورة الثقافية كانت ظاهرة حضرية وريفية. وتأثرت بها المدن الصغيرة أولًا. ثم مع شتاء 1968-1969م ضرب الغلاة والمجرمون الريف باسم الثورة. وتقدر البحوث الحديثة عدد من قتل في الريف فقط بـ750 ألفًا إلى مليون ونصف المليون شخص، وأصيب مثل هذا العدد بعاهات مستديمة[34]، وقدر عدد من ماتوا في المدن الصغيرة نتيجة الثورة الثقافية «بنصف المليون صيني تقريبًا، من عدد سكان المدن البالغ 135 مليونًا في عام 1967م»[35].

كان للثورة الثقافية البروليتارية الكبرى أثر شديد السوء في التعليم الصيني وفي النمو الاقتصادي، كذلك أثرت بالسلب في النخبة السياسية بدرجة تفوق كثيرًا أثر حركة الوثبة الكبرى، بل إن نسبة من عزلوا من مناصبهم في أثناء الثورة الثقافية كانت أعلى كثيرًا ممن عزلوا على يد ستالين نفسه في الاتحاد السوفييتي في أواخر الثلاثينيات. لكن نسبة من سجنوا أو أعدموا كانت أقل في الصين. وفي مؤشر على حجم من فقدوا مناصبهم. كانت أمانة اللجنة المركزية تتألف من ثلاثة عشر عضوًا علم 1966م، لم يبق منهم سوى أربعة في عام 1969م، وطُرد ما بين 60% و70% من المسؤولين في الأجهزة المركزية للحزب[36]. لهذه الأسباب المختلفة لا يوجد في التاريخ الصيني في السنوات التالية للثورة شيء بدا أسوأ للقيادة الصينية بعد ماو من الثورة الثقافية، ولم تكن لديهم القدرة بأي حال على إعفاء ماو من المسؤولية عنها.

من ماو إلى دينغ

عند انطلاق (آخر ثورة) في حياة ماو، قامت زوجة ماو، جيانغ كينغ، وكانت ضمن مجموعة الراديكاليين، بدور رئيس على الرغم من أن علاقتها بماو لم تكن في أوثق حالاتها. كانت تمتهن التمثيل. واستغلت مكانتها زوجةً له لتحقيق طموحاتها السياسية. وفسرت

ما تقوم به من مهام بأنها كانت تشجع ماو على أن يكون ماو، أي الثوري الذي لا يسمح للمتقاعسين والكتبة بأن يقفوا أمام تطهير البلاد عن طريق الصراع. وكان أكثر معتقدات ماو التي عززتها جيانغ هو أن البلاد تحتاج إلى ثورة ثقافية، لكن ما حدث في الواقع هو ثورة مناهضة للثقافة؛ فقد دُمِّر كثير من كنوز الثقافة الصينية، منها مبانٍ تاريخية، ولوحات ومعارض متحفية وكتب: فقد كان شباب الحرس الأحمر يُدفع إلى الهجوم على (الأشياء الأربعة القديمة)؛ الفكر القديم، والثقافة القديمة، والتقاليد القديمة، والعادات القديمة، حتى إن مسؤولي الحزب القدامى مروا بمرحلة عصيبة، باستثناء واضح وهو الرئيس القديم: ماو، الذي بلغت عبادة شخصيته ذُرًا (أو أغوارًا) جديدة.

آدين شياو بينغ، وقيل عنه إنه (داعية رأسمالي) في عام 1966م، وعزل من منصبه، ووضع تحت الإقامة الجبرية في عام 1967م قبل أن يُرسل للعمل في أحد المصانع. وعزل ليوشاوكي عن مناصبه في عام 1967م، ودِينَ بوصفه (خائنًا ومرتدًا ومتخاذلًا). ومات وهو رهن الإقامة الجبرية في عام 1969م.

بعد وفاة ماو مباشرة في عام 1976م، برزت جيانغ كينغ وحلفاؤها الثلاثة الكبار الذين كوَّنوا (عصابة الأربعة) التي كانت (عصابة الخمسة) بحسبان ماو خامسهم وأشدهم أهمية، لكنه لم يحاول أن يعيِّن أيًّا من الأربعة الشركاء في الجريمة خليفة محتملًا له. وفي عام 1976م، عندما اشتد المرض بماو ومنعه من حضور اجتماعات الحكومة والبوليتبورو، تولى هوا غيو فنغ، الذي رشحه ماو قائمًا بأعمال رئيس الوزراء تمهيدًا لخلافته. كان موقف هوا موقفًا وسطًا بين (عصابة الأربعة) المتطرفين ودينغ شياو بينغ. كان دينغ في الشهور الأخيرة من حياة ماو، كما تقول ابنته، لا يحضر اجتماعات البوليتبورو إلا عندما يُستدعى؛ لأنه كان «يفضل البقاء في بيته مع أولاده وأحفاده على أن ينظر إلى ملامح الجنون على وجوه (عصابة الأربعة). وعندما كان يحضر كان يمارس صممًا انتقائيًا: فعندما كان يهاجمه واحد من عصابة الأربعة مثل زانج تشانكيو كان دينغ يتظاهر بأنه لم يسمع ما قيل، لكنه كان ينتفض من كرسيه ويستعد للخروج فورًا عندما كان هوا، وهو في الطرف الأقصى

من الطاولة. يقول: «انتهى الاجتماع» بصوت خفيض. وكان هذا الأمر محل شكوى مُرة من تشانكيو»[37].

بعد شهر من وفاة ماو، ألقي القبض على عصابة الأربعة (وكلهم أعضاء في البوليتبورو)؛ فقد كانت أنشطتهم المغالية في الثورية تعتمد على موافقة ماو، وأحيانًا على تشجيعه الحار. وبرحيل ماو استطاع من كانوا في النخبة الحزبية والحكومية الذين عانوا منهم أن يجمعوا قواهم، وأسفرت المحاكمة عن الحكم بالإعدام على جيانغ كينغ وتشانكيو، ثم خفف الحكم بعدها إلى السجن مدى الحياة، وفي عام 1996م شنقت جيانغ التي كانت تعاني مرض السرطان نفسها، ثم أطلق سراح تشانكيو بعد قضاء عشرين عامًا في السجن[38].

حقق ماو نجاحات قصيرة المدى في قيادة ثورة تضمنت تعبئة جماهيرية وعنفًا ضد الحزب ومؤسسة الدولة. واتضح بعدها أن نتائجها كانت عكس المراد. وإن الحركة الإصلاحية التي أعقبت وفاة ماو، والتي شملت إنشاء قطاع خاص ضخم وحركة نحو اقتصاد السوق. تجاوزت حركة (المراجعة) التي قادها خروشوف أو بريجنيف في الاتحاد السوفييتي، وكان ماو يراها صادمة. ومن النتائج غير المقصودة للثورة الثقافية أن المسؤولين والمفكرين الحزبيين الذين نجوا منها، صاروا محصنين مدى الحياة ضد الحركة الثورية الغشوم العمياء المتطرفة في اليسارية، التي سببت لهم ألمًا شخصيًّا دائمًا، وسببت ضررًا بالغًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصين[39].

كان ذلك على الأقل أحد الآثار الجانبية الحميدة وسط بؤس الثورة الثقافية الذي تراكم فوق الصين، وهناك أثر جانبي آخر؛ وهو أن كل من حاول إدخال معايير السوق في الاتحاد السوفييتي حتى في عصر غورباتشوف، واجهته معارضة ضخمة من البيروقراطيات المتترسة داخل الوزارات الاقتصادية ومن الجهاز الحزبي. هذه الهيئات البيروقراطية تعرضت للتفتيت في الصين في أثناء الثورة الثقافية بحيث لم يعد يوجد مقاومة بيروقراطية قوية للإصلاحات الجريئة التي رعاها دينغ شياو بينغ، وإن القيادة الجماعية التي خلفت ماو. وسرعان ما برز دينغ وسطها بوصفه أشد الأعضاء تأثيرًا، كانت تستمع إلى آراء المتخصصين، فكانت

السياسات التي اتبعوها أشد عقلانية من السياسات التي اتبعها ماو من نهاية الخمسينيات فصاعدًا: ففي ذلك الوقت، وضع ماو نفسه في مكانة أعلى من كل زملائه.

تناول الفصل الرابع دور دينغ بالتفصيل، لكن النقطة التي تحتاج إلى التأكيد في سياقنا الحالي ليس مدى اختلاف محتوى سياسته فحسب، بل أسلوبه في القيادة مقارنة بماو. فإن دينغ في أشد أوقات نفوذه- من 1978م حتى نهاية الثمانينيات- لم يشغل أعلى المناصب داخل الحزب والحكومة، مع أنه احتفظ بقيادة المفوضية العسكرية المركزية للحزب حتى عام 1989م، وكانت ثقته بأنه يستطيع الاعتماد على دعم الجيش من أهم دعامات سلطته. وبحلول عام 1990-1991م، بدأت أفكار دينغ تفقد مكانتها في بيجين جزئيًا بسبب الأزمة المتنامية في الاتحاد السوفييتي، التي انتهت بتفكك الدولة السوفييتية في نهاية 1991م، وكان هذا إشارة عملية عنيفة للشيوعيين الصينيين القدامى بالأخطار المحتملة لحركة التحرر. كذلك كان من أسباب ضعف دينغ المظاهرات الجماهيرية التي حدثت في ميدان تيانانمن عام 1989م، ونتائجها الدموية؛ فقد ألقى الشيوعيون المحافظون واليساريون الماويون باللائمة عن ذلك على عقد من الإصلاح فتح شهية الشباب لتحول سياسي ليبرالي، واتهم الإصلاح والانفتاح على العالم بالسماح بدخول الأثر الشرير للرأسمالية والفردية. عزز كل هذا موقف من دعوا مرة أخرى إلى إبراز أهمية الصراع الطبقي والتخطيط المركزي، وصرحوا بعداوتهم للتوسع في تحرير النظام الاقتصادي. كان يمكن أن تحقق هذه الردة المحافظة نجاحًا أكبر وتأثيرًا أوسع مع قائد أضعف عزمًا وأقل مهارة، وسياسي أقل إثارة للإعجاب من دينغ؛ فقد كان دينغ مقتنعًا بأن هذا العقد الإصلاحي هو ما مكّن الحزب من مواجهة انتفاضة 1989م[40]، فقد عارض التحول الديموقراطي، لكنه رفض الانحراف عن المسار الاقتصادي الذي كان يتبعه ويهيمن عليه.

طوال المدة التي كان فيها دينغ شياو بينغ الزعيم الأبرز للصين. كانت آراؤه هي السائدة عامة، ولكن مع ذلك، كانت تدور حوارات داخل قيادة الحزب، فكان بعض القادة، ومن أبرزهم هوو ياو بانغ وجاو شيانغ. مستعدين للتفكير في إصلاح سياسي أوسع مما يمكن

أن يعبر عنه دينغ، مع دعمهم للإصلاح الاقتصادي الجذري الذي كان يرعاه دينغ*، وعارض آخرون بقوة أي تراخٍ سياسي، وكانوا مرتابين بشدة في سياسة السوق الاقتصادية التي يتبعها دينغ، ومنهم هوا جيو فينج (خليفة ماو الذي اختاره بنفسه) ولي بينغ (رئيس الوزراء في وقت مذبحة ميدان تيانانمن). وبعد أن فقد دينغ مكانته بصفته أقوى شخصية داخل القيادة. أضيفت (نظرية دينغ شياو بينغ) إلى الماركسية اللينينية، وفكر ماو تسي تونغ، بوصفها جزءًا من الأيديولوجية الرسمية (وهو ما جعل هذه التوليفة أكثر تنوعًا وتناقضًا). وعلى خلاف ماو، كان دينغ يرى نفسه براجماتيًا وليس منظِّرًا، ولم يكن يتطلع إلى هذا التبجيل الأيديولوجي، ولم يكن يسعى إلى تقديس شخصيته (على عكس ماو تمامًا).

بالإضافة إلى إسهامه الضخم في تحول المنظومة الاقتصادية. أشرف دينغ على أحد أهم التطورات في النظام السياسي الصيني؛ فقد كانت عملية تهيئة انتقال القيادة**من الصعوبات المعوقة في الأنظمة السلطوية، لا سيما الأنظمة الشيوعية، إذ ينطوي انتقال السلطة على مشكلتين مختلفتين لكنهما خطيرتان؛ فمن جانب، تتسبب هذه الطريقة في انتقال السلطة في بقاء قيادة الحزب مدة طويلة؛ لأن الشخص الذي يعتلي قمة الهرم يختار المقربين منه للمناصب العليا، وهم في المقابل يؤيدونه بسبب الخوف على مناصبهم في ظل خليفته. ومن ناحية أخرى، عندما يصبح تغيير القيادة حتميًا. غالبًا بسبب وفاة قائد مسن، قد يصبح الصراع داخل الحزب حادًّا إلى درجة تهدد استقرار النظام، وكان من بين

---

* من الخطأ القول بأن الصين لم يكن بها إصلاح سياسي في مرحلة ما بعد ماو، صحيح أنها لم تعتنق الديموقراطية الليبرالية، لكن كانت هناك إصلاحات متتالية. وكان النظام السياسي يعمل على نحو يختلف كثيرًا عن طريقة عمله تحت حكم ماو (دون أن يحدث تحول يشبه ما حدث في النظام الاقتصادي). انظر:

David Shambaugh, China's Communist Party: Atrophy and Adaptation(University of California Press, Berkeley, 2008)

** باستثناء الأنظمة الملكية، كان الحزب الثوري المؤسسي في المكسيك أنجح الأنظمة السلطوية في تنظيم عملية انتقال القيادة في معظم سنوات القرن العشرين، فقد كان الرؤساء المكسيكيون ملزمين بمدة رئاسية واحدة، وكانت قيادة الحزب تجدد نفسها باستمرار، وبذلك احتفظت بحكم الحزب الواحد لأكثر من سبعة عقود، وحتى بعد خسارة الحزب الانتخابات في عام 2000م، احتفظ بقدر كبير من النفوذ غير الرسمي. وفي عام 2012م، استعاد الحزب الثوري المؤسسي الرئاسة في شخص إنريكه بينيا نييتو، مع أن هذا حدث في انتخابات ديموقراطية بصورة أو بأخرى. انظر:

The Return of the PRI', Journal of Democracy, Vol. 24, No. 2013 ,2, pp. 141-128.

إنجازات دينغ البراجماتية تمهيد الطريق لشخصية توافقية هي جيانغ زيمين ليكون زعيمًا للحزب الشيوعي الصيني في عام 1989م (في أعقاب مذبحة ميدان تيانانمن)، ورئيسًا من عام 1993م، والأهم من ذلك أنه أشرف على عملية مأسسة انتقال السلطة، بحيث تُشغَل مناصب الدولة والحزب العليا لعشر سنوات فقط: من خلال دورتين كل واحدة منهما خمس سنوات، وهي المدة الفاصلة بين مؤتمرات الحزب العامة. بل استطاع دينغ أن يمارس تأثيرًا حاسمًا في اختيار خليفة جيانغ قبل حدوث التغير بمدة طويلة؛ فقد حصل ذلك الشخص الذي أعد له دينغ، وهو هوو جينتاو بموجب ذلك على أعلى منصب في الحزب في 2002م. وقبل أن يخلف شي جين بينغ هوو في زعامة الحزب في نوفمبر 2012م بمدة، كان واضحًا أنه سيُختار لفريق القيادة العليا. إن وضع قواعد للعبة اختيار الخليفة في القيادة خففت، ولو في الوقت الحالي، حدة واحدة من المشكلات التي تواجه الأنظمة السلطوية.

على مدار ربع القرن من صعود جيانغ إلى رئاسة الحزب في عام 1989م، لم يحظ أي من هذين الخليفتين بسلطة تشبه سلطة دينغ، فضلًا عن سلطة تماثل سلطة ماو. وكانت رئاسة الحزب تعني أن من يشغل هذا المنصب هو أهم عضو في الدائرة العليا، لكن هذه القيادة صارت جماعية، من غير أن يعني ذلك أن كل شيء صار سلسًا ناعمًا كما يثبت سقوط واعتقال القائد الإقليمي الطموح بوو شي لاي في عام 2012م، وكانت زوجته قد اتهمت بقتل رجل أعمال بريطاني. وقد استخدم منافسوه على الترقي لأعلى نخبة في الحزب، وهي اللجنة الدائمة للبوليتبورو، احتمال إخفاء بوو جريمة وقعت لمصلحتهم السياسية. ودِينَ بهذه الجريمة في 2013م، كما دِينَ بالفساد، في المحاكمة التي لم تعلن على الناس، لكن نشرت أخبارها (على نطاق واسع في العالم الخارجي خاصة). وقد صار دور رئيس الحزب داخل القيادة هو الموازنة بين مصالح الأعضاء المتنافسين داخل الحزب، وليس الهيمنة على عملية وضع السياسات[41]. وفيما يخص العلاقة بالمجتمع الأكبر، ولا سيما النخب المختلفة، صار النظام سلطويًا استشاريًا؛ إذ صارت القيادة (مرة أخرى في تناقض صارخ مع ماو) تعتمد على علم الخبراء خارج الحكومة، وما زال النظام يحتفظ بأخطاء مستشرية في الأنظمة السلطوية، أهمها عدم مساءلة القيادة العليا من قبل القاعدة الشعبية العريضة، نظرًا لغياب الانتخابات

التنافسية خارج الدوائر المحلية، ومن المشكلات الكبرى أيضًا الفساد الضخم الذي يشمل مسؤولين حزبيين وحكوميين على أعلى مستوى. مع ذلك، شهدت السنوات التالية لمرحلة ماو نموًّا اقتصاديًّا سريعًا، وتحسنًا كبيرًا في مستويات المعيشة لأغلب سكان الصين. وحتى من غير قائد بمكانة دينغ شياو بينغ السياسية، حققت الصين تحت القيادة الجماعية في العقدين الماضيين، تقدمًا أكبر كثيرًا بقدر أقل كثيرًا من العنف وإزهاق الأرواح الذي كان يصِم السنوات التي كان يستحوذ فيها ماو على السلطة المطلقة.

القائد في ظل الشيوعية

لم يكن الاتحاد السوفييتي والصين وحدهما في العالم الشيوعي اللذين بهما زعيم فرد (ستالين وماو) أحيطت شخصيته بهالة من التقديس، ويملك من السلطة ما لا يملكه أحد؛ فقد ظهر ذلك في يوغوسلافيا التي تطورت في الستينيات والسبعينيات تحت زعامة تيتو لتكون نظامًا سلطويًّا أخف كثيرًا من نظيريها السوفييتي والصين، بل إن قادة الجمهوريات اليوغوسلافية أخذوا يتحولون إلى شخصيات سياسية بارزة مع زيادة احتياج البلاد إلى المزيد من العمل السياسي. كانت منزلة تيتو مهمة لتماسك الدولة اليوغوسلافية متعددة القوميات. ومنذ وفاته، في عام 1980م، زاد خطر تفككها.

ولكن تيتو في سنوات حكمه لم يفعل شيئًا ليثني من حوله عن نسج هالة التقديس حول شخصيته، ولم تصل هذه الهالة بحال إلى المستويات العبثية التي وصلت لها في حالة ستالين وماو، أو نيقولاي تشاوشيسكو في رومانيا، أو كيم إيل سونغ في كوريا الشمالية. وبالمقارنة بعدد من الزعماء الشيوعيين الآخرين الذين أشرفوا على اختلاق أساطير عن عظمتهم، مثل تشاوشيسكو، فإن مكانة تيتو الشعبية كانت تستند إلى شيء حقيقي؛ فقد كان قائدًا للمقاومة الحزبية الفاعلة للاحتلال الألماني في أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان زعيمًا للحزب الشيوعي عندما استولى على السلطة بقوة الحزب (وليس بفضل الجيش السوفييتي)، وكان الزعيم القومي المستعد للوقوف في وجه الاتحاد السوفييتي عندما طُردت يوغوسلافيا من

الكومنفورم*. وقد أصبح تيتو شخصية مهمة بين زعماء دول عدم الانحياز الذين اتخذوا موقفًا بعيدًا عن معسكرَي أمريكا والاتحاد السوفييتي في أثناء الحرب الباردة.

ومن الأشخاص الذين لديهم رأي تفصيلي في شخصية تيتو، ميلوفان ديلاس؛ وهو أحد القادة الحزبيين الذين قاتلوا مع تيتو في الحرب وصار شخصية بارزة في الحكومة الشيوعية بعد الحرب، حتى بدأ يدعو إلى التحول الديموقراطي للدولة. وقد كتب ديلاس، في عام 1980م، عقب وفاة تيتو، يصفه بأنه «سياسي واسع الحيلة، له غريزة لا تخطئ وطاقة لا تنفد»[42]، لكنه كان- كما يقول- يملك «إحساسًا فطريًّا بالتفوق»، و«يقينًا بأنه يستحق اهتمامًا خاصًّا»، وأضاف: «في النهاية، أدت السلطة الاستبدادية إلى تحول الدوافع المتعالية الكريمة إلى دوافع أنانية غير ديموقراطية. فصار أقرب رفقائه [تيتو] قادة وحاشية متزلفة»[43].

في الدول الشيوعية، كان ارتقاء أحد القادة مكانة أعلى كثيرًا من القيادات الأخرى، انحرافًا كبيرًا عن الأفكار التي اعتنقها الثوريون. كانت عبادة الزعيم عنصرًا أصيلًا في الفاشية، وكان ذلك بعيدًا كل البعد عن أفكار ماركس ولينين، على الرغم من أن يقين لينين وإيمانه بضرورة أن يكون الحزب الشيوعي مركزيًّا منضبطًا وتراتبيًّا، هيأ الظروف الأساسية لظهور ديكتاتورية فردية في المستقبل. مع ذلك، كانت الأفكار حتى في عهد ستالين مقدمة على الزعيم، ولو من حيث المبدأ؛ فحتى ستالين لم يكن يستطيع أن يقود حملة خصخصة للصناعة السوفييتية في الثلاثينيات أو الأربعينيات، لأن في ذلك انحرافًا جوهريًّا عن الأيديولوجية الرسمية، وبالتأكيد لم يكن ستالين يريد أن يفعل ذلك؛ فقد كان- من نَواحٍ عديدة- مؤمنًا حقًّا، وحتى عندما كان يحيد عن أفكار ماركس ولينين، لم يكن يستطيع الإقرار بذلك. وقد أوجز آلان بولوك باقتدار الاختلافات في العقيدة بين هتلر وستالين؛ «ففي حالة هتلر كانت الأيديولوجية هي ما يقرره الفوهرر، وفي حالة ستالين كان ما يقرر الأمين العام أنه قول ماركس ولينين»[44].

* هي منظمة أُسست في المدة 1947-1956م من الأحزاب الشيوعية في تسع دول أوروبية لتبادل المشورة وتنسيق الأنشطة. وجاء الاسم من الحروف الأولى من (مكتب المعلومات الشيوعي). (المترجمة)

لكن ستالين اضطلع بدورٍ كبير في نسج أسطورة شخصيته، وهو ما رفعه كثيرًا في الثلاثينيات عن زملائه من الثوار في أول عقدين من القرن العشرين. وبعد أن ألقى خروشوف خطابه السري في المؤتمر العام العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي لعام 1956م، الذي دانَ فيه ستالين، تلقى خطابًا من بي. شاجين- وهو بلشفي قديم انضم إلى الحزب في صيف 1917م- يسترجع فيه أمسية في أبريل عام 1926م، عندما دعا سيرجي كيروف ستالين إلى العشاء وهو في زيارة إلى لينينغراد (وقد صار كيروف في ذلك العام رئيسًا للتنظيم الحزبي في لينينغراد)، وكان شاجين رئيس تحرير إحدى صحف لينينغراد في ذلك الوقت، وأحد ضيوف العشاء، وفي أثناء الحديث قال كيروف: «بالطبع الأمر صعب دون لينين، لكننا نملك الحزب واللجنة المركزية والبوليتبورو، وهم سيقودون البلاد على طريق لينين. فرد عليه ستالين وهو يذرع الغرفة ذهابًا وإيابًا:

نعم، هذا كله صحيح: الحزب واللجنة المركزية والبوليتبورو، لكن تذكر أن شعبنا لا يفهم كثيرًا من هذا، فقد ظل الناس في روسيا لقرون تحت حكم القيصر، فالشعب الروسي شعب قيصري. ولقرون عديدة، تعوَّد الشعب الروسي، لا سيما الفلاحين الروس، على أن يقودهم شخص واحد فقط. أما (الآن)، فيجب أن يوجد شخص (واحد) [التأكيد في الكلمتين من إضافة المؤلف]»[45].

لا شك أن ستالين كان صادقًا في التعبير عن هذه الآراء، (وهي تعبير غير ماركسي عن الحتمية السياسية)، لكنها كانت تخدم مصالحه، ولم يكن لديه شك أنه ذلك الشخص (الواحد)؛ ففي حديث شخصي بعدها بعشر سنوات، قال ستالين: إن «الشعب يحتاج إلى قيصر»، ويقصد «شخصًا يوقرونه، ويعيشون ويعملون باسمه»[46]، وشاركه هذا الرأي عديد من الدعائيين السوفييت الذين كانوا يعتقدون أن زرع الإعجاب بقائد عظيم وتعزيزه في الناس أسهل من جعل غالبية الناس تعتنق الماركسية اللينينية اعتناقًا صادقًا. وفي مرحلة ما، حين كان تقديس شخصية ستالين طاغيًا- وكان ستالين يرى أنه يستحق هذا- كان يشير- ادعاءً- من حين إلى آخر إلى أن هذا الناشر أو ذاك كان يغالي في مديحه، حتى

إنه في عام 1938م أمر دار نشر لأدب الأطفال بأن تحرق كتابًا بعنوان (قصص من طفولة ستالين) لأن «عبادة الأشخاص» و«الأبطال المعصومين» لا تتسق مع «النظرية البلشفية»[47].

لم تكن كل الدول الشيوعية تعتنق عبادة شخصية الزعيم، فعلى سبيل المثال تجنَّبَ يانوس كادار، الذي كان يعتلي قمة القيادة المجرية لثلاثة عقود (1956-1988م)، هذا الأمر؛ إذ كان بعيدًا تمامًا عن صورة الزعيم البطل، ولم يكن بقاؤه في قمة السلطة لهذه المدة الطويلة قائمًا على الإفراط في القهر، ولا في إشاعة صورة عظيمة له، فقد كان بحكم منصبه على رأس الحزب المتحكم الأول في السياسة المجرية لكنه لم يكن ديكتاتورًا. وفي السنوات الأولى بعد الثورة المجرية في عام 1956م، أشرف بنفسه على درجة عالية من القمع، لكنه من بدايات الستينيات فصاعدًا، اتخذ مسارًا إصلاحيًّا حذرًا، ومن وقتها حتى منتصف الثمانينيات، شهدت المجر مزيدًا من الإصلاح الاقتصادي والمرونة الثقافية بدرجة أكبر من أي دولة شيوعية أخرى في هذه المدة التي بلغت ربع القرن.

كان كادار أستاذًا في الغموض، وفي تقدير مدى سلامة الانحراف عن الأصولية السوفييتية، وعندما أعلن خروشوف إدانته لستالين في المؤتمر العام الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي في أكتوبر 1961م، انتهز كادار الفرصة لتكثيف جهود إزالة آثار الستالينية، ومن الناحية الأيديولوجية، تجاوز المسموح به داخل الاتحاد السوفييتي نفسه. وكان إعلانه في نهاية 1961م أن «من ليس ضدنا فهو معنا» تعكس رغبة في قبول التهدئة السياسية، وهذا يتناقض مع أسلوب خروشوف في حشد الهجوم[48].

كذلك كانت المجر بعيدة تمامًا عن (وثبات ماو الكبرى) و(ثورته الثقافية)، وبدلًا من شن هجمات تعبئة جماهيرية لجعل الجميع يعتنق الأيديولوجية الرسمية، ولو ظاهريًّا، كان هناك اتفاق على ترك الناس يسيِّرون حياتهم وأفكارهم ما داموا لم يتحدَّوا النظام علانية. وصارت التنازلات السوقية التي قُدمت للزراعة المجرية قصة نجاح نسبي على الأقل بالمقارنة بغيرها من الدول الشيوعية. كان في المجر مصلحون اقتصاديون دعوا لهذا ولغيره من التعديلات في النظام الاقتصادي، فلم يكن كادار هو القوة الدافعة، لكنه لم يكن

عقبة في الطريق[49]، وبالمقارنة ليس فقط بغيره من الزعماء الشيوعيين، بل أيضًا بالنظر إلى ما كان أمامه من فرصٍ واسعة، فإن كادار عاش حياة متواضعة، حتى إنه واصل التراث الذي تربى عليه في الريف، وكان يربي الدواجن في حديقة بيته. وعلى خلاف ماتايش راكوشي، أبرزِ من سبقه من القادة الشيوعيين المجريين، استبعد تمامًا مسألة تقديس شخصيته[50].

كانت المجر في ظل كادار تسمى أحيانًا (أسعد ثكنات المعسكر) (في إشارة إلى الكتلة السوفييتية التي تمثلها الدول الشيوعية الأوروبية)، وإن كان وصف البلد بأنها سعيدة فيه قدر من المبالغة. ولم يكن يستخدم هذا الوصف أحد لوصف كادار نفسه، ففي أحايين عدة كانت هولندا وتشيكوسلوفاكيا، عام 1968م، أكثر حرية، لكن المجر ولمدة طويلة كانت بصفة عامة أقل ثكنات المعسكر قمعًا، وشهدت آراء المواطنين المجريين في كادار نفسه تحولًا كبيرًا؛ فقد شاع في عام 1956م أنه خائن لوطنه، وظل كذلك حتى نهاية الخمسينيات؛ لأنه القائد الذي كلفه السوفييت (بإعادة النظام) في المجر في أعقاب دحر الثورة المجرية، ثم صار يُعد، مع الوقت، (الأقل سوءًا) من بين البدائل المختلفة المتاحة للبلاد؛ نظرًا للقيود الخارجية المفروضة من موسكو، وتطور ذلك إلى احترامٍ كارهٍ أو أكثر، ثم عندما توفي في صيف عام 1989م، تجمع أكثر من مئة ألف شخص في جنازته. الأهم من ذلك، أنه بعد عقد من وفاته (أي بعد مرور عشر سنوات على ديموقراطية ما بعد الشيوعية في المجر) برز يانوس كادار الكئيب البعيد عن البطولة (على أنه أعظم مجري في القرن العشرين)[51]. لم يكن الرجل ديموقراطيا ليبراليًا، لكنه كان بعيدًا جدًّا عن الديكتاتورية التي مارسها تشاوشيسكو في رومانيا، الذي كان مستبدًّا شيوعيًا. وبسبب انحرافه أحيانًا عن السياسة الخارجية السوفييتية، حظي لسنوات طويلة باحترام في العواصم الغربية أكثر مما حظي به كادار.

فيدل كاسترو في السلطة

الشيوعية في كوبا بها عنصر قومي قوي أقرب إلى الشيوعية المعادية للاستعمار الموجودة في آسيا منها إلى شيوعية الأحزاب الحاكمة في أوروبا الشرقية. كان للعنصر

الوطني أهمية مؤكدة بالنسبة إلى كاسترو، كما ذكرنا في الفصل الخامس، لأنه لم يكن شيوعيًا عندما اعتلى السلطة زعيمًا لنضال ثوري ناجح في يناير 1959م، فلم يكن بطله خوسيه مارتي يسعى إلى تحرير كوبا من الحكم الاستعماري الإسباني فقط، بل كان يحذر من أن يستبدل به هيمنة أقل رسمية من الولايات المتحدة. وفي عام 1961م مزج كاسترو حركة 26 يوليو الثورية بحركة الشيوعيين.

إن رغبة كاسترو في تحقيق عدالة اجتماعية ومكافحة الاستعمار، بالإضافة إلى صعوبات إدارة اقتصادٍ أُمِّمتْ فيه الشركات التجارية الكبرى أو أفرِغت، كل هذا أدى خلال سنوات قليلة إلى التحول إلى نظام المؤسسات السياسية والاقتصادية الشيوعية الأصولية (ومن ثم شديدة السلطوية)، وقد اعترف كاسترو بكوبا على أنها جزء من الحركة الشيوعية الدولية في عام 1963م.

ومع تدهور صحة كاسترو، تنازل عن قيادة الدولة إلى أخيه راؤول في عام 2008م، وبذلك أتم نصف القرن في السلطة. وقد استند طوال حكمه إلى جاذبيته الشخصية في المقام الأول، وكذلك إلى اتباع السمات المؤسسية المميزة للمنظومة الشيوعية (بأدوات ضبطها المجربة). وتدين هذه المدة الطويلة في الحكم بقدر كبير كذلك إلى السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة معه وأثمرت عكس ما أرادت؛ ذلك أن المحاولات الأولى للإطاحة بنظام كاسترو، التي تبعتها سياسة العزل والسعي إلى تقويضه، مكنت فيدل من اللجوء إلى الحس الوطني الكوبي، ومكنته كذلك من إذكاء ذهنية الحصار*. كانت سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه كوبا مفهومة بعض الشيء عندما كانت كوبا حليفًا للاتحاد السوفييتي في أثناء الحرب الباردة، لكنها لم تعد كذلك بعد زوال الاتحاد السوفييتي نفسه، ولم تعد كوبا

---

* يصف الكاتب الألماني فولكار سكياركا، المتخصص في كوبا وكاسترو، الحصار الأمريكي الذي يعود إلى أوائل الستينيات بأنه «أطول وأقسى حصار اقتصادي قامت به دولة كبرى ضد دولة أصغر، وأغبى حصار من الناحية السياسية، وقد أتى بعكس الأثر المطلوب منه». انظر:

Skierka, Fidel Castro: A Biography (Polity, Cambridge, 2005), p. 371 Volker.

تشكل خطرًا على الولايات المتحدة إلا لدى من يتمتعون بخيال محموم*، وكان من شأن اتباع سياسة الاشتباك من التعامل مع كوبا، أن تصعِّب على كاسترو مقاومة إجراءات التحرر والتحول إلى الديموقراطية. ولم تحدث حركة التحرر طوال زعامة فيدل، ولم يتحقق إلا قدر بسيط من الإصلاح الاقتصادي بعد أن خلفه راؤول (صاحَبَه قدر من المرونة المحدودة في السياسة الأمريكية تجاه كوبا في ظل إدارة أوباما). وقد استفادت كوبا من تجارتها مع الاتحاد السوفييتي حتى انقضى الحكم الشيوعي في روسيا، إذ كان يمدها بالطاقة والسلاح، ومن ثم فقد واجهت وقتًا عصيبًا في التسعينيات عندما توقف هذا العون عن التدفق من روسيا ما بعد السوفييتية، وتدهورت الأحوال المادية تدهورًا كبيرًا، ووقعت أزمات غذائية، وتكرر انقطاع الكهرباء لمدد طويلة[52].

كان من دواعي دهشة كثير من المراقبين أن تظل هافانا شيوعية بعد أن صارت موسكو رأسمالية، ولعل ما ساعد على ذلك وجود درجة معقولة من المرونة السياسية، مع أن هذا في سياقات كثيرة يمكن أن يثير مطالبات بتغييرات أوسع، وكان أهم تحول سياسي هو التوسع في التسامح الديني بحيث لم يعد الاعتقاد الديني يمنع الشخص من شغل وظيفة رسمية[53]. ووصل العون الاقتصادي في نهاية العقد مع وصول هوجو شافيز إلى الحكم في فنزويلا عام 1999م، وتوفيره مصدرًا جديدًا للنفط المدعوم. ومع أن مستويات المعيشة في كوبا ظلت منخفضة، فإن قصص النجاح الرئيسة كانت في مجالي الصحة والتعليم (وينطبق هذا على عدد من الدول الشيوعية، لكنه أبرز في كوبا)؛ فمن أكثر الإنجازات إبهارًا أن وصل معدل وفيات حديثي الولادة ومتوسط الأعمار في كوبا في القرن الحادي والعشرين إلى عدد يماثل معدلات الولايات المتحدة، على الرغم من الفارق الضخم في الثراء في كفة الولايات المتحدة[54].

---

* ثَنَت حسابات سياسية داخلية بيل كلينتون عن اتباع سياسة أنجح تجاه كوبا، فقد قال لتايلور برانش في 6 ديسمبر 1993م إن رئيس الوزراء الأسباني «أحرجه اليوم وهو يتحدث عن ثلاثين عامًا من الحصار الأمريكي على كوبا تحت قيادة فيدل كاسترو، ووصف هذا الحصار بأنه غير منطقي، ويثمر عكس ما يقصد، ومنفرد، وغير صحيح»، ولكن، كما قال كلينتون: «ليس الآن وقت التغيير». انظر:

(Taylor Branch, The Clinton Tapes: A President's Secret Diary (Simon & Schuster, London, 2009), p. 92

لكن ما حدث من تحسنٍ في تعليم الفقراء وصحتهم، لا سيما فقراء الريف (إذ كانت كوبا قبل الثورة تتمتع بمستوى عالٍ من التعليم في الحضر) لم يجارِه انتشار الديموقراطية التعددية ولا الحرية السياسية، فقد لاقى معارضو النظام الشيوعي الكوبي صنوفًا من القمع على الرغم من أن عدد السجناء السياسيين قل كثيرًا مع الزمن[55]. وكان استخدام الهجرة صمامَ أمان يعني أن كثيرًا من معارضي النظام المحتملين انتقلوا خارج كوبا، فقد تمكنت آلاف عدة من المواطنين من ترك البلاد والتوجه إلى مناطق أخرى في أمريكا اللاتينية، أو إلى الولايات المتحدة، في موجات متتابعة من الهجرة المسموح بها، فإن كوبا تحت حكم فيدل كانت تتبع نظامًا اقتصاديًّا يشبه النظام السوفييتي، ولم تصلحه حتى بالقدر الذي حققه كادار في المجر؛ فقد ظل كاسترو يرتاب ارتيابًا شديدًا في أي شكل من أشكال (اشتراكية السوق)، ولم يحاول أيضًا التأسي بالإصلاحات السياسية التي أدخلتها بريسترويكا غورباتشوف.

كان كاسترو قادرًا تمامًا على اتخاذ قرارات باستقلالية عن الاتحاد السوفييتي، وفي الستينيات والسبعينيات، عمد إلى توطين الرؤية الشيوعية الأصولية (للاشتراكية)، والتزم بها التزامًا صارمًا، حتى في الوقت الذي تخلت فيه روسيا عنه. وعلى سبيل المثال تعددت مقابلات كاسترو على مر السنين بفيليبي غونثاليث زعيم الحزب الاشتراكي الديموقراطي في إسبانيا رئيس الوزراء الإسباني 1982-1996م، لكنه قاوم الإصلاحات التي اقترحها عليه الديموقراطي الاشتراكي الإسباني[56].

طوال وجود كاسترو في السلطة زعيمًا للحزب ورئيسًا للدولة، كان الوجهَ الأبرز في عملية وضع السياسات، وكان راعيًا لمُثُل الثورة، إذ كانت مكانته وذكاؤه وشخصيته رفيعة المستوى بحيث إنه لم يحتج إلى اختلاق تقديس لها، فقد احتفظ الرجل بالاحترام والولاء إلى حد مدهش يثبته طول مدة زعامته والمشكلات التي كان يواجهها الكوبيون العاديون. وبينما لم تكن كوبا بحال خالية من الفساد، فلم يطل كاسترو شخصيًّا شيء من الفساد، فقد ظل يحتقر المادية. وفي التسعينيات، عندما كانت قضية كثير من الكوبيين هي الحصول على الضروريات

المادية الأساسية للحياة، وليس الترف المادي، فإن بقاء النظام كان يرجع في قدر كبير منه إلى ما كان لديهم من ولاء لكاسترو. وتؤكد جوليا سويغ، وهي أمريكية متخصصة في كوبا، أهمية «زعامة كاسترو وما يتمتع به من كاريزما شخصية» للحفاظ على «روح التحدي والبقاء في كوبا»، وتضيف سويغ: «هذا الحضور الطاغي هو الذي دفع كوبيين كثيرين إلى الاستمرار في النظر إلى الثورة على أنها مجموعة من المثل لهم في تحقيقها مصلحة شخصية، على الرغم من أن بعض جيرانهم أصابه التبلد أو غادر البلاد إلى غير رجعة»[57].

النقيضان في كوريا الشمالية

لم يبق في العالم إلا خمس دول شيوعية: أربع في آسيا وواحدة في الكاريبي. والدولة الوحيدة التي بها تقديس شخصية الزعيم بشكل كامل هي كوريا الشمالية. ظلت ثلاثة أجيال من أسرة واحدة موضوعًا لاختلاق أساطير تتسم بالمبالغة الكبيرة، وعلى الرغم من تدني مستوى التقديس مع كل جيل، فإن الغلو في تقديس الشخصية كان في أوْجه مع كيم إيل سونغ، أول حاكم شيوعي للدولة. وكان كيم يتمتع بقدر حقيقي من التأييد بوصفه زعيم الشمال في أثناء الحرب الكورية التي انتهت بحالة تعادل (بدعم صيني ضخم للكوريين الشماليين، ومشاركة واسعة من الولايات المتحدة وديموقراطيات غيرها في جانب كوريا الجنوبية). ويعتقد معظم الكوريين الشماليين أن الكوريين الجنوبيين هم من بدؤوا الحرب بغزو الشمال، وأنهم خرجوا منتصرين من هذا الصراع تحت قيادة كيم إيل سونغ[58].

ومع عسكرة المجتمع وانغلاقه أمام العالم الخارجي، ظهرت صناعة تقديس الزعيم التي لا نظير لها: فكل ما حققته البلاد من تقدم، أيًا كان، ينسب إلى كيم وأسرته، ويصعب تخيل وصف زعيمٍ راحلٍ لحزب شيوعي خارج كوريا الشمالية كما صُور كيم إيل سونغ بأنه «أسمى في الحب من المسيح، ومن بوذا في الإحسان، ومن كونفوشيوس في الفضيلة، ومن محمد في العدل[59]»، حتى كان الأطفال عند بلوغهم سن الروضة يتعلمون عبارة «شكرًا لك أيها الزعيم الأب العظيم»، عندما تقدم لهم وجبة خفيفة[60]. وكان كيم يلقب عادة «بشمس

الدنيا وعقل الأمة الراقي»[61]، بالإضافة إلى أنه «لم يحم حياة الشعب السياسية فقط، بل أنقذ حياتهم البدنية: فحبه يشفي المرضى، ويمنحهم حياة جديدة مثل مطر الربيع الذي يسقط على أرض كوريا المقدسة»[62]. وزيادة على صفاته الإلهية فإن إبداعه المميز في عالم السياسة الشيوعية كان الجمع بين الالتزام الصوري بالماركسية اللينينية وتأسيس حكم وراثي، إذ أعد ابنه كيم يونج إيل لخلافته، وقد تولى السلطة فعلًا عند وفاة والده عام 1994م، ومن ثم فهذه شمولية مختلطة (بعناصر سلطانية)[63].

كانت تطلعات إنشاء أسرة حاكمة قد هُيئت منذ مدة بإحداث تغيير في (معجم المصطلحات السياسية) الكوري الشمالي، فقد ضمت طبعة 1970م المادة التالية: «الخلافة الوراثية، عادة رجعية من عادات المجتمعات الاستغلالية، تسمح بتوارث مناصب أو ثروات معينة بشكل قانوني، وهي في الأصل نتاج مجتمعات استعبادية اتخذها من بعدها السادة الإقطاعيون وسيلةً للحفاظ على حكمهم الاستبدادي»[64]. واختفى ذلك التعريف من طبعة 1972م. وعندما توفي كيم يونج إيل في ديسمبر 2011م استمرت الأسرة الحاكمة على يد ابنه الأصغر كيم يونج أون[65].

هذا الحكم الديكتاتوري لأجيال كيم الثلاثة، لم يحقق شيئًا لتحسين حياة الكوريين الشماليين الذين عانوا مجاعات ومستوى معيشيًّا بائسًا: يبدو واضحًا في كون المنشقين المراهقين الفارين من كوريا الشمالية «في المتوسط، أقصر بمقدار خمس بوصات، وأقل وزنًا بمقدار خمسة وعشرين رطلًا، من أقرانهم الكوريين الجنوبيين»[66]، فالنظام قمعيٌّ، ويتدخل في حياة الناس تدخلًا يجعله أقرب من أغلب الأنظمة الشمولية إلى تصوير النظام الذي عرضه جورج أورويل في روايته (1984).

الزعيم في ظل الفاشية

كان اختلاق الأساطير عن عظمة الزعيم انحرافًا جذريًّا عن الماركسية اللينينية، ونتوءًا زائدًا داخل الأنظمة الشيوعية، مهما كانت قيمة دوره في تأمين الدعم للنظام داخل

مجتمعات يغلب عليها الطابع الريفي. وعلى النقيض من ذلك، كان تقديس الزعيم قلب الفكر الفاشي، وله أهمية قصوى في النظامين الفاشيين الكبيرين في القرن العشرين: نظام بينيتو موسوليني، ونظام أدولف هتلر. ولكن المشترك في جميع أشكال تقديس الزعيم- في إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية وفي الدول الشيوعية التي سمحت بهذا- هو فائدتها في خلق تأييد للنظام من جانب أقل الناس اهتمامًا بالصيغ الأيديولوجية؛ فكما رأينا اعتنق موسوليني فكرة الدولة الشمولية، فكانت هدفًا مرغوبًا له ولمن حوله، وعلى الرغم من قمعية حكم موسوليني الشديدة، كانت أدنى كثيرًا من النمط الشمولي المثالي في ألمانيا في عهد هتلر، أو الاتحاد السوفييتي تحت حكم ستالين.

موسوليني

كان موسوليني اشتراكيًّا معاديًا لرجال الدين قبل الحرب العالمية الأولى. ومع نهاية الحرب انقلب بقوة على الاشتراكية والشيوعية، لكنه ظل معاديًا للكاثوليكية. ولم يمض وقت طويل حتى وجد أنه من الحكمة أن يتخلى عن عداوته للكنيسة؛ لأن التوافق مع الفاتيكان أقرب إلى العقل من الصراع معها، وهما كذلك يشتركان في بعض المعتقدات؛ فقد كان موسوليني يتحدث كثيرًا عن الحاجة إلى استعادة مكانة السلطة والنظام والانضباط. و«معارضته المحمومة للاشتراكية والليبرالية وعقائد المادية، وكان ذلك محل قبول حسن من كثيرين في الكنيسة»[67]. كان موسوليني جمهوريًّا، لكنه وافق على الحفاظ على المَلَكية، ما دام أنه يحتفظ هو وليس الملك بالسلطة العليا. ولأن الملك في بداية صعود موسوليني كان يستطيع أن يأمر الجيش بأن يسحق الحركة الفاشية الناشئة، فقد رأى زعيمها أن من غير الحكمة أن يعادي الملك فيكتور إمانويل الثالث. وتطورت حركة موسوليني الفاشية بسرعة كبيرة، وبمعاونة مجموعة تشاركه الرأي من المحاربين القدامى أسس الفيالق القومية المقاتلة عام 1919م، ثم أفرخت سريعًا عصابات القمصان السوداء الذين فهموا الاسم حرفيًّا، فقاتلوا الاشتراكيين والليبراليين وغيرهم من الديموقراطيين.

بلغ أعضاء الحزب الفاشي الذي رأسه موسوليني نحو عشرين ألف عضو في عام 1920م، وتضاعف ذلك العدد حتى بلغ نحو 220 ألف عضو في نهاية 1921م، وكان جزءًا من جاذبيته الوعد بتوفير وظائف لمن ينضم إلى الحركة. وكان هناك أيضًا حس بالرسالة والتضحية من أجل الأمة. خاطب الحزب الشباب، لا سيما الريفيين، وكان ربع أعضائه في عام 1921م من العمال الزراعيين. وكان الفلاحون يمثلون 12% إضافية فوق ذلك[68].

أصبح موسوليني رئيسًا للوزراء في عام 1922م. باستخدام التهديد والوعيد، وخاطب الملك ألا يعارض (الثورة الفاشية)[69]، لكنه هدد أيضًا بمسيرة جماهيرية على روما وسط أصحاب القمصان السود ضد السلطة المدنية القائمة. وحين عرض رئيس الوزراء لويجي فاكتا على الملك توقيع أمرٍ بإعلان حالة الطوارئ في البلاد تتيح استخدام الجيش ضد جيش الغوغاء المتمردين التابع لموسوليني، رفض الملك؛ ولم يكن واضحًا على الإطلاق هل يعتمد على الجيش أم الشرطة؛ فقد تفشى في صفوفهما التعاطف مع موسوليني وقضيته، ولكن سواء كان هذا هو السبب، أو كان السبب ببساطة محاولة تجنب سفك الدماء، فقد دعا الملك موسوليني لرئاسة حكومة ائتلافية[70]. استمرت الوحشية طوال الحملة الانتخابية لعام 1924م، التي شهدت فوز قائمة مرشحي موسوليني المدعومين من الحكومة بثلثي الأصوات، وقد دانَهم داخل البرلمان السياسي الاشتراكي المعروف جياكومو ماتيوتي الذي أشار بأسى إلى العنف والإرهاب في الانتخابات، وأضاف أن موسوليني قال صراحة إنه حتى لو كان وسط أقلية انتخابية فلن يترك السلطة، وبعد أقل من أسبوعين سقط ماتيوتي بطعنة قاتلة[71]، وكانت جريمة القتل تلك برعاية موسوليني بلا شك، لكنه أنكر ذلك.

ظل المحافظون يؤيدون موسوليني في الداخل والخارج؛ ففي لندن أشارت التايمز إلى نجاحه في محاربة البلشفية، وقالت إن الوضع حال سقوطه «سيكون أفظع من أن يُتصور». وفي يناير 1925م، أنهى موسوليني الحكم البرلماني واستولى على السلطة المطلقة، ومرة أخرى سهَّل الملك هذا الأمر: لأنه قرر- كما هو واضح- أن حكم الجناح اليميني السلطوي أفضل من حكومة برلمانية ضعيفة، ومن التنافس الحزبي[72]. وبنهاية عام 1926م كان

موسوليني قد حظر كل الأحزاب السياسية إلا حزبه، وأنشأ محكمة خاصة لهذا الغرض، فسجن أغلب الزعماء الشيوعيين وغيرهم من ناشطي معاداة الفاشية في إيطاليا، أو وضعهم تحت مراقبة الشرطة[73].

جرت محاولات عديدة لاغتيال موسوليني في 1925م و1926م، ولم ينله منها سوء، وقال البابا: إن موسوليني «حقًّا في حماية الله»، وأعلن أسقف نابولي في إحدى عظاته أن موسوليني محفوظ من أجل «قدر سامٍ» سيكون «لخير عظيم لإيطاليا وربما للعالم كله»[74]. ويذكر روبرت باكستون أنه بعد مدة طويلة من استقرار نظام موسوليني، كان يحب أن يتحدث عن (الثورة الفاشية) ويقصد بها «ثورة ضد الاشتراكية والليبرالية الرخوة، وطريقة جديدة لتوحيد الإيطاليين وتحفيزهم، ونوعًا جديدًا من السلطة الحكومية القادرة على وضع الحريات الشخصية في خدمة حاجات الأمة والوصول لتوافق جماهيري، مع الحفاظ على الممتلكات»[75]. مع ذلك، كان موسوليني مستعدًّا للمناورة ليحقق ما يريد، ويضمن أكبر قدر ممكن من التوافق، فقد قال لصديق قديم إنه بذل جهدًا كبيرًا ليحقق (التوازن) بين مؤسسات مهمة، ومصالح كبرى داخل البلاد، مثل «الحكومة والحزب والملكية والفاتيكان والجيش والميليشيات والمحافظين وزعماء الحزب في الأقاليم والوزراء. ورئيس اتحادات الشركات التجارية والمصالح الاحتكارية العملاقة»[76]، وهكذا ظلت إقامة حكم شمولي حلمًا بعيدًا عن موسوليني.

كانت إشاعةُ تقديس الزعيم الآليةَ الرئيسةَ لتعزيز سلطته والاحتفاظ بنفوذه، ونظرًا لأنه كان خطيبًا مفوهًا، فقد طرح في منتصف العشرينيات المزايا المفترضة (لليد القوية)، ولفرض (النظام)، وقد قال كريستوفر دوجان: «بعد فوضى السنوات السابقة، ترسخت أسطورة فرض (النظام)، ومن المفارقات الساخرة أن الذين كانوا أكبر المحرضين على العنف واقترفوا أكثر مما اقترفه أي شخص لهدم سيادة القانون، وتشويه صورة الدولة، هم الآن الذين يصورون أنفسهم بأنهم أكبر المستفيدين من ذلك الشوق الغامر للاستقرار»[77]. وقد أتى مشروع بناء صورةٍ لعَظَمة موسوليني في ذلك الوقت من داخل التنظيم الحزبي

الفاشي: لأن الحزب، الذي كانت شعبيته أقل من شعبية الدوتشي، كان يأمل أن يستفيد من انعكاس المجد المأمول. وفي الوقت نفسه، خلق تقديس موسوليني مسافة بينه وبين تكتيكات (القمصان السود) الفظة، وبصفة عامة عندما كان يحدث خطأ كان يلقى باللوم على الآخرين. وخلال الثلاثينيات، وفق ما يقول دوجان، بدأت إخفاقات الفاشية تدريجيًّا «تعزى إلى عدم كفاءة حاشية الدوتشي أو فسادها أو خيانتها، أما موسوليني نفسه فيصور وكأنه لا يعلم شيئًا عن خطايا من حوله، أو كان بكرمه يتسامح فيها»[78].

وقد أقر أحد الصحفيين، مع أنه كان يحلم أن تكون الفاشية أكثر توحدًا، بوجود (تيارات مختلفة) داخلها، وأن «عنصر التوحيد الوحيد كان أسطورة الزعيم، وادعاء عصمته من الزلل»[79]. وفي سنوات الثلاثينيات، بدأ موسوليني نفسه يصدق الأسطورة ويقول: «لم أرتكب خطأ قط عند اتباع غريزتي، وأخطئ دائمًا عندما أنصت للعقل»، وكان من خصائص الفاشية تقديم (الغريزة) على العقل[80]، ومع ذلك كانت هناك اختلافات مهمة بين الفاشية الإيطالية والألمانية: فبينما كانت معاداة السامية أمرًا محوريًّا مطلقًا في عقيدة هتلر، لم تكن كذلك عند موسوليني، فقد كان وزير المالية في حكومته من 1932–1935م يهوديًّا، وكان تمثيل اليهود في حزبه من بداية وجوده يفوق نسبة عددهم في المجتمع[81]، وفي أثناء تنامي الصداقة مع ألمانيا النازية في نهاية الثلاثينيات، بدأت قضية النفوذ اليهودي في المجتمع الإيطالي تبرز بحدة، حتى صدر تشريع تمييزي ضد اليهود عام 1938 [82].

ومع ظهور علامات واضحة في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، على أن إيطاليا في طريقها إلى الهزيمة، امتد «احتقار موسوليني لأعدائه ليشمل أتباعه»[83]، فقد تدهورت شعبيته السابقة سريعًا عندما بدا أن معاناة الناس بسبب الحرب لا طائل من ورائها، وعندما ألقي القبض على موسوليني وعشيقته كلاريتا إيتاتشي، وأطلق أعضاء من الحزب الشيوعي عليهما النار في أبريل عام 1945م، ثم عُلقا من أقدامهما عاليًا حتى تراهما الجماهير، نسي الناس سريعًا ما تمتع به موسوليني من شعبية في السابق. ويلخص صحفي شاب هذا الانتقال السريع من مديح الزعيم الذي سقط إلى لعنه، بأنه «ذروة الطغيان،

وحضيض الحماقة والإذعان». والتحول من أسطورة سياسية إلى أخرى، فإذا بالناس «الذين تدافعوا إلى الميادين في إيطاليا ليهتفوا في نشوة لموسوليني» تصرفوا وكأنهم كانوا يعارضونه طوال الوقت[84].

صعود هتلر إلى السلطة

على الرغم من أن موسوليني وهتلر- وفق ما يذكر روبرت باكستون- كانا أحيانًا يستخدمان لغة الثورة. فكلاهما «دعاهما رأس الدولة إلى تولي منصب رئيس الحكومة»، وقد فعل ذلك «وهو يمارس مسؤوليته الرسمية الشرعية بناء على نصيحة مستشارين مدنيين وعسكريين»[85]، وقد حاول هتلر الانقلاب في بافاريا عام 1923م، على أمل الاستيلاء على السلطة في ميونخ كخطوة للوصول إلى برلين. لكنه اعتقل وقضى عامًا في السجن. وبعد تلك التجربة قرر أن يشترك في حملة انتخابية للحصول على المنصب بدلًا من الاستيلاء على السلطة خلافًا للدستور، ولم يكن ذلك لأنه حوَّل اعتقاده إلى حكم القانون، بل لأنه رأى أن الاعتماد على قبوله المتزايد لدى الناس طريق أضمن، وجاءت الديكتاتورية في مرحلة تالية.

أمضى هتلر وقته في السجن يقرأ ويكتب كتابه (كفاحي) الذي نشر في جزأين في منتصف العشرينيات. وكان تصميمه على وجود (نقاء عرقي) آري، وهوسه بمعاداة السامية، موضوعات ثابتة لديه. استطاع هتلر أن يستغل الشعور بالمهانة والظلم في ألمانيا في العشرينيات في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فقد كان يرى الدولة في حالة أزمة وانهيار، وكان يصر على أن «كل أسباب الانهيار الألماني... القاطعة التي لا جدال فيها. هي العجز عن إدراك المشكلة العرقية، ولا سيما الخطر اليهودي»[86]، وهاجم أيضًا مبدأ المهادنة، فكتب: «فليقاتل من يريدون الحياة. ومن يأبون القتال، في هذا العالم الذي يحكمه الصراع الأبدي، لا يستحقون الحياة»[87]. وكانت شروط السلام القاسية التي فرضها الحلفاء في عام 1919م، والتضخم الرهيب الذي حدث في أوائل العشرينيات، والذي أعقبه تفشي البطالة. كل هذا

مكن المنظمة الاشتراكية القومية (النازية) التي أنشأها هتلر في عام 1919م، من تحقيق بعض التقدم خلال العشرينيات. ولكن تحقق درجة من التعافي الاقتصادي في النصف الثاني من ذلك العقد، أدى إلى بقاء ذلك التنظيم حزبًا هامشيًّا. ثم تغير ذلك بعد انهيار وول ستريت الذي حدث عام 1929م. إذ كان من أثر ذلك أن سحبت المصارف الألمانية قروضها للشركات، وبحلول عام 1932م بلغت نسبة البطالة عاملًا بين كل ثلاثة[88].

كان حزب هتلر من أكبر المستفيدين من تلك الأزمة الاقتصادية. ففي الانتخابات النيابية في عام 1928م، ضمن أعضاؤه اثني عشر مقعدًا، و6,2% من الأصوات. وفي انتخابات الرايخستاغ في سبتمبر 1930م، ارتفع عدد المقاعد إلى 107، والنسبة المئوية إلى 3,18%، وصار الحزب النازي ثاني أكبر الأحزاب في البرلمان، وصوَّت له أكثر من ستة ملايين شخص[89]. ويقدم إيان كيرشو، أهم كُتاب سيرة هتلر، وصفًا عامًّا يصلح للتطبيق على ألمانيا وغيرها في المدة بين الحربين. فيقول: «هناك أوقات تمثل نقطة خطر لأي نظام سياسي؛ ذلك عندما يفقد السياسيون قدرتهم على التواصل. حين يعجزون عن فهم الناس الذين يفترض أنهم يمثلونهم. وكان السياسيون في أحزاب فايمار في طريقهم إلى تلك النقطة في عام 1930م»*[90].

ظل تأييد هتلر قويًّا بعدها بعامين. فقد وصل رئيس الرايخ المسن، المشير فون هيندنبيرغ، إلى نهاية ولايته الأولى، ومدتها سبع سنوات، وترشح لإعادة انتخابه، ودخل هتلر السباق ضده، وكذلك الزعيم الشيوعي إرنست تالمان. فلم يحصل هيندنبيرغ على أغلبية مطلقة في الجولة الأولى من التصويت، وكان هتلر وصيفه. وفي الجولة الثانية، حصل على 37% من الأصوات. وصوت له 13 مليون شخص[91]. فاعتقد هتلر أنه بهذه النتيجة يحق أن يعرض عليه منصب المستشار، وهو رئيس الحكومة وأعلى منصب في البلاد، لكن

---

* استمرت جمهورية فايمار ثلاثة عشر عامًا، وفي تلك السنوات كان هناك أربعون حزبًا ممثلين في الرايخستاغ. ويرجع هذا التفتت للقوى السياسية من ناحية إلى النظام البرلماني الغريب لتلك الجمهورية، ومن ناحية أخرى إلى التحديات العديدة التي كانت تواجه ألمانيا في ذلك الوقت. (المترجمة)

هيندنبيرغ استبعده (فقد ضَمِن هيندنبيرغ الأغلبية جزئيًا؛ بفضل أصوات الديموقراطيين الاجتماعيين، الذين كانوا يفضلونه على هتلر مع أنه كان محافظًا). تبدلت حظوظ النازيين في عام 1932م، صعودًا وهبوطًا، فقد أجريت انتخابات الرايخستاغ في يوليو ونوفمبر من ذلك العام، وقلت أصوات مؤيديه مليوني صوت عن الصيف السابق، وظن هيندنبيرغ أنه نجح في استغلال ضعف النازيين النسبي، ولذلك عندما وافق أخيرًا على مطالبتهم بأن يجعل هتلر مستشارًا، بحيث يعين في ذلك المنصب في نهاية يناير 1933م، فإنه أحاطه بحكومة من المحافظين وليس الفاشيين، وظن بذلك أنه يقيد سلطات هتلر.

لكن هتلر كانت لديه أفكار أخرى، وساعده على تحقيق تلك الأفكار حرق مبنى الرايخستاغ (البرلمان) في 27 فبراير من عام 1933م، وهو حادث وقع بمحض المصادفة، من قبل شاب اشتراكي هولندي يعمل وحده بقصد دفع العمال الألمان إلى نضال حكومتهم اليمينية والرأسمالية، فانتهز هتلر الفرصة ليلقي باللوم على الشيوعيين مجتمعين، واتهمهم بإضرام النيران، واضطهدهم، ومعهم الديموقراطيون الاجتماعيون وغيرهم من معارضي الفاشية. وفي أحد الانتخابات، التي جرت في 5 مارس من عام 1933م، وسط ترهيب شديد، فاز الحزب النازي بأقل قليلًا من نسبة 44% من الأصوات، وهو ما منحه 288 مقعدًا من 647 في الرايخستاغ الجديد. وعلى الرغم مما مورس ضد الشيوعيين والديموقراطيين الاجتماعيين من أساليب وحشية، كان من بينها الضرب المبرح وأحيانًا الاغتيال، حصل الحزب الشيوعي على أكثر من 12%، والديموقراطيون الاجتماعيون على أكثر من 18% من الأصوات[92]. لم يخرج النازيون من الانتخابات بوصفهم الحزب الأكبر فحسب، بل إنهم حصلوا على الأغلبية البرلمانية الكلية نتيجة لائتلافهم مع المحافظين، والواقع أنهم لم يكونوا في حاجة إلى دعم المحافظين للاستيلاء على السلطة؛ لأنهم اتخذوا إجراءات تضمن عدم قدرة المندوبين الشيوعيين على الوصول إلى مقاعدهم؛ فقد اعتُقلوا أو فروا؛ ففي وجود إرهابي لمنظمتين شبه عسكريتين وهما (كتيبة الحماية) و(الجناح شبه العسكري للحزب الفاشي)، لم يبق من الأصوات إلا 94 صوتًا للديموقراطيين الاجتماعيين اعترضت على قانون التمكين، الذي صوت له 441 نائبًا، وبذلك انتقلت السلطة من البرلمان إلى الاشتراكيين القوميين[93]

(الأهم من ذلك أن حزب الوسط، وهو الصورة الأولى من الديموقراطيين المسيحيين بعد الحرب - الذين لم يكونوا حلفاء طبيعيين للنازيين- صوتوا تأييدًا للقانون). ومع صيف عام 1933م، اعتقل أكثر من 100 ألف شيوعي وديموقراطي اجتماعي ومن أعضاء الاتحادات التجارية، حتى إن التقديرات الرسمية تقول إن عدد الوفيات لمن كانوا رهن الحجز بلغ ست مئة شخص[94].

لم يأت عام 1933م حتى تمكن هتلر بمساعدةٍ خاصة من كبير رجال الدعاية النازية جوزيف غوبلز من إشاعة تحريض على مقاطعة المحال والأعمال التجارية اليهودية في البلاد كلها. وقد أثّر طرد اليهود- باستخدام معيار (عرقي) وليس دينيًّا- في الحياة الثقافية والتعليمية برمتها: ففي عام 1934م طُرد نحو 1600 أستاذ جامعي من مناصبهم من مجمل خمسة آلاف: لأنهم يهود أو معارضون سياسيون للفاشية[95]، وكان التعاون كاملًا في هذا الأمر من القاعدة والتشجيع من القمة. فقد أدى الطلاب دورًا كبيرًا في الإسراع بطرد الأساتذة اليهود والمعادين للنازية: إذ كانت أيديولوجية النظام قد تمكنت من الانتشار والتغلغل على نحو متزايد، فلا يمكن تجاهل أن هتلر كان لديه «موهبة كبرى: وهي القدرة على تحريك الجماهير بفصاحته»[96].

كان كثير من أتباع هتلر ينتظرون بشغف أن يستولي على السلطة المطلقة، وهو في هذه اللحظة قادر على أن يتقدم بخطوات أسرع في هذا الاتجاه. أما التهديد الوحيد لاكتمال اعتلائه السلطة فهو احتمال التحالف بين القوى المحافظة والجيش، لا سيما أن انزعاج كبار ضباط الجيش كان يزداد من أفعال الجناح شبه العسكري للحزب الفاشي وادعاءاته، وقوامه 5,4 مليون عضو: إذ كانوا يعتقلون ويضربون وأحيانًا يقتلون اليهود والشيوعيين والديموقراطيين الاجتماعيين، ليس هذا فحسب، بل إنهم بدوا في ظل زعيمهم الطموح إرنست روم يسعون إلى سلطة أعلى من الجيش.

وسط هذه الظروف اختار هتلر مواجهة قيادة الجناح شبه العسكري للحزب الفاشي. ولم يكن هذا مجرد تنازل قصير المدى للجيش: بل عملية كان يرى أن فيها مصلحته: لأنه

صار مرتابًا بشأن ولاء روم، فأمر باعتقاله وقتله رميًا بالرصاص. أما حرس هتلر الخاص (كتيبة الحماية)، الذي كان أدنى مرتبة من الجناح شبه العسكري للحزب الفاشي، فقد صار فوقه. حتى تحول الجناح شبه العسكري للحزب الفاشي «إلى مجرد هيئة للرياضة العسكرية والتدريب»[97]. وقد أغلقت صفحة الجناح شبه العسكري للحزب الفاشي في يوليو 1934م. لكن هتلر كان يواجه في الوقت نفسه خطرًا محتملًا من مصدر مختلف تمامًا: فقد توازى قتل كبار قادة الجناح شبه العسكري مع اغتيال عدد من الشخصيات المحافظة ذات المكانة المرموقة. ومنهم المستشار السابق الجنرال كيرت فون شلايشر وزوجته. وقد صور هتلر وغوبلز هذا التطهير بأنه وضع نهاية للجناح شبه العسكري. وأن هذا عمل بطولي لمنع روم من القيام بانقلاب كان من شأنه الإبقاء على ألمانيا في حالة ثورة مستمرة. وقد صدَّق كثير من الألمان من الطبقة الوسطى هذا الزعم الكاذب. حتى ظنوا أن هتلر أنقذ ألمانيا من الفوضى.

لم تتم لهتلر (دولة الفوهرر) كاملة إلا بعد وفاة هيندنبيرغ في بداية أغسطس عام 1934م. وأثناء احتضار هيندنبيرغ دفع هتلر بتغيير دستوري مهم، يقضي بأنه عند وفاة الرئيس فإن من يتولى منصب مستشار الدولة يجمع بين المنصبين، ولأن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. فمعنى ذلك أن تنتقل هذه السلطة المهمة إلى هتلر الذي سيخاطب رسميًّا بوصفه (الفوهرر ومستشار الرايخ)[98]. منذ ذلك الحين. أخذ حكمه المطلق يتوسع، وأهدافه الأيديولوجية تتضح. ومع أن هتلر كان مصابًا بجنون العظمة، فإنه لم يكن مدفوعًا بشهوة السلطة وحدها، بل كان أيضًا «صاحب أيديولوجية وقناعات راسخة»[99]. وكان تفسيره العنصري لتطور التاريخ بإيمان متقد بأن التاريخ يصنعه (عظماء الرجال): إذ كان من المعجبين الولهانين بملك بروسيا في القرن الثامن عشر فريدريش الثاني (فريدريش العظيم)، وكان يرى فيه مثالًا للعظمة؛ لأنه جمع بين الحكم المطلق في الداخل والنجاح العسكري في الخارج. فوسَّع حدود الدولة بشكل كبير، وجعل بروسيا أكبر قوة عسكرية في أوروبا، بل إنه حتى في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، عندما اتضح لغيره

أن ألمانيا النازية ستلقى هزيمة وشيكة، كان هتلر يجد الإلهام في الترجمة الألمانية لكتاب توماس كارلايل (سيرة فريدريش) الذي قدمها له غوبلز[100].

وبحلول عام 1934م، صارت العبارة المعتادة لمخاطبة هتلر (ماين فوهرر)، في حين كان هتلر نفسه يخاطب أغلب القادة النازيين بأسمائهم، ذلك أن الجهد الذي بذله في صنع صورته الذهنية لدى الناس (مع أن هذا المصطلح لم يكن يستخدم وقتها) كان أكبر مما بذله في المحتوى السياسي، وتستثنى من ذلك الجوانب التي كانت تشغله: مثل محو النفوذ اليهودي (التي أصبحت سياسة لمحو اليهود أنفسهم)، وبناء القوة العسكرية الألمانية، والسياسة الخارجية (سيناقش هذا في الفصل التالي). ومن الجوانب المهمة التي لم يصل فيها النظام إلى درجة الحكم الشمولي، هو أن سياسات أخرى كثيرة كان تُناقَش عند مستوى أدنى من هتلر، مع مرؤوسين له يتبعون خطوطًا عريضة حددها لهم، ويحاولون أن يفعلوا ما يظنون أنه سيلقى قبوله، وقد أدى ذلك إلى تعزيز سلطته الضخمة على الرغم من أن القيادة بأسلوب الاستعلاء والتدخلات غير المتوقعة، والحديث الأحادي الطويل، وغياب الاهتمام بتفاصيل السياسة، لا يؤدي إلى حكم ناجح[101].

كان هتلر يكره اجتماعات مجلس الوزراء التي كانت تحوي مناقشات شديدة الأهمية، ففي عام 1933م، عندما كان على رأس حكومة ائتلافية تحوي من المحافظين أكثر مما تحوي من النازيين، كان مجلس الوزراء يلتقي أربع مرات أو خمسًا كل شهر حتى إجازة الصيف، لكن هذا العدد قل بعد ذلك، فقد كان يفضل لقاءات منفردة يضمن السيطرة عليها، كما أنه كان يمارس قدرًا كبيرًا من المحسوبية تمييزًا بين وزرائه[102]. ولم يجتمع المجلس بتاتًا بعد النصف الأول من الثلاثينيات، فقد اختفت كل مظاهر الحكم الجماعي، ولم يعد أحد داخل النظام يشك أن الفوهرر له وحده الحق المطلق في اتخاذ القرارات. فقد كان هو من يقرر السياسات التي تستحق الاهتمام، بالتشاور مع من يختاره ويقرر أن يستدعيه في أي وقت[103].

وبحلول عام 1936م، لم تعد شعبية هتلر في ألمانيا محل شك، فإذا كانت انتخابات ذلك العام منحت النازيين 99% من الأصوات، وكان ذلك من جراء الترهيب والخوف من

عواقب التصويت السلبي بالنسبة إلى أقلية كبيرة من الناخبين، فالواضح أن الجزء الأكبر من الشعب الألماني في ذلك الوقت كان يؤيد هتلر؛ إذ إن تعافي الاقتصاد، والاعتزاز القومي بالقوة العسكرية التي جُددت، مع الإيمان الواسع بعظمة هتلر، كلها كانت حقائق سياسية، فلم يكن أحد يؤمن بعبقرية هتلر أكثر من هتلر نفسه. ووفق ما يقول كيرشو: «كانت إصابة هتلر بعمى الغطرسة- أي ذلك الكبر الذي يؤدي إلى كارثة- أمرًا محتومًا، وقد وصل هتلر إلى نقطة تمكن الغطرسة منه في عام 1936م»[104]. ففي بداية عام 1938م، قال هتلر للديكتاتور النمساوي كيرت فون شوشنيغ: «لقد حققت كل شيء سعيت إليه، وبذلك أصبحت أعظم ألماني في التاريخ كله»[105].

الفاشية حركة ترتبط بالمدة بين الحربين في القرن العشرين، وإيطاليا وألمانيا أوضح مثالين لهذه الحركة عندما تستولي على السلطة. وليس معنى وجود اختلافات بين هذين النظامين عدم جواز استخدام مصطلح الفاشية لوصفهما معًا؛ فقد كان هناك دائمًا اختلافات كبيرة بين الأنظمة الشيوعية تصل إلى التوترات الدولية (ويشهد بذلك النزاع الصيني السوفييتي). وتمثل الفاشية نمطًا معينًا من الحركات السياسية. ويستطيع الزعيم إحداث تغييرات في الأيديولوجية داخل الفاشية، في حين لا يستطيع نظراؤه الشيوعيون التخلي عن الماركسية اللينينية. مع ذلك، فللحركة الفاشية خصائص مشتركة ولو اختلف النظام الذي توجد فيه: من هذه الخصائص تمجيد الحرب والعنف، والروح التوسعية والعنصرية، والتطلع إلى السيطرة الكاملة، والاهتمام الشديد بالتضامن القومي، ورفض الاعتراف باختلافات مشروعة في المصالح والقيم داخل المجتمع، والإيمان ببطولة الزعيم؛ وليست هذه أقل سماتها أهمية. ويضيف روبرت باكستون إلى هذه العناصر ما يعرف باللاتينية باسم «inter alia" أي «الاعتقاد بأن الجماعة التي ينتمي إليها الشخص ضحية. وهذا شعور يبرر أي فعل دون حدود قانونية أو أخلاقية ضد أعداء الجماعة في الداخل والخارج»؛ وكذلك «تفوق غرائز الزعيم على العقل المجرد والعقل العام»، وأن «الصواب يقرره معيار وحيد، وهو قوة الجماعة في سياق صراع دارويني»[106].

ظهرت حركات فاشية بين الحربين العالميتين في دول أوروبية كثيرة، منها فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا والنرويج. استلهمت نموذجها من إيطاليا وألمانيا، لكنها لم تحدث سوى أثر محدود في أنظمتها السياسية الداخلية. يقول باكستون: «أثبتت أغلب هذه الصور من المحاكاة أنه لا يكفي أن ترتدي قميصًا ملونًا وتخرج بمسيرات، وتعتدي على بعض الأقليات المحلية لتحقق نجاح هتلر أو موسوليني. فالأمر يقتضي أزمة مماثلة، وانفتاحًا مماثلًا في الفضاء السياسي، ومهارة مماثلة في بناء التحالف، وتعاونًا مماثلًا من النخب القائمة»[107].

وقد ظهر اتجاه إلى توسع مغالى فيه لمعنى الفاشية لتغطي أنظمة كثيرة مختلفة. لكن مجرد ارتداء ملابس الجماعة والاعتداء على الآخرين لا يجعل الحركة السياسية ناجحة بالضرورة. وليس كل نظام يميني قمعي وحشي، يعد فاشيًا لهذا السبب. لذلك، فلا إسبانيا تحت حكم الجنرال فرانكو. ولا البرتغال تحت حكم أنطونيو دي أوليفييرا سالازار، فاشية بالمعنى الدقيق، مع أنها أنظمة شديدة الاستبداد؛ ففي هاتين الحالتين، بدأ النظامان بديكتاتورية عسكرية. وظلا سلطويين، ولكن في الحالة الإسبانية تحديدًا تسلل إلى النظام عناصر تعددية حتى قبل الانفتاح على الديموقراطية في السبعينيات. وعلى نحو لافت، احتفظت إسبانيا والبرتغال بعناصر تقليدية تنتمي إلى التراث المحافظ أكثر مما حدث في إيطاليا موسوليني (أو ألمانيا هتلر) بصفة خاصة: فقد كان كل من فرانكو وسالازار كاثوليك يرعيان الكنيسة على أنها مؤسسة، ويعتمدان على مساندتها، ومع ذلك غازل فرانكو المستبدين الفاشيين مستفيدًا في الحرب الأهلية الإسبانية من دعم موسوليني وهتلر. وفي أعقاب ذلك الصراع، تورط في أعمال قمع دموية راح ضحيتها مئتا ألف قتيل[108].

استمر ما يتمتع به هتلر من «شعبية حقيقية ضخمة بين جموع الشعب الألماني العريضة» حتى منتصف الحرب العالمية الثانية[109] (ستكون أخطاؤه في حساب السياسة الخارجية التي جلبت النكبة على أمته، ودمرته، هي أحد موضوعات الفصل التالي). جمعت ألمانيا النازية بين تقديس شخصية هتلر ومؤسسات الدولة الحديثة القوية. وحتى بعد خفوت أثر شخصية

هتلر الكاريزمية، ووسط معاناة زمن الحرب، ظلت مؤسسات الدولة تعمل بكفاءة: إذ كان الهدف الأكبر من الدولة، كما يراه هتلر، هو أن تدفع بزعيم عظيم إلى موقع السلطة العليا وتخدمه بولاء: ففي وقت مبكر، تحديدًا عام 1920م، أعلن: «نحتاج إلى ديكتاتور عبقري»[110]. وقد وصف أحد القيادات الإقليمية للحزب النازي هتلر بأنه «مسيح جديد أعظم وأقوى»[111]، وأن هتلر ملك قلوب الملايين بما يتمتع به من جاذبية. والنجاح الذي تحقق حتى نهاية الثلاثينيات كان نتيجة جهوده، مرددًا ما تقوله الأسطورة الشائعة: إن أكثر ما تحتاجه ألمانيا هو زعيم قوي عظيم. يقول آدم سميث: إن «اجتماع النجاح مع الشعبية» غالبًا ما يملأ رأس أعظم القادة، ويجعلهم «ينسبون لأنفسهم أهمية وقدرة تتجاوز ما يملكونه فعلًا»، و«بهذا الاعتقاد يدفعون بأنفسهم في مغامرات هوجاء كثيرة أحيانًا ما تكون مدمرة»[112]، ومع أن عظمة هتلر كانت مجرد وهم، بصرف النظر عن قدرته على إثارة الشر، فإن هذا الوهم أدى بالتأكيد إلى مغامرات مدمرة.

أساطير الأنظمة الديكتاتورية

في القرن الثامن عشر كتب تورجوت: «الاستبداد سهل، فأن تفعل ما تريد هي قاعدةٌ يتعلمها الملك بسرعة شديدة: وإقناع الناس فن، أما توجيه الأوامر فلا. فإذا لم يستفز الاستبداد ضحاياه ليثوروا، فلن يزول أبدًا من الأرض»[113]. وإن الاستبداد، عاجلًا أو آجلًا، يستفز ضحاياه حتى يطيحوا به (مع أن الثورة العنيفة غالبًا ما تكون تمهيدًا لشكل مختلف من الحكم السلطوي). وحتى الحاكم المستبد، لا يمكن أن يحكم بالقوة وحدها: إذ يجب أن يكون قادرًا على إقناع من حوله- حرسه الشخصي، وقادة الجيش، وقائد الشرطة السياسية- بأنه لمصلحة الدولة أو لمصالحهم الشخصية (أو لكليهما، وهذا هو الأشيع) أن يدعموه بإخلاص. ويقول معاصر تورجوت الأكبر منه سنًا، ديفيد هيوم: «ليس لإنسان أن يخاف من سخط طاغية إذا كان لا يملك عليه إلا سلطة الخوف، فهو إنسان فرد تعجز قدرته البدنية عن تجاوز حدوده، وكل ما يمتلك من قوة فوق هذا لا بد أن تقوم إما على رأينا أو على ما يفترض أنه رأي الآخرين»[114].

يجب أن يتسلح الزعيم السلطوي بسلاح الإقناع مع القوة، فالمستبدون في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين يملكون وسائل وإعلامًا لم يكن ليحلم به مفكرو عصر التنوير: من اللقاءات الجماهيرية التي تستخدم فيها مكبرات الصوت، والتي استخدمها موسوليني وهتلر استخدامًا مؤثرًا، حتى المراقبة الإلكترونية والإذاعة والتلفاز. والسيطرة الاحتكارية على ما يبثان من رسائل*. وترتبط ضرورة التأثير في الآراء بضرورة التنظيم؛ لأن حكم دولة حديثة يختلف عن رئاسة ما سماه كتاب القرن الثامن عشر (قبيلة بدائية). وباستثناء الملكيات التقليدية يشعر كثير من الأنظمة السلطوية في عصر التحول الديموقراطي بالحاجة إلى وضع واجهة من الديموقراطية تشمل (انتخابات) لا تتيح اختيارًا حقيقيًا، لكنها يمكن أن تقدِّم دليلًا - وهي تقدم بالفعل دليلًا - للدعم الشعبي للنظام. وعادة ما يكون للحزب الحاكم الواحد دور مهم في تنظيم هذه الانتخابات وتعبئة الناس للتصويت. وهناك أدلة صريحة على أن المستبدين الذي يملكون حزبًا سياسيًّا يتمتعون بحياة سياسية أطول ممن يعتمدون على حكمهم الشخصي بلا حزب سياسي. فالتنظيم الحزبي مفيد في أغراض التعبئة، وهو كذلك يساعد «على ضبط طموحات المنافسين السياسيين وربطهم بالحاكم»[115].

كان حزب البعث سندًا قويًا لسلطة صدام حسين في العراق، مع أنه أُسس في دمشق على يد سوريين، ودخل العراق في عام 1951م على يد مهندس عراقي قتله صدام حسين فيما بعد[116]. وبينما كان صدام معارضًا شرسًا لأي شيوعيين في الداخل، وللإسلاميين المتطرفين، لم يكن تنظيمه الحزبي مختلفًا عن تنظيم الأحزاب الشيوعية الحاكمة؛ فقد أدى مثلهم دورًا مهمًّا في إخضاع الجيش والهيئات الأمنية للحزب. وأدخل المسؤولين السياسيين في جسد الجيش لضمان تمثل العسكريين لأفكار الحزب وقبلها لأفكار صدام[117].

---

* وهو احتكار داخل الدولة على أي حال. والإذاعات الأجنبية مثل: (راديو الحرية) و(راديو أوروبا الحرة) في حالة الدول الشيوعية، مُنعت، لكن هذا المنع لم يكن مؤثرًا في أنحاء البلاد كلها. وهكذا فإن احتكار نشر المعلومات ونشر رأي الحكومات السلطوية والشمولية، حتى قبل دخول الإنترنت، كان يمثل للحكام السلطويين مشكلات خطيرة، كما كان يمثل فرصًا جديدة لهم.

وكان الحزب هو القوة الدافعة لغرس عقيدة تقديس شخصية صدام حسين. وقد بلغ هذا درجات شديدة الغلو، رافقه مغالاة المحيطين بصدام في إظهارهم للخضوع أمامه، فقد أُطلق اسمه على مدن ومساجد ومسارح وأنهار، وارتفعت الرايات تعلن أن (العراق هو صدام وصدام هو العراق)، وهتف الكُتّاب بأن «صدام هو ذرا الجبال، وهدير البحار»[118]، ومع ذلك، يقول كاتب أكبر دراسة لصدام ولحزب البعث: إن النظام، وهو مستبد بلا شك، لا يمكن أن يعد شموليًا بل سلطويًا[119].

تبرر الأنظمة الشمولية تطلعها إلى السيطرة الكاملة لحزبها الحاكم ولقائدها، بتقديم رؤية لمستقبل مجيد، وعصر ذهبي جديد. وينجح هذا ولو لبعض الوقت (كما حدث في الاتحاد السوفييتي وإيطاليا وألمانيا) في امتلاك عقول نسبة كبيرة من الشعب.

ومن المزاعم الشائعة التي تستخدم لتبرير الأنظمة الشمولية والسلطوية أنها توفر النظام وأنها مصدر للحكم المستقر. وادعاء فرض النظام له جاذبيته، لأن أغلب الناس في أغلب الوقت يريدون بيئة آمنة تتيح نظامًا مستقرًّا يستطيعون فيه تنشئة أسرهم، فإذا قيل لهم إن بديل (النظام) الذي يوفره نظام الحكم المستبد هو الحرب الأهلية والفوضى، وصدَّقوا ذلك، فإن كثيرين سوف يؤيدون، راغبين أو كارهين، حكم هذه السلطة أيًّا كانت.

ينطوي تبرير فرض (النظام) على مشكلات جوهرية عدة: أولها أن غالبية الأنظمة السلطوية هي التي خلقت الفوضى العارمة من خلال احتكارها لسيادة القانون، ولجوئها إلى العنف وتدمير الأسر فعليًا، من خلال اعتقال عشرات الآلاف وسجنهم وقتلهم (كما في حالة ديكتاتور تشيلي أوغستو بينوشيه). أو ملايين من مواطنيهم (كما حدث في الاتحاد السوفييتي في عهد ستالين، وفي الصين في عهد ماو تسي تونغ). فلا يوجد أبعد عن حالة النظام مهما كان تعريفه من حركة (الوثبة الكبرى) الصينية، و(الثورة الثقافية). أما المشكلة الثانية، فهي أن هذه الأنظمة لا تعرف المحاسبية، ولا تستجيب لمظالم الناس، ولهذا فهي تعجز عن حل المشكلات الموجودة. ولا تعرف حيالها إلا القمع، وعندما يأتي الإصلاح أو الثورة، تصبح هذه المشكلات مستعصية. وترتبط المشكلة الثالثة بواقع التعدد العرقي في أغلب

الدول، ولا تمثل البلاد التي تحت الحكم السلطوي استثناء من ذلك؛ ففي أفريقيا تحديدًا، وكذلك في الشرق الأوسط، كانت القوى الاستعمارية هي التي وضعت الحدود السياسية دون اهتمام يذكر بالتحالفات المحلية، أو الولاءات العرقية، يقول بول كوليار: «المعتاد في المجتمعات المتنوعة عرقيًا أن يعتمد المستبدون على دعم جماعتهم العرقية»، وكلما زاد التنوع في المجتمع «صغرت جماعة الحاكم المستبد»[120]، ويؤدي هذا بالمستبد إلى تمييز جماعته سياسيًا واقتصاديًا، فتتركز الموارد في أيدي المجموعة الدينية أو العرقية فتخل بالتوازن، ويؤجج هذا الصراعات الطائفية، كما يدمر النمو الاقتصادي.

ومن أساطير الحكم السلطوي ضمان الاستقرار؛ فهزيمة حكومة أو عزلها أمر معتاد وصحي في الديموقراطيات المستقرة، ولا يعني ذلك أزمة للنظام أو المجتمع. أما إسقاط حكومة في نظام سلطوي فيعني أزمة في النظام. وفي العقود الأخيرة، قدم لنا التحول الذي شهدته أوروبا الشرقية في عام 1989م، والانتفاضات الضخمة التي حدثت في الشرق الأوسط منذ 2011م، مثالًا لذلك؛ فالقادة في الأنظمة الديموقراطية، حتى وقت قريب، كانوا يتقاعدون ويحصلون على معاش معقول اكتسبوه بعملهم، أما الآن فكثير منهم يفضلون حياة تقاعد ليست بسيطة بالمرة، بل يحصلون على مبالغ ضخمة في التقاعد اعتمادًا على شهرتهم. وأيًا كان الأمر، فإن مصيرهم يختلف تمامًا عن مصير موسوليني (الذي قتل ثم علق من قدميه)، وهتلر (الذي قتل نفسه في مخبئه تحت الأرض في برلين)، وتشاوشيسكو (الذي مات رميًا بالرصاص مع زوجته)، أو معمر القذافي (الذي عذب وقتل على يد الثوَّار)، على الرغم من أن كثيرًا من المستبدين ماتوا ميتة طبيعية.

أما ألصق أسطورة بالأنظمة الديكتاتورية فهي خرافة الزعيم العظيم صاحب الرؤية العظيمة، وينطبق هذا بشكل خاص على الأنظمة الأوتوقراطية أكثر من الأنظمة الأوليغاركية، لأن التركيز في الأنظمة الأوليغاركية بصفة عامة يكون على ما يتمتع به الحزب الحاكم من بصيرة فريدة وحكمة، وليس على صفات الزعيم الفرد. فالكلمات التي تعني (زعيم/ قائد) في الإيطالية: الدوتشي، وفي الألمانية: الفوهرر، وفي الروسية: الفوجد، تغيرت معانيها

أيام حكم موسوليني وهتلر وستالين؛ فقد صارت الكلمة في كل حالة تشير إلى (الزعيم / القائد). أي الشخص الذي يملك قوة تكاد تكون فوق البشر. ومثلها من الفهم والبصيرة والرعاية الأبوية لشعبه. ويسبغ التابعون المؤمنون على قادتهم صفات بطولية، وفي بعض الحالات قبل أن يخلعها هذا القائد على نفسه؛ فمن اللافت للنظر أن هتلر انتقل من الاعتقاد بأن ألمانيا تحتاج إلى زعيم عظيم بطل، إلى اكتشاف أنه ذلك الشخص. وبالتأكيد كان هذا محل رضا كامل منه، ففي بداية العشرينيات لم يكن هتلر يحاول غرس تقديس شخصيته، وهو في ذلك يختلف عن موسوليني، لكن أتباعه كانوا قد بدؤوا يعلنون أنهم «وجدوا شيئًا تتوق إليه الملايين، زعيمًا»[121]. وبنهاية العشرينيات، استقر في نفس هتلر أنهم على صواب، وصار الحزب النازي يرتكز ارتكازًا كاملًا على زعيمه. قال هتلر في عام 1930م: «بالنسبة إلينا، فإن الزعيم هو الفكرة، وعلى كل عضو في الحزب أن يطيع الزعيم ولا أحد غيره»[122].

نشرت عقيدة تقديس شخصية الزعيم بدهاء وإصرار في كل هذه الديكتاتوريات الكبرى في القرن العشرين برعاية الزعيم نفسه (على الرغم من أن جزءًا من تقديس ستالين كان ضمن نشر خرافة تواضعه). وكانت هناك وفرة من حملة المباخر والمتزلفين الذين يؤدون أدوارهم في خلق خرافة الإنسان الخارق Superman الذي يقودهم.

تدين السلطة الديكتاتورية بكثير للسياقات الاجتماعية والسياسية التي يصل فيها القادة إلى المنصب الحكومي، وللأتباع الذين يرجون المنفعة من وراء رعايتهم لهم، وللنخب التي تتكيف معهم خوفًا من حدوث الأسوأ (كما تعاون المحافظون الإيطاليون والألمان مع موسوليني وهتلر خوفًا من الشيوعية). وللاعتقاد غير العقلاني بأن شخصًا واحدًا يمكنه أن يجسد حكمة الأمة؛ فجميعهم شهادةٌ على حقيقة وجود صورة خرافية تمثل فيها «العاطفة ذيلًا يهز كلبًا هو العقل»[123]. وهم كذلك أوضح تجسيد لوهم يشيع بأن ما تحتاجه البشرية هو زعيم قوي، وهذه تذكِرة بأن سلطة مثل هذا الزعيم سوف تؤدي إلى القهر والمذابح، إن لم يحاسب.

07

أوهام السياسة الخارجية للزعماء الأقوياء

من الخطأ البيِّن تصور أن قرارات السياسة الخارجية السيئة لا يتخذها إلا من يتخيلون أنفسهم زعماء متفردين يمتلكون بصيرة خاصة، ولكن هؤلاء الزعماء أقرب إلى ارتكاب الأخطاء الفادحة: لأنهم ينزعون إلى تجاهل ما تراكم من معرفة لدى أناس أصحاب خبرة بذلك الجزء من العالم الذي تتعلق به القرارات، وهم كذلك ينزعون إلى عدم تشجيع المناقشات المفتوحة القائمة على توافر معلومات كاملة. والمداولة مع الزملاء في الحكومة الذين يمتلكون حرية طرح الاعتراضات والإصرار على التفكير في سبل بديلة. وعلى وجه العموم. فإن الأنظمة السلطوية أقرب إلى اتخاذ قرارات سيئة من الأنظمة الديموقراطية (والهوة أوسع في السياسة الداخلية)، وأسوأ القرارات هي ما يتخذ داخل الأنظمة الأوتوقراطية وليس في الأنظمة الأوليغاركية: ففي الأنظمة الأوتوقراطية، يمتنع رجال الإدارة العليا عن تقديم آرائهم قسرًا. وهذا يعزز اعتقاد من على قمة السلطة بأنه مؤهل على نحو أرقى من غيره لإصدار الحكم الحاسم ودعوتهم إليه. أما في النظام الديموقراطي، فإن وزير الشؤون الخارجية (على تعدد تسميته بين الدول الديموقراطية) عادة ما يكون شخصية شديدة التأثير، ويوجد مجلس للوزراء، ولجنة تابعة للمجلس، أو مجلس للأمن القومي، يكون من أعضائه كبار الوزراء الذين يرتبط عملهم بوضع السياسة الدولية. ولكن هذا يختلف من وقت إلى آخر ومن دولة إلى أخرى.

ولأسباب فصّلت سابقًا في هذا الكتاب، يضطلع رؤساء الوزارات بدور يزداد أهمية في السياسة الخارجية. ومن يعتقد منهم أن رأيه لا يدانيه رأي، يقع في أخطاء فادحة. والقادة الذين يزهون (بقوتهم)، أو من يتوقون للظهور بمظهر القوة، يكونون أقرب إلى إغراء استخدام التدخل العسكري في دولة أخرى. والنسبة المئوية في هذا أعلى لدى قادة الحروب من الرؤساء ورؤساء الوزراء الذين يحكمون وقت السلم، على الرغم من وجود احتمال كبير بأن تتعرض سمعتهم للخطر، والأهم من ذلك حياة أناس آخرين. إن جر البلاد إلى حرب لا داعي لها، أو حرب تخالف القانون الدولي، وحرب أُدخلت البلاد فيها بناء على رؤية زائفة أو تزيد تكاليفها كثيرًا عن منافعها؛ مثل هذه الحرب تقضي على مكانة أي زعيم. وقد وَصف ديفيد أوين (متلازمة الغطرسة)، بأنها تلك التي تستولي على الزعماء الذين يتمتعون بثقة زائدة ومكانة عالية. ومن بين الأعراض التي قد تصيب هؤلاء القادة «نزوع نرجسي لرؤية العالم وكأنه في المقام الأول ساحة يمارسون فيها نفوذهم، ويسعون إلى تحقيق المجد، وليس مكانًا به مشكلات تستلزم معالجتها بطريقة براجماتية لا تتعلق بذات الزعيم وحده. واعتقاد بأنهم يجب ألا يحاسبوا أمام زملاء لهم، بل أمام شيء أسمى: (التاريخ أو الله)، وعدم اهتمام أو غياب الاهتمام باحتمال وقوع خطأ. ويتفاقم هذا حتى مستوى «عدم الكفاءة الناتجة عن الغطرسة»: لأن الثقة المفرطة بالنفس ساقت الزعيم إلى عدم الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة لأي سياسة»[1].

أوهام السياسة الخارجية لدى الزعماء الشموليين والسلطويين

يركز الجزء الأكبر من هذا الفصل على أوهام السياسة الخارجية لدى القادة الديموقراطيين، وعلى وجه التحديد ثلاثة من رؤساء الوزراء البريطانيين؛ وهم نيفيل تشامبرلين، وأنطوني إيدين، وطوني بلير. ولكننا سنجد أوهامًا أكبر لها عواقب أكثر تدميرًا لدى الزعماء الديكتاتوريين الذين تناولناهم في الفصل السادس. وليس كل القادة السلطويين يطلبون مغامرات خارجية، فبعضهم يركز اهتمامه على ترسيخ نظامهم الداخلي، ومن هذه الأنظمة ما يدخل في التراث الثقافي الصيني، وهي أنجح في تحديث اقتصاداتها[2].

ويمكن أن يزعم هتلر وستالين وموسوليني أنهم حققوا تحديثًا اقتصاديًا، مع انحيازهم للإنتاج العسكري، لا سيما هتلر وستالين، فإن المشترك بين (المستبدين الكبار) الثلاثة، الذين ينتمون إلى مدة ما بين الحربين في القرن العشرين، هو أن أخطر قراراتهم غير الصحيحة في السياسة الخارجية كان نتيجة سيطرة صورتهم الأسطورية على عقولهم، فقد صاروا يؤمنون بعبقريتهم وبانتصار إرادتهم التي لا تقهر. وإن القادة الأقوياء المصابين بالنرجسية، سواء كانوا في أنظمة ديكتاتورية أو ديموقراطية، ينزعون إلى زيادة الإعجاب بآرائهم مع الوقت، ويقل استماعهم إلى الاعتراضات ولو جاءت من المسؤولين التنفيذيين، كما أنهم لا يخافون من شيء أكثر من أن يظن فيهم الضعف أو يظهر عليهم.

الحسابات غير الصحيحة لهتلر وموسوليني

إن التدخلات الخارجية التي تحقق أهدافها المباشرة يمكن أن تقوَّم بصورة مختلفة في مرحلة لاحقة؛ فاستيلاء هتلر على تشيكوسلوفاكيا كان ناجحًا تمامًا في البداية، وقد أمَّن هتلر منطقة سوديتنلاند باتفاقية ميونخ، لكنه في النصف الثاني من أكتوبر عام 1938م، أي بعد أسابيع قليلة من تلك التسوية، كان يخطط لخرق شروطها، فقد أعطى تعليماته للجيش للإعداد «لاجتياح الباقي من الدولة التشيكية»[3]. لم يلق غزو تشيكوسلوفاكيا في مارس 1939م معارضة مادية من أي دولة في ذلك الوقت، فبدا الأمر مكسبًا ألمانيًا لا شك فيه، لكن الغزو غيَّر وجه النظر الخارجية، ولم تكن بريطانيا آخر من تغيّر رأيها. وهكذا، فإن غياب أي معارضة لتوسعية هتلر غذَّى غطرسته في الوقت الذي تزايد فيه الاعتقاد في أوروبا بأنه لا أمان له؛ فاحتلال يوغوسلافيا بالكامل كان نقضًا لوعده بعدم المطالبة بمناطق أخرى، وأثبت زيف ادعاء هتلر بأن هدفه الوحيد هو توحيد الشعوب الألمانية في دولة واحدة[4]. كان هتلر «أشد المؤمنين بعصمته وقدره»، فصار أكثر تهورًا بداية من عام 1938م، حتى ساق أوروبا إلى الخراب[5].

كان غزو بولندا في سبتمبر عام 1939م، هو ما جمع بريطانيا وحلفاءها داخل الإمبراطورية والكومنولث مع فرنسا في حرب ألمانيا؛ ذلك أن بريطانيا وفرنسا كانتا قد منحتا ضمانات لبولندا أنهما ستدافعان عنها إذا تعرضت للهجوم. أما هتلر فاعتقد أنه صار مطلق اليد بسبب اتفاقه في الشهر السابق مع ستالين على اقتسام بولندا ودول البلطيق، وذلك بتوقيع ما عرف بمعاهدة مولوتوف- ريبنتروب التي حملت اسمي وزيري خارجية الاتحاد السوفييتي وألمانيا اللذين تفاوضا ووقعا الاتفاق. ولم تعلن الاتفاقية سلامًا دائمًا بين الدولتين اللتين بينهما خصومة أيديولوجية شرسة، وحسب؛ بل ألزمتهما بتجنب الحرب بينهما عشر سنوات. رأى هتلر أن السماح للاتحاد السوفييتي بنصيب من الغنائم؛ كان يعني- ولو مؤقتًا- أن تتجنب ألمانيا القتال على جبهتين في أوروبا حتى لو اختلف رد فعل بريطانيا وفرنسا على غزو بولندا عن رد فعلهما على الاستيلاء على تشيكوسلوفاكيا (وكان هتلر يشك في أنهما سيفعلان ذلك)، وكذلك وافق هذا هوى ستالين؛ لأن الاتحاد السوفييتي كان ضعيفًا عسكريًا في ذلك الوقت، وكان السبب الأكبر في ذلك ريبته المرضية التي أدت به إلى الإشراف على تدمير القيادة العليا للجيش الأحمر.

وافق ستالين بوحشيته وتحكمه المعهودين على تسليم المئات من اللاجئين السياسيين من ألمانيا النازية، ومن بينهم الشيوعيون الألمان، إلى الجستابو، وقد كان كثير منهم في الواقع رهن الاعتقال في جزء من حركة التطهير السوفييتية الكبرى، فمِن ثَم انتقل بعضهم مباشرة من الغولاك السوفييتي إلى معسكر الاعتقال النازي[6]. أما بربرية هتلر، واحتقاره لأي تعهدات قطعها، فقد جعلته أول من نقض الاتفاقية، فأمر بغزو ألماني للاتحاد السوفييتي في يونيو من عام1941م، وكان هذا هو أفدح أخطاء هتلر، وأكثرها تأثيرًا في نتيجة الحرب العالمية الثانية؛ لأن الخسائر الألمانية على الجبهة الروسية كانت أكبر من أي خسائر أخرى، وكان لهذه الخسائر أكبر نصيب في الهزيمة العسكرية التي لحقت بالنازيين، وما تلاها من تقسيم ألمانيا، الذي استمر لأكثر من أربعة عقود. فقد كان آخر الاجتماعات المهمة بين هتلر وجنرالاته التي أعلمهم فيها بالغزو المرتقب للاتحاد السوفييتي قبل أسبوع واحد من الغزو، حيث قال لهم إن الروس سيبدون مقاومة عنيفة، لكن «أسوأ مراحل القتال ستنقضي

في غضون ستة أسابيع تقريبًا». وكانت أغلبية من العسكريين الحاضرين يشعرون بالقلق بشأن تبعات الدخول في حرب ذات جبهتين، لكن هكذا أراد النظام، وكانت قدسية الزعيم قد تغلغلت بما يكفي ليكتموا جميعًا هذه المخاوف[7].

كتب هتلر في كفاحي يقول، وصورته بين عينيه: إن «اجتماع المنظِّر والمنظم والقائد في شخص واحد هو أندر ما يوجد على الأرض»، وإن هذا المزيج هو الذي «يصنع الرجل العظيم»[8]. وبينما كان وصف (المنظِّر) من باب المبالغة، فقد كانت الأيديولوجية مهمة بالنسبة إلى هتلر، وقد صاغ بنفسه عددًا من المفاهيم المحورية التي لم تكد تتغير من بداية الحرب العالمية الأولى حتى انتحاره في عام 1945م، ومن بين أهم هذه الأفكار وأكثرها ثباتًا كان اعتقاده بأن ألمانيا تحتاج إلى (فضاء معيشة) أكبر، وضرورة تفكيك الاتحاد السوفييتي، وكان يربط هذا بتدمير اليهود؛ إذ كان الرجل مهووسًا بالبلشفية اليهودية، وكان يعتقد أن «نهاية الحكم اليهودي في روسيا ستكون أيضًا نهاية روسيا الدولة»[9].

قرر هتلر في النصف الأول من عام 1941م، أن الوقت حان لتحقيق هذه الأهداف سريعًا: بالانتصار على روسيا، وهو ما يضع ما تملكه هذه الدولة من «كنوز لا حصر لها تحت السيطرة السياسية والاقتصادية الألمانية»، وذلك من شأنه أيضًا أن ييسر تحقق ما سماه إيان كريشو (توْءَمي الهوس) لدى هتلر: (محو اليهود) و(الفضاء المعيشي)[10].

استمر موسوليني في السلطة مدة أطول مما ظل هتلر، وكانت الثلاثينيات هي ما شهدت روح المغامرة عنده في السياسة الخارجية، حتى تحولت إلى مأساة لبلاده عندما تحالف تحالفًا كاملًا مع ألمانيا النازية. وكان فيما سبق يعبر بقوة عن مشاعر يشاطره فيها كل مواطنيه، وهي أن إيطاليا أهدرت وقتًا كانت فيه غيرها من القوى الأوروبية تبني إمبراطوريات تحصل على نصيب من الأراضي في مؤتمر السلام لعام 1919م. ومع إنشاء عصبة الأمم، ارتفعت أعلام في الثلاثينيات تختلف عن الأعلام التي كانت سائدة في نهاية القرن التاسع عشر. وبعد أن أحكمت إيطاليا موسوليني قبضتها على ليبيا، التي كانت محمية إيطالية حتى قبل الحرب العالمية الأولى، عمدت إلى غزو إثيوبيا وقهرها بين

عامي 1935-1936م، وضمت ألبانيا في عام 1939م، وقد شجعت هذه الحملات موسوليني على دعم المتمردين القوميين (الأقرب إلى الفاشية). أتباع الجنرال فرانكو منذ بداية الحرب الأهلية الإسبانية، حتى وافق على أن يمدهم بخمسين ألف جندي. وعندما وقعت خسائر فادحة بين الإيطاليين، رد الدوتشي بإرسال كميات ضخمة من الطائرات والمركبات المصفحة والسلاح إلى إسبانيا[11]. كان لدعم موسوليني لفرانكو، وإرساله المؤن والعتاد والأفراد، أثر كبير في هزيمة الديموقراطية في إسبانيا وإقامة النظام السلطوي؛ فقد كان التزام موسوليني بالحرب في إسبانيا أكبر من التزام هتلر أو ستالين[12]، لكنه بدأ في تقريب إيطاليا من ألمانيا هتلر من 1936م، حتى دخلت إيطاليا الحرب العالمية الثانية في صف ألمانيا النازية عام 1940م. ولم يدع له سقوط فرنسا مجالًا للشك في أنه سيكون شريكًا مهمًا للطرف المنتصر، لكن إيطاليا لم تعدُ أن تكون شريكًا في الحرب صغيرًا وخائبًا: فقد أضاع موسوليني دعم المجلس الفاشي الأكبر في صيف 1943م، وعزله الملك، لكن الألمان أنقذوه، فصار يتزعم نظامًا صغيرًا تابعًا حتى لقي نهايته المهينة في عام 1945م.

مزيج الواقعية والوهم عند ستالين

كان ستالين أشد ثلاثي (المستبدين الكبار) حرصًا فيما يخص السياسة الخارجية؛ فإذا كان العنف والتوسع على أساس التفوق القومي أو العرقي جزءًا من العقيدة الفاشية؛ فإن التوسع الشيوعي لا يمكن تبريره إلا على أساس الاستجابة لرغبات السكان المحليين لطرد الرأسمالية وإحلال (اشتراكية) الاتحاد السوفييتي محلها، وقد تبين زيف هذا الزعم؛ فإن غالبية مواطني دول البلطيق: إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، لم تكن ترغب في الاندماج في الاتحاد السوفييتي، لكنها طبقًا لمعاهدة مولوتوف-ريبنتروب أجبرت على استضافة قواعد عسكرية سوفييتية في عام 1939م أولًا، ثم ضُمت في عام 1940م. وكما هو الحال في أماكن أخرى، كان هناك ما يكفي من الشيوعيين المحليين رهن إشارة الكرملين، إذ تستطيع أقلية قوية مدعومة بقوة سوفييتية أن تنشئ نظامًا مكروهًا وتحافظ عليه. ووضعت فنلندا كذلك في إطار الاتفاق النازي السوفييتي في مجال النفوذ السوفييتي، لكن الفنلنديين أبدوا مقاومة

شرسة، ففي (حرب الشتاء) التي جرت بين عامي 1939-1940م، خسرت فنلندا أراضي أمام الاتحاد السوفييتي، لكن الخسائر البشرية الروسية كانت أكبر كثيرًا من خسائر الفنلنديين، ونتيجة لذلك وقعت معاهدة في مارس 1940م، حافظت فنلندا بموجبها على استقلالها[13].

عندما رأى ستالين الصعوبات الضخمة التي واجهها الجيش الأحمر في الحرب السوفييتية الفنلندية، صار أقل استعدادًا من هتلر للدخول في صراع أوسع، فالأفضل من وجهة نظره أن تدخل الدول الرأسمالية والاستعمارية في حرب مدمرة بعضها ضد بعض، ويظل الاتحاد السوفييتي مراقبًا ومستفيدًا مما يحدث لها من ضعف. أما النقطة المرتبطة بسياقنا الحالي، فهي إيمان ستالين بأن بعد نظره جعله يرفض تحذيرات عدة تلقاها من دبلوماسيين سوفييت في ألمانيا، ومن الجاسوس السوفييتي ريتشارد سورغ في اليابان، ومن ونستون تشرشل أيضًا، من الغزو الألماني المحدق بالاتحاد السوفييتي، الذي وقع في 22 يونيو من عام 1941م[14].

إن المصادر المتنوعة التي تلقى منها ستالين معلومات عن قرب وقوع هجوم ألماني شامل، كان يجب أن تجعله يشك في افتراضه أن هذا الغزو غير محتمل في المستقبل القريب. فقبل يوم واحد من الغزو النازي، سعى رئيس إن. كيه. في. دي (المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية) NKVD، لافرينتي بيريا، إلى تجنب اتخاذه كبش فداء في المستقبل، فكتب إلى ستالين قائلًا: «أنا وشعبي، يا جوزيف فيساريونوفيتش [ستالين]، زرعنا في ذاكرتنا استنتاجك الحكيم: لن يهاجمنا هتلر في1941م»[15].

بدا الأمر كأنه كلما زاد عدد من يحذّرون ستالين من الهجوم الألماني القادم، زاد شكه في وجود حملة تشويش متعمدة، وبذلك أظهر ستالين غباءً مذهلًا فيما يخص هتلر، مع أنه أحيانًا يوصف بأنه النموذج الأكثر واقعية في السياسة، فالواضح أنه وثق بزعيم ألمانيا النازية أكثر مما وثق بكبار مسؤوليه: إذ حُكم على خمسة من كبار القادة العسكريين في الاتحاد السوفييتي بالإعدام بين عامي 1937-1938م، وكان من بقوا على قيد الحياة هم الأقل كفاءة. ولو أخذ ستالين تلك التحذيرات مأخذ الجد، ولو لم يعامل ستالين نفسُه القيادات

العليا السوفييتية بهذه الوحشية. لما كانت الخسائر السوفييتية في الأيام الأولى للحرب بهذا القدر الضخم ولا اقتربت منه. لقد أدت إدارة هتلر وستالين للحرب إلى تعاظم الخسائر البشرية في جيوشهما، لأنهما رفضا إعطاء الإذن لقياداتهم بالانسحاب حتى عندما كانا في مواقف ميئوس منها.

لكن ستالين كان أفضل من هتلر في حساب ردود أفعال الحكومات الغربية المحتملة- ومنها إدارة أقوى الدول وهي الولايات المتحدة- على قراراته. وهكذا، فبنهاية الحرب العالمية الثانية فاز إنشاء ما صار يسمى الكتلة السوفييتية في وسط أوروبا وشرقها. وفي أعقاب الحرب مع ألمانيا لم يعد لدى الغرب استعداد- نظرًا إلى أن الموارد المادية كانت شحيحة في أوروبا الغربية بين عامي 1945-1946م- لخوض حرب أخرى في هذه المرحلة ضد أهم حليف لهم في هزيمة ألمانيا النازية، فقد كان ستالين يعلم أين يرسم حدوده؛ إذ كان الاتحاد السوفييتي منهكًا عسكريًّا وماديًّا- على الرغم من انتصاره في الحرب- بالقدر نفسه الذي عانته ألمانيا النازية المهزومة، ولم يكن في موقف في ذلك الوقت يسمح بقتال القوة العسكرية الأمريكية. وحتى بعد ضمان الهيمنة السوفييتية على أوروبا الشرقية، وذلك بإنشاء دول شيوعية خالصة الولاء لموسكو (على الأقل في البداية)، رفض ستالين مساعدة الشيوعيين في الاستيلاء على السلطة في اليونان، ومنع الدعم السوفييتي عنها؛ حتى يتجنب الصراع المباشر مع القوى الغربية، ويخاطر بفقدان المكاسب التي حصل عليها مؤخرًا في القارة الأوروبية[16].

لم يكن إنشاء دول تابعة للاتحاد السوفييتي في أوروبا مفيدًا للروسيين على المدى الطويل، ولا للدول التي شكلت الاتحاد السوفييتي: فقد كان الاستيلاء السوفييتي على أوروبا الشرقية السبب الرئيس في الحرب الباردة، وهو ما أدى إلى إنفاق عسكري ضخم بالنسبة إلى البلدين، لكنه سبَّب استنزافًا أشد للاقتصاد السوفييتي الأقل حجمًا من اقتصاد الولايات المتحدة. وكان إصرار ستالين لا على وجود أنظمة في شرقي أوروبا ووسطها لا تمثل تهديدًا للاتحاد السوفييتي؛ بل على إنشاء أنظمة قمعية على النمط السوفييتي في تلك الدول، هو

الذي ضيق الفرصة أمام كسب القلوب والعقول في (الديموقراطيات الشعبية). ومما زاد الأمر صعوبة، أنه كان يفضل الشيوعيين (الموسكوفيين) (أي الذين ينتمون إلى وسط شرق أوروبا وعاشوا مدة في الاتحاد السوفييتي، واستطاعوا أن يتجنبوا الاختفاء في دوامة المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية التي حدثت في نهاية الثلاثينيات) على (الشيوعيين الوطنيين) الذين كانت مشاركتهم فاعلة في مقاومة الفاشية من الداخل على نحو سري. وقد واجه الكرملين منغصات كبيرة بسبب حالة عدم الارتياح العام وسط أوروبا في مراحل مختلفة، بالإضافة إلى رفض تيتو تلقي أوامر من موسكو (وقد عاش مدة طويلة في موسكو)، لكن الأهم من ذلك هو أنه قاد المقاومة الحزبية للاحتلال الألماني، فإن العداوة التي حملها أغلب الناس في شرق أوروبا ووسطها تجاه الاتحاد السوفييتي نتيجة فرضه الشيوعية عليهم كانت تعني خلق تراث من عدم الثقة تجاه الدول التي ورثت الاتحاد السوفييتي، ولا سيما روسيا، لم يذهب ولو جزئيًا إلا بما أحدثه غورباتشوف من تحول في السياسة الخارجية السوفييتية.

أبدى ستالين مزيجًا من الحذر والتفاخر في المرحلة التي سبقت الحرب الكورية. وكان كيم إيل سونغ هو الذي دفع كوريا الشمالية إلى الهجوم على كوريا الجنوبية، وبسط الحكم الشيوعي على كامل كوريا، وكان عليه أن يأخذ موافقة ستالين: ليس فقط لأنه كان مدينًا بدرجة كبيرة في وصوله إلى السلطة للاتحاد السوفييتي؛ بل لحاجته إلى السلاح السوفييتي. وعندما اقترح على ستالين في مارس 1949م هجومًا مفاجئًا على كوريا الجنوبية، رفض ستالين الفكرة: ففي ذلك الوقت كان يوجد 7500 جندي أمريكي في الجنوب، وكان ستالين حريصًا على تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة، لكن الأمريكيين لم يتوقعوا هجومًا من الشمال، فبدؤوا الانسحاب في نهاية ذلك العام. ومع بداية يناير 1950م، كان كيم قد كسب ستالين في صفه، فقد تغير الموقف كثيرًا؛ إذ انسحبت أغلب القوات الأمريكية ولم يبق منها إلا خمس مئة جندي. والأهم من ذلك، أن الشيوعيين الصينيين خرجوا منتصرين من الحرب الأهلية وأقاموا حكومة شيوعية في بيجين، فإذا أخفق الكوريون الشماليون في

تحقيق انتصار مماثل أتاح ذلك إمكانية تقديم الصين قوات تضمن ذلك النجاح، ولم يكن لدى ستالين نية الدفع بقوات روسية، بل الاكتفاء بتقديم العتاد[17].

أما ماو فكان غير مقبل على إلزام الصين بالمشاركة في حرب كورية: فالدولة، ولا سيما الجيش، في حالة إنهاك. وفي تلك الأيام، كان ماو مضطرًّا للإصغاء إلى آراء أعضاء البوليتبورو، وكان الرأي السائد بينهم هو تركيز الصين في التعمير الداخلي. وكان ستالين يعد أهم شخصية، والأشد سلطة في الحركة الشيوعية العالمية، وكان ماو نفسه يقر بذلك (وهو إقرار لم يبده ماو لزعيم سوفييتي بعده)، لكن ماو كان يشعر بواجب تجاه الكوريين الشماليين الذين أرسلوا عشرات الآلاف من الجنود للقتال إلى جانب الشيوعيين في الحرب الأهلية الصينية، وهم الآن في طريق العودة إلى كوريا وقد صقلتهم المعارك وعلى استعداد للقتال في الجنوب[18]. وبعد الموافقة المبدئية على إرسال قوات، تباطأ ماو في التنفيذ بعد أن بدأت كوريا الشمالية الحرب في الخامس والعشرين من يوليو عام 1950م. لم يكن الأمر ضروريًا في البداية: لأن عنصر المفاجأة كان مؤثرًا، فسرعان ما احتل الكوريون الشماليون عاصمة الجنوب، لكن المدَّ انقلب عليهم عندما قادت الولايات المتحدة قوة متعددة الجنسيات بقرار من الأمم المتحدة لمساعدة الكوريين الجنوبيين الذين قدموا الجزء الأكبر من القوات، ولم يكن الجنوب (الجمهورية الكورية) ولا الشمال (جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية)، عضوين في الأمم المتحدة، والأهم من ذلك أن الجمهورية الشعبية الصينية لم تكن عضوًا هي الأخرى، وفي مواجهة الرفض الأمريكي للاعتراف بالحكومة الصينية ومنحِها المقعد المخصص للصين في الأمم المتحدة، قاطع الوفد السوفييتي الأمم المتحدة، وفي غيابه عن مجلس الأمن كانت نتيجة التصويت تسعة إلى صفر، (مع امتناع يوغوسلافيا عن التصويت لإدانة هجوم كوريا الشمالية)، و(بعد يومين) دُعي أعضاء الأمم المتحدة إلى مقاومته.

طردت قوات الأمم المتحدة قوات كوريا الشمالية إلى ما وراء خط التوازي الثامن والثلاثين، وهو الخط الفاصل بين مناطق السيطرة السوفييتية والأمريكية الذي رسم في

عام 1945م. ودعا ستالين ماو إلى إرسال قوة مقاتلة وأخبره أنه لا يظن أن ذلك سيجرهم إلى (حرب كبيرة)، ولكن لو حدث ذلك فلا شيء يخشونه: «لأننا معًا سنكون أقوى من الولايات المتحدة وإنجلترا»[19]. وعندما خصصت الصين هذه القوات فعلًا. كانت قوات ضخمة: فقد عبر ثلاثة ملايين جندي الحدود مع كوريا، وطبقًا للتقديرات الأمريكية فقد خسروا ما يصل إلى 900 ألف إصابة بين قتيل ومفقود وجريح، وكان من بين القتلى في غارة جوية أمريكية ابن ماو الأكبر[20]. وبدأت محادثات هدنة غير حاسمة في عام 1951م. وبعد عام صار كيم إيل سونغ أكثر استعدادًا للسلام: إذ أدرك أن محاولة إعادة التوحيد بشروطه لن تنجح. ومع تقديم الاتحاد السوفييتي كميات ضخمة من العتاد العسكري دون قوات. في حين يتكلَّف الأمريكيون خسائر في الأرواح، لم يكن لدى ستالين، وكذلك ماو، رغبة في التهدئة، على الرغم من عِظم الخسائر الصينية. ولربما كان استمر النزاع مدة أطول مع ارتفاع عدد القتلى لو لم يمت ستالين في مارس عام 1953م. وقد سعت القيادة السوفييتية الجماعية الجديدة إلى تحسين علاقاتها بالعالم الغربي، وأبدت استعدادًا لعقد اتفاق على حلٍّ وسط لإنهاء الحرب. وبعد هلاك ثلاثة ملايين كوري (عُشر سكان شبه الجزيرة تقريبًا) وقِّعت هدنة في يوليو عام 1953م، على تقسيم كوريا عند خط وقف إطلاق النار[21].

بعد حذره المبدئي من دعم محاولة كيم إيل سونغ لتوحيد كوري تحت حكم شيوعي بالقوة. التزم ستالين التزامًا صارمًا بمواصلة الصراع مهما كانت الخسائر في الأرواح: إذ كانت الحرب الكورية عند ستالين تضم تحالف الصين مع الاتحاد السوفييتي ضد الولايات المتحدة. وكان يعتقد أن الخاسر الأكبر في الصراع هو الولايات المتحدة (العدو الرئيس). فقد كان ستالين حتى آخر لحظات حياته يحث ماو وكيم إيل سونغ على تعطيل محادثات وقف إطلاق النار. لكن ثقة ستالين في حكمة دعمه للحرب لم تكن في محلها. ووفق ما يقول فلاديمير بيكاتنوف أحد كبار المؤرخين الروسيين: كان للصراع الكوري تبعات سيئة جدًّا على الاتحاد السوفييتي على المدى الأطول، فقد «أدت إلى إعادة تسليح ضخم للولايات المتحدة وتحول الناتو إلى تحالف عسكري كامل». و«كذلك ضخَّمت الوجود العسكري الأمريكي طويل الأجل في المنطقة»[22].

الأوتوقراطيون والأوليغاركيون في السياسة الخارجية الصينية والسوفييتية

إذا قورن ماو بالجماعة الصينية الحاكمة في مرحلة ما بعد الماوية، وقورن خروشوف بمن خلفوه، لوجدنا أنهما يتطابقان مع النسق القائل بأن الحاكم الفرد الأكثر استبدادًا هو الأكثر استعدادًا للدخول في مخاطرات كبرى في السياسة الخارجية من القيادة الأقرب إلى الجماعية؛ فقد كان الرجلان في طريق الصِّدام بداية من عام 1956م، فكانا شخصيتين مسيطرتين يتحركان سياسيًّا في اتجاهين معاكسين. وقد عجَّل هذا المزيج بالانقسام الصيني السوفييتي، فقد شرع خروشوف في إزالة أثر ستالين حين أصبح ماو أشد تطرفًا أيديولوجيًّا، ولم يكن الزعيم الصيني أقل وحشية من ستالين في التخلص من معارضيه الحقيقيين أو المتخيلين داخل الحزب الحاكم، على الرغم من اختلاف حركة (الوثبة الكبرى) عن أسلوب ستالين في الحكم، والأشد منه اختلافًا كانت الثورة الثقافية. وحتى بعد أن صار ستالين هدفًا للهجوم في الاتحاد السوفييتي، واصل ماو الدفاع عنه، وأعيد نشر أعمال الزعيم السوفييتي في الصين بعد أن اختفت منذ مدة في روسيا. وعلى الرغم من أن ستالين أساء معاملة ماو أكثر من مرة، فإن ما فعله خروشوف من تقويض مكانة ستالين لم يأت على هوى ماو، وكان تهديدًا (لقدسية شخصية) ماو نفسه، مع أن تلك القدسية لم تكن قد وصلت إلى المستويات التي وصلت إليها في أثناء الثورة الثقافية بعد ذلك بعقدٍ كامل، عندما كانت مقتبسات كتاب ماو (الكتاب الأحمر الصغير) تُعامل بتبجيل أعظم مما كانت تُعامل به كتابات ماركس ولينين.

وبرزت اختلافات حادة في السياسة الخارجية: إذ كان الاتحاد السوفييتي بعد ستالين أول القوتين العظميين الشيوعيتين في السعي إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وعلى الرغم من هوائية خروشوف وتناقضه، كانت القيادة السوفييتية إجمالًا مهتمة اهتمامًا كبيرًا بتجنب الحرب النووية، أما ماو فقد اتخذ موقفًا غير مسؤول ومتهورًا من احتمال اندلاع حرب شاملة، فقد قال لرئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو عام 1954م:

إن «المعسكر الاشتراكي سيبقى إن وقعت حرب نووية. أما الاستعماريون فسيُمسحون من على وجه الأرض». وبعد ثلاث سنوات صَدم شيوعيي أوروبا الشرقية عندما قال في أحد اجتماعات الحركة الشيوعية الدولية في موسكو، في نوفمبر عام 1957م، إن العالم قد يفقد ثلث سكانه أو نصفهم في حرب نووية، لكن هؤلاء الأعضاء سيُعوضون بسرعة، وستكون نتيجة الحرب هزيمة ماحقة للاستعماريين «وسيصبح العالم اشتراكيًا»[23].

في السنوات الباقية من الخمسينيات، بعد وفاة ستالين، كان خروشوف يقوي موقعه داخل القيادة السوفييتية التي ظلت جماعية في جوهرها. وبداية من الستينيات، برز خروشوف عن زملائه. وكثيرًا ما كان يتخذ قرارات بلا مناقشة أو دراسة، وفي تلك المرحلة وصل خروشوف إلى أقصى درجات العناد والخطورة، وكان أخطر هذه القرارات وضع أسلحة نووية في كوبا. فقد أدى هذا إلى مواجهة مع الولايات المتحدة كان يمكن أن تفضي- لو رفض الطرفان الحل الوسط- إلى حرب نووية كارثية. وفي النهاية تغلب العقل. إذ قدمت إدارة كنيدي تنازلات كبرى، لكنها ربحت حرب العلاقات العامة؛ فقد وافقت الولايات المتحدة على الامتناع عن رعاية أي تدخلات لإسقاط الحكومة التي يرأسها فيدل كاسترو في كوبا، ووعدت بنزع الصواريخ من تركيا بعد مدة مناسبة لأنها وُضعت قريبًا من الاتحاد السوفييتي، كما اتفق على عدم إعلان هذا التنازل الأخير. وهكذا، عندما سحبت الصواريخ السوفييتية من كوبا، بدا وكأن خروشوف وحده هو الذي تراجع.

كانت مسألة وضع صواريخ سوفييتية في كوبا محل شكوك كبرى في القيادة السوفييتية وفي الجيش منذ البداية، لكن إجبارهم على سحبها وإعادتها بدا للجيش (ولكاسترو) لونًا من الإهانة. وعندما عُزل خروشوف في أكتوبر 1964م، كان من أهم الأخطاء التي اتهم بها سحب الصواريخ الكوبية[24]. وأخذ زملاؤه الذين كانوا يتزلفون له وهو في أوج سلطته، يتحدثون عن «اندفاعه وانفلاته، وقيادته المنفردة المتعسفة، وإصابته بجنون العظمة»[25].

من دوافع انفصال ماو تسي تونغ عن الاتحاد السوفييتي ما عده ماو رغبة لدى خروشوف في التوصل إلى تسوية مع الولايات المتحدة (برغم تخبط الزعيم السوفييتي في سعيه إلى

ذلك). فقد كان مستاءً على الأقل من العلاقة الودية نسبيًا التي تربط نيكسون وكسينجر بالقيادة السوفييتية في عهد بريجينيف. ومع أن ماو نفسه كان مستعدًا لمغازلة الولايات المتحدة لتجنب علاقة مضطربة مع القوتين العسكريتين العظميين، فقد كان متفقًا مع كل القيادات في بيجين على أن هدفهم الثابت هو تحويل الولايات المتحدة عن موقفها من دعم الحكومة التايوانية (جمهورية الصين) بوصفها الدولة الصينية الشرعية الوحيدة. أما الاعتراف المتأخر الذي قدمته الولايات المتحدة بجمهورية الصين الشعبية فكان على يد ريتشارد نيكسون عام 1972م، ولم يحدث تطبيع كامل للعلاقات الأمريكية الصينية إلا في عام 1979م، على يد جيمي كاتر ودينغ شياو بينغ[26]. ولم تشهد الصين (عملية اندماج) في النظام الدولي بصورة حقيقية لأول مرة إلا بعد ظهور دينغ خليفة ماو الأكثر سلطوية في عام 1978م، حين قدم سياسات (الإصلاح والانفتاح)[27]، وكانت أولى رحلات دينغ الخارجية، بعد عودته إلى مركز السلطة، إلى سنغافورة بعد مرور ستين عامًا تقريبًا على آخر زيارة منه لها: فقد كانت في عام 1920م «بركة راكدة خلَّفها الاستعمار»، أما الآن فصارت «محطة طاقة»[28]، فقد انتقلت- حسب كلام كبير مهندسي التحول لي كوان يوو- «من العالم الثالث إلى الأول».

عرف لي عددًا كبيرًا من قادة العالم في أثناء مسيرته السياسية الطويلة، وقد كتب عن حديثه الذي جرى في عام 1978م مع دينغ قائلًا: «كان أكثرَ من انبهرت به ممن قابلت من الزعماء. كان كبقية البشر، لكنه كان عملاقًا بينهم: ففي سن الرابعة والسبعين عندما واجه حقيقةً مُرة، كان على استعداد لتغيير رأيه»[29]، وانبهر دينغ أيضًا بما حققته سنغافورة من تقدم، وقد ذهب لإقامة علاقات طيبة مع لي، وليُقر بأن بلاده يمكن أن تتعلم كثيرًا من أولئك الصينيين* الذين جنوا خبرة في كيفية إنجاح اقتصاد السوق.

بينما أراد ماو أن يبهر العالم بقوة أفكاره الراديكالية، وبنموذج الصين الثوري، اتبع خلفاؤه سياسات أكثر براجماتية، وكان دينغ هو الذي رسم المسار، مع أنه نفسه وافق على عملية عسكرية كبرى: وهي الهجوم على فيتنام في عام 1979م ردًا على طرد فيتنام نظام

* يقصد سكان سنغافورة. (المترجمة)

بولبوت من كمبوديا. وفي زيارة إلى الولايات المتحدة، أعرب دينغ للرئيس كارتر عن قلقه بشأن الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا، ونيته أن (يلقن فيتنام درسًا)، واستطاع مستشاره للأمن القومي، زبغنيو بريجينسكي، أن يقنع كارتر ألا يحاول جاهدًا ثني الصينيين عن هذا[30]. وأخبر دينغ محدثيه في البيت الأبيض بأن نية الصين أن تجعلها حربًا قصيرة، وربما لم يخطر بباله أن الحرب ستكون أقصر مما تصور؛ لأن نتيجتها لم تكن بحال نصرًا للقوات الصينية، فقد أجبروا على الانسحاب في أقل من شهر. وخلال هذه المدة خسروا ما يقارب 42 ألفًا بين قتيل وجريح على يد المقاومة الفيتنامية الشرسة[31].

حدَّثت الصين في السنوات التالية قواتها المسلحة، لكنها اعتمدت أكثر على قوتها الاقتصادية المتنامية لنشر تأثيرها في العالم بأسره، وقد اتخذت منظورًا ضيقًا بعض الشيء لمصلحتها القومية؛ إذ عاقبت الدول التي تقدم دعمًا للدلاي لاما، أو التي تثير بشكل صارخ قضايا انتهاك حقوق الإنسان في الصين، أو التي ترى أحقية تايوان في أن تكون دولة مستقلة تمامًا؛ وذلك بخفض درجة التمثيل الدبلوماسي وفرص الاستثمار والتجارة معها. لكن البراجماتية اتسعت لتشمل تحسين العلاقات مع تايوان، حتى إن كثيرًا من التايوانيين يفضلون وضعهم الحالي الذي يتمثل في استقلالٍ بحكم الأمر الواقع في إطار ديموقراطية تعددية، على خيار الاندماج مع الصين الشيوعية أو استقلال بحكم القانون؛ فالخيار الأخير من شأنه أن ينهي العلاقة التجارية التي تضمن النفع للطرفين والتي تتمتع بها جزيرة تايوان حاليًّا مع الصين، البر الرئيس، وهي كذلك تطرح بجدية احتمال غزو صيني؛ بل مخاطرة أكبر بصراع أوسع تنخرط فيه الولايات المتحدة.

أقامت صين ما بعد الماوية علاقات اقتصادية وثيقة مع دول في كل قارات العالم. باستخدام وسائل الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك المعونة الخارجية. ويرتبط أغلب النشاط الاقتصادي والدبلوماسي الدولي في الصين بما تحتاجه من طاقة ومواد خام، وبعضها يرتبط بالبحث عن دعم سياسي داخل الهيئات الدولية، فحتى دولة صغيرة في الكاريبي لديها صوت في الأمم المتحدة[32]. استخدمت القيادة الصينية بعد الماوية القوة

الاقتصادية أداةً مهمة من أدوات السياسة الخارجية بطريقة ما كانت لتستخدم في زمن ماو مطلقًا، لأن الرجل أربك النمو الاقتصادي للبلاد بحركة (الوثبة الكبرى) وبالثورة الثقافية*.

وبصفة عامة، كانت القيادة الأقرب إلى الجماعية في الصين في السنوات التي تلت وفاة ماو تتجنب المخاطرة في إدارة سياستها الخارجية. ولأنها كانت معرضة للنقد بسبب سجل حقوق الإنسان لديها، وافتقارها للحريات السياسية والديموقراطية، صارت الصين في القرن الحادي والعشرين، ومعها روسيا (التي شهدت في ذلك الوقت نفسه تضييقًا شديدًا على النشاط السياسي المستقل)، من الدعاة المتشددين لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بيد أن هذا المبدأ نفسه محاط بسياج رفيع من الواقعية الحذرة. فقد كانت الصين معارضة للغزو الأمريكي للعراق في 2003م. لكن- كما يذكر أُود أرن ويستاد- «لم تُرد أن تقود الحملة ضد شيء حتمي الحدوث. لذلك قنع الصينيون بأن يتولى الروسيون مهمة المعارض الرئيس للعمل الأمريكي المنفرد». بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية الحليفة للولايات المتحدة مثل فرنسا وألمانيا[33]، كما أن فريق السياسة الخارجية في بيجين «خلص إلى أن حربي العراق وأفغانستان تضعفان الولايات المتحدة ولا تقويانها»[34].

اتبعت القيادة الجماعية السوفييتية في مرحلة ما بعد خروشوف (وروسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي) سياسة دولية حذرة إلى حد ما: فقد شهدت الصراعات في أفريقيا دعم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لأطراف مختلفة، فكانت تدور حروب بالوكالة يدفع الأفارقة حياتهم فيها. ولكن عندما اضطلعت القوات الكوبية بدور في الحرب في أنجولا في مواجهة قوات نظام جنوب أفريقيا العنصرية، كان ذلك بمبادرة من فيدل كاسترو وليس

---

* الأجدر بالقلق للدول الأخرى هو أن الصين طورت قدرات اختراق فضاء المعلومات إلى درجة وصفها بأنها «أكثر الدول عدوانية في مجال السيبرنطيقا» في العالم (مع وجود منافسين أقوياء). انظر:

David Shambaugh, China Goes Global(Oxford University Press, New York, 2013), p. 297.

لكن ميشا غليني يكتب: «إن الولايات المتحدة حاليًا هي رائدة تطوير أسلحة الهجوم في الفضاء الافتراضي، لكن الصينيين والفرنسيين والإسرائيليين يلاحقونهم، وخلفهم الهنود والبريطانيون على مسافة قريبة». انظر:

(Misha Glenny, Dark Market: CyberThieves, CyberCops and You, Bodley Head, London, 2011, p. 178.)

الكرملين، وقد قال كاسترو بعدها: «لم يحدث من قبل أن قامت دولة من العالم الثالث بدعم أمة أخرى في صراع مسلح خارج منطقتها الجغرافية»[35]، فحتى أسوأ قرارات السياسة الخارجية السوفييتية في عهد بريجينيف، وهي غزو تشيكوسلوفاكيا عام 1968م وأفغانستان في عام 1979م، لم تكن لأغراض توسعية، مع أن واشنطن في ذلك الوقت فسرت التجربة الأفغانية على هذا النحو، فقد عدت موسكو استخدام القوة العسكرية في الحالتين إجراءً دفاعيًّا ضروريًّا، هدفه استعادة الوضع إلى ما كان عليه.

ففي حالة تشيكوسلوفاكيا كان الهدف القضاء على محاولة الجمع بين التعددية السياسية وحق الملكية في إطار الاشتراكية، في حين ظلت الدولة حليفًا سوفييتيًّا، ولو حظي الكرملين بقيادة أكثر استنارة لتركت التجربة تأخذ مسارها، فقد استعاد التدخل نظامًا تقليديًّا على النمط السوفييتي، وكان بمنزلة تحذير للدول الشيوعية الأوروبية الأخرى بعدم تجاوز حدود التسامح السوفييتي، وساعد أيضًا على ضمان أن يكون الانفصال عن الاتحاد السوفييتي عندما حدث في نهاية الثمانينيات كاملًا شاملًا.

أما بالنسبة إلى أفغانستان فقد كان إرسال القوات السوفييتية إليها بغية ضمان ألا يستولي نظام معادٍ للاتحاد السوفييتي على الحكم، وكان القرار رسميًّا بكل ما تحمله الكلمة من معنى: إذ صدر عن البوليتبورو كله، وقد خططت له مجموعة صغيرة سرًّا، لكنه لم يكن بأمر فرد واحد فقط، حتى إن الزعيم السوفييتي ليونيد بريجينيف الذي كانت صحته متدهورة في ذلك الوقت، لم ينضم إلى المناقشات إلا في مرحلة متأخرة، ولم يكن الرجل أبرز صقور المجموعة: بل إنه لم يرد المزيد من التدهور للعلاقات مع الولايات المتحدة، لذلك لزم إقناعه بأن احتلال أفغانستان سيكون عملية قصيرة المدى، ومن بين كبار أعضاء البوليتبورو (وهم وحدهم أصحاب القرار) كان رئيس مجلس الوزراء ألكساي كوسيغين، أكثرهم اعتراضًا على التدخل العسكري، وعندما جاء القائد الأشد تطرفًا من بين الفريقين المتناحرين اللذين يمثلان الشيوعيين الأفغان، نور محمد تراقي، في مارس عام 1979م يطلب بإلحاح المشاركة العسكرية السوفييتية المباشرة لتقوية الحكومة التي زرعت في

كابول. قال كوسيغين إنهم مستعدون لتقديم السلاح والدعم الفني فقط، وأضاف: «إن أعداءنا ينتظرون اللحظة التي يظهر فيها الجنود السوفييت في أفغانستان»[36]، ومع ذلك فقد كانت الكلمة الأخيرة للأمين العام بريجينيف؛ لأن موافقته لازمة لأي قرار كبير يخص السياسة الخارجية. أما الثلاثة الذين أقنعوا بريجينيف بتدخل الاتحاد السوفييتي عسكريًّا في أفغانستان فهم: رئيس كيه. جي. بي. يوري أندروبوف، ووزير الدفاع ديمتري أوستينوف، ووزير الخارجية أندريا جروميكو، مع ملاحظة أن أندروبوف وأوستينوف كانا الثنائي الأشد تأثيرًا.

فوجئ الكرملين باستيلاء الشيوعيين الأفغان على السلطة في أبريل عام 1978م، وأن هذا تحقق على يد الفريق الأقل ارتباطًا بموسكو والأقل قبولًا لديها، وقد قُدر أن يسبب الشيوعيون في أفغانستان للقيادة السوفييتية مشكلات أكثر كثيرًا مما كان يسببه قادة البلاد السابقون التي لم تكن العلاقات معهم معقدة. فبعد أن استولى شيوعيو أفغانستان على السلطة، خصصوا من وقتهم للتقاتل معًا الوقتَ نفسه الذي خصصوه لقمع خصومهم التقليديين، وحتى عندما جاء وقت الغزو السوفييتي في ديسمبر عام 1979م، كان تراقي قد ألقي في السجن ثم أعدم على يد خليفته حفيظ الله أمين، وهو منافس دموي من فصيلة تراقي نفسها. لم يكن أندروبوف وأوستينوف وجروميكو يثقون بأمين، فقد كان أندروبوف، وكيه.جي.بي، يخشون أن «يتحول إلى سادات آخر»، ويحول ولاءه إلى الأمريكيين[37]، فقد درس في الولايات المتحدة، وفي نظر كيه.جي.بي دائمِ الارتياب، كان هناك من يشكُّون في أن سي.آي.إيه قد جندته.

ولأن أمين كسابقه تراقي كان يسعى إلى المشاركة العسكرية السوفييتية المباشرة لتثبيت الحكم الشيوعي في أفغانستان، فقد أقام حفل غداء في 27 ديسمبر عام 1979م، للاحتفال بوصول الروسيين أخيرًا، فاستغل كيه. جي. بي المناسبة لقتله بالسم، لكن أمين نجا من الموت وظل يعاني آثار السم، فاقتحمت القوات السوفييتية قصره في تلك الليلة وأطلقت عليه الرصاص فأردته قتيلًا. كان ذلك هو الجزء السهل، فقد وجدت القيادة

السوفييتية أن المهمة الأكثر صعوبة هي الخروج من أفغانستان وليس الدخول إليها. وقبل أن يصبح غورباتشوف الأمين العام في مارس عام 1985م، كان أسلافه يدركون أنهم يحققون تقدمًا محدودًا على أحسن تقدير، وأن الحرب الطويلة أضرت بمكانتهم الدولية، فقد خسروا أصدقاء في العالم الثالث، وشهدوا تدهورًا في علاقاتهم بالولايات المتحدة والصين. وقد أراد غورباتشوف من بداية توليه منصبه أن يستعيد الجنود السوفييت، لكنه أراد أن يظهر الانسحاب بصورة لا تبدو مهينة أمام عيون العالم، تمامًا كما يفعل القادة الغربيون في مواقف مشابهة (ومنهم الرئيس الأمريكي في شأن قوات أمريكية في أفغانستان في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين)، ومثلَهم تمامًا: لم يكن يستطيع أن يقول لآباء الجنود القتلى إن حياة أبنائهم ذهبت سدى، مع أنه قال لمساعده لشؤون السياسة الخارجية، أناتولي شيرنابيف، في صيف عام 1987م، إنه يجد الأمر «مريعًا حين يحاول الدفاع عن سياسات بريجينيف»[38].

ومع خروج آخر جندي سوفييتي من أفغانستان في فبراير عام 1989م، كان قد مات 25 ألفًا من رفاقهم، وجُرح أكثر من 50 ألفًا، وأصيب كثير غيرهم بالاضطراب النفسي ما بعد الصدمة بسبب ما مروا به، وكانت الخسائر الأفغانية أفدح من ذلك بكثير، فقد قتل في الحرب السوفييتية ما يزيد على مليون شخص[39].

أدت بارانويا الحرب الباردة إلى كثير من القرارات الحمقاء على جانبي خط المواجهة الأيديولوجي، ووقعت تدخلات مسلحة نادرًا ما كانت عواقبها الوخيمة في الحسبان؛ إذ تظن الحكومات المرة تلو المرة أن الجزء العسكري في العملية سينتهي في غضون أسابيع أو شهور، بعد تنصيب الحكومة المرضي عنها في مكانها. ولم يمنع المتخصصون من خارج دائرة ضباط كيه. جي. بي الكبار الفرصة للتأثير في القرار السوفييتي بشأن غزو أفغانستان: فقد أرسل أوليغ بوغومولوف، مدير أحد معاهد التحليل الاقتصادي والسياسي الذي كان يضم عددًا من الإصلاحيين الراديكاليين أكثر من أي معهد آخر في موسكو، مذكرة انتقادية للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في 20 يناير عام 1980م، تقول

إن التدخل العسكري «لا أمل في نجاحه. وكله ضرر»[40]. وكان وقتها قد سبق السيف العذل، إذ صُدِّق رسميًا في اجتماع البوليتبورو في 12 ديسمبر عام 1979م على قرار التدخل (الذي كان مقررًا لـه أن يتم في نهاية ديسمبر) وكان على جميع الأعضاء التوقيع على هذا القرار. أما كوسيغين، المعارض الرئيس للتدخل (الذي ذكَّر الشيوعيين الأفغان أكثر من مرة بالنموذج الفيتنامي الذي هزم كلًا من الأمريكيين والصينيين دون مساعدة من أي قوات أجنبية) فكان غائبًا عن هذا الاجتماع[41]، فلم تناقش المقدمات والنتائج المترتبة على التدخل في البوليتبورو كله، وتجاهلت معارضةَ كوسيغين مجموعةٌ داخلية صغيرة اتخذت قرار غزو أفغانستان.

خداع الذات لدى (الزعماء) البريطانيين

إذا انتقلنا إلى الأنظمة الديموقراطية، وجدنا أن بريطانيا تقدم أمثلة عديدة لرؤساء حكومات قصدوا السيطرة على زملائهم حتى وصلوا إلى استنتاجات كارثية تستند إلى ثقة غير مستحقة برؤيتهم للسياسة الخارجية. وأوضحُ حالتين لهذا هما أنطوني إيدين في اتفاقه مع فرنسا وإسرائيل على غزو مصر عام 1956م، وطوني بلير وغزو العراق في 2003م. وفي الحالة الأخيرة، كان المحرك الأول بالتأكيد هو الولايات المتحدة، حيث كان القرار أقرب إلى الإجماع: فالولايات المتحدة كانت عازمة على التدخل العسكري بأي حال. سواء تطوع بلير بأرواح وموارد بريطانية بانضمامه لهذا المسعى أم لا[42].

ويكثر الجدل حول مدى خداع هؤلاء القادة للناس. وكان هذا الخداع أوضح ما يكون في حالة إيدين، لكنهم كانوا يخدعون أنفسهم أولًا، وكان خطؤهم أنهم صدقوا ما كانوا يريدون أن يصدقوه: إذ تجاهل إيدين وبلير المعرفة والآراء الصادرة عن أكثر الناس تأهيلًا لتقدير عواقب أفعالهم. ومع تناقص التأييد إلى حد بعيد، كان الرأي العام في أول الأمر منقسمًا بقدر متساوٍ تقريبًا، فكان ملايين المواطنين البريطانيين على استعداد لتصديق ما

يقوله رئيسا الوزراء عن قضية دولية كبرى، وكانوا أقرب إلى تأييد تدخل القوات البريطانية في العمليات*.

في أزمة السويس، عارض الهجوم على مصر حزب المعارضة الرئيس (حزب العمال)، وكذلك (الحزب الليبرالي) الصغير. وفي حالة حرب العراق، بدا زعيم المعارضة المحافظ، أيان دنكان سميث، وكأنه يزايد على بلير وعلى حكومة العمال في تأييده الحماسي لسياسة قررتها حكومة الولايات المتحدة، وقد عارض الحرب في بريطانيا الديموقراطيون الليبراليون، والحزب القومي الأسكتلندي، وأقلية كبيرة من أعضاء النواب عن حزب العمال، ومجموعة أصغر كثيرًا من المعارضين المحافظين، وملايين المواطنين غير المنتمين لأي حزب. إن قرارات السياسة الخارجية غير الصحيحة كثيرًا ما تصحبها قياسات تاريخية مضللة، وربما تتأثر بها[43]، فقد استدعت حربا السويس والعراق أقدم المقارنات وأكثرها استخدامًا منذ الحرب العالمية الثانية. وقد كان من سوء طالع نيفيل تشامبرلين، الذي أصابه بعد وفاته، أن يعدَّ نموذجًا يجب عدم اتباعه، وهو نموذج مهادنة الطغاة؛ فقد كان

---

* في 1-2 من نوفمبر عام 1956م، بعد الهجوم الجوي البريطاني على أهداف عسكرية مصرية، أظهر استطلاع للرأي أن 37% فقط أجابوا بعبارة: «على صواب»، ردًا على سؤال: «هل تظن أننا على صواب أم على خطأ في التدخل العسكري في مصر؟»، وقال 44% إن ذلك كان خطأ، وما إن دخلت القوات البرية البريطانية مصر، حتى بدأت حملة لدعم هذا التدخل، فوصل رضا الناس عما تفعله بريطانيا في الشرق الأوسط إلى 53% في 10-11 من نوفمبر، في حين رفضه 32% (ولم يحسم 15% أمرهم). انظر:

Hugh Thomas, *The Suez Affair* (Weidenfeld & Nicolson London, 1967), p. 133.

وانقسم البريطانيون كذلك حول حرب العراق، ولكن كانت هناك أغلبية أوضح مؤيدة للعمل العسكري في البداية عن عملية قناة السويس: فقد كان تأييد الحزبين السياسيين الكبيرين متوفرًا، وهو ما يميز هذه الحالة عن الوضع في عام 1956م، حينما عارض حزب العمال استخدام القوة العسكرية. وفي استطلاع للرأي قامت به مؤسسة موري، بين 28 و31 من مارس 2003م، ظهر أن 47% يؤيدون تعامل طوني بلير مع العراق، يقابلهم 44% يرفضونه، وقد حظي العمل العسكري نفسه بتأييد قطاع أوسع يبلغ 56% مقابل 38% ضده. وعلى العكس من ذلك، حظيت الحرب برد فعل أكثر إيجابية في الولايات المتحدة؛ فقد أظهر استطلاع للرأي أجري في الولايات المتحدة في وقت الاستطلاع البريطاني نفسه أن 69% تتفق مع تعامل جورج دبليو. بوش مع العراق. انظر:

http://www.ipsos-mori.com/newsevents/ca/180/Iraq-Public- Support-Maintained-8212-The-State-Of-Public-Opinion-On-The-War.aspx

وتحولت الغالبية المؤيدة للحرب في كلتا الدولتين إلى غالبية ضخمة معارضة لها في غضون بضع سنين.

أسلوبه في الحكم يقدم التبرير الكافي لعدّه مسؤولًا مسؤولية شخصية عن سياسات قائمة على الاعتقاد بإمكانية التعامل مع شخصيات مثل هتلر وموسوليني. مع ذلك، ففي محاولات رؤساء الوزراء التعامل مع قرارات السياسة الخارجية الكبرى وكأنها ملك أيديهم. سعَوا قدر الطاقة أن يبعدوا أنفسهم عن نموذج تشامبرلين، فصاروا أقرب مقلديه.

تشامبرلين والمهادنة

كان تشامبرلين، مع كل هذا، متسقًا مع اتجاه الرأي العام في سبتمبر عام 1938م أكثر مما كان إيدين أو بلير. وبالمقارنة بمن عارضوا ما فعلته الحكومة البريطانية في عام 1956م و2003م، كانت نسبة من عارضوا سياسة المهادنة عام 1938م أقل كثيرًا، ولم يستح إلا القليل من وصف تشامبرلين للصراع الذي كان يؤججه هتلر بين التشيك والألمان السوديت بأنه «صراع بين أناس لا نعرف عنهم شيئًا»، بل إن الكلمات التي سبقت مقولة تشامبرلين أحدثت صدىً واسعًا، إذ قال: إنه لَشيءٌ «فظيع وعجيب وغير معقول» أن «نضطر إلى حفر خنادق، وتجريب أقنعة الغاز هنا»، بسبب مشاجرة في تلك (البلاد النائية). وعندما عاد من ميونخ عام 1938م، أعلن في 30 سبتمبر «أعتقد أن عصرنا عصر سلام»، وقد لاقى كلام تشامبرلين استقبالًا حافلًا[44]. وبعد مذبحة الحرب العالمية الأولى. كان من الطبيعي أن تسود رغبة قوية في تجنب مثل هذا الصراع، ويمكن باستعادة تبرير تشامبرلين أن نقول إنه كان من مصلحة بريطانيا أن تؤخر دخولها الحرب عامًا: ففي ذلك الوقت كانت عملية إعادة التسليح قد سارت خطوات أبعد، ولكان الشعب البريطاني أكثر استعدادًا نفسيًّا للعدوان الألماني النازي، وللقتال والتضحية.

لكن تشامبرلين لم يوقع اتفاقًا مع هتلر من باب كسب الوقت، وكان ذلك نفسه هو موقف ستالين في المعاهدة النازية السوفييتية: فقد وثِق الرجلان بالفعل في حفظ هتلر لعهده. واعتقد تشامبرلين أن ما توصل إليه كان (سلامًا بكرامة)، وليس مجرد تأجيل للأعمال العدائية[45]. لم يكن سابقه، ستانلي بولدوين، أقل حرصًا على تجنب الصراع مع

أنه لم يكن يميل إلى الحفاظ على اهتمام دائم بالسياسة الخارجية: فقد طلب من وزير خارجيته أنطوني إيدين، في خريف عام 1936م، ألا يزعجه بالشؤون الخارجية: لأنه سيصب اهتمامه على المشكلة التي يمثلها الملك وعشيقته والتي أدت إلى تنازل إدوارد الثامن عن العرش، وكان هذا الطلب بعد ثلاثة أشهر لم يتلق فيها إيدين تعليقًا واحدًا من رئيس الوزراء، حتى قال في نفسه: «هذا مبدأ عجيب!»[46].

يقول روي جينكينز في سيرته عن بولدوين: إن الرجل كان «مهادنًا مثل تشامبرلين، لكنه كان أقل تصلبًا في الرأي وعنادًا»[47]، وإذ لا شك أن الجزء الثاني من هذه الجملة صحيح، فإن الجزء الأول مشكوك في صحته؛ ذلك أن إيرل سوينتون (فيسكونت سوينتون في ذلك الوقت)، الذي تولى وزارة الطيران في حكومتي بولدوين وتشامبرلين، حتى استبعده تشامبرلين، لم يتزحزح عن رأيه أن بولدوين «كان يتجنب السياسة الخارجية»، ويقول: «لا أظن أنه كان يحب الأجانب، والمؤكد أنه لم يكن يفهمهم»[48]، لكن جهود سوينتون وجهود غيره في وزارة الطيران، للاستثمار في أنواع جديدة من الطائرات- مثل هاريكان وسبيتفاير- وفي تطوير الرادار، لم تلق معارضة من بولدوين، بل سمح للوزراء بمواصلة عملهم فيها، أما تشامبرلين، الذي كان يتدخل باستمرار في أمور السياسة، فلم يعطِ إعادة التسليح أولوية مقدمة، وانعكس ذلك في عزله سوينتون من وزارة الطيران عام 1938م، وبعدها بسنوات قال له تشرشل: «لقد استُبعدتَ لأنك بنيت القوة الجوية التي كسبت معركة بريطانيا، فقد عجزوا عن محو ما أنجزت»[49].

تعرض بولدوين لانتقاد كثير، لا سيما من ونستون تشرشل، بسبب خطاب ألقاه في مجلس العموم، في نوفمبر عام 1936م، قال فيه إنه لو خاطب الناس في الانتخابات السابقة قائلًا إن ألمانيا تقوم بإعادة تسليح نفسها، و«يجب علينا أن نعيد تسليح أنفسنا»، لم يكن ليجد أي شيء في «هذه الديموقراطية الهادئة» أكثر من هذا يؤدي به إلى الهزيمة في الانتخابات[50]. ويذكر سوينتون أنه في وقت انتخابات 1935م، كانت بريطانيا تعيد تسليح نفسها بالفعل (ولو بإيقاع أبطأ مما كان يرى تشرشل)، بل وكانت ملتزمة بزيادة الإنفاق إلى

حد بعيد على القوات الجوية الملكية[51]. وهذا بالتأكيد أقرب إلى اختصاص الوزير المسؤول منه إلى رئيس الوزراء.

كان أسلوب تشامبرلين في القيادة على الطرف النقيض من طريقة بولدوين الناعمة التوافقية. ويذكر سوينتون أن تشامبرلين صار «أوتوقراطيًا ولا يقبل النقد» بشكل كبير عندما دخل لأول مرة في حياته عالم السياسة الخارجية، وكان أكثر مجال يفتقر فيه إلى الخبرة هو المجال الذي «صار فيه شديد العناد إلى درجة اتخاذ قرارات شخصية ومبادرات فردية دون استشارة زملائه أو استشارة الخبراء»[52]. وعندما كان إيدين وزيرًا للخارجية كان يشكو من عدم اهتمام بولدوين بالشؤون الدولية، أما الآن فإن لديه مبررًا قويًا للقلق من تحول تشامبرلين إلى النقيض. وقد توترت العلاقة من البداية بين (شيخ عنيد وشاب عنيد)، و«كان إيدين محقًّا في رفض السرية التي كان تشامبرلين يحيط بها اتصالاته الشخصية، أي رسائله السرية ولقاءاته مع وسطاء غامضين»[53]. أما وزير الخارجية فكان همه الأمن الجماعي وعصبة الأمم. وهو ما وضعه في خلاف مع تشامبرلين حتى وجد نفسه في أحيان كثيرة يدافع عن سياسات من صنع رئيس الوزراء في المقام الأول، ولا يرحب هو بها، ثم في مرحلة متأخرة، قرر أنه لا يستطيع أن يتحمل هذا، واستقال في فبراير عام 1938م عندما شرعت خطة تشامبرلين ببدء المناقشات مع موسوليني من دون شروط مسبقة. جعلت هذه الاستقالة موقف إيدين قويًا على المدى البعيد، فقد أفلت من تحمل المسؤولية الجماعية عن سياسة المهادنة وإخفاقها، وأدت كذلك إلى اختيار تشرشل له وزيرًا للخارجية (بعد مدة قصيرة وزيرًا للحرب) عام 1940م، وهو منصب ظل يشغله حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي الحكومة التي رأسها تشرشل من 1951م إلى 1955م[54].

كان تشامبرلين يفضل أن يحيط نفسه بمن يؤيدون آراءه في السياسة الخارجية. وأبعد عن الحكومة أشد المحافظين نقدًا لسياسة التهدئة. لذلك، كان سعيدًا بأن عيَّن لورد هاليفاكس خليفة لإيدين، وقد ساء ذلك التغيير ألفريد دوف كوبر، أشد أعضاء مجلس الوزراء معارضة للتهدئة، فكتب في يومياته أن «هاليفاكس سيكون وزير خارجية سيئًا»، لأنه

«لا يعرف إلا أقل القليل عن أوروبا، وأقل القليل عن الأجانب، وأقل القليل عن البشر». كان هاليفاكس أيضًا (صديقًا مقربًا) من جيوفري دوسون[55]، رئيس تحرير مجلة التايمز، وكان له تأثير سيئ خبيث فيه، وفق ما كتب هارولد نيكلسون- وهو عضو في الائتلاف الحكومي وعضو في البرلمان عن حزب العمل القومي (ومعادٍ للتهدئة)، ولديه خلفية دولية قوية، حتى تقاربت آراؤه تدريجيًّا من زميله في البرلمان ونستون تشرشل- كتب عن رئيس الوزراء في يومياته عن يوم 26 أغسطس 1938م: «ليس لدى تشامبرلين فهم حقيقي للسياسة العالمية، ولا يرحب بنصيحة من لديه هذا الفهم»[56].

كان هيو دالتون نائبًا عن حزب العمال، ومن أشد مؤيدي إعادة التسليح، وقد كتب عن تشامبرلين أنه ليس فقط «عديم الخبرة، وسهل الخداع، بل ويفتقر إلى المعرفة» بالشؤون الخارجية، وهو كذلك «يفضل المستشارين الذين يحملون صفاته على أصحاب الخبرة والدهاء والمعرفة»، ولذلك عندما ذهب إلى التفاوض مع هتلر لم يأخذ معه أي مسؤول كبير في وزارة الخارجية؛ بل أخذ سير هوراس ويلسون، الذي كانت خبرته في النزاعات الصناعية، وليس في العلاقات الدولية[57]. ويقول إيرل سوينتون: إن تشامبرلين كان لديه «ثقة شخصية بأنه يستطيع أن يتعامل مع الطغاة، ويجعلهم يستجيبون لنداء العقل»[58]. ويضيف سوينتون أن «نيفيل كان يدير فريقًا من شخص واحد، وكان يغضب إذا بدا على أحد الاعتراض على رأيه. فقد كانت كل المفاوضات والاتصالات السرية أو الرسمية مع موسوليني في يده، وكان اتفاق ميونخ من صنع يده، إذ كان مقتنعًا أنه وحده فقط القادر على فهم الطغاة والتعامل معهم، وضمان تسوية سلمية معهم[59]. كان سوينتون خارج الحكومة وقت اتفاق ميونخ، لكن تشامبرلين سأله عن رأيه فيه، فأجاب بأنه يظن أن من المفيد «شراء عامٍ من الهدوء»؛ لأنه في غضون هذا العام يمكن أن يؤتي برنامج إنتاج الطائرات ثماره. وقال إنه على استعداد لتأييد اتفاق ميونخ بشرط أن يتيح رئيس الوزراء كل ما هو ممكن لإنجاز إعادة التسليح، فرد عليه تشامبرلين قائلًا: «لكنني أحللت السلام»[60].

لم يعارض من أعضاء البرلمان جهود رئيس الوزراء في تجنب الحرب إلا أقلية، إلى أن اتضح للجميع أن هتلر لا يهتم لأي اتفاق توصل إليه مع تشامبرلين. فقد أخفق حزب العمال في حسم معضلة معارضته الشديدة للحرب ومعارضته الشديدة للفاشية، بل إنه صوت ضد الزيادة الشديدة في الإنفاق على القوة الجوية التي طلبها سوينتون عندما وصلت الميزانية التقديرية لوزارة الطيران إلى مجلس العموم في عام 1935م[61]. وعلى الرغم من وجود أقلية من أعضاء حزب العمال يؤيدون الإسراع بإعادة التسليح، كانت المعارضة الرسمية تعارض الحكومة على أساس أن سباق التسلح يؤدي إلى الحرب[62]. ومع أن تشامبرلين لم يكن محبوبًا شخصيًّا ولا سياسيًّا من جانب سياسيي حزب العمال، لكنه كان لديه ما يكفي من المؤيدين من أعضاء حزبه في البرلمان، وكان أبرزهم سير هنري (تشيبس) تشانون، الأمريكي الذي صار شخصية اجتماعية لندنية رائدة، وعضوًا بالبرلمان عن المحافظين بعد أن تزوج من ليدي أونور غينيس*.

عندما أعلن تشامبرلين بفخر أمام مجلس العموم في 28 سبتمبر أن هتلر «دعاه إلى ميونيخ صباح غدٍ». سجَّل تشانون في يومياته أنه شعر «بإعجاب برئيس وزراء سيستمر إلى الأبد»، و«رغبة شديدة في معانقته». ويصف المشهد في البرلمان، فيقول: «وقفنا على مقاعدنا ولوحنا بورقة جدول الأعمال، وهتفنا حتى بحت أصواتنا، وكان مشهدًا حماسيًّا لا يوصف، فلا بد من إنقاذ السلام ومعه العالم»[63]. ويقدم دوف كوبر صورة أكثر توازنًا في يومياته: «كان مشهدًا لافتًا: كل مؤيدي الحكومة يقفون ويهتفون. في حين كان المعارضون جالسين في صمت ووجوم»[64]. كان دوف كوبر من القلائل في مجلس الوزراء الذين يستطيعون الوقوف في وجه تشامبرلين، ومواجهة ثقته المفرطة بنفسه؛ فقد كان وزيرًا للحرب مسؤولًا عن الجيش عندما كان بولدوين رئيسًا للوزراء، ثم نقله تشامبرلين ليتولى مسؤولية القوات البحرية، وفي أثناء توليه منصب القائد العام للقوات البحرية، تفاقم استياء دوف كوبر من

---

* تقول إحدى يوميات تشانون المعتادة (19 يونيو 1938م): «نشرت صنداي إكسبريس اليوم فقرة استثنائية التميز، مؤداها أن سني الحقيقي 41 وليس 39 عامًا، وألمحت إلى أنني زورت سني في السجلات، والشيء الفظيع هو أن هذا صحيح».
(Chips: The Diaries of Sir Henry Channon, edited by Robert Rhodes James, Penguin, Harmondsworth, 1970, p. 198).

دون أن يعلموا بأقل العناصر نزاهة في هذه السياسة؛ وهو التآمر مع إسرائيل، مع أن بعضهم توقع وجوده[83].

كان إيدين ولويد قد اتفقا مقدمًا على سياسة اقترحها نظيراهما الفرنسيان: وهي أن تقوم إسرائيل بالهجوم على مصر فتتدخل بريطانيا وفرنسا بادعاء الفصل بين الطرفين المتحاربين، في حين ينهيان المهمة، وهي إعادة تأكيد السيطرة على قناة السويس والإطاحة بناصر من السلطة، وقد عُرفت هذه السياسة (بخطة شال)؛ لأن أول من عرضها على إيدين في تشيكرز في 14 أكتوبر كان الجنرال موريس شال، نائب رئيس الأركان العامة الفرنسية*. أعدت هذه الطريقة للإطاحة بناصر في باريس، ونوقشت مع شخصيات قيادية في إسرائيل، منهم الجنرال موشيه ديان رئيس هيئة الأركان العامة، لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون أصر على تسميتها الخطة البريطانية، وكان ينظر إليها بحذر من بداية الأمر، ويعدها «أفضل مثال للنفاق البريطاني» لكنه وافق عليها[84].

وُضعت تفاصيل الخطة في اجتماع عقد في 24 أكتوبر في سيفريه، على أطراف باريس[85]، كان الوفد الإسرائيلي يرأسه بن جوريون، والفريق الفرنسي يقوده رئيس الوزراء غي موليه، وكان وزير الخارجية سلوين لويد (وليس رئيس الوزراء) رئيسًا للمجموعة البريطانية، وإن كان لم يقض أيام المؤتمر الثلاثة هناك[86]. كان الاجتماع شديد الحساسية والسرية، حتى إن إيدن كان شديد الإصرار على عدم حفظ أي سجل مكتوب له، لذلك ساءه أن يعلم أن أكبر مسؤولي وزارة الخارجية الحضور، وهو سير باتريك دين، وقع وثيقة تلخص ما اتُّفِق عليه بعد مغادرة لويد[87]. أرسل إيدين دبلوماسيًّا آخر إلى باريس في اليوم التالي لاسترداد الوثيقة، وأعدمت النسخة البريطانية، وكان بن جوريون هو من اقترح بروتوكولًا مكتوبًا يلزم الأطراف الثلاثة: ليضمن- جزئيًّا- أن البريطانيين الذين كان يرتاب فيهم لن يخدعوه[88]،

---

* في عام 1961م، كان شال قائدًا لمحاولة انقلاب عسكري للإطاحة بالرئيس ديجول، وقد حوكم عسكريًّا بسبب ذلك، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عامًا. انظر:

Charles de Gaulle, *Memoirs of Hope: Renewal and Endeavour* (Simon &Schuster, New York, 1971), pp. 111-105; and Kyle, Suez, pp. 297-296.

وبعدها فُقدت نسخة الحكومة الفرنسية من بروتوكول سيفريه، لكن أودعت النسخة الإسرائيلية في أرشيف بن جوريون، ولم تظهر إلا في الذكرى الأربعين لعملية السويس عام 1996م*[89].

في 29 أكتوبر 1956م بدأت القوات الإسرائيلية هجومها على مصر، وفي صباح اليوم التالي سافر رئيس الوزراء الفرنسي غي موليه ووزير الخارجية كريستيان بينو إلى لندن بادعاء توجيه إنذار إنجليزي فرنسي إلى الأطراف المتحاربة، تأمرهم بوقف القتال، وإلا تدخلت القوات البريطانية والفرنسية للفصل بينهما والاستيلاء على قناة السويس، وقد أعدت الوثيقة بالفعل قبلها بخمسة أيام[90].

وفي مساء 31 أكتوبر وليلة الأول من نوفمبر، هاجمت القوات الجوية البريطانية أربعة مطارات مصرية، ودمرت أغلب قاذفات القنابل المصرية، لتوفي بذلك وعدًا قطعته لبن جوريون[91]، وأُنزِلت قوات المظلات البريطانية والفرنسية على بورسعيد في 5 نوفمبر، وبعد قتال شرس، سيطرت على المنطقة قبل نهاية اليوم.

وفي 6 نوفمبر، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة داغ هامرشولد قبول مصر وإسرائيل وقف إطلاق نار غير مشروط، وطُلب من بريطانيا وفرنسا الشيء نفسه. وصدر عن الاتحاد السوفييتي تهديد ووعيد على الرغم من أن القيادة السوفييتية سرتها هذه الحماقة الأنجلوفرنسية؛ إذ صرفت الانتباه عن قمع الثورة المجرية الذي أخذ يزداد قسوة ووحشية ويسفك المزيد من الدماء؛ فقد طار خروشوف إلى يوغوسلافيا ليحصل على دعم تيتو للإجراءات القمعية في المجر، وقال لتيتو إن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل «أتاحت لحظة

* بحلول الانتخابات العامة في بريطانيا لعام 1959م، كانت قضية السويس قد فقدت أهميتها الخاصة، ولو كانت محتويات بروتوكول سيفريه ظهرت في نهاية الخمسينيات، وما بها من مزيج من الخداع والإخفاق الذريع الذي مثلته السويس، للحق بحزب المحافظين ضرر بالغ. وقد كان لهارولد ماكميلان، الذي قاد الحزب في تلك الانتخابات وفاز بها، دور غريب في أزمة السويس تلخصه بدقة عبارة: «أول الداخلين هو أول الخارجين». وقد كان من بين جناح الصقور داخل الوزارة إذ أيد التدخل العسكري، ولكن لأنه كان وزيرًا للخزانة فقد كان أول من رأى قدر الضغط المالي، وعدم استعداد الحكومة الأمريكية لتقديم المساعدة قبل وقف العملية العسكرية، وهو ما يعني ضرورة الإسراع بسحب القوات.

الذي سيصير ناقدًا صريحًا مؤثرًا للغزو الإسرائيلي البريطاني الفرنسي لمصر بعد شهرين، قال في خطبة أمام مجلس العموم: «هذا أمر مألوف تمامًا، فهو الشيء نفسه الذي واجهناه من هتلر وموسوليني»[78]، كانت هذه المقارنة شائعة، لكنها مضللة إلى حد بعيد، وقد استخدمها رئيس الوزراء أنطوني إيدين، ووزير الخارجية سلوين لويد في أثناء الأزمة، وبعدها[79].

كان إيدين يعلم أن بعض الدوائر المحافظة تراه قائدًا خائر العزم، مستعدًّا لتقديم تنازلات لمن يعارضون المصالح البريطانية، ويكون ذلك بموافقة كاملة من حزبه في البرلمان. وكانت الإحالات التاريخية المغلوطة التي تشبِّه أزمة السويس في عام 1956م بمعضلات التهدئة، وتصور ناصر على أنه هتلر أو موسوليني جديد، قد أدت إلى خلق ارتباك شديد؛ فعلى عكس ألمانيا النازية، لم تكن مصر قوة صناعية كبرى. ولم يكن ناصر فاشيًّا أو شيوعيًّا، بل كان قوميًا.

قررت حكومتا بريطانيا وفرنسا إعادة قناة السويس إلى الملكية الدولية. وكذلك إسقاط ناصر بالقوة إذا لزم الأمر. وبعد تأميم القناة، أنشأ مجلس الوزراء البريطاني لجنة مصر، وبعدها بأربعة أيام فقط أتم ناصر السيطرة على القناة، وأعلنت اللجنة استعدادها للدعوة إلى استخدام القوة لتحقيق ما صار يسمى تغيير النظام. وتذكر وقائع اجتماع 30 يوليو لهذه اللجنة، التي صارت مجلس وزراء حرب، أن «هدفنا النهائي هو وضع القناة تحت السيطرة الدولية، و[هدفنا] العاجل هو إسقاط الحكومة المصرية الحالية»[80]، وقد كثر الحديث عن مدى أهمية التدفق الحر للسفن في القناة بالنسبة إلى بريطانيا، والمجتمع الدولي، وقد طُرحت الشكوك التي تنم على الاستعلاء والاحتكار حول قدرة مصر على ضمان ذلك. مع ذلك، لم تتعطل حركة الملاحة، وسارت الأمور على نحو طبيعي خارج جو الدفيئة الذي كان يمثله مقر رئيس الوزراء في 10 داونينغ ستريت.

لم يكن لدى البيت الأبيض رغبة مشابهة في عمل عسكري، مع أن الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس لم يكن رأيهما في ناصر أفضل كثيرًا من رأي نظرائهما

البريطانيين. وإنما كانا اهتمامهما باحتمال ميله إلى الكتلة السوفييتية والشيوعية أشد من اهتمامهما بعقد مقارنات مع الفاشية. أما إيدين فقد خلط في مراسلاته مع أيزنهاور بين مخاوفه الشخصية والاهتمامات المختلفة للإدارة الأمريكية؛ إذ كتب في إحدى البرقيات التي أرسلها إلى الرئيس في 1 أكتوبر 1956م: «لا شك لدينا في أن ناصر الآن في أيدٍ روسية، أحب ذلك أم كرهه، كما كان موسوليني في يد هتلر، ومن غير المجدي التهاون مع ناصر الآن بغرض التهدئة، كما لم يجدِ التهاون مع موسوليني»[81].

كان أيزنهاور في سياق الحرب الباردة يعي أن الرأي العام الدولي لن يتسامح مع عمليات بريطانية فرنسية تفوح منها رائحة الإمبريالية القديمة. وأوضح أنه يعارض الغزو العسكري لمصر. وفي عام 1956م، كان أمام أيزنهاور معركة الانتخابات الرئاسية، وكان الجنرال السابق يحرص على الظهور بمظهر صانع السلام، وكان إيدين يعلم بمعارضة أيزنهاور. وقد أوضح الرئيس الأمريكي ذلك بما لا يدع مجالًا للشك. ولكن إيدين أوهم نفسه بأن الرئيس الأمريكي سيقبل نتائج التدخل عندما تعرض على الولايات المتحدة على أنها أمر واقع منتهٍ.

كان ناصر زعيمًا سلطويًا، لكن كانت دعوته للقومية العربية محل ترحيب كبير على مستوى الشارع في الشرق الأوسط، ولا سيما بسبب قيادته لقضية المواجهة العربية الإسرائيلية التي ستؤول إلى تلقي ضربة شديدة في حرب الأيام الستة عام 1967م. أما ما يجمع إيدين 1956م، وتشامبرلين 1937-1939م، فلا يتعلق بصراع ضد طغاة مخفقين، بل بصفة الهيمنة على عملية صنع القرار، وتجاهل آراء أفضل المؤهلين لتقديم المشورة، والأبرز بينهم في حالة إيدين أولئك المتخصصون في شؤون الشرق الأوسط داخل وزارة الخارجية والمسؤولون القانونيون التابعون للحكومة[82]. لم يكن قرار ناصر بتأميم القناة غير قانوني، بل إن بريطانيا وفرنسا ومعهما إسرائيل هم من خرق القانون الدولي، وقد أبدى سفراء بريطانيا في الشرق الأوسط والمتخصصون في وزارة الخارجية، وكبار المسؤولين القانونيين داخل الحكومة، معارضتهم للتدخل العسكري في السويس، حتى من

لذلك الغرض. فما يردع صاحب قرار عاقل، ولو كان حاكمًا مستبدًّا، لم يكن ليحدث الأثر نفسه بالضرورة في هتلر: نظرًا لشخصيته، وطبيعته الأيديولوجية النازية. كان الخطأ يكمن في توهم تشامبرلين أنه يفهم السياسة الخارجية أكثر ممن لهم معرفة وخبرة أكبر بعالم ما وراء الشواطئ البريطانية، ووهمه بأنه يمتلك قدرة فريدة على حفظ السلام من خلال إقامة علاقة بناءة مع الطغاة؛ فقد دفع به ذلك إلى التهوين من العنوان الخارجي والجرائم الداخلية التي يرتكبها نظاما ألمانيا وإيطاليا، وليس أقل من هذا السبب أهمية استبعاد تشامبرلين لنقاده الأقوياء ومنافسيه المحتملين داخل حزبه من عضوية مجلس الوزراء: فقد تسبب ذلك في إجهاض الحوار على أعلى المستويات الحكومية، وجعل إدارته للسياسة الخارجية نموذجًا واضحًا للأخطار التي يسببها احتكار أي رئيس وزراء للسلطة.

إيدين وأزمة السويس

خلَف سير أنطوني إيدين ونستون تشرشل في رئاسة الوزراء عام 1955م، وكان يأتي من خلفية مختلفة تمامًا عن خلفية نيفيل تشامبرلين. وبينما كانت الخبرة السياسية السابقة لتشامبرلين تكمن في السياسة الداخلية، كان إيدين متخصصًا في السياسة الخارجية، وكانت له خبرة طويلة في الشرق الأوسط، وكان يتحدث الفارسية والعربية. ومع ذلك، ففي العام التالي لدخوله 10 داونينغ ستريت، ارتكب الرجل خطأ فادحًا في السياسة الخارجية يخص الشرق الأوسط تحديدًا، أضر بسمعته ضررًا بالغًا، ولم تكن هذه الحماقة بسبب جهله بالعالم الأوسع كحالة تشامبرلين، بل كان من أهم أسباب المشكلة هو تصوير إيدين على أنه قائد ضعيف، فأراد أن يثبت أنه قوي. وقد كتب سير إيفيلن شاكبيرج (الذي كان أمين السر الشخصي لإيدين، ثم صار وكيلًا لوزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط) في مذكراته في أثناء وزارة إيدين القصيرة: «كان الرجل حالمًا، يشغل باله ما سيحدثه من أثر، ولم تقوَ شخصيته- كما تمنيت- على بلوغ ما تمنى»؛ أي بتوليه رئاسة الوزراء[73]. كان إيدين شديد الحساسية تجاه انتقاد الصحافة التي اتهمته، ضمن تهم عديدة، بالتردد. ويذكر كيث

كايل، مؤلف أهم كتاب عن إيدين وأزمة السويس عام 1956م، أنه قد «استبد به الخوف من أن يظهر في صورة المسوِّف المتردد»[74].

تولى البكباشي جمال عبد الناصر السلطة في مصر بعد انقلاب عسكري من الضباط في عام 1952م، ومضى وقت طويل قبل أن يبرز بوصفه الشخصية السياسية الأكثر قوة والأشد شعبية. فبعد صراع على السلطة، صار رئيسًا لمصر في عام 1954م. كان ناصر قوميًّا عربيًا، يعارض الإخوان المسلمين (وقد حاول أحدهم اغتياله)، والشيوعيين في مصر. وعلى الرغم من أنه سجن الشيوعيين المصريين، لم يمنعه ذلك من إقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفييتي بعد سنوات قليلة. وقد سعى إيدين وهو وزير الخارجية إلى إقامة علاقات طيبة مع ناصر، واتبع سياسة تصالحية نسبيًّا تجاه مصر. وكانت حكومتا المملكة المتحدة ومصر قد توصلتا إلى اتفاق عام 1954م تجلو بموجبه كل القوات البريطانية في مصر عن منطقة قناة السويس بحلول عام 1956م. ومع أن تشرشل لم يكن متحمسًا على الإطلاق لسياسة (التفريط) هذه، غير أنه قَبلها، لكن مجموعة من أعضاء البرلمان المحافظين، صاروا معروفين (بمجموعة السويس)، انتقدوا هذه السياسة صراحة[75]، وبعد ستة أسابيع فقط من جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر، أمَّم ناصر قناة السويس[76]، وكان سببَ ذلك- جزئيًّا- خيبةُ أمل المصريين عندما غيرت الولايات المتحدة وبريطانيا رأيهما بشأن تمويل سد أسوان على نهر النيل، وكان مشروعًا عزيزًا على ناصر، وقد بني لاحقًا بدعم من الاتحاد السوفييتي.

أما تأميم قناة السويس، التي كانت ملكًا لشركة قناة السويس، وبها مصالح بريطانية وفرنسية، فقد أعلنه ناصر في خطبة يوم 26 يوليو عندما أعلن أن مصر بدأت «تتولى أمر شركة قناة السويس وممتلكاتها، وتسيطر على الملاحة في القناة... الموجودة على أرض مصرية، وهي جزء من مصر تمتلكه مصر»[77]، وعلى الرغم من أن ناصر عرض تعويض المساهمين، فقد استشاط إيدين غضبًا، وشاركه الغضب الشديد جزء كبير من المؤسسة البريطانية الحاكمة. وحتى زعيم حزب العمال هيو جيتسكيل، وهو

تشامبرلين. فقد ذكر في يومياته أن تشامبرلين «يَكره أي معارضة». وقد آلى على نفسه أن يعارضه[65].

كانت وزارة الخارجية تموج بآراء مختلفة، لكن أكثر أعضائها علمًا كانوا يتخذون موقفًا أشد صرامة وواقعية من موقف رئيس الوزراء تجاه طاغيتَي ألمانيا وإيطاليا. ويشير دوف كوبر إلى برقية (مدهشة) وردت إلى وزارة الخارجية، قرأها في 11 سبتمبر 1938م، تأمر السفير البريطاني سير نيفيل هندرسون «أن يوضح للحكومة الألمانية موقفنا في حالة اندلاع الحرب». وكان هندرسون من كبار المهادنين، فأرسل سلسلة من الرسائل «الهيستيرية تقريبًا تناشد الحكومة ألا تصر على أن ينفذ هذه التعليمات التي ستأتي، وأنه يعتقد بنتيجة عكس المطلوبة. واستجابت الحكومة»[66]. ويذكر دوف كوبر أن (الحكومة) كانت في ذلك الوقت تعني أربعة أشخاص: رئيس الوزراء، ووزير الخزانة سير جون سايمون، ووزير الخارجية لورد هاليفاكس، ووزير الداخلية سير صامويل هور[67].

ومع تفاقم أزمة العلاقات مع ألمانيا في نهاية سبتمبر عام 1938م، تحدث تشامبرلين في الإذاعة في الساعة الثامنة مساء يوم 27 سبتمبر. ويقول دوف كوبر عن هذا الحديث: «كان أشد الأحاديث إحباطًا. لم يذكر فيه فرنسا أو كلمة تعاطف مع تشيكوسلوفاكيا. وكان تعاطفه الوحيد مع هتلر. حيث قال رئيس الوزراء إنه يتفهم مشاعره بشأن سكان إقليم سوديتين، ولم يذكر كلمة عن تعبئة الأسطول. وكنت أستشيط غضبًا»[68]. عقد اجتماع لمجلس الوزراء لاحقًا في تلك الليلة. وكتب دوف كوبر في يومياته ليلتها: «تحدثت على الفور: إذ كان لا بد أن أستبق الأربعة الكبار. لأنني أعلم أنهم لو سبقوني في الحديث فسيتبعهم فريق الموافقين دائمًا، وهم غالبية أعضاء مجلس الوزراء»[69]. قال إن هندرسون في برلين «ظهر بمظهر انهزامي من البداية»، وأعرب دوف كوبر عن خيبة أمله لأن حديث تشامبرلين الإذاعي عجز عن تقديم أي تشجيع للتشيكيين. و«جعل كل تعاطفه مع هتلر». وأضاف: «لو تخلينا عن التشيكيين الآن. أو نصحناهم بالاستسلام. لارتكبنا واحدة من أحقر جرائم الخيانة في التاريخ»[70].
سافر تشامبرلين إلى ميونيخ وعاد «بالاتفاق الذي سمح للألمان بدخول تشيكوسلوفاكيا.

ومنح هتلر التنازلات التي أرادها، على الرغم من أنها كانت مصحوبة بتأكيدات أن بريطانيا وألمانيا لن يتحاربا أبدًا. وقد لاقى تشامبرلين ترحيبًا في لندن في اليوم التالي. في إطار ما سماه دوف كوبر «مشاهد حماسية لا توصف»، وأضاف أنه «شعر بوحدة شديدة وسط هذه السعادة الغامرة التي لم أستطع المشاركة فيها»، وقد دان دوف كوبر الاتفاق في اجتماع لمجلس الوزراء في اليوم نفسه، واستقال من الحكومة[71].

وحتى بعد أن ضم هتلر بقية تشيكوسلوفاكيا في العام التالي، اتبع تشامبرلين، كما يرى نقاده، (سياسة مزدوجة)؛ الوجه الظاهر منها هو التسلح، والممارسة الباطنة هي التهدئة، مستعينًا في ذلك بهوراس ويلسون مبعوثًا شخصيًا. أعاد تشامبرلين تنظيم الحكومة في أبريل 1939م، ولكن نيكلسون يكتب في يومياته ليوم 20 من أبريل أن «رفض تشامبرلين التام ضم أي شخص من غير الموافقين دائمًا إلى وزارته سبب استياءً حقيقيًا»[72]. لم يكن أمام أي حكومة بريطانية اختيارات سهلة في نهاية الثلاثينيات في مواجهة توسعية ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، خاصة أن اختيار الاتحاد السوفييتي بزعامة ستالين حليفًا محتملًا، كان أمرًا لم يستسغه أغلب أعضاء الحكومة التي يرأسها تشامبرلين. وكان بالتأكيد أمرًا مكروهًا جدًا لرئيس الوزراء نفسه*.

لم يكن خطأ تشامبرلين أنه حاول منع الحرب؛ فهناك شواهد تشكك في مصداقية اعتقاد تشرشل أن الحرب مع ألمانيا هتلر كان يمكن تجنبها إذا اتضح من أول الأمر أن بريطانيا (وإمبراطوريتها التي كانت ما زالت قائمة) مستعدة للقتال، ومسلحة تسلحًا كافيًا

---

* لم يكن أحد يكره أو يعادي الشيوعية مثل خلفه ونستون تشرشل، لكنه شعر بارتياح عميق عندما دخل الاتحاد السوفييتي الحرب بالفعل في يونيو 1941م. وتحدث السفير الأمريكي في لندن جلبرت وينانت، الذي خلف جوزيف كنيدي في هذا المنصب، مع تشرشل في 21 يونيو 1941م، في اليوم السابق على غزو ألمانيا النازية روسيا. ولكن عندما تأكد تشرشل من الأمر كان الغزو على وشك الوقوع، وحين قال مساعد تشرشل إن «أحد رؤوس معاداة الشيوعية» مثل تشرشل، سيكون في موقف حرج عندما يدعم الاتحاد السوفييتي، رد رئيس الوزراء تشرشل قائلًا: «بتاتًا؛ فعندي غرض واحد وهو تدمير هتلر، وستكون حياتي أبسط كثيرًا بعده، فلو غزا هتلر جهنم، فأقل ما سأفعله هو أن أذكر الشيطان بكلمة طيبة داخل مجلس العموم». انظر تشرشل:
The Second World War, Volume III: *The Grand Alliance* (Cassell, London, 1950), p. 331; and Colville, *The Fringes of Power: Downing Street Diaries 1955-1939* (Hodder and Stoughton, London, 1985), p. 404.

التفتيش، ويشكون في أنهم يُدفعون على عجل إلى دخول صراع تحت تأثير الإدارة الأمريكية التي لها أجندتها الخاصة»[113]، وقال كوك بوضوح:

> من المفارقات أن ضعف القوات العسكرية العراقية هو ما يجعلنا نفكر في غزوه... ولا يمكن أن نبني إستراتيجيتنا العسكرية على افتراض أن صدام ضعيف، وفي الوقت نفسه نبرر هجومنا الاستباقي بزعم أنه يمثل خطرًا. والأرجح أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل بالمعنى العام للمصطلح: أي أداة قوية قادرة على توجيه ضربة إلى مدينة إستراتيجية مستهدفة. وهو على الأرجح لديه سموم بيولوجية وذخيرة كيميائية ميدانية، لكنها موجودة هناك منذ الثمانينيات، عندما باعت الشركات الأمريكية لصدام عناصر الأنثراكس (الجمرة الخبيثة) الفاعلة، وعندما وافقت الحكومة البريطانية على إنشاء مصانع كيماوية وذخيرة، فلماذا أصبح اتخاذ إجراء عسكري لنزع قدرة عسكرية موجودة منذ عشرين عامًا أمرًا ملحًّا لهذا الحد وقد ساعدنا في إنشائها[114]؟

استطاع كوك أن يسترجع خطاب استقالته كاملًا في 17 مارس 2003م، في مذكراته التي نشرها في نهاية ذلك العام، أما خطبة بلير في مناظرة مجلس العموم، نفسها التي حظيت بإطراء شديد، فسرعان ما ظهر عوارها: صوَّت 139 من أعضاء حزب العمال في البرلمان ضد حرب العراق، وقد كتب بعدها أحد كبار أعضاء المكتب الصحفي في 10 داونينغ ستريت، هو لانس برايس، ويعمل تحت إدارة شخص قوي للغاية هو أليستر كامبل، يقول: «لو أن كل نائب من حزب العمال، من ضمنهم أصحاب المناصب الوزارية، حكَّموا ضمائرهم عند التصويت، لكان بلير هو الراحل عن منصبه... فقد بقي بفضل دعم حزب المحافظين للحرب»[115].

ازداد عدد معارضي الغزو عندما ظهر أن كثيرًا من المعلومات الاستخباراتية عما يمتلكه صدام حسين من (أسلحة دمار شامل) كانت قديمة أو مضللة أو لفقها مرشدون غير ثقات، وأن أي أسلحة في هذه الفئة كان يمتلكها العراق سابقًا دُمِّرت. الأكثر من ذلك،

أن طريقـة اسـتخدام بليـر والرئيس بوش للمعلومـات الاسـتخباراتية كانت تحمـل قدرًا من اليقيـن يتجـاوز ما يسـتطيع محللو المعلومات الاسـتخباراتية أنفسـهم أن يضمنوا صحته في ذلك الوقت.

كان طونـي بليـر يشـير إلـى مـن ينتقـدون عزمـه إرسـال قـوات بريطانية لغـزو العراق (بالمعاديـن لأمريـكا)[116]، ولـو كان فَهْمُ حماقة هـذه المغامرة، وما تسـتند إليه من حيثيات زائفـة، تعـد مـن معايير عـداء أمريكا، لدخل في هذه الفئة رئيـس الولايـات المتحدة الحالي بـاراك أوبامـا ووزيـر خارجيتـه جون كيـري؛ فالأخير اتهم الرئيس بوش فـي نوفمبر 2005م بتدبير «واحد من أكبر أعمال التضليل والخداع في التاريخ الأمريكي»، وبالتلاعب بمعلومات اسـتخباراتية مغلوطة لتوافق أجندة سياسـية[117]. وفي عام 2006م- في الأسـبوع نفسـه الذي اسـتخدم فيـه بليـر كلمـة (الجنـون) ليصف ما سـماه «مشـاعر معـاداة أمريكا» لـدى بعض السياسيين الأوروبيين- قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، في مقابلة مع إذاعة بي بي سـي: «أشـعر بخيبة أمل حقيقية بسـبب التبعية الواضحة لسياسـات الحكومة البريطانية المرتبطـة بكثيـر من الأخطـاء الخطِرة التي مصدرها واشـنطن»، وأضـاف كارتر الذي كان يعارض الحرب في العراق: «فمهما كانت السياسـة التي يقترحهـا البيت الأبيض متطرفة أو غير صحيحة يبدو لي أن حكومة بريطانيا العظمى تتبعها آليًّا من دون ممارسة أي تأثير»[118]، وقد عبر عن هذه النقطة، على نحو يتسـم بعمق اسـتثنائي، مستشـارُ الأمن القومي الأسـبق لكارتر، زبغنيو بريجينسكي قائلًا:

> أن تخطئ الولايات المتحدة وهي تحت قيادة رئيس يحب الشعارات المانوية الاختزالية فـي منطقـة لا نألفهـا- وربمـا فعلت الولايـات المتحـدة ذلك لأنهـا تعاني آثـار صدمة خاصة وهي هجمات 11/-9 قد يكون أمرًا مفهومًا، وإن كان منكرًا، ومن واجبنـا- نحن الأمريكييـن- أن نصـوِّب أخطاءنا، لكن الأصعب في الفهـم أن يتصرف بهذه الرعونة حليف له معرفة وثيقة بالعالم العربي، وفهم عميق بالثقافة الإسلامية، ولا يقترح مسار فعـل أحكـم، ولو رفعـت المملكة المتحـدة صوتها، وهـي أقـرب حلفاء أمريـكا، وتكلمت بلهجـة صارمـة بوصفهـا صوت أوروبـا القـوي الأمين، بدلًا مـن التصـرف وكأنها تابع

مواجهته[103]. أما كون الرجل طاغية، ولو أنه ليس الوحيد بين قادة العالم المعاصرين، فلم يمثل سببًا لعزله يقبله القانون الدولي.

كان القانون الدولي آخر ما يهم تشيني، ووزير الدفاع رامسفيلد، ونائب وزير الدفاع وولفوويتز، وكان هؤلاء أشد العازمين على تغيير النظام في العراق. رفض وولفوويتز تصديق أن منظمة يتزعمها أسامة بن لادن تستطيع أن تنفذ هجمات 2001م في نيويورك وواشنطن من دون رعاية من دولة ما. واعتقد أن صدام هو ذلك الراعي[104]. وهكذا استخدمت هجمات 9/11 ذخيرةً في حملة تشيني ورامسفيلد وولفوويتز لتنفيذ غزو العراق. وعلى الرغم من موقف سي. آي. إيه من أنه «ببساطة لا توجد حجة مقنعة» لهذا الغزو، فإنه- كما ذكرت كوندوليزا رايس- «كان نائب الرئيس وفريقه مقتنعين تمامًا بضلوع صدام بشكل ما»[105]، ويقدم تشيني في مذكراته تبريرًا مغلوطًا بأثر رجعي، فيقول: «عندما نظرنا حول العالم في تلك الشهور الأولى، بعد 9/11 لم نجد مكانًا يربط بين الإرهاب وقدرات أسلحة الدمار الشامل إلا في عراق صدام حسين. وبالاستناد إلى ميزة النظرة الاسترجاعية- حتى لو أخذنا في الحسبان أن بعض المعلومات الاستخباراتية التي تلقيناها كانت غير صحيحة- فما زال ذلك التقدير صحيحًا»[106].

عندما واجه طوني بلير معارضة قوية في المملكة المتحدة، ومناظرة صعبة قادمة في مجلس العموم، بسبب حرصه على الالتزام بإرسال قوات بريطانية للحرب القادمة في العراق. اتصل به جورج دبليو. بوش في بداية مارس 2003م، «وأوضح أنه لن يغير رأيه في رئيس وزراء بريطانيا سلبيًّا إذا لم تشارك بريطانيا في الغزو». ورد بلير قائلًا: «أنا مؤمن بهذا الأمر تمامًا، وسأواصل السعي فيه حتى النهاية». وحسب كلام بوش «كأني سمعت صدى ونستون تشرشل في صوت صديقي»[107]، ولا شك أن بلير سمع الأصداء نفسها؛ فقد قال لأحد المسؤولين الذين حذروه من حرب العراق: «أنت نيفيل تشامبرلين وأنا ونستون تشرشل وصدام هتلر»[108].

كان بلير مضطرًا إلى بناء قضيته على ادعاء امتلاك صدام أسلحة دمار شامل، حتى يكسب تأييد مجلس العموم لانضمام المملكة المتحدة في الهجوم على العراق، وأن هذه الأسلحة تمثل خطرًا، ليس على منطقة الشرق الأوسط وحسب، بل وعلى بريطانيا نفسها، وأن غزو دولة أخرى لتغيير نظامها هو خرق صريح للقانون الدولي[109]، لذلك قال بلير: «يواصل العراق إنكار امتلاكه أي أسلحة دمار شامل، مع أنه لا يوجد جهاز استخبارات جاد في أي مكان في العالم يصدق ذلك». وقدم بلير قائمة بألوان الظلم التي يرتكبها نظام صدام حسين، وأضاف: «أعلم تمام العلم أن أولئك الذين يعارضون الإجراء الذي اتخذناه، يشاطرونني مقتي لصدام»، ومع ذلك فقد قال مؤكدًا: «لم يكن تغيير النظام هو مبرري لاتخاذ هذا الإجراء قط»[110]. قبل ذلك بعام، كتب بلير مذكرة إلى رئيس أركانه جوناثان باول (وهي وثيقة أُفرِج عنها أخيرًا) جاء فيها أن «نظام صدام ديكتاتورية عسكرية قمعية متوحشة؛ فهو يقتل خصومه، ويدمر اقتصاد بلاده، وهو مصدر عدم استقرار وخطر في المنطقة. وأنا أتفهم موقف أحد المحافظين اليمينيين المعارضين له [أي الغزو العسكري] بدعوى تعارُضِه مع فكرة (بناء الأمة) على أساس أن الغزو ليس له علاقة مباشرة بمصلحتنا الوطنية، لكن أي فلسفة سياسية تولي اهتمامها للأمم الأخرى... ومستعدة لتغيير أنظمة إلى الأفضل يجب أن تصب غضبها على صدام»[111]، والمؤكد أن بلير نفسه كان في قمة السخط.

في مناظرة مجلس العموم عن العراق، قبل ثلاثة أيام من وقوع الغزو في 20 مارس 2003م، ألقى روبن كوك، الذي كان وزيرًا للخارجية لأربع سنوات قبل أن يصبح رئيسًا لمجلس العموم، خطابًا، ما زال محتواه صالحًا بعد مرور عقد من الزمن عليه[112]؛ قال كوك إنه لو اتخذت انتخابات عام 2000م الرئاسيةُ الأمريكيةُ غيرُ مؤكدةِ النتائج طريقًا غير الذي اتخذته وصار آل غور رئيسًا، لكان مجرد إثارة مسألة إرسال قوات بريطانية إلى العراق موضع شك، وأضاف أن البريطانيين «لا يشكون في أن صدام طاغية لا يعرف الرحمة، لكنهم غير مقتنعين بأنه خطر واضح محدق ببريطانيا، ويريدون أن يعطوا الفرصة لأعمال

لم تُفتح القناة للملاحة حتى أبريل من العام التالي، وسقط إيدين نفسه، الذي كان يأمل أن يرسخ مكانته القومية والدولية بأن يقوم بالدور الرئيس في الإطاحة بناصر، سياسيًّا وصحيًّا، واستقال من رئاسة الوزراء في 9 يناير 1957م، واعتزل النشاط السياسي، وفي 18 يناير استقل سفينة ليقضي إجازة استجمام في نيوزيلندا. وقد كتب نايغل نيكلسون، وهو أحد مجموعة النواب المحافظين في الجناح المعارض من الحزب لمجموعة السويس، وكان يعارض التدخل العسكري البريطاني في مصر، خطابًا إلى أبيه، سير هارولد نيكلسون، في 22 يناير: «أظن أنك تعلم أن إيدين اتجه يوم السبت إلى نيوزيلندا متخذًا طريقًا ملتفًا، عن طريق قناة بنما؛ لأنه لسبب ما لم تكن قناة السويس مفتوحة»*[98].

بليروالحرب في العراق

للمرة الثانية منذ الحرب العالمية الثانية يسُوق رئيس حكومة بريطاني بلاده إلى حرب يجري القتال فيها على أساس مغلوط: وذلك في عام 2003م حين تبع طوني بلير خطوات إيدين في عام 1956م، مع وجود اختلافات كبيرة بين الحالتين؛ إذ نفذ إيدين ما أراد، ضد رغبة الإدارة الجمهورية في الولايات المتحدة. أما بلير فقد تصرف بوصفه شريكًا صغيرًا لرئيس جمهوري، أقل دراية من أيزنهاور إلى حد بعيد. ويعود جزء غير قليل من الفضل في قصر مدة حرب 1956م في السويس إلى المعارضة الأمريكية. وعلى العكس من ذلك، أدى الصراع العراقي إلى بدء دورة جديدة من العنف؛ فبعد خلع طاغية علماني من الحكم، بدأ الصراع الداخلي والطائفي يحصد أرواحًا وأطرافًا كثيرة يوميًّا لمدة أكثر من عقد على بداية الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. وفي دراسةٍ أشرف على إجرائها جلبرت بيرنهام (وهو متخصص في الصحة العامة وطبيب بشري وضابط سابق بالجيش)، في كلية هوبكنز بلومبرج سكول للصحة العامة في الولايات المتحدة، قُدر عدد الوفيات بنحو 655 ألفًا في

---

* تعطل مستقبل نايغل نيكلسون السياسي بسبب معارضته لإيدين، فقد استبعد من دائرته الانتخابية المحافظة في بورنماوث إيست، وبذلك انتهت حياته البرلمانية بانتخابات 1959م.

الأشهر الأربعين الأولى من غزو العراق، وكان هذا الرقم الكبير يغفله مؤيدو الغزو غالبًا أو يتجاهلونه، لكن الفحص المهني الدقيق أكد صحته[99]. وحتى تقديرات الحكومة العراقية حددت عدد القتلى المدنيين في السنوات الخمس الأولى من الغزو بين 100 ألف و150 ألفًا، وقُتل من الأمريكيين أكثر من 4300 شخص، ومن البريطانيين 170، حتى عام 2009م، وجرح أكثر من 31 ألف جندي أجنبي على يد المقاومين[100].

كان قرار غزو العراق أمريكيًا بالدرجة الأولى، ففي 2002م بدا أن الغزو قادم بمشاركة بريطانيا أو دول أخرى أو من دونها، مع أن صدام حسين الذي رأَس نظامًا سلطويًا غاشمًا، كان مدعومًا من الولايات المتحدة: إذ كان دونالد رامسفيلد مبعوثًا خاصًا لريغان في أثناء الحرب مع إيران*، وقد استغل أعضاء الإدارة الذين كانوا يبحثون عن مبرر للهجوم على العراق هجمات 11 سبتمبر على برجي التجارة العالمية في نيويورك وعلى البنتاغون، مع أنه لم يكن لصدام حسين علاقة بهذه الجرائم؛ لأنه لم يكن يحب الإسلاميين المتشددين، وهذا ما أكدته سي. آي. إيه كما تقول كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي في مرحلة الإعداد للغزو، في مذكراتها: «كان لدى سي. آي. إيه شعور قوي بعدم وجود اتفاق بين القاعدة وصدام في هجمات 9/11 وقالوا ذلك»[101].

كان الطيران الأمريكي فرض- منذ حرب الخليج عام 1991م- حظرًا للطيران في الأجواء العراقية بدعم من الأمم المتحدة، وكان نائب الرئيس ديك تشيني وزيرًا للدفاع في وقت الحرب السابقة، وكان يرى أن استمرار صدام حسين في حكم العراق، على الرغم من القيود والقصف من حين لآخر من القوى الدولية، (مهمة ناقصة). ومنذ بداية رئاسة بوش، في يناير 2001م، كانت العراق من أولوياته الأولى[102]. كان الرئيس بوش، لا سيما بعد 9/11 يستحسن فكرة أن صدام حسين مع أسلحة الدمار الشامل المزعومة يمثل خطرًا يجب

* حدثت تلك الزيارة في عام 1983م، في وقت كان العراق يطور فيه أسلحة دمار شامل، وفي وقت أظهر صدام مدى خطورة السياسة الخارجية لقائد متغطرس، إذ بدأ حربًا استمرت من 1980 إلى 1988م، قتل فيها أكثر من نصف مليون، وانتهت من دون استيلاء على أراضٍ أو تغيير النظام في أي من الدولتين. وفي أثناء الولاية الأولى لريجان كان صدام يعد أحد حكام الشرق الأوسط (الأقل سوءًا) بالمقارنة بحكام إيران وسوريا.

مناسبة» لزيادة تدخل القوات السوفييتية، وإن السخط في الغرب وفي الأمم المتحدة بشأن الأعمال السوفييتية في المجر سيقل بسبب التشتت الذي سببته السويس[92].

أما العنصر الأشد حسمًا من النقد السوفييتي، والأهم حتى من الإدانة في الأمم المتحدة أو المعارضة واسعة النطاق في الداخل. فكان الضغط الذي وقع على الجنيه الإسترليني والإصرار الأمريكي على عدم تقديم دعم مالي لبريطانيا، حتى تنتهي الأعمال العدائية في مصر؛ ذلك أن الجنيه الإسترليني كان ما يزال عملة الاحتياط في مصر، وبدا التخلي عنه لحساب عملة أخرى يلوح في الأفق.

كان هارولد ماكميلان يتمنى أن تؤدي صداقته مع دوايت أيزنهاور أيام الحرب إلى أن يمدَّ الرئيس الأمريكي يد العون. ومع أن الرجلين سيعيدان علاقتهما الممتازة بعد أن حل ماكميلان محل إيدين في رئاسة الوزراء، فإن ذلك لم يخفف من معارضة أيزنهاور لمغامرة السويس: ففي خطاب لأحد أصدقاء الجيش القدامى في 2 نوفمبر، كتب أيزنهاور أن بريطانيا كانت تتصرف «بطريقة العصر الفيكتوري»، وواصل قائلًا: «لكني لا أرى سببًا لدخول حرب لن تؤدي إلى نتيجة مُرضية، ويعتقد العالم كله أنك تؤدي فيها دور الفتوة، على الرغم من أنك لا تملك مساندة قوية من شعبك كله»[93]. وفي مكالمة هاتفية مع ماكميلان قال وزير الخزانة جورج همفري، لوزير الخزانة البريطاني: «لن تحصلوا على مليم واحد من حكومة الولايات المتحدة حتى تخرجوا من السويس»، فأُخذ ماكميلان بهذا القول، وقال: «إن الرسالة التي أرسلتها لي باردة جدًّا يا جورج»، وكان همفري قد انعزل في ركن حفظ اللحم المجمد طلبًا للخصوصية وهو يجري المكالمة، فرد قائلًا: «الحقيقة أنني أتحدث إليك من مكان بارد جدًّا»[94].

وتحت تأثير التحول الكامل الذي أصاب ماكميلان، منع مجلس الوزراء البريطاني إيدين من مواصلة الخيار العسكري، ويذكر كيث كايل أنه: «طوال الشهور الثلاثة التي تصاعدت فيها الأزمة، أدى إيدين دورًا حاسمًا؛ فقد كان يهيمن على من حوله، حسب ما قال رئيس أركانه، إلى درجة أكبر من هيمنة تشرشل على من حوله وقت الحرب. فقد كان يتولى

اتجـاه كل حركـة تفصيليـة في اللعبة»، وعلى الرغم من أنه لم يكـن يريد أن يجهض العملية، فإنه «شعر أنه لا يستطيع أن يقف أمام أصوات أعضاء وزارته». ومما أكد الأمر أن من قرروا إيقـاف اللعبـة كانـوا كبـار الوزراء، فلـم يكن ماكميلان وحـده، بل كان معه باتلـر (الذي كان متشـككًا من البداية)، ولورد سـيلزبيري، فقد عارضوا بشدة مواصلة عملية السويس وتحدي الولايات المتحدة والكومنولث والأمم المتحدة[95].

وقـد خلُـص الجنـرال سـير تشـارلز كايتلـي، قائد القـوات البرية في الشـرق الأوسـط الذي كان مسـؤولًا عن الجانب العسـكري لعملية السويـس، إلى أن «الدرسـ الأكبر من عملية السويس هـو أن الـرأي العالمـي الآن مبدأٌ شـديد الأهمية فـي الحرب، ويجـب أن يُعامل على هـذا النحـو»[96]. وقد اسـتقال اثنـان من أحدث الـوزراء مـن الحكومة احتجاجًا علـى التدخل العسـكري البريطانـي في الشـرق الأوسـط، وهما سـير إدوارد بويـل وأنطونـي ناتينغ، وكانت استقالة الأخير الأكثر ضررًا؛ لأنه كان وزير دولة في وزارة الخارجية وشارك في المفاوضات حول الاتفاق الإنجليزي المصري في عام 1954م.

كانـت لمغامرة السويـس عكـس ما اسـتهدفت تمامًـا؛ إذ كان المقصود منهـا إظهار أن بريطانيـا مـا زالـت قـوة عالمية لا سـيما في الشـرق الأوسـط، لكنها أظهـرت ضعفًا نسـبيًّا، وأسـرعت بوضـع نهايـة لادعـاءات العظمـة الإمبراطورية؛ وكان الهـدف إثبـات أن بريطانيا تستطيع أن تتخذ إجراءً عسكريًّا ولو تخلت عنها الولايات المتحدة أو عارضتها، لكن السرعة التـي أذعنت بها الحكومة للضغط الأمريكي أوحت بعكـس ذلـك؛ وقُصد ضمان أن تظل قناة السويـس مفتوحـة، لكن المصرييـن أغلقوها مع بداية الأعمال العدائيـة؛ وكان المفترض أن ترسـل الإطاحـة بناصر رسـالة مشـجعة إلى القـادة العـرب المحافظين الذين كانـوا يُعدون أصدقـاء بريطانيـا في الشـرق الأوسـط، إذ كانـوا يشـعرون بالتهديد من طموحات الرئيـس المصـري وشـعبيته: فـكان أن حدث العكـس مـن ذلك، إذ وفق مـا قال ناتينـغ: «جعلنا ناصر شـهيدًا وبطـلًا، ورفعنـاه إلـى ذروة قـوة ومكانـة لم يعرفهـا العالـم العربي منذ بدايـة القرن الثامن عشر»[97].

دروس العراق: السياسة والعملية و(الزعماء)

كان بإمكان صدام حسين تجنب الغزو، وهو يتحمل مسؤولية ضخمة عن المعاناة التي فرضها التدخل. وعن نظام الحكم الذي سبق الغزو: فقد أنكر المتحدثون الرسميون في نظامه أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل. لكن صدام كان سعيدًا بأن يلقي بظلال إبهام: فقد وُضعت العراقيل في طريق فرق التفتيش الأممية التي رأسها هانز بليكس، وكان ذلك يكفي لتعزيز الشكوك بأن لدى صدام ما يخفيه، بل إن بليكس نفسه كان يعتقد باحتمال وجود أسلحة دمار شامل، لكنه أراد المزيد من الوقت للبحث عنها، وكان ضد الغزو. وكان لدى صدام- كما ظهر بعد ذلك- شيء شعر أنه يجب إخفاؤه، أو يجب أن يجعل العالم الخارجي على الأقل في حيرة منه: وهو أنه لم يعد يمتلك مثل هذه الأسلحة: فقد أنفق كل هذه السنوات بوصفه القائد العراقي الذي يرسم لنفسه صورة الرجل القوي، والسبب الرئيس في أنه كان لا يرغب في أن يثبت صراحة أن العراق لا يمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية هو أنه لم يحب أن يظهر ضعيفًا، لا سيما في عيون إيران، وهذا ما قاله صدام لمحققي مكتب التحقيقات الفيدرالية بعد القبض عليه[139]، وكان ذلك صحيحًا بالتأكيد.

افترض القادة الغربيون، ومنهم من كانوا يعارضون الحرب، أن صدام كان يمتلك بعض أسلحة الدمار الشامل: لأنه كان يمتلكها في الماضي ويتصرف وكأنها ما زالت موجودة، ولكن معارضي الحرب لم يجدوا في ذلك سببًا لإجهاض مهمة بليكس، أو غزو العراق واحتلاله وتحمل مسؤولية عقبات ذلك.

عمل ديفيد فيشر في وزارة الدفاع البريطانية لسنوات عديدة، ثم صار مسؤول الدفاع الأول في مجلس الوزراء من 1997-1999م، وكان من صلاحياته الاطلاع على التقارير الاستخباراتية كافة، وكان يعتقد أن صدام ما يزال يمتلك بعض الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وهو يقول حاليًا: كان الخطأ الكبير هو تحليل سلوك صدام وكأن الزعيم العراقي يحكم في نظام ديموقراطي؛ فلا يوجد سياسي عاقل يجلب «على شعبه عقوبات اقتصادية شديدة، وخطر العمل العسكري». ولكن على الرغم من استحالة استمرار زعيم

ديموقراطي غربي لو فعل ما فعل صدام، فإنه استمر. «إن أي طاغية لا يعبأ بالعواقب يمكنه أن يفعل هذا، أو على الأقل فعل هذا مدة اثني عشر عامًا»[140]. كتب جوزيف ساسون، أحد كبار المتخصصين في صدام وفي حزب البعث، أن «مبدأ الظهور بمظهر القوة في الأوقات كلها، وبأي ثمن، لازم صدام حسين طوال حياته»؛ فالعملية مهمة حتى داخل نظام سلطوي. ومما زاد حاجة صدام الملحة إلى إبداء القوة، كما يقول ساسون، هو «عناده بمجرد أن يصل إلى قرار، ورفضه من منتصف الثمانينيات حتى نهاية حكمه أن يقبل آراء سلبية»[141].

يمكن بطبيعة الحال إبداء آراء مخالفة لآراء الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني من داخل الجهاز التنفيذي، وبلا شك من خارجه، في الولايات المتحدة وفي بريطانيا، لكن العملية السياسية شابتها أخطاء أسهمت في صنع سياسة فاسدة في الدولتين، والوصول إلى التدخل العسكري في العراق. والعناد في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ليس أمرًا نادرًا في الولايات المتحدة: فقد حدث هذا في أثناء إدارة ريغان، لكن ريغان كان يفضل رأي وزارة الخارجية في القضايا الكبرى (وتحديدًا رأي جورج شولتز على رأي واينبرجر) عندما كان الأمر يتعلق بالتعامل مع الاتحاد السوفييتي في عهد غورباتشوف.

أما في التعامل مع العراق فقد كان هناك تحالفٌ بين تشيني، وهو نائبُ رئيسٍ ذو نفوذ غير معتاد، ورامسفيلد، جعل كفة وزارة الدفاع أرجح من وزارة الخارجية. وعلى الرغم من أن بوش كان يستطيع استبعاد اعتراضات تشيني ورامسفيلد (مثلما فعل مع رغبة طوني بلير في استصدار قرار خاص من الأمم المتحدة يخوله الهجوم، وهو مسعى دبلوماسي كان مصيره الإخفاق)، فقد كان يسمح لوزارة الدفاع بتحديد السياسة تجاه العراق إلى حد بعيد، قبل الغزو، وزاد الأمر بعده.

تذكر كوندوليزا رايس أنها عندما حاولت أن تبين لنائب الرئيس ضرورة وجود تنسيق بين الهيئات بعد أن دخلت القوات الأمريكية بغداد، رد قائلًا: «انتهى البنتاغون

عندما أعملت القوة العسكرية الأمريكية أثرها، لم يكن غريبًا أن يُحقّق هدف الإطاحة بصدام حسين، لكن هذه الإطاحة لم تكتسب الشرعية التي كان يمكن أن تتحقق- وما كان لها ذلك- لو كان شعبه هو الذي قام بها. وقد أكد غزو العراق صدق ما تعلمه سير تشارلز كايتلي من مغامرة السويس الخائبة التي ذكرناها سابقًا، من أن «الدرس الأكبر من عملية السويس هو أن الرأي العالمي الآن مبدأٌ شديد الأهمية في الحرب، ويجب أن يُعامل على هذا النحو». فقد دان الأمين العام للأمم المتحدة الغزو والاحتلال[133]، وكذلك غالبية الدول الأعضاء، والمتخصصون في القانون الدولي، والغالبية العظمى من العرب، على وفق ما بينت البحوث المسحية[134]. وحتى التأييد المبدئي الذي كان في الولايات المتحدة تبخر مع استمرار الصراع وإزهاق الأرواح الأمريكية، وفي بريطانيا كان الرأي منقسمًا بالتساوي وقت ذهاب القوات، ومع الزمن صار خيار الحرب أقل قبولًا، فهي لم تقضِ على أسلحة الدمار الشامل عند صدام لأنها دُمرت قبل الحرب، وأدى الغزو إلى صراع داخلي في العراق، ونقل ميزان القوة من السنة إلى الشيعة، وبذلك قرّب العراق من إيران الشيعية.

إضافة إلى ذلك، فإن فرص هزيمة طالبان في أفغانستان، واحتمالات النجاح السياسي لذلك التدخل العسكري، تضاءلت بشدة، وقد كان النصر في أفغانستان احتمالًا مشكوكًا فيه دائمًا على المدى الطويل، لكن إرسال قوة دولية إلى هناك كانت له من البداية شرعية يفتقر إليها غزو العراق؛ فقد كان التدخل في أفغانستان بدعم من الأمم المتحدة في نهاية 2001م؛ لأن الهجوم على قواعد تنظيم القاعدة في ذلك البلد كان يُعد ردًّا مناسبًا على هجمات 9/11 في الولايات المتحدة، ولكن توسيع (الحرب على الإرهاب) ليشمل دولة عربية، أيد فكرة أن الولايات المتحدة وشركاءها في التحالف الدولي يخوضون حربًا (صليبية) ضد الإسلام[135]. واكتسب هذا الرأي مصداقية بسبب انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل، ودعمها في النزاعات العربية الإسرائيلية[136].

إن أغلب المؤهلين لإصدار أحكام، ومن ضمنهم رئيس الوكالة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب في بريطانيا، شهدوا بأن غزو العراق كان محفزًا للتطرف الإسلامي، وأدى إلى

زيادة كبيرة وليس إلى خفض عدد الجماعات الصغيرة التي تخطط للقتل والتخريب (وقد نجح إم آي فايف في إحباطها). أما الرد على 9/11 الذي كان يفترض أن يأتي بالمذنبين (أمام العدالة)، ضمن أشياء أخرى، فقد تضمن إساءة معاملة السجناء في العراق وإهانتهم، وسجن آخرين إلى أجل غير مسمى من دون محاكمة في خليج غوانتانامو، حتى إن القاعدة التي لم يكن لها فرصة للتأثير في عراق صدام، صارت أشد نشاطًا هناك منذ الغزو. أما أكبر عثرات الغزو فجاء عندما أخرج (الربيع العربي) مواطني دول الشرق الأوسط إلى الشوارع ليخلقوا أول أمل حقيقي في الديموقراطية- وإن كانت حتى الآن لم يتحقق منها إلا أقل القليل- في المنطقة.

بالتأكيد، كانت عواقب الغزو هذه غير مقصودة، لكنها أضرت ضررًا بالغًا بسمعة الولايات المتحدة الدولية، وكذلك بسمعة بريطانيا العظمى بقدر تورطها في الحدث، فلم يكن يكفي السياسيين الذي أيدوا الغزو أن يقولوا إن فكرة الهجوم على العراق كانت صائبة وكانت الأخطاء في التنفيذ فقط. ويلقي أبطال المشهد (الأمريكيون تحديدًا) في مذكراتهم باللوم على مسؤولين آخرين ووكالات أخرى، ويتهمونها بعدم الكفاءة وغياب الرؤية: فعلى سبيل المثال يكتب رامسفيلد: «من أخطر ما تضم قائمة الأخطاء الاستخباراتية الإخفاق في إبراز أخطار المقاومة: فقد كانت التقارير الاستخباراتية تناقش من حين لآخر احتمال وقوع فوضى وعدم استقرار بعد الحرب، لكني لا أتذكر أنني رأيت مذكرة تتوقع احتمال قيام حرب عصابات مستمرة ضد الائتلاف»[137]. أما النظر إلى الغزو على أنه غير شرعي داخل العراق، والتعامل مع القوات الأجنبية بوصفها محتلة غاصبة، فلم يدهش المتخصصين في شؤون العالم العربي. وإن كثيرًا من الآثار السلبية لغزو العراق كانت متوقعة، وتنبأ بها نقاد الغزو قبل الحرب، وداخل بريطانيا نفسها. ويرى تشارلز تريب أن الصراع الطائفي والمقاومة المسلحة ضد القوى المحتلة لم «تدهش إلا من أعدوا للاحتلال العسكري في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قبل غيرهم»[138].

ويرى ذلك مجرد إطراء لإرضاء غرور رؤساء الوزراء وحاشيتهم، فقد جعلت من بلير «بطلًا في أمريكا» (لكن يجب القول إن هذه الصورة ليست كذلك داخل الأوساط الأكثر ليبرالية)، وأضاف: «هذا هو ما يحبه هو ومستشاروه»[126].

كان أغلب أمناء مجلس الوزراء الذين خدموا في أثناء تولي بلير رئاسة الوزراء غير راضين عن طريقته في العمل، لا سيما ما يتعلق بالعراق؛ فقد حذر لورد ويلسون، أمين مجلس الوزراء من عام 1998م حتى منتصف 2002م، في آخر اجتماع له مع بلير قبل أن يترك منصبه، من «أخطار ما كان مقدمًا على عمله، وذكَّرته بالموقف القانوني»، ويستحضر اتجاه بلير من العمل العسكري فيقول: «وكأن عينيه كان بهما لمعة أقلقتني». وقال لورد تيرنبول الذي خلف ويلسون: لم يُطلع مجلس الوزراء على «مواد فائقة الأهمية في أثناء العد التنازلي لقيام الحرب، من ضمنها ورقة أُعدت في مارس 2002م تحدد الخيارات الإستراتيجية البريطانية المتعلقة بالعراق، ووثيقة أُعدت في يوليو 2002م تحدد البدائل العسكرية»، وعند تقديم خيار مزعوم في اجتماع في مارس 2003م، كان وقت التراجع قد فات؛ لأنه قد يسبب استقالة بلير، وكان مجلس الوزراء يبدو (كأنه مكبل). يقول تيرنبول: كانت «الطريقة المفضلة للعمل» عند رئيس الوزراء «أن يأتي بمجموعة من الناس يشاطرونه أهدافه، ويتحركون معًا»[127].

ومن المنتقدين لأسلوب بلير في الحكم في عدد من المواقف، لورد (روبن) باتلر، وكان أمينًا لمجلس الوزراء من 1988م إلى 1998م، وبذلك فقد عمل في ذلك المنصب مع ثلاثة رؤساء وزارة؛ مارجريت تاتشر، وجون ميجور، وطوني بلير. وكانت الاجتماعات تضم لجنة التحقيق الرسمية التي أنتجت تحت رئاسة باتلر عرضًا للمعلومات الاستخباراتية عن أسلحة الدمار الشامل[128]، وكان الهدف هو حماية الأحكام الاستخباراتية من الضغوط السياسية؛ لذلك فقد أوصت اللجنة بأن يتولى رئاسة لجنة الاستخبارات المشتركة «شخص له خبرة في التعامل مع الوزراء ويشغل منصبًا رفيعًا، وأن يكون بعيدًا تمامًا عن تأثير أحد، لذلك فالأرجح أن يكون في آخر منصب له». وتشير آخر توصية في التقرير إلى تحفظات على أسلوب بلير في الحكم؛ فقد قال باتلر وزملاؤه: «إننا نشعر بالقلق من عدم الرسمية، والتواء

إجراءات الحكومة الذي رأيناه في سياق صنع السياسة تجاه العراق، ونخشى أن تضيق هذه الأخطار أفق الحكم السياسي الجماعي الواعي؛ فمثل هذه الأخطار شديدة الأهمية، لا سيما في مجال كمجال موضوعنا الذي يتعذر فيه وجود حقائق واضحة، والذي تزيد فيه أهمية دقة الحكم»[129].

أحرج وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد بلير عندما أعلن، قبل أقل من شهر من الغزو، ما أوضحه الرئيس بوش لرئيس الوزراء سرًّا، وهو أن الهجوم يمكن أن يتم على أكمل وجه من دون المشاركة البريطانية[130]. كانت إدارة بوش عمومًا، وبها بعض الأعضاء الأشد حماسًا للحدث القادم من غيرهم، هي المسؤولة عن إشعال هذه الحرب. أما في بريطانيا فقد كان اختيار بلير بالدرجة الأولى لأنه استولى على سلطة صنع قرار السياسة الخارجية إلى حد بعيد. وعلى الرغم من أن بلير أقر في لحظة كانت مواتية له سياسيًّا أن السلطات القانونية تؤول مباشرة إلى وزراء الدولة وغيرهم من الوزراء، وليس إلى رئيس الوزراء، فإن مكتب مجلس الوزراء أعيد تنظيمه لخدمة رئيس الوزراء شخصيًّا، وليس لعموم المجلس[131]، فإن لجنة الدفاع وما وراء البحار التابعة لمجلس الوزراء التي كانت تراثيًّا الهيئة الرئيسة لاتخاذ قرار جماعي بشأن السياسة الخارجية، أُهملت في أثناء تولي بلير رئاسة الوزراء، ولم تجتمع على الإطلاق في الشهور السابقة على حرب العراق*، بل كانت تعقد اجتماعات حسب الحاجة يدعو إليها بلير، ولم تكتب وقائع كثير منها، ولم يطّلع مجلس الوزراء نفسه على الوثائق المهمة لاتخاذ أي قرار مستنير، وشملت هذه الوقائع الرأي القانوني المبدئي للنائب العام لورد جولد سميث الذي قال إنه من دون قرار من الأمم المتحدة يخول غزو العراق تحديدًا، فإن احتلال هذه الدولة سيكون غير قانوني حسب القانون الدولي (غيَّر جولد سميث رأيه بعد زيارة للولايات المتحدة)[132].

* لم ينشأ مجلس للأمن القومي إلا في 2010 وهو المكافئ الوظيفي للجنة سياسة الدفاع وما وراء البحار التابعة لمجلس الوزراء ويرأسها رئيس الوزراء، ومقرها مكتب مجلس الوزراء. وله أمانة أمن قومي يرأسها أحد كبار الأعضاء السابقين في وزارة الخارجية ولقبه (مستشار الأمن القومي) (وهذا جديد في السياسة البريطانية)، ويضم في عضويته من الوزراء وزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير التنمية الدولية ووزير الدولة للطاقة والتغير المناخي، وضمت الحكومة الائتلافية التي تشكلت في 2010م نائب رئيس الوزراء (زعيم حزب الأقلية في الائتلاف).

خاضع في شراكة أنجلوأمريكية إقصائية، لسُمع صوتها، وما كان للولايات المتحدة من خيار ساعتها إلا الإنصات[119].

المشكلة أنه بينما كانت بريطانيا تمتلك خبرة أكبر في العالم العربي، في وزارة الخارجية وفي الأكاديميا، لم يكن بلير مستعدًّا لأن يأخذ بجدية الآراء التي تعارض يقينه أو تقف في طريق رغبته في التقرب من الرئيس الأمريكي أيًّا كان هذا الرئيس. كان تشارلز تريب، أحد المتخصصين الكبار في الشأن العراقي، من الذين حضروا اجتماعًا في مقر رئاسة الوزراء في نوفمبر 2002م، حيث التقى طوني بلير ووزير الخارجية جاك سترو مع أكاديميين عالِمين بشؤون الشرق الأوسط، ويذكر تريب أن «بلير بدا غير مهتم على الإطلاق بالعراق بوصفه مجتمعًا سياسيًّا محيرًا ومعقدًا، وكان لا يريد إلا تأكيدًا بأن الإطاحة بصدام حسين ستزيل الشر من هذا البلد، وكانت هذه الرغبة نذير شؤم»[120]. وقال أحد سفراء بريطانيا في العالم العربي، كان يستشرف في عام 2002م وقوع الحرب: «إنها ستكون كارثة، لأنهم ليس لديهم فكرة عما يخضون فيه، إن العراق بلد شديد التعقيد، وهم لاينصتون إليَّ»[121].

كان القلق العميق ينتشر بين المتخصصين في الشرق الأوسط بوزارة الخارجية، وبين كبار ضباط الجيش[122]، وداخل إم آي فايف MI5 *، الجهاز الأمني المسؤول عن مكافحة الإرهاب داخل المملكة المتحدة، فقد قالت رئيسة إم آي فايف، البرونة مارننجهام-بولر، إنه قبل مقامرة بلير كان الخطر الذي يمثله صدام حسين «محدودًا للغاية»، وإن غزو العراق سيزيد هذا الخطر «زيادة كبيرة»، فمنذ ذلك الحين تسبب تحول كثير من شباب المسلمين في بريطانيا إلى التطرف في جعل إم آي فايف (غارقة) في التهديدات الإرهابية، وعدَّت الصراع العراقي تشتيتًا لجهود محاربة القاعدة. وثبت صدق تحذيرها، للأسف، من أن المملكة المتحدة ستكون عرضة أكثر للهجمات الإرهابية إذا واصل بلير خياره العسكري

* الهيئة الأمنية MI5 هي وكالة استخبارات بريطانية تعمل على حماية الأمن الوطني البريطاني من أخطار مثل الإرهاب والتخريب. (المترجمة)

ضد نظام صدام حسين؛ فقد قالت مانتجهام- بولر في تقرير التقصي المسمى (تحقيق تشيلكوت) عن حرب العراق: «ما فعله العراق هو توليد دفعة جديدة لدى من يتوافر عندهم الاستعداد للانخراط في الإرهاب»، وقد ساءتها التفجيرات التي حدثت في لندن في 7 يوليو 2005م، لكنها قالت في 2010م إنها تنبأت بمثل هذا الحدث[123].

كان كبار الموظفين المدنيين والسفراء السابقون يعلنون رأيهم صراحة أن غزو العراق سيكون غلطة تاريخية، وهذا ما لم يكن يستطيعه المسؤولون الذين ما زالوا في الخدمة. وكان السير مايكل كوينلان الذي كان أكبر مسؤول في وزارة الدفاع عند انتهاء الحرب الباردة، يراقب ما يجري في واشنطن في أغسطس عام 2002م، ويستشرف مآل الأحداث؛ فذكر أنه حان الوقت لأن تعارض بريطانيا الإدارة الأمريكية، وكتب: «لا يوجد طرح محدد على الطاولة، لكن كل من عمل داخل الحكومة، وتحديدًا مع الولايات المتحدة، يعرف أنه ما إن يوضع مقترح على الطاولة، حتى يكون أوان أي تأثير فاعل قد فات. فالقرارات اتخذت وانتهى التداول بشأن الإجماع الداخلي، وبلغ الالتزام النفسي، إن لم يكن الشعبي، درجة يتعذر معها تحويل المسار»[124]. وقد قال كوينلان قبل أكثر من عام ونصف العام من غزو العراق:

> قال أغلب من استُطلع رأيهم في مسح للآراء في الشارع العربي إن وراء هجمات 11 سبتمبر مؤامرة صهيونية. ومع وجود هذا الاتجاه، سيكون من السذاجة افتراض أن الإطاحة بالسيد حسين بحملة تقودها أمريكا، سيستقبل بارتياح عام، والمشكلة التي ستبقى هي مَن سيحكم العراق بعده؟ أما زعم وجود أنظمة محتملة في الانتظار، لا سيما أنظمة تحظى برضا الولايات المتحدة وتتمتع بدعم شعبي، فهو قول واهٍ[125].

في عام 2003م، كتب سير رودريك بريثويت الذي كان يرأس لجنة الاستخبارات المشتركة في وزارة شؤون مجلس الوزراء في بداية التسعينيات: «إذا كان لدى بلير أي تأثير في السياسة الأمريكية في السنوات الست الأخيرة، فهو تأثير في عملية التغليف فقط»، وإن «التزامه الأعمى بالموقف الأمريكي من العراق أحدث دمارًا في سياسته الأوسع». يتشكك بريثويت في أن يكون لبريطانيا مع الولايات المتحدة علاقة خاصة، حتى في أفضل الأوقات.

عندما يزيد عدد المسائل التي تحال إلى رئيس الوزراء للفصل فيها، فلا تتوقع أن يؤدي هذا إلى الوصول إلى حل ناجح له: بل يمكن أن تزداد المشكلات تعقيدًا مع إحالة مسؤولية صنع القرار إلى رئيس الحكومة. وهو ما يؤجل حسم الأمور حتى يتوفر لدى هذا الشخص الحد الأدنى من الاهتمام (وهو في الغالب غير مناسب) بالمسألة المطروحة[4]. يجد هيلكو حكمة في كلمات الفيلسوف الصيني القديم الذي قال: إن «خير القادة من لا يشعر الناس بأنه موجود. وليس من الخير أن يطيعه الناس ويهتفوا له»[5]. ومع ذلك يعترف بأن هذه الحكمة ليست بنصيحة واقعية تناسب الرئيس التنفيذي الحديث. لكن الحكيم الصيني أصاب عندما حث الرؤساء (وينطبق هذا على رؤساء الوزراء) على أن يسعوا إلى أن يتكاتف الناس، وأن يصلوا معًا إلى حلول لهذه المشكلات؛ ففي هذا «شكل من القيادة أكثر حكمة وتأثيرًا» من الدراما المختزلة في أن يأمر قائد من حوله: «اتبعوني» الشائع في الثقافة الشعبية[6].

عندما توضع الولايات المتحدة في منظور مقارن، يتضح أنه من المستحيل تقريبًا أن يكون الرئيس في العصر الحديث (قائد تحوُّل) بالمعنى الذي استخدم به المصطلح في الفصل الرابع من هذا الكتاب؛ فتغيير النظام ليس ممكنًا أو يكاد يكون مستحيلًا، وحتى إعادة تعريف حدود الممكن ليست سهلة، وأوضح مثالين في القرن العشرين لقيادة إعادة التعريف هما الرئيسان فرانكلين دي. روزفلت، وليندون بي. جونسون. وكان ما حققاه بصفة عامة إيجابيًّا[7]. (والاستثناء المأساوي الضخم كان تورط جونسون في حرب فيتنام)، وقد استغل الرئيسان (قدرتهما على الإقناع) على أفضل وجه: ففي حالة روزفلت كان التأثير في عامة الناس. أما جونسون فقد استغل صِلَاته الشخصية بأعضاء مجلس الشيوخ. ومعرفته الوثيقة بالكونجرس عمومًا[8].

حقق بعض الرؤساء أعظم تأثير لهم عندما تركوا آخرين يتولون إدارة سياسات مهمة: فدور وزير الخارجية جورج مارشال، وخطة مارشال في رئاسة هاري ترومان- كما ذكرنا في المقدمة- مثال لهذا الأسلوب من القيادة. لكن ترومان وقف شامخًا خلف مارشال في دعمه لبرنامج التعافي الأوروبي. وفي رئاسة أيزنهاور ظهرت طفرة الحقوق المدنية، مع أنها كانت

محدودة، وواجهت مقاومة عنيفة، وأنهت الفصل العنصري داخل المدارس الحكومية. ويرجع الفضل في هذه التغيرات إلى النائب العام هربرت براونيل قبل الرئيس (وكما رأينا في الفصل الثاني، كان أيزنهاور أقل إقدامًا من براونيل في هذا الأمر). وقد اكتسب رونالد ريغان سمعة أنه شخص صلب، لكنه عندما كان يتصرف بطريقة أكثر تعاونية حقق بعض النجاح التشريعي في تغيير قانون الضمان الاجتماعي والضريبة الفيدرالية[9]، وينطبق هذا على سياسة ريغان الخارجية، فقد فوَّض إلى جورج شولتز ووزارةِ الخارجية التصرفَ تجاه التحول الجذري الذي بدأ في موسكو، بل إن ريغان نفسه دخل في علاقة بنَّاءة مع ميخائيل غورباتشوف.

مع ذلك، ونظرًا إلى القيود التي يفرضها النظام السياسي الأمريكي على الرئيس، هناك أكثر من حالة سعى فيها ساكن البيت الأبيض إلى الاستحواذ على أقصى ما يستطيع من سلطات بما يتجاوز صلاحية رؤساء الوزراء في الأنظمة الديموقراطية البرلمانية الذين ساروا في الطريق نفسه، شريطة توافر غالبية في البرلمان (سواء من الحزب نفسه أو من ائتلاف حزبي)، على استعداد لدعم الحكومة. كان ألفرد ستيبان وجوان لينز ممن قالوا إن الرئيس أوباما كان عليه عند تولي السلطة في 2009م أن يقترب من الأغلبية الديموقراطية في مجلس الشيوخ، ويعمل معها على (استبعاد أو تقليص) ما تملكه هذه المؤسسة من سلطة إعاقة إصدار القرارات عن طريق التسويف والمماطلة، ولأن مجلس الشيوخ يمتلك حق وضع قواعده في بداية كل مجلس جديد، فإن أي غالبية بسيطة كان يمكنها التصويت على استبعاد آلية المماطلة بين عامي 2009 و2010م[10].

يوصف النظام السياسي في الولايات المتحدة بأنه (فيتوقراطي)؛ لأنه ذو قوة نقض أشد من أي نظام آخر. لذلك فقد كان أوباما حذرًا أكثر من اللازم في استخدام الصلاحية الشرعية التي منحها إياه منصبه الديموقراطي الذي تولاه حديثًا. «ليستبعد قواعد المماطلة المغالية التي تقيد الأغلبية». ولو فعل ذلك لنجح بالتأكيد في تمرير إصلاحاته الصحية بصورة غير سلسة (وأقل تعقيدًا مما ظهرت به). ولجعله ذلك صاحب رسالة أكثر إقناعًا يمكنه أن يقدمها في انتخابات التجديد النصفي في 2010م. والواقع أن ارتباك عملية إصدار

08

ما نوع القيادة المنشود؟

إن نسبة كبيرة جدًّا من الكتب التي أُلفت عن القيادة صدرت في الولايات المتحدة، ومعنى هذا في الأدبيات السياسية، في العادة، التركيز في الرئاسة الأمريكية، ويأتي ذكر غيرها من الدول ذكرًا عابرًا. وكما يقول هيو هيكلو: كثير من الدراسات الرئاسية تتجه ضمنًا إلى مفهوم (الرجل العظيم) في التاريخ والسياسة، فالنجاح «يعني هزيمة الخصوم، وادعاء صياغة مسار السياسة العامة»، والنجاح أو الإخفاق «مسألة تتعلق بتحقيق الرئيس ما أراد»، وبذلك تتحول الدراسات الرئاسية إلى دعوة لتبني مفهوم السلطة الرئاسية[1]. ووفق ما ذكرتُ، تنطبق هذه النقطة منذ مدة حتى الآن على تقويم تجارب القيادات السياسية بصورة عامة: فالأغلب أن من يسعون إلى الصعود فوق زملائهم في الحكومة، ويحاولون الهيمنة عليهم يعدهم الناس أقوياء، ومن ثم ناجحين، أما من يعملون في إطار قيادة أقرب إلى الجماعية، فيعدون ضعافًا وأقل نجاحًا.

مع هذا، فليس من المستغرب أن تحظى القيادات الفردية أو الجماعية التي تضطلع بدور حاسم في إحداث تحول عظيم، باهتمام خاص. وقد ميزتُ بين قادة التحول، وهم قلة كان لهم أهمية كبرى في إحداث تحول في النظام، وبين حكومات إعادة التعريف، التي ليست شائعة بأي حال، والتي تغير شروط الحوار وتوسع رؤى آفاق الممكن في السياسة. وإذا أخذنا المثال البريطاني، وجدنا أن إعادة التعريف كانت تأتي أحيانًا على يد قيادة جماعية

تكون مهمة رئيس الوزراء الأساسية فيها هي التنسيق بين مهام من حوله، وهذا ما حدث عندما تولى كليمنت أتلي حكومة حزب العمال من 1945 إلى 1951م، وهناك حالات أخرى كان رئيس الوزراء فيها هو القوة الدافعة، وينطبق هذا بلا تحيز على حكومة المحافظين برئاسة مارجريت تاتشر بين 1979م و1990م.

أما في الولايات المتحدة فيميل الناس بصفة عامة إلى أن يتوقعوا من رئيس الجمهورية أكثر مما يتوقعون من أي رئيس تنفيذي يعمل في نظام يحكمه القدر نفسه من آليات الضوابط والتوازنات[2]. وقد ظهر اتجاه مماثل بين المعلقين في العقود الأخيرة إلى مطالبة رؤساء الوزراء في الأنظمة الديموقراطية البرلمانية بأن يفعلوا أكثر مما يفعلونه حاليًّا، فحثوهم على امتلاك زمام السلطة بقوة أكبر تشمل الهيمنة على زملائهم وحزبهم السياسي. فكم من رئيس وزراء وزعيم حزب حاول تحت ضغط الإعلام (والخصوم السياسيين الذين لديهم أجنداتهم الخاصة) أن يظهر فحولة سياسية ليثبت أنه (يملك إرادته).

وفي المملكة المتحدة يعتقد بعض المراقبين والعاملين السابقين داخل أروقة الحكومة أن رؤساء الوزراء البريطانيين لا يملكون السلطات الكافية. ومن حين لآخر، يدعون إلى إنشاء وزارة لرئيس الوزراء: لأنهم لا يرضون عمن استعمروا المنصب الوزاري[3] ممن شغلوا مقر رئاسة الوزراء في 10 داونينغ ستريت أخيرًا. وفي الولايات المتحدة أدى التزايد التدريجي في حجم المنصب التنفيذي للرئاسة الذي أنشأه فرانكلين دي. روزفلت- كما رأينا- إلى صرخات احتجاج من أطراف أخرى في الحكومة تقول إن «عددًا كبيرًا جدًّا من الناس يحاولون نهشي باستخدام أسنان الرئيس». ونظرًا إلى طريقة توزيع السلطة داخل الولايات المتحدة مع وجود هيئة تشريعية قوية، فإن الحاجة إلى دعم من الرئيس في واشنطن كانت وستظل ضرورية أكثر من الحاجة إلى دعم من الوزارة المنشودة لرئيس الوزراء في لندن: فإن إنشاء مثل هذه الوزارة يعني أن سَدَنتها سيعملون (أكثر من الوضع الحالي) على تخمين مراد رئيس الوزراء. وسيكون هذا المراد قريبًا جدًّا من آرائهم: إذ يحاولون نهش النواب والوزراء أنفسهم بأسنان رئيس الوزراء.

لكان النظر بصورة جادة ودقيقة في الافتراضات البسيطة المطروحة حول ما سيجري بعد الإطاحة بصدام حسين*.

إذا غابت إجراءات العملية السليمة، تركز مزيد من السلطة في يد رئيس الحكومة ومستشاريه غير المنتخبين. وأثر ذلك مِن ثَم في النتائج السياسية؛ ففي ثلاث حالات نظرنا فيها هنا، تصرف تشامبرلين وإيدين وبلير بتعالٍ، وأبعدوا زملاءهم عما ينبغي من مناقشات ووثائق مهمة. وتزداد خطورة تجاهل الهيئات الحكومية المناسبة عندما يريد رئيس الوزراء بشدة أن يظهر بمظهر القائد القوي، وكان إيدين- من بين الثلاثة- أكثر من خدع الرأي العام البريطاني، لكن تجاهله للإجراءات السليمة كان أقل من حالتي تشامبرلين وبلير؛ فبينما كان تشامبرلين يمقت المعارضة، كان شغل إيدين وبلير الشاغل هو أن يُنظر إليهما على أنهما من القادة الأقوياء. تتبع الصحفي البريطاني أندرو رونسلي مسيرة طوني بلير عن قرب (بطريقة متعاطفة بوجه عام منذ التسعينيات). وفي أول عام من تولي بلير رئاسة الوزراء، كتب رونسلي يقول: «يمتلك بلير نقاط قوة كثيرة، لكن من أشد نقاط ضعفه هوسه بألا يبدو ضعيفًا»[150]. وقد صاحَبَ هذا ثقة بلير، التي لا أساس لها، برجاحة رأيه.

أدت طريقة تفسير بلير في بريطانيا، وتشيني ورامسفيلد- وبوش بالتأكيد- في الولايات المتحدة، للمعلومات الاستخباراتية، إلى غزو العراق. وكان هذا مثالًا واضحًا على «قصر المعلومات على دائرة محدودة قبل أن تُستكمل». إن المعتقدات تُبسِّط الواقع وتشكل الطريقة التي تستوعب بها المعلومات، وهي تستبعد الحقائق غير المواتية، وتعمل بانتظام على تقبل المعلومات المتسقة مع معتقدات سابقة، وعدم قبول معلومات تناقض

---

* لم يعارض ديفيد فيشر غزو العراق في وقتها، حين كان أحد كبار مسؤولي الدفاع، لكنه قال بعد سنوات إنها لم توف معايير الحرب العادلة. يكتب فيشر قائلًا: «مع ارتفاع الخسائر البشرية في الأعوام التالية لعام 2003م، ازدادت صعوبة ادعاء أن مزايا العمل العسكري أكثر من عيوبه. مع ذلك، فمهما كانت طريقة تدوين المزايا والعيوب، فالواضح أن الحرب العادلة تشترط قياس نتائج الحرب قبل خوضها، وهذا لم يحدث في هذه الحالة، ولم يتوفر تخطيط مناسب لضمان إحلال حالة السلم بسرعة بعد العمليات العسكرية، ثم إقرار سلام عادل».

(David Fisher, *Morality and War: Can War be Just in the Twenty first Century?*, Oxford University Press, Oxford, 2012, p. 213.)

تلك القناعات[151]، فإذا تمسك رئيس حكومة بمعتقداته تمسكًا يجعله لا يريد شيئًا إلا أن يقوم كل من يستشيرهم بتعزيزها- سواء كان تشامبرلين أو إيدين أو بلير- فإن مآله التحول إلى ضحية للوهم وخداع الذات. لذلك فمن الضروري ألا يُعد صنع قرار السياسة الخارجية منطقة نفوذ لقائد واحد يساعده مستشاروه الموالون له.

ولا شك أن التطورات التي نوقشت في فصل سابق- وليس أقلها الزيادة الرهيبة في سرعة السفر والاتصالات- قد أدت إلى تفاعل مباشر أكثر بين الرؤساء ورؤساء الحكومات المطالبين بالتحدث نيابة عن بلادهم. وهذا مما يزيد أهمية صنع السياسات التي يتبعونها بشكل جماعي داخل الحكومة المنتخبة. إن تحديد السياسة ليس مهمة يجب أن تترك لمن يعيّنهم رئيس الحكومة من باب المكافأة. لكنه مسؤولية ساسة لهم موقف مستقل. ومسؤوليات وزارية محددة يجب ألا يتخلوا عنها، بل يجب في حالات كثيرة ألا يشاطروا الزعيم أهواءه.

من تحرير العراق، فماذا فعلت وزارة الخارجية؟»[142]، مع أن تيسير التعاون بين الوزارات المعنية والهيئات الحكومية هو أحد المهام الرئيسة لمستشار الأمن القومي في البيت الأبيض.

ومع أن وزير الخارجية كولن باول كان صاحب خبرة في الحرب الحقيقية أوسع من الآخرين؛ بوصفه قائدًا عسكريًا سابقًا، بالإضافة إلى خلفيته مستشارًا للأمن القومي للرئيس بوش الأب. لكنه لم يكن يداني تشيني ورامسفيلد في حروب النفوذ داخل واشنطن. وقد شهدت رايس التي كانت كثيرًا ما تغلق بينهم، حالة عدم ثقة شديدة بين باول ورامسفيلد؛ فقد كان الأول «يحرص على بناء الإجماع في السياسة الدولية»، وكان الثاني «صداميًا»[143]؛ فمن ذلك أن رامسفيلد قال داخل مجلس الأمن القومي: إن الولايات المتحدة ليست ملزمة بأن يكون لها رؤية لما سيحدث في العراق بعد الإطاحة بصدام حسين: «وإذا ظهر رجل قوي فبها ونعمت»[144]. وافترضت رايس أن من أهم أسباب عرض شكاواه مباشرة وبقوة على الرئيس. وإطلاعه على أن وزارة الدفاع، بدعم ودفع من نائب الرئيس، كانت تستحوذ على أمور يجب أن تكون من مهام وزارة الخارجية، هو رفضه، بصفته جنديًا محترفًا سابقًا، أن يتحدى قائده الأعلى. وكان هناك عنصر أشد حساسية في علاقة كولن باول ببوش؛ وهو- كما تقول رايس- أن باول «كان عليه أن يستحضر أن بإمكانه أن يكون رئيسًا لو قرر خوض سباق الرئاسة»[145].

ويقول روبن كوك، مستندًا إلى خبرته بصفته وزيرًا للخارجية البريطانية حتى 2001م، إن أحد أسباب تقلص تأثير وزارة الخارجية البريطانية في اتخاذ قرار بشأن العراق هو أن «تأثير وزارة الخارجية الأمريكية نفسها فيما يجري في واشنطن كان محدودًا»[146]. أما جاك سترو خليفة كوك. فقد خالف وزراء الخارجية البريطانيين الأربعة الذين سبقوه (ثلاثة من المحافظين وواحدًا من العمال) وأيد الغزو، ولو بقدر أقل كثيرًا من الحماس (الطاغي) الذي كان لدى رئيس الوزراء. وكان مع ذلك يعتقد أن سمعة بلير تأثرت بتفضيله أساليب صنع القرار غير الرسمية على اتباع الأسلوب الصحيح: وهو مجلس الوزراء ولجانه، وكان

لا بد أن تتأثر. إذ يكتب سترو في مذكراته: «كان من الأفضل كثيرًا لطوني ولسمعته ولأسلوب الحكم الرشيد، لو أنه وإياي ووزير الدفاع ناقشنا التطورات مع مجلس للأمن القومي، وخرجنا منه بقرارات، ثم قدمناها لمجلس الوزراء، موثقة على الورق وليس عن طريق التعليمات الشفهية»[147]. ويضيف سترو أنه واثق من أن قرار الانضمام إلى الولايات المتحدة في الغزو ما كان ليتأثر، ومع ذلك قال أحد كبار الوزراء البريطانيين (لم يذكر اسمه): إنه «لو انتخب كولن باول رئيسًا للولايات المتحدة وجاك سترو رئيسًا للوزراء. لما وقعت الحرب بالتأكيد»[148]، ولو كانت الوزارات التي كانوا يتولونها هي الفاعل المؤسسي الرئيس، لتحقق هذا الكلام نفسه دون شك.

كان زملاء بلير يسمحون له بالاعتقاد بفكرة غريبة؛ هي أن قرار دخول بريطانيا الحرب أو عدم دخولها بيده وحده؛ ونظرًا لذلك فقد كان القرار نفسه سيُتخذ لو اتبعت الإجراءات السليمة للعملية. ومع ذلك كان يوجد اختلاف شاسع بين المكانة السياسية والشعبية لجيوف هون، وزير الدولة للدفاع في وزارة بلير وقت الغزو، ومكانة دينيس هيلي، الذي شغل المنصب من عام 1964م حتى 1970م في أثناء تولي هارولد ويلسون رئاسة الوزراء، إذ يُرجع الفضل إلى ويلسون في منع بريطانيا من دخول الحرب الفيتنامية، وجعله ذلك غير محبوب في واشنطن. لكن هيلي قال في مقابلة شخصية في 2006م: «كاد ويلسون يميل إلى الأمر، فقلت له «لا يمكن على الإطلاق»»[149]. تلك هي العلاقة المناسبة بين وزير ورئيس وزراء، فإذا لم يقتنع أحدهما بموقف الآخر اقتناعًا كافيًا، تطرح المقدمات والنتائج للمناقشة في لجنة وزارية مشكلة تشكيلًا صحيحًا، ثم تعرض في مجلس الوزراء، أما في حالتنا هذه فقد كان لدى ويلسون من رجاحة العقل ما يكفي لينزل على الرأي الأفضل لأكبر مسؤول في الوزارة المعنية، الذي يمتلك المعرفة العميقة والخبرة الطويلة في السياسة الخارجية والدفاع (فلقد انخرط الرجل في خدمة عسكرية نشطة بصفة ضابط في الجيش في الحرب العالمية الثانية). وفي أي نظام غير جمهوري، على رئيس الوزراء أن يجتهد لإقناع زملائه أصحاب المكانة الحزبية والقومية العليا بمزايا سياسة يفضلها، ولا يُسمح له بتجاوز أصحاب المناصب العليا. فلو اتُّخذ قرار جماعي بوعي ودراسة أكبر في حالة العراق،

تشريعات الرعاية الصحية المعقدة والمنقوصة ساهم في هزيمة الديموقراطيين[11]؛ فقانون حماية المريض والرعاية الصحية الميسرة، الذي نال الموافقة عليه أخيرًا، يمكن عده (نجاحًا تشريعيًا) نظرًا إلى المعارضة الشرسة والتشويه الذي تعرضت له الولايات المتحدة، ولو كان هذا (النجاح) في بريطانيا لعُد إخفاقًا من شأنه أن يقوِّض سلطة رئيس الوزراء[12].

لم تشهد الولايات المتحدة قائد تحول أمريكيًا منذ أبراهام لينكولن؛ فإعادة دمج إحدى عشرة ولاية كونفيدرالية في الاتحاد، وهو ما أتاح منح المواطَنة للأمريكيين السود، كان بمنزلة تحول في الجمهورية الفيدرالية. ولم يُذكر لينكولن إلا عرضًا في مستهل كتابنا هذا لأنه يركز في القرنين العشرين والحادي والعشرين. ومع ذلك فهو مثال بارز لاجتماع القيادة الجماعية التعاونية والمشاركة مع الزملاء، مع الالتزام بالمبدأ وتحقيق تحول لفتح آفاق جديدة. وهناك سبب قوي للقول بأنه قد أعيد تأسيس الجمهورية على قاعدة جديدة، والأرجح أنه- كما قال المرجع الأول عن رئاسة لينكولن، جيمس ماكفرسون- «من دون زعامة لينكولن الحازمة لاختفت الولايات المتحدة من الوجود»[13].

ويقول المؤلف نفسه إن قيادة لينكولن وانتصار الاتحاد في الحرب الأهلية حسم مشكلتين جوهريتين لم تحسمهما الثورة الأمريكية ولا الدستور: الأولى بقاء الجمهورية أمةً واحدة، والثانية (الظلم الرهيب) (حسب عبارة لينكولن) الذي يمارس في دولة «قائمة على ميثاق يُعلن أن كل الناس يستحقون حقًا أصيلًا في الحرية». ثم صارت «أكبر دولة آسرة للعبيد في العالم»[14]. وفي هذه القضية الأخيرة تعرض لينكولن لضغط هائل للتخلي عن حظر العبودية شرطًا للسلام، لكنه رفض أن يفعل ذلك، فبعد أن ذكر أن أكثر من مئة ألف جندي أسود يحاربون من أجل الاتحاد، قال: «إذا كانوا يعرضون حياتهم للخطر من أجلنا، فلا بد أن تُقدم لهم أقوى الدوافع: هو الوعد بالحرية. وما دام الوعد قد قطع فلا بد من الوفاء به»[15]. وأخذ لينكولن يستخدم مزيجًا من المثل العليا والسياسة الدنيا ليحصل على الأصوات اللازمة لتمرير التعديل الثالث عشر، وإلغاء العبودية، من خلال الكونجرس[16].

ويوضح دوريس جودوين بتفصيل شديد أن (العبقرية السياسية) عند لينكولن لا تكمن في فصاحة خطبه وعمقها وفي حسمه وحسب، بل إنها تعتمد على حس الزمن عنده:

وهـي القـدرة على اسـتباق الرأي العام دون مغـالاة، فيما يتعلق بالسياسـات التي يتبعها حتى لا تضيـع فرص النجـاح[17]، وكانـت تعتمد كذلـك على إقبـال لينكولن على العمـل مع الزملاء مـع أقـدر سياسـيي عصـره، ومن ضمنهم أقـوى منافسـيه، وإن أي قائد أقل ثقـة أو قامة من لينكولن ما كان ليحيط نفسـه بمجموعة من الرجال ظن كل منهم في بداية رئاسـة لينكولن أنـه أجـدر منـه بالبيـت الأبيض، ولـكان أي قائد غيـره أميل إلى تشـكيل وزارة مـن «مؤيدين لشـخصه لا يتحـدَّون سـلطته»[18]، لكن لينكولـن أعطى المناصـب العليا لمنافسـيه الكبار في الترشـيح الرئاسـي الجمهوري لعام 1860م؛ السينـاتور وليم هـ. ستيوارد من نيويورك، وحاكم ولاية أوهـايو سـالمون بي. تشيـس، والسياسـي المخضـرم إدوارد بيتس من ميسوري. وقد صار سـتيوارد يعدُّ لينكولن «خير [من عرفَ] من النـاس وأحكمهم»، وقال: إن «مروءته تكاد تكون فـوق البشـر»[19]. أما تشيـس، الذي لم يتجاوز ما سـماه لينكولن (حمى البيـت الأبيض)، فقد أرسل خطابات استقالة للرئيس في أربعة مواقف، وفي المرة الرابعة فاجأه لينكولن بقبولها، ومع ذلك فقد عيَّنه بعد مدة في منصب كبير القضـاة، على الرغم من أنه كثيرًا ما تآمر عليه. بعدها قال لينكولن للسـينـاتور زكريا تشـاندلر، إنه كان «يفضل أن يبتلع كرسيه المصنوع من قرون الغزلان على ترشيح تيس»، لكن القرار كان في مصلحة الوطن[20].

قـال لينكولـن كثيرًا إنه «المسـؤول عـن الأخطاء التي تنسـب إلى وزرائـه»، على وفق ما يذكر غيدون ويلز الذي كان عضوًا في تلك الوزارة، ومن الأمثلة البارزة: سـايمون كاميرون، السياسـي البـارز من بنسـلفانيا، الذي ينسـب إليـه تعريف السياسـي الأمين بأنـه «الذي إذا اشتريته حفظ البيع»[21]، وقد اضطر لينكولن إلى عزل كاميرون من وزارة الحرب بعد انكشاف الفسـاد المتفشـي فـي وزارتـه، ثم كتـب الرئيس خطابًا مطولًا إلى الكونجرس يقـول فيه إن العقـود المأفونـة «فرضها الموقف الطارئ الذي يواجه الحكومة»، وإنه وكل وزرائه «يتحملون مسؤولية متساوية [مع كاميرون] عن أي خطأ ارتُكب من أي نوع»[22]. وقد صار كاميرون بعدها مخلصًا للينكولن إلى الأبد، ويذكر غودوين أنه «قدَّر الشجاعة التي أبداها لينكولن في تحمل المسؤولية وقت أن هجره الجميع»[23].

في نظام يمنح الرئيس سلطة تنفيذية كبيرة، يملك القائد عمومًا سلطةَ أن يُحدث اختلافًا أكبر مما يستطيع رئيس وزراء في ديموقراطية برلمانية، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا ينطبق عليها هذا الحكم إلا في السياسة الخارجية؛ فالنظام السياسي الأمريكي تتوزع فيه السلطة بين هيئة موظفي البيت الأبيض والوزارات والوكالات الحكومية والكونجرس والقضاء والولايات الخمسين الأعضاء في الاتحاد؛ لذلك فالرئيس يملك داخليًا سلطة أقل مما يملك أغلب رؤساء الوزارة، شريطة أن يضمنوا دعم زملائهم في المجلس، وينطبق هذا بشكل خاص على الدول التي تحكمها أنظمة تعتمد على حكم الأغلبية الفائزة في الانتخابات وليس التمثيل النسبي؛ فالحزب الذي يرأسه رئيس الوزراء عادة ما يكون صاحب الأغلبية المطلقة في المجلس التشريعي.

مع ذلك، فهناك مواقف- في السياسة الخارجية تحديدًا- يكون لانتخاب رئيس أمريكي تأثيرات أوسع من اختيار حكومة في الأنظمة الديموقراطية النيابية، وكانت الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000م مثالًا واضحًا على هذه النقطة؛ فقد أثبتت أنه عندما يصبح أشخاص يفتقرون إلى الموهبة مثل جورج دبليو. بوش، زعماءَ دول في قوة الولايات المتحدة يمكن أن يحدثوا اختلافًا كبيرًا: للأسوأ أو للأحسن، ومع ذلك فقد بينت تلك الانتخابات أيضًا دور المصادفة والحظ المحض، وما يمكن أن يفعله مع أحد المتنافسين فيَصِل به إلى أرقى المناصب. لم يكن الأمر يحتاج إلى أكثر من عدد أكبر من الأصوات الأكثر ميلًا إلى الجمهوريين في ولاية أو اثنتين تختار آل غور بدلًا من المرشح الراديكالي رالف نادر (الذي لم يكن له فرصة فوز)، ليدخل آل غور البيت الأبيض. أو أن بالم بيتش كاونتي في فلوريدا استخدمت آلية تصويت أكثر فاعلية من نظام اقتراع الفراشة (أو البطاقات المثقوبة)، التي دخلت وعي الناس في غفلة من الزمن[24]، أو كان آل غور فاز في ولاية أركانسو «لو رضي أن يستغل شعبية بيل كلينتون لمصلحته»[25]. والحقيقة أن حظ بوش السعيد أنه حقق الفوز بنسبة ضئيلة في المجمع الانتخابي نتيجة لعوامل كهذه، مع أنه خسر التصويت الشعبي على المستوى القومي، وهذه بالتأكيد واحدة من الحالات التي أحدث فيها اختيار رئيس في نظام ديموقراطي تأثيرًا كبيرًا في حياة الآخرين، وموتهم في بلاد بعيدة عن الولايات

المتحـدة. يقـول نانيريل كيوهن: «ربما اتخذ آل غور في أفغانسـتان نهجًا لا يختلف كثيرًا عن نهـج جـورج دبليو. بوشـ، لكن من المؤكد أنـه لم يكن ليغزو العراق، ولهذا السـبب وحده كان العالم سيختلف عما عليه اليوم»[26].

حكم (نابوليوني) في بريطانيا؟

إن وضـع القائـد الأعلى فوق الجماعة الحاكمة أو بمنأى عنهم في إطار نظام سـلطوي، أو فوق مجلس وزرائه أو بمنأى عنهم في نظام ديموقراطي، يعزز سـلطة القائد على حسـاب زمـلاء الحـزب، لهـذا فهو في مصلحـة القائد وحاشـيته. إن كان الهدف هو تعظيم السـلطة الشـخصية، وليس الحكم الرشـيد. وإن طاعـة أمر الديكتاتور أو غيـاب المعارضة الطريحة يغـذي غـروره، لكـن الأمر غالبًا مـا يتعلق بشـيء أكثر من لمسـة غرور عندما يحـاول القادة الديموقراطيون تعظيم سلطتهم الشخصية، فعلى السياسي كل يوم وكل ساعة أن يتغلب على «غـرور أهـوج: لأنه العـدو القاتل للإخلاص الحقيقـي لأي قضية... وللمسـافة [التي يجب أن تظل] بين المرء وذاته»[27]. ويرى ماكس فيبر أن غياب الموضوعية والمسؤولية من (الكبائر) في السياسة. وأن الغرور «أي حاجة الفرد إلى أن يقف في الواجهة بأعلى درجة من الوضوح»، أمر يغري السياسي باقتراف هذه الخطايا، وبأن «يظل دائمًا في خطر التحول إلى ممثل» كل همه هو ما يحدثه من انطباع [على الجمهور][28].

وعلـى الرغـم مـن أن كاتب سـيرة مارجريت تاتشـر الأساسـي وصفها (بالنرجسـية)، على تعاطفه معها[29]، فإنها كانت أشـد اهتمامًا بالسـلطة، بصفتها وسيلة للحفاظ على القيم التي تؤمن بها، من السـعي إلى الأضواء إرضاءً لغرور شـخصي. وكما قلنا في الفصل الثالث من كتابنا هذا، أسـهمت تاتشـر في إعادة تعريف مصطلحات الجدل السياسـي في السياسة البريطانية على نحو لم يفعله طوني بلير، وقد قبِل بلير المساحة المركزية الجديدة للسياسة البريطانيـة التـي أسـهمت تاتشـر وزملاؤها في خلقها. يقـول كينيث كلارك، الـذي عمل في وزارات محافظـة تحـت رئاسـة مارجريـت تاتشـر ثـم جـون ميجـور: إن حكومة جـون ميجور

«دُمرت من الداخل على يد من يعدون أنفسهم أشد الناس ولاءً لتاتشر»، و«كان على طوني بلير أن يتسلّم تراث مذهب تاتشر ويُلبسه وجهًا إنسانيًا»[30].

وفي الداخل، كان ذلك يعني تحيزًا للقطاع الخاص على العام في الاقتصاد، وزيادة عنصر القطاع الخاص، وتطبيق معايير السوق في الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية. وتجاوز طوني بلير تاتشر في السياسة الخارجية؛ إذ قبِل آراء الجناح اليميني للحزب الجمهوري الأمريكي، حتى وصل إلى موقف من الشرق الأوسط تعذر معه تمييزه عن المحافظين الجدد الأمريكيين، ولم يتجاوز تأثير بلير في منهج إدارة بوش في تعاملها مع العراق المظهر، فلم يمسَّ جوهره، أما تاتشر فلم تتردد في انتقاد ريغان في قضايا معينة، على الرغم مما بينهما من علاقات طيبة وارتباط أيديولوجي.

فبعد الاستماع إلى المستشارين داخل الحكومة وخبراء من خارجها، أدت تاتشر دورًا مهمًّا في تعزيز رغبة ريغان في التواصل مع القيادة السوفييتية الجديدة، بمساعدته على إقناعه بأن المنطقي أن يفعل ذلك مع غورباتشوف شخصيًّا[31]، ولكنها، بمرور الزمن، أخذت تقلل من استعدادها للإنصات للآخرين، ولم تكن تتردد في أن تقوم بشرح ما يحدث في المجر للمجريين أنفسهم*، وقد حدث بالفعل أنها تنازلت، عندما زارت قطاعًا سكنيًّا في موسكو عام 1987م، وقالت إن من يعيشون هناك «كانوا يعرفون النظام أكثر مني شخصيًّا»[32].

على الرغم من أن طوني بلير كان أكثر أدبًا ورقة مع زملائه في مجلس الوزراء من مارجريت تاتشر، فقد حاول أن يحاكيها أو يتجاوزها في تركيز السلطة في يد رئيس الوزراء، فعلى سبيل المثال: كان تشارلز باول الأمين الخاص لمارجريت تاتشر وذراعها اليمنى، وقد

* بينما كانت تاتشر في السنوات الأولى لرئاستها لمجلس الوزراء قادرة على طرح أسئلة جيدة والاستماع إلى الإجابة عنها، لا سيما إن جاءت من متخصصين، فإن ذلك تغير في سنواتها الأخيرة في المنصب، ويتذكر إيفان بيريند، وهو إصلاحي مجري مهم، ورئيس أكاديمية العلوم المجرية وقت لقائه تاتشر في أغسطس 1990م، أنه بعد تقديمه لها جذبت ذراعه وانزوت به إلى أحد الأركان وسألته عن الأحداث المثيرة في المجر، لكنها «لم تنتظر حتى أبدأ الكلام، وبدأت على الفور تجيب بنفسها عن أسئلتها، وشرحت لي حقيقة ما كان يجري في المجر، وطرحت أسئلة ذكية». انظر:

Ivan T. Berend, History in my Life: A Memoir of Three Eras (Central European University Press, Budapest and New York, 2009), p. 225.

عيَّن بلير أخاه جوناثان باول الذي طلب أن يكون لقبه (كبير موظفين) فكان له ذلك[33] (كان الشقيقان مسؤولَين على كفاءة عالية، وقد جاءا من وزارة الخارجية). وفي مقابلة شخصية بعد ست سنوات من ترك تاتشر منصبها، قال تشارلز باول: «كنت طوال الوقت أجد شيئًا من لينين في مارجريت تاتشر يظهر في أسلوب حكمها: الصرامة المطلقة، والاعتقاد بوجود طليعة على صواب، وإن ظلت محدودة العدد في صورة فريق متماسك، فإنهم سينجزون ويغيرون...، وستكون لديهم القدرة على مواجهة الناس وإقرار القانون، ويتنمرون عليهم بعض الشيء»[34]. وقبل أن يدخل بلير مقر رئيس الوزراء، قال جوناثان باول، في ملحوظة داخل حلقة نقاشية غير مخصصة للتسجيل والنشر، سُرِّبت إلى الصحافة: «أردنا أن ننتقل من نظام إقطاعي إلى نظام نابوليوني». ويشرح الرجل مقصده في كتاب (بطله ميكافيلي وليس نابليون) صدر بعدها بوقت طويل: «إن نظام الحكم البريطاني نظام إقطاعي تقليدي، يتكون من بارونات (وزراء) يملكون السلاح والمال (الموظفين والميزانيات)، يدفعون كثيرًا لمواليهم، لكنهم يفعلون ما يشاؤون. وليس في يد رئيس الوزراء ما يكفي من السلطة ليجعل الحكومة أكثر اتساقًا أو تماسكًا، والسلاح الوحيد في خزانته، وهو سلاح غير ماضٍ، هو التعيين والفصل...، إننا في حاجة إلى المزيد من التنسيق في المركز في وضع السياسات وتنفيذها»[35].

هل يمكن أن يكون لينين أو نابليون نموذجًا مناسبًا للقائد السياسي في نظام ديموقراطي؟ وهل يحتاج القائد الذي لم يتول أدنى المناصب الوزارية من قبل (حالة بلير وليس حالة تاتشر) إلى أن يكون معه وزراء آخرون يعدونه (مولاهم) (سيدهم)؟ تلك أسئلة ليس لها إجابة واحدة.لم يظهر نموذج للقائد يقترب من النموذج النابوليوني، ولكن في بداية الولاية الثانية لحكومة حزب العمال، حدث أن قُدِّمت آلية مؤسسية جديدة لمراقبة تنفيذ السياسة. اقترحها مايكل باربر: إذ رأى أن الحكومة التي لها هدف لا بد لها من خطة لتحقيقه. ووسيلة للتأكد من تنفيذه[36]. عين بلير باربر رئيسًا لوحدة الإنجاز التابعة لرئيس الوزراء مباشرة. وكانت أهدافها موضع خلاف. ومن تلك الأهداف تقليل مدة الانتظار في المستشفيات، والحد من الجريمة، وتحسين أداء المدارس، وكان لها نتائج مقصودة وغير

مقصودة. ومع ذلك يؤكد باربر في كتابٍ يتأمل فيه تجربته في الحكومة، أن الإيجابيات فاقت السلبيات (على الرغم من أن (ثقافة الأهداف) تظل موضع خلاف).

مهما كانت الطموحات النابليونية التي كانت لدى بلير، وعلى الرغم من شعوره باستحقاقه اتخاذ القرارات نيابة عن الحكومة، فإنه لم يكن ليستطيع أن يحقق هدفه الإمبراطوري، لأنه لو كان نابليون الموجود في 10 داونينغ ستريت يمارس سلطة كبيرة على السياسة الخارجية ويؤثر في الأجندة الاجتماعية، فإن هناك نابليونًا في البيت المجاور يتحكم منه غوردون براون في صنع السياسة الاقتصادية، ومن ثم يتحكم في قدر كبير من السياسة الداخلية.

في آخر أيام بلير في رئاسة الوزارة، لاحظ باربر، ضمن كثيرين في الحكومة، أن الوزراء كانوا يفكرون في قرار انتمائهم «إما إلى معسكر براون تمامًا أو معسكر بلير، أو سيسعون إلى الانتماء إلى المعسكرين». كان ذلك المستشار القوي قيدًا دائمًا على سلطة بلير، ومع «انحسار السلطة في أثناء الولاية الثالثة لرئيس الوزراء، تعاظم هذا الضغط المستمر»[37].

عندما توفيت مارجريت تاتشر في 2013م، تكلم كثيرون عن إنجازاتها، ولم تكن أقل تلك الإنجازات أنها كانت أول امرأة ترأس الوزارة في بريطانيا، وكان ذلك وهي زعيمة حزب المحافظين، الذي كان دائمًا متخلفًا عن حزب العمال في إدخال النساء إلى البرلمان والحكومة (على الرغم من أنه ما زال متخلفًا عن الدرجة التي وصلت إليها الدول الإسكندنافية في المساواة بين الجنسين). وحظيت (زعامة) تاتشر باهتمام كبير ومديح؛ لكونها (سياسية صاحبة مبادئ)، وأي سياسي له فلسفة سياسية تفصيلية وقيم راسخة يستحق أن يقال فيه كثير من المديح؛ فمثل هذا الشخص لن تجرفه استطلاعات الرأي أو المجموعات الاستطلاعية الخاصة، على الرغم من أخذها في الحسبان، عند تقرير طريقة تقديم سياسة معينة. ولكن وجود القناعات وإرادة الالتزام بها ليست نعمة خالصة؛ فإن لينين وموسوليني وهتلر وستالين وماو، وهذه أمثلة قليلة بارزة، كلهم قادة أقوياء ومتسلطون، وكلهم (حتى ستالين) لديه قناعات راسخة.

قررت أغلبية من مجلس الوزراء المحافظين (وقطاع كبير من الحزبيين البرلمانيين) أخيرًا أنهم لن يصبروا على قناعات تاتشر، لا سيما اعتقادها أنها دائمًا على صواب. وبعدها بربع قرن تقريبًا، ما زال وزراؤها الذين طالبوها بالرحيل يواجهون سخطًا ممن يشعرون بالحنين للزعيمة التي خسروها. ومن بين هؤلاء المؤرخ أندرو روبرتس الذي يستخدم لغة تذكرنا على نحو غريب باللغة التي استخدمها أتباع ستالين عن ضحايا المحاكمات الصورية في الثلاثينيات، إذ يصف الوزراء الذين أخرجوا مارجريت تاتشر في التسعينيات بأنهم «قطيع من أصحاب الطموح المبالغ فيه، والجبناء والحمقى والخونة»[38].

كتب جيوفري هاو، الذي كانت خطيئة استقالته هي الدفعة الأخيرة لاستقالة مارجريت تاتشر غير الطوعية من رئاسة الوزارة في عام 1990م، أن رئيسة الوزراء صارت تتحكم في ردود أفعال زملائها، حتى إن (حضورها) في اجتماعات وايتهول وويستمنستر (كان باطنيًا) لا تُرى فيها ولا تتحدث: ذلك أن «المناقشة كانت دائمًا تصل إلى نقطة كيف سيوافق هذا رئيسة الوزراء؟ وقد تطور ذلك تدريجيًا إلى حد أنها اعتادت على تحقيق مرادها، حتى تملكتها الثقة المفرطة، وصارت تقلل اعتمادها على مشاورة الزملاء، وتزيد اعتمادها على دائرة ضيقة، وهذا معتاد الحدوث؛ فقد حدث لتيد هيث وحدث لطوني بلير»[39]. ويذكر كينيث كلارك أن رئيسة الوزراء قالت في إحدى المرات في مجلس الوزراء: «لماذا يجب عليَّ أن أفعل كل شيء في هذه الحكومة؟»، ويقول كلارك: «لم أكن الشخص الوحيد الجالس على الطاولة الذي يقول في نفسه: «المشكلة يا مارجريت أنك تعتقدين بالفعل أنك مضطرة إلى ذلك، ولا ينبغي لك هذا ولا تستطيعين»»[40]*.

* إذا شعر كبار السياسيين في نظام ديموقراطي بالحاجة إلى إخضاع قناعاتهم لإرادة شخص واحد فهذا أمر مؤسف يذكر بالحياة في ظل نظام أوتوقراطي، حيث إذا غاب الزعيم أو لم يعط تعليمات واضحة، فإن محاولة تقديس إرادة الديكتاتور يصير دليل العمل. كان هذا في ألمانيا هتلر يسمى (العمل باتجاه الفوهرر). وفق ما كتب إيان كيرشو: «في أدغال الرايخ الثالث الداروينية، كان الطريق إلى السلطة والارتقاء من خلال استشراف (إرادة الفوهرر)، ودون انتظار التعليمات، عمل مبادرات للدعوة إلى ما يفترض أن تكون أهداف هتلر ورغباته». (Ian Kershaw, *Hitler*, Penguin London, 2009, p. 321). إن وزراء الأنظمة الديموقراطية الذين يتبعون مثل هذا السلوك الانبطاحي بغرض الارتقاء (أو تجنب تخفيض الدرجة) لا بد من تذكيرهم بأن كثيرًا ممن شغلوا أعلى المناصب السياسية في بلادهم كانوا في وقت ما نقادًا، بل متمردين داخل أحزابهم.

ربما حاولت تاتشر أن تسوق حكومتها بالعصا، فأدى ذلك إلى نهايتها، لكنها كانت تتجاوز حكومتها على نحو أفضل من بلير.

لم يكن إليستير دارلينغ مجرد عضو في مجلس الوزراء من 1997م حتى 2010م بلا انقطاع، بل كان أيضًا سياسيًّا يميل إلى تركيز حزب (العمال الجديد) على (بريطانيا الوسطى)، وكان ممن انتقدوا غياب النقاش الجماعي، ومن ثم المسؤولية الجماعية عن السياسة في أثناء تلك السنوات، ويذكر أن من يقرأ مذكرات بلير يمكن أن نسامحه إن ظن أن طوني بلير يقصد نفسه إذ يقول: «حزب العمال الجديد، هذا أنا». يقول دارلينغ إننا في مواقف كثيرة جدًّا «لم نناقش قضايا جيدًا، من حيث المبدأ، قبل اتخاذ القرار»، ويضم في هذا التعميم عهدي براون وبلير. ويذكر دارلينغ أن «المصروفات [الجامعية] سياسة نفذت بالفعل، لكنها لم تناقش كما يجب، فكانت النتيجة عدم تحقق الملكية الجماعية. وفي موضوع لبنان حدثت مناقشة مختصرة، ولأنه [بلير] كان يعتقد أن هذا هو الصواب، فإنه كان مستعدًّا لتجاهل الرأي العام وأي تحفظات أثيرت في مجلس الوزراء»[41].

زعماء وأحزاب

إن تعريف القيادة الفاعلة أسهل كثيرًا من بلوغ أي درجة من الإجماع حول معنى القيادة الرشيدة أو العظيمة (وهو الأندر): إذ يتوقف وصف القائد بأنه رشيد إما على حكم ذاتي يتعلق بجاذبية شخصيته، أو على اتفاقه أو اختلافه مع السياسات التي يدعو إليها هذا القائد، لكن أساليب القيادة وصفاتها تختلف باختلاف المواقف: فإن «أشد القادة تأثيرًا في سياق معين هو عضو الجماعة الأعلى تأهيلًا لمساعدة الجماعة على تحقيق أهدافها»[42].

يقدم جوزيف ناي تعريفًا مختصرًا للقائد بأنه «من يساعد الجماعة على وضع أهدافها المشتركة وتحقيقها»[43]، وفي أي منظمة غير الحزب السياسي للقائد أن «يحدد الأهداف أو يوضحها»[44]، لكن تحديد الأهداف ليس مهمة مناسبة لزعيم حزب في نظام ديموقراطي: فالمستهدفات عامة، وكلمة (أهداف) صارت أقل مكانة في بعض الأهداف السياسية مما كانت

عليه في النصف الأول من القرن العشرين، لكنه- أي تحديد الأهداف- لا بد أن يكون حقًّا مبدئيًّا لأعضاء الحزب في إطار حوار مع قيادة الحزب؛ وإلا فلِمَ ينفقون وقتهم في العمل من أجله؟

تتضمن القيادة السياسية الفاعلة في نظام ديموقراطي مساعدة الحزب السياسي على الفوز بالسلطة، وبعد الحصول على المنصب الحكومي المساعدة على تنفيذ السياسات التي تبناها الحزب.

إن العلاقة بين جماعة القيادة عمومًا وأعضاء الحزب في المجلس التشريعي (وكذلك علاقة القيادة بأعضاء الحزب في الدولة)، عادة ما تكون- ويجب أن تكون- ذات اتجاهين. تملك جماعة القيادة ميزة القدرة على تحديد الأولويات، لكن إذا كانت سياساتها الفعلية أقرب إلى التأثر بأساطير الإعلام أو مجموعات الضغط المالية، فلن تكون القيادة فاعلة ولا ديموقراطية، بل ستكون شكلًا مختلفًا من التبعية، فالأسهل على زعيم حزب في بريطانيا- بالتأكيد- أن يحظى بمعاملة صحفية طيبة عن طريق إبعاد نفسه عن حزبه، من أن يواجه أصحاب وسائل الإعلام. كان ستانلي بولدوين أكثر صلابة في اتجاهه نحو ملَّاك الصحف من خلفائه في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين (باستثناء جزئي لزعيم حزب العمال الحالي إد ميليباند). ويقول بولدوين في خطاب ألقاه عام 1929م: «إن الصحف التي يديرها لورد روثيرمير ولورد بيفربروك ليست صحفًا بالمعنى المقبول المعتاد للمصطلح، بل هي آلات دعائية لسياسات الرجلين ورغباتهما، وما يحبان وما لا يحبان، وهي أمور دائمة التغير»، ويواصل هجومه على بارونات الصحافة فيقول قوله الشهير: «ما يهدف إليه ملَّاك هذه الصحف هي السلطة بلا مسؤولية؛ وهذه ميزة الداعرة على مر العصور...»[45].

على النقيض من ذلك، كان طوني بلير أكثر حرصًا على ملاك الصحف الأثرياء وعلى المصالح التجارية من أعضاء حزبه، وهم الوحيدون، باستثناء أصوات دائرة سيجفيلد شمالي شرق إنجلترا، الذين صوتوا له، كما ذكرنا في الفصل الثاني. فقد وصفهم باحتقار- ليس في ملحوظة عابرة قالها، بل في مذكراته- أنهم «كانوا منفيين لسنين في سيبيرية الأشغال الحزبية الشاقة، بعيدًا عن مركز الحكم»، ثم عاودوا الظهور في سباق الانتخابات العامة «في قاعات الكرملين بعد تجديد الإحساس بأهمية الذات»[46]. وقد وُصف ناشطو

حـزب المحافظيـن فـي دوائرهـم الانتخابية بأنهـم «حمقى ومجانيـن وزائغو العيـون»[47]، في إشارة (كانت) عفوية أبداها حليف مقرب من رئيس الوزراء ديفيد كاميرون لم يذكر اسمه. هـذا الانفصـال بيـن أعضاء الحـزب وزعمائهم، واحتقار القيـادات للجميع، ليس أمرًا غير صائب فقط، بل إنه خطر على الديموقراطية.

يجب على القادة ألا ينظروا إلى أحزابهم على أنهم مجرد وسيلة لتحقيق طوحهم، بل على أنهم مشـاركون في السـعي إلى تحقيق أكثر ما يشـترك فيه أعضاء الحزب من أهداف وقيم، ولا شـك أن هذا يسـتلزم سـعيًا جادًّا نحو تحقيق النجاح في الانتخابات. إن الأحزاب التي تضع نقاء المبدأ قبل أي حل وسـط، مآلها على الأرجح إلى العزلة السياسـية، ولا يعني هـذا بالضـروة تجاهـل آراء عمـوم أعضاء الحزب أو الإسـاءة إلـى معتقداتهـم، التي ربما لا تتطابق مع آراء (أو لامبالاة) القاعدة الانتخابية العريضة، لكن أي عضو في مجلس تشريعي أو زعيم حزبي لا بد أن تكون له مساحة مناورة يراوح فيها بين النشط وغير النشط والملتزم والمتشكك.

مع ذلك، توجد خلاصتان يتفق عليهما دارسو الأنظمة الديموقراطية والدول التي تكون في مرحلة انتقال من الحكم السلطوي؛ الأولى هي أن وجود نظام حزبي ناجح دعامة لا غنى عنها لأي ديموقراطية، وأنه عندما يكون التحكم في الأحزاب من أعلى، ولا يسمح لها بالنمو بحيث يكون لها وجود مستقل ومؤثر، فإن أي دولة في مرحلة انتقالية من الحكم الأوتوقراطي أو الأوليغاركـي لـن يكون لها فرصـة في التحول إلى ديموقراطية راسـخة، ومثال ذلك غالبية من دول الاتحاد السوفييتي السابق، من ضمنها روسيا بعد السوفييتية. أما الخلاصة الثانية فهـي أن الأحـزاب السياسـية فـي أكثـر دول العالم شـهدت تدهـورًا كبيرًا فـي عضويتها منذ منتصف القرن العشرين، ويشير البحث المسحي إلى أنها لم تعد تتمتع بمكانة عالية، ويذكر مؤلفـو دراسـة مقارنـة للأحـزاب السياسـية أن «أغلبيات ضخمـة من المواطنيـن في معظم الدول يقرون أنه (من غير أحزاب لا توجد ديموقراطية)، لكن هؤلاء الأفراد أنفسـهم كثيرًا ما ينتقدون الأحزاب بسبب سلوكها الذي (يفرق) بين الناس»[48].

ومن الإشكاليات التي تواجهها الأحزاب في دول كثيرة ما يلخصه جوان لينز في لغة لاذعة إذ يقول: «الأحزاب تكلف المال. لكنه ليس مالي، ليس من ضرائبي، وليس من جماعات المصالح»[49]. ومن اللافت للنظر أن واحدة من الدول التي ازدهرت فيها الديموقراطية أكثر من غيرها في العقود الأخيرة هي ألمانيا الموحدة (وألمانيا الغربية قبلها)، حيث تتلقى الأحزاب أموالًا حكومية صراحة، وترتفع أعداد عضويتها، على الرغم من أن هذا مدين بشكل كبير لدمج جمهورية ألمانيا الديموقراطية في الدولة الألمانية المتحدة.

إذا سلمنا بأن المنطقي أن يكون الالتزام الأول لزعماء الأحزاب السياسية في نظام سياسي تعددي حر هو الديموقراطية نفسها، وسلمنا بضرورة تواصلهم مع القاعدة الانتخابية الواسعة، فمن الخطر أن يعدوا أعضاء الحزب من جميع المستويات ليسوا إلا شرًّا لا بد منه، إذ يذكر مؤلفو دراسة عن التغير التنظيمي الحزبي في القرن العشرين أن أحد أساليب توكيد الهيمنة أن تقوم «القيادات بتهميش الحزب على الأرض، بل تركه يذوي»، وسواء أكان ذلك تخطيطًا واعيًا أم لا، ففي بداية القرن الحادي والعشرين بدا أن هذا يعكس «التجارب الحديثة للأحزاب الكبرى في الدانمارك وهولندا»[50]، وعلى العكس من ذلك ما حدث في بريطانيا من إقبال كبير على عضوية حزب العمال في السنوات الأولى من قيادة طوني بلير، وكان ذلك مؤشر نجاح حينها، غير أن كثيرًا من تلك الأعداد الكبيرة، وغيرهم من الأعضاء القدامى، تركوا الحزب مصابين بخيبة أمل، فقد كانت حرب العراق القشة الأخيرة بالنسبة إلى عدد ضخم منهم. إن تركيز السلطة في يد زعيم الحزب يوهن الحياة الداخلية للحزب؛ لأن أعضاءه محاصرون بين عدم الرغبة في انتقاد قيادة الحزب بطريقة تعزز موقف الخصوم السياسيين، وعدم الرغبة في وضع سلطة أكبر مما يجب في يد الزعيم[51].

إن انتقاد الحزب البرلماني للزعيم أو عموم الأعضاء من شأنه- بلا شك- أن يؤدي إلى القول بأن الزعيم (فقد السيطرة) على حزبه، لكننا لا بد أن نسأل عن قدر (السيطرة) المناسب للزعيم على من وضعوه في هذا المكان، وكذلك على قيادة أي حزب مسؤولية عدم السماح للمتطرفين غير المتسامحين بالسيطرة على الحزب. لذلك، قام حزب العمال

البريطاني تحت قيادة نيل كينوك بطرد تنظيم (التيار العدواني) الذي كان يستولي تدريجيًّا على عدد من فروع الحزب المحلية، فكان يرهب الأعضاء الآخرين أو يعنفهم، أو يسبب لهم الملل حتى يخضعوا لهم أو يتركوا الحزب، وثمة مثال آخر (لاستيلاء عدائي)، كما يقول موازيس نايم، تقدمت به حركة (تي بارتي)* (حفل الشاي) في الحزب الجمهوري الأمريكي، عرَّضت به ذلك التنظيم السياسي للخطر[52].

إن تدهور مكانة الأحزاب السياسية في دول كثيرة يعود إلى عدد من الأسباب: أحدها- كما يقول نايم- نتيجة غير مقصودة لتطور أشد صحة، وإعلام أكثر تحررًا، ورقابة أكثر استقلالية، كشفت فسادًا كان من قبل مخفيًّا أو مسكوتًا عنه[53]، لكن (التشهير) يرتبط كذلك بتدهور قدرة الأحزاب السياسية على تمييز نفسها أيديولوجيًّا عن خصومها**، ونتيجة لذلك، «قللت اعتمادها على القبول الشعبي لمُثُلهم وأفكارهم. وزاد اعتمادها على أساليب التسويق والقوة الإعلامية للمرشحين، وبالطبع على ما يستطيعون جمعه من أموال»[54].

إن انتقاد القاعدةِ ذَوِي السلطة المفرطة أو المتغطرسين لا يعني نفي الدور المتميز والمهم الذي تؤديه القيادة؛ فعلى أعضاء فريق القيادة العليا جميعًا، وليس الزعيم وحده، مسؤولية تفسير وتبرير اتخاذ مسار دون آخر، لا سيما ما لم يتوقعه أعضاء الحزب، أو ما لم يحقق قبولًا في استطلاعات الرأي؛ فالاستطلاعات نفسها لها دور مهم في الديموقراطية، وإن الدول التي في طريقها إلى حكمٍ سلطوي تعمل على خنق البحوث المسحية المستقلة،

---

* هي حركة سياسية أمريكية تشتهر بمواقفها المحافظة وبدورها في الحزب الجمهوري. وقد نادى أعضاء الحزب بخفض الدين المحلي الأمريكي وعجز الميزانية الفيدرالية عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي. (المترجمة)

** قاومت الولايات المتحدة هذا الاتجاه جزئيًّا، وهو ما دفعها في بعض الجوانب إلى الخطر العكسي. كان الخطر يحدق بمفهوم الجمهورية المعتدل، بقدر ما كان يهدد الحد الأدنى من الإجماع اللازم لتكوين خطاب ديموقراطي متحضر، فبدلًا من الإشراف على تنفيذ (قانون حماية المريض والعناية الميسرة) الذي اتخذ مساره المطلوب في الكونجرس، وأيدته المحكمة العليا، فإن المحافظين من حركة (تي بارتي) أبدوا الرغبة في تعويق الحكومة الفيدرالية في أكتوبر 2013م، وتسريح مئات الآلاف من العاملين، وتعطيل البحث الطبي، وإحداث ضرر بالغ بالدولار وبالمكانة الدولية للبلاد. لم يكن تطرفهم ولا تشويههم لهذا الإصلاح الاجتماعي المتواضع الذي طال انتظاره بالأمر المستغرب منهم، لكن اللافت كان نجاحهم في إرهاب عدد أكبر من الزعماء الجمهوريين بصفة عامة، ودفعهم إلى تأييد عمل؛ لو تم لأحدث ضررًا بالغًا، ليس بالمجتمع الأمريكي وحده بل بالاقتصاد العالمي.

لكنها لا تعفي القيادات من مسؤولية التوجيه؛ إذ عليهم أن ينخرطوا في أحزابهم ويمنحوا هذه (الأحزاب) دورًا قياديًا في الخطاب العام، وألا يخدعوهم بطلب مشورة كاذبة، لأنه بمرض الأحزاب السياسية تمرض الديموقراطية.

من السهل على أي زعيم أن يجعل حاشيته تعزز معتقداته، وليس من العسير على زعيم أن يتحدث شخصيًا مع غالبية من أعضاء مجلس الوزراء، ويحصل على موافقتهم على قضية بعينها، ما دام وفر الوقت المطلوب لذلك؛ فكثير منهم لم يول الأمر الاهتمام الكافي بسبب مسؤولياتهم الوزارية، وفي محادثة مباشرة مع رئيس الحكومة سيضطرون إلى الإذعان. فإذا كان للقضية أهمية تتعلق بمبدأ سياسي في الحكومة والحزب الحاكم، فالأقرب إلى الحكم الرشيد وإلى القيم الديموقراطية أن تعرض القضية على لجنة وزارية، أو على مجلس الوزراء كله، إن اقتضى الأمر؛ إذ ربما كان من الحضور من أولى الأمر تفكيرًا مليًا ووصل إلى نتيجة مختلفة عما وصل إليه رئيس الوزراء، ومَنْ لديه حجج أقوى. ويتوقف تحول الأقلية إلى أكثرية على استجابة أعضاء فريق القيادة العليا، فإنهم لا بد أن يقتنعوا بمزايا الطرح المعارض، ومدى قبول قرار سياسي مختلف، أما الأهمُّ فهو أن يمتلكوا الشجاعة الكافية لرفض رأي رئيس الوزراء.

إن ما تفقده الأحزاب السياسية من مكانة، تستحوذ عليه جهات داخل المجتمع وخارجه تملك أكبر الثورات وتستخدمها لتحقق لنفسها الرخاء الاقتصادي والسياسي. وعلى الرغم من التغير السياسي والاجتماعي الذي حدث منذ القرن الثامن عشر، فإن كلمات آدم سميث وجون ميلر التي أوردناها في الفصل الأول ما زالت صائبة: يقول سميث: «إن للمال سلطة عظيمة حتى في المجتمع الغني المتحضر»، ويذكر تلميذه ميلر في الاتجاه نفسه أن النفوذ الذي يستند إلى الثروة «ليس فقط أعظم من النفوذ الذي يستند إلى الإنجازات الشخصية وحدها، بل إنه أكثر استقرارًا ودوامًا»[55]. إن الأحزاب السياسية ذات العضوية الجماهيرية الضخمة والتنظيم القوي- وكذلك الاتحادات المهنية- هي التي مارست سلطة ديموقراطية تواجه وتوازن السلطة التي مارسها الأغنياء من الأفراد والعائلات والشركات

الكبرى والمؤسسات المالية*. فإذا أولى الزعماء اهتمامًا للفريق الأخير على حساب الفريق الأول، فإنهم يمهدون الطريق لنتيجتين خطِرتين: الأولى أن بلادهم ستتحول تدريجيًا من ديموقراطيات إلى بلوتوقراطيات**، والثانية أن الأحزاب السياسية ستبتعد تدريجيًا عن مكانتها ليشغلها جماعات العمل المباشر، وهي جماعات غالبًا لا تعبأ كثيرًا بالقيم والإجراءات الديموقراطية، بل أميل إلى الوقوع في الشرك البائس الذي وقع فيه الثوريون منذ قرن مضى، وهو أن الغايات أهم، وأن كل وسيلة تستخدم لتحقيق تلك الغايات مبررة، حتى التحرك بدافع الغضب للحق ضد الظلم البيِّن. كما حدث في السنوات الأخيرة في (ثورات بلا قادة) في الشرق الأوسط، فإنهم في غياب التنظيم والتناغم السياسي والالتزام بالتعددية السياسية، يمهدون الطريق لسلطوية جديدة.

القيادة في ظل السلطوية الديموقراطية

يمكن أن تحمل خرافةٌ عنصر صدق، وتكون مع ذلك سببًا في ضلال كبير؛ فبعض من ظنهم الناس زعماء أقوياء، مثل هتلر وستالين وماو تسي تونغ وكيم إيل سونغ أو صدام حسين، كانوا حقًّا يمتلكون ويمارسون سلطة ضخمة، وكانوا بهذا المعنى قادة أقوياء. تتكون

* ما زال تأكيد سميث وميلر أن الثروة العائلية والصلات (مصدر سلطة) يبدو صائبًا بعد قرنين ونصف من الزمن، وينطبق هذا على الأنظمة السلطوية المعاصرة، وليست الصين مستثناة. أما في الأنظمة الديموقراطية البرلمانية فعلى الأحزاب السياسية أن تحذر تسلط المرشحين ذوي الصلات الأكثر قوة عليهم، وأن تبحث عن أصحاب خبرات أوسع مع القدرة على الالتزام بقيم الحزب. وهذا الخطر ماثل في بريطانيا وحتى في الولايات المتحدة، التي ما زالت تقدر مقولة (من الغرف الخشبية إلى البيت الأبيض) (وهي واقعية كما في حالة كولن)، فإن مقولة (لتكن مستمرة في العائلة)، صارت اتجاهًا صريحًا في العقود الأخيرة: فهل يصح عقلًا، أو بالنظر إلى احتمالات الإحصاءات، أن نصدق أن شعبًا يزيد على 30 مليون نسمة يتركز أفضل المرشحين السياسيين في أسرة الرئيس جورج دبليو. بوش؟ لقد كان للثروة العائلية أثر كبير، كما في حالة أولاد جوزيف كنيدي. الأهم من ذلك أن أفراد أسرة الرئيس يرثون صلاته بالأصدقاء الأثرياء، وجامعي التبرعات والمساندين في نظام يحتاج إلى أموال للفوز بالانتخابات أكثر من أي دولة ديموقراطية أخرى، وكذلك تظل الولايات المتحدة أول الأنظمة الديموقراطية فيما يتعلق بعدم المساواة، وكانت في أدنى درجات عدم المساواة، كما ذكرنا في الفصل الثالث عندما كانت إصلاحات (المجتمع العظيم) تحدث أثرها في رئاسة جونسون، وحتى في ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة أقل في المساواة من غيرها من الأنظمة الديموقراطية التي يتوافر عنها بيانات تسمح بالمقارنة.

** نظام حكم تكون الطبقة الحاكمة فيه أقلية من المواطنين الأثرياء. (المترجمة)

الخرافـة هنـا من فكرة عمل هؤلاء الزعمـاء وأبواقهم على ترويجها بدأب، وهي أنهم يملكون حكمـة وموهبـة وبُعـد نظـر فريـدًا. وتخصص مـوارد ضخمـة في كثير مـن الدول الشـمولية والسـلطوية ليُنشـر بين الناس أن من حسـن طالعهم أن رُزقوا بمثل هذا القائد العظيم، وفي غيـاب مصـادر بديلة للمعلومات يمكن أن تقع روايـة النظام- وغالبًا ما تقع- موقع التصديق مدة من الزمن، ويكمن التلفيق أيضًا في فكرة أن تركيز سـلطة ضخمة في يد الزعيم الفرد يأتي بالنفع الكبير على بلادهم، والحق أن حكمهم الاستبدادي أتى بنتائج كارثية.

ثمة اختلاف نوعي بين الإمكانات المتاحة، حتى لأكثر القادة المتسلطين المتغطرسين في سـياق نظام ديموقراطي، والمتاحة له في سـياق نظام سـلطوي أو شـمولي، فمهما حاول الزعيـم أن يهيمـن على العملية السياسـية في نظام ديموقراطي، فإن هذا الشـخص، والأدقّ حزبه، سـيكون مسـؤولًا أمام الناخبين. ومع ذلك فهناك دروس يجب تعلمها، ومحاذير لا بد مـن مراعاتها عنـد النظر إلى الزعامة في الأنظمة السـلطوية والديموقراطية*. إن فكرة أن قائدًا فردًا أعلم من الجميع ويستحق أن يستحوذ على النصيب الأكبر من السلطة التنفيذية، ليسـت مقصـورة علـى الأنظمـة الديكتاتوريـة، لكن حتى الأنظمة السـلطوية- كما أشـرنا في الفصـول السـابقة- يقـل فيهـا الإقـدام علـى مغامـرات خارجيـة خطـرة، وتقـل دمويتها في الداخل، عندما تكون قيادتها أوليغاركية وليست أوتوقراطية.

إن تقديس الزعيم، كما حدث في الدول الفاشـية، وكثير من الدول الشـيوعية (وليس كلهـا)، ظاهـرة خبيثـة الأثر. وقد ظهرت أصداء ما سُـمي في ألمانيا النازيـة الفوهررية (أو مبدأ الزعيم) على نحو غير واعٍ، وما عُرف في الاتحاد السوفييتي في عهد ستالين منذ بداية الثلاثينيـات باسـم (قيادة الفرد)، وظهر ذلك أيضًا في أنظمـة ديموقراطية. ونجد هذا في

* ويصدق هذا أكثر في عالمنا المعاصر حيث توجد أنظمة كثيرة توصف بأنها (أنظمة ديموقراطية انتخابية) لأن بها انتخابات من نوع ما، لكن المعارضة لا يتاح لها الظهور في وسائل الإعلام الكبرى، والأحزاب المعارضة الكبرى والحركات السياسية المستقلة مقيدة وتتعرض للمضايقات. هذه الأنظمة المهجنة- وهي تصلح لأن توصف (بالسلطوية الانتخابية) (أو السلطوية التنافسية)، أكثر من (الديموقراطية الانتخابية)- تحتل مساحة وسطًا (ولو أنه أبعد ما يكون عن الوسط الذهبي) بين الأنظمة الديموقراطية الحقيقية والأنظمة السلطوية الخالصة.

اتجاهات سياسيين ومعلقين سياسيين يريدون وضع المزيد من الصلاحيات في يد القائد الأعلى قوميًّا، ويفضلون حكم فرد واحد على المستوى المحلي على قيادة أكثر جماعية: ففي كل من ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي لا سيما تحت قيادة ستالين، طُبِّق مبدأ الرئيس الأكبر على (الفوهرر). وفي الحالة الروسية على (الفوجيد). على قمة النظام، لكن المبدأ أخذ طريقه إلى أسفل الهرم الحاكم للنظام، حتى تستطيع الأشكال المصغرة من هتلر وستالين على المستوى الإقليمي والمحلي تبرير تعسفها في اتخاذ القرار على أساس مبدأ القيادة الفردية (كانوا رجالًا فقط). وبعد موت ستالين بدأ الاهتمام بضرورة التركيز في التوازن بين الفردية والجماعة[56].

إن الزعيم في نظام سياسي سلطوي، الذي يرغب في تقديم إصلاح جذري يملك تبريرًا لتجاوز التنظيم الحزبي لا يملكه زعيم حزب في نظام ديموقراطي، ولأن الحزب نفسه أمسك بزمام الحكم بالقوة، وأخذ يحتكر السلطة ويحتفظ بهذه السلطة بمزيج من المكافأة على الانقياد وعقوبات على الانحراف عنها (تتدرج حتى عقوبة الإعدام أو على الأقل السجن لسنوات طويلة بسبب المعارضة). فهو لا يستطيع أن يدعي بأي مصداقية أي حق أخلاقي أو ديموقراطي في الحكم. وعليه: فلا محاولة غورباتشوف نشر الليبرالية وصولًا إلى نشر الديموقراطية في النظام السياسي السوفييتي، ولا سعي دينغ شياو بينغ إلى تطبيق الليبرالية وثقافة السوق على النظام الاقتصادي الصيني، كان ملزمًا بمعايير النظام الذي كان كل رجلٍ منهما يحاول أن يستبدله. بل إنهما. من قبيل الفطنة السياسية، عملا داخل النظام القائم طوال المدة المطلوبة لإحداث التغييرات، وتجاوزت ذلك في حالة دينغ.

في ظل رئاسة غورباتشوف للبوليتبورو. وفق ما يقر أعضاء فيه صاروا أعداء له. كانت تجري مناقشات أكثر حرية وأطول، مع إعطاء الفرص للأصوات الناقدة أكثر مما كان في ظل سابقيه. اختار البوليتبورو غورباتشوف رئيسًا له من غير أن يعرف السياسات التي سيتبعها، كان معنى ذلك وقتها أن يصير زعيم البلاد تلقائيًّا. فقد ظلت الجماعة نفسها تملك سلطة عزله من المنصب الأول، ومن ثم من المنصب الثاني، حتى حدث تحول

نوعي في النظام السياسي، لذلك كان من المنطقي أن يلجأ غورباتشوف إلى (قدرته على الإطلاق) داخل البوليتبورو، وجذب المزيد من الزملاء في صفه كلما استطاع ذلك، مع اتباع تراجعات تكتيكية. ومنذ أن نشأت رئاسة تنفيذية في الاتحاد السوفييتي في مارس 1990م، أخذ غورباتشوف في تجاوز البوليتبورو، وهو ما أغضب أعضاءه. لم يكن البوليتبورو في ذلك الوقت معادلًا لمجلس الوزراء في نظام كنظام بريطانيا، بل كان أعلى لجنة لصنع السياسات داخل الحزب الشيوعي، وكان يفقد مكانته في البلاد، ولم يعد مركز السلطة في الدولة السوفييتية[57].

وأخيرًا، هناك مفاهيم مغلوطة كثيرة تستند إليها خرافة الزعيم تستحق التكرار. في إطار الديموقراطيات النيابية، هناك نزوع نحو الإيمان بأن القائد الأعلى يحظى بمكانة أعلى مما يفعل في الواقع، فإن النواتج السياسية التي تحققت في الأساس بأيدي غيرهم تنسب إلى رئيس الوزراء، وكثيرًا ما تنسب الانتصارات الانتخابية ويُحتفى بها خطأً، على أنها من إنجاز زعيم الحزب، في حين أنه من النادر جدًّا أن يُحدث الزعيم هذا الفرق بين النصر والهزيمة. الخطأ الأهم هو عدُّ القائد الأعلى الفرد الذي يؤكد هيمنته السياسية بتجاوز زملائه الكبار وآلية الحكم اعتمادًا على ثلة من المرافقين الشخصيين وليس على حزبه السياسي، كما يجب أن يفعل القائد الذي نريده. إن اغتصاب الصلاحيات التي يجب أن تكون في يد الوزراء المعنيين بأمور داخل الحكومة أو الحزب الأنسب لها أن تحسم في سياق تداول جماعي لأعضاء مجلس الوزراء، لا تعد ولا يجب أن تعد علامة على نجاح رئيس حكومة ديموقراطية، وإن القادة الذين يعتقدون أنهم يملكون حقًّا شخصيًّا في الهيمنة على عملية صنع القرار في مناطق سياسية مختلفة، ويحاولون أن يمارسوا هذا الحق، يسببون الأذى للحكم الرشيد وللديموقراطية، وهؤلاء لا يستحقون أتباعًا بل نقادًا.

الهوامش والمصادر

الاستهلال

1. A.H. (Archie) Brown, 'Prime Ministerial Power', Part I, *Public Law*, Spring 1968, pp. 28-51; and Part II, Summer 1968, pp. 96-118. In an abbreviated version, it was republished in Mattei Dogan and Richard Rose (eds), *European Politics: A Reader* (Macmillan, London, 1971), pp. 459-482.

2. The interview was conducted for a Jesuit journal and reported in the *New York Times*, 19 September 2013.

المقدمة

1. لمثال عشوائي: كانت أول جملة في مقالة حديثة في جريدة محترمة تقول: «لسنوات طويلة كان هناك اتفاق عام على أن ما تحتاجه اليابان، قبل كل شيء، هو زعيم قوي». انظر :

David Pilling 'Why a strong leader in Japan is a plus not a minus', *Financial Times*, 18 July 2013.

2. John Rentoul, *Tony Blair* (Little, Brown, London, 1995), p. 427.

3. كان ميليباند، الذي يبدو متزنًا للغاية وليس زعيمًا متعجرفًا، قد بلع الطعم حتى النهاية، وعلّق في مقابلة شخصية- لعله بسبب خوفه الشديد من النظر إليه على أنه ضعيف- قائلًا: «إنك تكتشف أمورًا عن نفسك في هذه الوظيفة [زعيم حزب العمال]؛ وهي أنني شديد الصلابة...» (*Guardian*، 7 January 2012). وربما كان استخدام ميليباند عبارة (حكومتي) مرات عدة (في سياق ما يجب وما لا يجب أن تفعله حكومة

العمال التالية)، خلال خطبة رائعة بصفة عامة في 24 سبتمبر 2013م في المؤتمر السنوي الذي يعقده حزب العمال، استجابة مماثلة لنصيحة له بأن يُظهر نفسه في صورة قوية. مع ذلك، لم يوظف أي زعيم لحزب العمال، أو أي رئيس وزراء قبل بلير (الذي استخدم ضمير المتكلم المفرد (أكثر) من أي أحد عدا خليفة خليفته) المصطلح غير الصحيح دستوريًا والمستبد سياسيًا: (حكومتي).

4. 'David Cameron and Ed Miliband clash over Lords reform', http://www. bbc.co.uk/news/uk-politics-18798683.

5. Donald J. Savoie, *Power: Where Is It?* (McGill-Queen's University Press, Montreal, 2010), p. 96.

6. Jonathan Malloy, 'Prime Ministers and their Parties in Canada', in Paul Strangio, Paul 't Hart and James Walter (eds.), *Understanding Prime-Ministerial Performance: Comparative Perspectives* (Oxford University Press, Oxford, 2013), pp. 151-171, at p. 168.

7. Savoie, *Power*, p. 96.

8. أدين بشكر عظيم لستيفن وايتفيلد من جامعة أكسفورد، الذي أُجريت استطلاعات الاتجاهات العامة تحت إشرافه؛ لما أتاحه لي بكرمه من بيانات مسحية عن هذه الدول الأوروبية فيما بعد الشيوعية، ولكن التوكيد في هذا الطرح، وكذلك تفسير الاختلافات بين دولة وأخرى، من عندي.

9. Max Weber, *From Max Weber*, translated, edited and with an introduction by H.H. Gerth and C. Wright Mills (Routledge & Kegan Paul, London, 1948), pp. 245-250, esp. p. 245.

10. S. Alexander Haslam, Stephen D. Reicher and Michael J. Platow, *The New Psychology of Leadership: Identity, Influence and Power* (Psychology Press, Hove and New York, 2011), p. 103.

11. Margaret Thatcher, *The Downing Street Years* (HarperCollins, London, 1993), pp. 6-7.

12. رأسَ وزير العدل، ديري إيرفينغ، أربع لجان وزارية صاغت سياسة الإصلاح الدستوري؛ في التفويض التشريعي لأسكتلندا وويلز، وفي قانون حقوق الإنسان، وفي قانون حرية المعلومات، وفي إصلاح مجلس اللوردات. وقد أعد إيرفينغ، بمشاركة ديفيد ميليباند، بيان انتخابات حزب العمال لعام 1997م، وساعد على ضمان أن قضايا الإصلاح الدستوري التي تعنيهم موجودة. وكان الالتزام بإجراء استفتاء على تأسيس البرلمان الأسكتلندي قد أصبح سياسة صارمة لحزب العمال برئاسة من سبق بلير في زعامة الحزب؛ جون سميث، وسبَّب التراجع عنه ضررًا بالغًا لم يكن بلير يتوقعه لحزب العمال في أسكتلندا، وكان بلير في ذلك الوقت يظن أن هناك تداخلًا بين بنود هذا التشريع، لذلك كان لزامًا أن يكون المسؤول عنه شخصًا واحدًا. وكان هذا هو السبب الرئيس في أن إيرفينغ رَأَسَ هذه اللجان الأربع المهمة.

13. Tony Blair, *A Journey* (Hutchinson, London, 2010), p. 516.

قام مستشار براون الاقتصادي، إيد بولز (الذي صار لاحقًا نائبًا في البرلمان ثم وزيرًا)، بدور مهم في استنباط التحليلات، واستعان بمهارات وزير العدل ديري إيرفينغ القانونية في إعدادها.

14. Brown's economic adviser (later a Member of Parliament and minister), Ed Balls, played an important role in the devising of the tests, and Lord Chancellor Derry Irvine lent his legal skills to their drafting.

15. Alistair Darling, 'The lure of common sense', *Guardian*, 11 September 2010.

16. Jonathan Powell, *The New Machiavelli: How to Wield Power in the Modern World* (Bodley Head, London, 2010), p. 112.

ويضيف بوويل أنه لم تكن هناك «اختلافات أيديولوجية كبيرة حقيقية» بين بلير وبراون فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية؛ بل «مجرد رفض براون مشاركة طوني ورقم 10 [من يعملون في مقر رئيس الوزراء] في العملية». «Ibid، p. 110. ويلمح بيتر ماندلسون بذكاء إلى ذلك بقوله: «أن يمارس أي مستشار نفوذًا قويًا على كل أركان الحكومة، على الرغم من سيطرتها على الضرائب والإنفاق»، لكن كان نفوذ براون أقوى كثيرًا من معظم المستشارين؛ إذ كان- كما يؤكد ماندلسون- (من درجة مختلفة تمامًا)؛ فبراون «كان يؤمن بأن فطنته الخاصة، وقدرات الدائرة المقربة منه، خدمت صنع السياسة الحكومية على نحو أكبر كثيرًا من رقم 10». انظر:

Mandelson, *The Third Man: Life at the Heart of New Labour* (Harper Press, London, 2010), p. 240.

17. Blair, *A Journey*, p. 522.

18. See: Richard Gunther, José Ramón Montero and Juan J. Linz (eds.), *Political Parties: Old Concepts and New Challenges* (Oxford University Press, Oxford, 2002).

19. عندما قدم جون ميجور استقالته من رئاسة حزب المحافظين البريطاني، حين كان رئيسًا للوزراء، في يونيو 1995م؛ لكي يجبرهم على إعادة انتخاب رئيس للحزب، كان هذا استثناء للقاعدة. لم يكن ميجور يتظاهر بأنه يحتكر الحكمة، لكنه في مواجهة نقد عموم النواب المستمر للحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة الخاصة بأوروبا، واعتقدَ أن من الضروري توضيح من هو صاحب الدعم الأكبر. وقد نال خصمه في الانتخابات، جون ردوود، 89 صوتًا، في حين بلغ عدد ما حصل عليه ميجور 218 صوتًا، وكان هذا بالنسبة إلى رئيس وزراء في الحكم عددًا كافيًا من أنصاره في مجلس العموم (خاصة مع إضافة امتناع ثمانية عن التصويت وبطلان اثنتي عشرة بطاقة اقتراع)، ليعاونوه بصورة معتدلة على تعزيز سلطته. وكان هذا العدد يكفي لتمكين ميجور من الاستمرار في منصبه حتى موعد الانتخابات العامة التالية في مايو 1997م. انظر:

John Major, *The Autobiography* (HarperCollins paperback, 2000), pp. 617-647.

20. Blair, *A Journey*, p. 545.

21. Powell, *The New Machiavelli*.

22. Ibid., p. 59.

23. Thomas Carlyle, *On Heroes, Hero-Worship, and The Heroic in History* (Chapman & Hall, London, 3rd ed., 1846), p. 1.

24. Louis Fisher, *Presidential War Power* (University of Kansas Press, Lawrence, 2nd ed., 2004); and David Gray Adler, 'Louis Fisher on the Constitution and War Power', *PS: Political Science and Politics*, Vol. 46, No. 3, 2013, pp. 505-509.

25. Fisher, *Presidential War Power*, esp. pp. 278-279.

26. Ibid., pp. 261-262.

27. Cf. James Blitz, 'A long week: Putin's diplomatic gambit', *Financial Times*, 14 September 2013.

28. Fisher, *Presidential War Power*, pp. 81-104.

29. لكن، بالنسبة إلى فيشر، كانت الحلول التي تصدر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة أقل أهمية من دستور الولايات المتحدة؛ ذلك لأن مجلس الأمن مجرد «مصدر سلطة خادع بل وزائف». (المرجع السابق P. 81).

30. مع ذلك، قد يَعدُّ كثيرون قرار ترومان بقصف المدينتين المكتظتين بالسكان في اليابان بالقنبلة الذرية وصمة عار في سجله. وأثيرت المناقشات حول مسألة أن (إجراء اختبار في منطقة خالية من السكان ربما سيكون وسيلة أكثر إنسانية لتحقيق الهدف نفسه)، وكان سيؤدي إلى نهاية أسرع لمعاناة كلا الطرفين الطويلة التي سببتها الحرب مع اليابان. انظر:

Richard F. Haynes, *The Awesome Power: Harry S. Truman as Commander in Chief* (Louisiana State University Press, Baton Rouge, 1974), p. 269.

31. Robert L. Beisner, *Dean Acheson: A Life in the Cold War* (Oxford University Press, Oxford, 2006), p. 27.

32. Percy Cradock, *In Pursuit of British Interests: Reflections on Foreign Policy under Margaret Thatcher and John Major* (John Murray, London, 1997), p. 24.

33. Richard E. Neustadt, *Presidential Power and the Modern Presidents: The Politics of Leadership from Roosevelt to Reagan* (Free Press, New York, 1990), p. 10.

34. Ibid.

35. Harry S. Truman, *Off the Record: The Private Papers of Harry S. Truman*, edited by Robert H. Ferrell (Harper & Row, New York, 1980), p. 96.

في خطاب وداع بُثَّ للأمة عبر الإذاعة والتلفاز في يناير عام 1953م، قال ترومان: «عندما مات فرانكلين روزفلت، شعرت أنه لا بد أن هناك مليون شخص أفضل مني لتولي مهام الرئاسة، لكن كانت المسؤولية من نصيبي، وكان علي حملها». مقتبسة من:

David McCullough, *Truman* (Simon & Schuster, New York, 1992), pp. 919-920.

36. Truman, *Off the Record*, p. 207.

37. Ibid., p. 211.

38. Roy Jenkins, *Truman* (Collins, London, 1986), p. 187.

39. Haynes, *The Awesome Power*, p. 255.

40. مع ذلك، كانت هناك (وثيقة ترومان)، وهو الاسم الذي أطلق على السياسة التي أعلنها ترومان في مارس 1947م؛ وهي احتواء المد الشيوعي باستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر. وكانت البداية تشير تحديدًا إلى ضرورة منع استيلاء الشيوعيين على اليونان وتركيا بعد أن أقر البريطانيون أنهم لم تعد لديهم القدرة اقتصاديًّا على تقديم الدعم العسكري لهذه الجهود.

41. Stephen Graubard, *The Presidents: The Transformation of the American Presidency from Theodore Roosevelt to George W. Bush* (Allen Lane, London, 2004), p. 326.

42. وهكذا، بناء على افتراض لا أساس له. فإن قلة عدد أعضاء الأحزاب السياسية البريطانية بالمقارنة بالخمسينيات، تجعلها أقلَّ تمثيلًا للقاعدة الشعبية العريضة. ويبدي أحد المعلقين السياسيين البارزين قلقه من أن «يُصعِّب هذا على الزعماء قيادة» الأحزاب أكثر من ذي قبل. انظر:

Andrew Rawnsley, 'The numbers that add up to trouble for all political parties', *Observer*, 14 July 2013. .

وليس واضحًا بالنظر إلى حالةٍ استشهد بها رونسلي سببُ عدِّ زعيم اختارته قاعدة انتخابية تضم أعضاء الحزب كافة، أكثر (تمثيلًا) مِن أعضاء حزب العمال الذي بلغ 190 ألف عضو في 2013م. وفي الواقع حظي زعماء متتابعون من حزب العمال؛ وهم جون سميث وطوني بلير وجوردون براون واد ميليباند، بالمنصب بعدد أقل- ومن ثم أقل تمثيلًا داخل حزبهم- من العدد الذي أوصل هيو جيتسكيل إلى زعامة الحزب في الخمسينيات (أكثر من مليون عضو).

43. في الأزمة المالية والصعوبات الاقتصادية التي بدأت من 2008م، كان الاتجاه هو اللجوء إلى التكنوقراط وليس إلى (الرجال الأقوياء) أصحاب الشخصيات الكاريزمية، وهذا ليس بالأمر السيئ إذا وضعنا في الحسبان صعود موسوليني وهتلر، لكنه كذلك يعد خطرًا على الديموقراطية وليس بديلًا لها.

44. Ed Pilkington قالت ملالا متحدية طالبان في الأمم المتحدة: «ظنت طالبان أن الرصاص سيسكتنا، لكنهم أخفقوا».

45. في ذلك الخطاب، قالت ملالا يوسف زاي: إن «المتطرفين يخشون الكتب والأقلام»، وإن «قوة صوت النساء تفزعهم». وقد أوضحت ولاءها للإسلام إذ وصفته بأنه «دين السلام والإنسانية والأخوة»، وقالت: إن الدين لا يؤكد فقط حقَّ كل طفل في التعليم؛ بل يعد ذلك فرضًا.

46. Ibid.

47. David Remnick, *The Bridge: The Life and Rise of Barack Obama* (Picador, London, 2010), p. 574.

48. Jean Blondel, *Political Leadership: Towards a General Analysis* (Sage, London, 1987), pp. 19-26.

49. إن قائد التحول والقائد الانتقالي هي الثنائية المفضلة.
See Burns, *Leadership* (Harper & Row, New York, 1978); and Burns, *Transforming Leadership: A New Pursuit of Happiness* (Atlantic Books, London, 2003).

1. وضع القادة في سياق

1. Ronald L. Meek, *Social Science and the Ignoble Savage* (Cambridge University Press, Cambridge, 1976).

2. See Christian Marouby, 'Adam Smith and the Anthropology of the Enlightenment: The "Ethnographic" Sources of Economic Progress' in Larry Wolff and Marco Cipolloni (eds), *The Anthropology of the Enlightenment* (Stanford University Press, Stanford, 2007), pp. 85-102; Alan Barnard, *Social Anthropology and Human Origins* (Cambridge University Press, Cambridge, 2011); and Barnard, *History and Theory in Anthropology* (Cambridge University Press, Cambridge, 2000).

3. Meek, *Social Science and the Ignoble Savage*, pp. 238-239.

4. Emma Rothschild, *Economic Sentiments: Adam Smith, Condorcet, and the Enlightenment* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 2001), p. 242.

5. Adam Smith, *Lectures on Jurisprudence*, edited by R.L. Meek, D.D. Raphael and P.G. Stein (Clarendon Press, Oxford, 1978).

استخدمت في الكتاب هذه الطبعة الأكاديمية من أعمال سميث الكاملة (المعروفة بطبعة غلاسغو، وصدرت عن قسم كلارندون من أكسفورد يونفيرسيتي برس). ولكن عند الاقتباس من هذه الأعمال، كنت أحدّث اللغو وأصحح الأخطاء الإملائية، في حين احتفظ المحرر ببعض الهجاء المهجور الذي استخدمه سميث نفسه، والأخطاء الإملائية لمن نقل عنه من تلاميذه. وقد كان سميث شديد الدقة حتى إنه عند احتضاره أمر بأن تسلم مخطوطة كتابه عن القانون، الذي لم يتسن له إنهاؤه، إلى الحكومة لإعدامها. وكان سيصيبه الفزع لو علم أن هوامش تلاميذه على المحاضرات التي كانت أساس الكتاب هي ما نشر بدلًا من الكتاب. مع ذلك، تؤدي مجموعات الهوامش هذه دورًا كافيًا في الاستدلال على قيمة المخطوطة المفقودة. وقد درّس سميث في غلاسغو من عام 1751م حتى بداية عام 1764م (أستاذًا للفلسفة الأخلاقية من عام 1752م).

6. Smith, *Lectures on Jurisprudence*, pp. 201-202.

7. As John Locke had earlier argued (*Two Treatises of Civil Government*, Everyman Edition, Dent, London, 1953, p. 180; first published 1690).

8. بدأت الزراعة قبل التاريخ الذي يفترضه سميث، وكانت هناك صور مختلفة من موارد الرزق أكثر شيوعًا مما كان هو ومعاصروه يعرفون أو يقرون. وتشير الأدلة الأثرية التي ترجع إلى 7000 سنة قبل الميلاد، إلى أن الصيادين وجامعي الثمار في غينيا الجديدة مارسوا الزراعة أيضًا. انظر:

Jared Diamond, *Guns, Germs and Steel: A Short History of Everybody for the Last 13,000 Years* (Vintage, London, 2005), p. 148.

إضافة إلى ذلك، يرى كريستيان ماروبي «أننا نعرف الآن أنه فيما عدا الظروف الثانوية للمناطق المتاخمة للقطب الشمالي، فإن مجتمعات الصيد وجمع الثمار في العالم بأسره تعتمد إلى حد بعيد على مجموعة من الأغذية النباتية، في أكثر من نصف قائمة غذائهم، وتبلغ نسبتها في كثير من الأحيان 70%. والمؤكد... أن آدم سميث لا يتحمل خطأ جهله بدراسات الأنثربولوجيا الاقتصادية التي لم تجر إلا في ستينيات القرن العشرين.

(Marouby, 'Adam Smith and the Anthropology of the Enlightenment', p. 90).

9. *Turgot on Progress, Sociology and Economics*, translated and edited by Ronald L. Meek (Cambridge University Press, Cambridge, 1973), p. 72.

أوليت اهتمامي في هذا الفصل نظرية المراحل الأربع بصفة أساسية؛ لأن هؤلاء الذين عمدوا إلى شرحها كان جل ما يشغلهم هو تطور الحكومة والقيادة السياسية، أما نظرية الحقب الباردة نفسها، ولا سيما في ضوء البحوث الأكثر حداثة، فتعد إلى حد ما تبسيطًا مخلًا. مع ذلك، فإن التعميم الجريء علاج ناجع لخصوصية هذا النوع من البحوث الأنثروبولوجية التي تسعى إلى تأكيد تفرد كل قبيلة، أو وضع خبرتهم في أنماط متنوعة أشد تعقيدًا.

10. David Hume, 'Of the First Principles of Government', in Hume, *Essays and Treatises on Several Subjects Containing Essays, Moral, Political and Literary: A New Edition*, Vol. 1 (Cadell, London, 1788), p. 37.

11. Hume, 'Of the Origin of Government', in Hume, *Essays*, p. 43.

12. Ibid.

تقدم بعض البحوث الأنثروبولوجية للعقود الحديثة دعمًا إمبريقيًا لفرضية هيوم، ومن ثم: ففي مرتفعات بابوا غينيا الجديدة «بدأت بعض (قيادات الجيش) تتصرف بوصفها من كبار رجال الدولة. وبخاصة بالاعتماد على شبكة من المعارف أوسع من جماهير الأفراد العاديين، ويتحول (المنظِّم المحارب) تدريجيًا إلى مستغل للعلاقات الاجتماعية والسلطة». انظر:

Pierre Lemonnier, 'From great men to big men: peace, substitution and competition in the Highlands of New Guinea', in Maurice Godelier and Marilyn Strathern (eds.), *Big Men and Great*

Men: Personifications of Power in Melanesia (Cambridge University Press, Cambridge, 1991), pp. 7-27, at p. 19.

13. Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, edited by R.H. Campbell and A.S. Skinner (Clarendon Press, Oxford, 1976), Vol. 2, p. 711.

14. Ibid.

15. كانت البحوث الأنثروبولوجية التي أجريت في القرن العشرين تتسق مع عدد من تعميمات سميث؛ فعلى سبيل المثال في مناقشة موضوع ظهور الزعماء لدى قبائل النوير في جنوب السودان، تكتب لوسي مير: «إن نوع الرجال الذي يجذب الناس للتقرب منه يحتمل أن يكون... أكبر الأفراد سنًّا في مجموعة من الإخوة الذين يكونون هم أنفسهم أطفالًا كبارًا يعيشون في القرية»، وقد يكون هذا الزعيم غير الرسمي ثريًّا مقارنة بغيره (وتقاس الثروة بعدد ما يملك من رؤوس الماشية)، وربما يكون قد اكتسب المكانة «بسبب شجاعته في القتال في شبابه، أو لبراعته في النقاش، أو بسبب تمتعه بقوى شعائرية (يعتقد أنها تورث)». انظر:

Mair *Primitive Government* (Penguin, Harmondsworth, 1962), p. 64.

لكن ليس لدى النوير شيوخ قبائل، وليس هناك فرد واحد لديه سلطة مطلقة، بل اكتسب بعض الأفراد سلطة بكونهم أناسًا «يستحقون أن ينصت إليهم». وهنا، وفي كل مكان آخر في أفريقيا، عيَّن مندوبو الاستعمار (ليس أقلهم مفوضو المناطق البريطانية) زعماء للقبائل، وجلبوا معهم ثقافتهم التراتبية؛ رغبة في أن يكون هناك زعيم محدد يمكنهم التعامل معه. (Mair, ibid., pp. 257-258). ويظل عمل مير غير عادي في أنه جمع نتائج البحوث الأنثربولوجية عن قبائل عديدة مختلفة في دول أفريقية متباينة جغرافيًّا، مع التركيز على قياداتهم، وتوزيع القوى، وحل الصراعات. وأوضحت أن رئاسة القبائل ظاهرة عالمية تمامًا؛ فلدى قبائل الألور في غربي أوغندا (زعماء بالوراثة معترف بهم)، لكن جيرانهم؛ قبائل الليندو وقبائل الأوكيبو، ليس لديهم زعماء منهم. ويفترض أن زعماء الألور لديهم قوة خارقة للتحكم في الأمطار، لكن وظيفتهم في الحياة العادية هي فض النزاعات التي قد تؤدي إلى القتال. ومن ثم، فإن من كانوا بلا زعماء من جيرانهم قد يلجؤون إليهم، وفي بعض الأحيان يطلبون أن يأتي أحد أبناء زعيم القبيلة بوصفه زعيمًا لحل صراع ما. (Mair, ibid., pp. 120-121). وإن غياب السلطة، حتى داخل جماعة معينة من أناس يتمتعون بإحساس مشترك بالهوية، يعني أن فض النزاعات الخطِرة قد يكون قاتلًا؛ ففي أواخر السبعينيات انخفض عدد الصيادين جامعي الثمار من الفايو في غينيا الجديدة من نحو ألفي شخص إلى قرابة أربع مئة شخص، موزعين على أربع عشائر؛ بسبب قتل بعضهم لبعض؛ نظرًا لعدم وجود أي آلية اجتماعية أو سياسية لحل الصراعات. انظر:

Diamond, *Guns, Germs and Steel*, pp. 205-266.

16. Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, p. 712.

17. Ibid.

18. Ibid., pp. 712-713.

19. Ibid., p. 713.

20. Ibid.

يضيف سميث أنه لم يكن هناك على الإطلاق (عائلة عظيمة في العالم) كانت عظمتها «تأتي بالكامل من وراثة الحكمة والفضيلة». (ibid., p. 714).

21. Smith, *Lectures on Jurisprudence*, p. 323.

22. Ibid.

23. Ibid.

كانت (الثورات) الروسية التي يشير إليها سميث- على نجاحها- لها صفات انقلاب القصر: فقد انتهت انتفاضات الفلاحين في روسيا القرن التاسع عشر نهاية شديدة السوء بالنسبة إلى المتمردين. ومن المثير أن هذه المجموعة من المحاضرات، التي أشار فيها سميث إلى تجربة الثورات الروسية الأخيرة، حضرها اثنان من الطلاب الروسيين، هما سيميون إيفيموفيتش ديسنيتسكي وإيفان أندريفيتش تريتياكوف، اللذان قضيا ست سنوات في جامعة غلاسغو، وقد صارا لاحقًا أستاذين للقانون في جامعة غلاسغو.

A.H. (Archie) Brown, 'Adam Smith's First Russian Followers' in A.S. Skinner and T. Wilson (eds), *Essays on Adam Smith* (Clarendon Press, Oxford, 1975), pp. 247-273.

24. John Millar, *The Origin of the Distinction of Ranks*, 3rd edition, 1779, reprinted in William C. Lehmann (ed.), *John Millar of Glasgow 1735-1801: His Life and Thought and his Contributions to Sociological Analysis* (Cambridge University Press, Cambridge, 1960), p. 254.

وقد سوغ جون لوك، قبل ذلك، حق الشعب في الثورة على حكم الطاغية (مع اهتمام أكبر بحقوق الملكية)، وكتب يقول: «إن نهاية الحكومة خير للبشرية»، و«أيهما أفضل للبشرية: أن يتعرض الناس دائمًا لإرادة الطغيان التي لا حدود لها، أم أن يقبل الحكام المعارضة أحيانًا عندما يُفرطون في استخدام قوتهم، ويستخدمونها لتدمير ثروات شعوبهم وليس للحفاظ عليها؟».

(Locke, *Two Treatises of Civil Government*, p. 233.)

25. Millar, *The Origin of the Distinction of Ranks*, p. 250.

26. Ibid., p. 271.

27. (التوكيد موجود في الأصل) Ibid., pp. 263 and 271 .27

28. Finer, *The History of Government*, Vol. III, p. 1476.

29. كانت عبارة «الديموقراطية حسب خطة التقسيم» هي عبارة دانكوارت إيه. راستو في:
'Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model', *Comparative Politics*, Vol. 2/3, 1970, pp. 337-363, at p. 356.

وعن مناقشة في بريطانيا القرن التاسع عشر حول أن المزيد من التحول إلى الديموقراطية يمكن أن يمثل تهديدًا للحرية، انظر:

Albert O. Hirschman, *The Rhetoric of Reaction: Perversity, Futility, Jeopardy* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1991), pp. 86-101.

30. كان سير والتر سكوت، وليس جيمس بوزويل، هو من ذكر هذا التبادل تحديدًا في حوار بين جونسون وألكسندر بوزويل (لورد أوكنلك). ولم يكن أكبر تلاميذ بوزويل فريدريك بوتل على استعداد للجزم بدقة وصف سكوت لحوار أوكنلك وجونسون. انظر:
Boswell's Journal of a Tour to the Hebrides with Samuel Johnson, LL.D., edited by Frederick A. Pottle and Charles H. Bennett (Viking Press, New York, 1936), pp. 375-376.

31. يلاحظ روبرت دال أن مندوبًا واحدًا فقط في المؤتمر الدستوري، وهو ألكسندر هاميلتون، بدا أنه من أنصار الملكية، فقلل هذا الموقف من تأثيره. انظر:
Dahl, *How Democratic Is the American Constitution?*

(Yale University Press, New Haven, 2nd ed., 2003), p. 11.

32. Dahl, *How Democratic is the American Constitution?*, p. 16.

33. Ibid., p. 31.

يشير دال إلى انتخابات جورج دبليو. بوش للمدة الرئاسية الأولى عندما حصل خصمه الديموقراطي آل غور على 540 ألف صوت أكثر من بوش على المستوى القومي (نحو نصف بالمئة من مجموع أصوات الناخبين)، لكنه خسر بفارق طفيف أمام خصمه الجمهوري في المجمع الانتخابي.

34. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, translated by George Lawrence, edited by J.P. Mayer (Anchor Books, New York, 1969), p. 101.

35. Finer, *The History of Government*, Vol. III, p. 1526.

36. لم يكن القانون المقترح شديد التطرف في البداية، وقد دعم الكونجرس تمريره بالإضافة إلى التنازلات التي قدمت للمشرعين وأصحاب المصالح الخاصة. وبصفة عامة- كما ذكر جون ماي- «ينشغل... الأمريكيون بجدل الرعاية الصحية حول قضايا ليست موضوعًا للمناقشة أصلًا في أوروبا. مع ذلك، فالخبرة حول العالم أثبتت أن الأثرياء فقط يمكنهم شراء الأمن المادي أو الاقتصادي لأنفسهم، أما الآخرون فيجب أن ينظروا إلى الدولة الأكثر نجاحًا في السويد عن الصومال.

(Kay, 'Only market evangelists can reconcile Jekyll with Hyde', *Financial Times*, 6 June 2012).

37. Edward Luce, 'Obama wins a healthcare battle, but the war rages on', *Financial Times*, 2 July 2012.

38. كان طرح دووركين يقوم على أن رئيس المحكمة العليا روبرتس أراد «أن يحبط الاتهامات المتوقعة بالتحزب السياسي» في سلسلة من القضايا المثيرة للجدل- ومنها الإجهاض وقانون حق التصويت عام 1965م- التي كانت سترد إلى المحكمة العليا خلال مدة قصيرة. انظر:
Ronald Dworkin, 'A Bigger Victory Than We Knew', *New York Review of Books*, Vol. LIX, No. 13, 16 August- 26 September 2012, pp. 6-12, at p. 8.

39. Tocqueville, *Democracy in America*, p. 270.

40. تختلف الآراء حول الثورة الفرنسية حتى اليوم، فبينما تراها مدرسة فكرية حدًّا فاصل مع الماضي، فليس في التاريخ ما يعادلها أهمية وحسمًا كما يصر الثوريون، يبرز توكفيل بوصفه أشهر من يركز على نقاط التواصل بين النظام القديم (العهد البائد) وفرنسا بعد الثورة، وتركيزه على (عدم جدوى) الثورة الفرنسية- كما يقول هيرشمان- جعله غير محبوب لأي من أبطال الفريقين أو المؤرخين اللاحقين الذين وقفوا حياتهم لدراسة الثورة وعَدُّوها الحدث المحوري في العصور الحديثة. انظر:
Hirschman, *The Rhetoric of Reaction*, pp. 48-49 and 138-139.

41. See, for example, Stephen F. Cohen, *Bukharin and the Bolshevik Revolution: A Political Biography 1988-1938* (Wildwood House, London, 1974), especially pp. 131 and 144; and Baruch Knei-Paz, *The Social and Political Thought of Leon Trotsky* (Clarendon Press, Oxford, 1978), pp. 392-410.

42. Finer, *The History of Government*, Vol. III, p. 1540.

43. Jonathan I. Israel, *Democratic Enlightenment: Philosophy, Revolution, and Human Rights 1750-1790* (Oxford University Press, New York, 2011), p. 928.

44. الإحصاء مبني على مقارنة بين نتائج اقتراع عامي 2004م و 2008م. انظر:
Kate Kenski, Bruce W. Hardy and Kathleen Hall Jamieson, *The Obama Victory: How Media, Money, and Message Shaped the 2008 Election* (Oxford University Press, New York, 2010), p. 103.

ويضيف المؤلفون أنهم وجدوا دليلًا على أن الأفكار القائمة على الجنس (العنصرية) لها دور في أصوات بعض الناخبين، لكن حملة أوباما افتخرت بالحصول على أصوات السود وتصويت البيض خارج الجنوب العميق تكفي لتعويض التصويت المعادي لأوباما (المرجع السابق). ومن الجدير بالذكر أن الجمهوريين نالوا تأييد أغلبية الناخبين البيض منذ عام 1968، لكن مكانتهم هذه تتدهور، مع تغير التركيبة العرقية للولايات المتحدة؛ فلم يزد عدد المصوتين السود والهسبان الذين ذهبوا إلى التصويت في عام 2008م فقط،

بل إنهم كذلك أيدوا المرشح الديموقراطي في ذلك العام على نحو أقوى من عام 2004م، فزادت أصوات الأمريكيين الأفارقة لأوباما بنسبة 7% مقارنة بأصواتهم التي ذهبت إلى المرشح الديموقراطي في 2004م، وزاد تصويت الهسبان بنسبة كبيرة بلغت 14% المؤيدة لأوباما عن المؤيدة لجون كيري قبل أربع سنوات.

45. إذا كانت (الديموقراطية)، حسبما يرى جون دون، «قبل كل شيء اسم سلطة سياسية لا تمارَس إلا بإقناع العدد الأكبر»، فإن التحول إلى الديموقراطية حقق خطوات مهمة في القرن التاسع عشر، جزئيًا تحت تأثير كل من الولايات المتحدة والثورات الفرنسية. انظر:

Dunn, *Setting the People Free: The Story of Democracy* (Atlantic Books, London, 2005), p. 132.

46. Cf. W.G. Runciman, *The Theory of Cultural and Social Selection* (Cambridge University Press, Cambridge, 2009), pp. 42-45; and Diamond, *Guns, Germs and Steel*, pp. 271-278.

47. Barnard, *Social Anthropology and Human Origins*, pp. 49-50.

48. Diamond, *Guns, Germs and Steel*, p. 272.

ويلاحظ دايموند أيضًا أنه «في مجتمع غينيا الجديدة التقليدي، إذا حدث أن قابل أحد مواطني غينيا الجديدة مواطنًا غينيًا آخر في مكان بعيد عن قريتيهما، فإن الاثنين ينخرطان في مناقشة طويلة عن أقاربهما في محاولة لإقامة علاقة بينهما. ومن ثم يجدان سببًا ما لعدم لزوم أن يقتل أي منهما الآخر». (272_ibid., pp. 271)

49. كان سالينز متأثرًا بالماركسية في مرحلة ما، ثم تخلى عنها بعد ذلك. وملخص رؤيته للانتقال من كبار القوم إلى رؤساء القبائل مستقى من:

Adam Kuper, *Culture: The Anthropologists' Account* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 2001), pp. 163-164.

50. Diamond, *Guns, Germs and Steel*, p. 273.

51. وهكذا، ظهر رؤساء القبائل في مرتفعات المكسيك، وغواتيمالا وبيرو ومدغشقر، ولم يظهروا في غينيا الجديدة. (المرجع السابق، p. 423.)

52. Paul Chaisty, Nic Cheeseman and Timothy Power, 'Rethinking the "pres-identialism debate": conceptualizing coalitional politics in cross-regional perspective', *Democratization* (2012) DOI: 10.1080/13510347.2012.710604.

53. Paul Collier, *War, Guns and Votes: Democracy in Dangerous Places* (Bodley Head, London, 2009), pp. 230-231.

يلاحظ كولير أيضًا أن الحماس المألوف للتعددية الثقافية ينزع إلى إخفاء فكرة أن «حقوق الأقليات تقوم على أنظمة تعتمد على تشكيل مسبق لإحساس غامر بالقومية المشتركة» (Ibid., p.185). وقد أسهمت

مناهضة الاستعمار إسهامًا فاعلًا في بناء الوحدة القومية، وكان أحدُ العوامل الخاصة بنجاح جيوليوس نيريري في تعزيز الإحساس بالقومية المشتركة هو إيجاد لغة مشتركة في تنزانيا، وهي السواحيلية في هذه الحالة. وكانت تلك صفة متميزة لم تكن لدى أي من كثير من الرؤساء الأفارقة الآخرين. وفي بعض الحالات، كانت لمحاولة إنشاء أمة واحدة، وهذا غير بناء دولة، نتائج عكسية. عن هذا الموضوع انظر:

Alfred Stepan, Juan J. Linz and Yogendra Yadav, *Crafting State-Nations* (Johns Hopkins University Press, Baltimore, 2011).

54. Collier, *War, Guns and Votes*, pp. 51-52.

55. Ibid., p. 52.

56. ذلك لا يبطله بالتأكيد؛ فإذا كان الإخفاق في الاتفاق على إيجاد مفهوم سيكون كافيًا لصب اللعنات عليه، فلا بد أن نكف عن أن نأخذ بجدية هذه الدول التي لها أهمية جوهرية بوصفها تتمتع بالحرية والديموقراطية. وكان لكليفورد جريتس صياغة مهمة لهذا؛ هي أن «الإيمان، مع ماكس فيبر، بأن الإنسان حيوان يتدلى في شبكة عنكبوتية مغزولة من الأمور المهمة غزلها بنفسه، فإنني أرى أن الثقافة هي تلك الشبكات، ولذلك فإن تحليلها لا يكون علمًا تجريبيًا بحثًا عن قانون، لكنه علم تأويلي بحثًا عن معنى». انظر:
Geertz, *The Interpretation of Cultures* (Basic Books, New York, 1973), p. 5.

وللاطلاع على نقد مهم لكلٍّ من نشر (أسلوب استطلاع الموقف لأصحاب نظرية الوضعية المنطقية [التحليلية])، و (نشر (القراءة) السيمائية للثقافة لأصحاب نظرية التأويل)؛ انظر:

Stephen Welch, *The Theory of Political Culture* (Oxford University Press, Oxford, 2013).

57. أو، حسبما يرى ريتشارد دبليو. ويلسون: «إن الثقافات السياسية بالمعنى الأعم هي نظم معيارية لها أسس اجتماعية، وتكون نتاج تأثيرات اجتماعية... وسيكولوجية... ولا تقتصر على إحداها. ولها أيضًا سمات توجيهية لا تكفل الوصول إلى الغايات المنشودة وحسب؛ وإنما تكفل أيضًا الوسائل المناسبة لتحقيق تلك الغايات. ولا تتطابق المعايير مع البنود القانونية مع أنها كثيرًا ما تتداخل». انظر:
Wilson, 'The Many Voices of Political Culture: Assessing Different Approaches', *World Politics*, Vol. 52, No. 2, 2000, pp. 246-273, at p. 264.

58. يجب تمييز القيم عن مجرد الاتجاهات؛ فهي أقل كثيرًا من الاتجاهات، ومع ذلك، فهي- حسب تعبير ستانلي فيلدمان- «أكثر من البعد الأيديولوجي الوحيد الذي يستخدم عادة لفهم الصراع السياسي». ويلاحظ فيلدمان أنه بينما يمكن «أن تتبدل أولويات القيم بمرور الزمن» حيث يتكيف الناس مع تغير البيئة، وينزعون إلى أن يكون لديهم «قدر كافٍ من القصور الذاتي... لإسباغ الثبات على التقييمات والسلوك». انظر:

Feldman, 'Values, Ideology, and the Structure of Political Attitudes', in David O. Sears, Leonie Huddy and Robert Jervis (eds.), *Oxford Handbook of Political Psychology* (Oxford University Press, New York, 2003), pp. 477-508, at p. 479.

59. هناك دليل قوي يدعم هذا الرأي (في سياق ثقافي أوسع) تجده في:

Geert Hofstede, *Culture's Consequences: International Differences in Work-Related Values* (Sage, Beverly Hills and London, 1980).

60. *Le Monde*, 13 September 2010; and *Financial Times*, 14 September 2010.

61. في دراسة متميزة، قارن روبرت بوتنام الثقافات السياسية المقيدة تاريخيًا في مناطق مختلفة في إيطاليا، ووثّق أهمية المشاركة الشعبية في شمالي إيطاليا، والربط بين قوة الجمعيات المدنية والمؤسسات الديموقراطية الأشد فاعلية. انظر:

Robert D. Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton University Press, Princeton, N.J., 1993).

62. *Vztah Čechu˚ a Slovaku˚ k d'ejinám* (ČSAV, Prague, 1968), p. 7; and Archie Brown and Gordon Wightman, 'Czechoslovakia: Revival and Retreat' in Brown and Jack Gray (eds.), *Political Culture and Political Change in Communist States* (Macmillan, London, 1977), pp. 159-196, at p. 164.

63. كان رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي أليكسي كوسيغين، هو من أشار إلى دوبتشيك بوصفه (الوغد الأكبر). انظر:

Archie Brown, *The Rise and Fall of Communism* (Bodley Head, London, and Ecco, New York, 2009), pp. 395-396.

64. Ivan Krastev and Stephen Holmes, 'An Autopsy of Managed Democracy', *Journal of Democracy*, Vol. 23, No. 3, 2012, pp. 32-45, at pp. 35-36.

65. Boris Dubin, 'Stalin i drugie. Figury vysshey vlasti v obshchestvennom mnenii sovremennoy Rossii', *Monitoring obshchestvennogo mneniya*, No. 2 (64), March-April 2003, pp. 26-40, at p. 34.

66. Timothy J. Colton and Michael McFaul, *Popular Choice and Managed Democracy: The Russian Elections of 1999 and 2000* (Brookings Institution, Washington, DC, 2003), pp. 220-223.

67. Jeffrey W. Hahn, 'Yaroslavl' Revisited: Assessing Continuity and Change in Russian Political Culture', in Stephen Whitefield (ed.), *Political Culture and Post-Communism* (Palgrave Macmillan, Basingstoke, 2005), pp. 148-179, at p. 172.

68. Dubin, 'Stalin i drugie', esp. p. 34.

69. Yuriy Levada, *Ishchem cheloveka. Sotsiologicheskie ocherki, 2000-2005* (Novoe izdatel'stvo, Moscow, 2006), p. 140.

هناك دليل يدعم فكرة (الأجيال السياسية) بوصفها ظاهرة أعم، يقوم جزئيًا على اختبار فرضية أن الأفراد في أواخر مرحلة المراهقة وبداية مرحلة الرشد بصفة خاصة يسهل التأثير في توجهاتهم السياسية. انظر:

David O. Sears and Sheri Levy, 'Childhood and Adult Political Development', in Sears, Huddy and Jervis (eds.), *Oxford Handbook of Political Psychology*, pp. 60-109, at pp. 84-87.

70. Sears and Levy, ibid., p. 77.

71. كان يشار إلى القيصر الأوتوقراطي المجدد، بطرس الأكبر، دائمًا أكثر من أي شخص آخر عندما يُسأل الروسيون كل خمس سنوات عن «أبرز الشخصيات في كل العصور وكل الأمم». انظر:

Boris Dubin, 'Stalin i drugie. Figury vysshey vlasti v ob shchestvennom mnenii v sovremennoy Rossii', *Monitoring obshchestvennogo mneniya*, No. 1 (63), 2003.

72. Daniel Kahneman, *Thinking Fast and Slow* (Allen Lane, London, 2011), p. 342.

73. Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments* (Clarendon Press, Oxford, 1976 [first published 1759]), p. 52.

74. Ibid.

75. Ibid., p. 62

76. حالة باربرا كليرمان لافتة في هذا الموضوع. انظر، على سبيل المثال:

Bad Leadership: What It Is, How It Happens, Why It Matters (Harvard Business School Press, Boston, Mass., 2004); and Kellerman, *The End of Leadership* (HarperCollins, New York, 2012).

77. S. Alexander Haslam, Stephen D. Reicher and Michael J. Platow, *The New Psychology of Leadership: Identity, Influence and Power* (Psychology Press, Hove and New York, 2011), p. 199.

78. Jean Lipman-Blumen, *The Allure of Toxic Leaders: Why We Follow Destructive Bosses and Corrupt Politicians - and How We Can Survive Them* (Oxford University Press, New York, 2005) , p. 241.

79. Barbara Kellerman, *Reinventing Leadership: Making the Connection between Politics and Business* (State University of New York Press, Albany, 1999), p. 46.

80. James Fallows, cited in James MacGregor Burns, *Running Alone. Presidential Leadership - JFK to Bush II. Why It Has Failed and How We Can Fix It* (Basic Books, New York, 2006), pp. 126-127.

81. Drew Westen, *The Political Brain: The Role of Emotion in Deciding the Fate of the Nation* (Public Affairs, New York, 2007), p. 125.

82. Haslam, Reicher and Platow, *The New Psychology of Leadership*, p. 200.

83. Ibid., p. 201.

84. Ibid., p. 200.

85. Kahneman, *Thinking Fast and Slow*, p. 217.

86. كان هارولد سيدمان، الذي ظل لسنوات طويلة موظفًا كبيرًا في مكتب الميزانية قبل أن يصبح أستاذًا للعلوم السياسية في جامعة كونكتيكت، هو من أطلق اسم (قانون مايلز) على هذا القول المأثور عن روفس مايلز الذي كان مندوبًا للإدارة داخل وزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية في حكومة الولايات المتحدة. وكان هذا القول المأثور بحسب صياغة سيدمان «يبني موقف المرء حسب مكان جلوسه». انظر:

Seidman, *Politics, Position, and Power: The Dynamics of Federal Organization* (Oxford University Press, New York, 3rd edition, 1980), p. 21. (The first edition of Seidman's book was published in 1970.)

87. Roy Jenkins, *Churchill* (Pan Macmillan, London, 2001), pp. 219-222 and p. 397.

لا بد من إضافة أن الظروف تغيرت، وكذلك تغير انتماء تشرشل المؤسسي؛ فقبل عام 1914م، تحدث ألمانيا تفوق بريطانيا البحري، وفي أواسط العشرينيات لم يكن الحال هكذا.

88. Jennifer L. Hochschild, 'Where You Stand Depends on What You See: Connections among Values, Perceptions of Fact, and Political Prescriptions', in James H. Kuklinski (ed.), *Citizens and Politics: Perspectives from Political Psychology* (Cambridge University Press, Cambridge, 2001), pp. 313-340.

89. Ibid., p. 321.

90. Ibid., p. 320.

91. يأتي كثير من هذا تحت عنوان التنافر المعرفي، الذي يكون فيه قدر كبير من التراث التجريبي والنظريات. انظر، على سبيل المثال:

J. Richard Eiser, *Cognitive Social Psychology: A Guidebook to Theory and Research* (McGraw-Hill, London and New York, 1980), esp. pp. 127-163; and Robert A. Baron and Donn Byrne, *Social Psychology: Understanding Human Interaction* (Allyn and Bacon, Boston, 5th ed., 1987), esp. pp. 132-138.

92. Howard G. Lavine, Christopher D. Johnston and Marco R. Steenbergen, *The Ambivalent Partisan: How Critical Loyalty Promotes Democracy* (Oxford University Press, New York, 2012), p. 125; and Charles S. Taber, Milton Lodge and Jill Glathar, 'The Motivated Construction of Political Judgments', in Kuklinski (ed.), *Citizens and Politics*, pp. 198-226, at p. 213.

93. See especially Westen, *The Political Brain*; and Roger D. Masters, 'Cognitive Neuroscience, Emotion, and Leadership', in Kuklinski (ed.), *Citizens and Politics*, pp. 68-102.
94. Westen, *The Political Brain*, p. 121.
95. Ibid., pp. 121-122.
96. See Rajmohan Gandhi, *Gandhi: The Man, His People and the Empire* (Haus, London, 2007); Louis Fischer, *The Life of Mahatma Gandhi* (HarperCollins, New York, 1997); B.R. Nanda, *Mahatma Gandhi: A Biography* (Allen & Unwin, London, 1958); Nelson Mandela, *Long Walk to Freedom* (Abacus, London, 1995); Nelson Mandela, *Conversations with Myself* (Macmillan, London, 2010); Tom Lodge, *Mandela: A Critical Life* (Oxford University Press, Oxford, 2006); Aung San Suu Kyi, *Freedom from Fear* (edited and introduced by Michael Aris, Penguin, London, new ed., 2010); Justin Wintle, *Perfect Hostage: Aung San Suu Kyi, Burma and the Generals* (Arrow, London, 2007); Bertil Lintner, *Aung San Suu Kyi and Burma's Struggle for Democracy* (Silkworm Books, Chiang Mai, Thailand, 2011); Peter Popham, *The Lady and the Peacock: The Life of Aung San Suu Kyi* (Random House, London, 2011); and John Kane, *The Politics of Moral Capital* (Cambridge University Press, Cambridge, 2001).
97. Robert A. Caro, *The Years of Lyndon Johnson, Volume 3: Master of theSenate* (Vintage, New York, 2003), p. xxii
98. Robert A. Caro, *The Years of Lyndon Johnson, Volume 4: The Passage of Power* (Bodley Head, London, 2012), p. 110.
99. Doris Kearns, *Lyndon Johnson and the American Dream* (Signet, New York, 1976), p. 171.

100. كتب بوش في مذكراته: «لم أنظر إلى نائب الرئيس على أنه أحد كبار المستشارين، فقد وضع اسمه في ورقة التصويت وانتُخب. وكنت أريد أن يكون مرتاحًا في كل ما فوق مكتبي من قضايا: فهو على أي حال، يمكن أن يصبح مكتبَه في أي لحظة... إنني لم أختر [تشيني] ليحتل منصبًا سياسيًا، بل اخترته ليساعدني في هذا العمل، وهذا ما فعله بالضبط؛ إذ كان يقبل أي تكليف أطلبه منه، ومنحني آراءه الصريحة، وكان يتفهم أن القرار النهائي بيدي. وعندما كنا نختلف، كان يحتفظ بخلافاتنا بيننا. والأهم من كل هذا أنني أثق بديك، وأقدِّر إخلاصه، وأسعد بوجودي معه، وقد أصبح صديقًا مقربًا». انظر:

George W. Bush, *Decision Points* (Crown, New York, 2010), pp. 86-87.

ويذكر تشيني بدوره أن «التاريخ يمتلئ بأمثلة لنوابٍ رؤساء أُقصوا عن مركز السلطة. وأعرف بعضهم معرفة شخصية بالطبع، لكن بوش قال منذ البداية إني سأكون جزءًا من السلطة. وكان رجلًا - كما توقعت- يفي بوعده».

Dick Cheney (with Liz Cheney), *In My Name: A Personal and Political Memoir* (Threshold, New York, 2011), p. 519.

101. See Caro, *The Years of Lyndon Johnson: The Passage of Power*, pp. 112-115.

102. Condoleezza Rice, *No Higher Honour: A Memoir of My Years in Washington* (Simon & Schuster, London, 2011), p. 23.

بعد الاعتراف بهذه الأخطاء في الحكم، تضيف رايس بلهجة دفاعية إلى حد ما: «لحسن الحظ، لم يتذكر أحد أننا كتبنا توجيهًا سياسيًّا يتناول دوافع غورباتشوف، ويضع (اختبارات) دقيقة لنوايا موسكو قبل شهور من انهيار النفوذ السوفييتي في شرقي أوروبا وتوحيد ألمانيا». (المرجع السابق).

103. Jack F. Matlock, Jr, *Reagan and Gorbachev: How the Cold War Ended* (Random House, New York, 2004), p. 314.

104. B. Guy Peters, *Institutional Theory in Political Science: The 'New Institutionalism'* (Pinter, London and New York, 1999), p. 115.

على الرغم من أن بنية الحزب كانت ضعيفة إلى حد ما، لم يكن هناك توقف لعضوية الحزب. ولكن تشير الدلائل أخيرًا إلى أنه أصبح بين المواطنين الأمريكيين- إذا كان هناك ما يقال- «أقوى خلال العقدين الماضيين». انظر:

Lavine, Johnston and Steenbergen, *The Ambivalent Partisan*, p. 2.

105. Peters, *Institutional Theory in Political Science*, p. 115.

106. حسبما تذكر الأسترالية المتخصصة في العلوم السياسية جوديث بريت؛ فإنه «منذ عام 1990م، أخرج حزب العمال رئيسَي وزراء حظيا بشعبية انتخابية، وقد عمل جون هاورد [الذي قاد الحزب الليبرالي إلى الفوز في أربعة انتخابات] جاهدًا على منع أي منافس في أيامه الأخيرة في المنصب». انظر:

Brett, 'Prime Ministers and their Parties in Australia', in Paul Strangio, Paul 't Hart and James Walter (eds.), *Understanding Prime-Ministerial Performance: Comparative Perspectives* (Oxford University Press, Oxford, 2013), pp. 172-192, at p. 177

107. Neil Hume, 'Rudd ousts Gillard as Labor leader', *Financial Times*, 27 June 2013.

على عكس الحالات التي ذكرتها جوديث بريت في هامش (108)، كان موقف الرأي العام الانتخابي متدنيًّا بالنسبة إلى جيرالد عند عزلها من رئاسة الحزب.

108. Brett, 'Prime Ministers and their Parties in Australia', p. 189.

109. 'Australian PM Gillard in reshuffle after "unseemly" vote', http://www. bbc.co.uk/news/world-asia-21920762, 25 March 2013.

110. *Financial Times*, 25/26 February 2012; and ibid., 28 February 2012.

ذكرت جوديث بريت «عدم تواجد رود بصفة عامة بالنسبة إلى زملاء البرلمان وكبار الموظفين. وهوسه بالسيطرة، ووقاحته مع الناس كلهم؛ من أعضاء مجلس الوزراء إلى مضيفات الطائرات». (Brett، 'Prime Ministers and their Parties in Australia'، p. 188)

وفي رأي أندرو هيوز، محلل سياسات كانبرا من الجامعة الوطنية الأسترالية، أن جوليا جيلارد كانت «رئيسة وزراء شديدة الكفاءة، لكن هذه الرسالة لم تصل إلى عامة الأستراليين»، وأضاف: «كانت المشكلة في طريقة وصولها إلى السلطة؛ كانت تحمل عبئًا ثقيلًا، ولا تزال». (*Financial Times*، 22 March 2013)

وكتب أحد مراقبي السياسة الأسترالية، إيريك جينسن، عقب عودة رود القصيرة إلى رئاسة الوزراء: «يقف رود فوق أطلال حكومة لم يكن دوره في تدميرها دورًا ثانويًا»، وذكر أن عدد الوزراء الذين استقالوا في عهد رود أكثر ممن عملوا معه، وأن زعيم حزب العمال السابق دعا إلى فصله من الحزب. انظر:

Jensen, 'The people's psychopath', *New Statesman*, 5-12 July 2013, p. 14.

111. يذكر محررو دراسة مقارنة حديثة عن رؤساء الوزراء أنه حتى قبل فوز حزب العمال الأسترالي في انتخابات 2007م، «كان رود قد أشار إلى أنه لن يكون مدينًا لحزبه بالطريقة التي أدار بها الحكومة»، وأعلن أنه سيقوم بتعيين الوزراء بدلًا من أن ينتخبهم الحزب البرلماني.

Understanding Prime-Ministerial Performance, p. 8) (Strangio, 't Hart and Walters,.

وبعد هزيمة حزب العمال في عام 2013م، أعيد حق انتخاب مجلس الوزراء وحكومة الظل إلى الكتلة البرلمانية.

112. كان هذا السيناتور هو ستيف هاتشينز، وكان حديث الوزير ليس للنشر. انظر المقالة المطلعة التي كتبتها أنابيل كراب في المجلة الأسترالية *The Monthly*، August 2011، pp. 30-41.. فعندما حدثت الأزمة المالية العالمية، أصبح اتخاذ القرار في يد ما كان، نتيجة لذلك، مجلس الوزراء المصغر الذي كان يهيمن عليه رود. ولأنه كان يسمى لجنة الميزانية والأولويات الإستراتيجية، لم يكن يضم سوى ثلاثة وزراء بالإضافة إلى رئيس الوزراء، لكن كان يحضره عدد متزايد من المستشارين غير المنتخبين، ولم يكن هذا الكيان موجودًا قبل تولي رود رئاسة الوزراء أول مرة. وقد شُكّل في أواخر عام 2007م، ثم ألغته جوليا جيلارد عام 2010م. لكن كانت جيلارد أحد أعضاء (عصابة الأربعة) التي تنتمي إلى (لجنة الميزانية والأولويات الإستراتيجية)، و«ظلت تدافع عن هذا النظام لوقت طويل إلى أن أعلنت أنه لا يطاق». (ibid.، p. 37)

113. See, for example, Arend Lijphart (ed.), *Parliamentary versus Presidential Government* (Oxford University Press, New York, 1992); Alfred Stepan, *Arguing Comparative Politics* (Oxford University Press, Oxford, 2001), esp. Part III, 'The Metaframeworks of Democratic Governance and Democratic States'; and Robert Elgie, *Semi-Presidentialism: Sub-Types and Democratic Performance* (Oxford University Press, Oxford, 2011).

114. Elgie, *Semi-Presidentialism* (p. 24)

ويعرض فيه قائمة بها اثنتان وخمسون دولة فيها دساتير شبه رئاسية، مثل دستور ديسمبر 2010م.

115. هذه واحدة من مناقشات إلجي الأساسية (المرجع السابق)، ويقدم لها أدلة أكثر تأكيدًا.

116. Elgie, ibid., pp. 151-152.

استخدم المتخصصون في العلوم السياسية، ومن بينهم إلجي، مصطلح النظام (الرئاسي-الوزاري) للأنظمة التي يكون رئيس الوزراء ومجلس الوزراء فيها غير مسؤولين إلا عن التشريع، و(النظام البرلماني-الرئاسي) تعبيرًا عن الشكل شبه الرئاسي الذي يكون رئيس الوزراء فيه مسؤولًا أمام البرلمان وأمام الرئيس (على حد سواء)، وهذه الحالة الأخيرة موجودة في روسيا. وللمزيد عن بوتين رئيسًا، انظر:

Richard Sakwa, *Putin: Russia's Choice* (Routledge, London, 2004); Alex Pravda (ed.), *Leading Russia: Putin in Perspective* (Oxford University Press, Oxford, 2005), Chapters 2 and 6-13; Lilia Shevtsova, *Putin's Russia* (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, revised and expanded ed., 2005); Angus Roxburgh, *The Strongman: Vladimir Putin and the Struggle for Russia* (Tauris, London, 2012); and Fiona Hill and Clifford G. Gaddy, *Mr Putin: Operative in the Kremlin* (Brookings Institution, Washington, DC, 2013).

117. Cf. Lilia Shevtsova and Andrew Wood, *Change or Decay: Russia's Dilemma and the West's Response* (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2011); and Angus Roxburgh, *The Strongman.*

2. الرئيس الديموقراطي: الخرافات، السلطات، الأساليب

1. Tony Blair, *A Journey* (Hutchinson, London, 2010), p. xvi.

2. Ibid., p. 50.

3. Anthony King (ed.), *Leaders' Personalities and the Outcomes of Democratic Elections* (Oxford University Press, Oxford, 2002), p. 216.

4. See, for example, Lauri Karvonen, *The Personalisation of Politics: A Study of Parliamentary Democracies* (ECPR Press, Colchester, 2010), esp. pp. 4-5.

كان التلفاز عاملًا مؤثرًا جديدًا في شخصنة السياسة؛ إذ يسهل تصوير الأشخاص عن تصوير القضايا، لكن أساليب الصحف في عرض أخبار السياسة تغيرت أيضًا؛ فقد أظهرت دراسة أجريت عن كيفية عرض مجلة تايم للأخبار السياسية منذ عام 1945م أن «إمكانية رؤية رئيس الوزراء بصفة عامة زادت، وأصبحت الإشارات إلى صفاتهم القيادية أوسع انتشارًا، وأنهم يشار إليهم اليوم بتعبيرات شخصية أكثر مما كان يحدث قبل ثلاثة عقود».

(Karvonen, ibid., pp. 87-93, esp. p. 93).

5. See especially Thomas Poguntke and Paul Webb (eds.), *The Presidentialization of Politics: A Comparative Study of Modern Democracies* (Oxford University Press, Oxford, paperback 2007).

6. يعرف المعلقون السياسيون هذا أحيانًا، مثل رافاييل بير، على سبيل المثال، الذي كتب: «إن الرأي القائل بأن بريطانيا أجرت انتخابات رئاسية متنكرة في صورة انتخابات برلمانية رأي شائع، وغير صحيح، في وستمنيستر، ... فقد كانت التغطية الإعلامية تغطية رئاسية لكن الناخبين يرون ما وراء ذلك».
('Project "Ed's Charisma" - the mission to help Miliband loosen up', *New Statesman*, 28 September-4 October 2012, p. 10).

7. Karvonen, *The Personalisation of Politics*, p. 102.

8. Amanda Bittner, *Platform or Personality? The Role of Party Leaders in Elections* (Oxford University Press, Oxford, 2011), p. 73.

مع ذلك، فإن بيتنر من بين الكتّاب الأكاديميين الذين يؤكدون أهمية تقويم الرئيس، وبخاصة عن طريق انتخابات تنافسية متقاربة. فهي تلاحظ أن الأدبيات العلمية التي كتبت عن زعماء الأحزاب حتى الآن لم تحدد هل كان لزعماء الأحزاب أهمية بالفعل في المقام الأول أم لا. (p. 139) مع ذلك، سيكون من الصعب إيجاد باحث جاد يرى أنه لا أهمية لهؤلاء الزعماء. لكن ما تقترحه الأدبيات القائمة على براهين وأدلة بالفعل هو أن معظم الصحفيين السياسيين- الذين تبنوا شخصنة السياسة- وكذلك كثير من السياسيين، يبالغون كثيرًا في تعظيم دورهم.

9. Karvonen, *The Personalisation of Politics*, p. 20.

10. Ibid.

11. Sören Holmberg and Henrik Oscarsson, 'Party Leader Effects on the Vote', in Kees Aarts, André Blais and Hermann Schmitt (eds.), *Political Leaders and Democratic Elections* (Oxford University Press, Oxford, 2011), p. 47.

12. King (ed.), *Leaders' Personalities and the Outcomes of Democratic Elections*, p. 214.

ويضيف كينج: وعلى أي حال، كان كينيدي، بصفته فردًا، يشكل عائقًا لحزبه. وبوصفه كاثوليكيًا، كلف الديموقراطيين أعدادًا أساسية من الأصوات، معظمها بين البروتستانتيين في الجنوب. وتخلص دراسة علمية حديثة للناخبين الأمريكيين إلى أن: «الأحزاب السياسية وهي في المركز مثل ممثلي الأحزاب الأفراد، مؤسسة دائمة للصراع السياسي الأمريكي. فالزعماء السياسيون يدخلون إلى المسرح العام ويخرجون، لكن الأحزاب ورموزها، والبرامج السياسية والاتحادات الجماعية تقدم أساسًا طويل الأمد للنظام السياسي». انظر:

Howard G. Lavine, Christopher D. Johnston and Marco R. Steenbergen, *The Ambivalent Partisan; How Critical Loyalty Promotes Democracy* (Oxford University Press, New York, 2012), p. 2.

13. Peter Brown of Quinnipiac University Polling Institute, cited in Kate Kenski, Bruce W. Hardy and Kathleen Hall Jamieson, *The Obama Victory: How Media, Money, and Message Shaped the 2008 Election* (Oxford University Press, New York, 2010), p. 14.

14. Kenski, Hardy and Jamieson, *The Obama Victory*, p. 289.

ضربت إعلانات الديموقراطيين في أرجاء الوطن برسالة (ماك سيم) (أي ماكين بلا أي جديد)، لكنها تعززت أيضًا في وسائل الإعلان. ويذكر كينسكي والمشاركون معه في هذا الكتاب أنه «كلما شاهد المرء الأخبار في التلفاز، أو قرأ الصحف، أو دخل إلى الإنترنت لمعرفة معلومات عن الحملة، كان احتمال تبنيه فكرة أن ماكين هو ماك سيم أكبر» (pp. 288–289).

15. Ibid., p. 16.

16. Dieter Ohr and Henrik Oscarsson, 'Leader Traits, Leader Image, and Vote Choice', in Aarts, Blais and Schmitt, *Political Leaders and Democratic Elections*, pp. 187-214, at p. 197.

17. Roy Pierce, 'Candidate Evaluations and Presidential Election Choices in France', in King (ed.), *Leaders' Personalities and the Outcome of Democratic Elections*, pp. 96-126, at pp. 124-126.

18. Ibid., p. 126.

19. Sören Holmberg and Henrik Oscarsson, 'Party Leader Effects on the Vote', in Aarts, Blais and Schmitt (eds.), *Political Leaders and Democratic Elections*, pp. 35-51, at p. 50.

20. Ibid., p. 49.

21. John Bartle and Ivor Crewe, 'The Impact of Party Leaders in Britain: Strong Assumptions, Weak Evidence', in King (ed.), *Leaders' Personalities and the Outcomes of Democratic Elections*, pp. 70-95, esp. pp. 77-78.

22. Neil O'Brien, 'The Language of Priorities', *New Statesman*, 9 July 2012, pp. 22-25, at p. 22.

23. Ibid.; and Dennis Kavanagh and Philip Cowley, *The British General Election of 2010* (Palgrave Macmillan, Houndmills, 2010), p. 378.

24. David Butler and Michael Pinto-Duschinsky, *The British General Election of 1970* (Macmillan, London, 1971), pp. 24 and 64.

25. See Kenneth O. Morgan, *Callaghan: A Life* (Oxford University Press, Oxford, 1997), pp. 692-693. See also Anthony King in King (ed.), *Leaders' Personalities and the Outcomes of Democratic Elections*, pp. 214-215.

26. Ohr and Oscarsson, 'Leader Traits, Leader Image, and Vote Choice', in Aarts, Blais and Schmitt (eds.), *Political Leaders and Democratic Elections*, pp. 197-198.

هناك استنتاج مهم يلقى قبولًا في البلدان وعبر السنين؛ وهو أن هناك ميلًا إلى عدّ زعماء الأحزاب المحافظة أعلى في عنصر (الكفاءة)، وزعماء الأحزاب اليسارية أعلى في عنصر (الشخصية) (Bittner, *Platform or Personality*, pp. 78-84)، ولكن على عكس هذا الاتجاه العابر للقوميات فيما يخص اليمين واليسار، كانت تقديرات هوارد أعلى من كيتينج بسبب التعاطف.

(Ohr and Oscarsson, 'Leader Traits, Leader Image, and Vote Choice', p. 197).

27. Blair interview with Lionel Barber, 'Waiting in the Wings', *ft.com/ magazine*, 30 June/1 July 2012.

28. Bartle and Crewe, 'The Impact of Party Leaders in Britain', p. 94.

29. John Major, *The Autobiography* (HarperCollins paperback, London, 2000), p. 312.

30. Peter Mandelson, *The Third Man: Life at the Heart of New Labour* (Harper Press, London, 2010), p. 150.

31. John Curtice and Michael Steed, 'The Results Analysed', in David Butler and Dennis Kavanagh (eds.), *The British General Election of 1997* (Macmillan, Houndmills, 1997), pp. 295 and 320.

32. Bartle and Crewe, 'The Impact of Party Leaders in Britain', p. 90.

33. David Butler and Dennis Kavanagh, *The British General Election of 2001* (Palgrave Macmillan, Houndmills, 2002), p. 241.

وفي توضيح لهذه النقطة يكتب باتلر وكافانا: «توصل تحليل أجراه مركز بحوث إي. سي. إم إلى أنه من بين عدد من القضايا التي تحدد التصويت، كان الأداء الاقتصادي لحزب العمال هو الأشد تأثيرًا، يليه التعليم والصحة والقانون والنظام، ثم تأتي الشؤون الأوروبية في ذيل القائمة».

34. David Butler and Dennis Kavanagh, *The British General Election of 2005* (Palgrave Macmillan, 2005), p. 204.

35. قدم دوايت أيزنهاور فرقًا مماثلًا، لكن من غير سخرية ماكميلان أو ترومان، بعد تقاعده من الرئاسة، عندما كتب عن نيكيتا خروشوف: «بحسب استخدامنا للكلمات، لم يكن... رجل دولة، بل كان سياسيًا يتسم بالقوة والمهارة والقسوة والطموح العالي». انظر:

Jim Newton, *Eisenhower: The White House Years* (Doubleday, New York, 2011), p. 195.

36. اقتبس بيل كلينتون العبارة في خطابه أمام مؤتمر الحزب الديموقراطي في عام 1984م، وهي مذكورة في:

Stephen Graubard, *The Presidents: The Transformation of the American Presidency from Theodore Roosevelt to George W. Bush* (Allen Lane, London, 2004), p. 626.

37. Harold M. Barger, *The Impossible Presidency: Illusions and Realities of Executive Power* (Scott, Foreman & Co., Glenview, 1984), p. 227.

38. Harold Seidman, *Politics, Position, and Power: The Dynamics of Federal Organization* (Oxford University Press, New York, 3rd ed., 1980), pp. 85-86.

39. See Bill Clinton, *My Life* (Hutchinson, London, 2004), pp. 523-524; and Taylor Branch, *The Clinton Tapes: A President's Secret Diary* (Simon & Schuster, London, 2009), p. 70.

40. (لم تكن ثقة أوباما تكفي لتعيين رايس) 15 *International Herald Tribune*، 16-December 2012.
. ولكن أوباما تجاهل بالفعل مقاومة الكونجرس في عام 2013م لترشيح تشك هيجل (وهو جمهوري) ليخلف ليون بانيتا وزيرًا للدفاع.

41. William E. Leuchtenburg, 'Franklin D. Roosevelt: The First Modern President', in Fred I. Greenstein (ed.), *Leadership in the Modern Presidency* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1988), pp. 7-40, at pp. 13 and 23. See also Charles M. Cameron, 'The Presidential Veto', in George C. Edwards III and William G. Howell (eds.), *The Oxford Handbook of the American Presidency* (Oxford University Press, Oxford, 2009), pp. 362-382.

42. George C. Edwards III, 'The Study of Presidential Leadership', in Edwards and Howell (eds.), *The Oxford Handbook of the American Presidency*, pp. 816-837, at p. 833.
كان روزفلت يخسر أيضًا ثقة عدد كبير من الديموقراطيين في الجنوب، لكن كان سبب ذلك (كما ورد في النقاش في الفصل الثالث) خوفهم من أن تأثير بعض قوانين (العقد الجديد) في المدى الأطول يمكن أن يقوض المنظومة العنصرية التي كانوا يحكمون بها في الجنوب. انظر:

Ira Katznelson, *Fear Itself: The New Deal and the Origins of Our Time* (Norton, New York, 2013), esp. pp. 156-194.

43. Graubard, *The Presidents*, pp. 807-808; and Jim Newton, *Eisenhower: The White House Years* (Doubleday, New York, 2011), p. 86.

44. Newton, *Eisenhower: The White House Years*, p. 218.

45. Ibid., pp. 250-252.

46. Ibid., p. 202.

47. Randall Woods, *LBJ: Architect of American Ambition* (Harvard University Press paperback, Cambridge, Mass., 2007), p. 440.

48. Ibid., pp. 512 and 570.

49. Joseph S. Nye, Jr, *The Powers to Lead* (Oxford University Press, New York, 2008), p. 80.

50. Michael Schaller, *Ronald Reagan* (Oxford University Press, New York, 2011), p. xiii.

51. William K. Muir, Jr, 'Ronald Reagan: The Primacy of Rhetoric', in Greenstein (ed.), *Leadership in the Modern Presidency*, pp. 260-295, at p. 260.

52. Schaller, *Ronald Reagan*, pp. 45-46.

53. Ibid., p. 39.

54. Ibid., p. 78.

55. Ibid., pp. 77-80.

56. Alonzo L. Hamby, 'Harry S. Truman: Insecurity and Responsibility', in Greenstein (ed.), *Leadership in the Modern Presidency*, pp. 41-75, at pp. 73-74.

57. Joe Klein, *The Natural: The Misunderstood Presidency of Bill Clinton* (Hodder & Stoughton, London, 2002), pp. 123-124.

58. Klein, *The Natural*, pp. 179-180.

كانت معدلات قبول كلينتون في عنصر أداء مهامه الرئاسية نحو 60% في نهاية رئاسته الثانية، وعندما سئل الناخبون كيف كانوا سيصوتون لو أعيدت انتخابات عام 1996م مرة أخرى، كانت النتائج هي نتائج ذلك العام نفسها تقريبًا؛ حيث قال 64% كلينتون، وقال 36% دول، وقال 11% بروت. (ibid., p. 180). وظهر تعبير (المضطهد الخاص) الذي كان ينطبق على ستار في:

Drew Westen, *The Political Brain: The Role of Emotion in Deciding the Fate of the Nation* (Public Affairs, New York, 2008), p. 372.

59. Klein, *The Natural*, p. 209.

60. Earl of Swinton (in collaboration with James Margagh), *Sixty Years of Power: Some Memories of the Men Who Wielded It* (Hutchinson, London, 1966), p. 49.

61. Lord Beaverbrook, *The Decline and Fall of Lloyd George: And Great Was the Fall Thereof* (Collins, London, 1963), p. 40.

62. Philip Ziegler, 'Churchill and the Monarchy', in Robert Blake and Wm. Roger Louis (eds.), *Churchill* (Oxford University Press, Oxford, 1993), pp. 187-198. '

يلاحظ زيغلر أنه «أما بالنسبة إلى الحرب،فيبدو أن جورج السادس ربما كان ينظر إلى تشرشل بنوع من عدم الارتياح هذا إن لم يبقه بعيدًا بقدر المستطاع، ولم يكن يثق به» (p. 194).

63. Swinton, *Sixty Years of Power*, p. 116.

64. Iain Macleod, *Neville Chamberlain* (Muller, London, 1961), p. 165.

65. A.G. Gardiner, *Certain People of Importance* (Jonathan Cape, London, 1926), p. 58.

66. Robert Blake, 'How Churchill became Prime Minister', in Blake and Louis (eds.), *Churchill*, pp. 257-273, at p. 264.

67. Ibid., p. 266.

68. Robert Blake, *The Conservative Party from Peel to Churchill* (Fontana, London, 1972), p. 248.

69. John Colville, *The Fringes of Power: Downing Street Diaries 1939-1955* (Hodder and Stoughton, London, 1985), pp. 126-127.

70. David Reynolds, 'Churchill in 1940: The Worst and Finest Hour', in Blake and Louis (eds.), *Churchill*, pp. 241-255, at p. 254.

71. Attlee's involvement in the allocation of posts is confirmed in his brief and rather dry autobiography, *As It Happened* (Odhams, London, 1954), pp. 132-133.

72. Robert Crowcroft, *Attlee's War : World War II and the Making of a Labour Leader* (Tauris, London, (2011), p. 231.

73. Ibid., p. 174.

74. Roy Jenkins, *Churchill* (Pan Macmillan, London, 2002), pp. 775-777.

75. Colville, *The Fringes of Power*, p. 555.

76. Ibid., p. 554.

77. Ibid., pp. 554-555.

78. Jenkins, *Churchill*, p. 777.

79. Lord Moran, *Winston Churchill: The Struggle for Survival, 1940-1965* (Constable, London, 1966).

80. كانت مقابلتي الشخصية مع آر. إيه. (لورد) باتلر، عندما كان مديرًا لكلية ترينيتي بجامعة كامبريدج في 23 سبتمبر من عام 1966م. (وكانت على أساس ألا ينسب الحديث إلى باتلر في حياته).

81. Ibid.

82. Lord Butler, *The Art of the Possible: The Memoirs of Lord Butler K.G., C.H.* (Hamish Hamilton, London, 1971). p. 164.

83. Moran, *Winston Churchill*, p. 404.

84. Ibid., p. 553.

85. Alan Bullock, *Ernest Bevin: Foreign Secretary 1945-1951* (Oxford University Press, Oxford, 1985), p. 87.

86. Ibid.

87. Ibid., p. 89.

88. Ibid., p. 55.

89. Bernard Donoughue and G.W. Jones, *Herbert Morrison: Portrait of a Politician* (new edition, Phoenix, London, 2001), p. 490; and Attlee, *As It Happened*, p. 239.

أعرب دونهيو وجونز عن شكوكهما في قدرة أتلي في هذه الحالة على تهدئة الموقف المضطرب، إذ قالا: «إن من الصعب تصور أن أتلي أو أي شخص آخر يمكن أن يستخدم صيغة تمكّن بيفان من البقاء دون أن تجبر جيتسكيل على الرحيل».

90. Clement Attlee, Leader's Speech to Labour Party Conference at Scarborough, 1948, http://www.britishpoliticalspeech.org/speech-archive. htm?speech=158.

91. Ibid.

92. كان ديفيد كاميرون أكثر من فرضت عليه قيود صريحة من بين القادة الأربعة المشار إليهم؛ لأنه كان أول رئيس وزراء منذ الحرب العالمية الثانية يرأس حكومة ائتلافية في بريطانيا، يضاف إلى ذلك التوترات أو مشاعر السخط بين النواب في مجلس العموم من حزب المحافظين الذي ينتمي إليه.

93. Harold Wilson, *The Governance of Britain* (Weidenfeld & Nicolson and Michael Joseph, London, 1976), p. 9.

94. أعاد ديفيد كاميرون توزيع المسؤوليات الوزارية في أواخر صيف عام 2012م، ونُقِل لانسلي من وزارة الصحة إلى منصب غير وزاري كرئيس لمجلس العموم.

95. Butler, *The Art of the Possible*, p. 184.

96. D.R. Thorpe, *Supermac: The Life of Harold Macmillan* (Pimlico, London, 2010), p. 86.

97. Ibid., pp. 345-346.

هوسير هو الاسم الشائع لأي مواطن من مواطني ولاية أنديانا في الغرب الأوسط الأمريكي.

98. كان مصدَري في هذا هو سيلوين لويد؛ إذ أجريت معه مقابلة شخصية في السابع من يوليو عام 1966م، على أساس ألا ينسب إليه الحديث في ذلك الوقت، فأشرت إليه بوصفه «من كبار أعضاء مجلس وزراء ماكميلان»، قائلًا هذا في مقالتي: «أحد المسؤولين في مجلس الوزراء»، *Public Law*، Part I، Spring 1968، pp. 28–51، at p. 41. وفي المقابلة نفسها، وصف لويد، الذي عمل تحت رئاسة ثلاثة رجال، تشرشل

(وإيدين وربما كان هذا مثيرًا للدهشة بدرجة أكبر) بأنهما «لديهما عقلية مجلس وزراء أفضل من ماكميلان».

99. My 7 July 1966 interview of Selwyn Lloyd.

100. Thorpe, *Supermac*, p. 519.

101. *The Macmillan Diaries, Volume II: Prime Minister and After, 1957-1966*, edited with an introduction by Peter Catterall (Pan Macmillan, London, 2012), p. 89.

102. Reginald Bevins, *The Greasy Pole: A Personal Account of the Realities of British Politics* (Hodder and Stoughton, London, 1965), pp. 137-138. Lord (R.A.)

كان لباتلر رأي مماثل، وإن كان أقل تصلبًا، عندما كتب أن مثل هذا التصرف يمكن أن يثير قوى المعارضة داخل حزب الحكومة: «لأن كل من يخرج لديه أصدقاء يلتفون حوله» (*The Listener*، 16 September 1965، p. 409). وقد علق لويد بعد ذلك على (قسوة ماكميلان الشديدة) التي أدت به إلى محاولة استرضائه ليس بدافع الصداقة، بل «لأنني أصبحت خطرًا محتملًا». (Thorpe، *Supermac*، p. 524)

103. Percy Cradock, *In Pursuit of British Interests: Reflections on Foreign Policy under Margaret Thatcher and John Major* (John Murray, London, 1997) pp. 100 and 201.

104. Margaret Thatcher, *The Downing Street Years* (HarperCollins, London, 1993), p. 840.

105. Ibid., p. 851.

106. Ibid., p. 847.

107. Ibid., pp. 860-861.

108. Blair, *A Journey*, p. 119.

109. Ibid., p. 201.

110. Ibid., p. 287.

111. Ibid., p. 486.

زعم بلير أن هناك ارتباطًا عاطفيًا بينه وبين الشعب البريطاني، وأنه شعر أن هذه المشاعر تتبدد كلما طال بقاؤه في المنصب، ويكتب قائلًا: «كان هذا أمرًا محزنًا بالنسبة إلي وإلى الناس؛ فقد كانت علاقتي بهم دائمًا قوية ومفعمة بالمشاعر، لو كانت تلك هي الكلمة الملائمة، أكثر من أي علاقة عادية بين الرئيس والأمة» (p. 658). وعزا مشاعر الإحباط إلى تزايد عدم رغبته في تعديل سياسات مواجهة المعارضة والرفض: «إذ لم يعد (الاتصال الدائم بالرأي العام) هو النجم الذي يسترشد به، بل حل محله (التصرف السليم)» (ibid., p. 659).

112. Ibid., p. 609.

113. Ibid., p. 117.

114. Tony Wright, *Doing Politics* (Biteback, London, 2012), p. 31.

115. Ibid.

116. Holmberg and Oscarsson, 'Party Leader Effects on the Vote', in Aarts, Blais and Schmitt (eds.), *Political Leaders in Democratic Elections*, p. 50.

3. قيادة إعادة التعريف

1. يستعمل جان بلونديل تعبير (من يعيدون التعريف)، لكن بطريقة مختلفة؛ فهو يعد الزعماء في تلك الفئة متعهدي (التغيير المعتدل)، تمييزًا لهم عن (الإصلاحيين) الذين يحققون (تغييرًا شاملًا)، أما بالطريقة التي أستخدمُ بها التعبير، فإن زعماء إعادة التعريف (هم) إصلاحيون يقومون بتغيير جذري. قارن:
Blondel, *Political Leadership: Towards a General Analysis* (Sage, London, 1987), p. 97.

2. أضاف وجود تيودور روزفلت في البيت الأبيض بريقًا إلى الرئاسة، وكان استيعابه للسياسة الخارجية ولعالم ما وراء الشواطئ الأمريكية أكبر كثيرًا من معظم من سبقوه، وعدد غير قليل ممن خلفوه.

3. Cf. James MacGregor Burns, *Leadership* (Harper & Row, New York, 1978); and Burns, *Transforming Leadership: A New Pursuit of Happiness* (Atlantic Books, London, 2003).

4. James MacGregor Burns, *Roosevelt: The Soldier of Freedom* (Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1970), p. 351.

5. Ibid., p. 352.

6. Stephen Graubard, *The Presidents: The Transformation of the American Presidency from Theodore Roosevelt to George W. Bush* (Allen Lane, London, 2004), p. 272.

لم يكن ثمة ود بين فرانكلين روزفلت وجون كنيدي وهاري ترومان الذي ظل حتى وفاته يشعر بكراهية شديدة تجاه كنيدي الكبير، ففي إشارة إلى ديانة كنيدي الكاثوليكية، عندما أصبح جون إف. كنيدي منافسًا خطيرًا للترشيح الديموقراطي بوصفه مرشحًا رئاسيًا، قال ترومان لابنته متهكمًا: «إنني لا أخشى البابا بل أخشى الشعب» [في تورية استخدم فيها التشابه في الحروف بين كلمتي pope و pop بالإنجليزية ـ المترجمة].

(David McCullough, *Truman*, Simon & Schuster, New York, 1992, p. 970).

7. Ira Katznelson, *Fear Itself: The New Deal and the Origins of Our Time* (Norton, New York, 2013), pp. 302-303.

8. Ibid., pp. 336-337.

9. Quoted by Katznelson, ibid., p. 337.

10. George McJimsey, *The Presidency of Franklin Delano Roosevelt* (University Press of Kansas, Lawrence, 2000), p. 41.

11. Ibid.

12. Ibid., p. 288.

13. Ibid., pp. 287 and 293.

14. Katznelson, *Fear Itself*, p. 162.

15. Ibid., p. 486.

16. McJimsey, *The Presidency of Franklin Delano Roosevelt*, p. 154.

17. Ibid., p. 163.

18. Katznelson, *Fear Itself*, pp. 178-179.

19. McJimsey, *The Presidency of Franklin Delano Roosevelt*, p. 169; and more generally on the role and influence of Eleanor Roosevelt, pp. 151-170.

20. Graubard, *The Presidents*, pp. 258-259.

21. Harold M. Barger, *The Impossible Presidency: Illusions and Realities of Executive Power* (Scott, Foresman & Co., Glenville, Ill., 1984), pp. 101-102.

22. Ibid., p. 102.

23. David McCullough, *Truman* (Simon & Schuster, New York 1992), p. 972; and Taylor Branch, *Pillar of Fire: America in the King Years 1963-65* (Simon & Schuster, New York, 1998), p. 295.

24. See Alfred Stepan and Juan J. Linz, 'Comparative Perspectives on Inequality and the Quality of Democracy in the United States', *Perspectives on Politics*, Vol. 9, No. 4, December 2011, pp. 841-856, at p. 843.

ومنذ أوائل السبعينيات يذكر المؤلفان أن عدم المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية قد صارت أشد كثيرًا مقارنةً بحقبة الستينيات وبالمعايير العالمية على حد سواء:

'From an all-time best measure on the Gini index of .388 in 1968, by 2009 the US Census Bureau had put the US Gini at .469, America's worst Gini index in many decades' (ibid., p. 844).

25. Graubard, *The Presidents*, pp. 456-457.

26. Randall B. Woods, *LBJ: Architect of American Ambition* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., paperback, 2007), pp. 440 and 442.

27. Robert A. Caro, *The Years of Lyndon Johnson, Volume 4: The Passage of Power* (Bodley Head, London, 2012), p. 352. On Johnson's relative lack of education (Southwest Texas State Teachers College versus Harvard or Oxford Rhodes Scholars)

يضيف كارو: «لا يمكن أن يكون ما يشعر به آل كنيدي تجاه ليندون جونسون أسوأ مما كان يشعر به ليندون جونسون تجاه نفسه».

28. Robert A. Caro, *The Years of Lyndon Johnson, Volume 3: Master of the Senate* (Vintage paperback, New York, 2003), p. xxiii.

29. Ibid., pp. xv-xvi.

30. Caro, *The Years of Lyndon Johnson, Volume 4*, p. xvi.

31. Robert A. Caro, *The Years of Lyndon Johnson, Volume 2: Means of Ascent* (Bodley Head, London, 1990), p. xxi.

32. Caro, *The Years of Lyndon Johnson, Volume 4*, pp. 419-420. By including 'the Johnsons of Johnson city'

كان جونسون يتكلم على البيض الفقراء، وعن بعده هو شخصيًا عن الشباب المتميزين.

33. Ibid., p. 488.

34. Ibid., p. 484.

35. Ibid., pp. xvii-xviii.

36. Randall B. Woods, *LBJ*, p. 884.

37. Michael Schaller, *Ronald Reagan* (Oxford University Press, New York, 2011), pp. 88-89.

38. Ibid., p. 90.

39. Brian Harrison, *The Transformation of British Politics 1860-1995* (Oxford University Press, Oxford, 1996), p. 69.

40. Ibid.

41. Quoted in Roy Jenkins, *Churchill* (Pan Books, London, 2002), p. 146.

42. Rhodri Walters, 'The House of Lords', in Vernon Bogdanor (ed.), *The British Constitution in the Twentieth Century* (Oxford University Press for the British Academy, Oxford, 2003), pp. 189-235, at p. 192.

43. Jenkins, *Churchill*, p. 160.

44. Ibid., p. 144.

45. Kenneth O. Morgan, *Labour in Power 1945-1951* (Clarendon Press, Oxford, 1984), p. 37.

46. Ibid., p. 37.

47. Kingsley Martin, *Harold Laski: A Biography* (Jonathan Cape, London, new edition, 1969), p. 153.

48. Ibid., p. 173.

يمكن أن أضيف طرفة عن أتلي ولاسكي؛ فعندما كنت أدرس في كلية لندن للعلوم الاقتصادية، حضرت مأدبة نظمها قسم الحكومة بالكلية، حكى فيها ريجنالد باسيت، الأستاذ بذلك القسم (ومن بين مؤلفاته العديدة كتاب رائع هو أسس الديموقراطية البرلمانية الذي صدرت طبعته الأولى عام 1935م)، لمجموعة صغيرة منا، عن عودة أتلي لزيارة الكلية حين كان رئيسًا للوزراء. وألقى أتلي الذي كان قد أنجز عددًا كبيرًا من الأعمال الاجتماعية العملية في شرقي لندن، محاضرة عن الحكومة المحلية، على القائمين المرتقبين بالأعمال الاجتماعية في كلية لندن للعلوم الاقتصادية قبل سنوات قلائل من اندلاع الحرب العالمية الأولى (إذ تطوع مباشرة وخدم ضابطًا، وجرح مرات عدة. وكان باسيت في الدائرة التي تقف حول أتلي حينما اقترب أحد أعضاء هيئة التدريس من أتلي، وكان رجلًا عسكريًا سابقًا، وقال له: «كليم، كليم، أعتقد أنني الرجل الوحيد الذي ما زال على قيد الحياة ممن ركلوا هارولد لاسكي». وكان احترام رؤساء الوزراء أكبر مما هو عليه الآن، وكانت حميمية هذا الخطاب بالنسبة إلى شخص متحفظ في تعاملاته مثل أتلي أمرًا محرجًا لزملاء المتحدث (وزملاء لاسكي)، فردَّ أتلي بثبات: «حسنًا، نريد المزيد من أمثالك».

49. Morgan, *Labour in Power*, pp. 99 and 117.

50. Ibid., pp. 370-371.

51. Ibid., p. 172.

52. Nicklaus Thomas-Symonds, *Attlee: A Life in Politics* (I.B. Tauris, London, 2010), p. 167.

53. Archie Brown, 'The Change to Engagement in Britain's Cold War Policy: The Origins of the Thatcher-Gorbachev Relationship', *Journal of Cold War History*, Vol. 10, No. 3, 2008, pp. 3-47. (I used the UK Freedom of Information Act to have Cabinet Office and Foreign Office documents, as well as the papers of the academics for the Chequers seminars discussed in that article, declassified. They contain revealing annotations by Thatcher.) See also Rodric Braithwaite, 'Gorbachev and Thatcher', *Journal of European Integration History*, Vol. 16, No. 1, 2010, pp. 31-44; and Archie Brown, 'Margaret Thatcher and Perceptions of Change in the Soviet Union', ibid., pp. 17-30.

54. Richard Aldous, *Reagan and Thatcher: The Difficult Relationship* (Hutchinson, London, 2012), p. 207.

55. Quoted in Geoffrey Howe, *Conflict of Loyalty* (Macmillan, London, 1994), p. 332.

56. See Howe, *Conflict of Loyalty*; and Douglas Hurd, *Memoirs* (Little, Brown, London, 2003).

وجدير بالذكر أنه على الرغم من أنه حتى دفاع نيلسون مانديلا الشخصي لم يفلح في تحويل معارضة تاتشر إلى عقوبات ضد نظام جنوب أفريقيا العنصري، كان مانديلا منبهرًا بها، وقد قال في مقابلة شخصية مسجلة: «كانت ودودة للغاية -كما تعرف- وكانت على عكس ما قيل لي عنها تمامًا... وقد أعجبت بها أيضًا إعجابًا شديدًا... وأسرتني (قوة) شخصيتها؛ إنها حقًّا امرأة حديدية...». انظر:

Nelson Mandela, *Conversations with Myself* (Macmillan, London, 2010), p. 385.

57. إن رفض المعلقين السياسيين رؤية الحكومة في صورة أخرى غير أنها امتداد للإرادة السياسية لقيادات أحزابهم يعني أنه حتى أتلي، زعيم حزب العمال الذي كان يسعى إلى الاتفاق على رأي واحد، ورئيس الوزراء الذي لم يحاول إملاء الأوامر على وزرائه، كان يصوَّر في معظم الأحيان كما لو كان (هو) الشخص المهيمن على جميع المجالات السياسية في أثناء حكومات حزب العمال من 1945-1951م. وهكذا، يكتب المحرر السياسي في البي بي سي، نيك روبنسون، عشية مؤتمر حزب العمال عام 2012م، في مقالة بعنوان (إد ميليباند أهو صورة من تشرشل أم أتلي؟): «كان رجل حزب العمال، كما قد يذكرنا خليفته، يوم الثلاثاء، هو من أسس (خدمة الصحة الوطنية)، ودعم دولة الرفاهية، وأنشأ مجلس الفنون في وقت لم يكن فيه (أي فائض أموال)».

(http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-19773185, 29 September 2012).

58. Ian Gilmour, *Dancing with Dogma: Britain under Thatcherism* (Simon & Schuster, London, 1992), p. 5.

يلاحظ جيلمور أيضًا أنه: «كان على أقدم زملائها، عندما واجهتهم رئيسة وزراء لا تحب حكومة مجلس الوزراء، وتسعى إلى تجنبها حتى تفرض رأيها عليها، إما أن يخضعوا لما يجري- ما داموا يعلمون ماذا يحدث- أو أن ينذروها أنهم سيقدمون استقالاتهم من مناصبهم إن لم تغير سياستها، ولأن تصرفها بهذه الطريقة يمكن أن يسبب انقسامًا في حزب المحافظين، فلا بد أنهم كانوا سيقعون في مأزق خطير إذا كانوا قد واجهوا ذلك في يوم من الأيام». (ibid., p. 33)

59. لقصص، وأشياء أخرى، عن علاقاتهم السياسية بمارجريت تاتشر، انظر:

Nigel Lawson, *The View from No. 11: Memoirs of a Tory Radical* (Transworld, London, 1992); and Michael Heseltine, *Life in the Jungle: My Autobiography* (Hodder and Stoughton paperback, London, 2001).

60. في خطاب استقالته الذي قدمه إلى مجلس العموم في 31 أكتوبر عام 1989م، قال لوسن أيضًا: إنه «لكي يعمل نظام حكومة مجلس الوزراء لدينا بكفاءة، على رئيس الوزراء القائم أن يعيّن وزراء يثق بهم، ثم

يتركهم ينفذون السياسات. فعندما تبرز اختلافات الرؤى، لأن ذلك لا بد أن يحدث بين حين وآخر، يجب عليهم أن يحلوها بينهم، وبصورة جماعية كلما واتتهم الفرصة لذلك». (Lawson، *The View from No. 11*، p. 1063).

61. Charles Moore, *Margaret Thatcher: The Authorized Biography. Volume One: Not for Turning* (Allen Lane, London, 2013), p. 423.

62. كان بلير أقل رغبة من مارجريت تاتشر وغيرها ممن سبقوا من رؤساء الوزراء في قضاء الوقت في مجلس العموم. ففي أثناء توليه رئاسة الوزراء، تقلصت الأسئلة الموجهة إلى رئيس الوزراء من مرتين أسبوعيًا إلى مرة واحدة (على الرغم من أن الجلسة نفسها صارت أطول) وظلت هكذا.

63. Moore, *Margaret Thatcher*, p. 424.

64. Ibid., p. 422.

65. السرد الكامل لصعود مارجريت تاتشر وتوليها رئاسة الوزراء من 1979م إلى 1982م تجده في سيرتها التي كتبها مور بموافقتها تحت عنوان: مارجريت تاتشر التي تحتوي على معلومات أحدث. وبالإضافة إلى مجلد مور المهم، نجد تقويم جيلمور البارع (الرقص مع العقيدة) *Dancing with Dogma*، ومذكرات وزراء آخرين عملوا في الحكومة التي كانت ترأسها السيدة تاتشر، وهناك تقريران لهما قيمة خاصة عن سنوات حكم تاتشر، من وجهتي نظر مختلفتين تمامًا؛ وهما:

Geoffrey K. Fry, *The Politics of the Thatcher Revolution: An Interpretation of British Politics, 1979-1990* (Palgrave Macmillan, Houndmills, 2008); and Hugo Young, *One of Us: A Biography of Margaret Thatcher* (Macmillan, London, 1989).

66. Anthony King, *The British Constitution* (Oxford University Press, Oxford, 2007), p. 316.

67. David Butler and Michael Pinto-Duschinsky, *The British General Election of 1970* (Macmillan, London, 1971), p. 195.

68. Lawson, *The View from No. 11*, p. 7.

69. Peter Hennessy, *The Prime Minister: The Office and its Holders since 1945*(Penguin, London, 2001), pp. 105-106.

70. Lawson, *The View from No. 11*, p. 561.

71. Ibid., p. 574.

بعد وصف ضريبة الرأس بأنها أشد تخبط سياسي لمارجريت تاتشر خلال توليها رئاسة الوزراء مدة أحد عشر عامًا، يضيف لوسن أنه «في بداية توليها رئاسة الوزارة في عام 1986م، تفاخرت بصراحة أمام صحفييها المفضلين بالطريقة (التي ودعوني بها). والمفارقة أنها في النهاية قامت بدور كبير في (وداعها) من رئاسة الوزراء». (ibid., p. 584).

72. David Butler and Dennis Kavanagh, *The British General Election of 1992* (Macmillan, London, 1992), pp. 10 and 72-75.

73. D.R. Thorpe, *Supermac: The Life of Harold Macmillan* (Pimlico, London, 2011), pp. 321-322.

74. وافقت حكومة ماكميلان على تقرير روبنز من حيث المبدأ، وترك لحكومة حزب العمال، التي انتخبت عام 1964م برئاسة هارولد ويلسون، لتوفير المال اللازم لتنفيذ زيادة كبيرة في عدد الجامعات والطلاب المسجلين بها. وذكر بن بيملوت أن «هذا ما حدث بالفعل بلا تردد... وكانت النتيجة أكبر زيادة نسبية في عدد الطلاب المتفرغين في التعليم العالي قاطبةً». انظر:

Pimlott, *Harold Wilson* (HarperCollins paperback, London, 1993), p. 513.

75. Roy Jenkins, *A Life at the Centre* (new edition, Politico, London, 2006), p. 206.

وكما أشار جينكينز، ظل القانون مختلفًا مدة طويلة في أسكتلندا حيث كان يسمح بآراء الأغلبية.

76. ذكرت باتريشا هوليس: «لم يكن ويلسون، بصفة خاصة، حريصًا على رفع الرقابة، وكان يرى أن كتاب المسرح يمكن أن يقولوا أشياء وقحة عن الأسرة الحاكمة». انظر:

Hollis, *Jennie Lee: A Life* (Oxford University Press, Oxford, 1997), p. 274.

77. كان سوسكيس وزير داخلية محافظًا إلى حد ما، وكان أقل استعدادًا لتحدي آراء وزارته، وكان بصفة خاصة ينفر من سيطرة الأمين الدائم الرهيب، سير تشارلز كاننينفهام. أما جينكينز فقد أوضح من البداية، أنه هو من سيدير وزارة الداخلية، وليست الوزارة هي من ستديره.

78. See Emrys Hughes, *Sydney Silverman: Rebel in Parliament* (Charles Skilton, London, 1969), esp. pp. 96-112 and 171-192.

79. See Roy Jenkins, *The Labour Case* (Penguin, Harmondsworth, 1959), esp. pp. 135-146; and Jenkins, *A Life at the Centre*, esp. pp. 175-213.

عمد مجلس اللوردات إلى تعديل مشروع قانون الإلغاء الذي اقترحه سيلفرمان، وذلك حتى يطبق مدة خمس سنوات فقط، ثم يُراجَع بعدها. وبحلول ذلك الوقت تولى جيمس كالاهان وزارة الداخلية بعد جينكينز. وعلى الرغم من أن كالاهان كان متحفظًا على المستوى الاجتماعي أكثر من جينكينز، كان معارضًا قويًا لعقوبة الإعدام التي استمرت سنوات طويلة، وقال إنه «يفضل الاستقالة على إصدار أي أحكام أخرى بالإعدام». وفي تصويت حر في مجلس العموم ألغيت عقوبة الإعدام بصفة دائمة (بأغلبية 158 صوتًا) في ديسمبر عام 1969م. انظر:

Kenneth O. Morgan, *Callaghan: A Life* (Oxford University Press, Oxford, 1997), p. 297.

80. Jenkins, *A Life at the Centre*, p. 196.

81. Ibid., pp. 208-209.

انقسم مجلس الوزراء في القضيتين على الرغم من أن أغلبية كبيرة من الوزراء كانت تفضل الإصلاحين معًا، وعارض ثلاثة أو أربعة الأمر، وكانت مجموعة كبيرة أخرى ترغب في إغفال القضيتين (ibid., p. 208).

82. كانت جيني لي شخصية وطنية، وتحظى باحترام شديد من عدد كبير من نشطاء حزب العمال، ولكنها كانت أقل شعبية وسط قاعدتها الانتخابية المحلية، وأعضاء الحزب في دائرة ستراتفوردشاير في كانوك. وعلى الرغم من أنها كانت ابنة أحد عمال المناجم الأسكتلنديين، كان لها أسلوب كأنه ملكي، ولم تكن تولي القضايا المحلية أو المشكلات الخاصة بأبناء دائرتها الانتخابية اهتمامًا خاصًا. (Hollis، *Jennie Lee*، pp. 371–380).

83. See Hollis, *Jennie Lee*, pp. 297-359; Ben Pimlott, *Harold Wilson*, pp. 513-515; and Philip Ziegler, *Wilson: The Authorised Life of Lord Wilson of Rievaulx* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1993), p. 201.

فيما يتعلق بالجامعة المفتوحة، يلخص زيغلر الأمر فيقول: «تولت أرملة بيفان، جيني لي، مسؤولية المشروع، ومن دون نشاطها وحماسها لم يكن ليصل إلى أي شيء، لكن من دون دعم ويلسون المستمر، لم تكن لتتاح لها الفرصة لتفعل ما فعلته». (ibid.) واعتُمِدَت هذه المؤسسةُ التعليمية جامعةً بشكل قانوني في عام 1969م، وقبلت أول طلابها عام 1971م. وخلال أكثر من أربعة عقود صار أكثر من مليون ونصف المليون شخص طلابًا في الجامعة المفتوحة.

84. Vernon Bogdanor, *The New British Constitution* (Hart, Portland, Oregon, and Oxford, 2009), p.62.

85. Tony Blair, *A Journey* (Hutchinson, London, 2010), pp. 516-517.

حتى في ذلك الوقت، أخبرني أحد كبار الوزراء في تلك السنوات أن بلير أوضح تمامًا أنه يعارض قانون حرية المعلومات، وأن اثنين من الوزراء؛ هما ديفيد كلارك وجاك سترو، عدّلا المسودة الأصلية، وقال الوزير نفسه: «لحسن الحظ، استعاد البرلمان بعض مواد القانون التي حذفت منه». وأوضح سترو في مذكراته أنه أصيب شخصيًا بالفزع ممّا تضمنه قانون حرية المعلومات، واجتهد في تقليص مداه، لكنه وصف الوزير المسؤول (كلارك) بأنه أصبح متشددًا في دعمه لقانون حرية المعلومات؛ بسبب تأثير مستشاره الخاص جيمس كورنفورد. انظر:

Jack Straw, *Last Man Standing: Memoirs of a Political Survivor* (Macmillan, London, 2012), pp. 275-282 and 285-287.

86. كان ما كتبه ديري إيرفاين يلقي الضوء على خلفية القانون الدستوري. انظر:
Lord Irvine of Lairg, PC, QC, *Human Rights, Constitutional Law and the Development of the English Legal System: Selected Essays* (Hart, Oxford and Portland, Oregon, 2003); and on Scottish devolution

specifically in 'A Skilful Advocate' in Wendy Alexander (ed.), *Donald Dewar: Scotland's first First Minister* (Mainstream, Edinburgh and London, 2005), pp. 125-129.

كان لدى إيرفاين وديوار (وقد صار الثاني وزير الدولة لشؤون أسكتلندا ومن ثم أول أوائل وزراء أسكتلندا بعد صدور التفويض) «رأي مشترك في أن بعث الهوية الوطنية بالمعنى الأسكتلندي يتطلب أوسع تفويض للسلطة التشريعية للبرلمان الأسكتلندي لا يتعارض مع الحفاظ على (الاتحاد)»، لكنهما بالغا في التفاؤل في اعتقادهما بأن النتيجة ستكون (تهميش الحزب الوطني الأسكتلندي) (p. 127).

87. Kenneth O. Morgan, *Ages of Reform: Dawns and Downfalls of the British Left* (I.B. Tauris, London, 2011), p. 75.

اختير إيرفاين كبير المستشارين [قاضي القضاة] في وزارة حزب العمال التالية، وظل نيل كينوك يقود حزب العمال. وبوصفه محاميًا في المحاكم العليا مدعومًا من حزب العمال، وصديقًا مقربًا من جون سميث، كان دوره الرئيس في إصلاح الدستور سيكون مضمونًا بدرجة أكبر لو لم يمت سميث عام 1994م. كذلك كان إيرفاين هو من منح بلير وظيفته الأولى، حين كان تلميذًا في الغرف القانونية التي كان يرأسها. وكانت تشيري بوث هي التلميذة الصغيرة الأخرى التي اتخذها في عام 1975م والتي تزوجت بلير بعد خمس سنوات. وبوضع ذلك في الحسبان، يفهم فيليب ستيفنز الترتيب الزمني، ورعاية بلير المفترضة لمعلمه السابق خطأً إذ يكتب: «بعد انتخابات عام 1997م، كوفئ إيرفاين مكافأة سخية من تلميذه الصغير بمقعد في مجلس اللوردات ومنصب كبير المستشارين، أي رئيس المنظومة القضائية في الدولة».

(Philip Stephens, *Tony Blair: The Price of Leadership*, Politico's, London, revised edition 2004, pp. 44-45)

وفي الواقع، أصبح إيرفاين زميل العمر عندما كانت مارجريت تاتشر رئيسة للوزراء، ونيل كينوك زعيمًا للمعارضة عام 1987م.

88. كانت الآثار الدستورية المترتبة هي، وبشكل متزايد، رؤية أن بقاء اليورو مدة أطول يمكن أن يعتمد على تضاؤل التفاوت المالي، وعلى التحرك نحو اتحاد اقتصادي وسياسي بين الدول الأعضاء لا يزال أقرب.

89. Hennessy, *The Prime Minister*, p. 477.

90. Giles Radice, *Trio: Inside the Blair, Brown, Mandelson Project* (Tauris, London, 2010), pp. 174-176.

91. كان طوني بلير واضحًا تمامًا في قبوله لكثير مما حققته مارجريت تاتشر حين تولت رئاسة الوزراء، فقد كتب في مذكراته أن «بريطانيا كانت تحتاج إلى الإصلاحات الصناعية والاقتصادية التي حدثت في عهد تاتشر». (Blair، *A Journey*، p. 99).

92. Robin Cook, *The Point of Departure* (Simon & Schuster, London, 2003), p. 121.

ويضيف كوك: «إن جزءًا من مأساة جوردون هي أنه يؤمن منذ زمن طويل بإعادة التوزيع، لكنه حوصر بأيديولوجية بلير التي لم تسمح له بأن يفعل ذلك إلا خلسة».

93. Blair, *A Journey*, pp. 116 and 508.

كان براون، بوصفه وزير الخزانة، قد منع عددًا من التغييرات التي أراد بلير أن يحدثها في الخدمات العامة، أو أحدث تعديلًا جذريًا فيها، وكانت هذه التغييرات، من نواحٍ عديدة، امتدادًا منطقيًا لعملية إعادة تشكيل دولة الرفاهية التي بدأتها تاتشر. وقد نجح براون في مقاومة التغييرات التي حاول آلان ميلبرن اقتراحها بوصفه وزير الصحة، بدعم من بلير، «لتوفير فرص اختيار ومنافسة حقيقية» في الخدمات الصحية الوطنية. انظر:

Peter Mandelson, *The Third Man: Life at the Heart of New Labour* (HarperPress, London, 2010), pp. 364-365.

94. Radice, *Trio*, p. 220.

ولوصف متميز للغاية لكيفية تعامل حكومة حزب العمال مع أثر الأزمة المالية العالمية التي برزت عام 2008م، انظر:

Gordon Brown, *Beyond the Crash: Overcoming the First Crisis of Globalisation* (Simon & Schuster, London, 2010); and Alistair Darling, *Back from the Brink* (Atlantic Books, London, 2011).

95. اشتهر نائب رئيس الحزب، نيقولا ستارجيون، بصفة خاصة بأنه وزير شديد الكفاءة وسياسي بارع.

96. David Torrance, *Salmond: Against the Odds* (revised ed., Birlinn, Edinburgh, 2011), p. 227

97. On Harold Wilson as a 'role model' for Salmond, ibid., pp. 339-340.

98. كما ذكر في الفصل الأول، فإن ذلك نقاش أساسي في Drew Westen، *The Political Brain: The Role of Emotion in Deciding the Fate of the Nation* (Public Affairs، paperback edition، New York، 2008).

99. Frank Brettschneider and Oscar W. Gabriel, 'The Nonpersonalization of Voting Behavior in Germany', in Anthony King (ed.), *Leaders' Personalities and the Outcomes of Democratic Elections* (Oxford University Press, New York, 2002), pp. 127-157, at p. 138.

100. Robert Elgie, *Political Leadership in Liberal Democracies* (Palgrave Macmillan, Houndmills, 1995), pp. 81-86.

101. Peter Pulzer, *German Politics 1945-1995* (Oxford University Press, Oxford, 1995), pp. 46-47.

102. Mary Fulbrook, *History of Germany 1918-2000: The Divided Nation* (Blackwell, Oxford, 2nd ed., 2002), p. 52.

قُسِّمت ألمانيا بعد الحرب مباشرة إلى مناطق تديرها قوات الاحتلال. وفي المنطقة الأمريكية واجه سكان ما وراء البحار معضلة عندما أعيد انتخاب عمدة نازي بالأغلبية في إحدى المدن. وكما يلاحظ فولبروك (pp. 115-116): «لم يكن واضحًا بشكل مباشر هل كانت أكثر الأمور (ديموقراطية) هي رفض التصويت الديموقراطي لشخص غير ديموقراطي، أم تنصيب مرشح ديموقراطي، بصورة غير ديموقراطية، ضد رغبة الأغلبية، لكن ما كان واضحًا هو أن كثيرًا من الألمان لم يكن لديهم فهم دقيق لمعنى (الديموقراطية)، وكان ذلك يرتبط بكل أولئك الكبار بدرجة تعني أنهم قد عاصروا جمهورية فايمر بكل ما فيها من هزيمة وطنية وإذلال، وأزمة اقتصادية، وفوضى سياسية».

103. كانت كولونيا داخل المنطقة البريطانية في ألمانيا عندما قسّم الإقليم إداريًا عند انتهاء الحرب، وقد طرد البريطانيون أديناور بالفعل بوصفه عمدة كولونيا عام 1945م، وعندما تفرغ بحيث يخصص وقتًا أطول للحزب الديموقراطي المسيحي، اغتنم الفرصة تمامًا، وصار رئيسًا للحزب.

104. Germany has, indeed, been described as 'Europe's oldest welfare state'. See Pulzer, *German Politics 1945-1995*, pp. 63-64.

105. Ibid.

106. Gordon A. Craig, cited by Giles Radice, *The New Germans* (Michael Joseph, London, 1995), p. 79.

107. Willy Brandt, *My Life in Politics* (Penguin, London, 1993), p. 74. 108. Ibid., p. 78.

108. Ibid., p. 78.

109. Thomas A. Bayliss, *Governing by Committee: Collegial Leadership in Advanced Societies* (State University of New York Press, Albany, 1989), p. 76.

110. Fulbrook, *History of Germany 1918-2000*, p. 168.

111. قلت ذلك جزئيًا بناءً على تجربة شخصية وحوارات لا حصر لها في روسيا في تلك السنوات، وقد قضيت ثلاثة أشهر في الاتحاد السوفييتي في عام 1966م، وعشرة أشهر بين عامي 1967 و1968م، وشهرين في عام 1976م، ولاحظت الفرق الشاسع بين المواقف تجاه ألمانيا في ثالث زيارة من زيارات التبادل الأكاديمي هذه مقارنة بالزيارتين الأولى والثانية. وليس هناك ما يدعو للشك في أن فيلي برانت وتغييره للسياسة الخارجية الألمانية هو من قام بالدور الرئيس في إحداث هذا التطور.

112. Archie Brown, 'Did Gorbachev as General Secretary Become a Social Democrat?', *Europe-Asia Studies*, Vol. 65, No. 2, 2013, pp. 198-220.

113. بعد وفاة برانت بوقت قصير، نشر غورباتشوف مقالة صحفية بها تحية حارة لزميله الألماني في السياق الأوسع لدور الفرد في صنع السياسات والتاريخ. انظر:

Mikhail Gorbachev, 'Delaet li chelovek politiku? Delaet li chelovek istoriyu: razmyshleniya o nasledii Villi Brandta', *Svobodnaya mysl'*, No. 17, 1992, pp. 17-21.

وعن علاقة التقارب مع برانت كتب غورباتشوف: «ما من شك في أنه كان لها تأثير ملموس في الجو الروحي والسياسي، ليس في ألمانيا وحدها وإنما أيضًا في أوروبا بأسرها، بل وفينا نحن أيضًا؛ فقد عززت (السياسة الشرقية) تعميق التفكير في مجتمعنا، والتفكير في العلاقة بين الحرية والتنمية، وعلى الديموقراطية ومستقبل بلادنا» (p. 19).

114. Brandt, *My Life in Politics*, p. 200.

115. Ibid.

116. Ibid., p. 6.

117. Kohl's *Newsweek* interview is quoted in Helga Haftendorn, 'The Unification of Germany, 1985-1991', in Melvyn P. Leffler and Odd Arne Westad (eds.), *The Cambridge History of the Cold War, Volume III: Endings* (Cambridge University Press, Cambridge, 2010), pp. 333-355, at p. 335.

118. Timothy Garton Ash, *The Magic Lantern: The Revolution of '89 Witnessed in Warsaw, Budapest, Berlin and Prague* (Random House, New York, 1990), p. 72.

119. Haftendorn, 'The Unification of Germany, 1985-1991', p. 351.

120. كتب بوش لاحقًا أن «فقدان تاتشر التعاطف مع إعادة الاتحاد، بل وحتى عدم ثقتها فيها، كان واضحًا»، لكنه أضاف: «وفي حين لم أوافق على مخاوف مارجريت بشأن ما سيترتب على ألمانيا الموحدة، فإنني إلى حد ما لم أشاركها قلقها بشأن الأثر السياسي العكسي لإعادة الاتحاد في غورباتشوف». انظر:
George Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (Knopf, New York, 1998), pp. 192-193. See also Philip Zelikow and Condoleezza Rice, *Germany Unified and Europe Transformed: A Study in Statecraft* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1995).

121. Frederick Taylor, *The Berlin Wall 13 August 1961-9 November 1989* (Blooms bury, London, 2006), p. 645.

122. George C. Edwards III, *The Public Presidency: The Pursuit of Popular Support* (St Martin's Press, New York, 1983), p. 208.

123. Stephen Skowronek, 'The Paradigm of Development in Presidential History', in George C. Edwards III and William G. Howell (eds.), *The Oxford Handbook of the American Presidency* (Oxford University Press, Oxford, 2009), pp. 749-770, at p. 761.

124. Richard Rose, *The Postmodern President: George Bush Meets the World* (Chatham House, Chatham, N.J., 2nd ed., 1991), p. 183.

125. Ibid.

126. Hugh Heclo, 'Whose Presidency is This Anyhow?', in Edwards and Howells (eds.), *The Oxford Handbook of the American Presidency*, p. 776.

127. كان ذلك يمكن أن يكون أقل صحة قبل جيل مضى. انظر:
Edwards, *The Public Presidency*, pp. 187-210.

128. أضع في حسابي إعادة قبول الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ذراع ستالين اليمنى: فياتشيسلاف مولوتوف، واقتراح في اجتماع البوليتبورو الذي رأسه تشيرنينكو بأن تسترد مدينة فولغوغراد اسمها الشهير الذي اتخذته وقت الحرب: ستالينغراد. وكانت الفكرة أن يكون ذلك جزءًا من الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للانتصار على ألمانيا النازية في مايو عام 1985م. كانت تلك إشارات رمزية (فمولوتوف نفسه كان عمره تسعة وثلاثين عامًا في ذلك الوقت)، لكنها ذات دلالة سياسية: الاتجاه نحو رد الاعتبار لستالين، وكان ذلك يمكن أن يدعم القوى المناهضة للإصلاح داخل الحزب والمجتمع. مع ذلك، وعلى الرغم من إعادة قبول مولوتوف كما يجب في الحزب في عام 1984م، صار غورباتشوف أمينًا عامًا بحلول مايو 1985م. وكان المدافعُ الأساسي عن عودة اسم (ستالينغراد)، وهو مارشال ديميتري أوستينوف، قد مات، فلم يغير الاسم. انظر:
See Archie Brown, *The Rise and Fall of Communism* (Bodley Head, London, 2009), p. 484.

129. فيما يتعلق بهذا الاقتباس، ودراسة أكثر تفصيلًا لزعامة كاردوسو، أنا مدين لألفريد ستيبان بالفصل المعنون: (كاردوسو المنظر الأكاديمي والزعيم الديموقراطي) في:
Dietrich Rueschemeyer and Richard Snyder (eds.), *Cardoso and Approaches to Inequality* (Lynne Rienner, Boulder, 2014).

130. حسب قول أدريان غوليكه، أصبحت الحكومة التي يديرها الحزب الوطني في جنوب أفريقيا «تعتمد بصورة مطردة على مناهضة الشيوعية لتبرير سياساتها أمام العالم، وبصفة خاصة مع تبدد أي تعاطف متبقٍّ من العالم الغربي مع الأوليغاركية العنصرية».
(Guelke, 'The Impact of the End of the Cold War on the South African Transition', *Journal of Contemporary African Studies*, Vol. 14, No. 1, 1996, p. 97).

131. Nelson Mandela, *Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela* (Abacus, London, 1995), p. 660.

132. See David Welsh and Jack Spence, 'F.W. de Klerk: Enlightened Conservative', in Martin Westlake (ed.), *Leaders of Transition* (Macmillan, London, 2000), pp. 29-52.
إن حقيقة أن المجتمع الجنوب أفريقي وسياساته لم ترق إلى مستوى آمال عام 1994م العريضة لا يقلل من حجم إنجاز مانديلا، وبالتأكيد دي كليرك.

133. Ching-fen Hu, 'Taiwan's Geopolitics and Chiang Ching-Kuo's Decision to Democratize Taiwan', *Stanford Journal of East Asian Affairs*, Vol. 5, No. 1, 2005, pp. 26-44, at p. 43.

134. See *The Memoirs of Richard Nixon* (Grosset & Dunlap, New York, 1978), pp. 544-580; Henry Kissinger, *The White House Years* (Little, Brown, Boston, 1979), pp. 684-787; Margaret MacMillan, *Seize the Hour: When Nixon Met Mao* (John Murray, London, 2006); Jimmy Carter, *Keeping Faith: The Memoirs of a President* (Bantam Books, New York, 1982), pp. 186-211; and Zbigniew Brzezinski, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser 1977-1981* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1983), pp. 401-425.

135. Ching-fen Hu, 'Taiwan's Geopolitics and Chiang Ching-Kuo's Decision to Democratize Taiwan', p. 38.

136. Ibid., p. 42.

4. القيادة السياسية التحويلية

1. Charles de Gaulle, *The Complete War Memoirs of Charles de Gaulle* (Carroll & Graf, New York, 1998), p. 3.

2. Ibid., p. 233. Writing about himself in the third person was characteristic of de Gaulle.

3. Winston S. Churchill, *The Second World War: Volume II: Their Finest Hour* (Cassell, London, 1949), pp. 136-137, 141-142.

4. Churchill, *The Second World War: Volume II*, p. 142.

5. Quoted by Philip M. Williams and Martin Harrison, *De Gaulle's Republic* (Longmans, London, 1960), p. 75.

6. Vincent Wright, *The Government and Politics of France* (Unwin Hyman, London, 3rd ed., 1989), p. 4.

7. Williams and Harrison, *De Gaulle's Republic*, pp. 3-4.

8. Ibid., p. 35.

9. Ibid., p. 41.

10. John Gaffney, *Political Leadership in France: From Charles de Gaulle to Nicolas Sarkozy* (Palgrave Macmillan paperback, Houndmills, 2012), p. 15.

11. من أكثر ما علق بالذاكرة جملة ديغول الافتتاحية في مذكراته عن الحرب: «كنت أعمل طوال حياتي لتحقيق فكرة معينة عن فرنسا».

(quoted by Sudhir Hazareesingh, *Le Mythe gaullien*, Gallimard, Paris, 2010, p. 58).

12. Gaffney, *Political Leadership in France*, p. 11.

13. See Michel Debré, *Entretiens avec le général de Gaulle 1961-1969* (Albin Michel, Paris, 1993).

14. يذكر جافني (*Political Leadership in France*، p. 32): أن «استطلاعات الرأي وقتها أشارت إلى أن 50% من الفرنسيين لم يطلعوا على مسودة الدستور الذي كانوا سيصوتون عليه، وادعى 15% فقط أنهم قرؤوه بعناية».

15. Wright, *The Government and Politics of France*, pp. 53-54.

16. Ibid., p. 60.

17. Gaffney, *Political Leadership in France*, pp. 33-34.

18. قلّصت السلطة الرئاسية إلى حد بعيد في الأوقات التي لم يحصل فيها أصحاب المناصب على تأييد الأغلبية في المجلس التشريعي، واضطروا إلى (التعايش) مع رئيس وزراء ذي قناعة سياسية مختلفة. لكن هذا لم يحدث خلال الأحد عشر عامًا التي تولى فيها ديغول الرئاسة.

19. Robert Elgie, *Political Leadership in Liberal Democracies* (Palgrave Macmillan, Houndmills, 1995), p. 64.

20. Wright, *The Government and Politics of France*, p. 37.

21. Williams and Harrison, *De Gaulle's Republic*, p. 209.

22. Wright, *The Government and Politics of France*, p. 28.

23. Sudhir Hazareesingh, *In the Shadow of the General: Modern France and the Myth of De Gaulle* (Oxford University Press, Oxford, 2012), pp. 172-173.

24. Ibid., pp. 179 and 182.

25. Ibid., p. 104.

26. نصح ديغول الرئيسَين أيزنهاور وكنيدي ألا يتورطا في فيتنام، ثم أعلن معارضته لتصعيد ليندون جونسون للحرب.

(Gaffney, *Political Leadership in France*, pp. 54-55).

27. Hazareesingh, *In the Shadow of the General*, p. 107.

28. Wright, *The Government and Politics of France*, pp. 18-20.

29. أظهرت البحوث المسحية أن مكانة ديغول ظلت عالية نسبيًا، فعندما سئل مواطنون فرنسيون في أبريل 1968م، هل كانت عودة ديغول إلى السلطة في عام 1958م شيئًا طيبًا، بعد وضع كل شيء في الحسبان، أم

كانت شيئًا سيئًا؟ فقال 67% إنه أمر طيب. حتى في نوفمبر عام 1969م، عندما سئل المواطنون عن رضاهم عما فعل ديغول في السنوات 1958-1969م، كان 53% إما (راضون جدًّا) أو (أقرب إلى الرضا منهم إلى السخط). انظر:

Jean Charlot, *Les Français et de Gaulle* (Plon, Paris, 1971), pp. 165-166.

30. كان غونثاليث، الذي صار زعيمًا للحزب الاشتراكي حين كان حزبه محظورًا أيام حكم فرانكو، من أشد منتقدي سواريث، وكان سياسيًّا أدى دورًا مهمًّا في الانتقال من السلطوية، ودورًا أكبر في (ترسيخ) الديموقراطية الإسبانية. وقدِّر له أن يصير أطول رؤساء الوزارة الإسبانية حكمًا؛ إذ استمر في منصبه أربعة عشر عامًا من عام 1982م حتى عام 1996م، وكانت شعبيته في الداخل، وأثره في الخارج، يتجاوزان سواريث، لكن كان سواريث هو من اضطلع بأهم دور في الانتقال من الحكم السلطوي.

31. ميَّزت الأحزاب (الأوروشيوعية) نفسها باستعدادها لنقد بعض أفعال الاتحاد السوفييتي، وكان اللافت للنظر أنهم انتقدوا غزو السوفييت لتشيكوسلوفاكيا في أغسطس عام 1968م، لأنهم كانوا بدورهم متعاطفين مع إصلاحيي الربيع العربي. انظر:

Paulo Filo della Torre, Edward Mortimer and Jonathan Story (eds.), *Eurocommunism: Myth or Reality?* (Penguin, Harmondsworth, 1979); and Richard Kindersley (ed.), *In Search of Eurocommunism* (Macmillan, London, 1981).

32. Simon Parlier, 'Adolfo Suárez: Democratic Dark Horse', in Martin Westlake (ed.), *Leaders of Transition* (Macmillan, London, 2000), pp. 133-155, at p. 144.

33. Quoted in Juan Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1996), pp. 96-97).

34. الاقتباسات من: Adolfo Suárez González، *Un nuevo horizonte para España: Discursos del Presidente del Gobierno 1976_1978* (Imprenta del Boletín Oficial del Estado، Madrid، 1978). أدين بهذه الإحالات لألفريد ستيبان؛ فقد استفدت في الجزء الخاص بسواريث بأكمله إلى حد بعيد من حواري مع البروفيسور ستيبان، ومن مشاركته الكريمة بالرؤى التي اكتسبها من مقابلته المطولة مع سواريث في 24 مايو عام 1990م.

35. Ibid., p. 101.

36. هل يمكن أن تصبح كاتالونيا أو إقليم الباسك دولتين مستقلتين في المستقبل؟ هناك أسباب وجيهة الآن لافتراض أنهما سيظلان هما والدولة الإسبانية أنظمة ديموقراطية.

37. Parlier, 'Adolfo Suárez, pp. 148-149.

38. Quoted in Linz and Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation*, p. 114.

39. Parlier, 'Adolfo Suárez', p. 149.

40. Ibid., p. 150.

دعا الحزب الوطني في إقليم الباسك كل أنصاره للامتناع عن التصويت، ونفذ 50% من الناخبين ذلك.

41. Linz and Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation*, p. 89.

ظهرت أدلة في أوائل عام 2012م تشير إلى أن إعجاب الملك بسواريث تبدد وقت محاولة الانقلاب؛ فقد قال للسفير الألماني في مدريد في 26 مارس 1981م، في وثائق أفرج عنها في فبراير 2012م، إن مخططي الانقلاب «كانوا يريدون ما نسعى إليه، وتحديدًا إعادة الانضباط والنظام والأمن والهدوء». وحمَّل سواريث مسؤولية الإخفاق في «إقامة علاقات طيبة مع الجيش». انظر:

Fiona Govan, 'Juan Carlos was "sympathetic" to 1981 coup leaders', http://www.telegraph.co.uk/news/ worldnews/europe/spain/9072122/Juan-Carlos, 9 February 2012.

على الرغم من الملاحظات المشار إليها، فإن عنوان «خوان كارلوس كان (متعاطفًا) مع قادة الانقلاب، يهوّن من دور الملك في ذلك الوقت حيث كانت أفعاله أعلى صوتًا من كلامه بعده».

42. كثير من النقاط المعروضة بإيجاز في الجزء المخصص لغورباتشوف في هذا الفصل عرضتها بالتفصيل في مواضع أخرى، بداية من كتاب نشرته في بداية الثمانينيات.

(Archie Brown and Michael Kaser, eds., *Soviet Policy for the 1980s*, Macmillan, London, 1982).

وكتبت كثيرًا عن غورباتشوف والبريسترويكا في كتب ومقالات عبر السنين. انظر بصفة خاصة:

Archie Brown, *The Gorbachev Factor* (Oxford University Press, Oxford, 1996); Brown, *Seven Years that Changed the World: Perestroika in Perspective* (Oxford University Press, Oxford, 2007); and Brown, 'The Gorbachev Factor Revisited', *Problems of Post-Communism*, Vol. 58, Nos. 4-5, 2011, pp. 56-65.

43. *New York Times*, 13 March 2010.

44. كان رئيس بحوث الفضاء السوفييتية، روالد ساغديف، من المتخصصين المتشككين في (مبادرة الدفاع الإستراتيجي). وفي اجتماع مع غورباتشوف، عندما قال أحد ممثلي صناعة الفضاء السوفييتية للزعيم السوفييتي: «الوقت يضيع منا دون أن نفعل شيئًا لبناء مُناظر لبرنامج (مبادرة الدفاع الإستراتيجي) الأمريكي»، يقول ساغديف: «كدت أموت وأنا أكتم ضحكي». انظر:

Sagdeev, *The Making of a Soviet Scientist: My Adventures in Nuclear Fusion and Space From Stalin to Star Wars* (John Wiley, New York, 1994), p. 273.

45. Ronald Reagan, *An American Life* (Simon & Schuster, New York, 1990), p. 608.

46. لكنه اتفق في بعض آرائه النقدية مع إدوارد شيفرنادزه، أول أمين للتنظيم الحزبي الجورجي، وعضو مرشح (أو لا يحق له التصويت) في البوليتبورو، وأكثر اتفاقًا مع أليكساندر ياكوفليف، مدير مركز بحوث (معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية IMEMO)، وكان مسؤولًا سابقًا رفيع المستوى في اللجنة المركزية. بعدها بعامين، أعيد ياكوفليف إلى موسكو، بناءً على طلب غورباتشوف، بعد عشر سنوات من النفي الكريم، عمل فيها سفيرًا سوفييتيًا في كندا.

47. للمزيد عن العملية التي صار غورباتشوف بموجبها أمينًا عامًا في مارس عام 1985م، انظر:
Brown, *Seven Years that Changed the World*, pp. 29-67, esp. 39-40.

48. Mikhail Gorbachev, *Zhizn' i reformy* (Novosti, Moscow, 1995), Volume 1, p. 395.

49. Mikhail Gorbachev in *XIX Vsesoyuznaya konferentsiya Kommunisticheskoy partii Sovetskogo Soyuza: Stenograficheskiy otchet* (Politizdat, Moscow, 1988), Volume 1, p. 43.

50. يطرح جان بلوندل فكرة عامة؛ وهي أن «الزعماء الذين تتغير أهدافهم من أهم الزعماء»، ويقصد أنهم «يأتون في الأساس من المجموعة الصغيرة نسبيًا الذين يحتفظون بمواقعهم لمدد طويلة أو طويلة جدًا».
انظر:
Blondel, *Political Leadership: Towards a General Analysis* (Sage, London, 1987), p. 85.

لكن أهداف غورباتشوف تغيرت في مدة قصيرة؛ في أقل من ثلاث سنوات بعد أن صار زعيمًا سوفييتيًا.

51. Mikhail Gorbachev, *Ponyat' perestroyku . . . Pochemu eto vazhno seychas* (Al'pina, Moscow, 2006), p. 180.

52. Aleksandr Yakovlev, *Predislovie, Obval, Posleslovie* (Novosti, Moscow, 1992), p. 267.

53. 'Zasedanie Politbyuro TsK KPSS, 15 Okybrya 1987 goda', Volkogonov Collection, National Security Archive, Washington, DC, pp. 149-150 and 155.

استخدم غورباتشوف مصطلح (التعددية الاشتراكية) بالفعل من قبل في لقاء مع ممثلي وسائل الإعلام، ورد في صحيفة برافدا في 15 يوليو عام 1987م، وما إن نطق بالكلمة التي كانت محرمة: (التعددية)، حتى بدأ مفكروه الإصلاحيون المعتمدون يستخدمونها، وأحيانًا من غير صفة (الاشتراكية). وحتى غورباتشوف نفسه كان يتكلم، في فبراير عام 1990م، عن (التعددية السياسية) وليس عن (التعددية الاشتراكية).

54. شملت قائمة من أزاحهم غورباتشوف: وزير الشؤون الخارجية، ورؤساء القسم الدولي وقسم الدول الاشتراكية في اللجنة المركزية، وكبير مستشاريه لشؤون السياسة الخارجية. وكان الأهم في هؤلاء هما أولهم وآخرهم (حل إدوارد شيفرنادزه محل أندريا جروميكو وزيرًا للخارجية، وأناتولي تشيرنييف محل أندريا أليكساندروف-أجنتوف مساعدًا للأمين العام للشؤون الخارجية). وكان أصعب كثيرًا إزاحة المسؤولِينَ الرئيسِين في القطاع الاقتصادي، فقد كان عددهم كبيرًا للغاية؛ إذ كان نصف أقسام اللجنة

المركزية، وهي تتجاوز العشرين، ذات صلة بالاقتصاد. (في خريف عام 1988م، أي بعد ثلاث سنوات ونصف من توليه السلطة في الاتحاد السوفييتي، استطاع غورباتشوف استبعادهم جميعًا عدا اثنين). كانت وزارات الاقتصاد بالعشرات، وكان كل مسؤول حزبي إقليمي ومدير مصنع كبير منخرط في تنفيذ السياسة الاقتصادية، ويمثل في أغلب الأحوال عقبة في طريق الإصلاح.

55. V.I. Vorotnikov, *I bylo eto tak ... Iz dnevnika chlena Politbyuro TsK KPSS* (Sovet veteranov knigoizdanie, Moscow, 1995), p. 260. See also pp. 460-461.

56. Aleksandr Yakovlev, *Sumerki* (Materik, Moscow, 2003), p. 501.

57. Ibid.

58. Vorotnikov, *I bylo eto tak*, p. 461.

59. Ibid., p. 260.

60. بدأ ساغدييف كتابة مذكراته (صناعة عالم سوفييتي) بعد أن انتقل إلى الولايات المتحدة، وكان قد وقع حدث في حياته الشخصية قبل نهاية عصر البريسترويكا ما كان ينتظر أن يحدث قط لعالم سوفييتي ذي مقام رفيع له صلات وثيقة بالمجمع الصناعي العسكري السوفييتي؛ فقد تزوج ساغدييف سوزان أيزنهاور حفيدة الرئيس دوايت أيزنهاور.

61. Sagdeev, *The Making of a Soviet Scientist*, p. 272.

وصل غورباتشوف إلى الحدود القصوى لقوته في الإقناع عندما حاول إقناع الليتوانيين في 1990-1991م أن من الأفضل لهم أن يكونوا في اتحاد سوفييتي تحول إلى الديموقراطية من أن يكونوا في الدولة المستقلة التي يسعون إليها.

62. Ibid.

63. طبقًا للبحث المسحي الذي قام به أكثر باحثي الرأي العام أمانةً في تلك الأيام، في مركز VTsIOM للبحوث، برئاسة تاتيانا زاسلافيسكايا، وبوريس غروشين، ويوري ليفادا. انظر:
Reytingi Borisa Yel'tsina i Mikhaila Gorbacheva po 10-bal'noy shkale (VTsIOM, Moscow, 1993).

64. في تلك الأيام لم تكن هناك انتخابات حزبية تعددية، وكان أغلب النواب المنتخبين أعضاء في الحزب الشيوعي، لكن الشيء الأهم أنهم كانوا يتنافسون على أسس سياسية مختلفة جوهريًا، ومن ثم كشف المدى البعيد للاختلافات السياسية داخل الحزب، التي كانت موجودة خلف الواجهة الأحادية التي فرضتها قيادة الحزب على مجتمعها وقدمتها للعالم الخارجي (وبُرِّرت بمبدأ (المركزية الديموقراطية) الذي انقرض كما انقرض طائر الدودو). هذه التعددية الداخلية في الحزب الواحد مهدت الطريق للتطور السريع في نشأة أحزاب سياسية متنافسة، اعتمدت قانونًا بعد تعديل الدستور السوفييتي.

65. Georgiy Shakhnazarov, *Tsena svobody: Reformatsiya Gorbacheva glazami ego pomoshchnika* (Rossika Zevs, Moscow, 1993), pp. 77-78.

66. ادعى جورجي شاخنازاروف أنه قرأ نسخة ستالين من كتاب ماكيافيلي (الأمير) (بالترجمة الروسية لعام 1869م) كاملة بتخطيطات ستالين وتعليقاته. انظر:

Nikolay Ryzhkov, *Perestroyka: Istoriya predatel'stv* (Novosti, Moscow, 1992), pp. 354-355.

67. Ryzhkov, *Perestroyka*, p. 364.

68. Mikhail Gorbachev and Zdeněk Mlynář, *Conversations with Gorbachev: On Perestroika, the Prague Spring, and the Crossroads of Socialism* (Columbia University Press, New York, 2002), p. 15.

69. Archie Brown, 'Did Gorbachev as General Secretary Become a Social Democrat?', *Europe-Asia Studies*, Vol. 65, No. 2, 2013, pp. 198-220.

من بين كل رؤساء الحكومات الأجنبية الذين تواصل معهم عندما كان رئيسًا للاتحاد السوفييتي، كان المفضل لدى غورباتشوف هو رئيس الوزراء الإسباني الاشتراكي الديموقراطي فيليبي غونثاليث.

70. يظهر من حين لآخر كلام عبثي مفاده أن غورباتشوف نفسه كان متواطئًا مع الانقلاب، ينشره أعداء غورباتشوف وكتّاب ينقصهم العلم، ويروج لهذا الكلام الفارغ بصورة لا يستحقها، لتنفيد نظريات المؤامرة. انظر:

Anatoly Chernyaev, *My Six Years with Gorbachev* (Pennsylvania State University Press, University Park, 2000), 'Afterword to the U.S. Edition', pp. 401-423; and Brown, *Seven Years that Changed the World*, pp. 319-324.

71. Aleksandr Dugin, 'Perestroyka po-evraziyski: upushchennyy shans', in V.I. Tolstykh (ed.), *Perestroyka dvadtsat' let spustya* (Russkiy put', Moscow, 2005), pp. 88-97, at p. 96.

72. Aleksandr Yakovlev, 'Eto krupneyshiy reformator', *Ogonek*, No. 11, March 1995, p. 45.

73. Ezra F. Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 2011), pp. 18-24 and 487.

74. Rana Mitter, *A Bitter Revolution: China's Struggle with the Modern World* (Oxford University Press, Oxford, 2004), p. 161.

75. See Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China*, pp. 15-36.

76. Ibid., p. 38.

77. See Frank Dikötter, *Mao's Great Famine* (Bloomsbury paperback, London, 2011), pp. 88, 92 and 118-119.

78. Roderick MacFarquhar and Michael Schoenhals, *Mao's Last Revolution* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 2006), pp. 358-359.

79. Ibid., p. 359.

80. Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China*, p. 313.

81. Ibid., p. 247.

82. Ibid., p. 377.

83. *Khrushchev Remembers: The Last Testament*, translated and edited by Strobe Talbott (Deutsch, London, 1974), p. 253.

84. MacFarquhar and Schoenhals, *Mao's Last Revolution*, p. 457.

85. Peter Nolan, *China at the Crossroads* (Polity Press, Cambridge, 2004), p.3.

86. Ibid., p. 1.

87. لتحليل ممتاز (لسياسة التأمين) ضد تغيير النظام التي يتبعها عدد من المسؤولين الصينيين الكبار في تعاملاتهم التجارية في الخارج، حيث تحويل الأصول الإنتاجية والمالية العامة إلى ملكية خاصة (مع تولي أبنائهم إدارة المشروعات الخارجية في أحوال كثيرة)، انظر:

X.L. Ding, 'Informal Privatization Through Internationalization: The Rise of Nomenklatura Capitalism in China's Offshore Business', *British Journal of Political Science*, Vol. 30, No. 1, 2000, pp. 121-146.

88. Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China*, pp. 703-704.

89. Zhao Ziyang, *Prisoner of the State: The Secret Journal of Zhao Ziyang*, trans-lated and edited by Bao Pu, Renee Chiang and Adi Ignatius (Simon & Schuster, London, 2009), pp. 25-34, esp. p. 28.

90. رفض بعض القادة العسكريين المشاركة في القمع العنيف للشباب المتظاهرين، وكان منهم جنرال حوكم عسكريًا، وحُكم عليه بالسجن خمس سنوات. انظر:

Richard McGregor, *The Party: The Secret World of China's Communist Rulers* (Penguin, London, 2011), pp. 109-110.

91. Green Cross International, *Mikhail Gorbachev: Prophet of Change. From Cold War to a Sustainable World* (Clareview, East Sussex, 2011), p. 243.

يذكر دي كليرك أيضًا أنه بصرف النظر عن التغيرات في أوروبا، كان للاتحاد السوفييتي، تحت قيادة غورباتشوف، دور بناء في المفاوضات بين جنوب أفريقيا وأنجولا وكوبا، التي أسفرت عن انسحاب القوات الكوبية من أنجولا، ونجاح تطبيق الأمم المتحدة عملية الاستقلال في ناميبيا (ibid.).

92. Nelson Mandela, *Long Walk to Freedom* (Abacus, London, 1995), p. 24.

93. Ibid.

94. Ibid., p. 25.

95. Ibid., p. 134.

96. Ibid., p. 436.

97. Ibid.

98. William Beinart, *Twentieth-Century South Africa* (Oxford University Press, Oxford, 2nd ed., 2001), p. 166.

99. Tom Lodge, *Mandela: A Critical Life* (Oxford University Press, Oxford, paperback edition, 2007), p. 82.

100. كذلك حُظر بان أفريكان كونجرس Pan African Congress (مؤتمر كل أفريقيا)؛ وهي جماعة عنيفة انفصلت عن المؤتمر الوطني الأفريقي، وانخرطت في احتجاجات أدت إلى حوادث القتل في شاربفيل (ibid.).

101. Ibid., pp. 90 and 92.

102. Nelson Mandela, *Conversations with Myself* (Macmillan, London, 2010), p. 413.

103. Ibid.; and Lodge, *Mandela*, p. 99.

104. Mandela, *Long Walk to Freedom*, p. 438.

105. Frederick Cooper, *Africa since 1940: The Past of the Present* (Cambridge University Press, Cambridge, 2002), p. 153.

106. Mandela, *Conversations with Myself*, p. 344.

107. Ibid., pp. 344-345.

108. Lodge, *Mandela*, p. 205.

109. Ibid., p. 211.

110. Ibid.

111. Ibid., p. 213.

112. Taylor Branch, *The Clinton Tapes: A President's Secret Diary* (Simon & Schuster, London, 2009), pp. 303-304.

113. Stefan Hedlund, *Russia's "Market" Economy: A Bad Case of Predatory Capi talism* (ICL Press, London, 1999). See also Hedlund, *Invisible Hands, Russian Experience, and Social Science: Approaches to Understanding Systemic Failure* (Cambridge University Press, New York, 2011).

114. See Peter Reddaway and Dmitri Glinski, *The Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism Against Democracy* (United States Institute of Peace, Washington, DC, 2001);

ولرؤية أكثر تعاطفًا مع أول رئيس لروسيا بعد الشيوعية:

Timothy J. Colton, *Yeltsin: A Life* (Basic Books, New York, 2008).

5. الثورات والقيادة الثورية

1. Ludvík Vaculík speech at Writers' Congress in Prague, June 1967: *IV Sjezd Svazu ˇeskoslovenských spisovatelu˚, Praha 27-29 cˇervna 1967* (Cˇeskoslovenský spisovatel, Prague, 1968), p. 141 (translated in Dušan Hamšík, *Writers Against Rulers*, Hutchinson, London, 1971, p. 182).

2. Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (Yale University Press, New Haven, 1968), p. 266.

3. John Dunn, *Modern Revolutions: An Introduction to the Analysis of a Political Phenomenon* (Cambridge University Press, Cambridge, 2nd ed., 1989), p. 12.

4. See, for example, Sharon Erickson Nepstad, *Nonviolent Revolutions: Civil Resistance in the Late 20th Century* (Oxford University Press, New York, 2011).

وعلى العكس من ذلك: كتب تشالمرز جونسون أن تعبير (ثورة بلا عنف)، «ما دامت هذه الكلمات تحتفظ بأي معنى دقيق أيًا كان، يناقض نفسه». انظر:

Johnson, *Revolutionary Change* (University of London Press, London, 1968), p. 7.

وفي الوقت نفسه، يعرِّف جونسون (العنف) بأنه كلمة فضفاضة إلى حد بعيد، بحيث يمكن أن تشمل الثورات التي قامت دون إراقة أي دماء على الأرض، ودون أن تسبب حالة وفاة واحدة (ibid.).

5. Nepstad, *Nonviolent Revolutions*, pp. 4-5.

خلصت إحدى الدراسات المسحية عن استخدام مفهوم الثورة، إلى أن «هناك اتفاقًا عامًا على أن العنف صفة لازمة للثورة»، باستثناء كاتب واحد فقط ممن شملتهم هذه الدراسة «Charles Tilly» لم يعدها صفة تعريفية». انظر:

Christoph M. Kotowski, 'Revolution', in Giovanni Sartori (ed.), *Social Science Concepts: A Systematic Analaysis* (Sage, Beverly Hills, 1984), pp. 403-451, at p. 414.

6. For a useful review of these attempts, see Jack A. Goldstone, 'Comparative Historical Analysis and Knowledge Accumulation in the Study of Revolutions', in James Mahoney and

Dietrich Rueschemeyer (eds.), *Comparative Historical Analysis in the Social Sciences* (Cambridge University Press, Cambridge, 2003), pp. 41-90.

7. استخدمت تعبير (العلاقات المؤسسية) لتوصيل معنى ما سماه ماركس (علاقات الإنتاج).

8. See especially Karl Marx, *Critique of the Gotha Programme* (Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959), p. 22. (Marx's critique of the 'Gotha Unity Congress' of the German Social Democrats was written in London in 1875, and first published by Friedrich Engels in 1891.)

وجدير بالذكر أن ماركس لم يستخدم تعبير (ديكتاتورية البروليتاريا) إلا نادرًا، وكان لينين هو من حوَّله إلى عقيدة أشد مركزية هي النظرية الثورية (الماركسية اللينينية).

9. Although not claiming the comprehensive explanatory power which Marx sought, two notable studies of revolutionary change written in the second half of the twentieth century were Barrington Moore's *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Peregrine, London, 1969); and Theda Scocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge University Press, Cambridge, 1979).

يقدم مور تحليلًا طبقيًا غير ماركسي. يهتم فيه بصفة خاصة باستكشاف الظروف التي أصبح فيها الفلاحون قوة الثورة الكبرى، وينصب اهتمام سكوكبول على الدولة، ويعد مستقلًا عن مصالح الطبقة. وهي تقارن بين كل من أزمات الدولة التي مهدت الطريق للثورات الثلاث الكبرى في مجال اختصاصها- وهي ثورات فرنسا والصين وروسيا- واستخدام سلطة الدولة في مرحلة ما بعد الثورة.

10. Eric Hobsbawm, *Revolutionaries* (Abacus paperback, London, 1999), p. 295.

11. اعتمدت هنا على مقالات عدة كتبها المؤرخ الكبير آلان نايت عن الثورة المكسيكية.

12. Alan Knight, 'The Myth of the Mexican Revolution', *Past and Present*, No. 209, November 2010, pp. 223-273, esp. p. 228; see also Knight, 'The Mexican Revolution: Bourgeois? Nationalist? Or just a "Great Rebellion"?', *Bulletin of Latin American Research*, Vol. 4, No. 2, 1985, pp. 1-37.

يكتب نايت أن الثورة المكسيكية «كانت تعد قفزة في مستقبل مجهول أقل من استعادة الحالة القائمة التي كانت مفضلة إلى سابق عهدها». ('The Myth of the Mexican Revolution', p. 231).

13. عندما نتحدث عن (ثورة من أعلى)، مثل تلك التي حدثت في الاتحاد السوفييتي بين عامي 1985 و1989م، يكون هذا استعمالًا مجازيًا لكلمة ثورة. وبالمثل، يشير تعبير (التغيير الثوري بالتطوير) إلى تغيير أساسي يحدث تدريجيًا، وليس ثورة بالمعنى المحدد بدقة.

14. Knight, 'The Mexican Revolution: Bourgeois? Nationalist? Or just a "Great Rebellion"?', p. 8.
15. Knight, 'The Myth of the Mexican Revolution', pp. 237-238.
16. Alan Knight, 'Populism and Neo-Populism in Latin America, especially Mexico', *Journal of Latin American Studies*, Vol. 30, No. 2, 1998, pp. 223-248, at pp. 235-236.
17. Ibid., p. 237.
18. Jonathan D. Spence, *The Search for Modern China* (Norton, New York, 2nd ed., 1999), pp. 244-253.
19. Ibid., pp. 262-263; and Jonathan Fenby, *The Penguin History of Modern China: The Fall and Rise of a Great Power, 1850-2008* (Allen Lane, London, 2008), p. 121.
20. Fenby, *The Penguin History of Modern China*, pp. 125-126.
21. Spence, *The Search for Modern China*, pp. 274-276.
22. Fenby, *The Penguin History of Modern China*, p. 123.
23. Spence, *The Search for Modern China*, pp. 276-277; Margaret MacMillan, *Peacemakers: Six Months that Changed the World* (John Murray paperback, London, 2002), pp. 331-353; and Rana Mitter, *A Bitter Revolution: China's Struggle with the Modern World* (Oxford University Press, Oxford, 2004), pp. 35-36.
24. See Spence, *The Search for Modern China*, pp. 277-289.
25. On the May Fourth movement, see Spence, ibid., pp. 299-313; and Mitter, *A Bitter Revolution*, pp. 6-11.
26. Spence, *The Search for Modern China*, pp. 284-285.
27. Ibid., p. 314.
28. Mitter, *A Bitter Revolution*, pp. 141-142.
29. Spence, *The Search for Modern China*, pp. 314-322.
30. Fenby, *The Penguin History of Modern China*, p. 144.
31. Andrew Mango, *Atatürk* (John Murray, London, 1999), p. 76.
32. Ibid., p. 176.
33. MacMillan, *Peacemakers*, p. 445.
34. Mango, *Atatürk*, pp. 300-304.
35. Albert Hourani, *The Emergence of the Modern Middle East* (Macmillan, London, in association with St Antony's College, Oxford, 1981), p. 17.

وذكر حوراني: «كثير من الزعماء الأوائل (باستثناء أتاتورك) انحدروا من أسر ضباط وموظفين كانوا في قلب الحكومة العثمانية والإصلاح» (ibid).

36. Mango, *Atatürk*, p. 364.

37. Ibid., p. 406.

38. Erik J. Zürcher, *Turkey: A Modern History* (Tauris, London, 1993), p. 178.

39. Ibid., pp. 176-180.

40. Mango, *Atatürk*, p. 403.

41. Ibid., pp. 407 and 434-435.

42. Zürcher, *Turkey*, pp. 227-228; and Mango, *Atatürk*, p. 531.

43. كان التقويم الزمني في الإمبراطورية الروسية عام 1917م متأخرًا ثلاثة عشر يومًا عن بقية دول أوروبا. وظلت روسيا تستخدم التقويم الجولياني (ولا تزال الكنيسة الأرثوذكسية تستخدمه) حتى عام 1920م قبل أن تتحول إلى التقويم الغريغوري الأوسع استخدامًا.

44. هذا تقليد ابتدعته الأحزاب الاشتراكية أخيرًا في دول عديدة مختلفة، لتركيز الاهتمام على حقوق متساوية للمرأة.

45. Ronald Grigor Suny, *The Soviet Experiment: Russia, the USSR, and the Successor States* (Oxford University Press, New York, 1998), p. 35.

46. يرجع اسم البلاشفة إلى عام 1903م عندما كان هناك انقسام، حرض عليه لينين، داخل الحركة الثورية الروسية بين البلاشفة والمناشفة، وقد اتخذت المجموعة الأولى خطًا أصعب وأكثر تشددًا من الثانية. وكان الاسم الرسمي للحزب، بزعامة لينين، إبان ثورات 1917م هو (حزب العمال الديموقراطي الاشتراكي الروسي) (البلاشفة). وتغير الاسم في عام 1918م إلى (الحزب الشيوعي) (على الرغم من أن اسم البلاشفة ظل يوضع بين أقواس حتى عام 1952م).

47. S.A. Smith, 'The Revolutions of 1917-1918', in Ronald Grigor Suny (ed.), *The Cambridge History of Russia: Volume III, The Twentieth Century* (Cambridge University Press, Cambridge, 2006), pp. 114-139, at pp. 124 and 138.

48. Suny, *The Soviet Experiment*, p. 38.

49. Ibid.; and Smith, 'The Revolutions of 1917-1918', pp. 114-115.

50. Sheila Fitzpatrick, *The Russian Revolution* (Oxford University Press, New York, 3rd ed., 2008), p. 49.

51. Fitzpatrick, *The Russian Revolution*, p. 47.

52. Robert Service, *Lenin: A Biography* (Pan, London, 2002), pp. 300-301.

53. See Leon Trotsky, *The Permanent Revolution and Results and Prospects* (Pathfinder Press, New York, 3rd ed., 1972).

54. Fitzpatrick, *The Russian Revolution*, pp. 49-50.

55. Suny, *The Soviet Experiment*, p. 59.

56. Ibid., p. 52.

57. Ibid., pp. 64-65.

58. Leonard Schapiro, *The Communist Party of the Soviet Union* (Methuen, London, 2nd ed., 1970), p. 183.

بينما تقبلت شيلا فيتزباتريك أن (الخسارة هي الخسارة) في السياسات الانتخابية الديموقراطية، ذكرت مسوغًا لرفض البلاشفة نتيجة انتخابات الجمعية التأسيسية، وتكتب فيتزباتريك أنهم «كان بوسعهم أن يناقشوا، وقد ناقشوا بالفعل مسألة أنهم لا يمثلون جميع الناخبين كما ادعوا، فقد استولوا على السلطة باسم الطبقة العاملة». وكانت انتخابات كل من كونجرس السوفييت الثاني والجمعية التأسيسية، قد أشارت في أكتوبر- نوفمبر عام 1917م إلى أن البلاشفة «كانوا يجذبون أصوات الطبقة العاملة أكثر من أي حزب آخر». (Fitzpatrick، *The Russian Revolution*، p. 67)

59. Phyllis Auty, *Tito: A Biography* (Longman, London, 1970), pp. 29-39.

60. Bertram D. Wolfe, *A Life in Two Centuries: An Autobiography* (Stein and Day, New York, 1981), p. 441.

61. See *The Diary of Georgi Dimitrov 1933-1949* (introduced and edited by Ivo Banac, Yale University Press, New Haven, 2003).

62. Ibid., p. 474.

63. F.W.D. Deakin, *The Embattled Mountain* (Oxford University Press, London, 1971), pp. 79-80.

64. Deakin, having fought alongside him, noted Djilas's 'outstanding physical courage' (ibid., p. 84).

65. Milovan Djilas, *The New Class: An Analysis of the Communist System* (Thames and Hudson, London, 1957), p. 47.

66. Milovan Djilas, *Tito: The Story from Inside* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1981), pp. 13-15.

67. Auty, *Tito*, p. 266.

68. بالإضافة إلى تيتو كان أعضاؤها: السلوفيني إدفارت كارديل، والصربي موسى بيجاد (الذي كان أيضًا من أصول يهودية)، وأليكساندررانكوفيتش، وجيلاس الذي كان من الجبل الأسود.

69. *The Artful Albanian: The Memoirs of Enver Hoxha*, edited and introduced by Jon Halliday (Chatto & Windus, London, 1986).

70. Jürgen Domes, 'The Model for Revolutionary People's War: The Communist Takeover of China', in Thomas T. Hammond (ed.), *The Anatomy of Communist Takeovers* (Yale University Press, New Haven, 1975), pp. 516-533, at pp. 520-521.

71. Spence, *The Search for Modern China*, pp. 463-464.

72. Milovan Djilas, *Conversations with Stalin* (Rupert Hart-Davis, London, 1962), pp. 164-165.

73. Spence, *The Search for Modern China*, p. 467.

74. Roderick MacFarquhar in MacFarquhar (ed.), 'Introduction', in *The Politics of China: The Eras of Mao and Deng* (Cambridge University Press, Cambridge, 2nd ed., 1997), pp. 1-4, at p. 1.

75. كان اسم (هُوْ) الحقيقي نغوين تات تسان، لكن بعد سنوات طويلة اشتهر فيها بأنه نغوين أي كوك (نغوين الوطني). وكانت آخر مرة استخدم فيها هذا الاسم هي عند توقيعه على (نداء إلى الشعب) عام 1945م، دعا فيه إلى استقلال الفيتناميين عن فرنسا. انظر:

William J. Duiker, *Ho Chi Minh* (Hyperion, New York, 2000), p. 306.

76. Ibid., p. 75.

77. Ibid., p. 95.

78. Patrick J. Heardon, *The Tragedy of Vietnam* (Pearson Longman, New York, 3rd ed., 2008), pp. 18-19.

79. Ibid., pp. 20-23.

80. Ibid., p. 29.

81. Ibid., p. 181.

82. David W.P. Elliott, 'Official History, Revisionist History, and Wild History', in Mark Philip Bradley and Marilyn B. Young (eds.), *Making Sense of the Vietnam Wars: Local, National, and Transnational Perspectives* (Oxford University Press, New York, 2008), pp. 277-304, at p. 278.

83. Duiker, *Ho Chi Minh*, pp. 5 and 572.

يذكر الكاتب أنه كان مفتونًا بهو شي منّه منذ أن خدم ضابطًا أجنبيًا شابًا في سفارة الولايات المتحدة في سايغون في منتصف الستينيات، عندما «حيرتني مسألة أن عصابات فيت كونغ التي تقاتل في الغابات بدت أفضل تنظيمًا وأقوى دافعية من قوات حلفائنا المسلحة، أي حكومة فيتنام الجنوبية» (ibid., p. ix).

84. Ibid., p. 572.

85. Jean-Louis Margolin, 'Cambodia: The Country of Disconcerting Crimes', in Stéphane Courtois *et al.*, *The Black Book of Communism: Crimes, Terror, Repression* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1999), pp. 577-635, at p. 581.
86. Nicholas Shakespeare, 'Letter from Cambodia: How the dead live', *New Statesman*, 15-21 February 2013, pp. 37-41, at p. 38.
87. Margolin, 'Cambodia', p. 582.
88. Ibid., pp. 630 and 635.
89. Ibid., p. 577.
90. Bradley K. Martin, *Under the Loving Care of the Fatherly Leader: North Korea and the Kim Dynasty* (St Martin's Press, New York, 2006), pp. 30-31. A Korean Communist Party had been set up in secret in 1925, but it was disbanded by the Comintern in 1928.
91. Christopher Bluth, *Korea* (Polity, Cambridge, 2008), p. 12.
92. Martin, *Under the Loving Care of the Fatherly Leader*, pp. 56-57.
93. Volker Skierka, *Fidel Castro*, translated by Patrick Camiller (Polity, Cambridge, 2004), p. 30.
94. Castro, *My Life*, edited by Ignacio Ramonet and translated by Andrew Hurley (revised ed., Allen Lane, London, 2007), p. 157.
95. Skierka, *Fidel Castro*, p. 5.
96. Castro, *My Life*, pp. 80-81.
97. Skierka, *Fidel Castro*, p. 20.
98. Ibid., p. 24.
99. Ibid., pp. 35-36.
100. Fidel Castro, *History Will Absolve Me: The Moncada Trial Defence Speech, Santiago de Cuba, October 16th, 1953* (Jonathan Cape, London, 1968).
101. Skierka, *Fidel Castro*, pp. 38-39.
102. Ibid., p. 51.
103. Ibid.
104. Ibid., pp. 53-54.
105. Ibid., p. 69.
106. Ibid., p. 183.

107. Ibid., pp. 96-97.

108. Ibid., p. 378.

109. Castro, *My Life*, p. 85.

110. لتوثيق تخلي غورباتشوف عن الأيديولوجية الشيوعية واعتناق القيم الديموقراطية الاجتماعية حين كان لا يزال رئيسًا للاتحاد السوفييتي، انظر:

Archie Brown, 'Did Gorbachev as General Secretary Become a Social Democrat?', *Europe-Asia Studies*, Vol. 65, No. 2, 2013, pp. 198-220.

111. See, for example, Jacques Lévesque, *The Enigma of 1989: The USSR and the Liberation of Eastern Europe* (University of California Press, Berkeley, 1997), pp. 133 and 186.

112. يوجد الرقم 1000 بالنسبة إلى أولئك الذين شاركوا في حركة المعارضة الأساسية، تشارتر سفنتي سفن (الوثيقة 77) في:

H. Gordon Skilling, *Charter 77 and Human Rights in Czechoslovakia* (Allen & Unwin, London, 1981), p. 79.

113. Timothy Garton Ash, *The Magic Lantern: The Revolution of '89 Witnessed in Warsaw, Budapest, Berlin and Prague* (Random House, New York, 1990), p. 90.

114. Ibid., pp. 89-90.

115. مفهوم أن عددًا كبيرًا ممن شاركوا في التحول المنهجي لوسط وشرقي أوروبا في عام 1989م يرغبون في تسمية ما حدث ثورة، ما دام هذا قد يعني أنهم أنفسهم كانوا عوامل أساسية في التغيير، ومع ذلك فقد أدخلهم عدد كبير من المؤلفين الأكاديميين الذي وضعوا التحولات الأوروبية الشرقية المنهجة لعام 1989-1990م تحت عنوان الثورة. انظر، على سبيل المثال:

Goldstone, 'Comparative Historical Analysis and Knowledge Accumulation in the Study of Revolutions'; Nepstad, *Nonviolent Revolutions*; and Stephen K. Sanderson, *Revolutions: A Worldwide Introduction to Political and Social Change* (Paradigm, Boulder and London, 2005).

وبالنسبة إلى تفسيري أنا لأحداث 1989-1990م في أوروبا الشرقية، انظر:

Brown, *The Rise and Fall of Communism* (Bodley Head, London, and Ecco, New York, 2009), esp. ch. 26, 'The End of Communism in Europe', pp. 522-548.

116. لاحظ تيموثي غارتون آش أنه مقارنة بما حدث في أي مكان آخر غير شرق أوروبا، فيما يتعلق (بنتائجها السريعة) (أي تحول السلطة من مجموعة من الشيوعيين إلى أخرى). كان ما حدث في رومانيا في جوهره (أقل ثورية منهم جميعًا). ويحتفظ غارتون آش بعدد كبير من التعليقات للمثال الثوري لأنه يريد توسيع

مداها لتضم «أساليب جديدة، وتحول السلطة بلا عنف عبر الدول، بنوع من الثورات يختلف اختلافًا نوعيًا عن نموذج جاكوبيان لعام 1789 و1917م». انظر:
Garton Ash, 'A Century of Civil Resistance: Some Lessons and Questions', in Adam Roberts and Timothy Garton Ash (eds.), *Civil Resistance and Power Politics: The Experience of Non-Violent Action from Gandhi to the Present* (Oxford University Press, Oxford, 2009), pp. 371-390, esp. pp. 375-377.

117. كان للتدخل الدولي (الغربي) أيضًا دور في إعادة تشكيل خريطة يوغسلافيا السابقة، وبخاصة في حالة كوسوفا، التي كانت (إقليمًا مستقلًا) داخل جمهورية صربيا في يوغوسلافيا الشيوعية. وقد لاحظ تشارلز كينج أن: «كوسوفا هو المثال الأول في عالم ما بعد الشيوعية لدولة مستقلة حديثًا (1) حققت الاستقلال إلى حد كبير بالفعل بسبب تدخل قوى خارجية، (2) لديها حدود تعكس شيئًا آخر غير الحدود الداخلية لوحدة إدارية من أعلى مستوى في اتحاد قائم سابقًا، (3) نالت اعترافًا قانونيًا على نطاق واسع». انظر:
King, *Extreme Politics: Nationalism, Violence, and the End of Eastern Europe* (Oxford University Press, New York, 2010), p. 127.

118. كان العدد الرسمي للمصابين في الاشتباكات بين المتظاهرين والجيش في رومانيا هو 1033 قتيلًا، و2383 جريحًا، ربعهم من الجنود. انظر:
Robin Okey, *The Demise of Communist East Europe: 1989 in Context* (Hodder Arnold, London, 2004), p. 97.

119. See Christopher de Bellaigue, *Patriot of Persia: Muhammad Mossadegh and a Very British Coup* (Bodley Head, London, 2012).

120. Ervand Abrahamian, 'Mass Protests in the Iranian Revolution, 1977-79', in Roberts and Garton Ash (eds.), *Civil Resistance and Power Politics*, pp. 162-178, at p. 166.

121. Ibid., pp. 166-167.

122. Ibid., p. 168.

123. Ibid., pp. 173-174. See also Charles Tripp, *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East* (Cambridge University Press, Cambridge, 2013), pp. 77-82.

124. Abrahamian, 'Mass Protests in the Iranian Revolution', p. 177.

125. Ibid., pp. 174-177.

126. Jeremy Bowen, *The Arab Uprisings: The People Want the Fall of the Regime* (Simon & Schuster, London, 2012), p. 25.

127. Sudarsan Raghaven (for the *Washington Post*), 'Powerful elite cast a shadow over reforms in Yemen', republished in *Guardian Weekly*, 22 February 2013.

كان فرع تنظيم القاعدة في اليمن أيضًا من بين الجهات التي تشكل تهديدًا كبيرًا في المنطقة.

128. Farhad Khosrokhavar, *The New Arab Revolutions That Shook the World* (Paradigm, Boulder and London, 2012), p. 154.

يذكر المؤلف أن «قناة الجزيرة لا تتحدث بصوت الرأي العام العربي وحسب، بل تسهم في تشكيله حرفيًا، وتساعد على تكوينه عن طريق توفير وسيلة للتعبير الحر». ويضيف خوسروخافار: «وبالتأكيد لكونها تمول من العاصمة القطرية، فعندما يتعلق الأمر بقطر أو باتحاد الإمارات العربية، تفقد الجزيرة حيادها، وتصبح أقل حسمًا وانتقادًا إلى حد بعيد. لكن فيما يتعلق بالقضايا الكبرى التي تشغل العالم العربي، كان للجزيرة دور جوهري في زيادة وعي عامة الناس، وقدرتهم على التقويم الناقد والتفكير الانعكاسي» (.ibid).

129. David Gardner, Preface to the Paperback Edition of *Last Chance: The Middle East in the Balance* (Tauris paperback, London, 2012), p. xxi.

130. Khosrokhavar, *The New Arab Revolutions That Shook the World*, p. 267.

131. Bowen, *The Arab Uprisings*, p. 293.

132. Khosrokhavar, *The New Arab Revolutions That Shook the World*, pp. 91-93.

133. Olivier Roy's article is (controversially) titled 'There Will Be No Islamist Revolution', *Journal of Democracy*, Vol. 24, No. 1, 2013, pp. 14-19, at p. 15.

على العكس من ذلك، يؤكد يوجين روغان أن (قوة الإسلام) تكمن بوصفه القوة الملهمة التي تؤدي بالعرب إلى الاعتقاد بأنهم «يمكنهم إسقاط القوى المستبدة ومواجهة القوى العظمى» (Rogan، *The Arabs: A History*، Penguin، London، 2010، at p. 497; see also pp. 498–550)

ولكن باستثناء العلاقة بالغرب، بل والعلاقة بإسرائيل، وهو الأهم، ينقسم الإسلام كذلك إلى وحدات؛ فمثل معظم الديانات الكبرى في العالم، يضم الإسلام توجهات عديدة مختلفة. وقد قيل منذ زمن طويل، ليست هناك أنظمة ديموقراطية عربية، على الرغم من أن هذا يمكن أن يتغير أو لا، لكن وفق ما أكد ألفريد ستيبان، حتى عندما يكون التعميم صحيحًا تمامًا في أمر يخص العالم العربي، فإن هذا لا يشير إلى عدم وجود توافق بين الإسلام والديموقراطية؛ فهناك أنظمة ديموقراطية في دول ذات أغلبية إسلامية ساحقة (ربما تكون تركيا أنجح مثال لذلك) ويوجد 435 مليون مسلم على الأقل يعيشون في أنظمة ديموقراطية، لو وضعنا في الحسبان الأنظمة الديموقراطية (الهشة) و(غير المستقرة). انظر:

'The World's Religious Systems and Democracy: Crafting the "Twin Tolerations"', in Stepan, *Arguing Comparative Politics* (Oxford University Press, Oxford, 2001), pp. 213-253, esp. p. 237.

134. Mark Tessler, Amaney Jamal and Michael Robbins, 'New Findings on Arabs and Democracy', *Journal of Democracy*, Vol. 23, No. 4, 2012, pp. 89-103, at p. 97.

135. Ibid., pp. 95-101.

136. Heba Saleh, 'A revolution betrayed', *Financial Times*, 28 June 2013.
كُتبت هذه المقالة التنبؤية قبل أسبوع واحد من انقلاب عسكري أطاح بحكومة الإخوان المسلمين في أوائل يوليو عام 2013م، وأجملت إخفاقات حكومة مرسي والتطورات الخطِرة التي نجمت عنها بطريقة مقنعة.

137. أحمل شكرًا عظيمًا للبروفيسور ستيفن وايتفيلد من جامعة أوكسفورد من أجل البيانات المسحية وتفسيره لها.

6. القيادة الشمولية والقيادة السلطوية

1. Abbot Gleason, *Totalitarianism: The Inner History of the Cold War* (Oxford University Press, New York, 1995), pp. 13-30; see also Leonard Schapiro, *Totalitarianism* (Pall Mall, London, 1972), pp. 13-17.

2. Schapiro, *Totalitarianism*, p. 13.

3. Richard Overy, *The Dictators: Hitler's Germany and Stalin's Russia* (Penguin, London, 2005), p. 294.

4. Schapiro, *Totalitarianism*, pp. 13-14.

5. في صيف عام 1991م، أشارت مسوَّدة برنامج الحزب الشيوعي التي أُعِدَّت بإشراف وتأثير كبير من غورباتشوف، ضمنًا، إلى أن النظام كان شموليًّا؛ فقد تضمنت جملة «يتحمل حزبنا بلا جدال المسؤولية عن عدم قدرته على إقامة حاجز لمنع الاستبداد، وسمح لنفسه أن يُستخدم أداةً للشمولية». حتى هذا البرنامج نفسه، لم يكن لدى أغلبية من مسؤولي الحزب نية لتنفيذه (وسرعان ما أطيح به في أغسطس 1991م في محاولة الانقلاب، التي وضعت غورباتشوف قيد الإقامة الجبرية في المنزل الذي كان يقضي فيه إجازاته) وكان أقرب إلى الديموقراطية الاشتراكية منه إلى الشيوعية. وقد نشرت المسودة (الاشتراكية، الديموقراطية، التقدم) 'Sotsializm، demokratiya، progress' في *Nezavizimaya gazeta*، 23 July 1991. وكان نظام الاتحاد السوفييتي قد تخلى عن الشيوعية بين عامي 1989 و1990م.

6. كان الحزب الشيوعي السوفييتي مؤسسة سياسية أقوى داخل المجتمع السوفييتي مما كان الحزب القومي الاشتراكي في النظام الألماني، لكن ستالين استحوذ على هذه السلطة في منتصف الثلاثينيات، واستطاع- مثل هتلر- أن يضرب المؤسسات بعضها ببعض. وكانت سلطة الحزب نظريًّا أعلى من الشرطة السياسية،

لكن ستالين استطاع استخدامها ضد الحزب، وهو ما جعل أعلى الأعضاء الحزبيين معرضين للاعتقال والإعدام بإشارة منه.

7. كانت الاختلافات كبيرة أيضًا بين ألمانيا هتلر وروسيا ستالين، وفي نواحٍ عديدة كانت ألمانيا الثلاثينيات أبعد كثيرًا عن الشمولية النمطية المثالية من الاتحاد السوفييتي. وعلى أي حال، فإن فائدة مفهوم الشمولية فائدة تصنيفية، لكن قيمته التفسيرية محدودة. ووفق ما يقول إيان كيرشو، صارت الشمولية أقل قبولًا بوصفها «تأويلًا لسلوك عوام الألمان في أثناء حكم الرايخ الثالث»، بل إن البحث الحديث «أقرب إلى زيادة تعزيز التأييد المتحمس من الشعب الألماني للنظام النازي ورغبته في التعاون، وتواطئه في السياسات التي أدت إلى الحرب والتطهير العرقي». انظر:

Kershaw, *The End: Hitler's Germany* (Penguin, London, 2012), p. 9.

وللاطلاع على عرض موثوق به للعلاقة بين النظام والمجتمع، انظر:

Richard J. Evans, *The Third Reich in Power 1933-1939* (Penguin, London, 2006).

وهناك دراستان مقارنتان أخريان بين هتلر وستالين قام بهما مؤرخان يتجنبان بصفة عامة استخدام مفهوم الشمولية. انظر:

Alan Bullock, *Hitler and Stalin: Parallel Lives* (Fontana edition, London, 1993); and Overy, *The Dictators.*

8. كتبت رواية أورويل في عام 1948 (أي عُكِس الرقمان الأخيران في عنوانها)، ونشرت لأول مرة عام 1949م. وللاطلاع على طبعة أكاديمية منها، انظر:

George Orwell, *Nineteen Eighty-Four*, with a Critical Introduction and Annotations by Bernard Crick (Oxford University Press, Oxford, 1984).

9. *From Max Weber: Essays in Sociology*, translated and edited by H.H. Gerth and C. Wright Mills (Routledge & Kegan Paul, London, 1948), pp. 196-244.

10. See Jeane J. Kirkpatrick, 'Dictatorship and Double Standards', *Commentary*, November 1979.

تُشير كيرباتريك إلى عدم وجود أي مجتمع «(اشتراكي) ثوري أو شيوعي» تحول إلى الديموقراطية قط، لكن «الأنظمة الأوتوقراطية اليمينية تتطور أحيانًا إلى أنظمة ديموقراطية». (p. 37) وقد حولت الحكم التاريخي العام إلى استشراف للمستقبل عندما كتبت أن «تاريخ هذا القرن لا يتيح أساسًا توقع إقبال الأنظمة الشمولية المتطرفة على تحويل نفسها» p. 44. فلا عجب أن كان عنوان الكتاب الذي أصدرته بعد أكثر من عقد من الزمان **ذبول الدولة الشمولية ... وعجائب أخرى**. (American Enterprise Institute، Washington، DC، 1990).

11. ترد ملحوظة سميث هذه في واحدة من محاضرات غلاسكو في الفصل الأول من كتابنا هذا. وللاطلاع على النص الكامل، انظر:
Adam Smith, *Lectures on Jurisprudence*, edited by R.L. Meek, D.D. Raphael and P.G. Stein (eds.) (Clarendon Press, Oxford, 1978), pp. 322-323.

12. R.W. Davies, 'Stalin as economic policy-maker', in Sarah Davies and James Harris (eds.), *Stalin: A New History* (Cambridge University Press, Cambridge, 2005), pp. 121-139, at p. 138.
13. David R. Shearer, 'Stalinism, 1928-1940', in Ronald G. Suny (ed.), *The Cambridge History of Russia. Volume III: The Twentieth Century* (Cambridge University Press, Cambridge, 2006), pp. 192-216, at pp. 196-197.
14. Davies, 'Stalin as economic policy-maker', p. 131.
15. Oleg V. Khlevniuk, 'Stalin as dictator: the personalization of power', in Davies and Harris (ed.), *Stalin: A New History*, pp. 108-120, at p. 109.
16. هذه أرقام النصب التذكاري للمنظمات غير الحكومية الروسية المختصة بالتحقيق في عمليات القمع وبحفظ ذاكرة ضحاياها (reported in Johnson's Russia List, No. 203, 27 September 2007).
17. Shearer, 'Stalinism, 1928-1940', p. 214.
18. 'Protokol No. 185. Zasedanie 1 fevralya 1956 g.' in A.A. Fursenko (ed.), *Presidium TsK KPSS, Tom 1: Chernovye protokol'nye zapisi zasedaniy. Stenogrammy* (Rosspen, Moscow, 2004), pp. 96-97.
19. Ibid., p. 97.
20. Anastas Ivanovich Mikoyan, *Tak bylo: razmyshleniya o minuvshem* (Vagrius, Moscow, 1999), pp. 597-598.
21. William Taubman, *Khrushchev: The Man and His Era* (Simon & Schuster, London, 2003), p. 616.
22. Ibid., p. 620.
23. كان عصر بريجينيف أفضل حالاً، في مسح عام 1999م الذي أجرته أكثر المنظمات الروسية احترافاً في مجال استطلاعات الرأي، وكان على رأسها يوري ليفادا. انظر:
Levada, *Ishchem cheloveka: Sotsiologicheskie ocherki, 2000-2005* (Novoe izdatel'stvo, Moscow, 2006), p. 68.

24. Frederick C. Teiwes, 'The Establishment and Consolidation of the New Regime, 1949-1957', in Roderick MacFarquhar (ed.), *The Politics of China: The Eras of Mao and Deng* (Cambridge University Press, Cambridge, 2nd ed., 1997), pp. 5-86, at pp. 14-15.

25. Roderick MacFarquhar and Michael Schoenhals, *Mao's Last Revolution* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 2006) pp. 9-10.

26. Rana Mitter, *A Bitter Revolution: China's Struggle with the Modern World* (Oxford University Press, Oxford, 2004) p. 189.

27. Lorenz M. Lüthi, *The Sino-Soviet Split: Cold War in the Communist World* (Princeton University Press, Princeton, 2008), p. 72.

28. Frank Dikötter, *Mao's Great Famine: The History of China's Most Devastating Catastrophe, 1958-62* (Bloomsbury paperback, London, 2011) p. 277.

دراسة ديكوتر هي أكثر الدراسات حداثة وتخصصًا فيما يتعلق بحركة (الوثبة الكبرى)، وهو يُقدِّر (p. 325) أنها كانت السبب في وفاة قرابة 45 مليون (قتيل إضافي).

29. Kenneth Lieberthal, 'The Great Leap Forward and the Split in the Yan'an Leadership 1958-65', in MacFarquhar (ed.), *The Politics of China*, pp. 87-147, at p. 117.

30. MacFarquhar and Schoenhals, *Mao's Last Revolution*, p. 10.

31. Andrew G. Walder and Yang Su, 'The Cultural Revolution in the Countryside: Scope, Timing and Human Impact', *The China Quarterly*, No. 173, 2003, pp. 74-99, at p. 76.

32. MacFarquhar and Schoenhals, *Mao's Last Revolution*, pp. 215-216.

33. Quoted in ibid., p. 3.

34. Walder and Su, 'The Cultural Revolution in the Countryside', pp. 95-96.

35. Harry Harding, 'The Chinese State in Crisis, 1966-1969', in MacFarquhar (ed.), *The Politics of China*, pp. 148-247, at p. 244.

36. Ibid., pp. 242-243.

37. MacFarquhar and Schoenhals, *Mao's Last Revolution*, p. 417.

38. Ibid., pp. 444-455.

39. Harding, 'The Chinese State in Crisis', pp. 246-247.

40. Joseph Fewsmith, 'Reaction, Resurgence, and Succession: Chinese Politics since Tiananmen', in MacFarquhar (ed.), *The Politics of China*, pp. 472-531, at p. 497.

41. Joseph Fewsmith, *China Since Tiananmen: From Deng Xiaoping to Hu Jintao* (Cambridge University Press, Cambridge, 2nd ed., 2008), p. 284.

42. Milovan Djilas, *Tito: The Story from Inside* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1981), p. 179.

43. Ibid., p. 23.

44. Bullock, *Hitler and Stalin*, p. 451.

45. 'Sekretaryu TsK N.S. Khrushchevu', APRF, f. 3, op. 24, Volkogonov Papers, National Security Archive (Washington, DC), R 1217.

التاريخ المكتوب في نهاية خطاب تشيغن يبدو 14/2/1956م، لكنه مكتوب بالتأكيد في مارس 1956م (ربما 14 مارس)، لأنه يبدأ بالإشارة إلى خطاب خروشوف في المؤتمر العشرين عن تقديس الشخصية، الذي ألقاه في 24-25 فبراير. ويقول تشيغن، الذي كان في عام 1926م رئيس تحرير صحيفة *Krasnaya gazeta* كراسنايا غازيتا أنه رأى أن من واجبه الحزبي أن يلفت نظر خروشوف إلى ملحوظة ستالين. وتحمل الوثيقة خاتم اللجنة المركزية بتاريخ 22 مارس 1956م، مع التوجيه بالحفظ في أرشيف القسم العام.

46. David Brandenberger, 'Stalin as symbol: a case study of the personality cult and its construction' in Davies and Harris (eds.), *Stalin: A New History*, pp. 249-270, at p. 250.

47. Ibid., p. 261.

48. للاطلاع على إعلان كادار وسياقه، انظر:

Roger Gough, *A Good Comrade: János Kádár, Communism and Hungary* (Tauris, London, 2006), p. 135.

استشهد فيدور بيرلاتسكي، وهو مفكر إصلاحي داخل الحزب الشيوعي السوفييتي، بعد أخذ الموافقة اللازمة، بمقولة كادار المنشورة في الصحافة السوفييتية «من ليس ضدنا فهو معنا» (كما أخبرني بيرلاتسكي بعدها بسنوات)، وقد عنّفه بشدة ليونيد إليخيف، أحد أمناء اللجنة المركزية المسؤولين عن الأيديولوجية: «لمحاولته (تعليمنا) درسًا».

49. Gough, *A Good Comrade*, pp. 249-253.

50. Ibid., p. 139.

51. Ibid., pp. xi and 255-256.

52. Julia E. Sweig, *Cuba: What Everyone Needs to Know* (Oxford University Press, New York, 2009), pp. 127-128.

53. Ibid., p. 128.

54. Gloria Giraldo, 'Cuba Rising in Major UN Indices', *MEDICC Review*, 9 April 2007; Marc Schenker, 'Cuban Public Health: A Model for the US?', *CIA World Facebook, 2001* and schenker.ucdavis.edu/CubaPublicHealth.ppt; and Fidel Castro, *My Life*, edited by Ignacio Ramonet and translated by Andrew Hurley (Allen Lane, London, 2007), p. 585.

55. Sweig, *Cuba*, pp. 65-68.

56. لم يكن كاسترو يرى غونثاليث اشتراكيًّا، وبالتأكيد كانت رؤية غونثاليث السياسية بعيدة تمامًا عن الماركسية اللينينية، لذلك دُهش فيدل عندما أخبره غورباتشوف عن «قدر إعجابه بفيليبي غونثاليث، واختلف بشدة مع الزعيم السوفييتي عندما أشار إليه بوصفه (اشتراكيًّا)؛ إذ قال كاسترو لإغناثيو رامونيت (محاوره في سيرة ذاتية قائمة على المقابلة الشخصية): إن «فيليبي لم يكن اشتراكيًّا» Castro، *My Life*، p. 487.

57. Sweig, *Cuba*, p. 130.

58. Bradley K. Martin, *Under the Loving Care of the Great Fatherly Leader: North Korea and the Kim Dynasty* (Thomas Dunne, New York, 2006), p. 4.

59. Jasper Becker, *Rogue Regime: Kim Jong Il and the Looming Threat of North Korea* (Oxford University Press, New York, 2005), p. 77.

60. Martin, *Under the Loving Care of the Great Fatherly Leader*, p. 166.

61. Bruce Cumings, 'Democratic People's Republic of Korea', in Bogdan Szajkowski (ed.), *Marxist Governments: A World Survey*, Vol. 2 (Macmillan, London, 1981), pp. 443-467, at p. 453.

62. Becker, *Rogue Regime*, p. 77.

63. Juan J. Linz, *Totalitarian and Authoritarian Regimes* (Lynne Rienner, Boulder, 2000), p. 35.

64. Quoted by Martin, *Under the Loving Care of the Fatherly Leader*, p. 194.

65. زعيم شيوعي آخر نجح في ترتيب خلافة وراثية هو حيدر علييف الذي رأس هيئة الحزب الشيوعي لسنوات طويلة في أذربيجان، لكنه ما إن فعل ذلك حتى صار رئيسًا لأذربيجان بعد الحقبة السوفييتية. وقد خلفه ابنه إلهام علييف. ولاطلاع أوسع على الخلافة الوراثية في الدول غير الملكية، انظر:
Jason Brownlee, 'Hereditary Succession in Modern Autocracies', *World Politics*, Vol. 59, No. 4, 2007, pp. 595-628.

66. Carl Gershman, 'A Voice from the North Korean Gulag', *Journal of Democracy*, Vol. 24, No. 2, 2013, pp. 165-173, at p. 171.

67. Christopher Duggan, *Fascist Voices: An Intimate History of Mussolini's Italy* (Bodley Head, London, 2012), p. 81.

68. Ibid., p. 30.

69. Ibid., pp. 50 and 57.

70. Ibid., pp. 59-60.

71. Ibid., pp. 87-90.

72. Ibid., pp. 91-94.

73. Donald Sassoon, *One Hundred Years of Socialism: The West European Left in the Twentieth Century* (Fontana, London, 1997), p. 75.

74. Duggan, *Fascist Voices*, p. 108.

75. Robert O. Paxton, *The Anatomy of Fascism* (Penguin, London, 2005), p. 63.

76. Quoted by Linz in *Authoritarian and Totalitarian Regimes*, p. 166.

77. Duggan, *Fascist Voices*, p. 70.

78. Ibid., p. 101.

79. Ibid., p. 231.

80. Ibid., p. 280.

81. Ibid., p. 305.

كان موسوليني في عام 1933م على قائمة (الأبطال المسيحيين الاثني عشر العظام) التي أصدرها الناشرون الأمريكيون اليهود.

(Paxton, *The Anatomy of Fascism*, p. 166).

82. Duggan, *Fascist Voices*, p. 305.

83. F.W. Deakin, *The Brutal Friendship: Mussolini, Hitler and the Fall of Fascism* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1962), p. 795.

84. Duggan, *Fascist Voices*, pp. 416 - 417.

85. Paxton, *The Anatomy of Fascism*, p. 96.

86. Adolf Hitler, *Mein Kampf*, translated by Ralph Manheim with an introduc-tion by D.C. Watt (Pimlico, London, 1992; 2009 reprint), p. 296.

87. Ibid., p. 262.

88. Evans, *The Third Reich in Power 1933-1939*, p. 8.

89. Ian Kershaw, *Hitler* (Penguin, London, new edition, 2008), p. 204.

90. Ibid., p. 206.

91. Ibid., p. 227.
92. Ibid., pp. 276-277.
93. Ibid., pp. 281-282.
94. Evans, *The Third Reich in Power*, p. 11; and Kershaw, *Hitler*, pp. 274-282.
95. Evans, *The Third Reich in Power*, p. 16.
96. Ibid., pp. 7 and 16.
97. Kershaw, *Hitler*, p. 313.

لعرض أوفى لأفول إس إيه (SA الجناح شبه العسكري للحزب النازي) واغتيال الشخصيات المحافظة الكبرى بأمر هتلر في يوليو عام 1934م (ibid., pp. 301–319).

98. Ibid., pp. 317-318.
99. Ibid., pp. xl and 320-321.
100. Hitler, *Mein Kampf*, pp. 194, 217 and 137; and Kershaw, *Hitler*, pp. 909-910.
101. Kershaw, *Hitler*, pp. 212-215.
102. Ibid., p. 324; and Evans, *The Third Reich in Power*, p. 27.
103. Kershaw, *Hitler*, p. 511.
104. Ibid., p. 356.
105. Evans, *The Third Reich in Power*, p. 649.
106. Paxton, *The Anatomy of Fascism*, pp. 219-220.
107. Ibid., p. 75.
108. Ibid., p. 149.
109. Ian Kershaw, *The End: Hitler's Germany, 1944-45* (Penguin, London, 2012), p. 13.
110. Overy, *The Dictators*, p. 100.
111. Ibid., p. 120.
112. Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments* (Clarendon Press, Oxford, 1976), p. 251.
113. *Turgot on Progress, Sociology and Economics*, translated and edited by Ronald G. Meek (Cambridge University Press, Cambridge, 1973), p. 76.

114. David Hume, 'Of the First Principles of Government', in *Essays and Treatises on Several Subjects Containing Essays Moral, Political and Literary: A New Edition*, Vol. 1 (Cadell, London, 1788), p. 39.

115. Jason Brownlee, *Authoritarianism in an Age of Democratization* (Cambridge University Press, Cambridge, 2007), pp. 202-205.

116. William R. Polk, *Understanding Iraq* (Tauris, London, 2006), p. 109.

117. Joseph Sassoon, *Saddam Hussein's Ba'th Party: Inside an Authoritarian Regime* (Cambridge University Press, New York, 2012), pp. 130-131.

118. Ibid., pp. 5 and 181.

119. Ibid., p. 5.

يقوم كتاب سياسيون على دراسة تفصيلية لوثائقَ لحزب البعث استولت عليها القوات الأمريكية المحتلة بعد غزو العراق عام 2003م.

120. Paul Collier, *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It* (Oxford University Press, Oxford, 2008), p. 49.

121. Kershaw, *Hitler*, p. 111.

122. Ibid., p. 201.

123. Daniel Kahneman, *Thinking Fast and Slow* (Allen Lane, London, 2011) p. 140.

7. أوهام السياسة الخارجية عند الزعماء

1. David Owen, *The Hubris Syndrome: Bush, Blair and the Intoxication of Power* (Methuen, revised edition, York, 2012), pp. 1-2.

2. يرى فرانسيس فوكوياما أن «معظم المحدثين السلطويين الناجحين في العالم، ومن ضمنهم كوريا الشمالية والصين الحديثة نفسها، دول شرق آسيوية تشترك في تراث ثقافي صيني عام». انظر:

Fukuyama, *The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution* (Profile, London, 2011), p. 313.

وفي حالتي تايوان وكوريا الجنوبية، أي بعد ذلك التحديث، بطبيعة الحال، بعد أن حلت الديموقراطية محل الحكم السلطوي.

3. Cited by Ian Kershaw, *Hitler* (Penguin, London, 2009), p. 473.

4. Kershaw, *Hitler*, p. 479.

5. Ibid., pp. 420 and 422.
6. Richard J. Evans, *The Third Reich in Power 1933-1939* (Penguin, London, 2006), pp. 692-695.
7. Kershaw, *Hitler*, p. 619.
8. Ibid., pp. 157-158.
9. Ibid., pp. 154-155.
10. Ibid., p. 588.
11. Christopher Duggan, *Fascist Voices: An Intimate History of Mussolini's Italy* (Bodley Head, London, 2012), p. 298.
12. Stanley G. Payne, *The Spanish Civil War, the Soviet Union, and Communism* (Yale University Press, New Haven, 2004), p. 172.
13. Archie Brown, *The Rise and Fall of Communism* (Bodley Head, London, and Ecco, New York, 2009), pp. 91-92.

14. للاطلاع على فيضان التحذيرات بحدوث غزو ألماني وشيك التي وجهت لستالين وتجاهلها، انظر:
Winston S. Churchill, *The Second World War, Volume IV: The Hinge of Fate* (Cassell, London, 1951), p. 443; John Erickson, *The Road to Stalingrad: Stalin's War with Germany* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1975), pp. 87-98; and Christopher Andrew and Vasili Mitrokhin, *The Mitrokhin Archive: The KGB in Europe and the West* (Allen Lane, London, 1999), pp. 122-125.

15. Andrew and Mitrokhin, *The Mitrokhin Archive*, p. 124.
16. See *The Diary of Georgi Dimitrov 1933-1949*, introduced and edited by Ivo Banac (Yale University Press, New Haven, 2003), pp. 434-441; and Milovan Djilas, *Conversations with Stalin* (Rupert Hart-Davis, London, 1962), pp. 164-165.
17. William Stueck, 'The Korean War', in Melvyn P. Leffler and Odd Arne Westad (eds.), *The Cambridge History of the Cold War, Volume I: Origins* (Cambridge University Press, Cambridge, 2010), pp. 266-287, esp. 273-276. See also Odd Arne Westad, *The Global Cold War* (Cambridge University Press, Cambridge, 2005), p. 66.
18. Stueck, 'The Korean War', p. 274.

19. خطاب ستالين إلى ماو بتاريخ 4 أكتوبر 1950م عن طريق السفير السوفييتي في بيجين.
Cold War International History Project Bulletin, No. 14/15, pp. 375-376.

20. Craig Dietrich, *People's China: A Brief History* (Oxford University Press, New York, 3rd ed., 1998); and Jung Chang and Jon Halliday, *Mao: The Unknown Story* (Vintage, London, 2006), p. 394.
21. Stueck, 'The Korean War', p. 283.
22. Vladimir O. Pechatnov, 'The Soviet Union and the World, 1944-1953', in Leffler and Westad, *The Cambridge History of the Cold War, Volume I: Origins*, pp. 90-111, at pp. 109-110.
23. Lorenz M. Lüthi, *The Sino-Soviet Split: Cold War in the Communist World* (Princeton University Press, Princeton, 2008), p. 77.
24. للاطلاع على أهم سيرة لغورباتشوف توازن بين مميزاته وعيوبه، انظر:

William Taubman, *Khrushchev: The Man and His Era* (Free Press, New York, 2003)

وللاطلاع على غورباتشوف وأزمة الصواريخ الكوبية، انظر:

Aleksandr Fursenko and Timothy Naftali, *Khrushchev's Cold War: The Inside Story of an American Adversary* (Norton, New York, 2006), pp. 409-508.

25. William Taubman, 'The Khrushchev Period, 1953-1954', in Suny (ed.), *The Cambridge History of Russia. Volume III*, pp. 268-291, at p. 290.
26. See Margaret MacMillan, *Seize the Hour: When Nixon Met Mao* (John Murray paperback, London, 2007).
27. David Shambaugh, *China Goes Global: The Partial Power* (Oxford University Press, New York, 2013), p. 309.
28. Odd Arne Westad, *Restless Empire: China and the World since 1750* (Bodley Head, London, 2012), pp. 419-420.
29. Lee Kuan Yew, *From Third World to First. The Singapore Story: 1965-2000* [volume two of Memoirs of Lee Kuan Yew] (Times, Singapore, 2000), p. 667.
30. Zbigniew Brzezinski, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser 1977-1981* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1983), pp. 409-414.
31. Shambaugh, *China Goes Global*, pp. 275-276.

يقول شامباو: «بدلًا من تلقين الفيتناميين درسًا، كانت فيتنام هي من قدمت الدروس».

32. Benedict Mander and Robin Wigglesworth, 'China's Caribbean influence grows', *Financial Times*, 21 May 2013.
33. Westad, *Restless Empire*, p. 437.

34. Ibid., pp. 437-438.

35. Fidel Castro, *My Life* (Allen Lane, London, 2007), p. 322.

36. 'Zapis' besedy A.N. Kosygina, A.A. Gromyko, D.F. Ustinova, B.N. Pomomareva s N.M. Taraki 20 marta 1979 goda', Hoover Institution Archives, Fond 89, 1.1003, opis 42, file 3, p. 3.

37. Westad, *The Global Cold War*, p. 316.

بدأ محمد أنور السادات، خليفة ناصر في حكم مصر، تحسين علاقات بلاده بالولايات المتحدة: فطرد 20 ألف خبير سوفييتي، وأحدث تحولات جذرية في العلاقة مع إسرائيل تلت مفاوضات سلام كان وسيطها إدارة كارتر في الولايات المتحدة، ووقع معاهدة كامب ديفيد للسلام في عام 1978م، وحصل على جائزة نوبل للسلام في العام نفسه، واغتيل عام 1981م.

38. Artemy M. Kalinovsky, *A Long Goodbye: The Soviet Withdrawal from Afghanistan* (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 2011), p. 118.

39. Westad, *The Global Cold War*, p. 356; and Rodric Braithwaite, *Afgantsy: The Russians in Afghanistan 1979-1989* (Profile, London, 2011), pp. 329-331.

40. كان بوغومولوف مديرًا لمعهد اقتصاديات النظام الاشتراكي العالمي. وقبل مرحلة البريسترويكا، لم يجذب الاهتمام العام وجود هذه المذكرة- في صحيفة 16 March 1988 *Literaturnaya gazeta* ليتراتورنيا غازيتا (الجريدة الأدبية)- لمعرفة أهمية معهد بوغومولوف، ومجموعة رائعة من الإصلاحيين الجذريين الذين يعملون هناك. انظر:

Archie Brown, *Seven Years that Changed the World: Perestroika in Perspective* (Oxford University Press, Oxford, 2007), pp. 172-178.

41. Westad, *The Global Cold War*, p. 321; and Brown, *The Rise and Fall of Communism*, p. 353.

42. يرى ديفيد غاردنر محرر الشؤون الدولية في جريدة فاينانشيال تايمز، والمتخصص في شؤون الشرق الأوسط، أن بريطانيا كانت تؤدي دور «حاملة الرمح» و«فقرة جانبية في العرض». ويقول إن العراق كان أيضًا بيانًا عمليًا (فاضحًا) أمام الجميع لحدود قوة الولايات المتحدة. انظر:

Financial Times, 9/10 March 2013.

43. لمناقشة أوسع للقياس التاريخي في عملية الإدراك السياسي، انظر:

Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton University Press, Princeton, 1976) and Richard E. Neustadt and Ernest R. May, *Thinking in Time: The Uses of History for Decision Makers* (Free Press, New York, 1986). See also Yuen Foong Khong, *Analogies at War: Korea, Munich, Dien Bien Phu, and the Vietnam Decisions of 1965* (Princeton University Press, Princeton, 1992).

44. Keith Feiling, *The Life of Neville Chamberlain* (Macmillan, London, 1946), p. 381.

يقول إيان ماكلويد في سيرته المتعاطفة عن تشامبرلين، يمكن استخلاص الكثير مما قاله تشامبرلين للجميع في داوننغ ستريت في فورة اللحظة. ففيما سماه ماكلويد «كلماته المحسوبة بدقة أكبر في مجلس العموم» عبر تشامبرلين عن أمله ألا يحمِّل أعضاء البرلمان «تلك الكلمات أكثر مما قصد لها أن تقول»، وأضاف: «وأنا أعتقد جازمًا أننا ما زلنا قادرين على تحقيق السلام لزمننا، لكنني لم أقصد قط أننا يجب أن نفعل ذلك بنزع سلاحنا، حتى ندفع الآخرين إلى نزع سلاحهم أيضًا...». انظر:

Iain Macleod, *Neville Chamberlain* (Muller, London, 1961), p. 256

45. يقدم آر. إيه. باتلر في مذكراته أحد تسويغات اتفاق ميونيخ؛ وهو أنه كان جزءًا من توجهه نحو التأييد القوي، وبوصفه أحد صغار المسؤولين في وزارة الخارجية، لتنفيذ سياسة التهدئة. انظر:

The Art of the Possible: The Memoirs of Lord Butler K.G., C.H. (Hamish Hamilton, London, 1971), esp. p. 63.

يقول باتريك كوسغروف، في كتابه (*R.A. Butler: An English Life* (Quartet Books، London، 1981 : «يرى باتلر أن اتفاق ميونيخ وُقِّع بوعي قائم على معرفة بضعف بريطانيا، ودراية بالحاجة إلى الوقت لتقوية دفاعاتها، وهذا ليس صحيحًا» (p. 53). إن عرض كوسغروف لمسيرة باتلر السياسية أقرب إلى اللطف منها إلى العداوة، فيذكر أيضًا أن «باتلر لم يقف عند حد تأييد الهدنة، بل عمل بجد وحماس ولمدة طويلة من أجل تحقيقها. ولا يوجد دليل في السجلات العامة لذلك الوقت على أنه أبدى أي اهتمام ببرنامج إعادة التسليح، الذي يخصص له هذا الاهتمام الكبير في مذكراته» (p. 43).

46. Roy Jenkins, *Baldwin* (Papermac, London, 1987), pp. 147-148.

47. Ibid., p. 164.

48. Ibid., p. 81.

49. Earl of Swinton, *Sixty Years of Power: Some Memories of the Men Who Wielded It* (Hutchinson, London, 1966), p. 120.

50. يستشهد ونستون تشرشل في مذكرات الحرب بفقرات طويلة من ذلك الخطاب الذي ألقاه بولدوين في مجلس العموم.

The Second World War: Volume 1, The Gathering Storm (Cassell, London, 1948), pp. 169-170.

ومع أن تشرشل لم يعد فهرسًا للكتاب، فإنه بلا شك استثنى من ذلك الفقرة التي تقول إن بولدوين «يعترف بتقديم الحزب على الدولة» (p. 615).

51. Swinton, *Sixty Years of Power*, pp. 86 and 89.

52. Ibid., p. 111.

53. Ibid., pp. 115-116.

54. Avi Shlaim, Peter Jones and Keith Sainsbury, *British Foreign Secretaries since 1945* (David & Charles, Newton Abbot, 1977), p. 82.

استقال لورد كرنبورن، الذي سيصير ماركيز سالزبيري ومسؤولًا صغيرًا في وزارة الخارجية في عام 1938م، من الحكومة مع إيدين.

55. *The Duff Cooper Diaries 1915-1951*, edited by John Julius Norwich (Weidenfeld & Nicolson, London 2005), p. 245.

56. Harold Nicolson, *Diaries and Letters 1930-1939*, edited by Nigel Nicolson (Fontana, London, 1969), p. 351.

57. Hugh Dalton, *The Fateful Years: Memoirs (Volume 2), 1931-1945* (Frederick Muller, London, 1957), p. 176.

58. Swinton, *Sixty Years of Power*, p. 121.

59. Ibid., p. 116.

60. Ibid., p. 120.

يضيف سوينتون أن تشامبرلين يؤكد أن إعادة التسلح ستستمر، وأنه قبِل اتفاق ميونيخ على هذا الأساس، لكنه لم يكن لديه أي أوهام بشأن السلام.

61. Ibid., p. 123.

62. من بين أعضاء البرلمان عن حزب العمال، صار هيو دالتون عضوًا في حكومة تحالف زمن الحرب، وعضوًا بارزًا في مجلس الوزراء في أول إدارة لحزب العمال بعد الحرب، وكان يضغط بقوة لاتباع سياسة غير مهادنة، وللإسراع بإعادة التسلح. وقد أجرى مناقشات عدة مع المحافظين المعارضين لتشامبرلين، ومنهم ونستون تشرشل وهارولد ماكميلان، لتوحيد موقفهم من سياسة تشامبرلين الخارجية. انظر:
Dalton, *The Fateful Years*, pp. 161-221.

63. *Chips: The Diaries of Sir Henry Channon*, p. 213.

64. يضيف دوف كوبر: «ولحظتها، عندما قدم أتلي مباركته للخطة، وقف جانبنا مرة أخرى وحيًّا من فيه، وقد اضطرت المعارضة إلى الانضمام إليه في تلك التحية، على الرغم من أنهم بدوا كالحمقى إلى حد ما وهم يفعلون ذلك».

65. *The Duff Cooper Diaries*, p. 258.

66. Ibid., pp. 257-258.

67. Ibid., p. 258.

68. Ibid., p. 268.

69. Ibid.

70. Ibid., pp. 268-269.

71. Ibid., p. 271.

72. Nicolson, *Diaries and Letters 1930-1939*, p. 392.

73. Quoted in Wm. Roger Louis, *Ends of British Imperialism: The Scramble for Empire, Suez and Decolonization* (Tauris, London, 2006), p. 638.

74. Keith Kyle, *Suez: Britain's End of Empire in the Middle East* (2nd ed., Tauris, London, 2003), p. 68.

يبدي ماكس بيلوف ملاحظة مشابهة فيقول: «الانتقادات الصحفية لتردده المزعوم دفعت إيدين لأن يكون أكثر حرصًا على الظهور بمظهر الصرامة». انظر:

Lord Beloff, 'The Crisis and its Consequences for the British Conservative Party', in Wm. Roger Louis and Roger Owen (eds.), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences* (Clarendon Press, Oxford, 1989), p. 320.

75. Louis, *Ends of British Imperialism*, pp. 609-626.

ظلت لدى تشرشل بقايا الصور النمطية العنصرية والافتراضات الإمبريالية التي اتصف بها ذلك السياسي الذي وقف في البرلمان لأول مرة وقت أن كانت الملكة فيكتوريا على العرش، وعندما كان لا يزال رئيسًا للوزراء، كانت نصيحة تشرشل لإيدين وهو وزير الخارجية، بشأن التعامل مع مصر، هي: «قل لهم إننا لو كان لدينا من وقاحتهم شيء لرفعنا اليهود فوقهم ولسقناهم إلى المجارير التي لن يخرجوا منها أبدًا»(ibid., p. 635) .

76. Gill Bennett, *Six Moments of Crisis: Inside British Foreign Policy* (Oxford University Press, Oxford, 2013), p. 38.

77. Kyle, *Suez*, p. 134.

78. Cited by Nigel Nicolson, *People and Parliament* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1958), p. 108.

79. *The Memoirs of Sir Anthony Eden: Full Circle* (Cassell, London, 1960), p. 431; and Selwyn Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account* (Jonathan Cape, London, 1978), p. 192.

80. Quoted in Louis, *Ends of British Imperialism*, p. 632.

81. Eden, *Full Circle*, p. 498.

82. حُرم المتخصصون في المنطقة في وزارة الخارجية الاطلاع على كثير من الأوراق المهمة، وإن كانت الأغلبية الساحقة من موظفي وزارة الخارجية عدت مغامرة السويس (خطأً فادحًا) يجب على بريطانيا أن تُخرج نفسها منه فورًا. وقد كُتبت هذه الملحوظة السرية في 2 نوفمبر عام 1956م، ووجهت إلى وكيل الوزارة الدائم سير آيفون كيركباتريك، الذي لم يقل التزامه بهذه المغامرة عن إيدين. انظر:

Kyle, *Suez*, p. 397.

83. Kyle, *Suez*, pp. 391 and 397.

84. Kyle, *Suez*, p. 299.

85. لعرض تفصيلي أكاديمي لاجتماع سيفريه، انظر:

Avi Shlaim, 'The Protocol of Sèvres, 1956: anatomy of a war plot', *International Affairs*, Vol. 73, No. 3, 1997, pp. 509-530.

86. Ibid. For Selwyn Lloyd's account of the meeting, in a book he wrote not long before his death, see his *Suez 1956*, pp. 180-190.

87. Shlaim, 'The Protocol of Sèvres 1956', p. 522.

88. Ibid.

قال إيه. جيه. بي تايلور عن مغامرة السويس لاحقًا: «الدرس الذي تعلمته الحكومات البريطانية كان واضحًا. مثل أغلب المحترمين من الناس، (لن يتقنوا دور المجرمين) وسيحسن بهم أن يلتزموا بالاحترام».

89. Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (Penguin, London, 2001), pp. 174-177.

90. Anthony Nutting, *No End of a Lesson: The Story of Suez* (Constable, London, 1967), p. 115.

91. Ibid., pp. 126-127

92. Veljko Mi´cunovi´c, *Moscow Diary*, translated by David Floyd (Chatto & Windus, London, 1980), p. 134.

حضر ميكونوفيتش، السفير اليوغسلافي في الاتحاد السوفييتي هذا الاجتماع بين غورباتشوف وماليكوف وتيتو في دارة [فيلا] الزعيم اليوغسلافي بجزيرة بريوني.

93. Kyle, *Suez*, p. 427.

94. D.R. Thorpe, *Supermac: The Life of Harold Macmillan* (Pimlico, London, 2011), p. 350.

لعرض أكمل للأبعاد الاقتصادية لأزمة السويس، انظر:

Diane B. Kunz, 'The Importance of Having Money: The Economic Diplomacy of the Suez Crisis', in Louis and Owen (eds.), *Suez 1956*, pp. 215-232.

95. Kyle, *Suez*, pp. 467-468.

96. Keith Kyle, 'Britain and the Suez Crisis, 1955-1956', in Louis and Owen (eds.), *Suez 1956*, pp. 103-130, at p. 130.

97. Nutting, *No End of a Lesson*, p. 171

98. Harold Nicolson, *Diaries and Letters 1945-1962* (Fontana, London, 1971), p. 301.

99. John Tirman, *The Deaths of Others: The Fate of Civilians in America's Wars* (Oxford University Press, New York, 2011), pp. 324-336, esp. p. 327.

تيرمان هو العالم الباحث الرئيس، ومدير مركز الدراسات الدولية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

100. Eugene Rogan, *The Arabs: A History* (Penguin, London, 2010), p. 615.

101. Condoleezza Rice, *No Higher Honour: A Memoir of My Years in Washington* (Simon & Schuster, London, 2011), pp. 170-171.

102. Bob Woodward, *Plan of Attack* (Simon & Schuster, London, 2004), p. 9.

103. George W. Bush, *Decision Points* (Crown, New York, 2010), p. 229.

104. Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (Free Press, New York, 2004), pp. 231-232.

105. Ibid., p. 170.

106. Dick Cheney, with Liz Cheney, *In My Time: A Personal and Political Memoir* (Threshold, New York, 2011), p. 369.

107. Rice, *No Higher Honour*, pp. 202-203; and Bush, *Decision Points*, p. 246.

108. Simon Jenkins, 27 July 2012.

يقول جينكينز: «ربما كان بلير يتحرق شوقًا للعودة، لكنه يواجه اختبار واقع قاس»، ويضيف جينكينز: «يمكننا أن نفهم لماذا اعترف بلير لروي جينكينز أنه يندم لعدم دراسته التاريخ». ويكتب بيتر ستوتهارد، وهو رئيس تحرير جريدة التايمز سابقًا، سمح له أن يرافق رئيس الوزراء البريطاني كظله لمدة ثلاثين يومًا بين مارس وأبريل 2003م، ثم نشر عرضًا متعاطفًا إلى حد بعيد للحياة في مقر رئيس الوزراء في مرحلة الإعداد لغزو العراق وبعده مباشرة، كتب يقول: «عندما يلقى بلير قاضيه في النهاية، قد يجد نفسه في مقارنة ليست مع تشرشل أو إيدين أو ماكميلان أو أي من الأسماء التي استحضرت في جميع المناظرات التي سبقت الحرب، بل مع شخصيات أقدم، إمبرياليين إرساليين من القرن التاسع عشر أو أقدم من ذلك، الرومان الذين حولوا بلادًا إلى صحراوات وسموا ذلك سلامًا».

(Stothard, *30 Days: A Month at the Heart of Blair's War*, HarperCollins, London, 2003, p. 173)

109. رأت الأغلبية الساحقة من رجال القانون الدولي غزو العراق في عام 2003م انتهاكًا للقانون الدولي. ويوضح سبب عدم قانونيته الراحل لورد بنغهام الذي كان كبير قضاة إنجلترا وويلز، وكبير قضاة المملكة المتحدة. انظر:

Tom Bingham, *The Rule of Law* (Penguin, London, 2011), pp. 120-129.

وانظر أيضًا:

Roy Allison, *Russia, the West, and Military Intervention* (Oxford University Press, Oxford, 2013), especially pp. 106-112.

110. House of Commons Hansard Debates for 18 March 2003, Blair speech, at columns 763 and 772.

111. http://www.iraqinquiry.org.uk/media50751/Blair-to-Powell-17March2002-minute.pdf.

112. كان كوك وزيرًا للخارجية من عام 1997م حتى 2001م عندما استبدل به بلير جاك سترو. وظل كوك في مجلس الوزراء بوصفه زعيمًا للبرلمان حتى استقال بسبب حرب العراق.

113. Robin Cook, *Point of Departure* (Simon & Schuster, London, 2003), pp. 361-365, at p. 364.

114. Ibid., pp. 361-365.

115. Lance Price, *Where Power Lies: Prime Ministers v. the Media* (Simon & Schuster, London, 2010), p. 370.

116. Stothard, *30 Days*, p. 8.

117. Menzies Campbell, 'No More Evasions', *Observer*, 27 November 2005.

يرد النائب السابق للرئيس، ديك تشيني، على كيري في مذكراته بأن الديموقراطيين «لم يريدوا - كما كان واضحًا - أن يعترفوا أنهم أيضًا قبلوا معلومات استخباراتية غير صحيحة واعتمدوا عليها». انظر:

Cheney, *In My Time*, pp. 412-413.

118. 'Ex-president blasts Blair US role', http://.news.bbc.co.uk/1/hi/world/ americas/5346976.stm, 14 September 2006.

119. Zbigniew Brzezinski, 'America's policy blunders were compounded by Britain', *Financial Times*, 6 August 2004.

يضيف بريجينسكي مشيرًا إلى بلير: «إن امتلاك فصاحة شخصية فائقة في الدفاع عن مسار تاريخي متهور، ليس ميزة للشخص بل هو أذى، ليس لأمريكا فقط بل للغرب الديموقراطي بأسره».

120. Charles Tripp, 'Militias, Vigilantes, Death Squads', *London Review of Books*, Vol. 29, No. 2, 25 January 2007, pp. 30-33, at p. 30.

121. سير جيمس كريغ، في حديث مع المؤلف نهاية عام 2002م.

122. إن المبدأ المهم الذي يقضي بخضوع العسكريين للسيطرة السياسية يعني أن الضباط العاملين لا يستطيعون انتقاد قرار غزو العراق علانية، لكن الضباط المتقاعدين لا يخضعون لهذا القيد، ومن أبرزهم الجنرال سير مايكل روز (وكان قائد قوات الأمم المتحدة في البوسنة) الذي قال إن تصرفات بلير كانت (بين أمرين): سياسة غير الصحيحة وعمل غير قانوني، ويضيف: «السياسة كانت غير صحيحة»، إذ إنه نادرًا ما كان يعلن أهدافه البعيدة... ويعزف دائمًا لحن أسلحة الدمار الشامل، في حين كان على الأرجح يخفي إستراتيجية أخرى. وثانيًا، كانت عواقب الحرب كارثية بالنسبة إلى شعب العراق، وكذلك بالنسبة إلى الغرب، فيما يخص اهتمامنا الأوسع بالحرب على الإرهاب العالمي.

(http://news.bbc.co.uk/1/hi/uk_politics/4594216.stm, 9 January 2006).

123. See Alex Barker, 'Security chief exposes Blair's gamble on Iraq', and James Blitz, 'MI5 head dismayed by stance on Saddam felt ignored by premier', *Financial Times*, 21 July 2010; and Tim Ross, 'Iraq was not a threat to Britain before invasion, says former head of MI5', *Daily Telegraph*, 29 August 2011.

خلص كثيرون من أصحاب الخبرة في المجال، قبل غزو العراق، إلى الرأي نفسه الذي خلصت إليه البارونةماننغهام بولر؛ إذ كتب لورد (باتريك) رايت، الذي كان يرأس لجنة الاستخبارات المشتركة من عام 1982م إلى عام 1984م، ورئيسًا للخدمة الدبلوماسية من 1986م إلى 1991م، أنه لم يكن وحده قط في حوار بمجلس اللوردات في 26 فبراير 2003م، عندما قال: إن «هجومًا على العراق... سيعد هجومًا مباشرًا على الإسلام، وسيشعل هجمات إرهابية ضد الغرب»، وطلب إعلان المشورة التي قدمها «رؤساء البعثات البريطانية في المواقع العربية والإسلامية» letter to *Financial Times* of Lord Wright of (Richmond، 13 /14 September 2003).

انظر أيضًا:

Avi Shlaim, 'It is not only God that will be Blair's judge over Iraq', *Guardian*, 14 May 2007.

يقول شليم، وهو متخصص في الشرق الأوسط ويجيد العربية والعبرية: إن «سجل بلير الكامل في الشرق الأوسط إخفاق كارثي».

124. Michael Quinlan, 'War on Iraq: a blunder and a crime', *Financial Times*, 7 August 2002.

125. Ibid.

126. Rodric Braithwaite, 'End of the affair', *Prospect*, Issue 86, May 2003, pp. 20-23 at p. 22.

127. كان لورد ويلسون ولورد تيرنبول يقدمان الدليل لتحقيق تشيلكوت. انظر:

http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-12278788, 25 January 2011.

128. *Review of Intelligence on Weapons of Mass Destruction: Report of a Committee of Privy Counsellors. Chairman: The Rt Hon The Lord Butler of Brockwell* (Stationery Office, London, 2004).

129. Ibid., pp. 159 and 160.

130. Tony Blair, *A Journey* (Hutchinson, London, 2010), pp. 432-433; and Stothard, *30 Days*, pp. 20-21.

131. Peter Hennessy, *The Prime Minister: The Office and its Holders Since 1945* (Penguin, London, 2001) , p. 532; and Owen, *The Hubris Syndrome*, pp. 80-81.

132. On this, see Philippe Sands, 'A Very British Deceit', *New York Review of Books*, 30 September 2010.

133. Kofi Annan with Nader Mousavizadeh, *Interventions: A Life in War and Peace* (Allen Lane, London, 2012), esp. pp. 344-358.

134. ينطبق هذا بشكل خاص ومهم على العراق. ويذكر أحد أكبر المتخصصين الأكاديميين الأمريكيين في الشرق الأوسط، فيما كتب عام 2005م أن «استطلاعًا للرأي العام مستقلًا أجرى حديثًا يقول إن 2% فقط من العرب العراقيين يرون الأمريكيين محررين». انظر:

William R. Polk, *Understanding Iraq* (Tauris, London, 2006), p. 190.

135. On this, see Sherard Cowper-Coles, *Cables from Kabul: The Inside Story of the West's Afghanistan Campaign* (Harper Press, London, 2011).

يتحدث المؤلف الذي كان سفيرًا لبريطانيا في أفغانستان عن «مأساوية تشتت الاهتمام والموارد من أفغانستان إلى العراق». انظر: (p. xxiii). وانظر أيضًا: pp. 4 and 59–60.

136. Rogan, *The Arabs*, esp. pp. 607-625; and David Gardner, *Last Chance: The Middle East in the Balance* (Tauris, London, paperback ed., 2012), pp. 16-17 and 86-90.

137. Rumsfeld, *Known and Unknown*, p. 520.

138. Charles Tripp, *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East* (Cambridge University Press, Cambridge, 2013), p. 42.

139. Bush, *Decision Points*, p. 269; and Joseph Sassoon, *Saddam Hussein's Ba'th Party: Inside an Authoritarian Regime* (Cambridge University Press, Cambridge, 2012), p. 165.

140. David Fisher, *Morality and War: Can War be Just in the Twenty-first Century?* (Oxford University Press paperback, Oxford, 2012), p. 202.

141. Sassoon, *Saddam Hussein's Ba'th Party*, p. 165.

142. Rice, *No Higher Honour*, p. 208.

143. Ibid., p. 20. Cf. Bush, *Decision Points*, pp. 87–88.

144. Rice, *No Higher Honour*, p. 187.

145. Ibid., pp. 21–22.

146. Cook, *Point of Departure*, p. 323.

147. Jack Straw, *Last Man Standing: Memoirs of a Political Survivor* (Macmillan, London, 2012), pp. 544–545.

148. Philip Stephens, *Tony Blair: The Price of Leadership* (Politico, London, revised edition, 2004), p. 319.

149. Archie Brown, 'The myth of the boundless debt Labour owes Blair', *Financial Times*, 11 September 2006.

150. Andrew Rawnsley, 'Tony Blair's obsession with size', *Observer*, 14 December 1997.

151. Jack S. Levy, 'Political Psychology and Foreign Policy', in David O. Sears, Leonie Huddy and Robert Jervis (eds.), *Oxford Handbook of Political Psychology* (Oxford University Press, New York, 2003), pp. 253–284, at pp. 264–265.

8 . ما نوع القيادة المنشودة؟

1. Hugh Heclo, 'Whose Presidency is This Anyhow?', in George C. Edwards III and William G. Howell (eds.), *The Oxford Handbook of the American Presidency* (Oxford University Press, New York, 2009), pp. 771-796, at p. 782.

2. إضافة إلى ذلك، ينطبق هذا على (الشيكات والأرصدة) في النظام النقدي، وهو التعبير نفسه (للضوابط والتوازنات) بالمعنى السياسي.

3. Michael Barber, *Instruction to Deliver: Tony Blair, Public Services and the Challenge of Achieving Targets* (Politico, London, 2007), pp. 291-340.

هذا فصل طويل (في كتاب مشوق) عنوانه تعزيز سلطة رئيس الوزراء. فبعد أن عمل باربر مع طوني بلير، خلص إلى أن سلطات رئيس الوزراء غير كافية، وفي أثناء العمل على تعزيز سلطة الحكومة لإنجاز أهدافها، وهي خاضعة لمراجعة البرلمان الدقيقة وكذلك للنقد داخل البرلمان وخارجه، وهذا أمر مرغوب بلا شك، فإن هذا لا يعني- وهنا أختلف جوهريًا مع باربر- أنه من المطلوب بأي صورة السعي إلى تعزيز قدرة رئيس الوزراء على ممارسة سلطته. (p. 339)

4. Cf. Heclo, 'Whose Presidency is This Anyhow?', p. 791.

5. Ibid.

6. Ibid.

7. لست مقتنعًا بأن من الضروري محاولة الفصل التام بين الواقع والقيم عند مناقشة القيادة السياسية، ما دام هذا يحدث بوعي وانفتاح، لذلك أقول: إن (قيادة التحول) لها دلالة إيجابية، وبهذه الدلالة تستخدم العبارة في هذا الكتاب. إذ أدى أدولف هتلر الدور الرئيس في إحداث تغيير عميق في النظام السياسي الألماني والمجتمع الألماني في الثلاثينيات، لكن فئة (قائد التحول) ستختلف إلى حد فقدان المعنى، إن أتيح له مكان بين ديغول وغورباتشوف ومانديلا. أما (قيادة التعريف)، كما استخدم المصطلح، فعبارة محايدة القيمة. فإعادة تعريف حدود الممكن داخل أي نظام يمكن أن تكون في اتجاه يوافق عليه المرء أو يرفضه.

8. ظل أحد المتخصصين البارزين في الرئاسة الأمريكية متشككًا إلى حد يثير الدهشة في قدرة الرئيس على الإقناع. ويعتقد جورج سي. إدواردز الثالث أن الدليل على ذلك صار بابًا للتندر، وفي ذلك يقول: «لا يوجد دراسة منهجية واحدة تثبت أن الرؤساء يستطيعون بالفعل دفع الآخرين إلى تأييدهم».

(Edwards, 'The Study of Presidential Leadership', in Edwards and Howell (eds.), *The Oxford Handbook of the American Presidency*, pp. 816-837, at p. 821).

فإذا كان يقصد بعبارة (دراسة منهجية) دراسة تفصل تأثير الرئيس عن أي اتصال آخر وأي مصدر معلومات في بيئة المواطنين، فهذا مستحيل التنفيذ إجرائيًا.

9. Heclo, 'Whose Presidency is This Anyhow?', p. 791.

10. Alfred Stepan and Juan J. Linz, 'Comparative Perspectives on Inequality and the Quality of Democracy in the United States', *Perspectives on Politics*, Vol. 9, No. 4, 2011, pp. 841-856, at pp. 848-849.

11. Ibid., p. 849.

12. Keith Dowding, 'Prime Ministerial Power: Institutional and Personal Factors', in Paul Strangio, Paul 't Hart and James Walter (eds.), *Understanding Prime Ministerial Performance: Comparative Perspectives* (Oxford University Press, Oxford, 2013), pp. 56-78, at p. 61.

13. James P. McPherson, *Abraham Lincoln* (Oxford University Press, New York, 2009), p. 62.

14. Ibid., p. 64.

15. Ibid., p. 57.

16. Doris Kearns Goodwin, *Team of Rivals: The Political Genius of Abraham Lincoln* (Penguin, London, 2009), pp. 686-690.

17. Ibid., pp. 571-572.

يستشهد جودوين بأحد معاصري لينكولن؛ وهو جون فوري من صحيفة دايلي كورنكل في واشنطن. إذ يقول: إن لينكولن كان «أكثر الناس تقدمية في عصره، لأنه كان يتحرك دائمًا وفقًا للظروف المواتية، ولا ينتظر أن تجره قوة الأحداث أو يهدر الطاقة في صراعات معها قبل الأوان» (p. 572)، ففي قضية حاسمة مثل التحرر، يخلص جيمس ماكفرسون إلى أنه لو كان لينكولن «قد تحرك ضد العبودية في أول سنة من سنوات الحرب، كما كان يلح عليه الراديكاليون. فربما تسبب في تفكك ائتلاف الحرب الذي كونه ودفع أنصار الاتحاد في الولايات الحدودية إلى الكونفيدرالية، وخسر الحرب، وشهد استمرار العبودية لجيل آخر على الأقل».

(McPherson, *Abraham Lincoln*, p. x).

18. Goodwin, *Team of Rivals*, p. 319.
19. Ibid., pp. 364 and 507.
20. Ibid., pp. 633 and 680.
21. Ibid., p. 217.
22. Ibid., pp. 412-413.
23. Ibid., p. 413.
24. Nannerl O. Keohane, *Thinking about Leadership* (Princeton University Press, Princeton, 2010), p. 12.
25. Ibid.
26. Ibid.

يضيف كيوهان أنه توجد أدلة كثيرة على أنه لو فاز آل غور «لسعى لتحقيق مجموعة أهداف مختلفة تمامًا في منصبه، لا سيما في السياسة البيئية، وكذلك في السياسة الدولية والداخلية عمومًا، وإن كنا لا ندري ما كان يستطيع أن ينجزه من ذلك؛ لما يفرضه عليه الكونجرس من قيود».

27. Max Weber, 'Politics as a Vocation', in *From Max Weber: Essays in Sociology*, translated and edited by H.H. Gerth and C. Wright Mills (Routledge & Kegan Paul, London, 1948), pp. 77-128.

في ص 116، يقر فيبر أن الغرور أبعد من أن يكون صفة يختص بها السياسيون، فيقول: «في الدوائر الأكاديمية والعلمية، يكون الغرور نوعًا من المرض المهني، لكن الغرور مع العالم الباحث تحديدًا- مهما كانت طريقة التعبير عنه- لا ضرر منه، بمعنى أنه عمومًا لا يسبب اضطرابًا في الشأن العلمي».

28. Ibid.

في أبريل 2000م، طلب طوني بلير من فريق العاملين معه في مذكرة خاصة أن يقدموا (سلسلة من المبادرات المبهرة) (لا سيما في قضايا مثل الجريمة والأسرة والدفاع)، وأضاف: «يجب أن يرتبط اسمي بعدد كبير من هذا قدر الإمكان». ويضيف فيليب ستيفنز الذي يحكي هذه الواقعة: «بمعنى أن رئيس الوزراء أراد مبادرات تنعكس في عناوين صحفية رنانة وصيحات إعجاب تجعله نصب أعين الناس». انظر:

Stephens, *Tony Blair, The Price of Leadership* (Politico, London, 2004), p. 188.

29. Charles Moore, *Margaret Thatcher. The Authorized Biography. Volume One: Not for Turning* (Allen Lane, London, 2013), pp. xiv and 432.

30. *Guardian*, 9 April 2013.

31. Archie Brown, 'Margaret Thatcher and the End of the Cold War', in Wm Roger Louis (ed.), *Resurgent Adventures with Britannia: Personalities, Politics and Culture in Britain* (Tauris, London, 2011), pp. 259-273.

32. Rodric Braithwaite, *Across the Moscow River: The World Turned Upside Down* (Yale University Press, New Haven and London, 2002), p. 45.

33. Jonathan Powell, *The New Machiavelli: How to Wield Power in the Modern World* (Bodley Head, London, 2010), p. 2.

34. Peter Hennessy, *The Prime Minister: The Office and its Holders since 1945* (Penguin, London, 2001), p. 397.

35. Powell, *The New Machiavelli*, p. 78.

36. Barber, *Instruction to Deliver*, p. 84.

37. Ibid., pp. 306-307.

38. *Guardian*, 9 April 2013.

39. Ibid.

يضيف هاو: «في حالة مارجريت، فإنها صارت مستعدة لاختبار عزمها على التدمير. خرج مايكل هيزيلتاين أولًا وتبعه بريتان ثم نيغل لوسن، ثم أنا».

40. *Guardian*, 9 April 2013.

41. *Guardian*, 11 September 2010.

42. Michael A. Hogg, 'Influence and Leadership', in Susan T. Fiske, Daniel T. Gilbert and Gardner Lindzey (eds.), *Handbook of Social Psychology* (Wiley, Hoboken, N.J., 5th ed., 2010), pp. 1166-1207, at p. 1190.

43. Joseph S. Nye, *The Powers to Lead* (Oxford University Press, New York, 2008), p. 18.

44. Keohane, *Thinking about Leadership*, p. 23.

45. Roy Jenkins, *Baldwin* (Papermac, London, 1987), p. 120.

46. Tony Blair, *A Journey* (Hutchinson, London, 2010), p. 287.

47. See, for example, George Parker, 'PM "losing control" of his party', *Financial Times*, 20 May 2013.

48. José Ramón Montero and Richard Gunther, 'Introduction: Reviewing and Reassessing Parties', in Richard Gunther, José Ramón Montero and Juan J. Linz (eds.), *Political Parties: Old Concepts and New Challenges* (Oxford University Press, New York, 2002), pp. 1-35, at p. 31.

49. Juan J. Linz, 'Parties in Contemporary Democracies: Problems and Paradoxes', in Gunther, Montero and Linz (eds.), *Political Parties*, pp. 291-317, at p. 307.

50. Richard S. Katz and Peter Mair, 'The Ascendancy of the Party in Public Office', in Gunther, Montero and Linz (eds.), *Political Parties*, pp. 113-135, at p. 126.

51. Linz, 'Parties in Contemporary Democracies: Problems and Paradoxes', in Gunther, Montero and Linz (eds.), *Political Parties*, pp. 291-317, at p. 303.

ركز عمل حديث قام به روبرت رورشنايدر وستيفن وايتفيلد، في قدر أهمية التنظيم الجماهيري للأحزاب السياسية بالنسبة إلى التمثيل الديموقراطي وقدر تأثيره حتى اليوم، على الرغم من تدهور العضوية الحزبية في أوروبا الغربية بالمقارنة بشرق أوروبا ووسطها. انظر:

Rohrschneider and Whitefield, *The Strain of Representation: How Parties Represent Diverse Voters in Western and Eastern Europe* (Oxford University Press, Oxford, 2012), esp. pp. 174-183.

52. Moisés Naim, *The End of Power* (Basic Books, New York, 2013), p. 239. See also Richard McGregor, 'America Goes Dark', *Financial Times*, 5-6 October 2013.

53. Naim, *The End of Power*, p. 240.

يضيف نعيم: «من المستحيل تأكيد أن الفساد السياسي قد زاد حقًا في العقود الماضية، لكن المؤكد أنه صار ظاهرًا أكثر من ذي قبل».

54. Ibid., pp. 239-240.

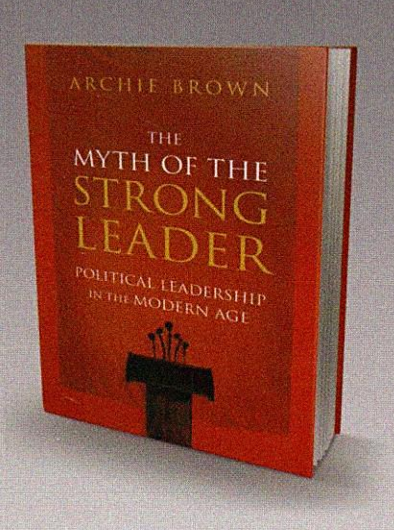
55. Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, edited by R.H. Campbell and A.S. Skinner (Clarendon Press, Oxford, 1976 [first published 1776]), Vol. 2, p. 712; and John Millar, *The Origin of the Distinction of Ranks*, 3rd ed., 1779, reprinted in

William C. Lehmann (ed.), *John Millar of Glasgow 1735-1801: His Life and Thought and His Contribution to Sociological Analysis* (Cambridge University Press, Cambridge, 1960), p. 250.

56. Elena Viktorovna Shorina, *Kollegial'nost' i edinonachalie v sovetskom gosu-darstvennom upravlenii* (Yuridicheskaya literatura, Moscow, 1959).

57. في النهاية لم ينتصر غورباتشوف ولا معارضوه الذين صاروا أغلبية داخل الجهاز الحزبي في المستويات العليا والدنيا. وما كان من انقلاب أغسطس 1991م الذي قام به الشيوعيون المحافظون والقوميون الروسيون المتشددون، إلا أن عجَّل بانهيار الاتحاد السوفييتي ومن ثم بنهاية الحزب الشيوعي السوفييتي وزعامة غورباتشوف. ففي 15 مارس عام 1990م صار رئيسًا لدولة، وفي ديسمبر عام 1991م اختفت تلك الدولة. كتبتُ عن ذلك بتفصيل أكبر في مكان آخر. انظر على سبيل المثال:

Archie Brown, *The Gorbachev Factor* (Oxford University Press, Oxford, 1996) and Brown, *Seven Years that Changed the World: Perestroika in Perspective* (Oxford University Press, Oxford, 2007).



مراجعة تاريخية مقارنة عن القيادة السياسية في العالم المعاصر؛ بتحليلات مكتوبة ببراعة وبصورة جميلة عن مجموعة من الزعماء الديموقراطيين؛ مثل: نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا، أدولفو سواريز في إسبانيا، وكليمنت أتلي في بريطانيا، أو هاري ترومان في الولايات المتحدة الأمريكية.

يبيِن الكاتب براون كيف أن هؤلاء الزعماء لم يسيطروا على زملائهم والمعارضين لهم كما تفترض مقولة الزعيم القوي، ولكنهم صاغوا -بدلًا من ذلك- أفضل مستقبل ممكن، وحصلوا على دعم ائتلاف قوي لهذا المستقبل؛ وعليه فإن بإمكان القادة السياسيين والمعلقين والأساتذة والطلاب الذين يبحثون عما تتطلبه أو لا تتطلبه القيادة الجيدة، قراءة هذا الكتاب للحصول على كثير من الفائدة والارتياح.

ألفريد ستيبان Alfred Stepan

أستاذ علم الحكومة بجامعة كولومبيا

إنه إنجاز رائع؛ كتاب خرافة الزعيم القوي يجمع بين التحليل المفاهيمي الجريء والوصف الحي لمجموعة من القادة؛ مثل: ستالين، وهتلر، وروزفلت، وتشرشل، وماو تسي تونغ، وفيدل كاسترو، وليندون جونسون، ونيلسون مانديلا. آرشي براون يدرس أنواع السلطة والقيادة التي مثَّلتها شخصيات متباينة؛ مثل: فلاديمير لينين، وكمال أتاتورك، وتشارلز ديغول، وميخائيل غورباتشوف، ومارغريت تاتشر؛ هذا هو الكتاب الذي سيقرؤه القارئ العادي بكثير من المتعة لما فيه من الرؤية الثاقبة، وسيقرؤه الطلاب في أنحاء العالم بوصفه دليلًا واضحًا وبارعًا لأنواع مميزة من القيادة السياسية.

ويليام روجر لويس Wm. Roger Louis

جامعة تكساس؛ الرئيس السابق للجمعية التاريخية الأمريكية

على مدى نصف قرن تقريبًا، كان آرشي براون واحدًا من أكثر المراقبين المتابعين لقادة العالم وأساليبهم؛ رسالته هي أن فضائلنا هي في الحقيقة رذائلنا؛ حيث يرى الكاتب أن الصرامة والتمسك بالمبدأ وامتلاك رؤية واضحة، هي متطلبات أساسية للقيادة الرشيدة، ولكنها كانت في كثير من الأحيان تُعمي من هم في السلطة لدرجة تجعلهم يأخذون خيارات حمقاء؛ لذا يتعين على الزعماء المتمكنين، وكذلك الطامحين للزعامة، أن يتعلموا العبر من الدروس المطروحة في كتاب براون الذي صدر في الوقت المناسب.

تشارلز كنغ Charles King

أستاذ الشؤون الدولية والحكومات، جامعة جورج تاون

ISBN: 978-603-503-884-3





موضوع الكتاب: القيادة